

من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث الإسلامي

مكة المكرمة

٤٠٠٠٠٠٠٠

الصفوة الرصفية

في

شرح الدرر الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

رئيس قسم الدراسات العليا العربية
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الثاني

(القسم الأول)

١٤٢٠ هـ

ح

جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدررة النحوية / تحقيق مجسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ١٧ × ٢٤ سم (من التراث الإسلامي)

ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك ٣٧٥٩-١٣١٩

١- اللغة العربية - النحو

٢- اللغة العربية - الصرف

أ- العميري ، مجسن سالم (محقق)

ب- العنوان

ج- السلسلة

١٥ / ١٤٠٥

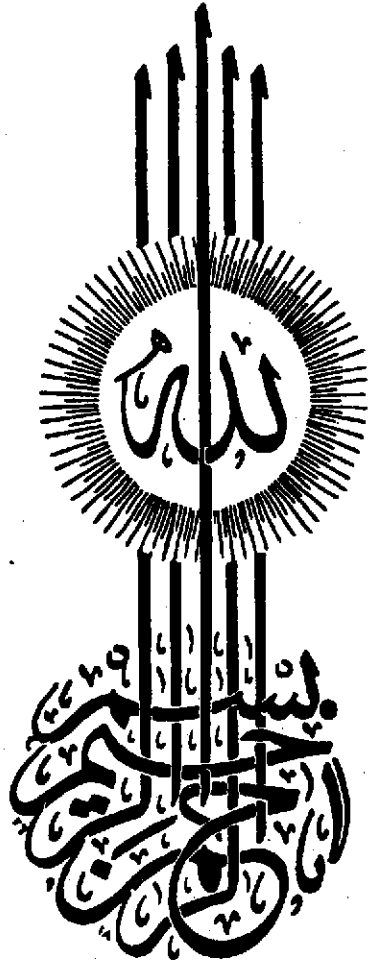
ديوي ٤١٥,١

رقم الايداع : ١٥ / ١٤٠٥

ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ١٤٠٥-١٣١٩



{ النواسخ }

الْقَوْلُ فِيمَا يَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ وَيُنْصِبُ الْأَخْبَارَ حَيْثُ (١) جَاءَ
 مِنْ ذَلِكَ أَفْعَالٌ ، وَمِنْهُ حَرْفٌ وَالْحَرْفُ فِي الْأَلْفَاتِ فِيهِ الْخَلْفُ (٢)
 يُرِيدُ بِالْأَسْمَاءِ : الْمُبْتَدَاتِ ، وَبِالْأَخْبَارِ : أَخْبَارَ الْمُبْتَدَاتِ ، وَبِالْأَفْعَالِ : "كَانَ"
 وَأَخْوَاتِهَا ، وَبِالْحَرْفِ (٣) : "مَا" الْمَشْبَهَةُ بِـ « لَيْسَ » ، فَهِيَ تَعْمَلُ عَمَلَ "لَيْسَ" فِي
 لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَمَّا بِنُو تَمِيمٍ فَلَا يُعْمَلُونَهَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ : "فِيهِ الْخَلْفُ" .
 وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَوَامِلَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ضَرْبَانِ ، أَفْعَالٌ ، وَحُرُوفٌ ،
 فَالْأَفْعَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، : تَامَةٌ ، وَهِيَ "ظَنَنْتُ" وَأَخْوَاتُهَا ، وَنَاقِصَةٌ ، وَهِيَ
 "كَانَ" وَأَخْوَاتُهَا ، وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضَرْبٌ يَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَيُنْصِبُ
 الثَّانِي ، وَهُوَ "مَا" ، وَ"لَا" عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَضَرْبٌ يَنْصِبُ الْأَوَّلَ وَيَرْفَعُ
 الثَّانِي وَهِيَ "إِنَّ" وَأَخْوَاتُهَا ، وَ"لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ .

(١) (ف) "فِيمَا"

(٢) الأصل "خلف"

(٣) (ف) "بالحروف"

{ " كان " وأخواتها }

وَجُمْلَةُ الْأَفْعَالِ كَانَ ، أَضْحَى ، أَصْبَحَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، صَارَ ، أَمْسَى ،
 لَيْسَ ، وَمَا زَالَ^(١) ، وَمَا انْفَكَّ ، وَمَا بَرِحَ ، مَا فَتَى ، مَا دَامَ ، وَمَا
 صَرَفْتَهُ مِنْهَا ، تَقُولُ : كَانَا ^(٢) زِيدَ شَجَاعاً لَمْ يَكُنْ جِبَاناً
 إِنَّمَا بَدَأَ بِذِكْرِ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ ، وَاسْتَدَلَّ مَنْ جَعَلَهَا أَفْعَالاً
 بِأُمُورٍ :

مِنْهَا : تَصَرَّفَهَا بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ^(٣) .
 وَمِنْهَا : أَنَّهَا يَتَّصِلُ بِهَا الضَّمَائِرُ الْمَرْفُوعَةُ ، وَتَاءُ التَّانِيثِ .
 وَمِنْهَا : أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاها حُرُوفاً ^(٤) ،
 وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأُمُورٍ :

مِنْهَا : أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَتَمَّ الْكَلَامُ بِمَرْفُوعِهَا مَعَهَا .
 وَمِنْهَا : أَنَّهَا لَا تُؤَكَّدُ بِالْمَصْدَرِ .
 وَمِنْهَا :

أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ ، وَأَمَّا أَنَّهَا لَا تُؤَكَّدُ بِالْمَصْدَرِ ١٣٤ / ب
 فَلَأَنَّ الْخَبَرَ قَدْ صَارَ عِوَضاً عَنِ الْمَصْدَرِ ، فَلَوْ أَكَّدَتْ بِالْمَصْدَرِ لَزِمَ الْجَمْعُ بَيْنَ

(١) (ف) « وما ذاك » تصحيف

(٢) (ف) "عمرو" بدل "زيد"

(٣) عدا "ليس" فإنها جامدة ، لأنها أشبهت "ما" ، وقال الفارسي بحر فية « ليس » .. ينظر المسائل

المنتورة ٢٠٧ ، وأسرار العربية ١٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١

(٤) هذا الرأي للزجاجي كما في كتابه الجمل في النحو ٤١ ، قال الشريشي في شرحه للألفية : "وأما من

قال في هذه الأفعال " إنها حروف كما قال الزجاجي فهو متجاوز ، لأنها لما سلبت الدلالة على الحدث

أشبهت الحروف فسمها حروفاً " ، وانظر الهمع ١٠/١ ، وأسرار العربية ١٣٢ .

العَوْضِ وَالْمَعْوِضَ عَنْهُ ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّهَا مَعَ الْخَبَرِ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الْحَدَثِ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ فَبَاطِلٌ فَإِنَّ مَصْدَرَهَا قَدْ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَهَا نَحْوُ " عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِكَ " (١) قَائِماً . فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ هَذَا مَصْدَرٌ " كَانٌ " التَّامَّةُ ، وَ" قَائِماً " حَالٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : " أَكْرَمْتُكَ لِكُونِ زَيْدٍ أَخَاكَ " وَالْحَالُ لَا تَقَعُ مَعْرِفَةً ، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ مَصْدَرُهَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ مُؤَكِّداً مَعَهَا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ الْمَنْصُوبِ (٢) .

وَأَمَّا رَفَعَتِ الْأِسْمَ وَنَصَبَتِ الْخَبَرَ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ يَفْتَقِرُ إِلَى اسْمٍ يُسْنَدُ إِلَيْهِ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ ، فَلَمَّا أَسْنَدَتْ إِلَى مَرْفُوعٍ (٣) يُشَبِّهُ الْفَاعِلَ وَجِبَ نَصَبُ الْآخِرِ تَشْبِيهاً بِالْمَفْعُولِ (٤) .

وَقِيلَ : لِأَنَّ مَعْنَاهَا تَقْرِيرُ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الشَّيْءِ وَصِفَتِهِ ، فِإِسْنَادِهَا إِلَى الْأَوَّلِ يُوجِبُ رَفْعَهُ بِهَا فَتَعَيَّنَ نَصَبُ الثَّانِي . وَالْغَرَضُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ لَيْسَ إِلَّا تَعْيِينُ الزَّمَانِ (لِالْخَبَرِ حَتَّى لَوْ تَعَيَّنَ لَمْ يَحْتَاجَ إِلَيْهَا ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا مِنْ قَوْلِكَ : " كَانٌ زَيْدٌ قَامٌ " ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الزَّمَانِ (٥) قَدْ عَلِمَ مِنْ لَفْظِ : " قَامَ " .

وَيُسَمَّى الْمَرْفُوعُ اسْمَ " كَانٌ " وَالْمَنْصُوبُ خَبَرَ " كَانٌ " اخْتِصَاراً ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : اسْمٌ " كَانٌ " أَخْصَرَ (٦) مِنْ قَوْلِكَ : الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ بِـ " كَانٌ " ، وَخَبَرَ الْاسْمِ

(١) (ف) " قواك " تحريف .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩٠/٧ ، والهمع ١١٤/١ .

(٣) في النسختين " موضوع " تحريف ، والصواب ما أثبت .

(٤) هذا هو مذهب البصريين ، أما مذهب جمهور الكوفيين فانظره في الهمع ١١/١ ، والتصريح

١٨٤/١ ، وخلاصته أن هذه الأفعال لا تعمل في المرفوع شيئاً ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به

قبل دخولها ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل .

(٥) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٦) (ف) " أخص " تحريف .

المرفوع بِـ " كَان " ، وَلَيْسَ لَهَا فِي الْحَقِيقَةِ اسْمٌ وَلَا خَبْرٌ ، لَكِنْ قَدْ يُضَافُ إِلَى الشَّيْءِ بِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ .

وَلَمْ يَقُولُوا : فَاعِلُ " كَان " فِي الْمَرْفُوعِ ، وَلَا مَفْعُولُ " كَان " فِي الْمَنْصُوبِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ ، وَالاسْمُ هُنَا هُوَ الْخَبْرُ فِي الْمَعْنَى ، وَلِأَنَّ خَبْرَهَا يَكُونُ مُطَابِقًا لِاسْمِهَا فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَكُونُ مُطَابِقًا لِلْفَاعِلِ ، وَلِأَنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَخَبْرُ " كَان " لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، فَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا .

وَبِهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ : إِنَّ خَبْرَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ (١) ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَيَلْزِمُهَا التَّنْكِيرُ ، وَخَبْرُ " كَان " يَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا تَكُونُ حَالًا .

وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلاً ، وقد أَلْحَقَ قَوْمٌ بِهَا سِتَّةً أُخَرَ (٢) ، وَهِيَ " غَدَا ، وَرَاحَ ، وَعَادَ ، وَأَضَ (٣) " فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَتَصَرِّفَةٌ فِي الْكَلَامِ . وَاثْنَانِ لِأَزْمَانٍ مَا وَرَدَا فِيهِ فَلَا يَخْرُجَانِ عَنِ مَوْرِدِهِمَا فِيمَا تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ ، وَهَمَا " جَاءَتْ ، وَقَعَدَ " فَمَنْ أَلْحَقَهَا بِـ " كَان " رَأَاهَا لَا تَسْتَعْنِي عَنِ الْخَبْرِ فَالْحَقُّهَا بِـ " كَان " لِمْشَارِكَتِهَا لَهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَمَنْ لَمْ يَلْحَقَهَا نَصَبَ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْحَالِ لَمَّا رَأَى أَنَّهَا تَتَعَدَّى بِـ " إِلَى " ، تَقُولُ : " غَدَا إِلَى كَذَا ، وَعَادَ إِلَيْهِ ، وَرَاحَ إِلَى زَيْدٍ ، وَأَضَ إِلَى كَذَا ، أَى : رَجَعَ إِلَيْهِ .

أَقُولُ : هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ فِي هَذَا الْوَجْهِ تَامَّةٌ ، وَتَكُونُ فِي قَوْلِكَ : " عَادَ زَيْدٌ سَالِمًا " نَاقِصَةً ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ (٤) " قَالَ سَيْبَوِيهِ : " كَانَتْهُمْ

(١) انظر : الانصاف في المسألة ١١٩ ص ٨٢١ ، والهمع ١١١/١ .

(٢) منهم الزمخشري انظر الفصل ٢٦٢ ، وشرحه لابن يعيش ٩٠/٧ .

(٣) أض يئيض بمعنى عاد يعود ، وتأتى بمعنى " صار " .

(٤) يقول ابن يعيش ٩١/٧ : " أول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العباس يدعوهم إلى الحق من

قبل على عليه السلام ، فأجروا " جاء " ههنا مجرى صار " .

قَالُوا : صَارَتْ حَاجَتَكَ (١) ؟ وَالْأَصْلُ فِي « جَاءَ » أَنَّهُ فَعْلٌ يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ
 نَحْوَ "مَا جَاءَ زَيْدٌ عَمْرًا" ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُعَدِّيهِ إِلَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ (٢) فَيَقُولُ :
 "جَاءَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو" ، وَلَكِنْ أَجْرُوهُ فِي هَذَا الْمَثَلِ مُجْرَى "صَارَ" فَجَعَلُوا لَهُ
 اسْمًا وَخَبْرًا مِثْلَ "كَانَ" ، وَ"مَا" هُنَا اسْتِفْهَامٌ وَهِيَ مُبْتَدَأٌ ، وَ« جَاءَتْ »
 خَبْرٌ (٣) ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى "مَا" وَذَلِكَ الضَّمِيرُ اسْمٌ "جَاءَتْ" ، ١٣٥/أ
 وَ"حَاجَتَكَ" خَبْرٌ "جَاءَتْ" ، وَأُدْخِلَ تَاءُ التَّانِيثِ عَلَى "جَاءَ" لِتَّانِيثِ مَعْنَى "
 مَا" ؛ لِأَنَّ "مَا" هِيَ "الْحَاجَةُ" فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ حَاجَةٍ جَاءَتْ حَاجَتَكَ ؟ وَهُوَ (٤)
 الْأَعْرَابُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ "هِنْدٌ كَانَتْ جَارِيَتِكَ" ، وَلَمْ يُسْمَعْ هَذَا الْمَثَلُ (٥) إِلَّا
 بِالتَّاءِ ، وَحُمِلَتْ "جَاءَتْ" عَلَى "صَارَ" لِشِبْهَاتِهَا لَهَا فِي الْإِنْتِقَالِ ، تَقُولُ "جَاءَ
 زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو" (كَمَا تَقُولُ : "صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو") (٦)

وَمِنْهُمْ [مَنْ] (٧) يَرْفَعُ "حَاجَتَكَ" (٨) وَيَجْعَلُهَا اسْمًا "جَاءَتْ"
 وَيَجْعَلُ الْخَبْرَ "مَا" ، وَيَقُولُ "مَا" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَالْمَشْهُورُ نَصْبُ "حَاجَتَكَ" .
 وَأَمَّا الْمَثَلُ الْأَخْرَفِيُّ فَهُوَ قَوْلُهُمْ : "شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ" (٩)

(١) انظر الكتاب ١ / ٥٠ هارون ، والهمع ١ / ١١٢ .

(٢) (ف) آخر تحريف .

(٣) أى : الجملة الفعلية فى محل رفع خبر " ما "

(٤) (ف) " وهى " .

(٥) الذى هو " ما جاءت حاجتك " ؟ ، قال سيبويه ١ / ٢٤ " ولم يقولوا ما جاء حاجتك ... ؛ لأنه بمنزلة المثل
 فالزموه التاء " .

(٦) سقط فى (ف) . سبق نظر .

(٧) " من " سقط من الأصل .

(٨) قال سيبويه ١ / ٥١ " وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك ؟ ، فيرفع " .

(٩) قول مشهور لأعرابى ، انظر ابن يعيش ٧ / ٩١ ، واللسان " قعد "

أى : حَتَّى صَارَتْ ، وَهَذَا الْمَثَلُ مَخْصُوصٌ بِمَحَلِّهِ لَا يَتَعَدَاهُ ، فَلَا يُقَالُ : " قَعَدَ زَيْدٌ كَاتِبًا " بِمَعْنَى " صَارَ " ، وَلَيْسَ بَعِيداً أَنْ يُقَالَ : " قَعَدَ زَيْدٌ كَأَنَّهُ أَمِيرٌ " ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ : ﴿ فَتَقَعُدْ مَذْمُوماً مَخْذُولاً ﴾ (١) ، فَمَوْضِعُ " كَأَنَّ " فِي الْمَثَلِ نَصْبٌ خَيْرٌ " قَعَدَتْ " .

« فصل »

وَلَمْ يَذْكَرْ سَبِيئِيهِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ (إِلَّا أَرْبَعَةً) (٢) ، وَهِيَ " كَانُ ، وَصَارَ ، وَمَادَامَ ، وَلَيْسَ " (٣) ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ سَبِيئِيهِ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ ، لِأَنَّهُ اسْتَعْنَى عَنِ الْبَوَاقِي بِمَا ذَكَرَ مِنَ الضَّائِبِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ [مِنَ الْفِعْلِ] (٤) مِمَّا لَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْخَبْرِ (٤) " .

قِيلَ : عَنَى بِذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَوْضِعاً لِتَقْرِيرِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ ، وَعَنُوا بِالصِّفَةِ الْخَبَرَ ، فَلَوْ قَطَعْتَهَا عَنِ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرُهَا فَقَدْ اسْتَعْمَلْتَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ، قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطُ ، فَلَا تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ إِلَّا بَعْدَ الْإِثْيَانِ بِالْخَبْرِ ، كَمَا لَوْ قُلْتُمْ : زَيْدٌ فِيمَا مَضَى ، لَمْ يَجْزُ ، بَلْ يَجِبُ الْإِثْيَانُ بِالْخَبْرِ (٥) .

قَوْلُهُ : " وَمَا صَرَفْتَهُ مِنْهَا " أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّصَرُّفِ بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ :

(١) سورة الإسراء : ٢٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " الْأَرْبَعَةُ " .

(٣) انظر الكتاب ٥٤/١ هارون .

(٤) إضافة من الكتاب ٤٥/١ .

(٥) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٣٩٨/١ حيث سماها الجرجاني أفعالاً غير حقيقية : لأنها سلبت الدلالة على الحدث ، وإنما تدل على الزمان فقط .

أحدها : لِمَاضِيهِ مُضَارِعٌ وَأَمْرٌ ، وَهِيَ السَّبْعَةُ الَّتِي لَيْسَ فِي أَوَّلِهَا " مَا " النَّافِيَةُ .

وَالثَّانِي : لِمَاضِيهِ مُضَارِعٌ لَا غَيْرُ ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ حَرْفُ النَّفْيِ .
الثَّلَاثُ : لَا مُضَارِعَ لَهُ وَلَا أَمْرٌ ، وَهُوَ " لَيْسَ " ، وَ" مَا دَامَ " ، أَمَا " لَيْسَ " فَمُنِعَتْ التَّصَرُّفَ ، لِشَبْهِهَا بِ" مَا " النَّافِيَةِ كَمَا أَنَّ " مَا " عَمِلَتْ لِشَبْهِهَا بِ" لَيْسَ " (١) وَأَمَا " مَا دَامَ " فَهِيَ لِلتَّوْقِيَةِ وَالتَّأْيِيدِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُسْتَقْبَلُ ، فَالتَّوْقِيَةُ (٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (٣) ، وَالتَّأْيِيدُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٤) مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴿ (٥) .

وَبِالْجُمْلَةِ فَجَمِيعٌ مَا تَصَرَّفَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ حِكْمُهُ فِي الْعَمَلِ وَاحِدٌ ، فَمَاضِيهَا ، وَمُضَارِعُهَا ، وَأَمْرُهَا ، وَنَهْيُهَا ، وَأَسْمُ فَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا كُلُّهَا تَعْمَلُ عَلَى شَرْطِهَا .

فَأَمَّا مَا فِي أَوَّلِهِ " مَا " ، وَ" لَيْسَ " فَلَا يَبْنِي مِنْهُ اسْمٌ فَاعِلٌ وَلَا مَفْعُولٌ ، وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا لَفْظُ الْفِعْلِ .

وَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَقْدِيمُ الْخَبْرِ فِيهَا عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا اشْتِهَارٌ

إِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ فِي هَذِهِ السَّبْعَةِ الَّتِي لَيْسَ فِي أَوَّلِهَا " مَا " ؛ لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ مُتَصَرِّفَةٌ بِالْمَاضِيِ وَالْمُسْتَقْبَلِ وَالْأَمْرِ ، فَلَمَّا تَصَرَّفَتْ فِي نَفْسِهَا تَصَرَّفَتْ فِي مَنْصُوبِهَا بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَالْخَبْرُ مُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ ، وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ

(١) أى : لأنها كما سرى العمل منها إلى " ما " كذلك سرى من " ما " إليها الجمود كما فى شرح ابن

القواس ٨٥٩

(٢) سقط فى (ف)

(٣) سورة مريم ٣١ .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) سورة هود ١٠٧ .

تقديمه على الفعل ، تقول : "عمرأ ضرب زيد" ، فكذلك تقول : " قائماً (١) كان زيد " ، فإن كان الخبر فيه معنى الاستفهام وجب تقديمه عليها نحو " من كان أخوك ؟ "

فـ " من " فى موضع نصب خبر " كان " .

فإن دخلت على هذه السبعة " ما " لم يجز التقديم عليها اتفاقاً ، فلا يقال : " قائماً ما كان زيد " ، ولا " جالساً ما / أصبح / عمرو " ، ويأتى علته ١٣٥/ب ذلك .

ولا تقدم خبر المقتربة بـ " ما " عليها وهى خمس بيته
ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم مادام وجاز فى الآخر

اعلم أن هذه الأفعال جميعها يجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف ، فأما قوله (٢) : إنه لا يجوز تقديم خبر "مادام" على اسمها فشيء غير معروف ، وقد انفرد به ، وقيل : لم (٣) يسمع تقديم (٤) خبرها فى شعر ولا فى غيره ، فأما قول الشاعر :

مادام يسلك فى الحلو طعام (٥) .

فلا حجة فيه ، لعدم (٦) ظهور النصب فى الخبر ، واحتمال رفع طعام ، بـ " يسلك " ، وفى " مادام " ضمير الشأن (٧) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) الأصل "قولهم" .

(٣) الأصل "مالم" تحريف .

(٤) (ف) "تقرير : تحريف

(٥) هذا عجز بيت ، صدره : " وطعام عمران بن أوفى مثلها " وهو لرجل من بنى تميم ضمن أبيات

أنشدها المبرد فى الكامل ١ / ٥٩ ، وانظر كذلك الإمالى الشجرية ١ / ٣٢٩ ، والعينى ٣ / ٤٣٨ .

(٦) الأصل " العذر "

(٧) انظر فى هذه المسألة الفصول الخمسون ٥٨ فما بعدها .

فأما خبرُ هذه الخمسةِ المقترنةِ بِـ " مَا " فهو على ضربين :

أحدهما : لا يجوزُ تقديمه إجماعاً ، وهو خبرُ "مَادَامَ" ؛ لأنَّ " مَا " فيها مصدريةٌ وليست نافيةً وهى موصولةٌ بالفعلِ ، ومعمولُ الصلّةِ لا يتقدمُ على الموصولِ . وأما الأربعةُ البواقِي ، وهى " مَا زَالَ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا انْفَكَّ ، وَمَا فَتِيَ " فلا يجوزُ تقديمُ خبرِها (١) عليها عند البصريين ، وأجاز تقديمه عليها ابنُ كيسان وجماعةٌ من الكوفيين (٢) ، واحتجوا بأنَّ " زَالَ " للنفي تقولُ : " زَالَ الشئُ ، وانتفى " بمعنى واحدٍ ، و " ما " للنفي ، ولما دخلت " ما " نفت ما اقتضته " زَالَ " من النفي فَحصلَ الإثباتُ فَصارَ " مَا زَالَ " بمنزلةِ " ثَبَتَ " فَأشبهه " كَانَ " فى الإيجابِ ، ولذلك امتنع " مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً " ، لأنَّ " إِلَّا " يوتى بها لنقض النفي ولا نفي ههنا .

حجةُ البصريين أن لفظَ النَّفْيِ باقٍ ، وإن زَالَ معناه من الجملة ، وإذا كَانَ لَفْظُ النَّفْيِ باقياً وله صدرُ الكلامِ وَجِبَ ألاَّ يَتَقَدَّمَ عليه شئٌ مراعاةً لِلْفِظِ النَّفْيِ ، ثم يُقالُ : كيفَ زَالَ (٣) معنى النَّفْيِ وبه حصلَ المعنى مُثَبِّتاً .

فإن قيلَ : فإذا لم يجزُ تقديمُ الخبرِ مراعاةً لصورةِ النَّفْيِ لفظاً فهلاً أُجَزَتْ دخولُ (إِلَّا) (٤) مراعاةً لصورةِ لفظِ النَّفْيِ .

قيلَ : التّقديمُ والتّأخيرُ تصرّفُ لفظيَّ ليس له تأثيرٌ فى المعنى ، والنّفْيُ ههنا لفظيٌّ لا معنويٌّ ، والتّقديمُ أيضاً لفظيٌّ فتساويا ، فوجبَ أن يراعى فيه ما

(١) (ف) "تقديمه"

(٢) انظر الانصاف المسألة ١٧ ، وابن يعيش ٧ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٩٧ ، وابن كيسان

النحوى ٢٥٢ .

(٣) (ف) "يزول"

(٤) الأصل "الأمر" تحريف .

للتنفي من التصدير في الأصل ، ولأنَّ التَّقديمَ والتَّأخِيرَ خِلافَ الأَصْلِ ، وَليسَ كذلك "إِلَّا" ، فَإِنَّهَا تَغْيِيرُ المَعْنَى ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا زَيْدٌ قَائِمٌ " كُنْتَ نَافِيًا ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمٌ " فَغَيَّرْتَ "إِلَّا" مَعْنَى التَّنْفِي وَجَعَلْتَهُ إِثْبَاتًا ، فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ "إِلَّا" تَثْبُتُ بَعْدَ التَّنْفِي وَتَنفِي بَعْدَ الإِثْبَاتِ فَلَوْ أُدْخِلْتَ "إِلَّا" لَتَنَاقَضَ المَعْنَى ؛ لِأَنَّ " مَا زَالَ " تَثْبُتُ ، وَ"إِلَّا" تَنفِي ، أَوْ تَقُولُ : كَلِمَةُ "إِلَّا" فِي قَوْلِكَ : " مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمًا " لَا تَسْتَقِيمُ أَنْ تَكُونَ لِلإِخْرَاجِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّفْرِيعِ - [أَعْنِي لِلتَّفْرِيعِ] ^(١) العَامِلِ لِمَا بَعْدَهَا - لَكِنْ شَرَطَ التَّفْرِيعُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ التَّنْفِي وَلَا نَفْيًا ، لِمَا ثَبَّتَ أَنَّ " مَا زَالَ " لِإِثْبَاتِ الخَبَرِ لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ .

وَأَمَّا " لَيْسَ " فَلَا خِلافَ فِي تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا ^(٢) ، وَإِنَّمَا الخِلافُ فِي تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَيْهَا ، فَذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى جَوَازِهِ إِلاَّ المَبْرَدُ فِيمَا يُحْكِي عَنْهُ ^(٣) ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^(٤) فَقَدَّمَ " يَوْمًا " وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " مَصْرُوفٍ " وَالْمَعْمُولُ لَا يَقَعُ إِلاَّ حَيْثُ يَقَعُ عَامِلُهُ .

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ ^(٥) ؛ هِيَ قَاصِرَةٌ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي (نَفْسِهَا ، فَوَجَبَ أَنْ ١/١٣٦ تَكُونَ قَاصِرَةٌ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي) ^(٥) مَعْمُولِهَا ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ المَعْمُولِ بِتَصَرُّفِ

(١) سقط في الأصل .

(٢) انظر المقتصد ٤٠٧ ، ولكن ابن يعيش ١١٤/٧ يقول : " وأما ليس ففيها خلاف فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفية فيجربها مجرى (ما) النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها ، لا يقولون : " ليس قائماً زيد ، ولا قائماً ليس زيد " .

(٣) انظر هذا في الانصاف المسألة ١٨ ص ١٦٠ حيث مذهب الفريقين وأدلتهما ، وابن يعيش ١١٤/٧ ، والهمع ١١٧/١ ، ولم أثر على رأى المبرد في كتبه التي بين يدي .

(٤) سورة هود ٨

(٥) سقط من (ف) .

العَامِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " نِعَمَ ، وَبِئْسَ ، وَعَسَى " أَفْعَالٌ وَلَمْ تَتَصَرَّفْ فِي مَعْمُولِهَا
بِالتَّقْدِيمِ ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ المَعْمُولِ يَقْتَضِي تَصَرُّفَ العَامِلِ ، وَأَجَابُوا عَنِ الآيَةِ
بِوَجْوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ " يَوْمَ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الفِعْلِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : (يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١) .

الثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ نَصْبُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ (٢) .

الثَّالِثُ : أَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ أَدْنَى شَيْءٍ .

وَكُلُّهَا دَلَّتْ عَلَى اقْتِرَانِ فَائِدَةِ الجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ

أَعْلَمُ أَنَّ المَرَادَ بِفَائِدَةِ الجُمْلَةِ (٣) هُوَ نِسْبَةُ الخَبَرِ إِلَى المَبْتَدَأِ . وَفَائِدَةُ هَذِهِ
الأَفْعَالِ هُوَ تَعْيِينُ زَمَانِ الخَبَرِ حَتَّى لَوْ تَعَيَّنَ زَمَانُ الخَبَرِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهَا ، وَلِذَلِكَ
مَنْعُوا مِنْ وَقُوعِ خَبَرِ " كَانَ " فِعْلاً مَاضِيًّا نَحْوَ " كَانَ زَيْدٌ قَامَ " ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الزَّمَانِ
قَدْ عُلِمَ مِنْ لَفْظِ " قَامَ " ، فَإِنِ اقْتَرَنَ بِالفِعْلِ " قَدْ " حَسُنَ ذَلِكَ لِتَقْرِيْبِهِ مِنْ
الحَالِ ؛ لِأَنَّ تَقْرِيْبَ المَاضِي مِنَ الحَالِ لَمْ يَتَعَيَّنْ بِـ " كَانَ " ، فِقَوْلُكَ : " كَانَ زَيْدٌ
قَائِمًا " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ قَائِمٌ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ " ، وَكَذَلِكَ " يَكُونُ زَيْدٌ
قَائِمًا " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ قَائِمٌ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ " :

(١) سورة المائدة ١١٩ ، والبناء على الفتح قراءة نافع والأمرج انظر المبسوط في القراءات العشر
١٨٩ ، والإنصاف المسألة (١٨) .

(٢) تقديره كما في الإنصاف ١٦٣ " يلزمهم يوم يأتيهم العذاب " .

(٣) في الأصل " وهو " بزيادة الواو .

فَ « كَان » لِلْمَاضِي الَّذِي مَا انْقَطَعَا فَإِنِ اتَّتْ « كَان » بِمَعْنَى وَقَعَا
 كَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً كُنْ فَيَكُونُ مِثْلَهُ اجْعَلْنَاهُ
 فَارْفَعُ بِهَا الْفَاعِلَ لَا غَيْرُ وَقَدْ زِيدَتْ فَلَمْ تَعْمَلْ وَذَلِكَ (١) قَدْ وَرَدَ
 نَحْوُ: « عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَاتِ » وَمَاعِدَا " كَان " لِحَالٍ آتِي

قَالَ السِّيْرَافِي (٢) " قَدْ يَكُونُ مَا جَعَلْتَهُ " كَان " فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي
 مُنْقَطِعًا - يَعْنِي غَيْرَ ثَابِتٍ فِي حَالِ الْإِخْبَارِ - نَحْوُ قَوْلِكَ : " كَان زَيْدٌ غَائِبًا
 وَهُوَ الْآنَ حَاضِرٌ ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُنْقَطِعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا
 حَكِيمًا ﴾ (٣) ، وَهُوَ فِي كُلِّ حَالٍ مُوصُوفٌ بِذَلِكَ ، وَقَدْ اخْتَارَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّهُ
 غَيْرُ مُنْقَطِعٍ

فَقَوْلُهُ : « مَا انْقَطَعَ » يَرِيدُ أَنَّ الْخَبَرَ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ مُسْتَمِرٌّ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ
 مَا لَمْ (٤) يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى انْقِطَاعِهِ (٥) ، فَإِنِ كَانِ لَا يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ كَصِفَاتِ اللَّهِ
 تَعَالَى فَهُوَ مُقْطُوعٌ بِثَبُوتِهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ .

فَصْلٌ

وَاعْلَمْ أَنَّ " كَان " هِيَ أَمُّ الْبَابِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَ أَقْسَامِهَا " كَان " التَّامَّةُ وَهِيَ تَدُلُّ
 عَلَى " الْكُونِ " وَكُلُّ شَيْءٍ دَاخِلٌ تَحْتَ " الْكُونِ " مَا خَلَا اللَّهَ تَعَالَى .
 وَلِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَمَّا مِثْلُ " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " .
 فَتَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ الْمَأْخُوذِ (٦) مِنْ حُرُوفِهِ كَالْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ ، وَلِأَنَّهُ

(١) (ف) "كذلك"

(٢) انظر شرح السيرافي على الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ .

(٣) سورة النساء ١٧

(٤) جاء قبله في النسختين عبارة "فصل" وليس لها معنى في هذا المحل فيما أرى .

(٥) وذلك نحو قولك "كان زيد قائماً" إذا كان في حالة الإخبار غير واقف.

(٦) (ف) "المأخوذة"

يصح أن تقع أخواتها أخباراً عنها نحو " كان زيدٌ قد أمسى كريماً " ، ولا تكون هي خبراً عن أخواتها .

قوله : " وإن أتت « كان » بمعنى وقعاً " يعنى أن " كان " (١) تكون تامةً فلا تحتاج إلى خبرٍ منصوبٍ ، تقول : " كان الأمرُ أي : " وقع ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ نُوِ عُسْرَةٌ ﴾ (٢) أي : وإن وجد ، وهذا معنى قوله : " فارفع بها الفاعلَ لا غير " ، قال الشاعرُ :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ (٣)
أَي : إِذَا وَجِدَ .

فصلٌ

والفرقُ بين التامةِ والناقصةِ من وجوه :
أحدها : أن المرفوعَ بها فاعلٌ ويتمُّ الكلامُ به .
الثاني : أنها تؤكدُ بالمصدرِ ، تقول : كان زيدٌ كوناً ، كما تقول : قامَ زيدٌ قياماً .

الثالث : أنها تعملُ في الظرفِ والحالِ .
الرابع : أنه يجوزُ بناؤها لما لم يسمِ فاعلهُ عندَ من يجوزُ بناءه من اللّازم (٤) .

(١) سقط في (ف)

(٢) سورة البقرة ٢٨٠

(٣) قائله الربيع بن ضبع الفزاري ، يقال : إن الربيع لما بلغ مائتي عام قال قصيدة منها هذا البيت ، ويروى " جاء الشتاء " ، وعليها فلا شاهد في البيت ، وروى " يهرمه " بدل " يهدمه " وهو في : الأزهية ١٩٤ ، وأمالى المرتضى ٢٥٥/١ ، وشنور الذهب ٢٥٤ ، وسمط الألي ٨٠٣ .

(٤) نسب في إصلاح الخلل ١٦١ لأبي سعيد السيرافي .

[زِيَادَةُ " كَان "]

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَتَزَادُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

[أَحدها] : بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ " زِيدٌ كَانَ قَائِمٌ " ، فَ " زِيدٌ " مَبْتَدَأٌ ، وَ " قَائِمٌ " خَبْرُهُ ، وَ " كَانَ " زَائِدَةٌ لِأَعْمَلِ لَهَا ، وَمَعْنَى (الزَّائِدِ هُوَ) (١) الَّذِي يَبْقَى الْكَلَامُ بَعْدَ حَذْفِهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْحَذْفِ إِلَّا مِنَ التَّأَكِيدِ (٢) ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " زِيدَتْ فَلَمْ تَعْمَلْ " ، وَمِنْ زِيَادَتِهَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَوْلُهُمْ فِي التَّعْجِبِ : " مَا كَانَ أَحْسَنَ زِيدًا ، لِأَنَّ " مَا " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَحْسَنَ " خَبْرُهَا ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ سَيِّبَوِيَّةِ : إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زِيدًا (٣) ، يُرِيدُ : إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ زِيدًا .

الثَّانِي : أَنْ تَزَادَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : " وَلَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ " (٤) ، أَيْ : لَمْ يُوجَدْ مِثْلُهُمْ .

الثَّالِثُ : أَنْ تَزَادَ بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) فِي الْأَصْلِ " الزَّائِدَةُ هِيَ " وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ف)

(٢) وَأَنْظَرَ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/٢٩٣

(٣) أَنْظَرَ الْكِتَابَ ١٥٣/٢ هَارُونَ ، وَقَالَ الْمَبْرَدُ " إِنْ " زِيدًا " اسْمٌ " إِنْ " ، وَ " كَانَ " خَبْرُهَا ، وَ " مِنْ أَفْضَلِهِمْ " خَبْرٌ " كَانَ " عَنْ شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٩٣ .

(٤) هَذَا جِزَاءٌ مِنْ قَوْلِ عَرَبِيٍّ وَهُوَ بِتَمَامِهِ " وَادَتْ فَاطِمَةُ بِنْتَ الْخُرْشَبِ الْكَلِمَةَ مِنْ عَيْسٍ لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ " . أَنْظَرَ بَنَ يَعِيشَ ٧ / ١٠٠ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢ / ٢٩٣ .

عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ (١)

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : " عَلَى (٢) كَانِ الْمُسَوِّمَاتِ " إِلَى هَذَا الْبَيْتِ (٣) .

الرَّابِعُ : أَنَّ تَزَادَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَّرْتَ بَدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانَ لَنَا كَانُوا كِرَامِ (٤)

ذَهَبَ سَيَّبِيوِيهِ (٥) إِلَى زِيَادَةِ " كَانِ " فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ (٦) إِلَى أَنَّهَا نَاقِصَةٌ ، وَ" لَنَا " خَبْرُهَا مُقَدَّمٌ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ سَيَّبِيوِيهِ الزِّيَادَةَ فِي " كَانِ " ؛ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ الَّذِي قَبْلَهَا يَطْلُبُهُ شَيْئَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَطْلُبُهُ لِنَفْسِهِ ، فَ" الْجِيرَانَ " يَطْلُبُهُ لِأَن يَكُونَ صِفَةً لَهُ (٧) ، وَ" كَانِ " يَطْلُبُهُ لِأَن يَكُونَ خَبْرًا لَهَا ، وَالْحُكْمُ لِلْجِيرَانَ ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ (٧) ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ " كَانِ زَيْدٌ قَائِمًا أَبُوهُ " فَجَعَلَ " قَائِمًا " خَبْرًا لـ " كَانِ " ، وَرَفَعَ الْأَبَ بِهِ أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ خَبْرًا لِلأَبِ وَرَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ خَبْرًا لـ " كَانِ " .

(١) هذا عجز بيت لم أقف على قائله ، وصدوره :

سراة بنى أبى بكر تسامى

وهو من شواهد الخزانة ٣٣/٤ بولاق ، والعينى ٤١/٢ ، والمفصل ٢٦٥ ، وابن يعيش ٩٩/٧ السراة: جمع سرى أو اسم جمع له ، والسرى : الشريف ، المسومة : التى جعلت عليها سومة - وهى العلامة - وتركت فى المرعى ، العراب : الخيل العربية الأصيلة .

(٢) سقط من (ف)

(٣) يقول ابن القواس ٨٦٦ : " محرقة إلى لفظ الجمع لأجل الوزن " .

(٤) البيت للفرزدق ، وهو فى ديوانه ٢٩٠ (طبع بيروت) وهو من شواهد الكتاب ١٥٢/٢ هارون ، والخزانة ٣٧/٤ ، والعينى ٤٢/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨٩/٨ بولاق .

(٦) ذهب إلى هذا المبرد فى كتابه المقتضب ١١٧/٤ ، وانظر رد ابن ولاد عليه بالحاشية .

(٧) انظر : الرضى على الكافية ٢/٢٩٤ .

وذهب أبو عليّ وابن جنّي إلى أن الواو التي (١) في " كان " أصله أن يكون ضميراً منفصلاً توكيداً للضمير المرفوع الذي (٢) في " لنا " ، لكن دخلت عليه " كان " فاتصل بها ، والتقدير " وجيران لنا هم كرام " وإنما دعاهما إلى هذا التأويل أن " كان " الزائدة لا فاعل لها عندهم (٣) ، والسيرافي يقول : لها فاعل ، وهو المصدر ، فأضمر ؛ لدالتها عليه ، أي " كان الكون " (٤) ، وإنما لم يبرز الضمير (٥) الذي هو فاعلها ، لأنه لم يرجع إلى مذكور (٦) .
ولأ تزداد إلا بشرطين :

أحدهما : أن تكون بلفظ الماضي .

الثاني : أن تكون متوسطة ، ومتأخرة ؛ لأن الغرض بزيادتها التوكيد ، والمؤكد فرع يفيد تقوية غيره ، فتقدمه يخل بهذا المعنى ، والغرض بزيادتها الدلالة على الزمان الماضي .

فصل : وتأتي " كان " على ضربين :

أحدها : أن تكون ناقصة وهي التي عقد لها هذا الباب ، وقد ذكر مع نقصانها .

الثاني : أن يضم فيها الشأن ، وهي الناقصة ؛ لأنها لا بد لها من اسم وخبر ، وإنما جعلت قسماً برأسه ؛ لاختصاصها بأحكام ؛
منها أن اسمها لا يكون إلا ضميراً .

(١) هكذا في النسختين ، وهو جائز ولكن الأولى " الذي " ؛ ليقس مع ما بعده .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ذكر ابن السيد البطلوسي في إصلاح الخلل ١٥٧ ما نسب لأبي عليّ وابن جنّي هنا .

(٤) انظر : شرح السيرافي على الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٤ حيث عقب على

رأى السيرافي بقوله : " وهو هوس ، إذ لا معنى لقولك : ثبت الثبوت " .

(٥) في الأصل " ضمير " تحريف .

(٦) قد جمع ابن هشام في تخليص الشواهد جميع ما للعلماء من التخارج في هذا البيت . انظر

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٥٣ ، والخزانة ٤/٢٩ بولاق .

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ إِلَّا مُبْهِمًا (١) .

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ خَبَرُهَا إِلَّا جُمْلَةً خَالِيَةً مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى
اسمها ، فَإِذَا قُلْتَ : " كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ " فَاسْمٌ " كَانَ " مضمراً فيها ، وَ " زَيْدٌ " ^{أ/١٣٧}
مبتدأ ، وَ " قَائِمٌ " خبره (٢) ، وَهُمَا جَمِيعاً خَبَرٌ " كَانَ " ، وَمَعْنَاهُ (٣) : كَانَ
هَذَا الْحَدِيثُ وَهُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ وَهِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ .

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " صَارَ " وَهِيَ أَيْضاً نَاقِصَةٌ : لِانْفِتْقَارِهَا إِلَى خَبَرٍ
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٤)

بَيْتِيهَا قَفْرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضُهَا (٥)

فَجَعَلُوهَا بِمَعْنَى " صَارَ " ؛ لِأَنَّ الْبَيْضَ لَا يَكُونُ فِرَاخًا ، بَلِ الْفِرَاخُ يَكُونُ
بَيْضًا .

فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ النَّاقِصَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ، وَالتَّامَّةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ زَائِدَةٍ ،
وغيرِ زَائِدَةٍ ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ أَضْرِبٍ لـ " كَانَ " .

وَ [أَمَّا] قَوْلُهُ : " كَحَسْبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ " (٦) فَذَكَرَهُ تَمَثِيلًا بِالتَّامَّةِ ، أَي :
حَسْبُوا إِلَّا تَوَجَّدَ فِتْنَةٌ .

(١) فِي (ف) إِلَّا خَبَرًا مُبْهِمًا " وَهُوَ مُحْرَفٌ عَنْ « إِلَّا ضَمِيرًا مُبْهِمًا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ " خَبَرٌ " .

(٣) فِي (ف) " وَمَعْنَى " تَحْرِيفٌ .

(٤) هُوَ عَمْرُو بْنُ أَحْمَرَ الْبَاهِلِيُّ كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ١١٩ ، وَنَسَبَهُ ابْنُ يَعِيشَ لِابْنِ كَنْزَةَ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ

الْحَيَوَانَ ٥ / ٥٧٥ ، وَالْمَفْصَلِ ٢٦٥ ، وَالتَّوْطِئَةِ ٢١٠ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٠٢ / ٧ ، وَالْخَزَانَةُ ٢١ / ٤ بُولَاق .

(٥) التِّيْهَاءُ : الْمَفَاذَةُ الَّتِي لَا يَهْتَدِي فِيهَا . الْحَزْنُ : مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ ضِدُّ السَّهْلِ ، وَأَضَافَ الْقَطَا

إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ قَلِيلَ الْمَاءِ فَتَكُونُ قَطَاهُ أَكْثَرَ عَطْشًا ، فَإِذَا أَرَادَ الْمَاءَ كَانَ سَرِيعَ الطَّيْرَانِ .

(٦) إِشَارَةٌ إِلَى الْآيَةِ " وَحَسْبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ " مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ٧١ .

وأما قوله : " كَنْ فَيَكُونُ مِثْلَهُ اجْعَلْنَهُ " يُرِيدُ مِثْلَ مِثَالِهِ بِالْآيَةِ فِي كَوْنِهَا تَامَةً ، وَالتَّقْدِيرُ : " أَحَدْتُ فَيَحْدُثُ " .

وَمَا عَدَا " كَانَ " لِحَالِ آتِي (١) كَمَثَلِ ظَلٍّ وَجْهَهُ مُسَوِّدًا

أَمَا " ظَلٌّ " فَلَهَا مَعْنِيَانِ :

أحدهما : أن تكون مُخْتَصَّةً بِمَا يُفْعَلُ نَهَارًا تقول : " ظَلٌّ زَيْدٌ سَائِرًا " إِذَا وَقَعَ السَّيْرُ نَهَارًا .

الثاني : أن تكون عامَّةً فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا ﴾ (٢) فهي بِمَعْنَى " صَارَ " ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى جَعْلِهِ بِمَعْنَى " صَارَ " مَجِيئُهَا لِعُمُومِ الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّ الْبِشَارَةَ بِالْأُنْثَىٰ قَدْ تَكُونُ لَيْلًا . وَلَمْ تَسْتَعْمَلْ ظَلٌّ تَامَةً .

وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " مَا عَدَا كَانَ " : أَخَوَاتِ " كَانَ " . (٣) قَوْلُهُ (٤) : " لِحَالِ آتِي " يُرِيدُ بِهِ لِمَعَانٍ يَأْتِي بَيَانُهَا مُفَصَّلًا .

وَأَنْ أَتَتْ فِعْلًا لَوْقَتِ حُدًّا

كَمَثَلِ أَمْسَيْنَا وَبِثْنَا نَقْتَسِبُ قَارَفَعُ بِهَا الْفَاعِلُ لَا غَيْرَ وَقَسُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " لَوْقَتِ حُدًّا " لِلدَّخُولِ فِي وَقْتِ مُعَيَّنٍ ؛ لِأَنَّ الْمَحْدُودَ هُوَ الْمَعْيُنُ ، أَيِ : لِلْوَقْتِ الَّذِي هِيَ مُسْتَقَّةٌ مِنْهُ كَالْمَسَاءِ ، وَالصَّبَاحِ ، وَالضُّحَى .

(١) كتب تحته في الأصل بخط مغاير " تكرر " ، وهو فعلاً كما ذكر ، ولكن الشارح قصد ذلك ، وكان ينبغي أن يكتب هكذا :

" كمثل ظل وجهه مسوداً وإن أتت فعلاً لوقت حُدًّا " ولكنه في الشرح فصل بينهما ، فلم أشأ أن أغیره طالما أن المقصود واضح .

(٢) سورة النحل ٥٨ .

(٣) سقط من (ف)

(٤) مكانه في الأصل بياض .

واعلم أنّ "بَاتَ" تَكُونُ نَاقِصَةً ، وَتَامَةً ، فَالِنَاقِصَةُ تَخْتَصُّ بِمَا يُفْعَلُ لَيْلًا
تَقُولُ : "بَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا" إِذَا لَحِقَهُ السَّهَرُ لَيْلًا ، وَأَمَّا التَّامَةُ فَكَقَوْلِهِ فِي
الْأَرْجُوزَةِ "وَبَيْتُنَا نَقْتَبِسُ" فَمَوْضِعُ "نَقْتَبِسُ" حَالٌ ؛ لِأَنَّ "بَاتَ" هُنَا تَامَةٌ فَهِيَ
بِمَعْنَى "عَرَّسَ" ، وَقَدْ (١) جَاءَتْ بِمَعْنَى "صَارَ" كَمَا فِي الْحَدِيثِ : "إِذَا انْتَبَهَ
النَّائِمُ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ ؛ فَإِنَّ النَّائِمَ (٢) لَا يَدْرِي أَيْنَ
بَاتَتْ يَدُهُ" (٣) ، وَالنَّوْمُ قَدْ (٤) يَكُونُ نَهَارًا كَمَا يَكُونُ لَيْلًا .

فَصَلِّ (٤) : وَأَمَّا "أَصْبَحَ ، وَآمَسَى ، وَأَضْحَى" فَلَهُنَّ (٥٦) ثَلَاثُ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : كَوْنُهَا نَوَاقِصَ ، وَيُفْعَلُ خِصَاصَ الْخَبْرِ بِالْأَوْقَاتِ الْمَشَارِكَةِ لَهَا
فِي الْحُرُوفِ ، أَمَّا "أَصْبَحَ" فَتَفِيدُ نِسْبَةَ الْخَبْرِ إِلَى اسْمِهَا فِي الصَّبَاحِ ، وَتَكُونُ
تَامَةً فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبْرٍ ، تَقُولُ : "أَصْبَحْنَا" أَي : دَخَلْنَا فِي الصَّبَاحِ ، وَتَكُونُ
بِمَعْنَى "صَارَ" تَقُولُ : "أَصْبَحَ زَيْدٌ عَالِمًا" وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي
"آمَسَى" ، وَكَذَلِكَ : "أَضْحَى" تَكُونُ نَاقِصَةً ، وَتَامَةً ، وَبِمَعْنَى (٦) "صَارَ" .

(١) فِي (ف) "وَقِيلَ" بِدَلِّ "وَقَدْ"

(٢) فِي (ف) "فَإِنَّهُ"

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ فِي رِوَايَاتٍ مِنْهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ١٦٠/٨ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ
فَلَا يَغْسِلُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ .

وَانظُرْ كَذَلِكَ مَسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ٢/٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف)

(٥) (ف) "فَلَهَا"

(٦) فِي النُّسخَتَيْنِ «بِمَعْنَى» دُونَ وَאו الْعَطْفِ .

كقول الشاعر (١)

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ .

أي : صاروا ، وقال الشاعر (٢) :

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدَهَا

أي : دَخَلَ فِي وَقْتِ الضَّحَى .

وَحَكَى الْأَخْفَشُ الزِّيَادَةَ فِي " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " نحو " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ! ،

وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا " (٣)

فصل : وَأَمَّا " صَارَ " فمعناها الانتقال : إمَّا فِي الذَّاتِ كَقَوْلِكَ : " صَارَ

الْخَمْرُ خَلًّا " ، وَإِمَّا فِي الصِّفَةِ كَقَوْلِكَ : " صَارَ الْكَرِيمُ بَخِيلًا " وَفِيهَا اتِّسَاعٌ ؛

لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى زَمَنِ الْوَجُودِ الْمُتَّصِلِ دُونَ الزَّمَانِ الْمَاضِي تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ فَقِيهًا

فَصَارَ نَحْوِيًّا ، وَتُضْمَرُ فِيهَا الشَّيْءُ تَقُولُ : " صَارَ إِنْ تَزُرْنِي أُرْزُكَ " أَي : صَارَ

الشَّيْءُ وَالْأَمْرُ الَّذِي هُوَ إِنْ تَزُرْنِي أُرْزُكَ " ، وَتَكُونُ تَامَةً فَتَتَعَدَّى بِـ " إِلَى تَقُولُ :

" صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو " كَمَا تَقُولُ : " انْتَقَلَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو " .

فصل : وَأَمَّا " مَازَالَ " وَأَخْوَاتُهَا فمعناها استمرار الخبر لاسمها

فِي الزَّمَانِ الَّذِي دَلَّتْ صِيغَتُهَا عَلَيْهِ ، وَتَسْتَعْمَلُ مَاضِيَةً لَفْظًا وَمَعْنَى بِـ " مَا " ،

(١) هو لعدى بن زيد ، انظر ديوانه ٩٠ ، وابن يعيش ١٠٥/٧ ، ومعاهد التصحيح ٣١٦/١ وتكملة البيت :
فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبَّورُ .

(٢) هو لعبد الواسع بن أسامة كما في (ف) ، ونسب إليه في المفصل ٢٦٦ ، وابن يعيش ١٠٤/٧ ، وهو
عجز بيت صدره : وَمِنْ فَعْلَاتِي أَنْتَى حَسَنَ الْقَرَى .

(٣) انظر منهج الأخفش الأوسط ٢٥٢ ، وابن يعيش ١٥١/٧ ، وحاشية الكتاب ٧٣/١ هارون ، وشرح
الجمال لابن عصفور ٣٧٩/١ .

وَمَاضِيَةً مَعْنَى لَا لَفْظاً بِـ " لَمْ " نَحْوُ " لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ قَائِماً " ، وَغَيْرَ
مَاضِيَةٍ بِـ " لَا " ، وَ" لَنْ " ، نَحْوُ " لَا يَزَالُ زَيْدٌ قَائِماً " ، وَلَنْ يَزَالَ قَائِماً .

يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُوا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ (١)

أَيُّ : " لَا تَفْتَوُوا " ، وَكَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ (٢) :

فَقُلْتُ لَهَا وَاللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

أَيُّ : لَا أَبْرَحُ ، وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي الْحَذْفُ فِي غَيْرِ الْمَاضِي .

فَصْلٌ : وَعَيْنُ " زَالَ " " يَاءٌ " بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " مَا زَالَتْ أَفْعَلُ كَذَا " ، وَلَوْ كَانَ

عَيْنُهُ " وَاوًا " لَقَالُوا : " زَاوَلْتُ " ، وَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ " زَالَ يَزُولُ " إِذَا

فَارَقَ ، أَوْ مِنْ " زَالَ الشَّيْءُ عَنِ الشَّيْءِ [يَزِيلُهُ] " إِذَا مَيَّزَهُ وَعَزَلَهُ عَنْهُ ، فَلَوْ كَانَ

مِنْ الْأَوَّلِ لَقُلْتَ : " مَا زَلْتُ أُزُولُ " بِالْوَاوِ ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الثَّانِي لَقُلْتَ : أَزِيلُ ، بِالْيَاءِ

فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمَا (٣) .

فَصْلٌ : وَأَمَّا " مَا دَامَ " فَمَعْنَاهُ تَوَقَّيْتُ الْفِعْلَ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ بِأَمَدٍ

ثُبُوتِ الْخَبَرِ لِاسْمِهَا ، وَلِذَلِكَ افْتَقَرْتُ إِلَى كَلَامٍ يَعْمَلُ فِيهَا ، تَقُولُ :

أَجْلِسُ مَا دُمْتَ جَالِسًا ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ مَا دَامَ خَالِدٌ غَائِبًا . وَأَمَّا

التَّقْيِيدُ بِقَوْلِنَا : " بِأَمَدٍ ثُبُوتِ الْخَبَرِ " فَإِنَّهُ قَيْدٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ « مَا دَامَ »

(١) سورة يوسف ٨٥ .

(٢) انظر الديوان ٣٢ (أبو الفضل) برواية " فقلت يمين الله ... " وعجزه :

ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي .

وهو من شواهد الكتاب ١٤٧/٢ بولاق ، والمفصل ٢٦٨ ، والخزانة ٢٠٩/٤ بولاق ، والعيني ١٣/٢ .

(٣) انظر : ابن يعيش ١٠٨/٧ ، واللسان (زول ، زيل) .

دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَصْحِبُهَا " مَا " الْمَصْدَرِيَّةُ مِمَّا يَكُونُ ظَرْفًا كَقَوْلِكَ : (" أَجْلِسُ مَا دَامَ زَيْدٌ " ، فَإِنَّ تَوْقِيَّتَ الْجُلُوسِ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ " مَا " لِفَاعِلِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُكَ) (١) : أَجْلِسُ مَا دُمْتَ جَالِسًا ، فَإِنَّهُ تَوْقِيَّتُ الْجُلُوسِ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ الْجُلُوسِ (٢) الْمُنْسُوبِ إِلَى الْمُخَاطَبِ لِأَبْمُدَّةِ ثُبُوتِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ " مَا " لِفَاعِلِهِ (٣) ، بَلْ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِاسْمِهَا (٤) .

فَصَلِّ : فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

حَرَّاجِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ يَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا
 فَإِنَّ " مَنَاخَةً " فِيهِ مَنْصُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ ؛ وَ" مَا تَنْفَكُ " تَامَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ (٦) ، وَقَدْ رُوِيَ " مَنَاخَةٌ " بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحْنُوفٌ ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ أَيْضًا حَالٌ .

وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً ، وَالْخَبَرُ " عَلَى الْخَسْفِ " ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ " إِلَّا " تَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ لِلإِخْرَاجِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّفْرِيعِ ، لَكِنْ شَرَطُ التَّفْرِيعِ

(١) سقط في (ف) .

(٢) في (ف) " القيام " تحريف .

(٣) سقط في (ف) .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٦ ، وابن يعيش ٧/١١١ .

(٥) البيت لذى الرمة ، وهو في ديوانه ١٤١٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٢٨ بولاق ، ومعاني القرآن

٢٨١/٣ ، والأمالى الشجرية ٢/١٢٤ ، والمفصل ٢٦٧ ، والأنصاف المسألة ١٧ ، وابن يعيش

١٠٦/٧ ؛ والخزانة ٤/٤٩ بولاق .

الحراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الضامرة الهزيلة . والخسف :

الإذلال ، وهو - أيضاً ما لم يبت على غير علف .

(٦) بمعنى ما تنفصل عن التعب ، أو ما تخلص منه ، أفاده ابن هشام في مغنى اللبيب ١٠٢

أَنْ يَكُونَ بَعْدَ النَّفْيِ ، وَلَا نَفْيًا ، لِمَا ثَبَتَ أَنَّ النَّفْيَ إِذَا دَخَلَ عَلَى النَّفْيِ صَارَ
 إِثْبَاتًا ، وَلِذَلِكَ لَا يَجَابُ بِالْفَاءِ فَلَا يُقَالُ : " مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيمًا فَيَزُورُهُ " ، فَيَكُونُ
 عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ (فِي الْخَبَرِ) (١) فَيَكُونُ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ
 لَفْظًا وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ ، لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَفْرُغَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، أَوْ
 تَقُولُ : الْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ فَلَا ١/١٣٨
 يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَرَوَى قَوْمٌ " مَا تَنَفَّكَ أَلَّا " بِتَخْفِيفِ " اللَّامِ " وَ " الْأَلُّ " :
 الشَّخْصُ (٢) ، وَ " الْحَرَاجِيجُ " جَمْعُ حُرْجُوجٍ ، وَهِيَ النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ ، وَ " يَرْمِي
 بِهَا " يَسِيرُ بِهَا .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ : مَا تَنَفَّكَ عَنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ إِمَّا الْإِنَاخَةَ عَلَى
 الْخُسْفِ ، أَوْ السَّيْرُ فِي الْبَلَدِ الْقَفْرِ .

نَكَرُ مَسَائِلَ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ
 وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ (٣) ، قَالَ قَوْمٌ : " لِيُعَذِّبَهُمْ " هُوَ الْخَبَرُ ، وَمَنْعَهُ قَوْمٌ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ
 لَامَ " كَى " تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ وَهُوَ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَخَبَرٌ " كَانَ " لَا
 يُحْذَفُ ، وَلِأَنَّ خَبَرَ " كَانَ " يَعْطَلُ بِغَيْرِهِ لَا بِنَفْسِهِ ، وَقَالُوا : إِنَّ الْخَبَرَ فِي الْآيَةِ
 مُحذُوفٌ ، أَيْ : مَا كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِيُعَذِّبَهُمْ .

مَسْأَلَةٌ : لَا يَكُونُ الْفِعْلُ الْمَاضِي خَبَرَ " لَيْسَ " : لِأَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ لَا لِنَفْيِ

الْمَاضِي .

مَسْأَلَةٌ : قَوْلُ حَسَانَ بْنِ ثَابِتٍ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الانصاف المسألة ١٧ ، والخزانة ٥١/٤ بولاق ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٦/٢ .

(٣) سورة الأنفال ٣٣ .

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (١) .
وَيُرْوَى " كَأَنَّ سُلَافَةً (٢) " وَخَبْرٌ " كَأَنَّ " فِي الْبَيْتِ الَّذِي
بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ وَهُوَ قَوْلُهُ :

عَلَى أَنْيَابِهَا ، أَوْ طَعْمَ غَضٍ مِنْ التَّفَاحِ هَصْرَهُ (٣) اجْتِنَاءً
فَ ؛ عَلَى أَنْيَابِهَا " فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبْرٍ " كَأَنَّ " ، وَالسَّيِّئَةُ : الْخَمْرُ
الْمَشْتَرَاةُ لِلشَّرْبِ ، وَ " بَيْتُ رَأْسٍ " : مَوْضِعُ بَعِينِهِ (٤) ، وَقِيلَ : " رَأْسٌ " اسْمٌ
خَمَارٍ (٥) .

وَقِيلَ أَرَادَ بِالرَّأْسِ : الرَّئِيسَ ؛ لِأَنَّ شَرَابَ الْمُلُوكِ أَجْوَدُ ، وَقِيلَ فِي هَذَا
وَجْوهُ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ (٦) ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ " الْمَزَاجِ " بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبْرُ " عَسَلٌ وَمَاءٌ " ، وَفِي (كَأَنَّ) ضَمِيرُ الشَّانِ ، فَلَوْلَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ " كَأَنَّ " نَكْرَةً وَخَبْرًا مَعْرِفَةً لَرَفَعَ الشَّاعِرُ " الْمَزَاجَ " كَمَا قُلْنَا وَخَلَصَ مِنَ الضَّرُورَةِ ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ : هِيَ الَّتِي لَا يُوْجَدُ عَنْهَا مَنْدُوحَةٌ .
الثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ " الْمَزَاجِ " ، وَنَصَبُ " الْعَسَلِ " ، وَيُرْفَعُ " مَاءٌ " بِفِعْلِ مَقْدَرٍ أَي : وَمَا زَجَّهَا مَاءٌ .

(١) هذا البيت والذي يليه من قصيدته التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وهجا أبا سفيان بن الحارث قبل فتح مكة ، انظر الديوان ٧١ ، ٧٢ ، والكتاب ٢٣/١ بولاق ، وابن عيش ٩٣/٧ ، ومعاني القرآن ٢١٥/٣ ، والخزانة ٤٠/٤ بولاق .

(٢) برواية الديوان " كأن خبيئة " ، والسلافة ، والخبيئة : الخمر .

(٣) في النسختين " أهصره " تحريف ، وهصره : أماله ، والاجتناء : أخذ الثمر من الشجر .

(٤) وهو في الأردن كما في الديوان ٧٢ ، وانظر معجم ما استعجم ٢٨٨/١ ، والخزانة ٤١/٤ .

(٥) انظر : تحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب ٢٣/١ بولاق ، وشرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٥٠/١ .

(٦) يقصد بالضرورة هنا الإخبار بالمعرفة عن النكرة . انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٥ ، وضرائر الشعر للقيرواني ٩٢ .

الثالث : رُويَ " تكونُ " بالتَّاءِ ، فيكونُ فيه ضميرٌ يعودُ على
" سَبِيئَةٍ " ، وَالخبرُ هُوَ الجملةُ التي هي " مزاجها عَسَلٌ وماءٌ " وهي في موضع
نصبٍ (١) .

الرابع : مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ " مِزاجها " ظَرْفًا ، وَهُوَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ .

الخامس : أَنْ تَتَكَرَّرَ " العَسَلِ " يَفِيدُ ما يَفِيدُهُ (٢) تَعْرِيفُهُ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ (٣) .

مَسْأَلَةٌ ، وَمِنْ أَيْبَاتِ الكِتَابِ قَوْلُ خِدَاشِ بْنِ زَهيرٍ (٤) :

فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِي كَأَنَّ أُمَّكَ أُمَّ حِمَارٍ

فِيهِ وَجُوهٌ :

أَحَدُهَا : أَنَّ " ظَبِيًّا " مَرْفُوعٌ بِـ " كَأَنَّ " مُقَدَّرَةٌ ، تَقْدِيرُهُ (٥) " أَكَّانَ ظَبِيًّا " ، وَ" كَأَنَّ " الثَّانِيَةُ مُفَسَّرَةٌ لـ " كَأَنَّ " الْأُولَى الْمُقَدَّرَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا قَدَّرْتَ " كَأَنَّ " بَعْدَ الهمزةِ لَمْ تَكُنْ " أُمَّ " مُعَادِلَةً
لِلهمزةِ ، وَالمرادُ المُعَادِلَةُ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : " أَيُّ هَذَيْنِ النَّوعَيْنِ كَأَنَّ أُمَّكَ ؟ وَقِيلَ :
إِنَّ الْمُقَدَّرَ فِي حُكْمِ المُعَدُومِ ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا وَاجِبٌ لِمَا فَسَّرَتْ بِالثَّانِيَةِ .

(١) انظر هذه الأوجه من التخریج في خزنة الأدب ٤١/٤ بولاق فقد نسب الأول إلى ابن خلف وغيره ، والثاني إلى أبي عثمان المازني ، وانظر أيضاً شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٠/١ ، وشرح الأبيات المشككة للفارقي ٦٢ فقد ذكر أن بيت حسان يروى على خمسة أوجه منها أن تكون " كان " زائدة لا اسم لها ولا خير .

(٢) في الأصل " مايفيد " .

(٣) انظر مزيداً من الإيضاح في المصادر السابقة لاسيما شرح الأبيات المشككة للفارقي ٦٢ فما بعدها .

(٤) هكذا نسبه النيلي تبعاً لسيبويه ٢٢/١ ، وهو في ديوانه ٦٦ ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٢٧/١ ، والغندجاني في فرحة الأديب ٥٣ لثروان بن فزارة من الشعراء المخضرمين ، وهو من شواهد الفصل ٢٦٤ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩٤/٧ ، والخزنة ٢٣٠/٣ بولاق .

(٥) في الأصل " تقدير " .

الوجه الثاني : أن " ظبياً " مبتدأ ، وفي " كَانَ " ضميرُهُ . (١)

والصحيح أن ضمير النكرة في حكم المعرفة بدليل جواز " ضربت رجلاً
وهو قائم " فلولا أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة لم يصح وقوعه مبتدأ ،
وإنما صح الابتداء بـ " ظبي " وهو نكرة لوقوعه (٢) بعد الاستفهام .

والوجه الثالث : أنه من باب القلب ؛ لأن الأصل نصب " ظبي " ، ورفع
" الأم " ، فنصب " الأم " ورفع " الظبي " على سبيل القلب لبقاء المعنى
بحاله (٣) .

فإن قيل : يلزم على هذا التقدير تقديم اسم " كان " عليها ؛ لأنه لما رفع
" ظبياً " رفعه بـ " كان " على هذا التقدير لجعله (٤) اسمها (وهو مقدم) (٥)

فالجواب : أنه ليس باسم لها على الحقيقة وإنما قصد إلى جعله اسماً
صورة ، ألا ترى أنه في المعنى على ما كان عليه لو كان منصوباً .

مسألة : فأمّا قول الشاعر (٦) :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي
إذا كان يوم ذو كواكب أشهب (١)

(١) في الأصل " ضمير " ، والمثبت من (ف) ، وعليه يكون اسم (كان) معرفة لا نكرة .

(٢) في (ف) " وقوعه " .

(٣) في (ف) " على حاله " .

(٤) في (ف) " يجعله " .

(٥) سقط في (ف) .

(٦) نسب في حاشية (ف) لمقاس العائذي ، واسمه مهر بن النعمان العائذي من عائدة قريش . ترجمته

في المؤلف والمختلف ١٠٧ .

والببيت من شواهد الكتاب ٢١/١ بولاق ، وشرح أبيات الكتاب ٢٥٢/١ ، وابن يعيش

٩٨/٧ ، والمقتضب ٩٦/٤ ، وفرحة الأديب ١٧٣ .

فَ " كَان " هُنَا تَامَةً بِمَعْنَى " وَقَعَ " (١) ، فَأَمَّا قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ شَأْسَ (٢) :
 بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاغَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعًا
 أَي : إِذَا كَانَ الْيَوْمُ - الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْقِتَالُ - يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ ، وَإِنَّمَا
 أَضْمَرَ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ .
 مَسْأَلَةٌ :

سَبَبِيَّوِيهِ يَرَى أَنْ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ أَحْسَنُ إِذَا كَانَ مُسْتَقْرَأً ، وَإِذَا كَانَ لِفَوًّا
 فَتَأْخِيرُهُ أَحْسَنُ (٣) ، فَتَقُولُ : " مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ " فَ " أَحَدٌ " اسْمٌ
 " كَان " ، وَ " خَيْرٌ " صِفْتُهُ ، وَ " فِيهَا " هُوَ الظَّرْفُ ، فَإِنْ نَصَبْتَ " خَيْرًا مِنْكَ " وَجَعَلْتَهُ
 خَبْرًا كَانَ الْأَحْسَنُ تَأْخِيرَ (الظَّرْفِ) (٤) فَتَقُولُ : مَا كَانَ أَحَدٌ
 خَيْرًا (٥) مِنْكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ لَفْوٌ ، وَيَعْنَى بِاللَّفْوِ : مَا كَانَ فَضْلُهُ يَجُوزُ
 حَذْفُهُ ؛ لِاسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهُ ، وَيَعْنَى بِالْمُسْتَقْرَأِ : مَا كَانَ خَبْرًا مُحْتَاجًا
 إِلَيْهِ ، وَسَمَاءُ مُسْتَقْرَأً ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ (٦) بِالْإِسْتِقْرَارِ ، أَي : فَهُوَ مُسْتَقْرَأٌ فِيهِ

(١) فِي (ف) " فَإِنْ كَانَ هُنَا تَامَةً "

(٢) هُوَ عَمْرٍو بْنُ شَأْسَ الْأَسَدِيُّ ، شَاعِرٌ مَخْضَرَمٌ ، شَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ ، تَوَفَّى حِوَالَى ٢٠ هـ .

تَرْجَمْتَهُ فِي : الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٤٣٢/١ ، وَسَمَطُ اللَّكَلِيِّ ٧٥٠ ، وَالتَّذَكُّرَةُ السَّعْدِيَّةُ ٥١١ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢٢/١ ، وَشَرْحُ أَبِياتِ سَبَبِيَّوِيهِ ٦٣/١ ، وَشَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ ٢٧٧ .

(٣) انظُرِ الْكِتَابَ ٢٧/١ بُولَاقَ ، وَابْنَ يَعِيشَ ١١٤/٧ إِذْ قَالَ : " سَبَبِيَّوِيهِ كَانَ يُسَمَّى الظَّرْفِ وَالْجَارِ

وَالْمَجْرُورِ مَتَى وَقَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا خَيْرًا مُسْتَقْرَأً ؛ لِأَنَّهُ يَقْدَرُ بِـ " اسْتَقْرَأَ " ، وَمَتَى لَمْ يَكُنْ خَبْرًا سَمَاءً لِفَوًّا .

(٤) فِي النُّسَخَتَيْنِ " الْفِظْ " .

(٥) فِي النُّسَخَتَيْنِ " خَيْرٌ بِالرَّفْعِ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ ، انظُرِ ابْنَ يَعِيشَ ١١٥/٧ .

(٦) (ف) « مَتَعَلَّقٌ » .

- بفتح القاف - ثم حذف " فيه " اختصاراً ، وابن السراج يُسميه المحل^(١) ،
فَكَانَ فِي التَّقْدِيمِ إِشْعَارُ بَأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ، وَفِي تَأْخِيرِهِ إِشْعَارُ بَأَنَّهُ لَفَوْاً لَا
خَيْرٌ ؛ فَلَمَّا أَفَادَ هَذِهِ الْإِفَادَةَ بِتَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرِهِ حَسَّنَ ذَلِكَ فِيهِ عَلَى حَسَبِ
المعنيين .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى " ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ^(٢) فَإِنَّ الظَّرْفَ مُتَّصِلٌ بِهِ
الضَّمِيرُ الرَّاجِعُ إِلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ السُّورَةَ فِي تَنْزِيهِهِ الْبَارِئِ تَعَالَى فَوَجِبَ
صِرْفُ الْعِنَايَةِ إِلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَ الظَّرْفَ لَبَطَلَ الْكَلَامُ ، فَلَمَّا كَانَ
الظَّرْفُ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَبَرًا ^(٣) ، وَلَمْ يَكُنْ
بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ ^(٤) : " مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَ " فِيهَا "
كَانَ ^(٥) كَلَامًا صَحِيحًا ، وَقَالَ سَيِّبَوِيهِ ^(٦) : (وَأَهْلُ الْجَفَاءِ يَقْرَأُونَ : ﴿وَلَمْ يَكُنْ
كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ﴾ ^(٣) .

يَعْنِي بِأَهْلِ الْجَفَاءِ : الْأَعْرَابَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ كَيْفَ هُوَ مَكْتُوبٌ فِي
المصْحَفِ ؛ (لِقُوَّةِ التَّأْخِيرِ فِي أَنْفُسِهِمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبَرًا) ^(٧) .
وَقِيلَ : عَنَى بِالْجَفَاءِ : الْغِلْظَ وَقَلَّةَ اللَّطْفِ .

(١) انظر الأصول في النحو ٦٨/١ .

(٢) سورة الإخلاص ٥ .

(٣) وقيل : إنه لما عطف على الخبر الثاني ، وهو قوله تعالى " لم يلد ولم يولد " صار في حكم الخبر .

أفاده ابن يعيش ١١٥/٧ .

(٤) في الأصل " قوله " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر الكتاب ٢٧/١ بولاق .

(٧) سقط من (ف) .

ويجوز أن يكون الظرف الذي هو " له " خبراً ثانياً ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في " كَفُؤًا " وإن حصل به الفصل بين " كَانَ " ومعمولها ؛ لأنَّ الفصل بالجار^(١) والمجرور جائز بين " إنَّ " ومعمولها ، فهو في " كَانَ " أولى .
 مسألة : لا يجوز أن يلي " كَانَ " ما كان معمول غيرهما^(٢) ، فأما قولهم :
 " كانت زيدا الحمى تأخذُ " فإنَّ " الحمى " مبتدأ ، و " تأخذُ " خبره ، و " زيدٌ " منصوبٌ بـ " تأخذُ " ، وفي " كَانَ " ضمير الشأن ، وهذه الجملة في موضع نصب خبرها^(٣) .

و " ليسَ " فعلٌ مآله مستقبلٌ .

الذي يدل على أن " ليسَ " فعلٌ اتصال الضمائر بها نحو " لستُ ، ولسنا ، وليسوا^(٤) " كما تقول : " قمتُ ، وقمنا ، وقاموا " .
 وأصلها " فعلٌ " بالكسر كصيد البعير : إذا أصابه داءٌ في عنقه ، إذ لو كانت بالفتح لما احتاجت إلى التخفيف^(٥) ، لخفة الفتح .

(١) في الأصل " بين الجار " تحريف .

(٢) قال السيرافي : " كان " و " ليس " وأخواتها " لا يليهن منصوب بغيرهن ، لا يجوز . كانت زيدا

الحمى تأخذ ، أو كانت زيدا تأخذ الحمى ، وذلك أن " كان " وبأبها تعمل الرفع والنصب فلا يجوز أن يليها إلا شئ تعمل فيه أو في موضعه " .

انظر حاشية الكتاب ٧٠/١ هارون .

(٣) انظر الكتاب ٧٠/١ هارون .

(٤) في (ف) " ليس " تحريف ، وذكر ابن هشام في مغنى اللبيب ٢٨٧ أن ابن السراج والفارسي وابن

شقيير يذهبون إلى أنها حرف مثل (ما) غير أن الناظر لكتابي ابن السراج والفارسي يرى أنهما

يزهبان إلى فعلية " ليس " انظر الأصول ٩٣/١ ، والإيضاح ٩٥ ، والمقتصد ٣٩٧/١ ، ولكن

النلي سيذكر قريباً أن الفارسي قال بحرفيتها في " الحليات " .

(٥) يقصد بالتخفيف تسكين الياء لثقل الكسرة عليها .

وَلَا تَكُونُ " لَيْسَ " تَامَةً ؛ لِأَنَّهَا نَفْيٌ صَرِيحٌ وَالنَّفْيُ إِنَّمَا هُوَ الْخَبَرُ ،

فهي (١) كحرف النفي الذي هو " مَا " ، فَكَمَا لَا يُقَالُ : " مَا زَيْدٌ " لَا

يُقَالُ : " لَيْسَ زَيْدٌ " ، وَهِيَ لِنَفْيِ الْحَالِ فَلَا يُقَالُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا ، وَلَا : ١/١٣٩

لَيْسَ زَيْدٌ قَدْ قَامَ (٢) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (٣)

فَحِكَايَةُ الْحَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ .

وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : " لَأَسَ " بِقَلْبِ " الْيَاءِ " أَلِفًا ، لِتَحْرُكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا

قَبْلَهَا لَكِنْ شَبَّهَهَا (٤) لِلْحَرْفِ هُوَ الَّذِي مَنَعَهَا مِنَ التَّصْرُفِ ، وَبِنُوعِ تَمِيمٍ يَجْرُونَهَا

مُجْرَى " مَا " فَلَا يَعْمَلُونَهَا فَيَقُولُونَ : " لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ " بِالرَّفْعِ عَلَى

الابْتِدَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : خَبَرٌ " لَيْسَ " مَحذُوفٌ ، أَي : لَيْسَ الطَّيِّبُ (٥) فِي

الدُّنْيَا إِلَّا الْمَسْكُ ، وَيَجْعَلُ مَا بَعْدَ " إِلَّا " بَدَلًا مِنْ " الطَّيِّبِ " ، أَوْ وَصَفًا

لَهُ (٦) ، وَيُضْعَفُ هَذَا التَّأْوِيلُ قَوْلُ سَبِيئِ بْنِ سَبِيئٍ : " مَا كَانَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ " بِنَصْبِ

" الْمَسْكِ " (٧) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ " كَانَ " ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُ الْأَخْفَشُ فِي " الْمَسَائِلِ

الْكَبِيرِ " وَعَوَّلَ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ فِي " الْحَلَبِيَّاتِ " أَنْ فِي " لَيْسَ " ضَمِيرَ الشَّانِ

(١) فِي الْأَصْلِ " فَهُوَ " .

(٢) وَقِيلَ " إِنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَقِيلَ " إِنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ ، وَتَنَفَى غَيْرَهُ بِالْقَرِينَةِ . انظُر

الْجَنِيِّ الدَّانِي ٤٩٩ ، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ٣٨٦ ، وَالْهَمْعُ ١/١١٥ .

(٣) سُورَةُ هُودٍ ٨ .

(٤) بَعْدَهَا فِي (ف) " لِلْحَالِ " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ ٣٨٩ : " لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ فَهِيَ نَكْرَةٌ مَعْنَى " ، وَانظُر

الْجَنِيِّ الدَّانِي ٤٩٧ .

(٧) انظُر الْكِتَابَ ١/٧١ ، ١٤٧ هَارُونَ ، وَمَجَالِسَ الْعُلَمَاءِ ١ ، وَالْإِنْصَافَ (الْمَسَائِلُ ١٨) .

والقصة ، ويرتفع " المسك " بآته خبرُ المبتدأ الذي هو " الطيب " ، والمبتدأ وخبره
جميعاً جملةً في موضع نصبٍ خبر (١) " ليس " (٢) .

فإن قيل : فخيرٌ " ليس " المقترن بـ " إلا " يكونُ مثبتاً ، و " إلا " لا تدخلُ
بين المبتدأ والخبر في الإثبات فلا يقال : " زيدٌ إلا قائمٌ " .

فالجوابُ أن " إلا " يُنوي به التقديمُ فيكونُ التقديرُ : ليسَ الشأنُ إلا
الطيبُ المسكُ . كما تقولُ : " ما زيدٌ إلا أبوه مُنطلقٌ " ، ونظيرُ هذا مما قدرَ بـ
" إلا " فيه التقديمُ قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ (٣)
تقديره : إن نحنُ إلا نَظُنُّ ظنًّا . وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقْدَرَ " إلا " فِي مَوْضِعِهَا ؛ لِأَنَّ
" إلا " إِذَا وَقَعَتْ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ تُفِيدُ الْحَصْرَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا
ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا . لَمْ يُمْكِنَ أَنْ تَقْدَرَ أَنَّكَ ضَرَبْتَ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَلَوْلَا دُخُولُ " إلا "
لِجَازِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا " بِغَيْرِ " إلا " جَازَ أَنْ يَكُونَ قَدْ
ضَرَبْتَ عَمْرًا [أَيْضًا] (٤) وَإِنْ لَمْ تَذَكُرْهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا
ظَنًّا ﴾ (٣) فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (إِنْ نَظُنُّ) لَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا غَيْرَ الظَّنِّ ، فَلِهَذَا
قَدَرْنَا بـ " إلا " (٥) التَّقْدِيمَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْأَعَشَى :

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الجنى الدانى ٤٩٦ فما بعدها ، ومغنى اللبيب ٢٨٨ فما بعدها ، والهمع ١ / ١١٥ حيث قال
السيوطى : " وضعف بأن الإهمال إذا ثبت لفة فلا يمكن التحويل " ، وانظر التفصيل فى شرح الجمل
لابن عصفور ١ / ٣٩٨ .

(٣) سورة الجاثية ٣٢ .

(٤) من (ف) .

(٥) فى الأصل " لا " تحريف .

وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتَرَارًا (١)

تَقْدِيرُهُ " وَمَا هُوَ إِلَّا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ اغْتَرَارًا " (٢) ، لِأَنَّهُ لَا يُظَنُّ إِذَا
قَالَ : " اغْتَرَّهُ " (٣) غَيْرُ الْاِغْتِرَارِ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ [أَيْضًا] (٤) وَجْهَانِ آخَرَانِ
كَرِهْنَا الْإِطَالََةَ بِذِكْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَا هُوَ الْأَصْلُ (٥) .

وَجَعَلَهَا أَبُو عَلِيٍّ فِي " الْحَلَبِيَّاتِ " حَرْفًا ، وَفِي " الْإِيضَاحِ "
فِعْلًا (٦) ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا بِوَجْوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ اتِّصَالَ الضَّمِيرِ بِهَا لَيْسَ لِأَنَّهَا فِعْلٌ بَلْ لِشَبْهِهَا بِالْفِعْلِ كَمَا
اتَّصَلَ بِـ " هَا " الَّتِي بِمَعْنَى " خُذْ " وَهِيَ اسْمٌ وَذَلِكَ فِي لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ لِلثَّانِيْنَ :
" هَاءًا " وَلِلْجَمْعِ " هَاؤُوهَا " . (٧)

الثَّانِي : أَنَّهَا وَقَعَتْ مَكَانَ " لَا " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا
مَا سَعَى ﴾ (٨) وَذَلِكَ لِأَنَّ " إِنَّ " مَتَى حُقِّقَتْ عَوَّضَتْ مِنْ أَحَدِ نُونَيْهَا أَحَدَ
الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ ، وَهِيَ " لَا " ، أَوْ " قَدْ " ، أَوْ " السَّيْنُ " .

الثَّلَاثُ : أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ .

الرَّابِعُ : إِبْطَالُ عَمَلِهَا بِدُخُولِ " إِلَّا " فِي خَبَرِهَا فِي قَوْلِهِمْ : " لَيْسَ الطَّيِّبُ
إِلَّا الْمَسْكُ " بِرَفْعِ " الْمَسْكُ " .

(١) انظر ديوان الأعمش ميمون ٤٥ ، برواية " وما اعتره الشيب إلا اعترارا " بالعين المهملة ، وصدر
البيت " أحل به الشيب أثقاله " أحل به : عرض له وهو في الجنى الدانى ٤٩٧ ، ومغنى اللبيب
٣٨٩ ، وشرح شواهد ٧٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/١ ، والخزانة ٣٠/١ بولاق .

(٢) وقدره ابن هشام في مغنى اللبيب ٣٨٩ " وما اغتره اغتراراً إلا الشيب " .

(٣) في الأصل " اغتر " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر : مغنى اللبيب ٣٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/١ فقد ذكرنا هذين الوجهين .

(٦) انظر كتابى الفارسي : المسائل الحلييات ٢١٩ ، والإيضاح العضدى ٩٥ .

(٧) انظر اللغات فى (ها) ابن يعيش ٤٣/٤ ، ومغنى اللبيب ٤٥٥ .

(٧) سورة النجم ٣٩

[ما الحجازية]

وَالْحَرْفُ "مَا" وَهُوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ
 فِي لُغَةِ الْحِجَازِ إِنْ لَمْ يَبْطُلِ
 خَبْرُهَا مُقَدِّمًا عَلَى اسْمِهَا
 يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ
 وَمَنْ عَدَا أَهْلِ الْحِجَازِ رَفَعُوا
 النَّصْبَ فِي الْقُرْآنِ فِيمَا ذَكَرُوا

 النَّفْيُ مِنْهَا وَإِذَا لَمْ يُجْعَلِ
 حِينَئِذٍ تَزِيلُهَا عَنْ حُكْمِهَا
 مَقَالَةٌ : مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
 خَبْرٌ " مَا " إِلَّا الَّذِينَ سَمِعُوا
 وَمَنْ فِي يُوسُفَ هَذَا بِشَرًّا

قوله: "وَالْحَرْفُ مَا" يُرِيدُ: (١) وَالْحَرْفُ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي قَوْلِهِ:
 " مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ وَمِنْهُ حَرْفٌ " (٢)، وَفِي قَوْلِهِ: " وَالْحَرْفُ فِي اللُّغَاتِ فِيهِ
 الْخَلْفُ " (٣) فَيُرِيدُ أَنَّ الْحَرْفَ - الَّذِي ذَكَرَهُ بِأَنَّهُ يَرْفَعُ الْاسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبْرَ،
 وَفِيهِ خِلَافٌ بِاعْتِبَارِ اللُّغَاتِ - هُوَ " مَا " .

وَالْأَصْلُ الْأَوْحَالُ تَعْمَلُ " مَا " ؛ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا بِأَحَدِ الْقَبِيلِينَ ، لَكِنْ أَهْلُ
 الْحِجَازِ شَبَّهُوهَا بِـ " لَيْسَ " ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ (فِي الْإِرْجُوزَةِ بِقَوْلِهِ) (٣) :
 وَهُوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ " وَوَجْهُ شَبَّهَهَا بِـ " لَيْسَ " مِنْ وَجْهِهِ:
 أَحَدُهَا : أَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ كَمَا أَنَّ " لَيْسَ " كَذَلِكَ .
 الثَّانِي : دُخُولُهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ كـ « لَيْسَ »
 الثَّلَاثُ : دُخُولُ الْبَاءِ فِي خَبْرِهَا كَمَا تَدْخُلُ فِي خَبْرِ " لَيْسَ " .

(١) فِي (ف) " أَى " بَدَلَ (يُرِيدُ) .

(٢) انْظُرْ صَد ١ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٣) فِي (ف) " بِقَوْلِهِ فِي الْإِرْجُوزَةِ " .

الرَّابِعُ : كَمَا سَرَى إِلَى " مَا " مِنْ " لَيْسَ " الْجَمُودُ كَذَلِكَ سَرَى مِنْ " لَيْسَ " إِلَى " مَا " الْعَمَلُ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ الْمَشَابَهَةِ ، وَلِذَلِكَ مَنَعَتْ " لَيْسَ " مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ بِأَصْلِ فَعْلِيَّتِهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ كَ « لَيْسَ » فَذَلِكَ (١) اخْتِصَاصٌ فَكَيْفَ يُقَالُ : إِنَّهَا غَيْرُ مَخْتَصَّةٍ !

قُلْتُ : بِالنَّظَرِ إِلَى مُطْلَقِ لَفْظِ " مَا " النَّافِيَةِ هِيَ غَيْرُ مَخْتَصَّةٍ ، أَمَا بِالنَّظَرِ إِلَى خُصُوصِهَا فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهَا مَخْتَصَّةٌ . فَإِنَّ " مَا " الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ غَيْرُ " مَا " الدَّاخِلَةَ عَلَى الْفِعْلِ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ كَمَا أَنَّ " لَا " الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ الْمَشْبَهَةِ بِـ " إِنْ " غَيْرُ " لَا " الْمَشْبَهَةِ بِـ " لَيْسَ " وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ ، فَافْهَمُهُ ! فَلَمَّا حَصَلَتِ الْمَشَابَهَةُ بَيْنَ " مَا " وَ " لَيْسَ " أَعْمَلْتَ " مَا " عَمَلَ " لَيْسَ " لَا مُطْلَقًا بَلْ بِشُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ : " إِنْ (٢) لَمْ يَبْطُلِ النَّفْيُ مِنْهَا " يَعْنِي مِنْ " مَا " ، وَيُطْلَانُ النَّفْيُ بِأَمُورٍ :

مِنْهَا دُخُولُ " إِلَّا " نَحْوَ " مَا زِيدُ إِلَّا قَائِمٌ " : لِأَنَّ النَّفْيَ قَدْ ارْتَفَعَ تَعَلَّقَهُ بِالْخَبْرِ فَارْتَفَعَ عَمَلُهُ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا (٣)

فَلَيْسَ " مَنَجْنُونًا " ، وَ " مُعَذَّبًا " مَنْصُوبِينَ (٤) بِـ " مَا " بَلْ نَصَبُهُمَا عَلَى الْمَصْدَرِ

(١) فِي الْأَصْلِ " فَذَلِكَ " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " وَإِنْ " بِزِيَادَةِ وَو .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ ، وَنَسَبَهُ السِّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ٢٢٠ نَقْلًا عَنْ ابْنِ جَنِّي لِبَعْضِ بَنِي

سَعْدٍ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْخَزَانَةِ ١٢٩/٢ بُولَاقَ ، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ ١٩٧/١ ، وَالدَّررِ اللُّوَامِعِ ٩٤/١ .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ " مَنْصُوبِينَ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

الذى يجب حذف فعله ، والتقدير " ما الدهر إلا يدور دوران منجنون " ، والمنجنون : الدولاب ، ثم حذف الفعل ثم حذف المصدر وأقام المضاف إليه مقام المصدر كما تقول : " ما أنت إلا سير البريد " فلو حذف " سيراً " قلت : " ما أنت إلا البريد " بالنصب على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

ويُطلان النفي بثلاثة أشياء :

أحدها : بـ " إلا " وقد ذكر .

الثانى : [بـ] « إن » المخففة النافية نحو " ما إن زيد قائم " ؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، وإذا ارتفع النفي ارتفع العمل ، وقيل : " إن " كافة لـ " ما " عن العمل كما كُفّت بـ " ما " " إن " المشددة عن العمل ، فأعرفه (١) !

الثالث : بـ " بل " ، و " لكن " فى المعطوف على خبر " ما " نحو " ما زيد قائماً بل قاعد " يجب رفع " قاعد " خبر مبتدأ محذوف (٢) ؛ لأن " بل " حرف إيجاب (٣) ، وكذلك " ما زيد قائماً لكن قاعد " .

الشرط الثانى (٤) : قوله فى الأرجوزة : " وإذا لم يجعل خبرها مقدماً على ١٢٤/أ اسمها " ، وإنما بطل عملها بتقديم الخبر (لأن التقديم يؤذن بالتصرف ولا تصرف للحرف ، فلا عمل له مع تقديم الخبر) (٥) ، وإذا كان فى تقديم خبر " ليس " عليها خلاف مع كونها أصلاً لـ " ما " ففى الفرع أولى .

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجوزون النصب مع " إن " عن الهمع ١٢٣/١ .

(٢) انظر معنى اللبيب ١٥٢ ، والتصريح ١٩٧/١ ، والهمع ١٢٤/١ .

(٣) يقول السيوطى فى الهمع ١٢٤/١ : " ولا يجوز النصب ؛ لأن المعطوف بهما موجب و " ما " لا تعمل

إلا فى المنفى ، أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران ، والنصب أجود " .

(٤) من شروط إعمال " ما " .

(٥) سقط من (ف) انتقال نظر .

الثَّالِثُ : إِذَا تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبْرِ عَلَى اسْمِهَا نَحْوُ « مَا زَيْدًا عَمْرُو ضَارِبٌ »
بَطَلَ عَمَلُهَا ؛ لِأَجْلِ الْفِصْلِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ مَعْمُولُ الْخَبْرِ مَصْدَرًا ، أَوْ حَالًا ، أَوْ
مَفْعُولًا لَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (١) :

وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ .

بِنَصْبِ " مِثْلُهُمْ " قَالُوا : غَلَطَ الْفَرَزْدَقُ عَلَى لُغَةِ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لُغَتِهِ أَنْ
يَرْفَعَ خَبَرَ الْاسْمِ بَعْدَ " مَا " مُقَدِّمًا كَانَ أَوْ مُؤَخَّرًا فَظَنَّ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَنْصِبُونَهُ
مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا .

وَقِيلَ : " مِثْلُهُمْ " مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، أَى : مَا فِى مِمَاتْلِهِمْ .

وَقِيلَ : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ " بَشْرٍ " ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ أَى : مَا
مِثْلُهُمْ بَشْرٌ فِى الدُّنْيَا .

قَوْلُهُ :

" حِينئذٍ يَزِيلُهَا عَنْ حُكْمِهَا "

يُرِيدُ أَنْ التَّقْدِيمَ فِى الْخَبْرِ ، وَيُطْلَأَنَّ النَّفْيَ يُزِيلَانِ عَمَلَهَا .

وَيَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِى لُغَتِهِمْ (٢) السَّمَاعُ أَيْضًا ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « مَا
هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ » (٣) ، فَـ " هُنَّ " اسْمٌ " مَا " ، وَـ " أُمَّهَاتِهِمْ " خَبْرٌ " مَا " وَهُوَ
مَنْصُوبٌ بِدَلِيلِ كَسْرِ " التَّاءِ " مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ ؛ فَإِنَّ الْكَسْرَ فِى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ
عِلَامَةٌ النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلَا جَرٌّ ؛ لِعَدَمِ عَامِلِهِ ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ .

(١) انظر ديوانه ١٨٥ (بيروت) ، والبيت بتمامه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ مثلهم بشر

وهو من شواهد الكتاب ٢٩/١ بولاق ، والخزانة ٢٤٦/١ بولاق ، والعينى ٩٦/٢ ، والهمع ١٢٤/١ ،

والدرر اللوامع ١٩٥/١ .

(٢) فى الأصل " لغاتهم " .

(٣) سورة المجادلة ٢

قوله : " وَمَنْ عَدَا أَهْلَ الْحِجَازِ رَفَعُوا : خَبَرَ " مَا " ويعني بمنَّ عداً أهلِ الحِجَازِ بَنِي تَمِيمٍ .

قوله : " إِلَّا الَّذِينَ " [استثناءً] (١) مِنْ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ : " رَفَعُوا " ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ ، يَرِيدُ أَنْ بَنِي تَمِيمٍ لَمَّا أَتَى النَّصْبُ فِي الْقُرْآنِ تَابِعُوهُ فِي الْقِرَاءَةِ (٢) وَلَمْ يَقْرَعُوا بِالرَّفْعِ عَلَى لُغَتِهِمْ ، بَلْ قَرَعُوا بِالنَّصْبِ .

قوله : " فِيمَا ذَكَرْنَا " يعني بما ذكرنا قوله تعالى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (٣) .
قوله : " وَمِنْهُ فِي يُوسُفَ " أى : فى سُورَةِ يُوسُفَ ، قوله : " هَذَا بَشَرًا " (٥)
(يُرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٤)) (٥) فَحَذَفَ كَلِمَةَ " مَا " لِمُضْرُورَةِ النَّظْمِ .

وَأَدْخَلُوا " الْبَاءَ عَلَى خَبَرَ " مَا " كَ " لَيْسَ " لِتَلْكَيدِ زَيْدٍ فِيهِمَا .
تَقُولُ : لَيْسَ قَوْلُهُ بِكَذِيبٍ وَجُرْمًا تَعَطُّفُهُ أَوْ انْصِيبِ .
تَقُولُ : مَا زَيْدٌ بِعَالِمٍ وَلَا مُفْضَلٍ ، وَإِنْ تَشَاءُ مُفْضَلًا .

لَمَّا شَبَّهُوا " مَا " بِ " لَيْسَ " أَدْخَلُوا " الْبَاءَ " عَلَى خَبَرِهَا تَحْقِيقًا لِلْمُشَابَهَةِ ، وَزَيْدٌ " الْبَاءُ " فِي خَبَرِ " لَيْسَ " لِتَلْكَيدِ النَّفْيِ كَمَا زَيْدٌ " اللَّامُ " فِي خَبَرِ " إِنْ " لِتَلْكَيدِ الْإِثْبَاتِ ، وَلَمَّا كَانَ خَبَرُ " لَيْسَ " فِي الْأَصْلِ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ وَالْبَاءُ تَزَادُ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فَكَذَلِكَ زَيْدٌ فِي خَبَرِ " لَيْسَ " ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ ، لَكِنْ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَبَرِ " لَيْسَ " قِيَاسُ مُطَّرِدٍ ، وَزِيَادَتُهَا فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ

(١) مكانه فى الأصل بياض ، ولم ترد فى (ف) .

(٢) فى (ف) " القرآن " تحريف

(٣) سورة المجادلة ٢ .

(٤) سورة يوسف ٣١ .

(٥) سقط فى (ف) انتقال نظر .

قَلِيلٌ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ (١) ، وكذلك (٢) تَزَادُ بَعْدَ [" هَلْ " نَحْوُ] (٣) هَلْ زَيْدٌ بِمَنْطِقٍ (٤) زِيَادَةٌ مَطْرَدَةٌ (٥) لِلْمُشَابَهَةِ بَيْنَ " هَلْ " ، وَ " مَا " فِي عَدَمِ الْإِجَابِ ، وَلَوْ قُوعِ " إِلَّا " بَعْدَ " هَلْ " [نَحْوُ " هَلْ "] (٦) زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ كَمَا يَقَعُ بَعْدَ " مَا " نَحْوَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ (٧) .

وإنما زِيدت " البَاءُ " دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّأَكِيدِ ، وَالتَّأَكِيدُ يَلِازِمُ مَا أَكَّدَهُ ، وَ " البَاءُ " مَعْنَاهَا الْإِلصَاقُ فَنَاسَبَتْ أَنْ يُؤَكَّدَ بِهَا النِّفْيُ ، وَهَذِهِ (البَاءُ) لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ .

ب/١٤٠

قَوْلُهُ : " كَلَيْسَ لِلتَّأَكِيدِ زَيْدٌ فِيهِمَا "

يَعْنِي أَنَّ (البَاءُ) زَيْدٌ فِي خَبَرِهَا كَمَا زَيْدٌ فِي خَبَرِ " لَيْسَ " .

قَوْلُهُ : " فِيهِمَا " أَيُّ : فِي خَبَرِهَا ، يَعْنِي خَبَرَ " مَا " ، وَ " لَيْسَ " .

وَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُ " مَا بَقَائِمِ زَيْدٌ " ؛ لِأَنَّ " البَاءُ " إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِ

مَا " عَلَى التَّشْبِيهِ بِ " لَيْسَ " ، (وَمَنْ لَمْ يُعْمَلْهَا لَمْ يَعْتَبَرِ التَّشْبِيهِ) (٧) ، وَقَدْ جَاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الصَّدِيقِ (٨) .

(١) وهذا قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : " جزاء سيئة بمثلها " عن مغني اللبيب

، ١٤٩ .

(٢) في الأصل " ولذلك " .

(٣) تكملة يقتضيهما السياق .

(٤) في الأصل " منطلق " .

(٥) في الأصل بياض .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ .

(٧) في الأصل " ومن لم يعلم لم يعتبر الشبه " تحريف .

(٨) لم أهد إلى قائله ، وصدر البيت :

أما والله أن لو كنت حراً ، ويروى " لو أنك يا حسين خلقت حراً " وهو في معاني القرآن

، ٤٤/٢ ، والعيني ٤٠٩/٤ ، والإنصاف المسألة ٢٤ ، والخزانة ١٣٣/٢ بولاق ، والتصريح ٢٣٣/٢ .

أَيُّ : فَمَا أَنْتَ بِالْحَرِّ وَلَا الصَّدِيقِ ، فَقَدَّمَ الْخَبَرَ مَعَ وَجُودِ " الْبَاءِ " مَعَ لَفَّةِ
بَنِي تَمِيمٍ .

قَوْلُهُ : " لَيْسَ قَوْلُهُ بِالْكَذِبِ " مِثَالُ لَزِيَاذَةِ " الْبَاءِ " فِي خَبَرِ " لَيْسَ " .
قَوْلُهُ : " وَجُرَّ مَا تَعَطَّفَهُ أَوْ أَنْصَبَ " أَيُّ : مَا تَعَطَّفَهُ عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ
فِي خَبَرِ " لَيْسَ " ، أَوْ فِي خَبَرِ " مَا " إِذَا أَعْمَلْتَهَا عَمَلَّ " لَيْسَ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :
مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (١)
فَعَطَّفَ " الْحَدِيدَ " بِالنَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ ، أَوْ عَلَى تَوْهَمِ
عَدَمِ الْبَاءِ كَمَا عَطَّفَ الْأَخْرَجُ بِالْجَرِّ مَعَ عَدَمِ الْبَاءِ عَلَى تَوْهَمِ وَجُودِهَا فِي خَبَرِ "
لَيْسَ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةَ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (٢)
فَجَرَّ " نَاعِبًا " عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِ " الْبَاءِ " فِي " مُصْلِحِينَ " ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٣) فَجَزَمَ
" أَكُنُّ " عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ " الْفَاءِ " فِي قَوْلِهِ " فَأَصْدَقَ " ؛ لِأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ مِنْهُ لَكَانَ

(١) هُوَ لَعْقِيْبَةُ بِنِ هَيْبَةَ الْأَسَدِيِّ ، وَنَسَبَ بِهَامِشِ (ف) لَعْقَبَةُ بِنِ سَالِمٍ خَطَا .

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ مَتَنَزَعٍ فِي قَوَافِيهَا ، فَبَعْضُهُمْ يَرَوِيهَا مَنْصُوبَةً ، وَبَعْضُهُمْ
الْآخَرَ يَرَوِيهَا مَجْرُورَةً ، انْظُرِ التَّفْصِيلَ فِي الْخَزَنَةِ ٢٤٣/١ بُولَاقٍ وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ
٢٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، بُولَاقٍ ، وَالْأَعْلَمُ ٣٤/١ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ سَيَبَوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَاقِيِّ
٢٠٠/١ ، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ١٠٥/١ ، وَابْنُ يَعِيْشَ ١٠٩/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ٢٤٨/٢ ، وَالْإِنْصَافُ
٣٣٢ الْمَسْأَلَةَ ٤٥ ، اسْجَحُ : سَهْلٌ وَأَرْفَقُ .

(٢) نَسَبَ بِهَامِشِ (ف) إِلَى الْأَخْوَصِ الْبَيْرِيِّ ، وَهُوَ زَيْدُ بِنِ عَمْرِو التَّمِيمِيِّ ، شَاعِرُ فَارَسِ .

انْظُرِ : الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ٦٠ ، وَالْخَزَنَةُ ١٤٠/٢ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٨٣/١ ، ١٥٤ ، وَفِي ٤١٨/١ نَسَبَهُ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لِلْأَخْوَصِ بِالْخَاءِ
الْمَعْجَمَةِ ، وَانْظُرِ الْبَيَانَ وَالتَّبْيِينَ ٢٦١/٢ ، وَالْإِنْصَافُ ١٩٣/١ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ سَيَبَوِيهِ ٧٤/١ .

(٣) سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ ١٠ .

مجزوماً ، لأنه جوابٌ " لَوْلَا " التي للتَّحْضِيضِ ، وَمَعْنَى (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي) أَخَّرَنِي ، فَقَوْلُهُ : " لَوْلَا أَخَّرْتَنِي " فِي مَعْنَى الْأَمْرِ وَجَوَابِ الْأَمْرِ مَجْزُومٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ (١) " فَأُء " (٢) .

قَوْلُهُ : " مَا زِيدُ بِعَالَمٍ وَلَا مُفْضَلٍ وَإِنْ تَشَاءُ مُفْضَلًا " تَمْثِيلٌ لِإِدْخَالِ " الْبَاءِ " زَائِدَةً فِي خَيْرِ " مَا " .

قَوْلُهُ : " بِعَالَمٍ وَلَا مُفْضَلٍ " أَيُّ: إِنْ شِئْتَ عَطَفْتَ بِالْجَرِّ (٣) عَلَى الْخَيْرِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ ، وَإِنْ شِئْتَ عَطَفْتَ بِالنَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ كَمَا مَرَّ فِي " لَيْسَ " ، إِذَا كَانَ الْخَيْرُ الْمَعْطُوفُ وَالْخَيْرُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ (٤) لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ فَإِنْ كَانَا لِشَيْئَيْنِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ سَيَأْتِي (٥) .

كَذَاكَ مَا زِيدٌ كَرِيمًا عَمَّهُ وَلَا كَرِيمَةً عَلَيْهِ أُمُّهُ
فَانْصَبْ كَرِيمَةً وَإِنْ شِئْتَ ارْفَعْ وَإِنْ تَشَاءُ جَرِّزَتْ فَالْكَلِّ وَعِي
وَإِنْ تَقَلَّ: وَلَا كَرِيمٌ جَعْفَرُ فَارْفَعُهُمَا مَبْتَدَأً وَخَبَرُ

قَوْلُهُ : " فَانْصَبْ كَرِيمَةً " ، أَمَّا نَصْبُهَا فَعَلَى الْعَطْفِ عَلَى " كَرِيمٍ " مِنْ قَوْلِهِ : " كَرِيمًا عَمَّهُ " ، وَ " أُمُّهُ " فَاعِلَةٌ مَرْفُوعَةٌ بِـ " كَرِيمَةٍ " .

قَوْلُهُ : " وَإِنْ شِئْتَ ارْفَعْ " يَعْنِي إِنْ شِئْتَ ارْفَعْ " كَرِيمَةً " ، وَوَجْهُ رَفْعِهَا عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَالْمَبْتَدَأُ " أُمُّهُ " ، وَالْتَّقْدِيرُ " وَلَا أُمُّهُ كَرِيمَةً " .

(١) فِي (ف) " مَعَهُ " .

(٢) قِرَاءَةُ الْجَزْمِ فِي " أَكُنْ " هِيَ قِرَاءَةُ الْعَشْرَةِ عَدَا أَبِي عَمْرٍو فَإِنَّهُ قَرَأَهَا " وَأَكُونُ " بِالنَّصْبِ .
انظُرِ النِّشْرَ ٢/٣٨٨ ، وَالتَّيْسِيرَ ٢١١ ، وَالبَيَانَ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١/٤٤١ ، وَالْمُقْتَضَبَ ٢/٣٣٧ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " بِالْخَيْرِ " تَحْرِيفٌ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) بَعْدَهُ فِي (ف) : إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله : " وَإِنْ تَشَأْ جَرَرْتَ " أَمَا الْجِرُّ فَضَعِيفٌ وَلِذَلِكَ أَخْرَوهُ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى تَوْهَمِ وَجُودِ " الْبَاءِ " فِي خَبَرِ " مَا " كَمَا عَطَفَ بِالنَّصْبِ مَعَ وَجُودِ " الْبَاءِ " عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِهَا ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي " لَيْسَ " ، وَالِاسْتِشْهَادُ عَلَيْهِ بِبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ (١) وَآيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، وَ " أُمُّهُ " أَيْضاً فَاعِلَةٌ مَرْفُوعَةٌ بِـ " كَرِيمَةٍ " فِي الْجِرِّ كَمَا إِذَا نَصَبَ ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ هَذِهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي الْمَعْطُوفِ إِذَا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ وَكَانَ فِي الْأِسْمِ الْمَرْفُوعِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اسْمِ " مَا " فَإِنْ تَأَخَّرَ نَحْوُ " مَا زَيْدٌ قَائِماً وَلَا أَخُوهُ جَالِساً " اِمْتَنَعَ الْجِرُّ وَجَازَ النَّصْبُ عَطْفاً عَلَى مَعْمُولِ " مَا " ، وَالرَّفْعُ (٢) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ١٤١٠/أ

قوله : " وَإِنْ تَقُلْ وَلَا كَرِيمٌ جَعْفَرٌ " إِلَى آخِرِهِ يُرِيدُ أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا كَانَ لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ " مَا " لَمْ يَجْزِ نَصْبُ " كَرِيمٍ " ، وَلَا جَرُّهُ فَتَعَيَّنَ رَفْعُهُ خَبِراً لِمَا بَعْدَهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ نَصْبُهُ ؛ لِأَنَّ خَبَرَ " مَا " لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا ، وَإِذَا اِمْتَنَعَ النَّصْبُ اِمْتَنَعَ الْجِرُّ ، لِأَنَّهُ فَرَعٌ (٣) عَلَيْهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ " جَعْفَرًا " بِـ " كَرِيمٍ " ؛ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ مِنْ اسْمِ " مَا " ، وَيَجُوزُ فِي " لَيْسَ " أَنْ نَقُولَ : " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً وَلَا قَاعِداً عَمْرُو " فَيَكُونُ " عَمْرُو " مَعْطُوفاً عَلَى اسْمِ " لَيْسَ " ، وَقَاعِداً " خَبَرٌ لَهُ مُقَدِّمٌ عَلَيْهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " لَيْسَ " ؛ لِأَنَّ خَبَرَ " لَيْسَ " يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا بِخِلَافِ خَبَرِ " مَا " .

وَتَقُولُ : " لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ " .

(١) انظر ص ٣٩ .

(٢) في الأصل " والرافع " تحريف .

(٣) في (ف) " نوع " تحريف .

فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ بَيْنَ سَيَبُويه (١) وَالْأَخْفَشِ (٢) ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى
عَامِلَيْنِ ، وَسَيَبُويه لَا يُجِيزُهُ (١) ؛ لِأَنَّ " قَاعِدًا " مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ ،
وَ " أَبُو عَبْدِ اللَّهِ " مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَرْفُوعِ بِـ " لَيْسَ " وَهُوَ عَطَفَ عَلَى عَامِلَيْنِ ، أَعْنَى
" لَيْسَ " ، وَ " الْبَاءُ " .

وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٣) :

أَوْ صَيِّتٌ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا (٤)
بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحُمَاةِ شَرًّا
فَعَطَفَ " الْحُمَاةَ " عَلَى " الْكَلْبِ " وَهُوَ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ ، وَعَطَفَ " شَرًّا " عَلَى
" خَيْرٍ " وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " أَوْ صَيِّتٌ " وَهُوَ عَطَفَ عَلَى عَامِلَيْنِ أَحَدُهُمَا بِجَرِّ (٥) ،
وَالْآخَرَ بِنَصْبٍ ، أَمَا سَيَبُويه فَيَرَى أَنَّ " الْبَاءَ " مُرَادَةٌ فِي الثَّانِي ثُمَّ حَذَفَهَا لِالدَّلَالَةِ
" الْبَاءِ " الْأُولَى عَلَيْهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِهِ قَوْلُ (٦) الشَّاعِرِ :

سَأَلْتُ الْفَتَى الْمَكِّيَّ ذَا الْعِلْمِ مَا الَّذِي يَحِلُّ مِنَ التَّقْيِيلِ فِي رَمَضَانَ ؟
فَقَالَ : الْفَتَى الْمَكِّيُّ : أَمَّا لَزُوجَةٍ فَسَبْعٌ ، وَأَمَّا خَلَّةٌ فَثَمَانٌ
فَ " أَمَّا " هُنَا لِلتَّفْصِيلِ ، وَهِيَ تَمْنَعُ مِنْ عَطْفِ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا فَلَمْ
يَصِحَّ جَرُّ " خَلَّةٍ " عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ : " لِرُزُوجَةٍ " لِمَنْعِ " أَمَّا " الْمَفْتُوحَةِ لِتَفْصِيلِ
الْجَمَلِ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفٌ الْبَتَّةَ فَلَمْ يَبْقَ لِحَرْ " خَلَّةٍ " وَجْهٌ إِلَّا

(١) انظر الكتاب ٣١/١ - ٣٢ ، كما نص عليه السيوطي في الهمع ١٣٩/٢ .

(٢) انظر : منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ٢١٢ ، والهمع ١٣٩/٢ ، وابن يعين
٢٨/٣ ، والرضي ٣٢٤/١ .

(٣) البيتان لأبي النجم العجلي ، وهما في ديوانه ١٢٣ .

(٤) في النسختين " برا " ، والتصويب من الديوان ، وكتابه الآخر التحفة الشافية لوحة ٩١ .

(٥) في الأصل " بحرف " تحريف .

(٦) أنشد المبرد هذين البيتين لأعرابي غير معين ، انظر الكامل ٢٨٦/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب

أَن يُقَالَ : إِنَّ (١) التَّقْدِيرَ " وَأَمَّا لِحْطَةُ فَنَمَانٍ " فَحَذَفَ " اللَّامَ " مِنْ " حِلَّةٍ " لِذِلَالَةِ
اللَّامِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ : " لِزَوْجَةٍ " عَلَيْهَا ، فَأَعْرَفَهُ .

وَشَبَّهُوا لَاتَ بِلَيْسَ فِي الْعَمَلِ وَالْأَسْمُ مَحْذُوفٌ بِهَا قَدْ اتَّصَلَ
وَرَفَعُ لَاتَ حِينَ قَدْ يَبَّاحُ فَلَاتَ حِينَ مِثْلُ لَا بِرَاحُ

قَوْلُهُ : " وَشَبَّهُوا لَاتَ بِلَيْسَ " أَعْلَمُ أَنَّ " لَا " الدَّاخِلَةَ (عَلَيْهَا " النَّاءُ ") (٢)
لَمْ تَأْتِ عِنْدَ سَيْبُوهِ (٣) إِلَّا مُشَبَّهَةً بِـ " لَيْسَ " ؛ لِأَنَّهَا بَدْخُولُ تَاءِ
التَّانِيثِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْفِعْلِ قَوِيٍّ شَبَّهَهَا بِالْفِعْلِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَأْتِ إِلَّا
مُشَبَّهَةً بِـ " لَيْسَ " ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي النَّفْيِ ، وَزِيدَتْ " النَّاءُ " كَمَا
زِيدَتْ فِي " ثُمَّ " ، وَ" رَبُّ " إِذَا قَلَّتْ : " ثُمَّتَ ، وَرَبَّتْ " وَيَحْتَمِلُ زِيَادَةُ
النَّاءُ " أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : بِتَأْوِيلِ الْكَلِمَةِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ تَكُونَ لِلْمَبَالِغَةِ كَالنَّاءِ فِي " عَلَامَةٍ " .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٤) ، (وَالتَّقْدِيرُ : " وَلَاتَ [الْحِينُ])

(٥) حِينَ مَنَاصٍ (٦) أَي : حِينَ مَهْرَبٍ ، فَاسْمٌ " لَاتَ " الْمَرْفُوعُ بِهَا مَحْذُوفٌ
وَلَيْسَ مُضْمَرًا ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يُضْمَرُ فِيهَا ، وَ" حِينَ مَنَاصٍ " مَنْصُوبٌ خَبَرٌ " لَاتَ " .

(١) فِي (ف) " لِأَنَّ " .

(٢) فِي (ف) " عَلَى النَّاءِ " .

(٣) انظر : الكتاب ٢٨/١ بولاق .

(٤) سُورَةُ ص ٣ .

(٥) تَكْمَلَةٌ يُوْجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

ويلزم حذف اسمها كما يلزم إضممار اسم " ليس " إذا وقعت في الاستثناء نحو " قام القوم ليس زيداً " تحقيقاً للمشابهة بينهما ، فالحذف في " لات " كالإضممار في " ليس " ، وإلى هذا أشار في الأرجوزة بقوله : " والاسم محذوف بها قد اتصل " أى : قد اتصل حذفه بها ودأماً دواماً متصلاً لا يفارق بحال .

ولا يجوز الجمع بين اسمها وخبرها جميعاً في اللفظ بل لا بد من حذف أحدهما ، إما الاسم وهو المختار ، وإما الخبر وهو ضعيف .
وقوله : " بها " أى : بـ " لا " الملحقه تاء التانيث ، إذ لا يلزم الحذف إلا معها .

قوله : " ورفع لات حين قد يباح " يريد : أنه قد يجوز رفع " الحين " (١) على أنه اسم " لات " ، وخبرها محذوف ، أى : لات حين مناص لنا ؛ ولذلك شبهه بقول الشاعر :

فأنا ابن قيس لا براح (٢)

أى : لا براح لى .

فقوله : " مثل لا براح " أى : فى حذف الخبر ، لا أنه مثله فى الاستعمال ؛ فإن " لات " لا تعمل إلا فى الحين خاصة ، و" لا " المشبهة بـ " ليس " بغير " تاء " تعمل مطلقاً فى الحين (١) وغيره ، والرفع قليل ، ولذلك قال : " قد يباح " فأتى بكلمة " قد " التى تُفيد التقليل إذ دخلت على

(١) فى الأصل " الخير " تحريف .

(٢) هذا عجز بيت لسعد بن مالك القيسى ، وصدره :

من صد عن نيرانها .

انظر : الكتاب ٢٨/١ ، ٣٥٤ ، والمفصل ٣١ ، وابن يعيش ١/١٠٨ ، والمقتضب ٤/٣٦٠ ، والعينى

١٥٠/٢ ، والخزانة ١/٢٢٣ ، ٢/٩٠ بولاق .

المضارع ، وهي قرآءة^(١) ضعيفة .

واعلم أنّ " لا " إذا عملت عمل " ليس " تُعتبرُ فيها الشُّروطُ المعْتَبَرةُ في " مَا " خَلاً أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا بَعْدَهَا بِ " أَنْ " الخفيفة الزائدة كما في " مَا " وأعلم أنّ " لا " لها ثلاثة أحوالٍ ، حالٌ يكثرُ فيها استعمالُها ، وحالٌ يقلُّ ، وحالٌ لا تعملُ إلا في اسمٍ مخصوصٍ .

فـ " لا " المشبهة بـ " إن " كثيرة الاستعمال .

والمشبهة بـ " ليس " قليلة ، في لغة أهل الحجاز فقط^(٢) .

وأما " لات " فلا تعملُ إلا في " الحين " كما لا يجزئ " التاء " إلا في اسم الله تعالى ، وكما أنّ " لدن " لاتنصبُ من الأسماء إلا " غُدوة " ، فأما قول الشاعر :

حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتَ هُنَا حَنَّتْ وَيَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَنَّتْ^(٣)

فمعناه " حنّت نوارٌ وليس الحين حين حنينها " ، فأقام " هنا " (٤)

مُقَامَ " حين " ؛ لأنه أشارَ به إلى الوقتِ ، و " الحين " وقتٌ ، ومن جعل " هنا " (٥) إشارةً إلى المكانِ فكأنه قال : وليسَ هذا المكانُ مكانَ حنينها ، فيكونُ قد أعملَ " لات " في غير " الحين " .

(١) قرأ الجمهور " ولات حين " بفتح التاء ونصب النون ، وقرأها أبو السمال بضم التاء ورفع النون .
انظر البحر المحيط ٢٨٣/٧ ، ٢٨٤ .

(٢) انظر ابن يعيش ١٠٨/١ .

(٣) ينسب إلى شبيب بن جعيل التغلبي ، وينسب أيضاً إلى حجل بن فضلة انظر الخزانة ١٥٦/٢ ، ٤٨٠ ، والعيني ٤١٨/١ ، وشرح الضماسة للتبريزي ٣٥/٣ ، وابن يعيش ١٧/٣ ، ومغنى اللبيب ٧٧١ .

(٤) في (ف) " هذا " ، وكذلك في البيت ، وهو تحريف .

(٥) في (ف) " هذا " تحريف .

[أفعال المقاربة]

وَالْحَقُّوْا بِ « كَان » كَادَ وَعَسَى دَلِيلُهُ عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَأَ
 وَعَنْهُمْ مَا كِدْتُ أَيْبَأُ سَمِعَ فَالْخَبْرُ انصِبُهُ وَالاسْمُ يَرْتَفِعُ
 وَفِيهِمَا بِالْفِعْلِ حَسْبُ تُخْبِرُ تَقُولُ : كَادَ سِرُّ زَيْدٍ يَظْهَرُ
 وَفِي عَسَى تَأْتِي بِأَنَّ فِي الْخَبْرِ نَحْو : عَسَى مُحَمَّدٌ أَنْ يَشْتَرِيَ
 وَأَنْ تَصِلَ عَسَى بِأَنْ سَدَّ مَسَدٌ اسْمٌ لَهَا وَخَبِرَ وَقَدْ وَرَدَ
 أَنْ مَعَ كَادَ فِي شَتُوذٍ وَضَحًا قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحًا
 وَتَرَكَ أَنْ أَوْلَى بِذَلِكَ وَرَدَا « كَانُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدَا »
 وَاسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضًا وَكَرَبَ بغير أن كَادَ فِي الَّذِي اقْتَرَبَ

قوله : " وَالْحَقُّوْا بِ " كَان " كَادَ ، وَعَسَى " إِنَّمَا بَدَأَ بِ
 " كَادَ ، وَعَسَى " ؛ لِأَنَّ بَقِيَّةَ أَخَوَاتِهَا ^(١) مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا ، أَمَا " أَوْشَكَ " فَمَحْمُولٌ عَلَى " عَسَى " وَلِذَلِكَ يُؤْتَى فِي خَبْرِهِ بِ " أَنْ " فَتَقُولُ : " أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ ١/١٤٢
 يَقُومَ " .

وَأَمَا " طَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَأَنْشَأَ ، وَكَرَبَ " فَمَحْمُولَةٌ عَلَى
 " كَادَ " ، وَلِذَلِكَ قَالَ « وَاسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضًا ^(٢) وَكَرَبَ بغير أن كَادَ » .
 وَوَجْهُ الْإِحَاقِ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِ " كَان " أَنَّهَا لَا تَنْتَمُ بِمَرْفُوعِهَا فَاحْتِاجَتْ إِلَى
 خَبْرٍ لِيَتِمَّ بِهِ مَعَ مَرْفُوعِهَا الْكَلَامُ ، وَتُسْتَعْمَلُ أَيْضًا نَاقِصَةً وَتَامَةً كَمَا تُسْتَعْمَلُ
 " كَان " .

(١) فِي (ف) " أَحْوَالُهَا " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

قوله :

دَلِيلُهُ عَسَى الْغُوَيْرِ أَبُوْسَا

هذا البيت للزبياء (١) ، يُريدُ دليلُ إلحاقها بـ " كان " ظهورُ النَّصْبِ فِي خَبْرِهَا فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ ، وَ " الْأَبُوسُ " جَمْعُ بَأْسٍ وَهُوَ الْقُوَّةُ ، وَقِيلَ : جَمْعُ بُوْسٍ ، وَهُوَ (٢) خَشُونَةُ الْعَيْشِ ، وَالتَّقْدِيرُ : عَسَى أَنْ يِيَّاسَ ، فَقَالَتْ أَبُوْسَا ، فَجَاءَتْ بِهِ مُنْبَهًا عَلَى الْأَصْلِ ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى الْإِحَاقِ " كَادَ بِـ " كَانِ " أَيْضًا بِظُهُورِ النَّصْبِ فِي خَبْرِهَا وَهُوَ قَوْلُهُ : " مَا كِدْتُ أَيْبَاءً " فَجَاءَ بِهِ اسْمًا صَرِيحًا وَنَصْبَهُ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْبَيْتُ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِيَعْضِهِ :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيْبَاءً (٣)

وَهُوَ الْأَكْثَرُ الْأَشْهُرُ ، فَوْقُوعُ " كَادَ " مَوْضِعَ " كَانِ " وَعَمَلُهَا عَمَلُ " كَانِ " دَلِيلُ التَّشْبِيهِ لَهَا بِـ " كَانِ " ثُبُونِ الْعَكْسِ ، قِيلَ : لِأَنَّ " كَانِ " أَوْسَعُ مَجَالًا مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، وَلِذَلِكَ يَكُونُ خَبْرُ " كَانِ " اسْمًا وَفِعْلًا وَجُمْلَةً وَظَرْفًا ، وَهَذِهِ تَلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً .

(١) المشهور أن هذا مثل وليس بيتاً من الشعر ، والزياء هذه هي ابنة عمرو بن الظرب ، الملكة المشهورة في الجاهلية وصاحبة تدمر وملكة الشام .

انظر ترجمتها في الأعلام ٧١/٣ ، والفوائد المحصورة في شرح المقصورة لمحمد اللخمي ١٩٨
أما أصل هذا المثل فقول الزبياء ، وقيل : بل تمثلت به حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ويات بالغويرة ، والمعنى لعل الشر يأتاكم من قبل الغار ، وقد استشهد به سيبويه ٤٧٨/١ ، والمبرد في المقتضب ٧٠/٣ ، والميداني في مجمع الأمثال ٢٤١/٢ ، والزمخشري في المستقصى ١٦١/٢ .

(٢) في (ف) " وهي " .

(٣) هذا صدر بيت لتأبط شراً ، وعجزه :

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

انظر الديوان ٩١ ، وقد تقدم تخريجه في ١٨٠/١ .

قوله :

" وَفِيهِمَا بِالْفِعْلِ حَسْبُ تُخْبِرُ "

يُرِيدُ فِي " عَسَى ، وَكَأَدَ " يُخْبِرُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّ غَيْرَ إِلَّا مَا شَدَّ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ " عَسَى " يُخْبِرُ عَنْهَا بِـ " أَنْ " (وَالْفِعْلُ (١)) وَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ، فَلَوْ أَقِيمَ الْمَصْدَرُ الْمَسْبُوكُ مِنْهُمَا مُقَامَهُمَا لَمْ يَجُزْ ؛ لِإِبْهَامِ زَمَنِ الْمَصْدَرِ وَاحْتِمَالِهِ الْمَضِيِّ وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَ« عَسَى » تَقْدِيرُ التَّرَجُّيِّ ، وَالشَّيْءُ الْمَرْجُوعُ (٢) غَيْرُ حَاصِلٍ وَلَا وَقَعٍ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الْمَرْجُوعُ [إِلَّا] مُسْتَقْبَلًا فَوَجِبَ أَنْ يُؤْتَى بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ الدَّالِّ بِصِيغَتِهِ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ خَافُوا اللَّيْسَ فَجَاءُوا بِـ " أَنْ " الْمَفِيدَةَ لِلْإِسْتِقْبَالِ مَعَ الْفِعْلِ تَحْقِيقًا لِمَعْنَى " عَسَى " ، وَلَا تَحْذِفُ " أَنْ " مِنْ خَبَرِهَا إِلَّا ضَرُورَةً ، أَوْ حَمَلًا عَلَى " كَادَ " وَإِلَى هَذَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ :

وَفِي عَسَى تَأْتِي بِأَنَّ فِي الْخَبَرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا لَزِمَتْ " أَنْ " فِي خَبَرِ " عَسَى " فَكَيْفَ يَكُونُ لِلْمُقَارَبَةِ ؟ وَلِمَ

صَدَرُوا بِهَا أَفْعَالٍ الْمُقَارَبَةِ ؟

فَأَقُولُ : إِنَّ الشَّيْءَ الْمَرْجُوعَ يَكُونُ حَصُولُهُ عِنْدَ الرَّاجِي لَهُ أَقْرَبَ مِنْ فَوْتِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَيِّبِيُّهُ (٣) : مَعْنَى عَسَى وَلَعَلَّ طَمَعٌ وَإِشْفَاقٌ ، وَالطَّمَعُ فِي الشَّيْءِ دُنُوٌّ مِنْهُ وَقَرَبٌ لِتَقْدِيرِ نَيْلِهِ ، وَإِنَّمَا قَرَنَ بِالطَّمَعِ الْإِشْفَاقَ وَهُوَ الْخَوْفُ ؛ لِأَنَّ الرَّاجِيَّ قَدْ يَخَافُ فَوْتَ الْمَرْجُوعِ ، وَلَمَّا كَانَتْ " عَسَى " تَسْتَعْمَلُ تَارَةً اسْتِعْمَالَ " كَانَ " النَّاقِصَةِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " عَسَى مُحَمَّدٌ أَنْ يَشْتَرِيَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ عَسَى

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " عَسَى " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) فِي (ف) " الْمَوْجُودَ " تَحْرِيفٌ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٢٣٣/٤ .

اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴿ (١) ، فَكَانَتْ قَالَ : قَارِبَ مُحَمَّدُ الشَّرَاءَ ، فَإِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً قَدَّرَتْ بِـ " قَارِبَ " ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ ، لِأَنَّ خَبْرَهَا مِثْلُهَا بِالْمَفْعُولِ ، وَمَوْضِعُ " أَنْ يَشْتَرِي " نَصْبُ خَبْرٍ " عَسَى " (٢) .

وقد جاءَ فيها كسرُ السَّيْنِ إِذَا كَانَ اسْمُهَا ضَمِيرًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ (٤) قُرئ بِالْكَسْرِ (٥) ،

وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ ، وَلَمْ يُقْرَأْ بِالْكَسْرِ فِي غَيْرِ مَا إِذَا وَقَعَ اسْمُهَا مُضْمَرًا فَلَمْ يُسْمَعْ

ب / ١٤٢

﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ (١) إِلَّا بَفَتْحِ السَّيْنِ .

وَتُسْتَعْمَلُ تَامَةً فَتُسْتَعْنَى عَنِ الْخَبْرِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْأَرْجُوزَةِ بِقَوْلِهِ :

" وَإِنْ تَصَلَّ أَنْ بَعَسَى سَدَّ مَسَدٌ اسْمٌ لَهَا وَخَبْرٌ

وَذَلِكَ نَحْوُ " عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ " ، فَـ " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ

فَاعِلٌ " عَسَى " (٦) فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ لِأَنَّهُ لَازِمٌ ، وَلِذَلِكَ قَدَّرُوهَا بِـ " قَرَبَ " أَيْ : قَرَبَ

(١) سورة المائدة ٥٢ ، وهي « فَعَسَى اللَّهُ الْآيَةَ .

(٢) وقال النيلي في التحفة الشافية لوحة ١٧٦ : " وقال الكوفيون : أَنْ والفعل في موضع رفع بدل من

المرفوع بـ " عسى " ، وهو باطل ؛ لأن البدل لا يلزم نكره وهذا يلزم نكره ، ولأن " عسى " دلت على معنى قولك : " أَنْ يقوم " وذلك أنه مرجو بـ " عسى " فوجب أن يكون معمولها " .

(٣) في النسختين " فهل " بالفاء خطأ .

(٤) سورة البقرة ٢٤٦ .

(٥) في (ف) " بكسر السين " ، وهذه قراءة نافع من السبعة ، أما الباقيون فقرأوها بفتح السين ، وهما

لغتان ، قال أبو عبيد : القراءة عندنا هي الفتح ؛ لأنها أعرف اللغتين ، ولو كان " عسيتم " لقرئت " عسي رينا " وما اختلفوا في هذا الحرف " .

انظر : حجة القراءات لأبي زرعة ١٢٩ فما بعدها . وانظر كذلك كتاب السبعة في القراءات ١٨٦ ،

(٦) في الأصل " يقوم " تحريف .

قِيَامُ زَيْدٍ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ (١) - إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا لِمَتَقَدَّمَ : زَيْدٌ عَسَى
 أَنْ يَقُومَ ، فَـ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " عَسَى " فِعْلٌ ، وَ " أَنْ يَقُومَ " فَاعِلُهُ وَلَا
 ضَمِيرَ فِي " عَسَى " ؛ لِأَنَّهَا قَدْ رَفَعَتْ الظَّاهِرَ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذِهِ فِي التَّنْثِيَةِ
 وَالْجَمْعِ : " الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا " فَلَمْ تَلْحَقْ بِـ
 " عَسَى " ضَمِيرًا كَمَا تَقُولُ : " الزَّيْدَانِ قَرُبَ قِيَامُهُمَا ، وَالزَّيْدُونَ قَرُبَ قِيَامُهُمْ " ،
 وَ " هِنْدُ عَسَى أَنْ تَقُومَ " فَلَا تَوَثُّتْ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ ،
 كَأَنَّكَ قُلْتَ : " هِنْدُ قَرُبَ قِيَامُهَا " .

وَإِنْ جَعَلْتَهَا نَاقِصَةً جَعَلْتَ فِيهَا ضَمِيرًا وَأَبْرَزْتَهُ فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ ،
 فَتَقُولُ : " الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا " كَأَنَّكَ قُلْتَ :
 " الزَّيْدَانِ قَارِبَا الْقِيَامِ " ، وَتَقُولُ : " هِنْدُ عَسَتْ أَنْ تَقُومَ ، فَتَأْتِي بِتَاءِ التَّنْثِيَةِ ؛
 لِأَنَّ قَوْلَكَ " أَنْ تَقُومَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبْرٍ " عَسَى " ، وَأَسْمٌ " عَسَى "
 ضَمِيرٌ " هِنْدٌ " ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ .

وَ " عَسَى " فِعْلٌ جَامِدٌ لَا يَتَصَرَّفُ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى " لَعَلَّ " وَهُوَ
 التَّرْجِييُّ ، وَالْفِعْلُ إِذَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ جَمَدٌ وَمُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا
 أَشْبَهَ الْحَرْفَ بُنِيَ وَمُنِعَ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَلِذَلِكَ نَصَبُوا بِهَا الْأِسْمَ وَرَفَعُوا الْخَبَرَ
 نَحْوُ " عَسَاكَ أَنْ تَقُومَ " إِذَا أُدْخِلُوهَا (٢) عَلَى " الْكَافِ ، أَوْ " الْيَاءِ " ، أَوْ " الْهَاءِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " ادخلوا " تحريف .

"نَحْوُ" عَسَاهُ ، وَعَسَانِي " ، " الكافُ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ (١) وَ " أَنْ تَقُومَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبْرِهَا ، وَقَدْ أُدْخِلُوا " أَنْ " عَلَى " لَعَلَّ " تَشْبِيهًا لَهَا بِـ " عَسَى " قَالَ الشَّاعِرُ : (٢)

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مَلَمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعًا
وَأَمَّا " كَادَ " فَمَعْنَاهَا شِدَّةُ الْمَقَارِبَةِ وَالْمُشَارَفَةِ ، وَلِذَلِكَ حَذَفُوا " أَنْ " مِنْ خَبْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ يُقَارِبُ الْحَالَ وَذَلِكَ يُنَافِي " أَنْ " ، فَإِنْ دَخَلَتْ " أَنْ " فِي خَبْرِهَا فَهُوَ شَاذٌ ، وَمِثَالُهُ :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٣) .
وَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ خَبْرُ " كَادَ " فِعْلًا لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْحَالِ وَمَا قَارِبَهُ ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ " كَادَ " لِلْحَالِ ؛ [أَنَّهُ] (٤) لَا يُقَالُ : سَيَكَادُ يَفْعَلُ ، فَلِذَلِكَ نَافَتْ
دُخُولُ " أَنْ " فِي خَبْرِهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقَعْ خَبْرُهَا اسْمَ فَاعِلٍ إِلَّا شَاذًا نَحْوُ قَوْلِ
الشَّاعِرِ :

وَمَا كِدْتُ أَيْبَاءً (٥) .
وَالتَّقْدِيرُ : وَمَا كِدْتُ أُؤُوبُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ :

(١) انظر الكتاب ٢٨٨/٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ بولاق ، أما الأخفش فيجعل " عسى " على بابها ، ويوقع الضمير المنصوب موقع المرفوع مجازاً واتساعاً ، والمبرد يجعل اسمها مضمراً فيها والكاف خبرها . انظر ابن القواس في شرحه للألفية ٩٠٢/٢ ، وابن هشام في مغنى اللبيب ٢٠٣ فما بعدها ، والمقتضب ٧٢/٣ .

(٢) قائله متمم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك . وهو في مغنى اللبيب ٣٧٩ ، وشرح ابن القواس للألفية ٩٠٢/٢ ، والمقتضب ٧٤/٣ ، والخزانة ٤٢٣/٢ ؛ وابن يعيش ٨٦/٨ ، والكامل ١٩٦/١ ، ٣٨/٢ ، ونسب البيت لعنترة وليس في ديوانه .

(٣) البيت لرؤية بن العجاج ، وهو في ديوانه ١٧٢ على أنه مما نسب إليه . انظر الكتاب ٤٧٨/٨ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والخزانة ٩٠/٤ ، والعينى ٢١٥/٢ ، وابن يعيش ١٢١/٧ .

(٤) في النسختين " لأنه " .

(٥) سبق تخريجه في ١ / ١٨٠ .

"وَتَرَكَ" أَنْ "أولى بذاك" ، أي : أولى من ورودها في خبر "كاد" .
 وَقَوْلُهُ : "أولى" يُفْهَمُ مِنْهُ جَوَازُ دُخُولِ "أَنْ" فِي خَبَرِهَا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
 بِالْأُولَوِيَّةِ الْوَجُوبَ ، ثُمَّ مَثَلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ (١) فَاتَى
 بِهِ بِغَيْرِ "أَنْ" وَهُوَ الْفَصِيحُ ، فَالْوَاوُ اسْمٌ "كَادَ" ، وَ"يَكُونُونَ" فِي مَوْضِعِ
 نَصْبِ خَبَرِهَا ، وَفِي "كَادَ" ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا فِي الْإِثْبَاتِ نَفِيًّا ، وَفِي النَّفْيِ إِثْبَاتًا ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ
 بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٢) ، فَالذَّبْحُ حَاصِلٌ ثَابِتٌ مَعَ
 النَّفْيِ ، وَإِذَا قُلْتَ : « كَادَ زَيْدٌ يَمُوتُ » فَالْمَوْتُ غَيْرٌ حَاصِلٌ بَلْ مَنْفِيٌّ وَالْكَلامُ
 إِثْبَاتٌ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ فِي الْمَاضِي تَثْبِتُ نَفِيًّا وَتَنْفِي إِثْبَاتًا ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ
 كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ تَنْفِي فِي النَّفْيِ / وَتَثْبِتُ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَاسْتَدَلُّوا فِي الْمَاضِي ١٤٣/أ
 بِالآيَةِ الْمَذْكُورَةِ (٢) وَاسْتَدَلُّوا (٣) فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ
 يَكْذِبْ رَأْيَا ﴾ (٤) ، قَالُوا : إِنَّهُ لَمْ يَرَهَا (٥) مَنْ جَعَلَهَا مَثْبُوتَةً فِي النَّفْيِ ، قَالَ :
 التَّقْدِيرُ لَمْ يَرَهَا ، فَجَعَلُوا "كَادَ" زَائِدَةً لِمَا (نَكَرَ) (٦) الْمَفْسُورُونَ أَنَّهُ لَمْ يَرَهَا
 (٧)

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ تَثْبِتُ فِي الْإِثْبَاتِ وَتَنْفِي فِي النَّفْيِ ؛ وَهَذَا
 هُوَ الْحَقُّ ، فَإِذَا قُلْتَ : "كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ" ، فَ"كَادَ" دَلَّتْ عَلَى إِثْبَاتِ قُرْبِ

(١) سورة الجن ١٩ .

(٢) سورة البقرة ٧٨ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سورة النور ٤٠ .

(٥) في الأصل (لم يراها) .

(٦) في الأصل (نكروا) .

(٧) انظر تفسير البحر المحيط ٦/٤٦٢ ، وأمالى المرتضى ١/٣٣١ ،

القيام ، ولا يلزم من حصول قرب الشيء حصول نفس الشيء ، فإذا نفيت وقلت
" ما كاد زيد يقوم " فقد نفيت قرب القيام ، وإذا انتفى قرب القيام لزم منه
انتفاء حصول القيام ، فكأنك قلت : " ما قرب قيام زيد " .

فهِيَ كَمَا ترى كسائر الأفعال ، فأما قول ذى الرمة :

إِذَا غَيْرَ النَّائِيِ الْحَبِيْنَ لَمْ يَكْدُ رَسِيْسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ (١)

أَي : لَمَّا يَقَارِبُ الزَّوَالَ ، فَأَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَإِنَّ حُصُولَ الذَّبْحِ لَمْ يُفْهَمْ مِنْ
قَوْلِهِ : (وَمَا كَادُوا) ، بَلْ مِنْ قَوْلِهِ : (فَذَبَّحُوهَا) ، وَأَمَّا النَّفْيُ فَعَلَى بَابِهِ ،
وَالْتَقْدِيرُ : مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ مُخْتَارِينَ ، بَلْ فَعَلُوا ذَلِكَ مُكْرَهِينَ .

وَقَدْ جَاءَتْ " كَادَ " بِمَعْنَى " أَرَادَ " (٢) ، وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَذَلِكَ
كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ (٣) أَي : أَرَدْنَا لَهُ ، وَكَذَا قَوْلُ الْأَفْوَه (٤) :

بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا (٥) .

أَي : أَرَادُوا ، وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ :

(١) انظر الديوان ١١٩٢ ، وفيه " لم أجد " بدل " لم يكد " ، وعليه فلا شاهد في البيت .

وهو في المفصل ٢٧١ ، وابن يعيش ١٢٥/٧ ، والخزانة ٧٤/٤ ، واللسان (رسم) ، وشرح ابن
القواس ٩٠٤ ، وأمالى المرتضى ٣٣٢/١ .

(٢) ومنه قولهم : عرف فلان ما يكاد منه ، أي : ما يراد منه . السان (كود) .

(٣) سورة يوسف ٧٦ .

(٤) الأفوه هو صلاحة بن عمر الأودي .

انظر : الشعر والشعراء ٢٢٩ ، ومعاهد التنصيص ١٠٧/٤ .

(٥) هذا بعض بيت للأفوه الأودي ، وهو بتمامه :

فإن تجمّع أوتاد وأعمدة وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا

ينظر الديوان ١٠ (ضمن الطرائف الأدبية) .

وأمالى المرتضى ٣٣٢/١ ، والعقد الفريد ٩/١ ، ٣٠٨/٥ .

كَادَتْ وَكَدَتْ وَتَكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ (١)

وهذا مقاربُ المعنى الأولِ ؛ لأنَّ مَنْ أَرَادَ شَيْئاً يَقَارِبُهُ فِي الْأَعْلَبِ .
ويقالُ : " كَدْتُ " بالكسر ، و " كُدْتُ " بالضم .

وَأَمَّا " كَرَبَ " فَهِيَ بِمَعْنَى " كَادَ " وَهِيَ لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ ، يُقَالُ :

" مَا كَرَبَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كَذَا " أَي : مَا قَارَبَ الْفِعْلَ .

وَأَمَّا " أَخَذَ ، وَأَنْشَأَ ، وَجَعَلَ " فَلِلدُّخُولِ فِيهِ وَالإِبْتِدَاءِ بِهِ (٢) .

وَأَمَّا " عَسَى " فَلِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ رَجَاءً لَّا حُصُولًا .

وقد يكونُ " جَعَلَ " بِمَعْنَى " عَمِلَ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِهَاءً ﴾ (٣) .
أَي : اْعْمَلْ .

و " طَفِقَ " مَعْنَاهَا الْمُبَادَرَةُ إِلَى الْأَخْذِ فِي الْفِعْلِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَطَفِقًا

يَخْصِفَانِ ﴾ (٤) .

وقوله " بغير أن " يعنى أن " طَفِقَ ، وَكَرَبَ " يُسْتَعْمَلَانِ بِغَيْرِ

" أَنْ " ؛ لِأَنَّهُمَا لِلشَّرُوعِ فِي الْفِعْلِ وَالْأَخْذِ فِيهِ ، فَهُمَا يَنَافِيَانِ " أَنْ " لِأَنَّهُمَا

لِلْحَالِ ، وَ " أَنْ " لِلإِسْتِقْبَالِ .

وَقَوْلُهُ : " كَكَادَ " أَي : فِي الإِسْتِعْمَالِ بِغَيْرِ " أَنْ " .

قَوْلُهُ : " فِي الَّذِي اقْتَرَبَ " يَرِيدُ بِهِ " كَرَبَ " لَّا " طَفِقَ " ؛ لِأَنَّ " طَفِقَ "

لِلشَّرُوعِ فِي الشَّيْءِ وَالْأَخْذِ فِيهِ بِسُرْعَةٍ .

(١) هذا صدر بيت لم اطلع على قائله ، وعجزه :

لو عاد من لهُو الصباية ما مضى .

وهو في معاني القرآن للأخفش ٢٧١ ، والمحاسب ٣١/٢ ، ٤٨ ، والمرتجل ١٦٠ ،

والصحاح واللسان " كود " ، وأمالى المرتضى ٣٣١/٨ .

(٢) (ف) " فيه " ، والضمير يعود على الفعل .

(٣) سورة الاعراف ١٢٨ ،

(٤) سورة طه ١٢١ ، وفي كلتا النسختين " فطفقا " بالفاء خطأ .

[إن وأخواتها]

الْقَوْلُ فِيمَا يَرْفَعُ الْأَخْبَارَا وَيُنْصِبُ الْأَسْمَاءَ حَيْثُ صَارَا
 وَفِي حُرُوفٍ عَامِلَاتٌ عَمَلًا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ (١) تُعَدُّ عَنْ وَلَا
 إِنْ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ ، وَأَعْلَلُ وَأَلَيْتَ خَامِسٌ ، وَأَلَكْنُ ، وَعَلَلُ
 تَقُولُ : إِنْ خَالِدًا كَرِيمًا وَأَلَيْتَ بَكْرًا عِنْدَنَا مُقِيمًا

الحرف لا يعمل حتى يختص بما يعمل فيه ، ولم يكن كالوصف المخصص له ، فَمَا [لا] (٢) يختص لا يعمل ؛ لأن عمله في أحد القبيلين دون الآخر ترجيح من غير مرجح ، فالواجب للعمل هو الاختصاص لكن

لا مطلقاً بل لا بد أن يكون مع الاختصاص لا يتنزل منزلة الوصف له . ١٤٣ / با
 وَقَوْلُنَا : " وَلَمْ يَكُنْ كَالْوَصْفِ (٣) الْمَخْصُصِ لَهُ " لِيَخْرَجَ مِثْلُ لَامِ التَّعْرِيفِ ، وَ" قَدْ " ، وَ" السَّيْنُ " ، وَ" سَوْفَ " ؛ فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ وَلَا تَعْمَلُ ؛ لِأَنَّهَا كَالْوَصْفِ - مِمَّا تَخْتَصُّ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَامَ التَّعْرِيفِ يَفِيدُ رَجُلًا مُعَيَّنًا ، وَ" قَدْ " يَفِيدُ فِعْلًا مُقْرَبًا مِنْ زَمَنِ الْحَالِ وَ" السَّيْنُ ، وَسَوْفَ " يَفِيدَانِ تَعْيِينَ الْفِعْلِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ، فَصِرْنَا (٤) كَالصِّفَةِ (الْمَخْصُصَةِ) (٥) لِلشَّيْءِ ، وَصِفَةُ الشَّيْءِ لَا تَعْمَلُ فِيهِ . وَقِيلَ لَا تَعْمَلُ ؛ لِأَنَّهَا كَالْجِزْءِ مِمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ ،

(١) ويروي : " تختص بالاسم " كما في ابن القواس ٩٠٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " للوصف " تحريف .

(٤) في الأصل : " فضرب " تصحيف .

(٥) في النسختين " المختصة .

وَجَزءُ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِذْ لَا (١) يَعْمَلُ بَعْضُ الشَّيْءِ فِي بَعْضِهِ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ عَامِلًا مَعْمُولًا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِـ " أَنْ " النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ ، فَإِنَّهَا مَعَ مَا عَمِلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهَا مُوصُولَةٌ .

وَالْأَصْلُ فِي الْحَرْفِ إِذَا اخْتَصَّ بِالِاسْمِ أَنْ يَعْمَلَ الْجَرُّ ، وَإِنَّمَا نَصَبْتُ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْأَسْمَاءَ وَرَفَعْتُ الْأَخْبَارَ لِشَبْهِهَا بِالْفِعْلِ (٢) ، وَشَبْهُهَا بِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى .

أَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَإِنَّهَا يَدْخُلُ بَعْضُهَا الْحَذْفُ ، وَلِذَلِكَ تَخَفَّفَ " إِنَّ " بِحَذْفِ [أَحَد] (٣) نُونِهَا ، وَ" لَعَلَّ " بِحَذْفِ وَاحِدٍ (مِنْ لَامِيهَا) (٤) كَمَا تَقُولُ : " لَمْ يَكُ " بِحَذْفِ النُّونِ ، وَالْحَذْفُ تَصَرُّفٌ .

وَمِنْهَا " إِنَّ " وَهِيَ أَمُّ الْبَابِ ثَانِيهَا سَاكِنٌ وَهِيَ النُّونُ الْأُولَى كَمَا أَنَّ ثَانِيَّ " كَانَ " سَاكِنٌ .

وَمِنْهَا أَنْ فِيهَا ثَلَاثِيًّا وَهُوَ " أَنْ ، وَلَيْتَ " ، وَرِبَاعِيًّا وَهُوَ " لَعَلَّ " ، وَخَمَاسِيًّا (٥) ، وَهُوَ " لَكِنَّ " كَمَا أَنَّ الْأَفْعَالَ كَذَلِكَ .

وَمِنْهَا أَنْ أَوَّخَرَهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَالْمَاضِي .
فَلَمَّا حَصَلَتْ الْمَشَابَهَةُ اللَّفْظِيَّةُ دَخَلَتْهَا نُونُ الْوِقَايَةِ نَحْوُ " إِنَّنِي ، وَكَأَنَّي ، وَلَيْتَنِي ، الْمُخْتَصَّةُ بِالْفِعْلِ .

(١) فِي (ف) " وَلَا " بَدَل " إِذْ لَا " .

(٢) انظر المقتضب ١٠٨/٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) فِي النسختين " أَنْ فِيهَا ثَلَاثِي ... ، وَرِبَاعِي ... ، وَخَمَاسِي " وَالصواب ما أثبتته .

وَمِنْهَا أَنْ " لَيْتَ " بوزن " لَيْسَ " .

وأما الشبهة المعنوية فاختصاصها بالاسم كما أن الفعل كذلك ،
وأيضاً فإن قولك : " إن " بمعنى " حَقَّقْتُ " ، و " كَأَنَّ " بمعنى " شَبَّهْتُ " ،
و " لكن " بمعنى " استدركتُ " ، و " لَيْتَ " بمعنى " تَمَنَّيْتُ " ، و " لَعَلَّ "
بمعنى " تَرَجَّيْتُ " .

والفرق بين التَّرجَى والتَّمَنَّى أن التَّرجَى لِمَا (١) يُمكنُ وقوعه ،
والتَّمَنَّى (لِمَا يُمكنُ) (٢) وَلِمَا لَا يُمكنُ ، ولذلك يقولُ الشَّيْخُ : لَيْتَ الشَّبَابُ
يَعُودُ ، وَلَيْسَ عَوْدُهُ مُمكنًا فِي العَادَةِ ، فَلَمَّا أَشَبَّهتِ الفِعْلَ عَمَلتُ عَمَلَهُ ، إِذْ
كَانَ الفِعْلُ المَتَعَدِّي يَرْفَعُ الفَاعِلَ وَيَنْصِبُ المَفْعُولَ ، لَكِنَّ الفِعْلَ لَهُ عَمَلَانِ أَصْلِيٌّ
وَفَرَعِيٌّ ، فَالأَصْلِيُّ أَنْ يقدِّمَ المَرْفُوعُ فِيهِ عَلَى المَنْصُوبِ ، وَالفَرَعِيُّ تَقْدِيمُ
المَنْصُوبِ عَلَى المَرْفُوعِ - أعني تَقْدِيمُ المَفْعُولِ عَلَى الفَاعِلِ - وَلَمَّا كَانَ (٣)
بَابُ " إِنْ " فَرَعًا عَلَى الفِعْلِ أُعْطِيَتْ عَمَلُهُ الفَرَعِيُّ ، وَهُوَ تَقْدِيمُ المَنْصُوبِ عَلَى
المَرْفُوعِ تَنْبِيهًا عَلَى فَرَعِيَّتِهَا ، فَلَمَّا أَشَبَّهتِ هَذِهِ الحُرُوفُ الفِعْلَ عَمَلتُ عَمَلًا
يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ، وَإِلَيْهِ أَشارَ فِي الأَرْجُوزَةِ بقوله :

" عَامِلَاتُ عَمَلًا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ " .

وقد عددها وهي ستة أحرف ، فقوله :

" تَقُولُ : إِنْ خَالِدًا كَرِيمٌ ... إِلَى آخِرِهِ مِثَالُ لَعَمَلِهَا فِي الجُزْأَيْنِ ، وَإِنَّمَا

عَمَلتُ فِي الجُزْأَيْنِ - أعني فِي المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ - : لِأَنَّهَا - أعني " إِنْ " -
- لِتَأْكِيدِ النِّسْبَةِ ، وَالنِّسْبَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا [بَيْنَ] (٤) شَيْئَيْنِ فَعَمَلتُ فِيهَا اقْتَضَتْهُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " لما لم يمكن " تحريف .

(٣) في كلتا النسختين " كانت " ، والصواب ما أثبت .

(٤) تكملة يوجبها السياق ، وهي كذلك في كتابه الآخر التحفة الشافية لوة (١٩١) .

النسبة من الجزأين فشابهت الفعل المتعدي فعملت في أحدهما رفعا وفي الآخر نصبا^(١) ، أو تقول : شابهت " كان " وأخواتها .

واللأم في خبر " إن " يدخلُ تقولُ : إن خالدا لمفضلُ

إتما اختصت اللأم بـ " إن " المكسورة ؛ لأن هذه اللأم لام الابتداء ،

و " إن " المكسورة لم تغير معنى الابتداء ، ولذلك يعطف على موضعها بالرفع ١٤٤/أ

بعد مضي خبرها^(٢) ، فلما كانت " إن " المكسورة لم تغير معنى

الابتداء ، وهذه اللأم مختصة بالدخول على المبتدأ فلذلك ساع دخول اللأم مع

" إن " دون سائر أخواتها ؛ لأن اللأم تدخل على المبتدأ لتأكيدِهِ ، و " إن " تدخلُ

عليه لذلك المعنى ، والمؤكد للشيء لا يغير معناه بل يقويه ويمكّنه في النفس ،

فلما كانت أخوات " إن " تدخلُ في المبتدأ معنى لم يكن له في الأصل^(٣) من

التشبيه والتّمني وغيره لم تدخل اللأم على أخبارهن ؛ لأن التأكيد ينبغي أن

يكون وفق المؤكد في المعنى وليس في اللأم ما يوافق معنى التشبيه ولا التّمني

(١) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن (إن) وأخواتها لا تعمل في الخبر . ينظر

الإتصاف ١٧٦ المسألة (٢٢) .

(٢) العطف على موضع " إن " قبل تمام الخبر فيه خلاف بين النحويين ، فالكوفيون يذهبون إلى جواز

ذلك ، أما البصريون فلا يجيزونه مطلقاً .

انظر هذه المسألة في الإتصاف ١٨٥ المسألة (٢٣) .

(٣) سقط من (ف) .

فلم يؤكد بها ما يخالف معناه معناها (١) ، فأما قول الشاعر : (٢)

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

بإدخال اللام على خبر " لَكِن " فَشَاذٌ ؛ لَمَّا أَحْدَثَتْ " لَكِن " في الابتداء من معنى الاستدراك الذي لم يفده اللام فلا موافقة بين اللام و " لَكِن " ، فإذا خالف التأكيد المؤكد خرج عن التأكيد ، وقد تأولوا ذلك فقالوا : المراد " لَكِن " الخفيفة ، وأدخل " أَنْ " بعدها ، واللام داخله على خبر " إِنَّ " ، والتقدير " ولكن أننى " فحذفت همزة " أَنْ " تخفيفاً بعد إلقاء حركته على نون " لَكِن " الساكنة وأدغمت نون " لَكِن " فى نون " أَنْ " بعد حذف حركتها المنقولة إليها من الهمزة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (٣) فالتقدير " لَكِن أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي " ، فحذف الهمزة وأدغم النون فى النون ، وإنما دعاهم فى الآية إلى هذا التقدير أنهم لوجعلوا " نا " من قوله (٤) (لَكِنَّا) اسم " لَكِن " وَهُوَ ضمير الجماعة لوجب (٥) أَنْ يَقُولَ " هُوَ اللَّهُ رَبُّنَا ، فَقَوْلُهُ : (رَبِّي) بالياء ضمير الواحد المتكلم ، وضمير الواحد لا يعود على الجميع بل لأبد من مطابقة المضمّر للمظهر الذى يعود عليه .

(١) (ف) " معناه "

(٢) ذكر معظم النحاة أن هذا العجز لا يعرف قائله ولا تتمته غير أن ابن عقيل فى شرح الألفية ٣٦٣/١

وابن الناظم ١٧٢ ذكراه كاملاً وصدره فيهما : " يلوموننى فى حب ليلى عواذلى " .

وهو فى ابن يعيش ٦٢/٨ ، ومعانى القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، والمفصل ٢٩٤ ، والخزانة ٣٤٣/٤ ،

والعينى ٢٤٧/٢ ، والعميد : الذى هدّه العشق ، ويروى " لكميد " ، وهو وصف من الكمد وهو الحزن .

(٣) سورة الكهف ٨٣ ،

(٤) فى الأصل " قولهم " تحريف .

(٥) فى الأصل " أوجب " تحريف .

وَقِيلَ : اللَّامُ فِي الْبَيْتِ زَائِدَةٌ ، وَ" لَكِنَّ " عَلَى بَابِهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبِكُمْ ؟ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَعْمُودًا (١)

فَزَادَ اللَّامُ فِي خَبَرِ "أَمْسَى" ، وَلِشَارِكَةِ اللَّامِ لِـ "إِنَّ" فِي الْمَعْنَى وَقَعَ (٢)

فِي جَوَابِ الْقَسَمِ . وَكَانَ حَقُّ هَذِهِ اللَّامِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ لَكِنَّ لَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ

لِحَصَلِ الْفَصْلِ بِاللَّامِ بَيْنَ " إِنَّ " وَمَعْمُولِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبَاشِرَهَا وَحِرَاءَ مِنْهُ

[ذَلِكَ] وَأَيْضاً فَإِنَّ اللَّامَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَ" إِنَّ " كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ

فِيحْصُلُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا تَدَافِعٌ ، وَلَوْ قَدَّمُوهَا عَلَى " إِنَّ " لَجَمَعُوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ

بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّكْيِيدِ لِيَكُونَ التَّكْيِيدُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ

جُزْئِي الْجُمْلَةِ ، وَأَخْرَوْا اللَّامَ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ ، وَإِذَا غَيَّرُوا لَفْظَ " إِنَّ " بِإِبْدَالِ

الْهَمْزَةِ " هَاءً " جَمَعُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّامِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قَلْلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقَ عَلَى كَرِيمٍ (٣)

أَرَادَ " لِإِنَّكَ " فَأَبْدَلَ مِنْ هَمْزَةِ " إِنَّ " " هَاءً " وَأَدْخَلَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى " إِنَّ "

لِزَوَالِ لَفْظِهَا بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ هَاءً . وَهَذِهِ اللَّامُ مَفْتُوحَةٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْمَلِكِ .

(١) لم أقف على قائله .

وهو في مجالس ثعلب ١٢٩/١ ، والخصائص ٣١٦/١ ، ٢٨٣/٢ ، والخزانة ٣٣٠/٤ ، بولاق وابن
يعيش ٦٤/٨ ، ٨٧ ، والعيني ٣١٠/٢ ، والهمع ١٤٤/١ .

(٢) (ف) " وقعا " .

(٣) نسب هذا البيت في اللسان " لهن ، وقذى " إلى محمد بن سلمة ، وذكر البغدادي في الخزانة

٣٤٠/٤ بولاق أنه لرجل من بني نمير ولم يسمه ، وذكر أن محمد بن سلمة السابق هو الراوي عن
المبرد وليس الشاعر .

وهو في الخصائص ٣١٥ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، والمقرب ١٠٧/١ .

فإِذَا قُلْتَ : لَأُمِّ الْمَلِكِ تَجْرُ مَا بَعْدَهَا فَيَحْصُلُ الْفَرْقُ بِالْإِعْرَابِ (١) .

قِيلَ : " إِنَّهَا " (٢) تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْنِيِّ وَالْمَقْصُورِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " هَذَا الْعَبْدُ لِعَيْسَى " بَفَتْحِ اللَّامِ كَانَ " عَيْسَى " هُوَ الْعَبْدُ ، فَإِذَا كَسَرْتَ اللَّامَ كَانَ " عَيْسَى " غَيْرَ الْعَبْدِ ، وَهُوَ مَالِكُهُ وَالْعَبْدُ مَلِكُهُ .

ب / ١٤٤

وتَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْاسْمِ بِشَرْطِ الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ " إِنَّ " نَحْوَ " إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا " ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْفَصْلُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا عَلَّقْتَ اللَّامُ " إِنَّ " عَنْ (٣) الْعَمَلِ كَمَا عَلَّقْتَ " ظَنَنْتُ " وَهِيَ فِعْلٌ ، وَالْفِعْلُ أَقْوَى مِنَ الْحَرْفِ ؟

قُلْتَ : إِنَّمَا لَمْ تَعْلُقِ اللَّامُ " إِنَّ " عَنِ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا فَلَمْ تَقْوُ عَلَى رَفْعِ مَعْنَى مَا هُوَ بِمَعْنَاهَا ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : إِذَا قُلْتَ : " إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ " كَانَ فِي قُوَّةِ تَكْرِيرِ الْجُمْلَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَاللَّامُ مَقْوِيَّةٌ لِمَعْنَى " إِنَّ " فَلَمْ تَعْلُقْهَا .

المَوْضِعُ الثَّانِي : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْخَبْرِ نَحْوَ " إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ " ، وَعَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٤) ، وَلَا تَدْخُلُ (٥) عَلَى الْمَاضِي ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ مُشَابَهَةِ الْاسْمِ .

وَقِيلَ : إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ خَلَّصَتْهُ لِلْحَالِ ، وَيَبْطُلُ بِالآيَةِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ : ﴿ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٤) مُسْتَقْبَلٌ ، وَيَبْطُلُ أَيْضًا بِدَخُولِهَا عَلَى

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " إن " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل " على " تحريف .

(٤) سورة النحل ١٢٤ ،

(٥) في الأصل " فلا " .

"سَوْفَ" نحو "إِنَّ زَيْدًا لَسَوْفَ" (١) يَقُومُ ؛ "لَأَنَّ" سَوْفَ "ضارعت الأسماء ؛ لحيثها على ثلاثة أحرف ، ولذلك لا تدخلُ على "السَّيْنِ" ، وتدخلُ على الظَّرْفِ نحو "إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ" ، ولا يتعلَّقُ الظَّرْفُ هُنَا إِلَّا بِاسْمِ الفَاعِلِ لِأَنَّ "اسْتَقَرَّ" ؛ لَأَنَّ لَامَ الإِبْتِدَاءِ لا تدخلُ على الماضي (٢) ، فمجيءُ الظَّرْفِ مَعَ لَامِ الإِبْتِدَاءِ بخلاف مجيئه مع "الَّذِي" في وجوب تعليقه بالفعل .

المَوْضِعُ الثَّلَاثُ : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مَعْمُولِ الخَبْرِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الخَبْرِ نَحْوُ "إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ" لَوْقُوعِهِ مَوْضِعَ الخَبْرِ ، أَيْ : عَقِيبَ الإِسْمِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الخَبْرِ إِذَا تَأَخَّرَ ؛ لَأَنَّ مَوْضِعَهَا المَبْتَدَأَ وَقَدْ فَاتَ بِدخُولِ "إِنَّ" فَبَقِيَ الخَبْرُ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ وَلَا عَمَّا وَقَعَ مَوْضِعَهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِنَّ امْرَأً خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتُهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ (٣)

فَأَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى "عِنْدِ" وَهُوَ مَعْمُولٌ "مَكْفُورٌ" لِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : "عِنْدِي" ظَرْفٌ وَهُوَ مَعْمُولٌ "مَكْفُورٌ" الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ "غَيْرٌ" وَمَا عَمِلَ فِيهِ المِضَافُ إِلَيْهِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى المِضَافِ :

قِيلَ فِيهِ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ (٤) ظَرْفٌ وَالظَّرُوفُ (٥) تَعْمَلُ فِيهَا المَعَانِي مُتَقَدِّمَةً نَحْوُ "كُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ" ، فَ"لَكَ" نَاصِبٌ لِـ "كُلُّ" .

(١) (ف) "سوف" بدون اللام خطأ .

(٢) خلافاً للكسائي وهشام . أفاده ابن عقيل في المساعد ٣٢١/١ .

(٣) القائل أبو زبيد الطائي في مدح الوليد بن عقبة عامل الكوفة .

وهو في ديوانه ٧٨ ، والكتاب ٢٨١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٢/١ ، ومعنى اليبب ٨٨٥ ، وشرح شواهد ٩٥٣ ، والمقتصد ٤٥٥ .

(٤) (ف) "أنها" .

(٥) الأصل "والظرف" تحريف .

والثاني : أن " غير " بمعنى " لا " فكأنه قال : لعندي لا مكفور ، ومعمول ما بعد " لا " يتقدم عليه ، ويجوز أن يكون العامل فيه محذوفاً دل عليه " مكفور " كأنه قال : لمشكور عندي غير مكفور ، إذ كان غير المكفور مشكوراً ، وهذا القول هو الحق .

وَأَنْ تُخَفَّفَ " إِنْ " فَهِيَ تَعْمَلُ نَحْوَ وَإِنْ كَلًّا ، وَقَوْمٌ تَقَلُّوا

يعني بقوله : " تعمل " أنها مع التَّخْفِيفِ تَنْصِبُ الاسمَ وترفع الخبرَ لا مُطلقاً بل عَلَى رَأْيِ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ (١) ، وَإِنْ سَيَّبِيهِ (٢) حَكَى عن بعضِ الْعَرَبِ : " إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " ، وَيُرِيدُ " إِنْ " الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةَ ، وَوَجْهُ إِعْمَالِهَا مَعَ التَّخْفِيفِ أَنْ شَبَّهَهَا (٣) بِالْفِعْلِ وَإِنْ زَالَ لَفْظًا فَلَهَا بِهِ شَبَهٌ مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ ، وَأَيْضًا فَمَعْنَاهَا بَاقٍ وَهُوَ التَّحْقِيقُ وَالتَّكْيِيدُ فَأَعْمَلُوهَا مَعَ التَّخْفِيفِ ، كَمَا أَعْمَلُوا الْفِعْلَ مَعَ الْحَذْفِ نَحْوُ " لَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَ " لَمْ أَبَلْ زَيْدًا " ، وَلِأَنَّ التَّخْفِيفَ فِي " إِنْ " إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ ؛ لِأَنَّ النُّونَ مُشَدَّدَةً وَلِذَلِكَ خَفَّفُوا ١٤٥/أ " رَبُّ " وَهُوَ حَرْفٌ لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ ، وَقَدْ خَفَّفُوا " سَوْفَ " فَقَالُوا : " سَوْفَ أَفْعَلُ ، وَسَوْفَ أَفْعَلُ " بِحَذْفِ " الْفَاءِ " مَرَّةً ، وَ " الْوَاوُ " أُخْرِي ، فَلِذَلِكَ خَفَّفُوا " إِنْ " وَأَعْمَلُوهَا .

(١) إعمال " إن " المخففة مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يجيزونه .

انظر الإنصاف ١٩٥ المسألة (٢٤) ، ومعنى اللبيب ٤٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٨٢/١ ، وفيه " حدثنا من نتق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق " .

(٣) الأصل " شبيها " .

قوله : " نحو : وَإِنْ كَلَّا " يريد : نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (١) بِتَخْفِيفِ " إِنَّ " وَنَصْبِ " كُلَّ " عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا ، وَ " مَا " فِي قَوْلِهِ : " لَمَا " زَائِدَةٌ ، وَالْخَبَرُ " لِيُوقِيَنَّهُمْ " وَزِيدَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ اللَّامَيْنِ ، لَامِ " إِنَّ " ، وَلامِ الْقَسَمِ ؛ (لأنَّ اللّامَ فِي " لِيُوقِيَنَّهُمْ " لَامُ الْقَسَمِ) (٢) ، وَكِلَاهُمَا لِلتَّأْكِيدِ فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَمَا فَصَلُوا بِالْأَلْفِ بَيْنَ نُونَاتِ التَّوَكُّيدِ فِي نَحْوِ " اضْرِبْنَا يَا نِسْوَةَ " أَعْنَى : نُونِ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ ، وَنُونِي التَّوَكُّيدِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " لَمَا " هُوَ الْخَبَرُ ، وَ " مَا " نَكْرَةً ، أَيْ : " وَإِنْ كَلَّا لَخَلَقَ لِيُوقِيَنَّهُمْ " ، وَمَنْ قَرَأَ " لَمَا " بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ " فَالْأَصْلُ " لَمَنْ مَا " ثُمَّ أُدْغِمَ نُونُ « مِنْ » فِي مِيمِ « مَا » وَهُوَ الْخَبَرُ أَيْضاً .

وَقِيلَ : إِنَّ « إِنَّ » نَافِيَةٌ ، وَ « لَمَا » بِمَعْنَى « إِلَّا » وَالتَّقْدِيرُ « وَإِنْ كَلَّا إِلَّا لِيُوقِيَنَّهُمْ » وَنَصْبِ " كَلَّا " بِفِعْلِ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ " لِيُوقِيَنَّهُمْ " . وَقُرِئَ بِتَشْدِيدِ " إِنَّ " وَ " لَمَا " ، وَبِتَخْفِيفِهِمَا ، وَبِتَخْفِيفِ " إِنَّ " وَتَشْدِيدِ " لَمَا " وَبِالْعَكْسِ (٣) ، وَقَدْ حَكَى سَبِيوِيهِ (٤) اسْتِعْمَالَ " لَمَا " بِمَعْنَى " إِلَّا " فِي قَوْلِهِمْ : " نَشَدْتُكَ اللَّهُ لَمَا فَعَلْتَ " قَالَ : الْمَعْنَى مَا أَطْلَبُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ .

قوله : " وَقَوْمٌ ثَقَلُوا " يَعْنِي نُونُ " إِنَّ " فَفَقَرَعُوا " وَإِنْ كَلَّا " (٢) .

(١) سورة هود ١١١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر هذا في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦/١ ، والتيسير في القراءات السبع ١٢٦ ،

والحجة في القراءات السبع ١٢٦ ، وعراب القرآن للنحاس ١١٤/٢ ، ومعاني القرآن للفراء

، ٢٨/٢

(٤) انظر الكتاب ٤٥٥/١ بولاق .

وَالْإِلْغَاءُ فِي " إِنْ " ^(١) الْمَخْفَفَةِ أَفْصَحُ ، وَسَيَأْتِي فِي الْبَيْتِ الَّذِي يَلِي مَا نَحْنُ فِيهِ .

وَأَلْغَيْتَ فِي نَحْوِ إِنْ كُلُّ لَمَّا	كَمَثَلِ مَا تُلْغَى إِذَا كُنْتَ بِـ " مَا "
كَأَنَّهَا وَلَيْتَمَا الْمَكْفُوفَةَ	وَحَيْثُ أَلْغَيْتَ إِنْ الْخَفِيفَةَ
مِنَ الثَّقِيلَةِ فَاتُوجِبُ لِأَمَّا	تَجْعَلُ وَاجِباً بِهَا الْكَلَامَا
نَحْوُ : وَإِنْ كَانُوا لَيَفْتُونَا	وَهَكَذَا لَمْ لَيُزَلُّونَا

قَوْلُهُ : " وَأَلْغَيْتَ " يَعْنِي بِالْإِلْغَاءِ ^(٢) إِهْمَالَهَا وَأَطْرَاحَ إِعْمَالِهَا إِذَا حُذِفَ أَحَدُ نُونَيْهَا ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّ شَبَهَهَا بِالْفِعْلِ قَدْ زَالَ لَفْظاً فَوَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ .

وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " فِي نَحْوِ إِنْ كُلُّ لَمَّا " قَوْلَهُ تَعَالَى فِي " يَس " : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ^(٣) ، فَـ " كُلُّ " مُبْتَدَأٌ ، وَـ " جَمِيعٌ " الْخَبَرُ ، وَـ " مَا " زَائِدَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَإِنْ كُلُّ لَجَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ، وَمَنْ شَدَّدَ " لَمَّا " جَعَلَهَا بِمَعْنَى " إِلَّا " ، وَـ " إِنْ " نَافِيَةٌ غَيْرَ مَخْفُوفَةٍ مِنَ الثَّقِيلَةِ ^(٤) .
قَوْلُهُ :

" كَمَثَلِ مَا تُلْغَى إِذَا كُنْتَ بِمَا "

يُرِيدُ : أَنَّهَا ^(٥) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا " مَا " وَرُكِبَتْ مَعَهَا بَطَلَ عَمَلُهَا وَأَلْغَيْتَ ، فَلِذَلِكَ شَبَّهَ الْغَاوِهَا بِالتَّخْفِيفِ بِالْغَائِنِهَا إِذَا رُكِبَتْ مَعَهَا " مَا " أَي : يُوجِبُ النِّقْصَانَ مِنْ لَفْظِهَا الْغَاوِهَا كَمَا تُوجِبُهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ ، فَكُلُّ ذَلِكَ مُخْرِجٌ لَهَا عَنِ الْعَمَلِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " الإلغاء " .

(٣) سورة يس : ٣٢ ، وفي (ف) " لجمع " تحريف .

(٤) تشديد الميم قراءة ابن عامر وعاصم وحمره ، وقرأ الباقر بتخفيفها .

انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٥ ، وحجة القراءات ٥٩٧ .

(٥) (ف) " أنه " .

قوله : " كُفْتُ بِ " ما " احترز بقوله : " كُفْتُ " عن زيادة " ما " ؛ فإن
" ما " الزائدة لا تُبطل عملها .

قوله :

" كَأَنَّمَا ، وَلَيْتَمَّا الْمَكْفُوفَةُ "

يُرِيدُ الْمَكْفُوفَتَيْنِ بِ " ما " ، وَ " كَأَنَّمَا ، وَلَيْتَمَّا " فَاعِلٌ (١) " كُفْتُ " ، أَوْ
فَاعِلٌ " تَلغى " عَلَى الْخِلَافِ فِي بَابِ إِعْمَالِ الْفِعْلَيْنِ (٢) ، وَخَصَّ " كَأَنَّمَا ، وَلَيْتَمَّا "
بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَهُمَا (٣) مَعَ دُخُولِ " ما " أَكْثَرُ ؛ لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ مَعَهُمَا ،
وَكَذَلِكَ " لَعَلَّ " لِمَشَارَكَتِهَا لَهُمَا فِي زَوَالِ مَعْنَى (٤) الْإِبْتِدَاءِ مِنْهَا ، وَإِذَا (٥)
كَفَّتْهُمَا (٦) " ما " وَهَذَا شَأْنُهُمَا فَكَفَّهَا لـ " إِنْ " أَوْلَى .

١٤٥ / ب

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ كَقَوْلِكَ : " إِنَّمَا ، وَلَيْتَمَّا " فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا كَسْرُ " إِنْ "
مِنْ قَوْلِهِ : " كَأَنَّمَا ، وَلَيْتَمَّا " وَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " كُفْتُ " رَاجِعًا (٧) إِلَى " إِنْ "
عَلَى هَذَا الْقَوْلِ .

قوله :-

وَحَيْثُ أُلْفِيَتْ " إِنْ " الْخَفِيفَةُ

.....

تَجْعَلُ وَأَجِبًا بِهَا الْكَلَامَا "

مِنْ التَّقْيِيلَةِ فَأَوْجِبُ لَامَا

يُرِيدُ : أَوْجِبُ دُخُولَ اللَّامِ (٨) فِي سِيَاقِ " إِنْ " لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " إِنْ "

(١) المراد نائب فاعل .

(٢) ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول ، لأنه أسبق في الذكر ، وذهب البصريون إلى إعمال الثاني ؛
لأنه أقرب إلى المعمول .

انظر الانصاف ٨٣ (المسألة ١٣) .

(٣) في كلتا النسختين " إعمالها " ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل " المعنى " .

(٥) في (ف) " إذا " .

(٦) في النسختين " كفتها " بالإفراد ، والصواب ما أثبت .

(٧) في كلتا النسختين " راجع " .

(٨) الأصل " الكلام " تحريف .

النَّافِيَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ " فَـ " زَيْدٌ " مَبْتَدَأٌ ، وَ " قَائِمٌ " خَبْرُهُ ، وَدَخَلَتْ " اللَّامُ " لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ " جَازَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى " مَا " فَلَا يَقَعُ فَرْقٌ بَيْنَ (١) الْإِجَابِ وَالنَّفْيِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

" تَجْعَلُ وَاجِبًا بِهَا الْكَلَامَ "

أَيُّ: تَجْعَلُ الْكَلَامَ بِإِدْخَالِ اللَّامِ وَاجِبًا لَا نَفْيًا .

فَإِنْ أَعْمَلْتَ " إِنْ " مَعَ التَّخْفِيفِ لَمْ يَجِبِ إِحْقَاقُ اللَّامِ لِظُهُورِ الْفَرْقِ بِنَصْبِ الْأِسْمِ وَرَفْعِ الْخَبْرِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

وَحَيْثُ أُلْغِيَتْ إِنْ الْخَفِيفَةُ فَأَوْجِبِ اللَّامَ .

فَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " أُلْغِيَتْ " عَنِ الْإِعْمَالِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ اللَّامُ بَلِ الْخِيَارُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَإِذَا خَفَّفْتَ " إِنْ " جَازَ دُخُولُهَا عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ ، فَمِثَالُ دُخُولِهَا عَلَى الْأِسْمِ مُلْغَاءً مَا مِثْلُنَا بِهِ ، وَمِثَالُ دُخُولِهَا عَلَى الْفِعْلِ قَوْلُهُ : [" نَحْوُ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ "] .

وَلَا تَدْخُلُ : إِنْ " (٢) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ نَحْوُ " كَانَ " وَأَخَوَاتِهَا ، وَ؛ ظَنَنْتُ " وَأَخَوَاتِهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فَاتَ دُخُولُهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ الْمُخْتَصَّةَ بِهِمَا أَدْخَلُوهَا عَلَى فِعْلِ يَخْتَصُّ بِهِمَا (٣) تَوْفِيرًا عَلَيْهَا مُقْتَضَاها؛ لِئَلَّا يَفُوتَهَا الدُّخُولُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ . وَيَلِزُمُهَا " اللَّامُ " ، فَـ " كَادَ " مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ (٤) مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ الْمَشْبَهَةِ بِـ " كَانَ " . وَكَذَا قَوْلُهُ :

(١) (ف) فى " بدل " بين " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " بها " .

(٤) سورة الإسراء ٧٣ .

[« وَهَكَذَا لَأَمْ لِيَزَلِقُونَكَ »] . يُرِيدُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَزَلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » (١) ، فَقَوْلُهُ : « لَأَمْ لِيَزَلِقُونَكَ » يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ تَجْعَلُ " إِنْ " وَاجِبَةً لِنَافِيَةٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » (٢) ، فَادْخُلِ " إِنْ " عَلَى " وَجَدْتُ " الْمُخْتَصَّةَ بِالْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ ، أَيْ : وَإِنْ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقُونَ فِي عِلْمِنَا ، وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ دُخُولَهَا عَلَى جَمِيعِ الْأَفْعَالِ ، وَأَنْشَدُوا :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (٣)

وَهَذَا شَازٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لِأَنَّهُمْ أَدْخَلُوا " إِنْ " عَلَى " قَتَلْتَ " وَلَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ أَوْ الْخَبْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ " اللَّامُ " بِمَعْنَى " الْإِ " ، وَ" إِنْ " نَافِيَةٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ (٤) ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ " وَمَا قَتَلْتَ إِلَّا مُسْلِمًا " ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " اللَّامُ " زَائِدَةً ، وَ" إِنْ " نَافِيَةٌ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ " اللَّامُ " مَعْرُوفٌ وَجَعَلَهَا بِمَعْنَى " الْإِ " غَيْرُ مَعْرُوفٍ لِعَدَمِ قَوْلِهِمْ : " قَامَ الْقَوْمُ لَزِيدًا " بِمَعْنَى " قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زِيدًا " .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " إِنْ تَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ " (٥) .

وَتَأَوَّلُوا الْبَيْتَ بِأَنَّ " إِنْ " هُنَا عَامِلَةٌ غَيْرُ مُلْغَاةٍ ، وَالتَّقْدِيرُ " إِنَّكَ قَتَلْتَ

(١) سورة القلم ٥١ .

(٢) سورة الأعراف ١٠٢ .

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد من أبيات تروى بها زوجها الزبير بن العوام - رضى الله عنه - حينما قتله عمرو بن جرموز .

وهو فى الإنصاف ٦٤١ (المسألة ٩٠) ، والمفصل ٢٩٨ ، وابن يعيىش ٧٧/٨ ، ٢٧/٩ ، وابن الفراس ٩١٩ ، والمحاسب ٢٥٥/٢ ، والخزانة ٢٤٨/٤ ، والعينى ٢٧٨/٢ ، والمساعد ٣٢٧/١ .

(٣) انظر التفصيل فى الانصاف ٦٤٠ (المسألة ٩٠) حيث ورد هذا المذهب منسوباً إلى الكوفيين .

(٤) انظر ابن يعيىش ٧٦/٨ ، وابن القواس ٩١٩ والمقتصد ٤٩١ ، وهو مما احتج به الكوفيين على جواز دخول (إن) المخففة على الأفعال غير الناسخة ، وهو شاذ عند البصريين .

مُسَلِّمًا ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ ، فَحُذِفَ اسْمُ (١) " إِنْ " لِدَلَالَةِ الْخَطَابِ فِي قَوْلِهِ :
 " قَتَلْتَ " (٢) عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : اللَّامُ غَيْرُ زَائِدَةٍ وَالتَّقْدِيرُ " إِنَّكَ لَقَتَلْتَ مُسَلِّمًا " لَكِنْ
 لَامُ الْإِبْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ شَبْهِ الْأَسْمِ فَأَخْرَجَهَا عَنِ
 الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنْ تَزِينُكَ لِنَفْسِكَ " فَإِنَّمَا أَخْرَجَ اللَّامُ عَنِ الْفِعْلِ وَهُوَ ١٤٦/أ
 مُضَارِعٌ ، لِثَلَاثِ جُمُوعٍ بَيْنَ " إِنْ " وَ " اللَّامُ " بِإِضْمَالِهَا ، وَالتَّقْدِيرُ " إِنَّكَ لِنَفْسِكَ
 تَزِينُكَ " ، وَلَمْ يُجْزِ الْفَارْسِيُّ (٣) أَنْ يُقَدِّرَ بَعْدَهَا ضَمِيرَ الشَّانِ ، وَالْكَلَامُ فِي مِثْلِ
 هَذَا يَطُولُ وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكُتُبِ الْمَبْسُوطَةِ فَيُطَلَّبُ مِنْهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْهُ مَا
 يَكْتَفِي بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (٤) .

كَذَٰكَ " أَنْ " ، وَ " كَأَنَّ " خَفَقًا فِي الشَّعْرِ وَالْقُرْآنِ ذَاكَ عَرَفَا
 نَحْوِ كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ أَنْ لَا يَرْجِعُ أَنْ هَاكِ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا يُسْمَعُ
 قَوْلُهُ : " كَذَٰكَ " إِشَارَةٌ إِلَى تَخْفِيفِ " إِنْ " الْمَكْسُورَةِ ، أَيْ : كَتَخْفِيفِ
 " إِنْ " الْمَكْسُورَةِ تُخَفَّفُ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ ، وَلَمْ تَلْغُ الْمَفْتُوحَةُ عَنِ الْعَمَلِ كَمَا أُلْفِيَتْ
 الْمَكْسُورَةُ ، لِأَمْرَيْنِ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " قلت " .

(٣) قال النيلي في التحفة الشافية لوجه ١٩٧ : " ويحتمل أن يكون في المخففة ضمير الشأن والجملة بعده

خبر عنه ، على أن الشيخ أبا علي قد منع من ذلك ، وقال : المكسورة إذا خففت لا يكون بعدها
 ضمير الشأن إلا في قولهم : أما إن جزاك الله خيراً ففيها ضمير أي : إنه جزاك الله خيراً ، وإنما
 جاءت بغير لام ؛ لأنه لا يلبس لأنه دعاء ، كأنك قلت : اللهم أجزه خيراً " .

ولم أعتز على هذا النص في كتب الفارسي التي رجعت إليها ، وقد نص عليه ابن القواس في
 شرحه للألفية ٩٢٠ ، وقد عقد أبو علي لـ " إن " المخففة مسألة في كتابه المسائل المشكلة ١٧٥
 - ١٨٥ ، وانظر كذلك المقتصد ٤٩١ ، والأصول في النحو ٢٩٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٩/٢ .

(٤) بعده في (ف) " تعالى " .

أحدهما : أنْ المكسورة تتصلُّ بما بعدها من جهةٍ واحدةٍ ، وهو اتصالُ
العاملِ بمعموله ، (وأما المفتوحةُ فتتصلُّ بما بعدها من جهتين :

أحدهما : اتصالُ العاملِ بمعموله) (١) .

والثاني : اتصالُ الموصولِ بصلته ؛ لأنها موصولةٌ بما بعدها ، فكانَ
اتصالُ المفتوحةِ بما بعدها أقوى من اتصالِ المكسورةِ .

والأمرُ الثاني : أنْ المفتوحةُ لم تكن إلا معمولةً ، فقد زال معنى الجملةِ
إلى الأفرادِ فلم يبقَ للابتداءِ بعدها موقعٌ ، فلذلك ألغيت المكسورةُ ووقع بعدها
الابتداءُ ، ولم تلغِ المفتوحةُ ، ولذلك قال في المكسورةِ :

" وحيثُ ألغيت إن الخفيفةُ " (٢)

فنسبَ المكسورةَ إلى الإلغاءِ ولم ينسبِ المفتوحةَ - إذا خففت - إليه ، ثمَّ
إذا خففت فإمّا أن يقع بعدها اسمٌ . أو فعلٌ ، فإن وقع بعدها جملةٌ اسميةٌ
لم (٣) تعوض " أن " من (حذف) (٤) أحدِ نونِها ؛ لأنها قد دخلت على ما كانَ
يليهما قبلَ التخفيفِ ، قال الشاعرُ :

في فتيةِ كسيوفِ الهندِ قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعلُ (٥)
والتقديرُ : كلُّ من يحفى وينتعلُ هالكٌ ، فد " كلُّ " مبتدأٌ ، و" هالكٌ " خبرُهُ
مقدمٌ عليه ، وأسمُ " أنْ ؛ ضميرُ الشأنِ ، والتقديرُ " أنه هالكٌ " ، فالجملةُ من

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) انظر ٦٥ / ٢ .

(٣) في الأصل « فلم » .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) البيت للأعشى الكبير .

وهو من شواهد الكتاب ٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، والخصائص
٤٤١/٢ ، والخزانة ٥٤٧/٣ ، والعيني ٢٨٧/٢ ، وابن يعيش ٧٤/٨ ، وشرح أبيات سيبويه
٧٦/٢ ، وديوان الأعشى ٥٩ برواية :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ .

المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر " أن " .
 وأكثرُ إعمالها إذا وليها الجملة الاسمية في ضمير الشأن ، وإنما قلنا :
 « وأكثرُ إعمالها » احترازاً من قول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق^(١)
 فأعملها في غير ضمير الشأن وهو ضمير المخاطب .

وإن وليها فعل فلا بد من التعويض من حذف أحد نونيهما ؛ لأنهم كرهوا
 تخفيفها وإدخالها على الفعل بخلاف مقتضاها ، فالزموا العوض صوناً من
 دخولها (في ظاهر اللفظ على الفعل) (٢) ؛ ولأنها إذا ثقلت لم تدخل على الفعل
 فكذلك إذا خففت ، ولأنها تشبه الفعل والفعل لا يدخل على الفعل ، ثم إما أن
 يكون ذلك الفعل ماضياً أو غيره ، فإن كان ماضياً فإما أن يكون مثبتاً أو
 منفيّاً ، فإن كان منفيّاً فالأجود أن ينفي بـ " ما " (٣) كقولك : [علمت] (٤) أن
 ما قام زيدٌ والتقدير : " أنه ما قام زيدٌ " .

وإنما قلنا : " الأجود أن ينفي بـ " ما " ؛ لأن " لا " تكون دعاءً ،
 [فلو قلت :] (٥) " أن لا قام زيدٌ " لالتبس بالدعاء .
 وقد ينفي بـ " لم " نحو " علمت أن لم يقم زيدٌ " أي " أنه لم يقم زيدٌ " .

(١) لم أعر على قائله :

وهو في الانصاف ١١٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، والمنصف
 ١٢٨/٣ ، ووصف المباني ١١٥ ، والأزهية ٥٤ ، ومغنى اللبيب ٤٧ ، والجنى الداني ٢١٨ ، وشفاء
 العليل ٣٧٠ ، والخزانة ٤٦٥/٢ ، والعيني ٣١١/٢ .

(٢) (ف) " في ظاهر الفعل على اللفظ " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) عن (ف) ، والسياق يقتضيها .

وَإِنْ كَانَ مُثْبِتًا فَلَا بُدَّ مِنْ " قَدْ " إِمَّا ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، فَالظَّاهِرَةُ

نَحْوُ " عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ " ، وَالْمُقَدَّرَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ ۙ بِ

عَلَيْنَا﴾ (١) أُبَيٍّ : [لَوْلَا] (٢) أَنَّهُ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ، وَقِيلَ : اسْتَغْنَوْا بِ " لَا " الَّتِي

قَبْلَهَا مَعَ " لَوْ " عَنِ الْعَوْضِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ مَاضِيًا ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ مُثْبِتًا

أَوْ مَنْفِيًا ، فَإِنْ كَانَ مُثْبِتًا فَبِالسَّيْنِ (٣) ، أَوْ سَوْفَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَلِمَ أَنْ

سَيَكُونُ﴾ (٤) أَيُّ : أَنَّهُ سَيَكُونُ ، وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًا فَلَا بُدَّ مِنْ " لَا " ، أَوْ " لَيْسَ "

كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ (٥) أَيُّ : أَنَّهُ (٦) لَا تَكُونُ

فِتْنَةً " ، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (٧) ، فَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لِمَنْ

أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ﴾ (٨) بِالرَّفْعِ (٩) ، فَالْتَّقْدِيرُ " أَنَّهُ يُتِمُّ " فَفِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَلَمْ

يَأْتِ بِعَوْضٍ [مِنْهُ] (١٠) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّْي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تَقْرِبَا أَحَدًا (١٠)

(١) سورة القصص ٨٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " فالسين "

(٤) سورة المزمل ٢٠ .

(٥) المائة ٧١ ، وقوله تعالى " فتنة " سقط من الأصل .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة النجم ٣٩ .

(٨) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٩) وهي قراءة مجاهد : انظر البحر المحيط ٢/٢١٣ .

(١٠) سبق تخريج هذا الشاهد في ١ / ٢١٠ .

التقديرُ أَنَّهُ تَقْرَأُ ، وَهُوَ الْأَجُودُ مِنْ حَمَلِهَا عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كَمَا تَكُونُوا يُؤْتَى عَلَيْكُمْ » (١) : إِنَّهُ أَعْمَلَ " مَا " الْمَصْدَرِيَّةَ حَمَلًا عَلَى " أَنْ " الْمَصْدَرِيَّةَ كَمَا تَرَكَ إِعْمَالَ " أَنْ " الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَقِيلَ : إِنَّ " مَا " فِي قَوْلِهِ : « كَمَا تَكُونُوا » شَرْطِيَّةٌ وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُومٌ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ . ثُمَّ أَقُولُ : الْمَفْتُوحَةُ الْمَخْفَفَةُ إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ الْفِعْلِ فِيمَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَبْلَهَا يَقِينًا مَحْضًا ، أَوْ شَكًّا مَحْضًا ، أَوْ مُتَرَقِّبًا ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فِيهِ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَذَلِكَ كَالْعِلْمِ وَالرُّؤْيَةِ - بِمَعْنَاهُ - وَالشَّهَادَةِ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَ « ظَنَنْتُ » ، فَإِنْ مَالَ التَّرْجِيحُ إِلَى الْيَقِينِ فَهِيَ مَخْفَفَةٌ أَيْضًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً » (٢) فِيمَنْ رَفَعَ " تَكُونُ " (٣) ، وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ فِيهِ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ . وَإِذَا وَقَعَتْ " لَا " بَعْدَ الْمَخْفَفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، أَوْ " لَمْ " كُنْتِ تَبْتَدِئُ نُونُهَا مُنْفَصِلَةٌ خَطًّا ؛ لِتَقْدِيرِ " الْهَاءِ " الَّتِي هِيَ اسْمُهَا ، وَمُدْغَمَةٌ لَفْظًا نَحْوُ " أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " . وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَا يَرْجِعُ " مِثَالُ " أَنْ " الْمَخْفَفَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ . وَأَمَّا " كَأَنَّ " فَقِيلَ " الْكَافُ " فِيهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ (٤) ؛ لِأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَزَالَ مَعْنَى التَّشْبِيهِ (٥) بِخِلَافِ " الْكَافِ " فِي " كَذَا " ، وَلِذَلِكَ فَتِحَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهَا مَجْرُورَةٌ .

(١) حديث ضعيف ، لأن في سنده مجاهيل كما جاء في كشف الخفاء ومزيل الإلباس ١٦٦/٢ ، وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي ٣٢٦ " كما تكونون ... " ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) سورة المائدة ٧١ ،

(٣) قرأ بالضم النحويان وحزمة ، وقرأ بالنصب الحرميان وعاصم ، انظر البحر المحيط ٥٧٣/٣ ،

(٤) وإليه ذهب ابن جني في سر صناعة الإعراب ٣٠٤ (تحقيق مصطفى السقا وزملائه) ، وانظر مغنى

اللييب ٢٥٢ ، والجنى الدانى ٥٦٨ ،

(٥) الأصل " الشبه " .

وأقول: يجوز أن تكون زائدة وإن أفادت معنى التشبيه كما أن " من " في قولك: " ما جاعني من رجل زائدة وإن أفادت معنى الاستغراق ، والأجود في تخفيفها إبطال عملها ، فأما إعمالها فكقوله تعالى: ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ (١) والتقدير " كأنها لم تغن بالأمس " ، فـ " لَمْ تَغْنِ " في موضع رفع خبر " كأن " ، وأسمها ضمير القصة والشأن ، ومثله (٢) قول الشاعر:

وَنَحْرُ مَشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَن تَدْيَاهُ حُقَّانِ (٢)

فالشاهد فيه على إضمار الشأن ، أي : كأنه ، و " تدياه " مبتدأ ، و " حُقَّانِ " الخبر ، ومنهم من نصبه (٤) ، وأنشدوا : (كَأَن تَدْيِيهِ) على إعمالها في الظاهر .

[مواضع فتح همزة إن]

وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالْإِسْمِ انْفِرَادًا أَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِفِعْلٍ أَبَدًا
تُنْفَعُ " أَنْ " فِيهِ نَحْوِ قِيلِي لَوْ أَنَّهُ أَتَاكَ أَنِّي مُوَلِّي

" أَنْ " المفتوحة تُشَارِكُ " إِنْ " المكسورة في التأكيد والعمل ، وتخالفها في أن المكسورة تبقى الجملة معها على استقلالها ، والمفتوحة تُخْرِجُهَا عن كونها جملةً وتُدْخِلُهَا في حَيِّزِ المَفْرَدَاتِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَقَعُ صِلَةٌ لـ " الَّذِي " ؛ لأنها

(١) سورة يونس ٢٤ ، وقوله تعالى " بالأمس " سقط من الأصل .

(٢) (ف) " ومنه " .

(٣) لم اهدت إلى قائله .

انظر : الكتاب ١٣٥/٢ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، والخزانة ٢٥٨/٤ ، والعيني ٣٠٥/٢ ، والمنصف

١٢٨/٣ ، وابن القواس ٩٢٤ ، ويروي : " وصدر مشرق النحر "

(٤) انظر ابن يعيش ٨٢/٨ ، والأعلم على الكتاب ٢٨١/١ .

في تَأْوِيلِ اسْمٍ مُفْرَدٍ ، وَالْمُفْرَدُ لَا يُوصَلُ بِهِ " الَّذِي " ، وَتَقَعُ الْمَكْسُورَةُ
صِلَةً وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ بَاقِيَةً مَعَ الْمَكْسُورَةِ عَلَى اسْتِقْلَالِهَا ، وَكُنُونِ
الْمَفْتُوحَةِ فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ لَا يَبْدُ لَهَا مِنْ ضَمِيمَةٍ تَصَحُّبُهَا فَلَا تُقَيَّدُ كَلَامًا بِنَفْسِهَا ١/١٤٧
مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا ، كَمَا لَا يَكُونُ الْمَفْرَدُ كَلَامًا إِلَّا بِضَمِيمَةٍ .
فَإِنْ قُلْتَ : فَالْمَفْتُوحَةُ تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَكَيْفَ لَا تُقَيَّدُ بِنَفْسِهَا مَعَ
مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ إِلَّا بِضَمِيمَةٍ ؟

قلتُ : لِأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِمَا بَعْدَهَا كَمَا أَنَّ " الَّذِي " يُوصَلُ بِالْجُمْلَةِ وَلَا يُقَيَّدُ
كَلَامًا إِلَّا بِضَمِيمَةٍ ، فَ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ تَصِيرُ الْجُمْلَةَ فِي حُكْمِ الْمَفْرَدِ كَمَا
تَصِيرُهَا " الَّذِي " .

قوله :

" وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالْإِسْمِ أَنْفَرْدًا .

" ضَابِطٌ لِفَتْحِ " أَنْ " وَلِذَلِكَ قَالَ : " تَفْتَحُ " أَنْ " فِيهِ " ، وَيُرِيدُ " بِالْإِسْمِ
" الْمَفْرَدِ " .

وقوله :

" أَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِفِعْلِ أَبَدًا " .

يُرِيدُ أَنَّ الضَّابِطَ فِي فَتْحِ " أَنْ " أَنْ تَقَعَ (١) فِي أَحَدِ مَوْضِعَيْنِ ، إِمَّا فِي
مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ بِالْإِسْمِ ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ بِالْفِعْلِ ، ثُمَّ إِنَّهُ مِثْلُ بَكْلِ
وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ فِي قَوْلِهِ :

" لَوْ أَنَّهُ أَتَاكَ أَنِّي مُوَلِيٌّ

" فَفَتْحَ " أَنْ " بَعْدَ " لَوْ " ؛ لِأَنَّ " لَوْ " حَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِالْأَفْعَالِ ، فَ « أَنْ »

فِيهِ مَفْتُوحَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ مُفْرَدٍ ، وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ " لَوْ
نُبِتَ أَنَّهُ أَتَاكَ " ، فَ " أَنْ " بَعْدَ " لَوْ " فَاعِلَةٌ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا مُفْرَدًا .

(١) (ف) ارتفع .

وَقَوْلُهُ : " أَتَاكَ أَتَى مُوَلِي " ، " أَتَاكَ " فَعْلٌ ، وَأَتَى " فِي مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلِهِ ،
فَحِينئذٍ قَوْلُهُ :

" وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالِاسْمِ انْفِرَادًا "

ضَابِطٌ كَلِّي ، لِأَنَّ " أَنْ " بَعْدَ " لَوْ " فَاعِلَةٌ ، وَالْفَاعِلُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَنْفَرِدَةِ
بِالِاسْمِ ، وَمِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَنْفَرِدَةِ بِالِاسْمِ كَوْنُهَا مَجْرُورَةٌ نَحْوَ " عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ
قَائِمٌ " أَي : مِنْ قِيَامِكَ ، وَكَذَلِكَ كَوْنُهَا مَفْعُولَةٌ نَحْوَ " عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ "
أَي : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، وَكَذَا بَعْدَ " لَوْلَا " نَحْوَ " لَوْلَا أَنَّكَ قَائِمٌ لَصُمْتُ " ؛ لِأَنَّ مَا
بَعْدَ " لَوْلَا " مُبْتَدَأٌ ، وَالْمُبْتَدَأُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا ، فَالْمُبْتَدَأُ مِنَ الْمَوَاضِعِ
الْمَنْفَرِدَةِ بِالِاسْمِ ، وَكَذَلِكَ " عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ " ، وَ" وَحَقٌّ أَنَّكَ قَائِمٌ " أَي :
عِنْدِي قِيَامَكَ ، وَحَقٌّ قِيَامَكَ ، فَـ " أَنْ " وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُفْرَدٍ
مُبْتَدَأً ، وَمَا قَبْلَهُ خَبْرُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَفِي الْحَقِّ أَتَى مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ (١) .

وَقِيلَ : " أَنْ " فِي هَذَا الْبَيْتِ فَاعِلَةٌ مَوْضِعُهَا رَفْعٌ بِالظَّرْفِ الْمَعْتَمَدِ عَلَى
حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَكَذَا إِذَا عَطَفْتَهَا عَلَى مُفْرَدٍ نَحْوَ " سَرَّنِي قِيَامَكَ وَأَنَّكَ
ضَارِبٌ ، أَي : قِيَامَكَ وَضَرْبِكَ " ، وَكَذَا (٢) : سَرَّنِي قِيَامَكَ حَتَّى أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ،
فَتَفْتَحُ " أَنْ " فِي هَذَا كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ .

وَأَمَّا فُتِحَتْ " أَنْ " فِي الْمَوْضِعِ الْمُخْتَصِّ بِأَحَدِ الْأُمْرَيْنِ الَّذِي ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ
الْمَفْتُوحَةَ مَعْمُولَةً (لِمَا قَبْلَهَا) (٣) فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ عَامِلٍ ، وَالْعَامِلُ مِنْ شَأْنِهِ

(١) هذا صدر بيت نسبة العيني ٨١/٣ إلى فائد بن المنذر القشيري ، وعجزه :

وَأَتَاكَ لَا خَلُّ هَوَاكُ وَلَا خَمْرُ

ونسب في محاضرات الأدباء ٢٣/٢ إلى أبي الطمحان

وانظر شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٦/٨

(٢) (ف) " وكذلك "

(٣) استدركت في الأصل بخط مغاير .

الاختصاصُ بما عملَ فيه ، والعاملُ فيها قد يكونُ لفظياً ومَعنويًا ، فالمعنويُّ بعد " لَوْلَا " وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي (١) ذَكَرْنَا (٢) بَعْدَهُ ، وَاللَّفْظِيُّ مَا عَدَاهُ .

وقد يجوزُ في بعضِ المواضعِ فَتْحُهَا وَكَسْرُهَا على تأويلين مختلفين كقولهم : " أَوْلُ مَا أَقُولُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ " فالفتحُ على تقدير " أَوْلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهَ " ، فَـ " أَوْلُ مَا أَقُولُ " مبتدأ ، و" أَنِي أَحْمَدُ اللَّهَ " خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّ " مَا " فِي " أَوْلُ مَا أَقُولُ " مصدريةٌ ، وَ" أَنْ " الْمُفْتَوْحَةُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، وَإِنْ كَسَرْتَ لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ تَامًا ، بَلْ كَسَرْتَ حَاكِيًا بَعْدَ الْقَوْلِ ، وَالْخَبْرُ مُحذوفٌ أَي : أَوْلُ مَا أَقُولُ أَقُولُ (٣) إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَحذفت " أَقُولُ " الِذِي " إِنَّ " مُحْكِيَةً بَعْدَهُ ، فَالْمُحذوفُ هُنَا بَعْضُ الْخَبْرِ ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (٤) : وَهَذَا أَوْلَى مِنْ حَذْفِ جَمِيعِ الْخَبْرِ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ كُلَّمَا قَلَّ كَانَ أَوْلَى ، فَـ " إِنَّ " مُحْكِيَةً لِـ " أَقُولُ " أُخْرَى مُحذوفةٌ غَيْرِ الْمَذْكُورَةِ ، فَاعْرِفْهُ .

(١) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ " الِذِي " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " ذَكَرَهَا " .

(٣) مِنْ (ف) .

(٤) يَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ ١٣٠ ، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوْرَةُ لِأَبِي عَلِيٍّ ١٨٨ ، وَفِيهِمَا مَعْنَى الْمَنْقُولِ عَنْهُ .

[مواضع كسر همزة إن]

وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقَبُ الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ فَكُسِرَتْ يَجِبُ
فَاكُسِرَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ أَوْ لِلْأَمِّ وَالْإِبْتِدَاءِ وَمَعَ الْأَقْسَامِ

ب/ ١٤٧

قَدْ بَيَّنَّ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَنْفَرِدُ بِالْإِسْمِ فَقَطُّ ، أَوْ بِالْفِعْلِ فَقَطُّ يَجِبُ
فَتْحُهَا فِيهِ ، وَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ لَا يَنْفَرِدُ بِأَحَدِهِمَا يَجِبُ كَسْرُهَا فِيهِ .
قَوْلُهُ : : فَاكُسِرَتْ " يَرِيدُ فَاكُسِرَ " إِنْ " ، وَذَكَرَ الضَّمِيرَ نَظْرًا إِلَى الْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ
الْحَرْفَ مَذْكُورًا .

قَوْلُهُ : " بَعْدَ الْقَوْلِ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : بَعْدَ الْقَوْلِ
الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنَى الظَّنِّ " ؛ فَإِنَّهَا تُفْتَحُ فِيهِ (١) .

وَإِنَّمَا كُسِرَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ تَعْتَقِبُهُ الْجُمْلَتَانِ الْأِسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ :
« قُلْتُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَقُلْتُ : قَامَ زَيْدٌ » ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " قُلْتُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ "
بِكَسْرِ " إِنْ " ، وَكَذَلِكَ مَا تَصَرَّفَ مِنْ " قُلْتُ " مِنَ الْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَاسْمِ
الْفَاعِلِ ، وَالْمَصْدَرِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ تَكْسِيرُ " إِنْ " فِيهِ .

وَكَذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّ مَنْ ابْتَدَأَ كَلَامًا فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ صَدَرَهُ بِفِعْلِ ،
وَإِنْ شَاءَ صَدَرَهُ بِاسْمٍ ، وَكَذَلِكَ (جَوَابُ الْقَسَمِ) (٢) تَقَعُ فِيهِ الْجُمْلَتَانِ نَحْوُ :

(١) هذا القيد مرئود على الشارح ، لأن الناظم سيذكر هذا الاحتراز عقيب هذا البيت مباشرة ، قال
ابن القواس في شرحه ٩٢٨ " ولم يقيد بما ذكرنا من كونه مجرداً عن معنى الظن ؛ لأنه يريد أن
يذكره في البيت التالي لما ذكره فيه " .

(٢) سقط من (ف) .

وَاللَّهُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وَوَاللَّهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : وَاللَّهُ إِنَّكَ قَائِمٌ ، كَسَرْتَ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعٌ .

الرَّابِعُ : بَعْدَ " أَلَا " الَّتِي لِلعَرَضِ نَحْوُ : أَلَا إِنَّكَ قَائِمٌ .

الخَامِسُ : بَعْدَ " أَمَا " الَّتِي هِيَ لِإِفْتِتَاحِ الكَلَامِ نَحْوُ " أَمَا إِنَّكَ قَائِمٌ " .

السَّادِسُ : بَعْدَ " الْمُوصُولِ " نَحْوُ " جَاعَى الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ " .

السَّابِعُ : بَعْدَ " وَآوِ " الْحَالِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ .

وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ كُلُّهَا تَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ :

" وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقِبُ الْاسْمُ وَالْفِعْلُ "

" وَتَكْسَرُ أَيْضاً بَعْدَ " حَتَّى " الَّتِي يُبْتَدَأُ بِعَدِّهَا [الْكَلَامُ] ^(١) . وَقَوْلُنَا :

" الَّذِي يُبْتَدَأُ بِعَدِّهَا الْكَلَامُ " لِتَخْرُجَ الْعَاطِفَةُ ، وَالْجَارَةُ نَحْوُ : ضَرَبَ الْقَوْمُ حَتَّى

إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ .

وَيَعْدُ " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ ، وَيَعْدُ " نَعَمْ " تَقُولُ فِي التَّصْدِيقِ : ؛ نَعَمْ

إِنَّهُ قَائِمٌ ، وَكَذَا بَعْدَ " بَلَى " (نَحْوُ بَلَى) ^(١) إِنَّهُ قَائِمٌ ، وَتَكْسَرُ إِذَا وَقَعَتْ فِي

خَبَرِهَا لَمْ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٍ ؛ لِأَنَّ (الْإِلَامَ) تَعْلُقُ الْفِعْلَ عَنِ

الْعَمَلِ فِي " إِنَّ " ، فَلَمْ تَبْقَ " إِنَّ " مَعْمُولَةً لِ « ظَنَّ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا تَفْتَحُ إِذَا

كَانَتْ مَعْمُولَةً ، وَابْتَدَأَتْ هُنَا مَعْمُولَةً فَلَا تَكُونُ مَفْتُوحَةً ، فَهَذِهِ أَحَدُ عَشَرَ مَوْضِعًا

تُكْسَرُ فِيهَا " إِنَّ " .

أَقُولُ : وَقَوْلُ صَاحِبِ الْأَرْجُوزَةِ :

" وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقِبُ الْاسْمُ وَالْفِعْلُ " .

(١) سقط من الأصل .

فِيهِ نَظْرٌ؛ فَإِنَّه جَاءَ فَتَحَهَا بَعْدَ " الْفَاءِ " فِي جَوَابِ الشَّرْطِ مَعَ اعْتِقَابِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ بَعْدَ " الْفَاءِ " نَحْوُ: مَنْ يَزُرْنِي فَأَتِي أَكْرَمُهُ ، فَيَجُوزُ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ عَلَى تَأْوِيلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ، فَإِنْ قَدَّرْتَ " فَأَنَا أَكْرَمُهُ " (١) كَسَرْتَ ، (وَأِنْ قَدَّرْتَ: فَعَلِيَّ أَنْ أَكْرَمَهُ) (٢) فَتَحْتَ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: فَعَلِيَّ إِكْرَامَهُ وَقَدْ قُرِئَ: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ (٣) بِالْفَتْحِ (٤) ، أَيْ: فَجَزَاؤُهُ أَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُهُ " مَا كَانَ مَظِنَّةً لِلْجُمْلَةِ كَسَرْتَ " إِنْ " فِيهِ " (٥) فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ [الْجُمْلَةُ] (٦) مَا كَانَ مَظِنَّةً لِلْمُفْرَدِ .

وَأِنْ أَتَى مَعَ " أَتَقُولُ " أَنَا فَتَحْتَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الظَّنَّ
وَذَا فِي الاستفهامِ وَالخطَابِ غَيْرِ حِكَايَةٍ وَلَا إِيْجَابِ
قد ذكر لـ " أَنْ " المفتوحة موضعا آخر غير ما سبق لكنه داخل في
قوله :

" وكلُّ مَوْضِعٍ بِالاسْمِ أَنْفَرَدَا "

لِأَنَّ الْقَوْلَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى / الظَّنِّ لَا يَقَعُ بَعْدَهُ إِلَّا الْاسْمُ كَمَا أَنَّ " ظَنَنْتُ " ١/١٤٨

لَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْاسْمُ ، وَلَا تُعْمَلُ الْعَرَبُ " الْقَوْلُ " (٧) عَمَلَ الظَّنِّ إِلَّا بِشُرُوطٍ (٨)

(١) فِي الْأَصْلِ " فَإِنْ أَكْرَمَهُ " ، وَفِي (ف) " فَإِنِّي أَكْرَمُهُ " ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ ابْنِ الْقَوَّاسِ ٩٢٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ « وَإِنْ أُرِدْتَ فَعَلِيَّ أَنَّهُ أَكْرَمُهُ » .

(٣) سُورَةُ الْجِنِّ ٢٣ ،

(٤) قَرَأَ بِالْفَتْحِ طَلْحَةَ ، وَقَرَأَ بِالْكَسْرِ الْجُمْهُورَ . انظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ٢٥٤/٨ ، وَذَكَرَ مَكِّي فِي التَّبَصُّرَةِ فِي

الْقَرَاءَاتِ ٣٦١ إِجْمَاعَ الْقُرَاءِ عَلَى كَسْرِ (إِنْ) إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ .

(٥) انظُرِ : الْمَفْصَلُ ٢٩٢ ،

(٦) مِنْ (ف) .

(٧) سَقَطَ فِي (ف) .

(٨) أَمَا بَنُو سُلَيْمٍ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ مَجْرَى الظَّنِّ مُطْلَقًا ، وَسَيَذْكَرُهُ الشَّارِحُ .

وقد ذكرها ومثّل بها ، أمّا المثالُ فقوله :

وَإِنْ أَتَى مَعَ أَتَقُولُ أَنَا

بالخطاب^(١) ، ولم يقل : " مع قلت " ، وَلَا " مَعَ تَقُولُ " ، فأما الشرطُ :
فأحدها : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً .

الثّاني : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لِلْمُخَاطَبِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : " فِي الْاسْتِفْهَامِ
[وَالْخَطَابِ] .

(الثالثُ : أَنْ يَقْتَرْنَ بِالْفِعْلِ اسْتِفْهَامٌ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : " فِي الْاسْتِفْهَامِ)^(٢) .

الرّابعُ : أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ إِلَّا بِالظَّرْفِ ، نَحْوُ : أَعِنْدَ
زَيْدٍ تَقُولُ عَمْرًا قَائِماً .

الخامسُ : قَوْلُهُ : " غَيْرَ حِكَايَةٍ " يُرِيدُ : أَنْ هَذِهِ الشَّرْطُ مَعَ حُصُولِهَا
يَجِبُ كَسْرُ " إِنْ " إِذَا حَكَيْتَ مَا بَعْدَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْحِكَايَةِ أَنْ تُحَاكِيَ
بِاللَّفْظِ الثَّانِي اللَّفْظَ الْأَوَّلَ .

قوله : " وَلَا إِجَابَ " يَغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ : " فِي الْاسْتِفْهَامِ " ؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ
لَيْسَ بِإِجَابٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " وَلَا إِجَابَ " الْمَاضِي ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ
يَسْمُونَ فِي بَعْضِ عِبَارَاتِهِمُ الْمَاضِي وَاجِباً ، وَالْمُسْتَقْبَلُ غَيْرَ وَاجِبٍ ، وَيُغْنِي عَنْ
قَوْلِهِ : " غَيْرَ حِكَايَةٍ " قَوْلُهُ : " إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الظَّنَّ " ؛ [لِأَنَّهُ]^(٣) إِنْ لَمْ يَرِدِ الظَّنُّ
كَانَ حَاكِيًا .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " الْخَطَابِ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ .

قَوْلُهُ : " وَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى فَتْحِ " أَنْ " قَالَ الشَّاعِرُ :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ (١) .
وقال الآخرُ :

فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (٢)

أَيُّ : فَمَتَى تَظُنُّ ، وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ (٣) بَيْتَ الحُطَيْئَةِ فِي " قُلْتُ " بِمَعْنَى " الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ :

إِذَا قُلْتُ أَنِّي (٤) أَيْبُ أَهْلِ بَلَدَةٍ حَطَطْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ (٥)
فَفَتَحَ الْهَمْزَةَ مِنْ " أَنْ " إِذْ لَيْسَ الْمِرَادُ الْقَوْلَ بِاللِّسَانِ بَلِ الْمِرَادُ إِذَا
قَدَرْتُ ، أَوْ ظَنَنْتُ " وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا بَنُو (٦)
سَلِيمٍ فَيَعْمَلُونَ بِأَبِ الْقَوْلِ أَجْمَعَ عَمَلَ الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ الشَّرْطِ .

وَكُلُّهَا لَا يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا ظَرْفًا تُعْتَبَرُ
تَقُولُ : لَيْتَ بَيْنَنَا مُحَمَّدًا وَمِثْلُهُ إِنْ عَلَيْنَا لِلْهُدَى

(١) البيت للكعب بن زيد الأسدي ، وهو في شرح هاشمياته ٣٠٩ برواية :

أَنُومَ تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ قَعِيدَ أَبِيكَ أُمُّ مَتَّوَمُونَا

وهو في الكتاب ١٢٣/١ ، والمقتضب ٢٤٨/٢ ، وابن يعيش ٧٩/٧ ، والخزانة ٢٣/٤ ،

(٢) هذا عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة ، وصدوره :

أما الرحيل فدون بعد غد

انظر الديوان ٢٢٧ ، والكتاب ٦٣/١ ، والمقتضب ٢٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٠/٧ ، والعيني ٤٣٤/٢ ،

(٣) ينظر كتاب الشعر ٤٥٩/٢ ،

(٤) قوله " أَنِّي " سقط من الأصل ، وفي النسختين (عند) بدل (عنه) .

(٥) البيت للحطية بشرح السكري ١٠٤ ، ورواية العجز فيه كما يلي :

وضعت بها عنه الولية بالهجر .

الولية : البرذعة التي تحت الرجل . الهجر : عند اشتداد الحر

انظر أوضح المسالك ٣٢٦/١ ، والتصريح ٢٦٢/١ ، وشرح الأشموني ٣٤/٢ ، والعيني ١٢/٢ ،

(٦) في (ف) " بني " تحريف .

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " كَلَّهَا " كُلَّ بَابٍ " إِنَّ " ، وَإِنَّمَا لَمْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُ " إِنَّ " وَأَخْوَاتِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهَا ؛ لَكُونِهَا حُرُوفًا .

قَوْلُهُ : " إِلَّا ظُرُوفًا " اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِخَبْرٍ بَلْ مُتَعَلِّقُهُ هُوَ الْخَبْرُ فِي الْحَقِيقَةِ .

قَوْلُهُ : " تُعْتَبَرُ " احْتَرَزَ بِهِ عَنْ (١) الظَّرُوفِ النَّاقِصَةِ مِثْلَ " إِنَّ بَكَ زَيْدًا وَاثِقٌ " ، وَ " إِنَّ فِيكَ مُحَمَّدًا رَاغِبٌ " ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " إِنَّ فِيكَ مُحَمَّدًا " وَلَمْ تَذَكَرِ الْخَبْرَ لَمْ يَجْزِ ، وَإِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّ الظَّرُوفَ لَا تَنفَكُ الْأَشْيَاءَ عَنْهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ زَيْدًا قَدْ يَنفَكُ عَنِ الْقِيَامِ وَالْقَعُودِ وَغَيْرِهِمَا وَلَا يَنفَكُ عَنِ زَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ ، فَصَارَ الظَّرْفُ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الْمَظْرُوفِ فَلَمْ يَعتَدَ بِالفَصْلِ (٢) بِهِ ، وَكَذَلِكَ فَصَلُّوا بِهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَحُرُوفِ الْجَرِّ بِمَنْزِلَةِ الظَّرُوفِ ، وَسَيَبُويهِ يُسَمَّى حُرُوفَ الْجَرِّ ظُرُوفًا (٣) ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالفِعْلِ كَتَعَلَّقِ الظَّرْفِ ، وَلَعَمَلِ الفِعْلِ اللَّزِيمِ فِيهَا كَمَا يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِالظَّرْفِ بِقَوْلِهِ : " وَلَيْتَ بَيْنَنَا مُحَمَّدًا " ، وَيَحْرَفُ الْجَرُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾ (٤) .

وَإِنِ اتَى ظَرْفٌ يَكُونُ خَبْرًا وَخَبْرٌ فَاجْعَلْهُ حَالًا مُظْهِرًا
أَوْ اجْعَلِ الظَّرْفَ مُعَلِّقًا بِهِ خَيْرَتَ بَيْنَ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ

ب ١٤٨

(١) فِي (ف) " مِنْ " .

(٢) فِي (ف) " لِلْفَصْلِ " تَحْرِيفٌ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ١٣٢/٢ (هَارُونَ) .

(٤) سُورَةُ اللَّيْلِ ١٢ .

تَقُولُ : إِنْ الْمَالَ عِنْدِي هَيْئًا أَوْ هَيْئًا ، فَالِنَصْبُ فِيهِ أَحْسَنُ

هَذَا (لَا اخْتِصَاصَ) (١) لَهُ بِيَابِ " إِنْ " بَلِ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَجَمِيعُ
الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ فِيهِ سَوَاءٌ ، فَتَقُولُ : " زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِمًا " ، فَـ "
زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ" عِنْدَكَ " إِنْ جَعَلْتَهُ خَبْرًا نَصَبْتَ " قَائِمًا " عَلَى الْحَالِ وَالْعَامِلِ
الظَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ " كَائِنٍ " أَوْ " مُسْتَقَرٍّ ، وَصَاحِبُ الْحَالِ الْمُضْمَرُّ الْمَرْفُوعُ
بِالظَّرْفِ الْمُسْتَكْنَى فِيهِ ، فَإِنْ عَلَّقْتَ " عِنْدَكَ " بِـ " قَائِمٍ " رَفَعْتَهُ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ
" إِنْ " عَلَى هَذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا عِنْدَكَ قَائِمًا ، (وَإِنْ أَدْخَلْتَ " كَانَ " قُلْتَ : كَانَ
زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِمًا ") (٢) فَتَنْصِبُ " قَائِمًا " عَلَى الْحَالِ إِنْ جَعَلْتَ الظَّرْفَ خَبْرًا لـ
" كَانَ " ، وَكَذَلِكَ " ظَنَنْتُ " (٣) .

وَإِنَّمَا خَصَّ هَذَا بِبَابِ " إِنْ " دُونَ سَائِرِ الْعَوَامِلِ ؛ لِظَهُورِهِ فِي " إِنْ " ؛
فَإِنَّهُ فِي بَابِ " كَانَ " ، وَظَنَنْتُ " مَنْصُوبٌ خَبْرًا كَانَ أَوْ حَالًا وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَاجْعَلْهُ
حَالًا مُظْهِرًا " أَيُّ : يَظْهَرُ أَمْرُهُ فِي بَابِ " إِنْ " أَنَّهُ حَالٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
وَإِنْ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرَعَهَا وَالْخَيْرَ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْتُوَلًا (٤)
فَـ " أَصْلَ الْبِلَادِ " اسْمٌ " إِنْ " ، وَلَكُمْ " الْخَبَرُ ، وَ" الْخَيْرَ " مَعْطُوفٌ عَلَى

(١) فِي (ف) " الْاِخْتِصَاصَ " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبْقُ نَظَرٍ .

(٣) ذَكَرَ فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ٩٣٤ أَنَّ الظَّرْفَ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ تَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا نَحْوُ : زَيْدٌ بَكَ
وَإِثْقَ لَمْ يَجِزْ إِلَّا الرَّفْعَ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ خَبْرًا ، وَهَذَا حَقٌّ .

(٤) الْبَيْتُ لِلرَّاعِي النَّمِيرِيِّ كَمَا فِي نَسْخَةِ (ف) وَشَرَحَ ابْنُ الْخَبَّازِ وَيْلِسُ فِي دِيْوَانِهِ تَحْقِيقَ الْمُسْتَشْرِقِ
(رَيْنِهَرْتِ فَايْبِرْتِ REINHARD WEIPERT) .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢٦٢/٨ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ لِلْأَعْلَمِ ٢٦٢/٨ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ لِلنَّحَاسِ ١٦٦
وَشَرَحَ ابْنُ الْقَوَاسِ ٩٣٤ ، وَهُوَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِيْمَا تَقْدَمُ .

اسم " إن " ، و " ثابتاً " حال من الضمير في الظرف الذي هو خبر " الخير " المعطوف على اسم " إن " وهو " فيكم " أي : والخير حاصل فيكم ثابتاً مبنوياً ، و " مبنوياً " حال ثانية ، أو حال من الضمير في الحال الأولى ، والعامل فيها الحال الأولى .
قوله :

" إن المال عندي هين ، أو هيناً "

مثال للنصب والرفع ، فإن نصبت فالعامل فيه " عندي " ، وإن رفعت فهو عامل في " عندي " ، وإليه أشار بقوله :

أو اجعل الظرف معلقاً به "

أي : معلقاً بالخبر إن رفعت ، وإن لم يكن في " عندي " ضميراً إذا رفعت " هيناً " .

[لا النافية للجنس]

وَيَجْعَلُونَ "لَا" كـ "إِنْ" فِي الْعَمَلِ تَقُولُ: لَا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطْلٍ

قَوْلُهُ: "وَيَجْعَلُونَ" "لَا" كـ "إِنْ" "أَيُّ: يَجْعَلُونَ" "لَا" فِي الْعَمَلِ - وَهُوَ نَصْبُ الْأِسْمِ وَرَفْعُ الْخَبَرِ - كـ "إِنْ" فِي ذَلِكَ تَشْبِيهًا لَهَا بِـ "إِنْ": لِأَنَّهَا نَقِيضَةٌ "إِنْ"، وَ"إِنْ" نَقِيضَةٌ "لَا"، وَالنَّقِيضَانِ مُتَشَابِهَانِ فِي التَّنَافِي؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُنَافِي مَا يُنَاقِضُهُ، وَلِأَنَّهُ مَتَى صَدَقَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَنَّهُ نَقِيضٌ لِلْآخَرِ صَدَقَ عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُ نَقِيضٌ لَهُ، وَأَيْضًا فَقَدِ اشْتَرَكَا فِي التَّكْثِيرِ فَـ "لَا" لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ، وَإِنَّ "لِتَأْكِيدِ الْإِثْبَاتِ"، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمَا يَقَعَانِ جَوَابًا لِلْقَسَمِ.

وَقِيلَ: "إِنْ" "لَا" مُشَبَّهَةٌ (١) بِـ "إِنْ" «الْخَفِيفَةُ؛ لِأَنَّهُمَا (٢) عَلَى حَرْفَيْنِ تَأْنِيهِمَا سَاكِنٌ، وَالْمُخَفَّفَةُ تَعْمَلُ وَتَلْفِي فَكَذَلِكَ "لَا".

وَأَقْسَامُ "لَا" كَثِيرَةٌ (٣)، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا نَافِيَةً أَوْ نَاهِيَةً، فَالنَّافِيَةُ تَحْمَلُ تَارَةً عَلَى "إِنْ" فَتَعْمَلُ عَمَلَهَا وَتَارَةً عَلَى "لَيْسَ" فَتَعْمَلُ عَمَلَهَا، وَلَا تَعْمَلُ "لَا" عَمَلًا "إِنْ" مُطْلَقًا بَلْ فِي النُّكْرَةِ إِذَا وَلِيَتْهَا، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَيَجْعَلُونَ "لَا" كـ "إِنْ" فِي الْعَمَلِ فِي النُّكْرَةِ إِذَا وَلِيَتْهَا، لَكِنَّهُ اكْتَفَى بِالْمَثَالِ وَهُوَ قَوْلُهُ: "لَا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطْلٍ" فَإِنَّهُ أَعْمَلَهَا فِي النُّكْرَةِ الَّتِي تَلِيهَا مِنْ غَيْرِ فَصَلَّ بَيْنَهُمَا، وَلَا تَخْلُو النُّكْرَةُ الَّتِي تَلِي "لَا" مِنْ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، أَوْ مُضَافَةً،

(١) بعده في (ف) "بالقسم".

(٢) في الأصل "لأنها" تحريف.

(٣) انظر باب «لا» في المصباح المنير ٢٥٩.

فالمفردة يأتي حكمها ، وأمّا المضافة فمنصوبةٌ بـ " لا " ، وفي الخبرِ خلافٌ ، هل هو باقٍ على رَفْعِهِ بالابتداءِ ، أو هو (١) مرفوعٌ بـ " لا " ؟ فالأولُ رأى ١/١٤٩ سيبويه (٢) ، والثاني رأى الأَخْفَش (٣) ، وإِنَّمَا قَدِمَ النِّكْرَةُ المضافةُ على المفردة ؛ لأنَّ المضافَ مَعْرَبٌ ، وبيّانُ المَعْرَبِ أَهْمٌ ؛ لأنَّ الحِركَةَ الإعرابِيَّةَ تُفِيدُ معنىً ، والثَّانِيَةُ لا تُفِيدُ معنىً ، وأيضاً فإنَّ عملَ " لا " يَظْهَرُ في المضافِ ولا يَظْهَرُ في المفردِ ، فَقَدِمَ ما يَظْهَرُ فيه عملها ، لتتحققَ المشابهةُ بـ " إن " .
 فـ " ذَا نَجْدَةٍ " اسمٌ " لا " وهو منصوبٌ بها ، و " غيرُ بَطْلٍ " خبرها ، وهو مرفوعٌ بها عندَ الأكثرين .

وَأَعْلَمُ أَنَّ بَابَ " لا " كَبَابِ " النِّدَاءِ ؛ فَكُلُّ ما بُنِيَ في النِّدَاءِ مِنَ النِّكْرَاتِ بُنِيَ مَعَ " لا " ، وَكُلُّ ما أُعْرِبَ فِيهِ مِنَ المضافِ وَالْمُشَابِهِ لَهُ أُعْرِبَ مَعَ " لا " .
 فَإِن قُلْتَ : فالنِّكْرَةُ غيرُ المقصودةِ مُعْرَبَةٌ في النِّدَاءِ .
 قُلْتُ : الكلامُ فيما بُنِيَ .

فإن قلت : فيلزم أن تعربَ النِّكْرَةُ المفردةُ مَعَ " لا " .
 قلتُ : لا يلزمُ ذلك على ما ذكرت ؛ لأنِّي قلتُ : كلُّ ما يُعْرَبُ مِنَ المضافِ وَالْمُشَابِهِ لَهُ ، وَلَمْ أَقُلْ : وَكُلُّ ما يُعْرَبُ في النِّدَاءِ مُطْلَقاً .
 فإن قلت : فالمعرفةُ تُبْنَى في النِّدَاءِ ولا تُبْنَى مَعَ " لا " .
 قلتُ : قد احتَرَزْنَا مِنْ ذلك بقولنا : " مِنَ النِّكْرَاتِ " .

وَمِثَالُ المُشَابِهِ للمضافِ قولك : لا ضارباً زيداً ، ولا خيراً من زيدٍ ولا قائماً أبوه عندك " ، فكلُّ منفيٍّ عامِلٍ فيما بعده ينظرُ إن كانَ عمله جراً

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٤٥ .

(٣) انظر : الجنى الدانى ٢٩١ ، والهمع ١ / ١٤٦ ، وشرح ابن القواس ٩٣٨ ، ومغنى اللبيب ٢١٤ .

فَهُوَ مُضَافٌ ، وَإِنْ كَانَ نَضْبًا أَوْ رَفْعًا فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ ، وَلَا تَعْمَلُ " لَا " (١)
إِلَّا فِي النَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُنْفِيَّ بِهَا عَامٌّ ، وَالْمَعْرِفَةُ تَنَافِي الْعُمُومِ :

وَأَبْنُ عَلِيٍّ الْفَتْحَ الَّذِي قَدْ وَرَدَا مَنكَرًا غَيْرَ مُضَافٍ مُفْرَدًا
مُرَكَّبًا مَعَ " لَا " كَخَمْسَةَ عَشَرَ مُضْمِنًا " مِنْ " نَحْوُ قَوْلِي : لَا وَزَّرَ
وَالْأَصْلُ : لَا مِنْ وَزَّرْتُمْ حَذَفَ وَيُحْتَفَى الْخَبْرُ مِنْ " لَا " إِذْ عُرِفَ

قَوْلُهُ : " مَنكَرًا " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَعْرِفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا (٢) عَلَّةَ عَدَمِ عَمَلِهَا فِي
الْمَعَارِفِ . قَوْلُهُ : " غَيْرَ مُضَافٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُضَافِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَنكَرًا
فَتَعْمَلُ فِيهِ لَكِنْ لَا يُبَيَّنُّ ؛ لِأَنَّ (٣) ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ لَا تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ وَلِأَنَّ
التَّرْكِيبَ خِلَافَ الْأَصْلِ ، فَتَتَكَبَّرُ تَنْكِيرٌ ، لِمُخَالَفَةِ الْأَصْلِ ، وَلِأَنَّ الْمُضَافَ
وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا عَامِلٌ فِي الْآخِرِ فَلَا يَصِحُّ جَعْلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ
وَاحِدَةٍ ، فَلَا تَجِدُ اسْمَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا وَأَحَدُهُمَا مُضَافٌ إِلَى الْآخِرِ وَإِنَّمَا
يَكُونَانِ مُفْرَدَيْنِ كَ " بَعَلَ بَكَ " ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " يَا أَبْنَ أُمَّ " لَمَّا جَعَلُوا " أُمَّ " مَعَ "
ابن " اسْمًا وَاحِدًا حَذَفُوا " يَاءَ " الْإِضَافَةِ مِنْ " أُمَّ " .

قَوْلُهُ : " مُفْرَدًا " يَغْنَى عَنِ (٤) قَوْلِهِ : " غَيْرَ مُضَافٍ " ، وَكَأَنَّهُ ذَكَرَهُ تَوْكِيدًا ،
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ [مُحْتَرَزًا] (٥) بِقَوْلِهِ : " مُفْرَدًا " عَنِ الْمَشَابِهِ لِلْمُضَافِ ؛ فَإِنَّهُ
غَيْرُ مُضَافٍ وَليْسَ مُفْرَدًا ؛ لِعَمَلِهِ (٦) فِيمَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنْ تَمَامِهِ ، وَهَذَا
هُوَ الْحَقُّ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " قلة " ، والصواب إسقاطها .

(٣) في النسختين " لأنه " والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل " عند " تحريف .

(٥) تكلمة يوجهها السياق .

(٦) في (ف) " لعلمه " تحريف .

قوله : " مركباً مع " لا " يُشيرُ به إلى أنه يكونُ يليها بلا حاجزٍ ؛ لأنَّ الحاجزَ يمنعُ من التركيب .

قوله : " كخمسة عشر " يريدُ : في التركيب والبناء على الفتح .

قوله : " مُضمناً " من " إشارة إلى ذكرِ علةِ البناءِ ، وهو تضمُّنُ الاسمِ معنَى " من " ، وإنما قالوا (ذلك) (١) ؛ لأنَّ قولك : " لا وزر " جوابُ سؤالٍ مُقدِّرٍ ، فكانَ قائلاً قالَ : " هل من وزرٍ ؟ فجوابه : لا من وزرٍ " ، فالسؤالُ عامٌ مُستغرقٌ لوجودِ لفظِ " من " فيه ؛ لأنَّ الواحدَ النكرةَ يستغرقُ لا على جهة الإحاطة ؛ بل على طريقِ البَدلِ ، أي : كلُّ فردٍ من أفرادِ ذلك يصدقُ عليه ذلك الاسمُ كرجلٍ مثلاً يصدقُ على كلِّ إنسانٍ ذَكَرٍ على انفراده ، فالشُمولُ إنما حصلَ بدخولِ " من " ، فالسؤالُ عامٌ فوجبَ أن يكونَ الجوابُ مطابقاً له في العمومِ ولا تحصلُ (٢) المطابقةُ إلا بـ " من " إما ظاهرةً أو مقدرةً وليست ظاهرةً فهي مقدرةٌ ، وإنما قدروا " من " ولم يظهروها ؛ لأنَّ بظهورها يبطلُ عملُ " لا " ، ولو لم يقدروا " من " لبطلَ حكمُ الاستغراقِ فراعوا جانبَ كلِّ واحدةٍ من الكلمتين - أعنى " من " ، و " لا " - فحذفوا " من " وبنوا النكرةَ ؛ لتضمُّنها معناها ، فكانَ البناءُ وأفياً بمقتضى " من " ، وأعملوا " لا " في موضعِ الاسمِ ، وهذا معنَى قوله :

" وَالأصلُ لا من وزرٍ ثم حذِفَ "

يريدُ ثم حذِفَ لما ذكرنا ، ولما ركَّبوه مع " لا " بنوه على الفتح ؛ لثقلِ التركيبِ وخفةِ الفتحِ كما في خمسة عشرَ ، ولم يبنوه على السكونِ ؛ لأنَّ البناءَ عارضٌ ، هذا رأيُ الأكثرين .

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " له " .

قوله : " لَا وَزَرَ " أي : لَا مَلَجًا ، وحذف خبر " لا " أي : لَا وَزَرَ موجودٌ .
 وقال قومٌ : إِنَّهُ مُعْرَبٌ ^(١) ؛ لِأَنَّ خَبْرَهَا مُعْرَبٌ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهَا بِالْوَاوِ
 مُعْرَبٌ ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ نَائِبٌ عَنِ الْعَامِلِ .

قوله :

" وَيُحَذَفُ الْخَبْرُ مِنْ " لَا " إِذَا عُرِفَ "

قوله : " مِنْ " لَا " أَي : مِنْ بَابِ " لَا " وَلَمْ يَقُلْ خَبْرٍ " لَا " ؛ لِأَنَّ فِي رَفْعِهِ
 بِـ " لَا " خِلَافًا .

قوله : " إِذَا عُرِفَ " " إِذَا " هُنَا لِلتَّعْلِيلِ ، أَي : لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ ، وَإِنَّمَا عُرِفَ
 لِأَنَّهُ جَوَابُ سُؤَالٍ وَالْجَوَابُ ^(٢) يُحَذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ اِكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ السُّؤَالِ عَلَى
 الْمَحذُوفِ ، وَقَدْ يَحذفُ الْجَوَابُ كُلَّهُ وَيَكْتَفَى بِالْحَرْفِ فَيَقَالُ لِمَنْ قَالَ : هَلْ ^(٣) قَامَ
 زَيْدٌ ؟ : نَعَمْ ، أَوْ : لَا .

أَمَّا بِنُو تَمِيمٍ فَلَا يَثْبُوتُهُ فِي كَلَامِهِمْ أَصْلًا إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا ^(٤) .

وقولنا : إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا " احتراز من الظرف نحو لارجل في الدار،
 فإنهم يثبتونه . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً - أَعْنَى الظرف - لَا خَبْرًا .

وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ ^(٤) فَحَذَفُوهُمْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ إِثْبَاتِهِ نَحْوُ " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
 [إِلَّا بِاللَّهِ] " أَي : لَا حَوْلَ لِأَحَدٍ ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ إِلَّا بِاللَّهِ .

(١) ذكر ابن القواس في شرحه ٩٢٨ أنه مذهب الزجاج والسيرافي والرماني ، وإليه ذهب الكوفيون .

انظر التفصيل في الانصاف ٣٦٦ المسألة (٥٣) .

(٢) في (ف) " والسؤال " تحريف .

(٣) في النسختين " هلاً " .

(٤) انظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للزميل الدكتور عبد الله الحسيني ٧٠ .

وَقِيلَ: لِأَنَّ (١) "لَا" سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبْرِ، فَمَعْنَى قَوْلِكَ: "لَا بَأْسَ" انْتَفَى

الْبَأْسُ.

وَقَدْ يُحَذَفُ الْإِسْمُ فَيُقَالُ: "لَا عَلَيْكَ" أَيْ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ.

وَقَدْ تَقُولُ: لَا أَبَا لِعَمْرٍو

وَ اللَّامُ مَقْحَمٌ كَانَ لَمْ يَبْتَبِ

قَوْلُهُ: "وَقَدْ تَقُولُ لِأَبَا لِعَمْرٍو"

وَإِنَّمَا أَتَى بِلَفْظِ "قَدْ" الَّتِي تَفِيدُ التَّقْلِيلَ (٢) مَعَ الْمُضَارِعِ لِيُدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ

هَذِهِ اللَّغَةُ قَلِيلَةٌ شَاذَةٌ، وَوَجْهُ قَلَّتِهَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ السَّنَةَ لَا تَثْبُتُ لِأَمَاتِهَا إِلَّا (٣) فِي

الْإِضَافَةِ، فَثَبُوتُ الْأَلْفِ فِي "لَا أَبَا لَكَ" يَدُلُّ عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ،

وَذَلِكَ يَفِيدُ تَعْرِيفَ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ مَبْطُلٌ لِعَمَلِ "لَا" وَمَوْجِبٌ

لِلرَّفْعِ فِي الْإِسْمِ، وَالتَّكْرِيرِ فِي "لَا"؛ إِذْ كَانَتْ "لَا" إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي النَّكَرَاتِ،

فَأَمَّا فِي الْمَعَارِفِ فَلَا، وَكَذَلِكَ حَذَفُ النُّونِ مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يَشْعُرُ بِالْإِضَافَةِ

فِي قَوْلِهِ: "لَا يَدِي لَهُ" وَالْأَصْلُ "لَا يَدَيْنِ" فَحَذَفَ النُّونَ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ، لَكِنْ

لَمَّا كَانَتْ الْإِضَافَةُ الْمَذْكُورَةُ تَبْطُلُ عَمَلُ "لَا" زَادُوا اللَّامَ لِيَفْصَلَ اتِّصَالَ الْإِضَافَةِ

وَيَتَوَفَّرُ عَلَى "لَا" مَقْتَضَاهَا مِنَ التَّنْكِيرِ لِيَصِحَّ عَمَلُهَا فِيهِ، فَزِيَادَةُ اللَّامِ تَقْتَضِي ١٥/أ

التَّنْكِيرَ، وَثَبُوتُ الْأَلْفِ يَقْتَضِي التَّعْرِيفَ فَتَعَارَضًا فَتَسَاقَطًا. وَإِنَّمَا زِيدَتْ

اللَّامُ نُونٌ غَيْرُهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّ اللَّامَ تَفِيدُ الْمَلِكَ وَالْإِسْتِحْقَاقَ الَّذِينَ

تَفِيدُهُمَا الْإِضَافَةُ فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِضَافَةِ فِي أَصْلِ مَعْنَاهَا مَنَافَاةٌ،

(١) فِي (ف) "أَنْ"

(٢) (ف) "الْقَلِيلُ"

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف).

وعلى هذا يجوز " لا تُوبى من خزٍ " : لأن قولك : " ثوبُ خزٍ ، وثوبٌ من خزٍ " مُشْتَرِكَانِ فِي أَصْلِ التَّخْصِيسِ ، وَلَا تَقُولُ : " لَا رَقِيبِي عَلَيْهَا " ؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ لَا تَكُونُ بِمَعْنَى " عَلَى " (١) .

قوله : " وَاللَّامُ مُقْحَمٌ " أَي : زَائِدٌ فِي مَوْضِعٍ لَا يُفِيدُ الزِّيَادَةَ ، فَالْمَقْحَمُ : زَائِدٌ مَخْصُوصٌ ؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا يَقْبَلُ تَوْسِطَ شَيْءٍ آخَرَ ، وَلِذَلِكَ وَجِبَ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنَ الْمُضَافِ أَوْ التَّنْوِينِ .

قوله : " كَأَنَّ لَمْ يَثْبُتِ " يُرِيدُ : أَنَّ اللَّامَ زَائِدٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ أَنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ لَمَا صَحَّ النَّصْبُ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " لَا أَبَا لَكَ " مَنْصُوبٌ وَلَيْسَ مَبْنِيًّا ، وَلَمَّا صَحَّ أَيْضًا ثَبُوتُ الْأَلْفِ .

وقيل : إِنَّمَا جَازَ عَمَلُ " لَا " فِي " أَبَا لَكَ " ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى " لَا أَبَ لَكَ " ، وَالثَّانِي نَكْرَةٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالأَوَّلُ بِمَعْنَاهُ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ ؛ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ ، فَإِذَا اتَّفَقَ لَفْظَانِ فِي أَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ وَأَحَدُهُمَا نَكْرَةٌ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْآخِرَ كَذَلِكَ دُونَ الْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّنْكِيرُ ، وَلِذَلِكَ أَجَازُوا أَنْ يَكُونَ " الْعِرَاكُ " (٢) مِنْ قَوْلِهِمْ : " أُرْسَلَهَا الْعِرَاكُ " حَالًا بِمَعْنَى (مُعْتَرِكَةٌ) .

وَأَمَّا (٣) قَوْلُهُ : " يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي " فَهُوَ (٤) صَدْرُ بَيْتٍ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

(١) انظر شرح ابن القواس ٩٤٤ .

(٢) هذه الكلمة من بيت للبيد قد تقدم ذكره ، في الجزء الأول .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " فهي " .

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَأَحُوا (١)

قوله : " ومثله " يُريدُ : ومِثْلُ " لَا أَبَالَكَ " " يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ " ، وَيُرِيدُ بِالمَمَائِلَةِ هُنَا فِي (٢) إِقْحَامِ الَّلَامِ بَيْنَ المِضَافِ وَالمِضَافِ إِلَيْهِ لَا فِي تَحْقِيقِ الإِضَافَةِ وَتَعْرِيفِ الأوَّلِ بِالثَّانِي ، وَلَا بِالاعْتِدَادِ بِهَا فَاصِلَةً بَيْنَ المِضَافِ وَالمِضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي " لَا أَبَالَكَ " .

وَأَنْ تَصِفَ مَبْنِيَّ " لَا " فَابْنِ مَعَهُ وَقَدْ تَجَى صِفَةً مَرْتَفِعَةً

وَتَارَةً تَنْصِبُهَا مُنَوَّاةً تَقُولُ : لَا رَجُلٌ خَوَانًا هُنَّةً

وَأَنْ تَصِفَهُ بِالمِضَافِ فَأَنْصِبَ تَقُولُ : لَا عَبْدٌ كَرِيمٌ الحَسْبِ

قوله : " وَأَنْ تَصِفَ مَبْنِيَّ " لَا " اِحْتِزَّ بِمَبْنِيَّ " لَا " عَنِ المَعْرَبِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ الصِّفَةِ مَعَهُ إِذَا كَانَ مُعْرَبًا ، وَمِثَالُهُ " لَا غَلَامٌ رَجُلٌ كَرِيمًا عِنْدَكَ " .
وَقِيلَ : يَجُوزُ رَفْعُ صِفَةِ المِضَافِ عَلَى المَوْضِعِ كَمَا يُوَصَفُ اسْمٌ " إِنَّ " عَلَى المَوْضِعِ .

قوله : " فَابْنِ مَعَهُ " يُرِيدُ صِفَتَهُ أَيْ : صِفَةَ مَبْنِيَّ " لَا " ، وَصِفَةَ المَبْنِيَّ بِـ " لَا " فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ ، نَصِبُهَا ، وَرَفْعُهَا ، وَبِنَاءُ الصِّفَةِ مَعَ المَوْصُوفِ ، أَمَّا (٣) الرِّفْعُ فَعَلَى المَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ المَبْنِيَّ مَعَ " لَا " رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ ، وَهُوَ أَقْوَاهَا كَمَا فِي صِفَةِ المُنَادَى المِضْمُومِ .

(١) البيت كما قال الشارح لسعد بن مالك جد طرفه بن العبد وهو في الكتاب ٣١٥/١ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، وابن الشجري ٨٢/٢ ، وشرح ديوان الحماسة ٥٠٠ ، ومعنى اللبيب ٢٨٦ ، وشرح شواهد السيوطي ٨٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " وأما " والواجب إسقاط الواو .

وَأَمَّا النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ فَمَحْمُولٌ عَلَى اللَّفْظِ كَمَا حَمَلُوا صِفَةَ الْمُنَادَى
 الْمَضْمُومِ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ فِيهِمَا عَارِضَةٌ كَحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ، وَقِيلَ :
 النَّصْبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي يَجِبُ لِلْاسْمِ لَوْ (١) لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى الْحَرْفِ ١٥٠٠/أ
 وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْبِنَاءَ فِي الصِّفَةِ عَلَى الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْكَلُ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ ، فَكَأَنَّهُمْ
 رَكَّبُوا الصِّفَةَ مَعَ الْمَوْصُوفِ ثُمَّ أَدْخَلُوا " لَا " بَعْدَ التَّرْكِيبِ فَقَالُوا : " لَا غُلَامٌ
 ظَرِيفٌ لَكَ " كَمَا تَقُولُ : " لَا خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا لَكَ " ، وَإِنَّمَا أَجَازُوا تَرْكِيبَ
 الصِّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ لِتَنْزِيلِهَا مِنَ الْمَوْصُوفِ مَنْزِلَةَ الصِّلَةِ مِنَ الْمَوْصُولِ ، وَلِذَلِكَ لَا
 يَسْتَعْنِي عَنْهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ نَحْوُ " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " كَمَا لَا يَسْتَعْنِي عَنِ
 الصِّلَةِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ رَكَّبَتْ مَعَ الْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَرْكِيبِهِ مَعَ " لَا " إِذْ
 لَا يُجْعَلُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ شَيْئًا وَاحِدًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَهُ ذَلِكَ (٢) .
 قَوْلُهُ :

" وَإِنْ تَصِفُ مَبْنِيَّ " لَا " فَابِنِ مَعَهُ "

لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : إِذَا وَلِيَتْهُ الصِّفَةُ مَفْرَدَةً ، فَإِنَّهَا
 لَوْ فَصَلَتْ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَبْنِيِّ مَعَ " لَا " اِمْتَنَعَ الْبِنَاءُ فِي الصِّفَةِ وَوَجِبَ الْإِعْرَابُ
 إِمَّا نَصْبًا وَإِمَّا رَفْعًا . وَقَوْلُنَا " مَفْرَدَةً " لِتَخْرُجَ الصِّفَةُ الْمُضَافَةُ وَسَيَّاتِي (٣)
 ذِكْرُهَا ، وَأَيْضًا فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : فَابِنِ مَعَهُ الصِّفَةُ الْأُولَى ؛ فَإِنَّ الصِّفَةَ
 الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا الْإِعْرَابُ .

قَوْلُهُ :

" وَقَدْ تَجِيءُ صِفَةٌ مُرْتَفِعَةٌ "

هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلَهُ الرَّفْعَ .

(١) فِي (ف) " أَوْ " .

(٢) انظر ١ / ٨٨ فيما مضى .

(٣) فِي (ف) " وَيَأْتِي " .

قوله :

" وَتَارَةً تَنْصِبُهَا مُنُونُهُ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مُعَلَّلاً ، لَكِنْ فِي قَوْلِهِ : " مُنُونُهُ " تَنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى لَطِيفٍ فَقَيْدَ الصِّفَةِ الْمَنْصُوبَةِ بِالتَّنْوِينِ وَلَمْ يَقَيْدِ الْمَرْفُوعَةَ ، لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الصِّفَةَ الْمَرْفُوعَةَ مُعْرَبَةٌ وَالْمَنْصُوبَةُ الْمُنُونَةُ مُعْرَبَةٌ ، إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الصِّفَةِ الْمَفْتُوحَةِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : هِيَ مُعْرَبَةٌ وَفَتْحُهَا إِعْرَابٌ لَكِنْ حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنْهَا طَلَباً لِلْمُشَاكَلَةِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، فَقَوْلُهُ : " مُنُونُهُ " يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّ الْفَتْحَ بَعْدَ تَنْوِينٍ لَا يَكُونُ نَصْباً ، وَلَوْلَا إِرَادَةُ مَا ذَكَرْنَا لَكَفَاهُ أَنْ يَقُولَ " وَتَارَةً تَنْصِبُهَا " كَمَا قَالَ : " صِفَةٌ مَرْتَفَعَةٌ " .

قوله :

" تَقُولُ : لَا رَجُلٌ خَوَّانًا هُنَّةُ "

مِثَالٌ لِلصِّفَةِ الْمَنْصُوبَةِ ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ " خَوَّانًا " (١) ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ التَّنْوِينَ وَبَنَيْتَهُ مَعَ الْمَوْصُوفِ ، فَهَذَا التَّمْتِيزُ يَجْمَعُ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ . قَوْلُهُ : " هُنَّةُ " يَرِيدُ " هُنَا " فَأَبْدَلَ مِنَ الْأَلْفِ " هَاءً " .

قوله :

" وَإِنْ تَصِفُهُ بِالْمُضَافِ فَأَنْصِبِ " (٢)

يُرِيدُ : فَأَنْصِبِ الصِّفَةَ ، وَلَوْ قَالَ : " فَأَعْرِبِ " لَكَانَ أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِهِ " فَأَنْصِبِ " ؛ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ رَفْعَ الصِّفَةِ الْمُضَافَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْإِعْرَابُ لِتَعَدُّرِ الْبِنَاءِ فِي الْمَوْصُوفِ مَعَ الْإِضَافَةِ ، فَكَذَلِكَ فِي الصِّفَةِ . وَقِيلَ : يَجِبُ نَصْبُ الصِّفَةِ الْمُضَافَةِ كَمَا يَجِبُ نَصْبُ صِفَةِ الْمُنَادَى الْمَضْمُونِ إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً .

قوله : " لَا عَبْدَ كَرِيمٍ الْحَسْبِ " تَمْتِيزُ بِالْوَصْفِ (٣) بِالصِّفَةِ الْمُضَافَةِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " وَإِنْ نَصَفَ مَبْنِي لَا فَأَنْصِبِ " ، وَالثَّبْتُ مِنْ (ف) .

(٣) هكذا في النسختين ، والأولى إسقاط كلمة " بِالْوَصْفِ " ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ يَفْهَمُ عَنْهُ .

[العطف على اسم لا المفرد]

وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعَ بَعْدَ وَأَوْ عَاطِفًا وَإِنْ تَكَرَّرَ " لا " فَكُنْ مُسْتَأْنَفًا
تَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي سِنَّةٌ أَوْجُهُ بِهَذَيْنِ اجْعَلِ
فَتَحَهُمَا ، وَالرَّفْعُ فِيهِمَا مَعًا وَفَتَحَ قُوَّةً ، وَحَوْلٌ رُفْعًا
وَعَكْسُهُ ، وَجَعَلُ لَا الْمُؤَخَّرَةَ كَلَيْسَ أَوْ زَائِدَةً مُكَرَّرَةً

" عَاطِفًا " مَنْصُوبٌ حَالٌ ^(١) مِنَ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ : " أَنْصَبَ " ، أَمَّا النَّصْبُ ١٥١/أ
فَعَلَى لَفْظِ الْمَبْنِيِّ كَمَا فِي نَصْبِ الصِّفَةِ وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا ^(٢)
فَنَصَبَ " ابْنًا " ، إِمَّا عَاطِفًا عَلَى لَفْظِ الْمَبْنِيِّ ؛ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ تَشْبَهُ حَرَكَةَ
الْإِعْرَابِ فَجَازَ الْعَطْفُ عَلَى لَفْظِهَا كَمَا جَازَ الْعَطْفُ عَلَى لَفْظِ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ
بِالرَّفْعِ ، وَإِمَّا لِأَنَّ مَوْضِعَ النَّكْرَةِ الْمَبْنِيَّةِ نَصْبٌ ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ لِتَضْمِنَهَا مَعْنَى " مِنْ
" وَلِذَلِكَ تَنْصَبُ مِضَاقَةً ، وَإِنْ رَفَعْتَ فَعَلَى مَوْضِعِ الْمَنْفِيِّ مَعَ " لا " ؛ فَإِنْ " لا "
وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ .

قَوْلُهُ :

" وَإِنْ تَكَرَّرَ " لا " فَكُنْ مُسْتَأْنَفًا "
يُرِيدُ : إِنْ أَتَيْتَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ بِـ " لا " جَازَ الْعَطْفُ
وَالِاسْتِنَافُ ، وَمَعْنَى الْاسْتِنَافِ أَنْ تَفْتَحَ مَا بَعْدَ التَّائِيَةِ .

(١) فِي (ف) " عَلَى الْحَالِ "

(٢) يَنْسَبُ الْبَيْتَ لِلْفَرَزْدَقِ وَلا يَسِي فِي دِيَوَانِهِ ، وَقِيلَ : لِرَجُلٍ مِنْ عَبْدِ مَنْاةِ ابْنِ كِنَانَةَ ، وَقِيلَ : لا يَعْرِفُ
قَائِلُهُ ، وَفِي إِيْضَاحِ شَوَاهِدِ الْإِيْضَاحِ لِلْقَيْسِيِّ ٢٧٤/١ أَنَّهُ لِلْكَمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، وَيَنْسَبُ لِلْكَمَيْتِ
الْأَسَدِيِّ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوِيهِ ٣٤٩/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٧٢/٤ ، وَابْنُ يَعِيْشَ ١٠١/٢ ، وَالْعَيْنِيُّ
٢٥٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ١٠٢/٢ .

قوله : " لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي " تمثيلٌ لتكرير " لا " ، وَفَتْحُ " قُوَّةٍ " يدلُّ على
 أن الثانية مُستأنفةٌ ؛ لأنه جوابٌ استفهامٍ فيه " مِنْ " كما أن الأول كذلك .
 قوله : " ستة أوجهٍ (١) .

الصَّوَابُ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ ؛ لَأَنَّكَ إِذَا فَتَحْتَ الْأَوَّلَ جَازَ فِي الثَّانِي ثَلَاثَةَ أَوْجُهُ :
 فَتَحَهُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَنَصَبَهُ عَلَى لَفْظِ الْمُنْفِيِّ أَوْ مَحَلِّهِ ، وَرَفَعَهُ عَلَى مَحَلِّ " لَا "
 مَعَ الْمُنْفِيِّ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ فِي الثَّانِي وَفَتْحَ الْأَوَّلِ (٢) فَصَارَتْ أَرْبَعَةً ، وَيَجُوزُ
 رَفْعُ الْأَوَّلِ فَصَارَتْ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ ، وَجِهَانِ فِي الْأَوَّلِ ، وَثَلَاثَةٌ فِي الثَّانِي .
 وَإِذَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ لَمْ يَجِبْ نَصْبُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ نَصَبَهُ عَطْفٌ (٣) عَلَى مَحَلِّ
 الْأَوَّلِ ، أَوْ عَلَى لَفْظِهِ ، وَبِرَفْعِهِ قَدْ بَطَلَ عَمَلُ " لَا " ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ الْأَوَّلِ
 بِتَنْوِينٍ ، لِأَنَّهُ مَفْرُودٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَتَجْعَلُ " لَا " بِمَعْنَى " لَيْسَ " ، أَوْ زَائِدَةٌ مَكْرَرَةٌ كَمَا ذَكَرَ
 قُلْتَ : عَلَى هَذَا تَرْتَقِي الْأَوْجُهُ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا ، فَحَصَرُهَا فِي
 سِتَّةٍ تَحْكَمُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ مَا بَعْدَ " لَا " الثَّانِيَةَ جَازَ أَنْ تَرْفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ،
 وَجَازَ أَنْ تَجْعَلَهَا بِمَعْنَى " لَيْسَ " ، وَجَازَ أَنْ تَعْطِفَهُ عَلَى مَحَلِّ " لَا " الْأُولَى ،
 وَالْخَبْرُ فِي جَمِيعِ هَذَا مُحْنُوفٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " لَا " الثَّانِيَةَ زَائِدَةً فَتَرْفَعُهُ عَلَى
 مَحَلِّ " لَا " الْأُولَى ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ أَوْجُهُ فِي رَفْعِ مَا بَعْدَ " لَا " الثَّانِيَةَ .

وَإِذَا رَفَعْتَ مَا بَعْدَ " لَا " الْأُولَى جَازَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " لَيْسَ " ، وَجَازَ أَنْ
 يَكُونَ مَبْتَدَأً ، فَفِي رَفْعِ الْأَوَّلِ وَجْهَانِ ، وَفِي الثَّانِي أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ فَصَارَتْ سِتَّةً
 أَوْجُهُ فِي الرَّفْعِ وَحَدَّهُ .

(١) تبع ابن معطي الزمخشري في ذلك . انظر المفصل ٨١ .

(٢) أى : مع فتح الأول .

(٣) فى (ف) " عطفاً " .

وَإِذَا نَصَبْتَ الثَّانِي بِنَتْنِينِ جَازَ أَنْ تَكُونَ " لَا " الثَّانِيَةَ زَائِدَةً ، فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِكَ : " لَا غُلَامَ وَجَارِيَةً " .

وَالْحَقُّ أَنَّهَا خَمْسَةٌ أَوْجُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَعْدِيدُ وَجْهِهِ مَا يَجُوزُ فِي الْمُنْفِيِّ مِنَ الْإِعْرَابِ وَغَيْرِهِ لَا تَعْدِيدَ وَجْهِهِ " لَا " .
قَوْلُهُ :

" وَفَتَحَ قُوَّةً وَحَوْلٌ رُفِعَا "

نَحْوُ " لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَلَا لَعْوٌ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ (١) .

قَوْلُهُ : " وَعَكْسُهُ " يُرِيدُ رَفَعَ " قُوَّةً " ، وَفَتَحَ " حَوْلٌ " ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ (٢)

لَكِنْ إِذَا جَعَلْتَ " لَا " بِمَعْنَى " لَيْسَ " كَانَ الْخَيْرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَإِنْ

لَمْ تَعْمَلْهَا كَانَ الْخَيْرُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَالْتَّقْدِيرُ " لِأَحَوْلٌ لِي وَلَا قُوَّةَ لِي " ، فَ" لِي " هُوَ الْخَيْرُ ، وَحُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْلِيلُهُ .

(١) هذا البيت لأمية ابن أبي الصلت ، وهو ملقب من بيتين في الديوان بينهما خمسة أبيات ، وهما :

وفيهما لحم ساهرة وبحرٍ وما فاهوا به لهم مقيمٌ

ولا لعوٌ ولا تأتيمٌ فيها ولا غولٌ ولا فيها مليم

انظر الديوان ٦٨ ، والعينى ٣٤٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢١/١ .

(٢) هذا عجز بيت مختلف فى نسبته ، فقيل : لرجل من مذحج ، وقيل : لهما بن مرة ، وقيل : لضمرة

ابن جابر ، وقيل لزرافة الباهلى ، وقيل : لرجل من عبد مناه . وصدوره :

هذا وجدكم الصغار بعينه

انظر الكتاب ٢٥٢/١ ، ومعاني القرآن ١٢١/١ ، والمقتضب ٣٧١/٤ ، والخزانة ٢٤٣/١ ، والعينى

٢٣٩/٢ ، وابن يعيش ١١٠/٢ ، وشرح ابن القواس ٩٤٩ .

[العطفُ على اسمِ إنَّ وأخواتها]

وَأَعْطِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي "إِنَّ" كـ «لَا» بِالرَّفْعِ بَعْدَ خَبَرٍ تَكْمَلًا
 إِنَّمَا حَمَلَ "إِنَّ" فِي الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِهَا عَلَى "لَا" ؛ لِأَنَّ "لَا"
 مَرْكَبَةٌ (مَعَ) (١) الْمَفْرَدِ ، فَهِيَ وَمَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلِذَلِكَ شَبِهَوهَا "لَا ١٥١/أ
 رَجُلٌ فِي الدَّارِ" بِـ "خَمْسَةَ عَشَرَ" فَهِيَ أُدْخِلُ فِي الْعَطْفِ عَلَى
 مَوْضِعِهَا ، وَلِذَلِكَ يَعْطِفُ عَلَى مَوْضِعِهَا قَبْلَ الْخَبَرِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا عَامِلَةٌ
 فِيهِ ، فَلِهَذَا شَبِهَ "إِنَّ" بِـ "لَا" ؛ لِكَوْنِهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى أَقْوَى حَالًا مِنْ (إِنَّ)
 [وَ الْمَشَبَّهُ بِهِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى حَالًا مِنَ الْمَشَبَّهِ .

قَوْلُهُ : " بَعْدَ (٢) خَبَرٍ " احْتِرَازٌ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ الْاسْمِ بِالرَّفْعِ قَبْلَ
 الْخَبَرِ ؛ فَإِنَّ سَبَبِيئَهُ لَا يَجِيزُهُ (٣) .

قَوْلُهُ : " تَكْمَلًا " احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " إِنَّ فِيكَ زَيْدًا وَعَمْرُو رَاغِبٌ
 " ، وَكَذَا " إِنَّ زَيْدًا فِيكَ وَعَمْرُو رَاغِبٌ " ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ هُنَا غَيْرُ تَامٍ ، وَكَذَا
 إِذَا قُلْتَ : " إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو عِنْدَكَ " لَمْ يَجُزْ رَفْعُ " عَمْرُو " عَلَى
 مَوْضِعِ اسْمِ (٤) " إِنَّ " ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ مِنْ تَمَامِ الْخَبَرِ لِتَعَلُّقِهِ ، وَإِنْ عَطَفْتَهُ
 عَلَى الضَّمِيرِ فِي " قَائِمٌ " مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ جَازَ عَلَى قُبْحٍ .

قَوْلُهُ : " وَأَعْطِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ (فِي " إِنَّ ")

(١) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ " مِنْ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " بَغِيرٍ " تَحْرِيفٌ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٢٩٠/١ ، وَإِنْصَافَ الْمَسْأَلَةِ (٢٢) ، وَالْمَع ١٤٤/٢ .

(٤) سَقَطَ فِي (ف) .

"يُرِيدُ فِي اسْمِ "إِنَّ" ، وَإِنَّمَا مَا جازَ العَطْفُ عَلَى المَوْضِعِ فِي "إِنَّ" (١) ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَغْيِرْ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَمَعْنَى قَوْلِكَ : "زَيْدٌ قَائِمٌ" ، وَ"إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ" وَاحِدٌ خِلاَ زِيَادَةِ التَّكْيِيدِ فِي "إِنَّ" ، وَتَكْيِيدُ الشَّيْءِ لَا يَغْيِرُ مَعْنَاهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ" بِالرَّفْعِ عَلَى مَوْضِعِ "زَيْدٍ" ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى لَفْظِ "زَيْدٍ" ، وَلَا يَجُوزُ العَطْفُ قَبْلَ ذِكْرِ الخَبَرِ ، إِمَّا لَفْظًا ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُوٌ قَائِمَانِ" فَيَكُونُ العَامِلُ فِي الخَبَرِ "إِنَّ" مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَبَرٌ عَنِ (٢) اسْمِهَا ، وَالْإِبْتِدَاءُ مِنْ حَيْثُ (٣) هُوَ خَبَرٌ عَنْ "عَمْرُوٌ" المَرْفُوعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَعَامِلَانِ (لَا يَعْمَلَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ) (٤) ، وَإِنَّمَا قُلْتَ : "أَوْ تَقْدِيرًا" لِيَدْخُلَ مِثْلُ "إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُوٌ قَائِمٌ" ، فَيَجُوزُ العَطْفُ ؛ لِأَنَّ "قَائِمًا" خَبَرٌ "إِنَّ" وَهُوَ فِي التَّقْدِيرِ مُقَدَّمٌ ، وَخَبَرٌ "عَمْرُوٌ" مُحذُوفٌ ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (٥) .

فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ كَذَلِكَ ، فَحُذِفَ خَبَرُ "الصَّابِغُونَ" لِدَلَالَةِ خَبَرِ "إِنَّ" عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) سقط في (ف) .

(٢) في (ف) " من "

(٣) بعده في (ف) " إنه "

(٤) في النسختين " لا يعمل شيء واحد " والصواب ما أثبت .

(٥) سورة المائدة ٦٩ .

فإني وقيارُ بها لغريبٌ (١)

والتقديرُ : إني لغريبٌ ، وقيارُ بها غريبٌ " فحذفَ خبرَ المعطوفِ على
اسمٍ " إن " ، ولو قال : " لغريبانٍ " لم يجزُ .

وَالعطفُ (على مَوْضِعِ الاسمِ) (٢) فى بابِ " إن " على ثلاثة أوجهٍ :
جائزٌ ، وممتنعٌ ، ومختلفٌ فيه ، فالجائزُ فى " إن " المكسورة ، والمختلفُ
فيه " لكن " ، و " أن " المفتوحة ، والممتنعُ بقیةُ أخواتها ، قال ابنُ جنى (٣) :
الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (٤) مَوْضِعَ " أن " المفتوحةِ رَفْعٌ بِالابتداءِ عطفُ
المبتدأِ عَلَيْهَا ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَعْتُ بَعْدَكُمْ لِشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ (٥)

ثم قال بعد ذلك :

وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزِدْهِهِ وَعَيْدُكُمْ

(١) هذا عجز بيت لضابئ البرجمي من قصيدة قالها وهو محبوبس في المدينة المنورة في زمن عثمان بن

عفان رضى الله عنه ، وصدره :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله

وهو فى الكتاب ٢٨/١ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والأصمعيات ١٨٤ ، والخزانة ٣٢٣/٤ ، والعينى

٣١٨/٢ .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) انظر اللمع ١٢٦ ،

(٤) سقط فى (ف)

(٥) الشاعر هو جعفر بن علبه الحارثي من شعراء الحماسة ، وتكملة البيت الثانى :

ولا أنتى بالمشي فى القيد أخرق .

ورواية غير ابن جنى - كما فى الحماسة ٦٥/١ ، وشرحها للمرزوقى ١ / ٥٥ .

ولا أن نفسى يزدهيها وعيدكم .

وحمل ابن جنى " لكن " المشددة على (إن) فى هذا الحكم فى كتابه اللمع ١٢٦ .

فَعَطْفَ " أَنَا " وَهُوَ مُبْتَدَأٌ عَلَى " أَنْ " الْمَفْتُوحَةِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ .

وَفِي الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْضِعِ خِلَافٌ وَأَجَازُهُ الزَّجَاجُ (١) مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى

: ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغُيُوبِ ﴾ (٢) ، فـ " عَلَآمُ " صِفَةٌ لِاسْمٍ " إِنْ "

عَلَى الْمَوْضِعِ قِيَاسًا عَلَى الْعَطْفِ .

وَقِيلَ : هُوَ خَبْرٌ بَعْدَ خَبْرٍ ، وَقِيلَ : بَدَلٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي " يَقْذِفُ " ، وَمَنْ

نَصَبَهُ فَعَلَى الْحَالِ ، وَيَقْوِي قَوْلَ الزَّجَاجِ مَا حَكَاهُ سَيَّبُوهِ " إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ

ذَاهِبُونَ " (٣) فَآكَدُوا اسْمَ " إِنْ " عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَالتَّأَكِيدُ كَالْوَصْفِ ، قَالَ

سَيَّبُوهِ (٤) : كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ سَقُوطَ " إِنْ " مِنَ اللَّفْظِ كَمَا تَوَهَّمَ الْآخِرُ وَجُودَ الْبَاءِ فِي ١/١٥٢ أ

قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا (٥) .

(١) نص عليه ابن يعيش ٦٨/٨ .

(٢) سورة سبأ ٤٨ .

(٣) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٥٤/١ .

(٥) هذا عجز بيت حار سيبويه في نسبته فقد جعله في ٨٣/١ للأخوص ، وفي ١٥٤ للأخوص

بالمهملة ، وفي ٤١٨ للقرزوق ، والصواب أنه للأخوص الرياحي بالحاء المعجمة ، وصدده :

مشبائسيم ليسوا مصلحين عشيرة

وهو في شرح أبيات سيبويه ٧٤/١ ، وأسرار العربية ١٥٥ ، والخزانة ١٤٠/٢ .

" فعل التعجب "

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُصَرَّفْ مِنْهُ فِعْلُ التَّعْجِبِ أُنْتُ عَنْهُ

قوله : " فِيمَا لَمْ يُصَرَّفْ مِنْهُ " أي : في الفعلِ الَّذِي لَمْ يُصَرَّفْ ، يريدُ الأفعالَ الجامدةَ ، وَعَدَمُ التَّصَرُّفِ فِي الأفعالِ كَعَدَمِ الإعرَابِ فِي الأسماءِ .

وَالأفعالُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ متصرفةٍ ستةٌ ، وَهِيَ :

" فعلُ التَّعْجِبِ ، وَنِعَمَ ، وَبِئْسَ ، وَحَبِذَا " فهذه الأربعةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي هَذَا البَابِ ، أَمَا " عَسَى ، وَكَيْسَ " فَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرُهُمَا ، وَمَعْنَى التَّصَرُّفِ هُوَ أَنْ يُبْنَى مِنْ مَصْدَرِهِ مِثْلَ المَاضِي ، وَالمَضَارِعِ ، وَالأمرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَاسْمِ الفاعلِ ، وَاسْمِ المفعولِ (إِنْ كَانَ متعدياً) (١) .

قوله : " مِنْهُ " أي : مِنَ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ فِعْلُ التَّعْجِبِ ، فَالهاءُ فِي " مِنْهُ " ضَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى " مَا " مِنْ قَوْلِهِ : " فِيمَا لَمْ يُصَرَّفْ " .

قوله : " أُنْتُ عَنْهُ " أي : عَنِ فِعْلِ التَّعْجِبِ (أي : ذَكَرْتُهُ فِي هَذَا البَابِ مُبَيَّنًا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَصَرَّفْ فِعْلُ التَّعْجِبِ) (١) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَبَرٍ عَنِ أَمْرٍ وَاقِعٍ ، بَلْ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! هُوَ نَفْسُ التَّعْجِبِ الوَاقِعِ مِنَ المَتَّعِجِ ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ إِيقَاعِ تَعْجِبٍ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : تَعَجَّبْتُ مِنْ كَذَا ، فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ حُصُولِ تَعْجِبٍ وَليْسَ هُوَ نَفْسُ التَّعْجِبِ ، فَالتَّعْجِبُ مِنَ الألفاظِ الانشائيةِ الَّتِي هِيَ نَفْسُ العَمَلِ وَالفعلِ لَا إِخْبَارٌ عَنِ وَقُوعِ فِعْلٍ ، وَقَالُوا (فِي رِسْمِ التَّعْجِبِ : هُوَ انْفِعَالٌ النَفْسِ عِنْدَ رُؤْيَيْهَا مَا خَرَجَ عَنِ نِظَائِرِهِ ، أَوْ سَمَاعِهَا ، وَقَالُوا) (١) فِي رِسْمِ

(١) سقط من (ف) .

المتعجب (١) مِنْهُ : " هُوَ مَا خَفِيَ سَبَبُهُ وَخَرَجَ عَنْ نَظَائِرِهِ ، فَلَا يَصِحُّ التَّعَجُّبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ؛ إِذْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ .

تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ خَالِدًا فـ " مَا " مُبْتَدَأُ مُنْكَرٌ قَدْ أُبْهِمَا
وَ " خَالِدٌ " مُنْتَصِبٌ بِـ " أَحْسَنًا
فَاللَّفْظُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَالْمَعْنَى خَيْرٌ
مَعْنَاهُ : مَا أَحْسَنَهُ ! وَقَدْ ظَهَرَ

اللَّفْظُ (٢) الَّذِي هُوَ نَفْسُ التَّعَجُّبِ وَإِنْشَاؤُهُ لَفْظَانِ : أَحَدُهُمَا " مَا " أَفْعَلَةٌ ، وَالثَّانِي : " أَفْعَلُ بِهِ " ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْ هَذَا الْبَابِ بَيَانُ الصِّيغَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ (٣) فِيهِ وَأَحْكَامُهَا ، وَمِثَالُ الصِّيغَةِ الْأُولَى لِلتَّعَجُّبِ قَوْلُهُ : " مَا أَحْسَنَ خَالِدًا ! " ، وَمِثَالُ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ : " أَحْسَنُ بِخَالِدٍ ! " ، ثُمَّ شَرَعَ يُبَيِّنُ إِعْرَابَ صِيغَةِ التَّعَجُّبِ فَقَالَ : " مَا : مُبْتَدَأٌ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ ، وَخَبَرُهُ " أَحْسَنَ " وَهُوَ جُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلِ وَقَاعِلٍ ، فَالْفِعْلُ " أَحْسَنَ " ، وَالْقَاعِلُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكْنُ فِي " أَحْسَنَ " وَهُوَ عَائِدٌ (عَلَى " مَا ") (٤) ، وَ " خَالِدٌ " مَفْعُولٌ بِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

خَالِدٌ مُنْتَصِبٌ بِأَحْسَنَ .

قَوْلُهُ : " مُنْكَرٌ قَدْ أُبْهِمَا " يُشِيرُ (بِهِ) (٥) إِلَى مَذْهَبِ سَيَّبُوِيهِ (٦) وَيَخْتَارُهُ ؛ فَإِنَّ " مَا " عِنْدَ الْأَخْفَشِ (٧) مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى " الَّذِي " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " التَّعَجُّبُ .

(٢) (ف) " النَّفْسُ " تَحْرِيفٌ .

(٣) (ف) " وَالْمُسْتَعْمَلُ " تَحْرِيفٌ .

(٤) سَقَطَ فِي (ف) .

(٥) فِي الْأَصْلِ " فِيهِ " بَدَلُ " بِهِ " .

(٦) مَذْهَبُ سَيَّبُوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّهَا نَكْرَةٌ مَبْهَمَةٌ غَيْرُ مَوْصُولَةٌ وَلَا مَوْصُوفَةٌ انْظُرْ : الْكِتَابُ

٣٧/١ ، وَالْمُقْتَصَبُ ١٧٣/٤ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٤٩/٧ .

(٧) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١٥٥/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٤٩/٧ ، وَشَرْحُ ابْنِ الْقَوَّاسِ ٩٥٨ .

قوله: " قَدْ أَبْهَمَا " أَي : وَضَعَهُ مُبْهَمًا ، وَقِيلَ : هِيَ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ ؛ لِأَنَّ " ما " الْمَوْصُوفَةَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً فَإِنَّ إِبْهَامَهَا يُزُولُ بِالصَّفَةِ (١) .

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ " ما " اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَالْخَبْرُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ مَحذُوفٌ (٢) ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْئًا ، وَحَذَفَ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ضَعِيفٌ ، ١٥٢ / ب
إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ (مَا حَسَنَ) (٣) زَيْدًا شَيْئًا أَوْ مَوْجُودٌ .
وَأَمَّا جَعْلُهَا اسْتِفْهَامًا فَفَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ مُغَايِرٌ لِلِاسْتِفْهَامِ .
قوله :

" وَإِنْ تَقَلَّ أَحْسَنُ بِخَالِدٍ هُنَا "

لِظَنِّهِ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْخَبْرِ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ :

" فَالْفِظُ لَفْظُ الْأَمْرِ " وَالْمَعْنَى خَبْرٌ "

ثُمَّ زَادَهُ بَيَانًا بِالتَّمْثِيلِ فَقَالَ : " مَعْنَاهُ مَا أَحْسَنَهُ ! أَي : مَعْنَى أَحْسَنُ

بِخَالِدٍ : مَا أَحْسَنَ خَالِدًا .

قوله : " وَقَدْ ظَهَرَ " [أَي] وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَذْهَبِ الرَّجَاجِ ،

يَعْنِي الْمَجْرُورَ بِالْبَاءِ فِي قَوْلِكَ : " أَحْسَنَ بِخَالِدٍ ! " عِنْدَ حَذْفِ الْبَاءِ فِي ضَرْوَةِ

الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا (٤) .

أَرَادَ : فَأَجْدِرُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، فَحَذَفَ الْبَاءَ ، وَنَصَبَ " مِثْلًا " ، وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ

الْخَبْرُ بِلَفْظِ الْأَمْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ

مَدًّا (٥) أَي : فَإِنَّهُ يَمُدُّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا .

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر المصادر السابقة مع شرح الكافية للرضي ٣١٠/٢ .

(٣) في الأصل من " أحد " وفي (ف) " واحد " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) لم أقف على قائل هذا الشطر ولا تتمته .

وهو في التحفة الشافية لوجه ١٧٩ ب ، والشرح مجهول المؤلف لوجه ١٢٣ .

(٥) سورة مريم ٧٥ .

وَ " الباءُ " زائدةٌ (١) لازمةٌ لا تحذفُ إلا في ضرورةٍ ، وزيادتها للفرق بين التعجب والأمر ؛ فإنه إذا قال : أكرمُ يزيدُ ! علم أنه تعجبٌ ، وإذا قيل : أكرمُ زيداً لم يعلم أنه تعجبٌ أم (٢) أمرٌ ؟ فزيادةُ " الباءُ " هنا بمنزلةِ ضمِّ " ميمٍ " من " في القسم للفرق بين القسم وغيره ، وعند الزجاج أنه أمرٌ ، والتقديرُ عندهُ : أحسنُ يا حسنُ يزيدُ " أي : دم .

وقيل : معناه أيها المتعجبُ [أطلبُ] من كلِّ واحدٍ ، وقيل له : أحسنُ يزيدُ ، أي : قل له يصفه بالحسن ، فد " زيدُ " على هذا مفعولٌ في موضع نصبٍ ، والباءُ زائدةٌ أيضاً كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٣) وإنما قلنا : إن " الباءُ " زائدةٌ ؛ لأنَّ همزةَ " أحسنَ " للتعدية فوجب أن تكون الباءُ لغير التعدية ، وعلى الوجه الأول " الباءُ " زائدةٌ في الفاعل والمعنى " أحسنَ زيدُ ، أي : صارَ ذا حسنٍ ، والباءُ فيه كالباءِ في قوله تعالى : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (٤) .

فإن قيل : فإذا كانت الهمزةُ (في " أحسنَ ") (٥) من قولك : " ما أحسنَ زيداً ! للتعدية فلم أدخلتها على الفعل المتعدى في قولك : " ما أضربَ زيداً " ؟

[قيل : إن " ضربَ "] (٦) .

نُقِلَ إِلَى " فَعَلَ " فَصَارَ " ضُرِبَ " (بضمِّ الرَّاءِ) (٥)

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " أو " .

(٣) سورة البقرة ١٩٥ .

(٤) سورة الرعد ٤٣ ، وسورة الإسراء ٩٦ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من الأصل .

كَعَظْمٍ ، وَكَثْرٍ ، وَ " فَعَلَ " لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا ، ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ بَعْدَ نَقْلِهِ الْهَمْزَةُ لِيَتَعَدَّى ^(١) بِهَا إِلَى الْمَفْعُولِ .

وَلَا تُصَرِّفُهُ وَلَا تُقَدِّمًا مَعْمُولُهُ وَلَا تَحُلُّ بَيْنَهُمَا .

قَوْلُهُ : " وَلَا تُصَرِّفُهُ " يَعْنِي فَعَلَ التَّعْجِبِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَبْرٍ عَنْ مَعْنَى بَلِّ هُوَ نَفْسُ الْمَعْنَى .

وَقِيلَ : لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ مَاضٍ ، وَمَعْنَاهُ مُسْتَقَرٌّ مُوجُودٌ فِي الْحَالِ ، فَقَدْ صَارَ مَعْنَى الْمَاضِي فِي غَيْرِهِ وَهُوَ الْحَالُ .

وَقِيلَ : مُنِعَ التَّصَرُّفُ ؛ لِذِلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى كَانِ الْقِيَاسِ أَنْ يُوَضَعَ لَهُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّعْجِبَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَعْرِضُ فِي النَّفْسِ كَالْتَمَنَى ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : الَّلَامُ فِي " لِلَّهِ دَرُّ زَيْدٍ " لِلتَّعْجِبِ ^(٢) .

فَأَمَّا مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ إِنْشَاءٌ فَيَقَالُ ^(٣) لَهُ (أَيْضًا) ^(٤) : لِمَ كَانَ إِنْشَاءً التَّعْجِبِ بِصِيغَةِ الْمَاضِي ؟ فَإِنَّ الْإِنْشَاءَ كَمَا يَكُونُ بِالْمَاضِي فَقَدْ يَكُونُ بِالْمَضَارِعِ ؟

قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ ^(٥) : هُوَ خَبْرٌ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : صَدَقَ أَوْ كَذَبَ لِمَنْ قَالَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! .

قَوْلُهُ : " وَلَا تُقَدِّمًا " أَرَادَ : لَا تُقَدِّمَنَّ ، فَأَبْدَلَ مِنْ نُونِ التَّكْثِيرِ الْخَفِيفَةَ الْفَاءَ فِي الْوَقْفِ .

(١) فِي (ف) " لِيَعْدَى " .

(٢) فِي الْأَصْلِ (التَّعْجِبِ) .

(٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ " فَقَالَ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٤) فِي (ف) " زَيْدٌ " تَحْرِيفٌ .

(٥) رَاجِعِ الْأَصُولِ فِي النُّحُو ١١٥/٨ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدًا مَا أَحْسَنَ " ، وَلَا " مَا زَيْدًا أَحْسَنَ " بِالِاتِّفَاقِ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ تَصَرُّفِ الْفِعْلِ إِذْ مَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ لَا يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ .

أ/١٥٣

وقد ذَكَرَ لِفِعْلِ التَّعَجُّبِ ثَلَاثَ خَوَاصٍ :

إِحْدَاهَا : عَدَمُ التَّصَرُّفِ .

الثَّانِيَةُ : عَدَمُ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ . الثَّلَاثَةُ : أَلَّا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ مُطْلَقًا عِنْدَ قَوْمٍ ، وَيَجُوزُ الْفِصْلُ بِالظَّرْفِ وَحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " مَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا " ، فَـ " أَنْ " وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّعَجُّبِ ، وَـ " بِالرَّجُلِ " فَصْلٌ ، أَمَّا الْفِصْلُ بِالْأَجْنَبِيِّ فَمُغْيِرٌ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ .

وَلَا يُعْطَفُ عَلَى فَاعِلِ التَّعَجُّبِ ، وَلَا يُؤَكَّدُ ، وَلَا يُبَدَّلُ مِنْهُ .

لَكِنْ " كَانَ " قَدْ يَجِيءُ زَائِدًا تَقُولُ : مَا كَانَ أَشَدَّ خَالِدًا !

" كَانَ " زَائِدَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا أَشَدَّ خَالِدًا ! ، وَقِيلَ : " كَانَ " تَامَةٌ فِيهَا

ضَمِيرٌ فَاعِلٌ يَعُودُ إِلَى " مَا " ، وَـ " أَشَدَّ " فِي مَوْضِعِ الْحَالِ .

وَقِيلَ : هِيَ نَاقِصَةٌ ، وَـ " أَشَدَّ " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرِهَا ، وَاسْمُهَا

ضَمِيرٌ " مَا " (١) . وَمَنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً فَلَا فَاعِلَ لَهَا ، وَقِيلَ : فَاعِلُهَا مَصْدَرُهَا .

وَقَدْ زَادَ قَوْمٌ (٢) " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " بَعْدَ " مَا " كَمَا زَادُوا

" كَانَ " ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَخْوَاتِيهَا ، فَقَالُوا : " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ! ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا ! ،

أَي : مَا أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَدْفَأَهَا !

(١) سقط من الأصل .

(٢) حكى ذلك عن الأَخْفَشِ ، انظر ابن يعيش ١٥١/٧ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ كَمَا جَازَ فِي " كَان " ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ
 بَيْنَ " أَحْسَنَ " وَمَعْمُولِهِ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِعَدَمِ التَّصَرُّفِ ، [وَ] لَمْ يَجْزِ الْفَصْلُ بَيْنَ
 " مَا " وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ يُوجِبُ تَأْخِيرَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ عَنِ مَوْضِعِهِ وَذَلِكَ
 تَصَرُّفٌ فِي صِيغَةِ التَّعَجُّبِ ، لَكِنَّهُمْ اعْتَبَرُوا ذَلِكَ فِي " كَان " لِعُمُومِ الْكَوْنِ ،
 وَلِذَلِكَ أَتَى بِحَرْفِ الْاسْتِدْرَاكِ ، فَقَالَ :

" لَكِنْ " كَان " قَدْ يَجِيءُ زَائِدًا .

فَلَوْ جَازَ زِيَادَةُ " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " تَشْبِيهًا لَهُمَا بِـ " كَان " أَجَازَ زِيَادَةُ
 بَقِيَّةِ أَخَوَاتِهَا نَحْوُ : أَضْحَى ، وَبَاتَ .

وَاللُّونُ وَالْخَلْقُ انْ عَجِبْتَا

بِالْفِعْلِ نَحْوَمَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ

إِذْ فِعْلٌ كُلُّ خَلْقَةٍ وَاللُّونِ

يُرِيدُ بِـ " اللَّونِ " الْبَيَاضَ وَالسُّودَ وَالْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ وَمَا تَرَكَّبَ مِنْهَا ، فَلَا
 تَقُولُ مِنَ الْبَيَاضِ : " مَا أَبْيَضَهُ " ، وَلَا مِنَ السُّودِ : " مَا أَسْوَدَهُ " (١)

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ (٢)

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا التعجب من البياض والسواد خاصة من بين
 سائر الألوان ، لأنها أصلا الألوان .

انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ١٤٨ المسألة ١٦ ،

(٢) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، وهو في ديوانه ١٧٦ على أنه مما ينسب إليه .

وهو من شواهد الإنصاف ١٤٩ ، والأصول في النحو ١٢٢/١ ، وابن يعيش
 ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ ، والخزانة ٤٨١/٣ ، وشرح ابن القواس ٩٦٣ .

فَ "أَبْيَضُ" ليس للتفضيل بل صفة لموصوفٍ محذوفٍ ، أَيْ : فِي دَرَعِهَا
 جِسْمٌ أَبْيَضٌ ، أَوْ شَخْصٌ أَبْيَضٌ ، وَ "مِنْ" فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ لـ "أَبْيَضُ"
 وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُبْنَى مِنْهُ فَعَلُ التَّعْجِبِ لَا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ
 التَّفْضِيلِ ، فَكَمَا لَا تَقُولُ : "مَا أَبْيَضَ زَيْدًا لَا تَقُولُ : "زَيْدٌ أَبْيَضٌ مِنْ
 عَمْرٍ" ، وَكَمَا لَا تَقُولُ : "مَا أَسْوَدَ زَيْدًا" لَا تَقُولُ : "زَيْدٌ أَسْوَدٌ مِنْ
 عَمْرٍ" ، (وَتَقُولُ : "مَا أَسْوَدَ زَيْدًا" مِنْ السِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ "سَادَ ،
 يَسْوُدُ" ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : "زَيْدٌ أَسْوَدٌ مِنْ عَمْرٍ") (١) أَيْ : أَفْضَلُ مِنْهُ فِي
 السِّيَادَةِ .

وَأَمَّا "الْخَلْقُ" فَيَعْنِي بِهَا الْأَعْضَاءَ كَالْيَدِ ، وَالرَّجْلِ ، فَلَا تَقُولُ مِنَ الْوَجْهِ :
 مَا أَوْجَهُهُ ، بَلْ تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ وَجْهَهُ ! ، وَتَقُولُ مِنَ الْوَجَاهَةِ : "مَا أَوْجَهُهُ"
 إِذَا كَانَ وَجِيبَهَا عِنْدَ النَّاسِ ، وَلَا تَقُولُ : مِنَ الْيَدِ : "مَا أَيَّدَاهُ" بَلْ "مَا أَشَدَّ يَدَهُ"
 قَوْلُهُ : "مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ" مِثَالُ اللَّوْنِ .

قَوْلُهُ : "مَا أَوْضَحَ مِنْهُ بُلْجَتَهُ" مِثَالُ الْخَلِيقَةِ ، وَالْبُلْجَةُ : بِيَاضٌ بَيْنَ
 الْحَاجِبَيْنِ ، ثُمَّ عَلَّلَ امْتِنَاعَ بِنَاءِ (١) فَعَلِ التَّعْجِبِ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْخَلْقِ بِقَوْلِهِ :

١٥٣ / ب

إِذْ فِعْلٌ كُلُّ خَلِيقَةٍ وَلَوْنٍ مُجَاوِزٌ ثَلَاثَةً

أَيْ : ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، فَ "إِذْ" لِلتَّلْغِيلِ كَأَنَّهُ قَالَ : ، لِأَنَّ فِعْلَ كُلِّ خَلِيقَةٍ وَلَوْنٍ
 أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ بِنَاءُ فَعَلِ التَّعْجِبِ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛
 لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ - أَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ - لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
 الثَّلَاثِيَّ تَزَادُ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ لِلتَّعْدِيَةِ بَعْدَ نَقْلِهِ إِلَى "فَعَلٍ" - بَضْمِ الْعَيْنِ -

(١) سقط من (ف) .

فَالهِمَزَةُ لَمَّا أُحْدِثَتْ فِي الْفِعْلِ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ صَارَتْ كَحَرْفِ أَصْلِيٍّ مِنْ صِيغَةِ الْفِعْلِ فَلَوْ أُدْخِلْتَهَا عَلَى الرَّبَاعِيِّ لَصَارَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ ، وَقَدْ قُلْنَا : إِنَّ الْهِمَزَةَ كَأَحَدِ حُرُوفِ (١) الْفِعْلِ وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ أَصْلُ خُمَاسِيٍّ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ إِمَّا ثَلَاثِيٌّ ، أَوْ رَبَاعِيٌّ فَلِذَلِكَ (٢) امْتَنَعَ ، وَإِذَا امْتَنَعَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعْجَبِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ وَأَرَدْتَ التَّعْجَبَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الصِّيغِ بَنَيْتَ فِعْلَ التَّعْجَبِ مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ وَأَتَيْتَ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ مَعْمُولًا لَهُ وَمَنْصُوبًا بِهِ كَمَا مِثْلُ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ " ، فَـ " أَشَدَّ " فِعْلٌ ثَلَاثِيٌّ عَلَى " فَعَلَ " بِضَمِّ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنْهُ " شَدِيدٌ ، وَ " فَعِيلٌ " إِنَّمَا يَأْتِي مِنْ " فَعَلَ " نَحْوُ " كَثِيرٌ " مِنْ " كَثَرَ " ، وَعَظِيمٌ " مِنْ " عَظَّمَ " ، وَقَدْ نَطَقُوا بِهِ فِي الْجَيْدِ مِنَ الِاسْتِعْمَالِ فِي قَوْلِهِمْ : شَدَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ " ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَا أَفْقَرُهُ " وَهُوَ مِنْ " افْتَقَرَ " فَإِنَّ الْأَصْلَ " فَقَرَ " - بِضَمِّ الْقَافِ - لِقَوْلِهِمْ " فَقِيرٌ " فَبَنَوْا فِعْلَ التَّعْجَبِ مِنْ " فَقَرَ " وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ كَمَا بَنَوْا مِنْهُ " فَقِيرٌ " - أَعْنَى اسْمَ الْفَاعِلِ - ، قَالَ سَيْبَوِيهِ (٣) : اسْتَعْنَوْا بِافْتَقَرَ ، وَاسْتَدَّ عَنْ فَقَرَ ، وَشَدَّدَ (٤) فَإِنَّ قِيلَ : فَقَدْ قَالُوا : عَوَرَ ، وَحَوْلَ " وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ " ؟

(١) بعده في (ف) " إلا " ولا معنى له .

(٢) في (ف) ؛ فذلك " تحريف .

(٣) انظر : الكتاب ٣٢/٤ .

(٤) في النسختين " شددت " ، والأولى ما أثبت ، وانظر الكتاب ٣٢/٤ .

قِيلَ : اَمْتَنَعَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَخْفَفٌ مِنْ " اِحْوَلٌ ، وَاعْوَرَ " (١) ، وَكَذَلِكَ
صَحَّتِ الْوَاوُ فِيهِ مَعَ انْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَلَوْلَا أَنَّهُ مَخْفَفٌ لَقِيلَ : حَالَتْ عَيْنُهُ ،
وَعَارَتْ " كَمَا قَالُوا : خَافَ " .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " عَمِيَ بَصْرُهُ ، وَعَشِيَ بَصْرُهُ " (٢) " فَإِنَّمَا لَمْ يُبَيَّنْ مِنْهُمَا فِعْلُ
التَّعَجُّبِ - وَإِنْ كَانَا ثَلَاثِيَيْنِ - حَمَلًا لُهُمَا عَلَى " عَوِرَ ، وَحَوِلَ " فِي الْمَعْنَى لَا فِي
اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُمَا عِبَارَةٌ عَنْ آفَةٍ فِي الْبَصْرِ كَمَا أَنَّ عَوِرَ ، وَحَوِلَ كَذَلِكَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٣)
قَالُوا فِيهِ : إِنَّهُ مِنْ عَمَى (٤) الْقَلْبِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ؛ لِأَنَّ (٥) الْمُرَادَ بِهِ الْجَهْلُ ، وَأَنْتَ
تَقُولُ مِنْ " عَمَى الْقَلْبِ : " مَا أَعْمَاهُ ! كَمَا تَقُولُ : " مَا أَحْمَقَهُ ! وَمَا أَجْهَلُهُ ! ،
وَلَوْ جَعَلَهُ جَاعِلٌ مِنْ " عَمَى الْعَيْنِ " فَلَمْ يُرِدْ بِهِ " أَعْمَى مِنْ كَذَا " بَلِ الْمُرَادُ بِهِ :
فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى كَمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا . وَالْحَقُّ هُوَ (٦) الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ
أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٧) .

وَشَدَّ مَا أَعْطَاهُ فِي الرِّيَاعِي وَمِثْلُهُ يَحْتَاجُ لِلسَّمَاعِ

يُرِيدُ : أَنَّ مِثْلَ هَذَا شَادُّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، فَلَا يُقَالُ : " مَا أَجْوِبُهُ ، بَلْ يُقَالُ :
مَا أَسْرَعَ جَوَابُهُ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ مِنْ " أَعْطَى " وَرَدَّهُ إِلَى الثَّلَاثِي :

(١) انظر : ابن يعيش ١٤٦/٧ .

(٢) الأعمى : الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار .

(٣) سورة الاسراء ٧٢ .

(٤) في الأصل " أعمى " .

(٥) في الأصل " لأنه " .

(٦) قوله " هو " سقط من (ف) .

(٧) انظر مزيداً من التفصيل في تأويل هذه الآية أمالي المرتضى ٨٧/١ .

لأنَّ أصله : عَطَا ، يَعْطُو ، إِذَا تَنَاوَلَ ، ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ هَمْزَةَ التَّعْدِيَةِ بَعْدَ نَقْلِهِ إِلَى " فَعَلَّ " بِضَمِّ الْعَيْنِ عَلَى مَا مَرَّ ذَكَرَهُ وَتَعَجَّبَ مِنْهُ فَقَالَ : مَا أَعْطَاهُ لِلدَّرْهِمِ ! وَلِذَلِكَ عَدَّوهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ إِلَى الدَّرْهِمِ ، وَقَالُوا : مَا أَوْلَاهُ بِالْخَيْرِ ، وَمَا أَعْطَاهُ لِلْمَالِ ! وَأَجَازَ سَيَبَوِيهِ (١) مَا كَانَ عَلَى " أَفْعَلَ " بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجَّبِ ، وَهُوَ عِنْدَ غَيْرِهِ شَاذٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

وَشَذَّ مَا أَعْطَاهُ فِي الرَّبَاعِيِّ

وَلَمْ يَقُلْ : شَذَّ الرَّبَاعِيُّ ، وَإِنَّمَا الشَّاذُّ مِنْهُ مَا كَانَ أَوْلَاهُ هَمْزَةً ، فَأَمَّا غَيْرُهُ

فَمُمْتَنِعٌ .

(١) انظر الكتاب ٢٧/٨ .

" أفعال المدح والذم "

وَمِنْهُ نِعْمٌ وَهُوَ (١) فِعْلُ الْمَدْحِ وَيُسُّ لِلذَّمِّ وَنِكْرُ الْقُبْحِ

فَالْمَدْحُ نِعْمَ الْعَبْدُ عَبْدُ اللَّهِ وَالذَّمُّ يُسُّ الْعَبْدُ عَبْدُ لَاهِي

قوله : " وَمِنْهُ " يُرِيدُ : مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرَفْ إِمَّا لِأَنَّ قَوْلَكَ : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ هُوَ نَفْسُ الْمَدْحِ وَلَيْسَ بِإِخْبَارٍ عَنِ مَدْحٍ سَابِقٍ ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا أَشْبِهَتْ الْحَرْفَ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَفِيدُ أَنَّ الْمَدْحَ حَاصِلٌ فِي الْحَالِ وَلَفْظُهَا مَاضٍ ، وَالْحَالُ غَيْرُ الْمَاضِي فَجَمَدَتْ لِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ شَبَهَ الْحَرْفِ يُوجِبُ الْجُمُودَ فِي الْأَفْعَالِ كَمَا يُوجِبُ الْبِنَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " يُسُّ " .

قوله (٢) " وَهُوَ فِعْلُ الْمَدْحِ " يَشِيرُ بِهِ إِلَى خِلَافِ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، (فَإِنَّهَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ) (١) فِعْلٌ مَاضٍ ؛ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهَا نَحْوُ " نَعْمُوا رِجَالاً الزَّيْدُونَ " حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ (٢) ، فَهِيَ عِنْدَهُ فِعْلٌ ، وَلِاتِّصَالِ تَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ بِهَا ، فَتَقُولُ : " نِعْمْتُ ، وَيُسُّتْ " كَمَا تَقُولُ : " قَامْتُ وَقَعَدْتُ " .

وَاسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى الْأَسْمِيَّةِ فِيهَا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَصَبَّحَكَ الْإِلَهَ بِنِعْمٍ بِالِ بِأَيْمَنِ طَائِرٍ وَأَجَلٍ قَالَ (٤)

وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْأَخْفَشُ فِي " الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ " ، فَجَرَّمَا بَعْدَ " نِعْمَ " بِالِإِضَافَةِ دَلِيلٌ عَلَى اسْمِيَّتِهَا ، إِذِ الْفِعْلُ لَا يُضَافُ ، وَكَذَلِكَ إِدْخَالُ " الْبَاءِ " عَلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أَيْضًا .

(١) سبَّط من (ف) .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) انظر ابن يعيش ١٢٧/٧ ، وإلتصاف المسألة (١٤) ، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ ، وابن

الشجري ١٤٧/٢ .

(٤) لم أقف على قائل هذا البيت .

وهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ "بِنَعِيمٍ بَالٍ" ثُمَّ نَقَلَ الْكِسْرَةَ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى النَّوْنِ كَمَا يُفْعَلُ بِمَا عَيْنُهُ حَرْفُ حَلْقٍ، فَلَمَّا سَكَتَتِ الْعَيْنُ حُذِفَتْ "الْيَاءُ"؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَحِينَئِذٍ لَمْ يَبْقَ فِيهِ حُجَّةٌ.

وَأَمَّا وَزْنُهَا فِي الْأَصْلِ فَهُوَ "فَعِلَ" كَ "سَمِعَ"، قَالَ الشَّاعِرُ:

نَعِمَ السَّارُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبْرُ (١)

يُقَالُ: "نَعِمَ الرَّجُلُ" إِذَا أَصَابَ نِعْمَةً، وَ"بَنَسَ" إِذَا أَصَابَ بُؤْسًا وَفِيهِمَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ، لِأَنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ الْعَيْنَ فِيمَا أَنْ تَفْتَحَ النَّوْنَ، أَوْ تَكْسِرَهَا لِلِاتِّبَاعِ، فَهَذِهِ لُغَتَانِ، وَإِنْ سَكَتَتِ الْعَيْنُ، فِيمَا أَنْ تَفْتَحَ النَّوْنَ، أَوْ تَكْسِرَهَا، وَالْكَسْرُ (هُوَ اللَّغَةُ (٢)) الْفَاشِيَّةُ، أَعْنَى الْمُسْتَعْمَلَةَ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي "بَنَسَ"، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ عَيْنُهُ حَرْفُ حَلْقٍ مَكْسُورٌ.

قَوْلُهُ: "وَهُوَ فِعْلٌ الْمَدْحِ"، "نَعِمَ" فِعْلٌ مَعْنَاهُ (٣) الْمُبَالِغَةُ فِي الْمَدْحِ، وَ"بَنَسَ" مَعْنَاهُ الْمُبَالِغَةُ فِي الذَّمِّ، فَإِذَا قِيلَ: "نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فَمَعْنَاهُ زَيْدٌ مَمْدُوحٌ جِدًّا"، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: "بَنَسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" فَمَعْنَاهُ زَيْدٌ (٤) مَذْمُومٌ جِدًّا.

وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ "نَعِمَ، وَبَنَسَ" فِعْلَانِ فَلَا بُدَّ لَهُمَا مِنْ فَاعِلٍ فَقَدَ أَشْبَهَا الْأَفْعَالَ مِنْ جِهَةِ رَفْعِهِمَا لِلْفَاعِلِ، وَخَالَفَاهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّ فَاعِلَهُمَا مَخْصُوصٌ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ لَا لِلْعَهْدِ، أَوْ يَكُونُ الْفَاعِلُ

(١) هذا عجز بيت لطرفة بن العبد، وصدوره:

ما أقلت قدم ناعلها

وهو في ديوانه ٥٨ برواية:

خالتي والنفس قدما أنهم

وهو في الكتاب ٤٠٨/٢، وابن السجري ٥٥/٢، ١٥٧، والمقتضب ١٢٨/٢، والخزانة

١٠١/٤، المفصل ٢٧٢.

(٢) في الأصل "فهو في اللغة".

(٣) (ف) "ومعناه".

(٤) سقط من الأصل.

لهما مضافاً إلى اسمٍ هذا شأنه ، أو يكون فاعلها مضمراً أضمراً قبل الذكر
 على شريطة التفسير بنكرة منصوبة على التمييز ، فمثال الأول ما ذكره صاحب
 الأرجوزة ، ومثال الثاني " نَعَمْ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيْدٌ " ، ومثال الثالث " نَعَمْ رَجُلًا
 زَيْدٌ " ، فـ " رَجُلًا " تمييزٌ مفسرٌ للمضمَرِ المستكنِّ ، والتقدير " نَعَمْ الرَّجُلُ
 رَجُلًا زَيْدٌ " ، فإن ظهر الفاعل لم تكن النكرة مفسرة بل قد تذكر توكيداً ،
 كقول الشاعر :

فَنَعَمْ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا (١)

وَكُلُّ مَمْدُوحٍ وَمَذْمُومٍ رُفِعَ	بِالابْتِدَاءِ وَالْمِثَالِ قَدْ سُمِعَ
وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلَ خَبْرَةٍ	أَوْ خَبْرٍ وَالْمَبْتَدَأُ تُقَدَّرُهُ
وَفِي عُمومِ الْأَلَمِ حَا يَفْنِيكَ	عَنْ رَاجِعٍ لِلْمَبْتَدَأِ يَأْتِيكَ
وَأَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِيهَا لَمْ يَعُدْ	كُنَعَمَ مَوْطِنًا حِرَاءً ، وَأَحُدْ

قوله : " وكلُّ ممدوحٍ ومذمومٍ " يريدُ به المقصودُ بالمدحِ أو الذمِّ من الجنسِ ،
 فإن قلت : فما الفائدةُ في ذكرِ الجنسِ والمقصودُ بالمدحِ غيره ، وهو

الاسمُ الواقعُ بعدهُ المخصوصُ بالذكرِ ؟

فالجوابُ أن مدحَ الجنسِ أو ذمَّهُ لأجلِ بعضِ أفرادِهِ تَفْخِيمٌ لِذَلِكَ الْمَفْرَدِ
 وَتَعْظِيمٌ لِشَأْنِهِ ، ثُمَّ تَخْصِيصُهُ بِالذِّكْرِ مِنْ بَعْدِ مَعَ مَا فِي تَخْصِيصِهِ مِنَ الْبَيَانِ
 وَالإِيضَاحِ زِيَادَةٌ فِي الْمَدْحِ ، وَعُذْرٌ فِي مَدْحِ الْجِنْسِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ - أَعْنَى فِي
 الْجِنْسِ - مَنْ هُوَ مُسْتَحِقُّ لِلذَّمِّ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ وَالشَّيْءُ إِذَا مَدِحَ جِنْسَهُ لِأَجْلِهِ كَانَ
 ذَلِكَ مُبَالَغَةً فِي مَدْحِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا مِنْ قَبْلُ : إِنَّ مَعْنَاهُمَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَدْحِ
 وَالذَّمِّ (٢) .

(١) هذا عجز بيت لجرير ، وصدده :

تزود مثل زاد أبيك فينا

وهو في ديوانه ١٠٧ (ط بيروت) ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، والعيني

٢٠/٤ ، وشرح ابن القواس ٩٧٠ ، والإيضاح ٨٨ ،

(٢) انظر ص ١١٥ فيما تقدم .

قوله: "رُفِعَ (١) بالابتداءِ" ثم قال بعده "وَالْمَثَلُ قَدْ سُمِعَ" أي: قَدْ ذُكِرَ
المثالُ فلا يكرَّرُ بإعادته .

وإنَّما قَدَّمْ رَفَعَهُ بِالِابْتِدَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّ قَوْمًا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ
يَخْتَارُونَ رَفَعَهُ بِالِابْتِدَاءِ ، وَأَنْشَدُوا قَوْلَ زُهَيْرٍ :
يَمِينًا لَنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا (٢) .

فَلَوْ كَانَ خَبْرًا لَكَانَ قَدْ أُدْخِلَ " وَجَدْتُ " عَلَى خَبْرِ الْمَبْتَدَأِ ، فَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ
المَفْعُولَ الْأَوَّلَ ، وَاحِدًا مَفْعُولِي " ظَنَنْتُ " لَا يُحْذَفُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَتْ
عَلَى المَفْعُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ " نِعْمَ السَّيِّدَانِ " فِي
مَوْضِعِ المَفْعُولِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ خَبْرٌ فِي الْأَصْلِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :
وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلَ خَبْرِهِ "

وَأَقُولُ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ " وَجَدْتُ " بِمَعْنَى
"أَصَبْتُ" كَقَوْلِكَ : " وَجَدْتُ الضَّالَّةَ " إِذَا أَصَبْتَهَا ، وَهَذِهِ (٣) تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
وَاحِدٍ ، فَكَانَتْهَ قَالَ : لَنِعْمِ السَّيِّدَانِ أَصَبْتُهَا . وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَلْزَمُ
فِيهَا مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ فِي تَقْدِيمِ الْخَبْرِ ؛ لِأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى الْأَمْثَالِ ، أَوْ لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ
فِيهِ مَوْضِعٌ لِلْجِنْسِ وَمَبِينٌ لَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : " نِعْمَ الْقِيَامُ إِخْوَتُكَ " فَخَبْرُ الْمَبْتَدَأِ عَلَى
هَذَا جُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، فَلِذَلِكَ قَالَ :

(١) فِي الْأَصْلِ " يَرْفَعُ " .

(٢) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ وَعَجْزُهُ :

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمَبِيرٍ

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ (شَرْحُ الْأَعْلَمِ) ١٥ ، وَشَرْحُ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ ٢٦٠ ، وَالهِمْعُ ٤٢/٢ ، وَالْخِرَازَنَةُ

١٠٥/٤ ، وَشَرْحُ ابْنِ الْقَوَاسِ ٩٦٧ .

(٣) فِي (ف) " وَهُوَ " .

وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلُ خَبْرُهُ "

ثُمَّ كَأَنَّهُ سَأَلَ نَفْسَهُ عَنِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ فَقَالَ :

" وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَا يُغْنِي عَنِ (١) الْعَائِدِ "

يُرِيدُ بِـ " اللَّامِ " اللَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَى فَاعِلٍ " نَعَمْ " ، أَوِ الْمُضَافِ

إِلَيْهِ فَاعِلُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لِلجِنْسِ ، وَ (زَيْدٌ) مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ الْمُرْتَفِعِ بِـ " نَعَمْ "

فَكَأَنَّهُ مَذْكُورٌ فِيهِ ، فَلِذَلِكَ أَعْنَى عُمُومُ الْجِنْسِ وَشُمُولُهُ عَنِ الْعَائِدِ ، وَلِذَلِكَ

يُرَدُّ مَا خَالَفَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا

بِآيَاتِنَا ﴾ (٢) ، فَـ " الْقَوْمُ " مَخْصُوصُونَ (٣) بِالذَّمِّ وَلَيْسُوا بِمِثْلِ ، فَهُوَ عَلَى

تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ : سَاءَ مَثَلًا مِثْلُ الْقَوْمِ .

قَوْلُهُ :

" أَوْ خَبَرٌ وَالْمُبْتَدَأُ تَقْدَرُهُ " (٤)

يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، فَقَوْلُكَ :

نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ " فَكَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : " نِعْمَ الرَّجُلُ " قِيلَ : مَنْ الْمَقْصُودُ بِهَذَا ١٥٥/أ

الْمَدْحِ ؟ فَقَالَ (٥) فِي الْجَوَابِ : " زَيْدٌ " أَيْ : هُوَ زَيْدٌ ، أَوِ الْمَقْصُودُ بِهِ زَيْدٌ .

وَالكَلَامُ عَلَى هَذَا جُمْلَتَانِ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ " مَنْ " ، وَقَدْ تَصَرَّفَ الشَّارِحُ فِي نَصِّ الْمَصْنُفِ .

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٧٧ .

(٣) فِي (ف) " مَخْصُوصٌ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ " وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ تَقْدِيرُهُ " تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي (ف) " فَكَيْلٌ " .

قوله :

" وَلَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِيهَا لَمْ يَعُدْ "

يُرِيدُ لَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِي " نِعَمَ ، وَيُنْسِ " لَمْ يَعُدْ (عَلَى شَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ إِضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ ، أَوْ يُرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَعُدْ) (١) عَلَى الْمَبْتَدَأِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ ، فَلَا يَظُنُّ ظَانَ أَنَّ مِثْلَ قَوْلِهِ " نِعَمَ مَوْطِنًا حِرَاءً " أَنَّ الضَّمِيرَ فِي " نِعَمَ " يَعُودُ عَلَى " حِرَاءٍ " ؛ لِأَنَّهُ مُفَسَّرٌ بِمُظْهِرٍ بَعْدَهُ وَهُوَ " مَوْطِنٌ " وَالضَّمِيرُ الْمَفْسَرُ بِشَيْءٍ لَا يَعُودُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي فَسَّرَهُ (٢) ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٣) ، فَـ " مَا " تَامَّةٌ غَيْرُ مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٌ وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَنِعَمَ شَيْئًا إِبْدَائُهَا ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فَصَارَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعًا إِمَّا (٤) مَبْتَدَأً ، وَإِمَّا خَبْرًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَـ " مَا " مُفَسَّرَةٌ لِلضَّمِيرِ فِي " نِعَمَ " وَلِشْمُولِهَا قَامَتْ مَقَامَ الْعَائِدِ .

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) أى : إن الضمير في " نعم " يعود إلى موطن وليس إلى حراء .

(٣) سورة البقرة ٢٧١ .

(٤) (ف) " أو " تحريف .

[حبذا]

وَجَعَلُوا لِلْمَدْحِ أَيْضًا حَبْدًا فَحَبُّ فِعْلٍ وَيَبُهِ يُرْفَعُ ذَا
وَأَقْتَرْنَا مَعًا فَصَارًا مَدْحًا كَحَبْدًا نَصَحَ الشُّفِيقُ نُصْحًا
وَحَبْدًا مُحَمَّدٌ رَسُولًا وَالْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيَلًا
وَذَلِكَ الْمَدْحُ فِيهَا خَيْرٌ لِحَبْدًا ، أَوْ مَبْتَدَأًا يُقَدَّرُ

" حَبْدًا " لِلْمَدْحِ بِمَنْزِلَةِ " نَعَم " ، وَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا " لَا " صَارَ
بِمَنْزِلَةِ " بَشَى " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ (١)

و " حَبْدًا " مَعْنَاهُ الْمُبَالَغَةُ فِي تَقْرِيبِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهَا مِنَ الْقَلْبِ ، وَلِهَذَا
رَكَّبُوا مَعَهَا " ذَا " الَّذِي يُفِيدُ قُرْبَ الْمَشَارِ إِلَى (٢) .

قَوْلُهُ: " فَحَبُّ فِعْلٌ " وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ ، وَأَصْلُهُ " حَبَبٌ " بِمَنْزِلَةِ " ظَرْفٌ ،
وَكَرَمٌ " فَأُدْغِمَتْ إِحْدَى الْبَاعَيْنِ فِي الْأُخْرَى لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ ، وَهُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ ؛
لِأَنَّ " فِعْلٌ " مِنْ أَفْعَالِ الْغَرَائِزِ الَّتِي أَصْلُهَا اللَّزْمُ ، فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي
كَلَامِ بَعْضِهِمْ : " أَرْحَبْتُكُمْ طَاعَةَ الْكِرْمَانِي ؟ " (٣) فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى

(١) هَذَا صَدْرُ بَيْتِ لَزِيَادِ بْنِ مَنْقَدِ الْعَدَوِيِّ ، وَقِيلَ : زِيَادُ بْنُ حَمَلٍ ، وَعَجَّزَهُ :

وَلَا شَعُوبٌ هَوَى مَنَى وَلَا نَقْمٌ

وَهُوَ فِي ابْنِ بَيْعِشٍ ١٣٩/٧ ، وَشَرَحَ دِيوَانَ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٣٨٩ ، وَالْهَمْعُ ٨٩/٢ ، وَالْخَزَانَةُ

٢٩٣/٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ الْقَوَاسِ ٩٧٣ ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ " نَقْمٌ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) تَحَكَّى هَذِهِ الْكَلِمَةَ الشَّاذَّةَ عَنْ نَضْرِ بْنِ سِيَارٍ .

انظُرِ اللِّسَانَ فِي (رَحِب) .

مَعْنَى " أَوْسَعْتَكُمْ " ، وَهُوَ قَلِيلٌ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ " حَبَبٌ " -
بِضْمِ الْعَيْنِ - قَوْلُهُمْ ^(١) فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ : " حَبِيبٌ " نَحْوُ " كَرِيمٌ فَهُوَ كَرِيمٌ " -
فَهُوَ " فَعِيلٌ " بِمَعْنَى " فَاعِلٍ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " أَحْبَبْتُهُ فَهُوَ حَبِيبٌ " فَإِنَّ " فَعِيلًا " هُنَا بِمَعْنَى
" مَفْعُولٍ " ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ مُتَعَدٍ .

قَوْلُهُ : " وَبِهِ يُرْفَعُ ذَا " لَمَّا كَانَ « حَبٌّ » فِعْلًا ^(٢) . وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ
فَاعِلٌ ، لَكِنْ فَاعِلُهُ مَخْصُوصٌ كَمَا أَنَّ فَاعِلَ " نِعَمَ " مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ
الْأَلْفَافِ ، لَكِنْ فَاعِلُ « حَبٌّ » لَا يَكُونُ إِلَّا " ذَا " وَهُوَ كَلِمَةٌ مَخْصُوصَةٌ مِنْ
أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، فَقَوْلُهُ " وَبِهِ يُرْفَعُ ذَا " يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ فَاعِلَ " حَبٌّ " لَا يَكُونُ إِلَّا
" ذَا " ، وَلَا يُقَالُ : " حَبٌّ هَذَا " بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّنْبِيهِ كَلِمَةٌ ، وَقَدْ
رَكَّبُوا " ذَا " مَعَ « حَبٌّ » فَصَارَا جَمِيعًا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَلَوْ أُدْخِلُوا
حَرْفَ التَّنْبِيهِ لَجَعَلُوا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ شَيْئًا وَاحِدًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ فِي بَابِ
" لَا " ^(٣) ، فَهَذَا تَعْلِيلٌ مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ ، فَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى فَإِنَّ الْكَلِمَةَ -
أَعْنَى " حَبِّدًا " - مَوْضُوعَةٌ لِغَايَةِ قُرْبِ الْمَشَارِ إِلَى مِنْ الْقَلْبِ ، وَقَوْلُكَ : " ذَا " -
أَقْرَبُ مِنْ قَوْلِكَ : " هَذَا " فَاسْتَعْنُوا عَنِ التَّنْبِيهِ ؛ لَكِنَّ " ذَا " لِغَايَةِ الْقُرْبِ . وَلَا
يَجُوزُ تَنْبِيَهُ " ذَا " ، وَلَا جَمْعُهُ ، وَلَا تَأْنِيثُهُ ، بَلْ اسْتَعْمَلُوهُ فِي الْجَمِيعِ بِلَفْظِ الْمَفْرَدِ
الْمَذْكَرِ ؛ لِأَنَّهُ - أَعْنَى الْوَاحِدِ الْمَفْرَدِ - هُوَ الْأَصْلُ ^(٤) الْأَوَّلُ لِجَمِيعِ أَسْمَاءِ

(٣) (ف) " قوله " تحريف .

(٢) فِي النِّسْخَتَيْنِ " فَعِلٌ " .

(٢) انظر ١ / ٨٨ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

الإشارة ، وإنما فعلوا ذلك ؛ لأنه - أعنى " حَبْذًا " - بمنزلة المثل ، والأمثالُ
أبدأ على نهجٍ واحدٍ فى الاستعمال تُؤخذُ مُسلَّمةً على ألفاظها التى خرجت أولُ
عليها ؛ لأنَّ الأمثالَ أقوالٌ وجيزةٌ مُرسلةٌ يُعملُ بها ، ولذلك إذا كانت لمذكرٍ
خوَّطبَ بها المؤنثُ وهى على تذكيرها ، وبالعكس ، ولذلك تقول للمذكرِ :
" الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ " ^(١) بكسرِ " التَّاءِ " ؛ لأنه فى أولِ إرساله للمؤنثِ ،
وكذا تقولُ : " أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ " ^(٢) " يقالُ للمذكرِ بهذا اللَّفْظِ .
قوله :

" واقتربنا معاً فصاراً مدحاً "

يُريدُ بالاقترانِ التركيبَ ، ولذلك قال : " معاً " أى : تَرْكِباً وَاِمْتِزَاجاً مَعاً .
وإنما ذَكَرَ " حَبْذًا " بعد بابِ " نَعَمْ " ؛ لأنَّ " حَبَّ " فعلٌ جامدٌ لا يتصرفُ
فأشبهت " نَعَمْ " ، ولم يتصرفَ معمولُها أيضاً وإن كان معمولٌ " نَعَمْ " يتصرفُ
بالتثنيةِ والجمعِ ، ولضيقِ مجالِ " حَبْذًا " عن مجالِ " نَعَمْ " - من جهةِ أنَّ
فَاعِلَهَا لا يَكُونُ إِلا اسْمُ الإِشَارَةِ وَهُوَ " ذَا " على التَّعْيِينِ وَفَاعِلٌ " نَعَمْ " كُلُّ
مُعْرَفٍ بِاللَّامِ تَعْرِيفاً مَخْصُوصاً ، وكُلُّ مَضَافٍ إِلَى ما فِيهِ اللَّامُ ، وكُلُّ مَفْسَرٍ
بنكرة منصوبةٍ - أُخِرَتْ عن " نَعَمْ " .
قوله :

" كَحَبْذًا نُصَحُ الشَّفِيقِ نَصْحًا "

قَدْ ^(٣) ذَكَرَ إِعْرَابَ المَرْفُوعِ بَعْدَهَا فَاجَازَ فى رَفْعِهِ وَجَهَيْنِ :

(١) انظر الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧ ، والمستقصى ٢٢٩/١ ، ومجمع الأمثال ٢٤٤/٢ يضرب لمن يطلب شيئا
قد فوته على نفسه .

(٢) انظر الأمثال ١١٥ ، والمستقصى ٢٢١/١ ، ومجمع الأمثال ٢٨٢/٢

والإطار : هو أن تتركب طرر الطريق ، وهو نواحيه ، يضرب فى جلادة الرجل ، أى : اركب الأمر
الشديد فإنك قوى عليه ، وقيل معناه أجمعي الإبل من أطرافها أى الجوانب لأن عليك نعلأ وأنا
حاف .

ويروى " أظري " بالنزاء المعجمة من الظرار ، وهى الحجارة .

(٣) (ف) " وقد " .

أحدهما : أن يكون "نصح الشفيق" خبراً ، و "حبذا" مبتدأ وهو الذي
أرادَه بقوله :

"وذلك المدحُ فيها خبرٌ لِحَبِّذَا "

وإنما يجوزُ أن يجعل "حبذا" مبتدأً تغليباً لجانبِ الاسمِيَّةِ في "حبذا"
على جانبِ الفعلِيَّةِ؛ لأنَّ "زيداً هو" ذا ، وكأنَّكَ قلتَ: المقربُ (١) من القلبِ زيدٌ .
الوجهُ الثاني : قوله : "أو مبتدأ يُقدرُ" يجوزُ أن يكون "زيد" مبتدأً ،
و "حبذا" خبرُه كما في "نعم" ، والإبهامُ في "ذا" قائمٌ مقامَ العائدِ ،
ويجوزُ أن يكون "زيد" خبرٌ مبتدأً محذوفٌ كأنَّ قائلاً قالَ (٢) : مَنْ هَذَا المقربُ
مِنَ القلبِ ؟ قلتَ : هو زيدٌ .

ويجوزُ أن يكون "زيد" عطفَ بيانٍ لـ "ذا" ، وقد جعلوه بدلاً ، وهو
ضعيفٌ ؛ لأنَّ البَدَلَ عندهم في حُكمِ تَكَرُّرِ العَامِلِ ، و "حب" هذه لا تعملُ إلاَّ
في "ذا" وحدهُ .

وأما المنصوبُ بعدَ المرفوعِ فهو تَمْيِيزٌ إن لم يكن مُشْتَقًّا ، كقوله :
نُصِحَ الشَّفِيقُ نَصْحًا " ، وإن كان مُشْتَقًّا فهو حَالٌ كقوله : "حبذا محمدُ
رسولاً" ؛ لأنَّ جَعْلَهُ تَمْيِيزًا يُوَدِّي إلى حَذْفِ الموصوفِ وإقامة الصِّفَةِ مقامَهُ ولا
يمنتعُ أن يكونَ تَمْيِيزًا ، على حَذْفِ الموصوفِ ، ولذلك قال :
"وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلاً .
"قوله" في ذَا "إشارةٌ إلى المشتقِّ .

(١) في (ف) "القريب"

(٢) (ف) "يقول"

" الاسم العامِلُ "

القولُ في بيانِ الاسمِ العامِلِ كالفعلِ في المفعولِ أو في الفاعِلِ

قولُه : " الاسمُ " احترازُ به من الفعلِ ، وعواملِ الحروفِ .

قولُه : " العامِلُ " (١) " فيه احترازُ عما لا يَعْمَلُ من الأسماءِ ، والأصلُ فيها

ألا تَعْمَلَ ، وإنما يَعْمَلُ من الأسماءِ ما كانَ مُشتقاً من المصدرِ ، أي : فيه

حروفُ المصدرِ ومعناه ، وقيل : الاسمُ العامِلُ عَمَلَ الفعلِ مُشتقٌ من الفعلِ ،

وَالفِعْلُ مُشتقٌ من المصدرِ (٢) .

فإن قيل : فالمصدرُ عامِلٌ وليسَ بِمُشتقٍ عندَ البصريينِ !

فأقولُ : الصحيحُ أن يُقالَ : إن الاسمَ العامِلَ ما كانَ فيه حروفُ ٥٦

الفعلِ ، والمصدرُ كذلك ، أو كانَ يُؤدِّي معنىَ الفعلِ ، ليدخلَ فيه أسماءُ الأفعالِ .

قولُه : " كالفعلِ " فيه احترازُ عما يَعْمَلُ من الأسماءِ كالحرفِ ، أي : كعملِ

الحرفِ نحوَ أسماءِ الشرطِ ، والأسماءِ المضافةِ ، والمرادُ بقوله : " كالفعلِ "

كعملِ الفعلِ .

قولُه : " في المفعولِ " فيه احترازُ عن المشبَه بالمفعولِ نحوَ رطلُ زيتاً ؛ فإن

عملُه النَّصَبُ ليسَ من جهةِ الاشتقاقِ بل لشبَهه باسمِ الفاعِلِ من جهةٍ مرَّ ذكرُها

في بابِ " التَّمْيِيزِ " (٣) .

(١) في الأصل " العالم " خطأ .

(٢) نسبة الرضى في شرح الكافية ١٩٨/٢ للسيرافى .

(٣) انظر ١ / ٥٥٥ .

قوله : " أو في الفاعل " ينبغى له أن يقول : " أو في الفاعل فقط " وإلا
فكلُّ اسمٍ يَعْمَلُ في المفعولِ إنما يَعْمَلُ فيه بعدَ عمله في الفاعلِ إلا المصدرُ .
ويُرِيدُ بالاسمِ العاملِ في المفعولِ المشتقُّ مِنَ المتعدِّي ، وبالعاملِ في
الفاعلِ فقط المشتقُّ من فعلٍ لَازِمٍ .
وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ خَمْسَةٌ : اسْمُ الْفَاعِلِ ، واسمُ
المفعولِ ، والصفةُ المشبَّهة باسمِ الفاعلِ ، والمصدرُ ، واسمُ الفعلِ .

" اسم الفاعل "

فَالأَوَّلُ اسْمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ لِلِاسْتِقْبَالِ
يُنْصَبُ مَفْعُولًا بِهِ كَالْفِعْلِ تَقُولُ : زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُخْلِ
وَالشَّرْطُ فِي إِعْمَالِهِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى مُصَدَّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَتِدُّ

يريدُ بقوله : " الأولُ " أوَّلَ أقسامِ الاسمِ العاملِ عملِ الفعلِ ، وإنَّما قدَّمَ اسمَ الفاعلِ على بقيةِ الأقسامِ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ أشدُّ شبيهاً بالفعلِ من غيره ؛ لأنَّه اسمٌ لمن يُنسَبُ إليه المصدرُ ، جارٍ على المضارعِ ، ومعنى جريانه على المضارعِ أنَّه في عدَّةِ حروفه وحركاته وسكناته ، و إنما اسمُ المفعولِ فليس كذلك ؛ فإنَّ " مَضْرُوبًا " ليسَ بجارٍ على " يَضْرِبُ " .

قوله : " اسمُ فاعلٍ للحالِ " احترز فيه من اسمِ الفاعلِ الذي يُرادُ به الماضي نحو زَيْدٌ ضَارِبٌ أَمْسٍ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ بَلْ يُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهُ إِضَافَةً حَقِيقِيَّةً ، فَإِنْ قُلْتَ : فِيمَ تَعَلَّقُ " أَمْسٍ " إِذَا لَمْ تُعْمَلْ ؟

فَأَقُولُ : بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ " ضَارِبٌ " أَيُّ : ضَرَبَهُ أَمْسٍ ، كَمَا يَفْعَلُ فِي قَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ مُعْطَى عَمْرٍو أَمْسٍ دِرْهَمًا " أَيُّ : أَعْطَاهُ دِرْهَمًا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنْ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو " اسمُ الفاعلِ فِيهِ مُشْتَقٌّ فِيهِ ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلٌ ، فَهُوَ عَامِلٌ فِي ذَلِكَ الضَّمِيرِ .

فَأَقُولُ : إِنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْمَاضِي جَرَى عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مَجْرَى مَا لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ كَرَجُلٍ ، وَغُلَامٍ .

قوله :

" أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ لِلِاسْتِقْبَالِ "

يُرِيدُ أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ لِأَحَدِ هَذَيْنِ الزَّمَانَيْنِ - أَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ - جَرَى عَلَى الفِعْلِ الَّذِي لِلْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ نَحْوَ « يَضْرِبُ الْآنَ » وَ « يَضْرِبُ غَدًا » ، فَتَقُولُ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا الْآنَ ، أَوْ غَدًا " .

وَأِذَا كَانَ لِلْمَاضِي فَلَيْسَ عَلَيْهِ (١) ؛ لَأَنَّ "ضَارِبًا" لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى "ضَرَبَ" فِي عِدَّةِ حُرُوفِهِ وَحَرَكَاتِهِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى "يَضْرِبُ" فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ أَيْضًا مُعْرَبٌ مِثْلُهُ ، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَمْرَيْنِ فِي الْمَاضِي ، فَقَدْ شَارَكَ "ضَارِبٌ" إِذَا كَانَ لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ "يَضْرِبُ" فِي عِدَّةِ الْحُرُوفِ وَهَيْئَةِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ ، وَفِي الْمَعْنَى ، وَفِي الْإِعْرَابِ ، وَفِي أَنْ الْمَرَادَ بِزَمَانِهِ زَمَانُ "يَضْرِبُ" ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا مُنْتَقِيَةٌ فِي الْمَاضِي .

قَوْلُهُ : "زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُخْلِ" ، "زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ" ، وَ"مُبْغِضٌ" خَبْرُهُ ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَكْنٌ ، وَ"ذَا الْبُخْلِ" مَفْعُولٌ بِهِ .

ب / ١٥٦

هَذَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي فَعَلَهُ مُتَعَدٍ ، وَتَقُولُ فِيمَا فَعَلَهُ لَازِمٌ : "زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامُهُ فَ" غُلَامُهُ" فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِ"قَائِمٍ" كَمَا تَقُولُ : "زَيْدٌ يَقُومُ غُلَامُهُ" ، فَحُكْمُ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي التَّعَدِّيِّ وَاللِّزْمِ حُكْمُ فَعْلِهِ الْجَارِي عَلَيْهِ ، وَيَقْدَمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ كَالْفِعْلِ تَقُولُ "زَيْدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ" ، وَ"عَمْرًا زَيْدٌ ضَارِبٌ" كَمَا تَقُولُ "عَمْرًا زَيْدٌ يَضْرِبُ" ، وَتَقُولُ "زَيْدٌ مَعْطٍ عَمْرًا دِرْهَمًا" كَمَا تَقُولُ : "زَيْدٌ يُعْطِي عَمْرًا دِرْهَمًا" ، فِي الْمَتَعَدِّيِّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا (وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ كَمَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا) (٢) فِي فِعْلِهِ الْجَارِي عَلَيْهِ ، وَتَقُولُ : "زَيْدٌ ظَانَ (٣) عَمْرًا قَائِمًا" فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ ، وَتَقُولُ : "زَيْدٌ مُعَلِّمٌ عَمْرًا بَكْرًا قَائِمًا" فِي الْمَتَعَدِّيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ .

(١) أَى : فَلَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) بِسَبَبِ انْتِقَالِ النَّظَرِ .

(٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ "ضَارِبٌ" تَحْرِيفٌ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

قوله : " والشَّرْطُ فِي إِعْمَالِهِ " يعنى فى إعمال اسمِ الفاعل .

قوله :

" أن يعتمد على مُصَدَّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَنْدُ "

يُرِيدُ بِالمُصَدَّرِ صَاحِبَهُ - أَعْنَى صَاحِبَ اسْمِ الفَاعِلِ - أو يَقَعُ بَعْدَ حَرْفٍ هُوَ بِالفِعْلِ أُولَى كحرفِ النَّفْيِ وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، فَمِثَالُ أَنْ يَتَصَدَّرَ صَاحِبُهُ ، أَيْ : يَتَقَدَّمَ بِمعْنَى أَنْ يَكُونَ خَبِرًا نَحْوُ " زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا " ، أو يَكُونَ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا " ، أو يَكُونَ حَالًا نَحْوُ " هَذَا زَيْدٌ ضَارِبًا أَبُوهُ عَمْرًا " ؛ لِأَنَّ الخَبَرَ مُسْتَنْدٌ إِلَى المَبْتَدَأِ ، وَالحَالُ مُسْتَنْدَةٌ إِلَى صَاحِبِهَا ، أَيْ : هِيَ فِي المَعْنَى خَبِرٌ عَنْهُ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ [وَعَلَى صَاحِبِهِ إِذَا كَانَ حَالًا أو خَبِرًا لِمَبْتَدَأٍ ، وَإِذَا كَانَ صِفَةً يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ] (١) وَلَا يَجُوزُ عَلَى صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ كَمَا لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى المَوْصُوفِ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهَا عَلَيْهِ .

وَمِثَالُ مَجِيئِهِ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ " مَا قَائِمٌ أَخَوَاكَ " ، فَ " أَخَوَاكَ " فَاعِلٌ " قَائِمٌ " ، وَمِثَالُ مَجِيئِهِ بَعْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ " أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ " ؟ ، فَ " أَخَوَاكَ " فَاعِلٌ .

وَلَمْ يُمَثَّلْ مِنْ هَذِهِ المَوَاضِعِ الخَمْسَةِ إِلَّا بِوقُوعِهِ خَبِرًا فِي قَوْلِهِ : " زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا البُخْلِ " ، وَإِنَّمَا احتَاجَ إِلَى الإعْتِمَادِ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا عَمِلَ ؛ لِتَقْصَانِهِ عَنِ الفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي الاسْمِ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا مُعْرَبًا ، وَالأَصْلُ فِي الفِعْلِ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا مَبْنِيًّا ، وَالأَخْفَشُ (٢) يَرَى إِعْمَالَهُ مُطْلَقًا ؛ وَالأَزْمُوهُ أَنْ يُجِيزَ : إِنْ قَائِمًا أَخَوَاكَ .

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) انظر الهمع ٩٥/٢ ، وشرح ابن القواس ٩٨٠ ، وشرح الكافية ٢٠٠/٢ ، وحجته أن شبهه بالفعل

أغنى عن اعتماده .

فَإِنْ تُرِدْ بِهِ الْمَضِيَّ فَاضِفِ
فَالنَّصْبُ لَأَزْمُ بِكُلِّ حَالٍ
كَزَيْدِ الضَّارِبِ عَمراً وَالرَّجُلِ
الضَّارِبَانَ الْعَبْدَ وَالنُّونُ ثَبِتَ
كَالْحَافِظُو عَوْرَةَ نُونِهِ حُنْفُ
وَإِنْ تُعْرِفُهُ بِلَامٍ وَالْفِ
فِي الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالِاسْتِقْبَالِ
وَإِنْ تَكُنْ ثَبَّتِ أَوْ جَمَعْتَ قُلْ
وَأَفَةً بِالْحُنْفِ وَالنَّصْبِ أَتَتْ
إِذْ حَلَّهَ الْمَوْسُولُ لَامٌ وَالْفِ

يريد بقوله : " به " اسمَ الفاعلِ ، و " المضي " : مَصْدَرُ قَوْلِكَ : مَضَى
يَمْضِي ، وَأَصْلُهُ " مُضُوياً ^(١) " فقلبت " الواو " ياءً " وَأَدغمْتَهَا (في) ^(٢) "
الياء " التي هي لَامُ الْكَلِمَةِ ^(٣) جَرِيئاً عَلَى الْقَاعِدَةِ فِيمَا إِذَا اجْتَمَعَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ
وَسَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالسَّكُونِ .

قوله : " فَأَضِفُ " أَي : فَأَضِفِ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا أُرِدْتَ بِهِ الْمَضِيَّ ، وَهِيَ
وَأَجِبَةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ أَلَّا تَعْمَلَ ، فَأَمَّا
عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ فَلَيْسَ لِكَوْنِهِ اسْمَ فَاعِلٍ فَقَطْ بَلِ لِلْمُوَازَنَةِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمَضَارِعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا ^(٣) ، وَلَا مُوَازَنَةَ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَاضِي حَتَّى ١٥٧ / أ
يَعْمَلُ عَمَلَهُ ، وَإِذَا انْتَفَى الْمَوْجِبُ لِلْعَمَلِ انْتَفَى الْعَمَلُ فَوَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى
الْأَصْلِ فَتَجِبُ الْإِضَافَةُ - لَا مُطْلَقًا - مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ مِنْهَا كَالْتَّنوينِ وَالْأَلْفِ
وَاللَّامِ ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ تَعْرِفُ مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ
الضَّارِبِ الرَّجُلِ أَمْسٍ " ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَلَّبْنَاهُمْ بِأَسِطٍ زُرَاعِيَةٍ ﴾ ^(٤) فَهُوَ
حِكَايَةٌ حَالٍ مَاضِيَةٍ ، وَمَعْنَى حِكَايَةِ الْحَالِ أَنَّكَ لَوْ رَأَيْتَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَأَخْبَرْتَ
عَنَهُمْ بِذَلِكَ .

(١) (ف) " منصوباً " ، وهو في النسختين منصوب والاولى رفعه .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر ص ١٢٦ .

(٤) سورة الكهف ١٨ .

ولا يُضَافُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَّا إِلَى الْمَفْعُولِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " قَائِمُ الْأَبِ " فَهُوَ
 مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ؛ فَانْهَافُ تُضَافُ إِلَى فَاعِلِهَا . وَإِذَا كَانَ
 اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ أَضْفَتُهُ إِلَى الْأَوَّلِ ، وَنَصَبَتْ
 الثَّانِي بَعْدَهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مُعْطَى أَخِيكَ أَمْسَ دِرْهَمًا " فَتُنْصَبُ (١)
 " دِرْهَمًا " بِفِعْلِ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، فَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : " زَيْدٌ مُعْطَى
 أَخِيكَ " قِيلَ لَكَ : " مَا أَعْطَاهُ ؟ " فَقُلْتَ : " أَعْطَاهُ دِرْهَمًا " ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ :
 الْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي (٢) ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ
 يُضَارِعِ الْمَاضِيَ بِالْمُؤَاوَزَةِ فَقَدْ ضَارَعَهُ بِالِاشْتِقَاقِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ قَدْ حَلَّ مَحَلَّ
 التَّنْوِينِ ، وَإِذَا نُونُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَمِلَ ، فَكَذَلِكَ يَعْْمَلُ إِذَا تَعَرَّفَ بِاللَّامِ ، وَإِنْ كَانَ
 بِمَعْنَى الْمَاضِي ؛ لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ التَّنْوِينِ (٣)
 قَوْلُهُ :

" وَإِنْ تَعَرَّفَهُ بِلَامٍ وَأَلْفٍ "

يُرِيدُ أَنْ تَعَرَّفَ اسْمُ الْفَاعِلِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ ؛ لِأَنَّ " الْوَاوَ ؛ لَا
 يَفِيدُ التَّرْتِيبَ .

قَوْلُهُ : " فَالْنُّصْبُ لِأَزْمٍ " إِلَى آخِرِهِ إِنَّمَا لَزِمَ النَّصْبُ لِتَعَدُّرِ الْإِضَافَةِ ؛ إِذْ
 مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُضَافُ إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَإِنَّمَا تَعَدَّرَتْ
 الْإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : " الضَّارِبُ زَيْدٌ " بِالْإِضَافَةِ لَا يُفِيدُ تَخْفِيفًا فِي
 اللَّفْظِ (٤) وَلَا تَخْصِيصًا فَوَجِبَ النَّصْبُ لِتَعَدُّرِ الْجَرِّ إِلَّا عَلَى

(١) (ف) " فينصب " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢٠٠/٢ فقد نص على رأي أبي سعيد السيرافي وقيد ذلك بأنه يرى
 إعماله ضرورة .

(٤) في الأصل " الأصل " تحريف .

رَأَى الْفِرَاءَ (١) ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ : " الضَّارِبُ زَيْدًا أُمْسٍ " فَنَصَبَ " زَيْدٍ " (٢) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ كَنَصَبِ " الْحَسَنِ الْوَجْهِ " ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى (٣) .

وَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ (٤) أَنْ قَوْلَكَ : " الضَّارِبُ زَيْدًا أُمْسٍ " لَمَّا كَانَ إِذَا انْفَكَّ هَذَا اللَّفْظُ يَنْفَكُّ إِلَى " الَّذِي وَالْفِعْلُ " عَمِلَ عَمَلُ الْفِعْلِ ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ تَنْفَكُّ إِلَى " الَّذِي " وَأَسْمُ الْفَاعِلِ يَنْفَكُّ إِلَى " ضَرَبَ " كَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَقْدَرَّ بِـ " أَنْ وَالْفِعْلُ " عَامِلٌ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ ، فَـ " الضَّارِبُ أُمْسٍ " فِي تَقْدِيرِ " الَّذِي ضَرَبَ " كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا فِي تَقْدِيرِ " مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، فَافْهَمْ بَيَانًا حَسَنًا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبَوِيهِ .
قَوْلُهُ :

" فِي الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالْإِسْتِقْبَالِ "

إِذَا وَجِبَ النَّصْبُ فِي الْمَاضِي فَفِي غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْأُولَى ، وَأَبُو عَلِيٍّ (٥) يَخْتَارُ أَنْ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْأَيْعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَاضِي ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ جَرِيرٍ :

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغْشَانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رِحْلَةٍ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدَاً (٦)
فَقَالَ : إِنَّ " غَدَاً " يَتَعَلَّقُ بِـ " رِحْلَةٍ " أَوْ بِـ " بَيْنَ " ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ

(١) انظر شرح شنور الذهب ١٥٥ ، وشرح ابن القواس ٩٨٣ ، وابن يعيش ١٢٣/٢ .

(٢) في الأصل " زَيْدًا " بالنصب .

(٣) انظر رأى الأخفش في شرح الكافية للرضي ٢٠١/٢ ، والهمع ٩٦/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٩٦/١ .

(٥) انظر كتاب الشعر لأبي علي ٩٥ ، وشرح الكافية ٢٠١ / ٢ .

(٦) انظر ديوانه ٣٩٤ برواية :

باتت همومي تغشاني طوارقها من خوف روعة

وهو في شرح ابن القواس ٩٨٢ ، والخزانة ٤٤٣/٣ ، وشرح الكافية ٢٠١/٢ .

لَا بِ " الظَّاعِنِينَ " ، وفيه نَظْرٌ (١) .
قوله :

" وَإِنْ تَكُنْ تَنْتَيْتَ أَوْ جَمَعْتَ قُلْ "

يُرِيدُ إِذَا تَنْتَيْتَ اسْمَ الْفَاعِلِ أَوْ جَمَعْتَهُ فَحِكْمُهُ حَكْمُ الْمَفْرَدِ ، تَعْمَلُهُ بِالْأَلْفِ

وَاللَّامِ مُطْلَقًا وَبِغَيْرِ اللَّامِ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، لَكِنْ يَجِبُ حَذْفُ النَّوْنِ ١٥٧/ب

مِنَ الْمَنْكُرِ وَالْإِضَافَةِ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ فِيهِ فَعَلَى الْحِكَايَةِ كَمَا مَرَّ

فِي مُفْرَدِهِ ، وَلَوْ قِيلَ : إِذَا ثَبَّتَتْ النَّوْنُ فَالْتَّصِبُ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ كَمَا إِذَا أَضَفْتَهُ

مُتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَكَانَ قَوْلًا قَوِيًّا وَهُوَ الْحَقُّ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ حِكَايَةِ الْحَالِ

الْمَاضِيَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " الرَّجُلَانِ ضَارِبَانِ زَيْدًا أَمْسَ " فَالْتَّصِبُ بِفَعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ "

الضَّارِبَانِ " كَمَا فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكْنًا ﴾ (٢)

(أَى : جَعَلَهُ سَكْنًا) (٣) .

قوله : " الضَّارِبَانِ الْعَبْدَ " يَجِبُ التَّصِبُ ؛ لِتَعَذُّرِ الْإِضَافَةِ بِثَبُوتِ

النَّوْنِ ، فَإِنْ حُذِفَتْ النَّوْنُ فَالْوَجْهُ الْجَرُّ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ أَفَادَتْ تَخْفِيفًا بِحَذْفِ

النَّوْنِ إِذَا كَانَتْ النَّوْنُ لَا تَعَاقِبُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ كَمَا لَا تَعَاقِبُهُمَا الْحَرَكَةُ .

قوله :

" وَلِغَةِ بِالْحَذْفِ وَالتَّصِبِ أَتَتْ "

يُرِيدُ بِحَذْفِ النَّوْنِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ (٥) .

(١) لاحتمال أن يكون متعلقا بالظاعنين ، والاستدلال بالاحتمال ضعيف .

(٢) سورة الأنعام ٩٦ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " قول " .

(٥) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وقيل : قاله عمرو بن امرئ القيس الخزرجي جد عبد الله بن رواحة .

وهو في ديوان قيس بن الخطيم ٢٣٨ على أنه منسوب إليه ، والكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب

١٤٥/٤ ، وابن يعيش ١٢٤/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ، والخزانة ١٨٩/٢ .

فَالْوَجْهَ الْجَرُّ ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَوَجْهُهُ أَنَّ النَّاصِبَ (١) لَمْ يَقْدَرْ حَذْفُهَا
لِلإِضَافَةِ بَلِ لِلتَّخْفِيفِ لَطُولِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ صِلَةٌ لِلْمَوْصُولِ وَهُوَ الْآلِفُ
وَاللَّامُ فَحُذِفَ النَّوْنُ كَمَا يُحْذَفُ الْعَائِدُ مِنَ الصَّلَةِ ، وَقِيلَ : حُذِفَ كَمَا حُذِفَ مِنْ
قَوْلِ الْآخِرِ :

أَبْنَى كَلِيبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَّا الْأَغْلَالَ (٢)
أَرَادَ " اللَّذَانِ " فَحُذِفَ النَّوْنُ تَخْفِيفًا .
وقوله :

" إِذِ حَلَّ الْمَوْصُولُ لَامٌ وَالْفُ "

الضَّمِيرُ فِي " حَلَّ " يَعُودُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، أَيْ " إِذِ حَلَّ اسْمُ الْفَاعِلِ
الْآلِفُ وَاللَّامُ وَهُمَا الْمَوْصُولُ ، وَالْمَوْصُولُ فَاعِلٌ " حَلَّ " ، وَ " لَامٌ وَالْفُ " بَدَلٌ مِنْ
الْمَوْصُولِ بَدَلٌ نَكْرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ .

وقوله : " إِذِ " وَمَا بَعْدَهَا تَعْلِيلٌ لِحَذْفِ النَّوْنِ مِنْ " الْحَافِظُو عَوْرَةَ
الْعَشِيرَةِ " ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ تَعَيَّنَ الْجَرُّ عِنْدَ حَذْفِ النَّوْنِ وَالنَّصْبُ
شَاذٌ ، وَقَدْ قُرِئَ : « إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ » (٣) بِنَصْبِ " الْعَذَابِ " ، فَأَمَّا قَوْلُ
الشَّاعِرِ :

هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ (٤)

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " النَّصْبُ " تَحْرِيفٌ ، وَلَعَلَّهَا مَحْرُفَةٌ فِيهِمَا عَنْ كَلِمَةِ " النَّوْنِ " فَيَصِيرُ النَّصْرُ هَكَذَا " وَأَمَّا النَّصْبُ فَوَجْهُهُ أَنَّ النَّوْنَ لَمْ يَقْدَرْ حَذْفُهَا "

(٢) الْبَيْتُ لِلأَخْطَلِ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فِيهَا قَوْمَهُ وَيَهْجُو جَرِيرًا وَهُوَ فِي شِعْرِهِ صِنْعَةُ السُّكْرَى
١٠٨ ، وَالْكِتَابُ ٩٥/١ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٩٩/٢ .

(٣) سُورَةُ الصَّافَّاتِ ٢٨ ، وَقِرَاءَةُ النَّصْبِ قِرَاءَةُ أَبِي السَّمَالِ وَأَبَانَ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ عاصِمٍ . الْبَحْرُ الْمَحِيطُ
٢٥٨/٧ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مِنْ لَحْنِ أَبِي السَّمَالِ . انظُرِ الْمُقْتَصِدَ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٥٣١ .

(٤) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مَصْنُوعٌ ، وَعَجَزَهُ :

إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مَحْدَثِ الْأَمْرِ مَعْظَمًا

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٩٦/١ ، وَابْنُ عَيْشٍ ١٢٥/٢ ، وَالْمَعْمُورُ ١٥٧/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ١٨٧/٢ .

ف قيل : الهاء فيه للوقف وليس بهاء الضمير ، وحركوها إجراءً للوقف
مُجْرَى الوَصْلِ .

وكلُّ ما كانَ من اسمِ فاعِلٍ تُجْرِيهِ فِي الإِعْمَالِ مُجْرَى فاعِلٍ
فَيَسْتَوِي " مَفْعَلٌ " و " مَفْعِلٌ " بِفَاعِلٍ وَهَذَا مُسْتَفْعِلٌ

يريدُ بـ " فاعِلٍ " من قوله : " اسم فاعِلٍ " الصِّفَةُ ، ويريدُ بـ " فاعِلٍ " الذي
في آخر البيت من قوله : " مُجْرَى فاعِلٍ " المِثَالُ الذي هُوَ الوِزْنُ ، فلا يَكُونُ على
هَذَا إِيْطَاءً ؛ لأنَّ المرادَ بِأحدهما غيرَ المرادِ بالآخر .
قوله :

" فَيَسْتَوِي مَفْعَلٌ وَمَفْعِلٌ "

يريدُ : وَيَسْتَوِي مَوْزُونٌ " مَفْعِلٌ " (١) ، وَمَفْعِلٌ " بِمَوْزُونٍ " فاعِلٍ " فِي العَمَلِ ؛
لأنَّ " مَفْعَلًا ، وَمَفْعَلًا " مَوْزُونُهُ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ اسْمُ الفاعِلِ ، فمَوْزُونٌ " مَفْعِلٌ "
مُعْظَمٌ تَقُولُ : " زَيْدٌ مُعْظَمٌ عَمْرًا " ، وَمَوْزُونٌ " مَفْعِلٌ " مُكْرِمٌ تَقُولُ : زَيْدٌ مُكْرِمٌ
عَمْرًا . كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا .

قوله : " وَهَكَذَا مُسْتَفْعِلٌ " يريدُ (مَوْزُونٌ " مُسْتَفْعِلٌ ") (١) نحو : زَيْدٌ
مُسْتَخْرَجٌ عَمْرًا .

وبِالجُمْلَةِ فاسْمُ الفاعِلِ من كلِّ زائِدٍ على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ بِوزنِ الفِعْلِ
المُضَارِعِ ، فَ " مُكْرِمٌ " بِوزنِ " يُكْرِمُ " غَيْرَ أَنَّكَ حَذَفْتَ " الياءَ " وَجَعَلْتَ
مَوْضِعَهَا المِيمَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَذَفْتَ حَرْفَ المُضَارِعَةِ من " يَسْتَخْرِجُ " وَجَعَلْتَ
مَوْضِعَهَا المِيمَ صَارَ " مُسْتَخْرَجًا " ، وَهَذَا وَجْهُ طَرِيفٍ فِي إِعْمَالِ اسْمِ الفاعِلِ إِذَا ١/١٥٨
كَانَ لِلْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ زائِدٌ كَمَا أَنَّ أَوَّلَ المُضَارِعِ زائِدٌ مَعَ المِوازَنَةِ
بِخِلَافِ المَاضِي ، فَإِنَّ " مُدْحَرَجًا " بَيْنَهُ وَبَيْنَ " دَحْرَجَ " مُوازِنَةٌ وَلَيْسَ أَوَّلُ
المَاضِي زائِدًا .

(١) سقط من (ف) .

" صيغ المبالغة "

<p>بِفَاعِلٍ وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَةٌ وَمِثْلُ " الْمَفْعَالِ " ، وَ " الْفَعُولِ " . وَ " فَعُلٌ " يَعْمَلُ كَالْفَوَاعِلِ وَقَوْمٌ عَمِرُوا عَمْرًا نَدْوِيًّا</p>	<p>وَشَبَّهُوا الْأَمْثَلَةَ الْمِبَالِغَةَ فِي مِثْلِ " الْفَعَالِ " ، وَ " الْفَعِيلِ " . وَ " فَعُلٌ " أَجْرُوهُ مُجْرَى " فَاعِلٍ تَقُولُ : زَيْدٌ حَسْرٌ عَيْوِيًّا</p>
---	---

قوله : " الأمثلة المبالغة ؛ يُريدُ ذات المبالغة ، فَحَذَفَ المضافَ وَأَقَامَ المضافَ إليه مَقَامَهُ ، وَمَعْنَى المبالغةِ هُنَا (١) تَكْثِيرُ الفِعْلِ وَتَكَرُّرُهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى . وَيُرِيدُ بقوله :

" وَشَبَّهُوا الْأَمْثَلَةَ الْمِبَالِغَةَ بِفَاعِلٍ "

فِي الْعَمَلِ لَا فِي جَرِيَانِهِ عَلَى الفِعْلِ .

قوله : " وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَةٌ " أَيْ : جَائِزَةٌ ؛ لِأَنَّ المَرَادَ بِهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَا يُرَادُ بِاسْمِ الفَاعِلِ مِنْ إِبْقَاعِ الفِعْلِ مَعَ إِحْدَاثِ مِبَالِغَةٍ وَتَكْثِيرٍ . وَأَمْثَلَةُ المِبَالِغَةِ خَمْسَةٌ كَمَا ذَكَرَ ، وَهِيَ : فَعَالٌ ، وَقَعِيلٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَقَعُولٌ ، وَقَفْعُلٌ .

أَمَّا " فَعَالٌ " فَمِثْلُ " ضَرَابٌ " مِنْ قَوْلِكَ : " ضَرَبَ يَضْرِبُ فَهُوَ ضَرَابٌ " ، وَأَسْمُ الفَاعِلِ مِنْهُ " مُضْرَبٌ " فَتَقُولُ : " زَيْدٌ ضَرَابٌ عَمْرًا " كَمَا تَقُولُ : " ضَارِبٌ عَمْرًا " لِكُنْ فِي " ضَرَابٍ " مِنَ المِبَالِغَةِ مَا لَيْسَ فِي " ضَارِبٍ " وَفِي " مُضْرَبٍ " مِنْ قَوْلِكَ بِالتَّشْدِيدِ ، وَهَذَا البِنَاءُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الإِعْمَالِ ، وَلَا يُصَاغُ إِلَّا مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ ، قَالَ الشَّاعِرُ ، وَأَسْمُهُ القَلَاخُ (٢) :

(١) (ف) هذا " تحريف .

(٢) هو القلاخ بن حزن المنقري . انظر المؤلف والمختلف ٢٥٢ .

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا (١) .

فَنَصَبَ " جِلَالَهَا " بِ " لِبَاسٍ " ، وَلَمَّا كَثُرَ مِنْهُ ذَلِكَ أَخْبَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لِبَاسٌ ، وَجِلَالُ الْحَرْبِ : الدَّرُوعُ وَمَا يُبَسُّ لِلْحَرْبِ .

قَالَ سَيَبَوِيهٍ : " وَسَمِعْنَا مَنْ يَقُولُ : " أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ " (٢) .
فَنَصَبَ " الْعَسَلُ " بِ " شَرَّابٍ " كَمَا تَقُولُ : أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَارِبٌ ، وَأَنَا أَشْرَبٌ .

وَأَمَّا " فَعِيلٌ " فَأَنْشُدُ سَيَبَوِيهٍ فِي إِعْمَالِهِ لِسَاعِدَةَ بْنِ جُوَيَّةٍ :

حَتَّى شَأَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ (٣)
فَنَصَبَ " مَوْهِنًا " بِ " كَلِيلٍ " . وَقَالُوا (٤) : " مَوْهِنًا " ظَرْفٌ (٥) وَهُوَ السَّاعَةُ مِنَ اللَّيْلِ فَلَمْ (٦) يَكُنْ لِسَيَبَوِيهٍ فِيهِ حِجَّةٌ ، وَقَالُوا : لِأَنَّ " كُلَّ يَكُلٌ " غَيْرُ مَتَّعِدٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " كَلِيلٌ " (٧) بِمَعْنَى " مَكْلٌ " ، كَأَنَّهُ أَكَلَ حُمْرَ الْوَحْشِ ، أَيْ : أَتَعَبَهَا وَأَعْيَاهَا بِالْمَشْيِ إِلَى جِهَتِهِ ، وَلِذَلِكَ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْمِ ، يَعْنِي الْبَرَقَ كَقَوْلِهِمْ : " عَذَابُ أَلِيمٌ " بِمَعْنَى مُؤْلِمٍ ، وَ " دَاءٌ وَجِيعٌ " بِمَعْنَى مُوجِعٍ ، وَالْمَوْلَمُ وَالْمَوْجِعُ يَتَعَدَّى فَكَذَلِكَ " فَعِيلٌ " مِنْهُمَا .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

وليس بولاج الخوالم أعتلا

وهو في الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١١٢/٢ ، والعيني ٢٥٥/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٥٧/١ .

(٣) البيت في ديوان الهذليين ١٩٨/١ ، والكتاب ٥٨/١ ، والمقتضب ١١٤/٢ ، والخزانة ٤٥٠/٣ .

(٤) في الأصل " وقال " .

(٥) القائل هو أبو العباس المبرد ، انظر المقتضب ١١٤/٢ .

(٦) في (ف) " فكن " تحريف " .

(٧) في النسختين " كليلاً " بالنصب .

وَمَعْنَى " شَاهَا " سَاقَهَا ، وَ" الْكَلِيلُ " الْبَرِّقُ الضَّعِيفُ ، يَصِفُ حَمَارَ
الْوَحْشِ ، وَ" عَمَلٌ " صِفَةٌ لـ " كَلِيلٍ " ، وَمَعْنَى عَمَلِهِ : أَنَّ هَذَا الْبَرِّقَ الضَّعِيفَ
يَبْدُو مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ فَسَمِيَ ذَلِكَ " عَمَلًا " وَبَاتَتْ (الْحُمُرُ طِرَابًا) (١) قَدْ اسْتَخَفَّهَا
الشُّوقُ (٢) إِلَى جِهَةِ الْبَرِّقِ ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ : زَيْدٌ رَحِيمٌ عَمْرًا " قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا مَا صَنَعْتَ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلًا ؛ فَإِنِّي لَسْتُ أَكَلُهُ وَحْدِي (٣)

فَ " أَكِيلٌ " بِمَعْنَى " أَكَلَ " ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ " فَعِيلًا " (بِمَعْنَى ٨٥٨ / ب
فَاعِلٍ) (٤) إِنَّمَا يَأْتِي صِفَةً لِلذَّاتِ ، وَهُوَ مِنْ " فَعَلَ " بِضَمِّ الْعَيْنِ نَحْوُ "
شَرُفَ فَهُوَ شَرِيفٌ ، وَكَرَّمَ فَهُوَ كَرِيمٌ " لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فَعَلٍ لَازِمٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ
يَكُونَ " فَعِيلٌ " عَامِلًا (٥) ، فَلَا يَقْدَحُ فِي قَوْلِ سَيَبَوِيهِ ؛ لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ " فَعِيلًا " قَدْ
يَأْتِي غَيْرَ صِفَةٍ لِلذَّاتِ ، وَأَعْنِي بِصِفَةِ الذَّاتِ الْغَرِيزِيَّةِ ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَهُ سَيَبَوِيهِ .
وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ فِي هَذَا عَلَى الْعَامِلِ فَتَقُولُ : " زَيْدٌ عَمْرًا
رَحِيمٌ " وَأَمَّا " مِفْعَالٌ " فَنَحْوُ " زَيْدٌ مِطْعَامُ الضَّيْفِ " ، وَيَعْمَلُ جَمْعٌ "
مِفْعَالٌ " عَمَلُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) ؛ الْحَمِيرُ ضَرَابًا " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي (ف) " الْبَرِّقُ " تَحْرِيفٌ .

(٣) الْبَيْتُ لِقَيْسِ بْنِ عَاصِمِ الْمَنْقَرِيِّ ، وَنَسَبَ لِحَاتِمِ الطَّائِي

وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيوَانَ حَاتِمِ ٣١٢ ، وَمَعْنَى الْبَيْبِ ٢٨٧ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ لِلْسَيَوْتِيِّ ٥٨٥ ، وَشَرَحَ

ابْنَ الْقَوَاسِ ٩٩٠ .

(٤) مِنْ (ف) .

(٥) هَذَا هُوَ الْمَبْرَدُ ، انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١١٣/٢ ، وَانْظُرِ رَدَّ ابْنَ وَلاَدٍ عَلَيْهِ بِحَاشِيَةِ الْمُقْتَضِبِ ١١٧/٢ .

شُمِّ مَهَاوِينِ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مَيْصَ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزْمٌ (١)

فَنَصَبَ "أَبْدَانَ الْجَزُورِ" بِـ "مَهَاوِينِ" ، وَهُوَ جَمْعُ "مِهْوَانٍ" ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَهِينُ أَبْدَانَ الْجَزُورِ - وَهِيَ الْإِبِلُ - بِنَحْرِهَا وَإِطْعَامِ لَحْمِهَا .

وَقَوْلُهُ : " لَا خُورٌ " لَا ضَعْفٌ ، وَهُوَ صِفَةٌ "مَهَاوِينِ" .

وَأَمَّا " فَعُولٌ " فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو طَالِبِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ : (٢)

ضُرُوبٌ بِنَضْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سَمَانِهَا (٣)

فَنَصَبَ : سُوْقًا " بِـ " ضُرُوبٍ " ، وَالسُّوقُ : جَمْعُ سَاقٍ .

وَأَمَّا " فَعَلٌ " فَنَحْوُ " حَذِرٌ " ، أَنْشَدَ سَيِّبِيُّوهُ :

حَذِرٌ أَمُورًا لَا تَهَابُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (٤)

فَنَصَبَ " أَمُورًا " بِـ " حَذِرٍ " ، وَقَالَ النَّحْوِيُّونَ : هَذَا الْبَيْتُ لَمْ يَصِحَّ عَنِ الْعَرَبِ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : (رَوَى الْمَازِنِيُّ عَنِ اللَّاحِقِيِّ أَنَّهُ قَالَ) (٥) سَأَلَنِي سَيِّبِيُّوهُ عَنِ شَاهِدٍ فِي تَعْدِي " فَعَلٍ " فَعَمَلْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ ، وَرَوِي أَنَّ الْبَيْتَ لِابْنِ الْمُقَفَّعِ .

- (١) البيت للكُمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفِ الْأَسَدِيِّ ، وَقِيلَ لِابْنِ أَبِي مِقْبَلٍ . وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ١١٤/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٤/٦ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٤٨/٣ ، وَشَرَحَ آيَاتِ الْكِتَابِ ٢١٥/١ .
- (٢) وَهُوَ عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَاسْمُهُ عَبْدُ مَنَافِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ . (٣) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ ، وَعَجْزُهُ : إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْمَطَالِبِ فِي شَرْحِ دِيْوَانِ أَبِي طَالِبٍ ٧٩ ، وَالْكِتَابُ ٥٧/١ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٤٦/٣ ، وَالْمُقْتَضَبُ ١١٤/٢ ، وَالْعَيْنِيُّ ٥٣٩/٣ .
- (٤) قَالَهُ أَبُو يَحْيَى اللَّاحِقِيُّ ، وَاسْمُهُ أَبَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ (٢٠٠ هـ) ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مِنْ رِوَايَتِهِ وَلا يَسْمَعُ مِنْ شِعْرِهِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مُصْنُوعٌ .
- انظُرِ الْكِتَابَ ٥٨/١ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ لَابْنِ السِّيْرَافِيِّ ٤٠٩/١ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٥٦/٣ ، وَالْعَيْنِيُّ ٥٤٣/٣ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٩٩٢ .
- (٥) فِي الْأَصْلِ " رَوَى عَنِ الْمَازِنِيِّ أَنَّ اللَّاحِقِيَّ قَالَ " وَانظُرْ هَذِهِ الْحِكَايَةَ فِي الْهَلَلِ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْجَمَلِ لِابْنِ السِّيْدِ ١٣١ ، وَشَرَحَ عِيُونَ سَيِّبِيِّهِ لِأَبِي تَمْرٍ الْقُرْطُبِيِّ : ٧٩ .

قوله: " حَذِرُ عِيُوبًا " مِثَالُ لـ " فَعَلٍ " ، و " فَعِلٌ " أَقْلُ مِنْ " فَعِيلٍ " أَيْ :
 أَسْمَاءُ الْفَاعِلِ عَلَى " فَعِيلٍ " أَكْثَرُ مِنْ " فَعِلٍ " .
 وَقَوْلُهُ :

" وَقَوْمٌ عَمَرُوا غُفْرًا ذُنُوبًا " .
 فَنَصَبَ " ذُنُوبًا " بِـ " غُفْرٍ " وَهُوَ جَمْعٌ ؛ غَفُورٍ ؛ عَلَى وَزْنِ " فَعُولٍ " ،
 قَالَ طَرْفَةُ :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرًا ذُنُوبَهُمْ غَيْرَ فُحْرٍ (١)
 وَيُرْوَى " فُجْرٌ " بِالْجِيمِ ، فَنَصَبَ " ذُنُوبَهُمْ " بِـ " غُفْرٍ " كَمَا يَتَعَدَّى وَاحِدُهُ
 وَهُوَ " غُفُورٌ " .
 قَوْلُهُ :

" وَقُعُلٌ يَعْمَلُ كَالْفَوَاعِلِ " .
 يُرِيدُ أَنَّ " فُعُلًا " جَمْعُ " فَعُولٍ " - نَحْوُ " غُفْرٌ " جَمْعُ " غُفُورٍ " - يَعْمَلُ
 كَمَا يَعْمَلُ " الْفَوَاعِلُ " جَمْعُ " فَاعِلَةٌ " نَحْوَ قَوْلِ الْعَجَّاجِ :
 أُولَافًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمَى (٢) .

فَنَصَبَ " مَكَّةَ " بِـ " أُولَافٍ " ، وَهُوَ جَمْعُ " أَلْفَةٍ " ، وَقَالَ أَبُو كَبِيرٍ
 الْهَذَلِيُّ (٣) :

مَمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهِنَّ عَوَاقِدُ حَبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبِلٍ (٤)

(١) انظر ديوان طرفة بن العبد ٥٥ ، والكتاب ٥٨/١ ، وشرح أبياته ٦٨/١ ، وابن يعيش
 ٧٥/٦ ، والخزانة ٤٦٤/٣ ، والعيني ٥٤٨/٥ ،

(٢) سبق تخريجه ، في ٦٩٥/١ .

(٣) أبو كبير الهذلي هو عامر بن الحليس .

انظر ترجمته في ديوان الهذليين ٨٨/٢ ، والخزانة ٤٦٧/٣ ،

(٤) انظر ديوان الهذليين ٩٢/٢ برواية

مما حملن حيك الثياب فشب غير متقل

وهو في الكتاب ٥٥/١ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والخزانة ٤٦٦/٣ ، وشرح ابن القواس ١٢٨١ ،

فَنَصَبَ "حُبُّكَ النَّطَاقِ" بِـ "عَوَاقِدَ" ، وَصَرَفَهُ لِضُرُورَةِ الشُّعْرِ ، كَمَا (١)
صَرَفَ الْعَجَّاجُ "الأَوَافَ" لِلضَّرُورَةِ .

(١) فِي الْأَصْلِ "وَلِذَلِكَ" .

" الصفة المشبهة "

كيف أتت نكرة أو معرفة	ويشبه اسم الفاعل الاسم الصفة
إذ تُثِّيتُ وَجُمِعَتْ وَأُثِّتُ	فى سبب لا أجنبى أعملت
وقد يُجرُّ وانتصابه سُمِعُ	والأصل فى معمولها أن يرتفع
وهو جميل الوجه والفعال	تقول: زيدُ حسنُ المقالِ
والنصبُ فيه جائزٌ مثاله	والأصلُ فيه حسنُ مقالهِ
الحرزُ باباً والعقودُ كلباً	شنياءُ أنياباً وجاءَ نصباً

يُريدُ أن الاسمَ الصِّفَّةَ هُوَ الَّذى يُشْبِهُ اسْمَ الفاعِلِ ، وَيُرِيدُ بالصِّفَّةِ الَّتى ١٥٩ / أ
لَمْ تَجْرِ عَلَى فِعْلِهَا فى حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَعَدَدِ الحُرُوفِ (١) ؛ فَإِنَّ الصِّفَّةَ
الجاريةَ على فِعْلِهَا هِىَ اسْمُ الفاعِلِ كضاربٍ يجرى على " يَضْرِبُ " ، وَذَلِكَ
نَحْوُ " حَسَنٌ ، وَكَرِيمٌ " لَكِنَّها تَجْرى على موصوفاتها فى الإعرابِ ،
والتعريفِ ، والتذكيرِ .

قوله :

" كيف أتت نكرة أو معرفة "

يُريدُ أَنَّها تُشْبِهُ اسْمَ الفاعِلِ فى العَمَلِ مَعْرِفَةً كَانَتْ أَوْ نَكْرَةً ، ثم ذَكَرَ
وَجْوهَ المِشَابَهَةِ ، وهى أربعةٌ ذَكَرَ مِنْها ثَلَاثَةٌ فَقَالَ : " إِذْ تُثِّيتُ ، وَجُمِعْتُ ، وَ
أُثِّتُ " ، وَلَمْ يَذْكَرِ التَّنْكِيرَ ؛ لِأَنَّ التَّنْثِيثَ بَعْدَ التَّنْكِيرِ وَثَانٍ لَهُ .

قوله : " إِذْ تُثِّيتُ " يُرِيدُ أَشْبَهَتْ (اسْمَ الفاعِلِ ؛ لِأَنَّها) (٢) (تُثِّيتُ) (٣)

(١) يقال فى حد الصفة المشبهة : إنها ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت .

(٢) فى الأصل " باسم الفاعل لأن " .

(٣) فى النسختين " تثيت " والأنسب ما أثبت .

كَمَا يُتَنَّى اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَتُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ ، وَتُؤَنَّثُ كَمَا يُؤَنَّثُ ، فَتَقُولُ :
 " حَسَنَانِ " كَمَا تَقُولُ : " ضَارِبَانِ " ، فَ " حَسَنَانِ " كَ
 " ضَارِبَانِ " ، وَ " ضَارِبَانِ " كَ " يَضْرِبَانِ " ، فَ " حَسَنُونَ " مُشَبَّهٌ بِـ
 " ضَارِبُونَ " مِنْ جِهَةِ الْجَمْعِ ، وَ " ضَارِبُونَ " مُشَبَّهٌ بِقَوْلِكَ " يَضْرِبُونَ "
 مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِ (١) .

وَأَمَّا التَّائِيثُ فَتَقُولُ : " حَسَنَةٌ " كَ " ضَارِيَةٌ " ، " حَسَنَتَانِ " كَ
 " ضَارِبَتَانِ " وَأَمَّا التَّذْكِيرُ فَقَوْلُكَ : " حَسَنٌ " كَ " ضَارِبٌ " ، وَ " ضَارِبٌ " كَ
 " يَضْرِبُ " .

فَهَذَا وَجْهٌ الشَّبَهَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَى اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ مُجْرَاهَا نَحْوَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 قَائِمِ الْأَبُ كَمَا تَقُولُ : " حَسَنُ الْوَجْهِ " .
 قَوْلُهُ :

" فِي سَبَبٍ لَا أَجْنَبِيَّ أَعْمَلْتُ "

إِنَّمَا أَعْمَلْتُ فِي السَّبَبِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ ؛ لِنَقْصَانِهَا عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ ،
 فَاسْمُ الْفَاعِلِ لِقَوْتِهِ يَعْمَلُ فِيهِمَا جَمِيعًا ، تَقُولُ فِي عَمَلِهِ فِي الْأَجْنَبِيِّ : " زَيْدٌ
 ضَارِبٌ أَخَا عَمْرٍو " وَلَا تَقُولُ : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَ عَمْرٍو " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي السَّبَبِ ، وَأَنْتَ لَا
 تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمِ عَمْرٍو " بَلْ قَائِمِ أَبِيهِ ، وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 حَسَنِ عَمْرٍو " ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمِ عَمْرٍو عِنْدَهُ " ، وَكَذَلِكَ
 يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ عَمْرٍو عِنْدَهُ .

(١) سقط من (ف) .

قلتُ : أَمَا مَرْفُوعُهَا فَهُوَ كَمَرْفُوعِ اسْمِ الْفَاعِلِ اللَّازِمِ وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ
 مَنْصُوبُهَا لَيْسَ كَمَنْصُوبِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي : فَإِنَّ مَنْصُوبَهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ سَبَبِهِ
 وَقَدْ لَا يَكُونُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالُهُ ، وَمَعْنَى (سَبَبِهِ) (١) أَنْ يَكُونَ لِلْمَوْصُوفِ ضَمِيرٌ
 فِي الْمَعْمُولِ نَحْوَ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وَجَمِيلٍ غُلَامُهُ " ، فَإِذَا قُلْتُ :
 " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ " فَقَدْ عَمِلْتُ فِي نَفْسِ ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ لَا فِي سَبَبِهِ كَمَا
 تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ " .

فَنَقْصَانُهَا عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ وَجْهِهِ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ إِلَّا السَّبَبَ .

وِثَانِيهَا : أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الثَّابِتِ (فِي الْحَالِ) (٢) .

الثَّالِثُ : أَنَّهَا (٣) لَا تَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ .

الرَّابِعُ : أَنَّهَا مِنْ فِعْلِ لَازِمٍ .

الخَامِسُ : أَنَّ الْجَرَافِيهَا - إِذَا تَعَرَّفَتْ بِاللَّامِ ، أَوْ أُضِيْفَتْ إِلَى مَا هُوَ

مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ - أَجُودُ مِنَ النَّصْبِ .

السادسُ : أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمَجْرُورِ بِهَا لَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ (٤) .

السَّابِعُ : أَنَّ إِضَافَتَهَا أَحْسَنُ مِنْ تَنْوِينِهَا .

قَوْلُهُ : " وَالْأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا " أَيْ : فِي مَعْمُولِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ

الْفَاعِلِ .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " سَبَبٌ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) (ف) " عَلَى النَّصْبِ " .

قوله : " أن يرتفع " أى : والأصل رُفِعَ معمولها ، يعنى الأصل أن
تقول : " مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه " ، وإليه أشار بقوله :
" والأصل فيه حسنٌ مقالهُ "

أى : الأصل أن يرتفع " مقالهُ " بـ " حسنٍ " ارتفاعَ الفاعلِ بفعله ، وإنما
كان الأصلُ الرُفَعُ ؛ لأنَّ هذه الصِّفَةَ مأخوذةٌ من فعلٍ لازمٍ لا يتعدى ، وإنما
شُبِّهت باسمِ الفاعلِ فى النصبِ بها ، فهى فيه مَحْمُولَةٌ عليه ، وفى الرُفَعِ غيرُ ١٥٩ / ب
مَحْمُولَةٌ على غيرها بل ذلك بابها ؛ لأنَّ الحُسْنَ فى الحقيقة لـ " مقالهُ " ، فإذا
قالوا : " مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه " فأَجْرُوا حُسْنَ الوجهِ وصفاً للرجلِ لفظاً
وهو فى الحقيقة للوجهِ .

قوله : " وقد يُجرُ " أى بعدَ الرُفَعِ الاختيارُ الجرُّ ، والتَّمثِيلُ فيه قوله :
" حَسَنُ المَقَالِ "

وقوله : " وهو جميلُ الوجهِ " بإضافةِ " حَسَنٍ " إلى " المَقَالِ " ، و" جَمِيلٍ "
إلى " الوجهِ " (١) ، فالمختارُ بعدَ الرُفَعِ إضافةُ الصِّفَةِ إلى المَعْرِفِ باللامِ كما
مَثَلٌ ، وإنما اختاروا الإضافةَ ؛ لأنهم لما نَقَلُوا الصِّفَةَ فى قولهم : " مررتُ برجلٍ
جَمِيلِ الوجهِ " إلى " الرجلِ " وأسندوها إلى ضميرِ الرجلِ فجعلوا " الحُسْنَ "
لجملةِ الرجلِ على سبيلِ المبالغةِ ، فلو نَوَّنوا الصِّفَةَ ونصبوا " الوجهَ "
لحملوها على اسمِ الفاعلِ فى المتعدى وهى غيرُ متعديةٍ ، فلما فاتَ الرُفَعُ
الذى هو أصلُها اختيرَ الجرُّ ، ففى " جميلٍ " ضميرٌ مرفوعٌ عائدٌ على "
رجلٍ " ، واختاروا تعريفَ " الوجهِ " بالالفِ واللامِ ؛ لأنهما فيه صارتا خلفاً من
الضميرِ المضافِ إليه " الوجهُ " ، فإنَّ الأصلَ " مررتُ برجلٍ جميلٍ وجهه "
فأخذتِ الضميرُ المجرورُ بإضافةِ " وجهٍ " إليه فقدمتهُ على " الوجهِ "

(١) فى الأصل " آخره " تحريف .

وَأَسَدَتْ إِلَيْهِ " جَمِيلًا " وَرَفَعَتْهُ وَأَدَخَلَتْ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى " الْوَجْهِ " عَوْضًا
مِنْهُ . (١)

قَوْلُهُ : " وَأَنْتَصَابُهُ سَمِعَ " يُرِيدُ وَأَنْتَصَابُ مَعْمُولِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ
الْفَاعِلِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، وَالْمَثَالُ فِيهِ قَوْلُهُ (٢) :

" شَنْبَاءُ أَنْيَابًا ، وَالْحَزْنُ بَابًا ، وَالْعَقُورُ كَلْبًا "

فَأَمَّا " شَنْبَاءُ أَنْيَابًا " ، فَعَجَزُ بَيْتٍ لِأَبِي زَبِيدٍ الطَّائِي ، وَصَدْرُهُ :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابًا (٣)

كَأَنَّهُ قَالَ : تَقِيَّةُ أَنْيَابًا ، فَالْتَّنْوِينُ مَحْذُوفٌ مِنْ " شَنْبَاءَ " ؛ لِأَنَّهَا لَا

تَنْصَرِفُ ، وَ" الْمَحْطُوطَةُ " بَرَاقَةُ اللَّوْنِ ، وَقِيلَ : الْمَلْسَاءُ الظَّهْرِ .

وَ" أَنْيَابًا " مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَقِيلَ : تَمْيِيزٌ ، وَإِذَا كَانَتْ

الصِّفَةُ مَشْبَهَةً بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا مَشْبَهًا بِالْمَفْعُولِ ، وَكَذَلِكَ

الْقَوْلُ فِي :

الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا (٤)

يَجِبُ النَّصْبُ فِيهِ لِتَعَذُّرِ الْإِضَافَةِ مَعَ تَعْرِيفِ الْأَوَّلِ وَتَكْبِيرِ الثَّانِي ، وَفِي

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ وَجْهًا (٥) ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْمُولَ هَذِهِ الصِّفَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ

مُعْرَفًا بِاللَّامِ وَهِيَ نَكْرَةٌ - أَعْنَى الصِّفَةِ - كَقَوْلِهِ : " حَسَنَ الْمَقَالِ " ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ

(١) انظر خلاف النحويين في مجي " أل " عوضاً من الضمير في شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/١ .

(٢) الضمير في " قوله " يعود على المصنف ، أما الشعر فسيأتي بيانه .

(٣) الشاهد في ديوانه ٣٦ ، والكتاب ١٠٢/١ ، وابن يعيش ٨٦/٦ ، والعيني ٥٩٣/٣ .

(٤) هذا الرجز لرؤية بن العجاج ، وقبله :

فذاك وخم لا يبالي السبا

ديوانه ١٥ ، والكتاب ١٠٢/١ ، والمقتضب ١٦٢/٤ ، والخزانة ٤٨٠/٣ .

(٥) انظر هذه الأوجه في شرح ابن القواس ٩٩٧ - ١٠٠١ ، وابن يعيش ٨٤ / ٦ .

إلى مُضْمَرٍ وهى نكرة - أعنى الصِّفَة - كقوله : " حَسَنٌ مَقَالُهُ " ، أو مُنْكَوَرًا كَقَوْلِهِ : " شَنْبَاءٌ أُنْيَابًا . فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ يَجُوزُ فِي كُلِّ وَجْهِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ فَصَارَتْ تِسْعَةٌ أَوْجُهُ مَعَ تَنْكِيرِ الصِّفَةِ ، تَقُولُ : " هُوَ حَسَنُ الْمَقَالِ " بِالْإِضَافَةِ ، فَإِنْ نَوَّنتَ " حَسَنًا " جَازَ فِي " الْمَقَالِ " الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، أَمَّا الرَّفْعُ ففَاعِلٌ ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ مَعَ تَعْرِيفِ الثَّانِي بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ .

فَإِنْ عَرَفْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ، فإِمَّا أَنْ تَنْوِّنَ " حَسَنًا " أَوْ لَا ، فَإِنْ نَوَّنتَهُ نَحْوَ " حَسَنٌ مَقَالُهُ " جَازَ فِي " مَقَالِهِ " الرَّفْعُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِّنْ جَرَّتْهُ بِالْإِضَافَةِ ، وَقَدْ ضَعُفُوا هَذَا الْوَجْهَ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ مَعَ تَعْرِيفِ الثَّانِي بِالْإِضَافَةِ ، فَإِنْ نَكَرْتَ الثَّانِي ، فإِمَّا أَنْ تَنْوِّنَ الصِّفَةَ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ نَوَّنتَهَا جَازَ فِي مَعْمُولِهَا الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، فَالرَّفْعُ نَحْوَ " حَسَنٌ مَقَالٌ " ، وَالنَّصْبُ " حَسَنٌ مَقَالًا " وَمِثْلُ النَّصْبِ " شَنْبَاءٌ أُنْيَابًا " ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِّنْ جَرَّتْ بِالْإِضَافَةِ ، فَهَذِهِ تِسْعَةٌ أَوْجُهُ مَعَ تَنْكِيرِ الصِّفَةِ . فَإِنْ عَرَفْتَهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فإِمَّا أَنْ تَعْرِفَ المَعْمُولَ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْهُ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ ، الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ نَحْوَ " الحَسَنُ وَجْهٌ ، وَالْحَسَنُ وَجْهًا " وَمِثْلُهُ فِي النَّصْبِ :

" الحَزْنُ بَابًا ، وَالْعَقُورُ كَلْبًا "

وَلَا يَجُوزُ الجَرُّ فَسَقَطَ وَجْهٌ ، فَإِنْ عَرَفْتَ مَعْمُولَهَا ، فإِمَّا أَنْ تَعْرِفَهُ بِالْإِضَافَةِ ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَإِنْ كَانَ بِالْإِضَافَةِ فَوَجْهَانِ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، فَالرَّفْعُ نَحْوَ " الحَسَنُ وَجْهٌ " ، وَالنَّصْبُ نَحْوَ " الحَسَنُ وَجْهٌ " ، وَيَمْتَنِعُ الجَرُّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ المَعْرِفَ بِاللَّامِ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مِثْلِهِ فَسَقَطَ الجَرُّ مَعَ التَّنْكِيرِ وَمَعَ الإِضَافَةِ فَبَقِيَ

وَجْهَانِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ ، وَإِنْ تَعَرَّفَ الثَّانِي بِاللَّامِ جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ ، الْجَرُّ
بِالإِضَافَةِ ، وَالرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ نَحْوَ " الْحَسَنُ الْوَجْهَ مَعًا ،

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ ، وَقَبْلَهَا أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ صَارَتْ سَبْعَةً ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ
تِسْعَةً كَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا لَكِنْ سَقَطَ مِنْهَا وَجْهَانِ فَبَقِيَ سَبْعَةٌ تُضَافُ إِلَى
التَّسْعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَتَصِيرُ سِتَّةَ عَشَرَ وَجْهًا .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ يُرْفَعُ (فِيهِ) (١) فَهُوَ فَاعِلٌ وَلَيْسَ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ ، وَكُلُّ
مَوْضِعٍ يَنْصَبُ أَوْ يُجْرُ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ ، وَضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ مِنْ ضَمِيرَيْنِ ،
وَمِثَالُ الضَّمِيرَيْنِ النَّصْبُ فِي الْمُضَافِ نَحْوَ " الْحَسَنُ وَجْهَهُ " فَإِنَّ فِي الصِّفَةِ
ضَمِيرًا ، وَفِي " الْوَجْهِ " الضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخَلَّوْا مِنَ الضَّمِيرِ لِلْعِلْمِ بِهِ
فِيمَا إِذَا رَفَعْتَ بِهَا الْمَعْرَفَ بِاللَّامِ ، أَوِ الْمُنْكَرَ ، فَاعْرِفُهُ .

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ (فِيهَا) وَكُتِبَ فَوْقَ " فِيهَا " فِي الْأَصْلِ بِخَطِ مَغَايِرِ " الْمَعْمُولِ أَوْ الظَّاهِرِ " وَهُوَ تَفْسِيرٌ
لِنَائِبِ الْفَاعِلِ فِي (يَرْفَعُ) .

" أفعال التفضيل "

وأفعل التفضيل ليس يرتفع مظهره إلا سُئِذاً قد سُمِعَ
 في ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عَيْنِهِ كَحُلِّ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفَى
 إِمَّا أضعفُ وإمَّا نصيباً كَخَيْرِ حَافِظٍ وَخَيْرِ عَقْبَا

أفعلُ التَّفْضِيلِ [يُصَاغُ] (١) مِمَّا يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلُ التَّعْجِبِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا
 يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلُ التَّعْجِبِ (٢) فَاسْتَعْمِلَهُ هُنَا ، وَإِنَّمَا اشْتَرَكَا فِي الْبِنَاءِ لِاشْتِرَاكِهِمَا
 فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّعْجِبَ وَالتَّفْضِيلَ مَشْتَرِكَا فِي رَفْعِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ فِي تِلْكَ
 الْخُصْلَةِ .

وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ : هُوَ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلِ لِمَوْصُوفٍ (٣) بِزِيَادَةِ عَلَى غَيْرِهِ .
 فَقَوْلُهُمْ : " مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلِ " كَالْجِنْسِ الشَّامِلِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ ،
 وَاسْمِ الزَّمَانِ كَالْمَصِيفِ ، وَالْمَكَانِ كَالْمُدْخَلِ لِمَوْضِعِ الدُّخُولِ .
 وَقَوْلُهُمْ : " لِمَوْصُوفٍ " كَالْفَصْلِ الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ الزَّمَانُ ، وَالْمَكَانُ ؛ لِأَنَّهُمَا
 وَإِنْ كَانَا مُشْتَقَّيْنِ مِنْ فِعْلِ لِكُنْهُمَا لَيْسَا لِمَوْصُوفٍ ، أَيْ لَيْسَا صِفَتَيْنِ لِمَوْصُوفٍ .
 وَقَوْلُهُمْ : « بِزِيَادَةِ عَلَى غَيْرِهِ » لِيَخْرُجَ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا شَرَكَةَ فِيهَا ،
 لِأَنَّ الزِّيَادَةَ تَقْتَضِي ثُبُوتَ شَيْءٍ مُزِيدٍ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ الشَّيْءُ الْمَزِيدُ عَلَيْهِ مُشْتَرِكٌ
 فِيهِ .

قَوْلُهُ : " لَيْسَ يَرْتَفِعُ مَظْهَرُهُ " يُرِيدُ مَظْهَرَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ :

(١) سقط من الأصل .

(٢) ينظر ٢ / ١١٠ فيما تقدم .

(٣) في الأصل " الموصوف " تحريف .

" يَرْتَفِعُ " عن النَّصْبِ ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَبُ الظَّاهِرَ عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوَ " زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا " ، وَاحْتِرَازَ بِقَوْلِهِ : " مَظْهَرُهُ " عَنِ الضَّمِيرِ ؛ فَإِنَّ الْمُضْمَرَ يَرْتَفِعُ بِهِ نَحْوَ " زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا " ، فَفِي " أَحْسَنَ " ضَمِيرٌ فَاعِلٌ مَرْتَفِعٌ بِهِ . ١٦٠ / ب
 قَوْلُهُ : " إِلَّا شُدُوذًا " يُرِيدُ لَيْسَ يَرْتَفِعُ مَظْهَرُهُ إِلَّا ارْتِفَاعَ شُدُوذٍ ثُمَّ مَثَلٌ بِذَلِكَ الشُّدُوذِ وَهُوَ قَوْلُهُ :

" مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِيهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِيِّ .
 فَـ " رَجُلًا " مَفْعُولٌ " رَأَيْتُ " ، وَ " أَحْسَنَ " نَعْتٌ لَهُ ، وَ " فِي عَيْنِيهِ " يَتَعَلَّقُ بِـ " أَحْسَنَ " فَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَ " كُحْلٌ " فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِـ " أَحْسَنَ " ، (وَ " مِنْهُ " مُتَعَلِّقٌ بِـ " أَحْسَنَ ") (١) ، وَ " الْهَاءُ " فِيهِ ضَمِيرُ الْكُحْلِ ، وَ " فِي عَيْنِ الصَّفِيِّ " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " مِنْهُ " ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ " الْكُحْلِ " بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ " أَحْسَنَ " خَبْرُهُ ، وَلَا رَفْعَ " أَحْسَنَ " بِالْإِبْتِدَاءِ وَ " الْكُحْلُ " خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ الْفَصْلُ بَيْنَ " أَحْسَنَ " وَصَلْتِهِ وَهُوَ " مِنْهُ " بِأَجْنَبِيٍّ ، لِأَنَّ " مِنْهُ " مِنْ تَتْمَةِ " أَحْسَنَ " ، فَإِنْ قَدِمَتْ " مِنْهُ " عَلَى " الْكُحْلِ " لَمْ يَجْزِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ " الْهَاءَ " فِي " مِنْهُ " ضَمِيرُ الْكُحْلِ فَلْزِمَ مِنْ تَقْدِيمِهِ تَقْدِيمَ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمَظْهَرِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَتَعَيَّنَ رَفْعُهُ بِـ " أَحْسَنَ " .

وَأَقُولُ : فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهٌ وَهُوَ أَنْ تُؤَخَّرَ " الْكُحْلُ " إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ فَتَقُولَ : " مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِيهِ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدِ الْكُحْلُ " ، فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ تَجُوزُ إِذَا رَفَعْتَ " الْكُحْلَ " بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَجَعَلْتَ " أَحْسَنَ " الْخَبَرَ ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ فِي النَّيَةِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْخَبَرِ ، فَيَكُونُ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى " الْكُحْلِ " مَعْنَى لَا لَفْظًا " كَقَوْلِهِمْ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ .

(١) سقط في (ف) انتقال نظر ، وهي من حاشية الأصل .

وقيل : يجوزُ أن يرفع (١) أفعُلُ التفضيلِ الظاهرِ إذا كانَ المرفوعُ بهِ
مُفضلاً على نفسه باعتبار محلّين كهذه المسألة ؛ فإنَّ " الكحلَّ " مُفضَّلٌ على
نفسه باعتبار كونه " في عينِ الصّفي "
قوله :

" إِمَّا أَصْفَتَهُ ، وَإِمَّا نَصَبَا "

يُرِيدُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرْفَعِ الْمَظْهَرَ شَاذًا ، فَإِذَا انْتَقَى الرَّفْعُ فِيمَا بَعْدَهُ بَقِيَ إِمَّا
الإِضَافَةُ ، وَإِمَّا النَّصْبُ

فإن قلت: كيف عطف الاسم وهو " النَّصْبُ " على الفعل وهو " أَصْفَتَهُ "؟
قلتُ : النَّصْبُ مُصَدَّرٌ " نَصَبَ يَنْصِبُ نَصْبًا " فَكَأَنَّهُ قَالَ : " وَإِمَّا نَصَبْتَهُ
نَصْبًا "

قوله : " كَخَيْرِ حَافِظٍ " مثالُ الجَرِّ بالإِضَافَةِ.

قوله : " وَخَيْرِ عُقْبَا " مثالُ للنَّصْبِ على التَّمْيِيزِ .

وقيل : كلُّ موضعٍ يكونُ أفعالُ فيه مُضَافًا إلى ما هُوَ بَعْضُهُ - أي أفعالُ
التَّفضيلِ بعضُ المُضَافِ إليه - يجوزُ الجَرُّ بالإِضَافَةِ نحو قولك : وَجْهُ زَيْدٍ
أَحْسَنُ وَجْهِ ، وَشَعْرُ زَيْدٍ أَحْسَنُ شَعْرٍ ، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَأَفْضَلُ الرِّجَالِ ،
فَإِذَا كَانَ " أَفْعَلُ " جِزَاءً مِمَّا بَعْدَهُ جازت الإِضَافَةُ ، فَإِنْ كَانَ ما بَعْدَ " أَفْعَلِ "
جِزَاءً مِنْهُ (أعني من " أَفْعَلِ ") (٢) فَالنَّصْبُ لَا غَيْرُ كقولك : " زَيْدٌ أَحْسَنُ
وَجْهًا " ، فَإِنْ " أَحْسَنَ " خَبِرُ عَنْ " زَيْدٍ " وَالخَبِرُ المَفْرَدُ هُوَ المَبْتَدَأُ ، وَ
" أَحْسَنُ " هُوَ " زَيْدٌ " ، وَ " الوَجْهُ " جِزَاءً مِنْ " زَيْدٍ " فَهُوَ جِزَاءٌ مِنْ خَبْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ جِزَاءً مِنْهُ بَلْ كَانَ غَيْرَهُ لَكِنْ لَهُ بِهِ مَلَابَسَةٌ فَالنَّصْبُ أَيْضًا نَحْوَ قولك : " زَيْدٌ
أَصْدَقُ حَدِيثًا ، وَأَنْظَفُ نَوْبًا " .

(١) (ف) يرتفع .

(٢) سقط من (ف) .

" المصدر "

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَا بَأَنْ وَفِعْلٍ مِنْهُ مَا تَتَّكُرَا
كَسَرْتَنِي ضَرْبٌ سَعِيدٌ عَمْرًا وَسَاعَنِي إِغْضَابٌ عَمْرٍو بَكْرًا
يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ
وَإِنْ يَكُنْ بِالْإِسْمِ قَدْ تَعَرَّفَا كَالضَّرْبِ مِسْمَعًا فَقَالُوا ضَعْفًا

هَذَا هُوَ رَابِعُ مَا يَعْمَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَهُوَ الْمَصْدَرُ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : ١/١٦٦

" مهما قُدِّرَا بَأَنْ وَفِعْلٍ " عن المصدرِ المؤكِّدِ للفعلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ ؛ لِقَوَاتِ
تَقْدِيرِهِ بِأَنْ وَ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا " ، فَ " زَيْدٌ "
مَنْصُوبٌ بِ " ضَرَبْتُ " لَا بِالْمَصْدَرِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّكَ تَقُولُ : " ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ " ؛ فَإِنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا
مُؤَكِّدٌ لِلْفِعْلِ (وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ عَمِلَ وَ يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ بِأَنْ وَ الْفِعْلِ ؟)

قُلْتَ : الْمَصْدَرُ هُنَا لَيْسَ مُؤَكِّدًا لِلْفِعْلِ (١) بَلِ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكِّدُ لَهُ مُحذُوفٌ ،
إِذِ التَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُكَ ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصِّ " فَحَذَفَ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكِّدَ
وَ صِفَتَهُ - وَهُوَ " مِثْلٌ " - ، وَالْمُرَادُ بِالْمُؤَكِّدِ أَنَّ الْمَصْدَرَ فِعْلٌ (٢) لِفَاعِلِ الْفِعْلِ
النَّاصِبِ لِلْمَصْدَرِ ، وَ " ضَرْبُ الْأَمِيرِ " لَيْسَ مِنْ فِعْلِ " التَّاءِ " فِي "
ضَرَبْتُ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِمْ : " سَقِيًّا لَزِيدٍ " فَإِنَّ اللَّامَ مُتَعَلِّقَةً بِالْمَصْدَرِ
وَ هُوَ فِعْلٌ لِفَاعِلِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى " سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا " فَقَدْ عَمِلَ وَلَمْ يَصِحَّ
تَقْدِيرُهُ بِأَنْ وَ الْفِعْلِ ؟

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) في النسختين ؛ فعلاً " تحريف .

قلتُ : قد قيلَ : إنَّ اللّامَ في " لك " للبيانِ ويتعلّقُ بفعلٍ محذوفٍ ، والتّقديرُ " أعنى لك " ، وقيلَ : العاملُ فيه العاملُ في المصدرِ وهوَ الفعلُ ، فعلى هذا إذا قلتَ : " سَقِيًّا زَيْدًا " فإنَّ " زَيْدًا " منصوبٌ بالفعلِ النَّاصِبِ للمصدرِ ، وقيلَ : العاملُ فيه نفسُ المصدرِ ؛ لأنّه قد صارَ عوضاً من الفعلِ وخلفاً عنه ، فمهما قُدِّرَ المصدرُ بأنَّ والفعلِ اتَّفَقوا على إعماله ، فإنَّ كانَ مؤكّداً للفعلِ أو مُبيّناً لنوعه ، أو لعدد مرّاته ، أو لتحديدِه فَمَتَّفَقَ على أنّه لا يعملُ ، فإنَّ كانَ عوضاً عن الفعلِ ويَدلُّ عنه ففي إعماله خِلافٌ ، قال أبو عليّ : الدليلُ على أنّ المصدرَ الذي هو خَلْفٌ عن لفظِ الفعلِ هوَ العاملُ قوله تعالى : ﴿ فَضْرَبِ الرَّقَابِ ﴾ (١) ، فلو كانَ الفعلُ هوَ العاملُ لَمَا أُضِيفَ المصدرُ إلى المفعولِ إلّا على سبيلِ التّشبيهِ ، وليس المرادُ (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَاضْرِبُوا ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الرَّقَابِ " ، بَلِ المرادُ " فَاضْرِبُوا الرَّقَابَ " . (٢)

وإنّما اشترطوا في إعماله غالباً تقديره بأنَّ والفعلِ ؛ لقوّة شبه ذلك بالفعلِ في تأويلِ الاسمِ حتّى يخبرَ عنه ، وكذلك يجعلُ المصدرُ في تأويلِ الفعلِ ، فإن لم يصحَّ تقديره بأنَّ والفعلِ لم يعملُ ، وكذا إذا وُصِفَ قبلَ العملِ ؛ لأنَّ الصّفةَ تصيرُ فاصلةً بينه وبينَ معموله ، وكذا إذا صُغِرَ لم يعملُ ؛ لبعده عن شبه الفعلِ بذلك .

قوله : " مِنْهُ مَا تَنْكَرُ " أيّ : من المصدرِ ما يكونُ نكرةً وهوَ أقوى أحواله في الإعمالِ ؛ لأنّه بالتّكثيرِ قويٌّ شبيهه بالفعلِ ، إذ الفعلُ لا يقبلُ التّعريفَ .

(١) سورة محمد ٤ .

(٢) انظر شرح ابن القواس ١٠٠٧ ، وابن يعيش ٥٩/٦ .

قوله : " سَرَّنِي ضَرَبُ سَعِيدٌ عَمْرًا " مثال (١) لإعمال المصدرِ المنكَّرِ ، فـ " سَعِيدٌ " فاعلٌ ، و " عَمْرُو " مفعولٌ ، ثم المضافُ يلي المنكَّرَ في قوَّةِ العملِ وإن كانت الإضافةُ تعرفُ ؛ لأنَّ تعريفَ الإضافةِ يأتي بعد ذكْرِ المضافِ على صورةِ النكرةِ ثمَّ بعدَ ذلك يسرى إليه من التَّاني بخلافِ التَّعريفِ باللامِ ، فإذا أضفتَ المصدرَ فتارةً تضيفُهُ إلى الفاعلِ فتجرُّهُ وتنصبُ المفعولَ كقوله :

" وَسَاعَنِي إِغْضَابُ عَمْرٍو وَيَكْرًا " ،

فـ " عَمْرُو " فاعلٌ ، [ولَوْ] (٢) وصفتُهُ جازَ رفعُ الصِّفةِ على الموضعِ ، وكذا لَوْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ ، قال الشاعرُ :

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا (٣) طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (٤)

فرفعَ " المظلومُ " وهو صِفةُ " المعقَّبِ " على الموضعِ .

وإنَّما جازتْ إضافةُ المصدرِ إلى الفاعلِ ؛ لأنَّ المصدرَ غيرُ الفاعلِ ، فإذا أضفتَهُ إلى المفعولِ جرَّرتَهُ ورفعتَ الفاعلَ نحوُ : " أعجبنى ركوبُ الفرسِ زيدٌ " .

قوله : " يُضَافُ للمفعولِ " يريدُ إلى المفعولِ .

ب / ١٦١

قوله : " كاسمِ الفاعلِ " أي : كما يُضَافُ اسمُ الفاعلِ إلى المفعولِ ، لكن المصدرُ يُضَافُ إلى الفاعلِ ؛ لما ذكرنا ، وأمَّا اسمُ الفاعلِ فلا يُضَافُ إليه ؛ لما فيه من إضافةِ الشيءِ إلى نفسه .

(١) في الأصل " مثل "

(٢) سقط من الأصل . .

(٣) في النسختين " وعاقها " ، وصححت بحاشية الأصل " وهاجها " .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة ، وهو في ديوانه (شرح) ١٢٨ ، ومعاني القرآن ٦٦/٢ ، والمحتسب

، والمفصل ١٣/٢ ، والخزانة ١/ ٢٣٤ ،

القسم الثالث من أقسام إعمال المصدر المعرف باللام ، كقول الشاعر :
كُررتُ فلم أنكُلْ عن الضربِ مسمَعاً (١)

فـ " مسمَع " اسم رجل ، وهو منصوب بـ " الضرب " .

قوله : " فقالوا ضعفاً أى : ضعف أعماله معرفاً باللام ؛ لأن المصدر

إنما يعمل لمضارعة الفعل ، والفعل لا يقبل التعريف .

وقيل : لأن تقديره بأن والفعل يمنع من دخول اللام عليه ، لأنها حرف

ولام التعريف لا يدخل على الحرف .

فإن قيل : فكيف دخل على " أن " حرف الجر نحو : عجبت من أن

يقوم ، ووقعت فاعلة أو مفعولة ، والحرف لا يقع ذلك الموقع ؟

قلت : لأن اللام كالجزء مما يعرفه و " أن " (٢) كالجزء ، وأيضاً لأنها

موصولة ، فتقدير " أن " يمنع من جعل اللام كجزء الكلمة ، ولذلك يدخل حرف

الجر على اللام كما يدخل على " أن " .

وقيل : إن " مسمَعاً " منصوب بمصدر آخر مقدر منكر دل

عليه المعرف (٣) ، وقد جاء في القرآن : ﴿ لا يحبُّ الله الجَّهْرَ بالسُّوءِ مِنْ

القولِ ﴾ (٤) ، فالباء في " بالسُّوءِ " يتعلّق بـ " الجَّهْرِ " وهو معرف باللام .

وقيل : هو منصوب بـ " كررت " وهو ضعيف ؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف

(١) هذا عجز بيت للمرار الأسدي ، وقيل : لملك بن زغبة الباهلي ، وصدره :

لقد علمت أولى المغيرة أنني

وهو في الكتاب ٩٩/١ ، وابن يعيش ٩/٦ ، والعينى ٤٠/٣ ، والخزانة ٢٩/٨ .

(٢) بعده في الأصل لفظة " كن " وليس لها - في نظري - معنى في هذا المقام فأسقطتها .

(٣) أى : عن الضرب ضرب مسمعا ، فالضرب المقدر بدل من الأول عن التحفة الشافية لوحة ١٤٢/ب .

(٤) سورة النساء ١٤٨ .

الجرّ ، وَحَذَفُ حَرْفِ الجِرِّ ضَعِيفٌ (١) .

وَكُلُّ مُصَدَّرٍ فِي الاسْمِ قَدْ عَمِلَ مَعْمُولُهُ أَخْرَ إِذْ بِهِ وَصِلَ

لا يتقدّم معمولُ المصدّرِ عليه ، وقد علّل امتناع التّقديم بقوله : " إِذْ بِهِ وَصِلَ " تقديرُهُ إِذْ وَصِلَ المصدّرُ بِمَعْمُولِهِ ، فالمصدّرُ موصولٌ بِمَعْمُولِهِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ مَوْصُولٌ ؛ لِتَقْدِيرِهِ بِـ " أَنْ " وَالْفِعْلِ ، وَكَمَا لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْفِعْلِ - إِذَا ظَهَرَتْ " أَنْ " - عَلَيْهِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا هُوَ مُقَدَّرٌ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَمَا يَرْجُو ابنَ عَمِي عَنْهُ دَفْعِي (٢)

فليس " عنه " متعلقاً بِـ " دفعي " بلْ هُوَ تَبْيِينٌ ، أَي : أَعْنَى " عَنْهُ " ، أَوْ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ " دَفْعِي " وَفِرَاراً مِنْ تَقْدِيمِ شَيْءٍ مِنْ صِلَةِ المصدّرِ عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ المصدّرُ نَائِباً عَنِ الفِعْلِ وَبَدَلاً مِنْهُ جَازَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُقَدَّراً بِـ " أَنْ " وَالْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : " سَقِيَا زَيْدًا ، وَزَيْدًا سَقِيَا " ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الأَمْرِ ، وَكَمَا لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَنَعْنَى بِالْأَجْنَبِيِّ مَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ المصدّرُ بِنَفْسِهِ وَلَا بِوَأَسْطَةِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " وَلَا بِوَأَسْطَةِ " لِيَدْخُلَ فِيهِ تَابِعُ مَعْمُولِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَأَجْزَائِهِ ، وَالْمَسْأَلَةُ المَشْهُورَةُ (٣) فِي هَذَا " أَعْجَبَنِي ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرِ " ، فَإِنْ عَلَّقْتَ (٤) الظَّرْفَيْنِ بِالمصدّرِ - أَي : تَجْعَلُ الضَّرْبَ وَأَقْعَا فِيهِمَا - فَيَجُوزُ أَنْ يَقْعَا بَعْدَ المصدّرِ فِي

(١) انظر هذا في شرح ابن القواس ١٠١٠ .

(٢) قائله أبو الطمحان القيني حنظلة بن الشرقي .

انظر المرتجل ٢٤١ ، وشرح ابن القواس ١٠١١ .

(٣) هذه المسألة ذكرها أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي ١٥٩ .

(٤) في (ف) « عطفت » تحريف .

أى موضعٍ شئتَ ، ويمتنعُ تقديمُهما عليه ؛ لأنهما من صلته والصلةُ جزءٌ مبيّنٌ للموصولِ ومكملٌ له فلا يجوزُ تقديمُه عليه (١) .

فإن جعلتُهُما مُتعلّقين بِـ "أعجَبَنِي" جازَ تقديمُهما على المصدرِ وتأخيرُهُما عن جميعِ صلتهِ ، ولا يُوقَعُ أحدهُما بينَ الموصولِ وصلتهِ ولا بينَ بعضِ الصلّةِ وبعضِ ؛ لأنَّ الفصلَ بالأجنبيِّ مُمتنعٌ ، فإن علّقتَ أحدهُما بِـ "أعجَبَنِي" ، والآخَرَ بالمصدرِ جازَ تقديمُ ما تعلّقهُ بالفعلِ على المصدرِ ووجبَ تأخيرُهُ عن جميعِ صلةِ المصدرِ ، وأمتنعَ فيما تعلّقهُ بالمصدرِ التّقديمُ (٢) .

مسألةٌ [تقولُ] (٣) : أَعْلَمَ الْمُعْلِمُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا بَكَرًا جَعْفَرًا مُنْطَلِقًا

إِعْلَامَ خَالِدٍ مُحَمَّدًا عَلِيًّا فَاضِلًا ، فَالثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ مَنْصُوبَةٌ بِـ "إِعْلَامٍ" ، ١/١٦٢
وَالثَّلَاثَةُ الَّتِي قَبْلَهَا مَنْصُوبَةٌ بِـ "أَعْلَمَ" ، وَالثَّلَاثَةُ الْأُولَى بِـ "الْمُعْلِمِ" ،
وَلَا يقدِّمُ من المَعْمُولَاتِ التَّسْعَةَ (٤) الْمَذْكُورَةَ إِلَّا مَعْمُولَاتُ الْفِعْلِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
تَخْطَأَ مَعْمُولَاتُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ .

مسألةٌ : يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَاضِيًّا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا وَلَا يَعْمَلُ لِلْحَالِ ؛ لِأَنَّ

"أَنَّ" لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهَا فِي فِعْلِ الْحَالِ ، فَإِنْ أُرِدَتْ ذَلِكَ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ "مَا"
الْمَصْدَرِيَّةُ ، إِذْ كَانَتْ "أَنَّ" حَرْفَ اسْتِقْبَالٍ فَمَعْنَاهَا يَنَافِي تَقْدِيرُهَا فِي
الْحَالِ ، وَلِذَلِكَ يَرْتَفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَ "حَتَّى" إِذَا كَانَ لِلْحَالِ ؛ لِتَعَذُّرِ تَقْدِيرِ "أَنَّ"
بَعْدَهَا .

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر المقصد ٥٥٧ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " السبعة " تحريف .

مسألة: ويحذفُ فاعِلُ المصدرِ قالَ اللهُ تَعَالَى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ (١) فحذفَ الفاعِلَ ، وإنما حذفَهُ ؛ لأنَّهُ مَعَ المصدرِ ليسَ أحدَ جزأى الجملةِ بخلافِ الفعلِ فإنَّ الفاعِلَ مَعَهُ هُوَ الجُزءُ المعتمدُ عليه في الجملةِ ، وأمَّا مَعَ المصدرِ فليسَ كذلك ، ولهذا يضافُ (٢) المصدرُ إلى الفاعِلِ ، ولو كانَ أحدَ جزأى الجملةِ لم تجزُ الإضافةُ إليه .

فإن قيلَ : فاسمُ الفاعِلِ ليسَ الفاعِلُ فيه أحدَ جزأى الجملةِ ومَعَ ذلكَ لا يُحذفُ .

قلتُ : اسمُ الفاعِلِ لا يَعْمَلُ إلا مُعْتَمِداً عَلَى ما هُوَ له (٣) فلا بُدَّ فيه من ضميرٍ يربطُهُ بصاحبِهِ ، أو معتمداً على حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ أو نَفْيٍ ، فَهُوَ - أعنى الفاعِلَ - أحدُ جزأى الجملةِ نحو: أَقَائِمٌ غَلَامِكَ ؟

فإن قيلَ : لو كانَ هَذَا الفاعِلُ جُزءَ الجملةِ لُوَصِلَ بِهِ " الَّذِي " (٤) .

قلتُ : أمَّا في اعْتِمادهِ عَلَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ فلا يَصِحُّ ، لأنَّ الصَّلَةَ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ، وأمَّا في النَفْيِ فَإِنَّمَا امْتَنَعَ لِرَفْعِهِ الظَّاهِرِ فلا عَائِدَ فِيهِ عَلَى المَوْصُولِ ، فَأَعْرِفُهُ !

(١) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .

(٢) في (ف) " انضاف " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) أى : لوقع صلة للذى ، ومعلوم أن (الذى) لا توصل إلا بجملة ، فلا يجوز أن يقال : الذى قائم ؟ للتعارض بين الاستفهام والخبر كما ذكر الشارح ، كما لا يجوز : ما الذى قائم غلامك ، لظن الصلة من عائِد .

" أسماء الأفعال "

وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى نحو رَوَيْدًا ، وَهَلْمٌ سَعْدًا

اسْمُ الْفِعْلِ يَعْمَلُ مُطْلَقًا فَلَا مَعْنَى لِتَعْلِيْقِ عَمَلِهِ بِشَرْطِ (١) التَّعَدِّيَةِ ، لَكِنْ يُرِيدُ : وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ النَّصْبَ إِنْ تَعَدَّى ، وَلَوْ قَالَ : وَيَنْصِبُ لَكَانَ أُبَيِّنَ لِمُرَادِهِ لَكِنْ أُطْلِقَ الْعَامُّ وَهُوَ يُرِيدُ بِهِ الْخُصُوصَ ، وَتَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " وَهَلْمٌ سَعْدًا " دَلٌّ عَلَى مُرَادِهِ .

وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ فِي الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ ، وَإِنْ أَرَدْنَا مُطْلَقَ الْعَمَلِ كَانَ هَذَا قِسْمًا سَادِسًا ؛ لِأَنَّ " أَفْعَلَ " التَّفْضِيلِ يَعْمَلُ لَكِنْ لَا يَعْمَلُ الرَّفْعَ إِلَّا فِي الْمُضْمَرِ إِلَّا مَا شَذَّ .

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْفِعْلِ فَتَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي الْمُضْمَرِ وَالْمُظْهَرِ ، أَمَّا عَمَلُهَا فِي الْمُضْمَرِ فَنَحْوُ " صَهْ " بِمَعْنَى " اسْكُتْ " وَالْفَاعِلُ مُسْتَكْنٌ ، وَأَمَّا عَمَلُهَا فِي الْمُظْهَرِ فَنَحْوُ هَيْهَاتَ زَيْدٌ ، فَـ " زَيْدٌ " فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِـ " هَيْهَاتَ " .
وَقَوْلُهُ : " اسْمُ الْفِعْلِ " يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ (أَسْمَاءٌ مَفْرَدَةٌ ، وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أُمُورٌ :

أَحَدُهَا : تَنْوِينُهَا نَحْوُ " صَهْ " فِي التَّنْكِيرِ .

(١) فِي (ف) وَتَنْوِينُهَا تَحْرِيفٌ .

الثانى : إسنادُ (١) الفعلِ إليها ، قَالَ زُهَيْرٌ :

وَلَنَعِمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الذُّعْرِ (٢)

فَأَسْنَدَ " دُعِيتَ " إِلَى " نَزَالٍ " وَأَلْحَقَ بِهِ تَاءَ التَّائِيثِ لِتَائِيثِ الْفَاعِلِ ؛

لأنَّ " نَزَالٍ " اسمٌ مؤنَّثٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالَ جَمِيلٌ :

وَحَقٌّ لِمَثَلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ (٣)

فَأَسْنَدَ " حَقٌّ " إِلَى " يَجْزَعُ " وَهُوَ فِعْلٌ .

قِيلَ : الْمُرَادُ " أَنْ يَجْزَعَ " ، فَـ " أَنْ " مَقْدَرَةٌ مُرَادَةٌ وَهِيَ تَصِيرُ الْفِعْلَ فِي

تَأْوِيلِ الْمُبْدَرِ فَكَانَتْهَ قَالَ : وَحَقٌّ لِمَثَلِي / الْجَزَعُ .

ب / ١٦٢

الثالث : أَنَّهَا تُعْرَفُ وَتُنْكَرُ ، وَالْأَفْعَالُ لَا تَقْبَلُ التَّعْرِيفَ .

الرابع : أَنَّهَا تَوَثُّ ، وَالْأَفْعَالُ لَا تَقْبَلُ التَّائِيثَ .

الخامس : أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى أَمْثَلَةِ الْأَفْعَالِ .

وَقِيلَ : إِنَّهَا لَيْسَتْ أَسْمَاءً صَرِيحَةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا (وَلَيْسَتْ أَفْعَالًا

لِعَدَمِ تَصَرُّفِهَا .

وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْخَمْسَةِ عَلَى اسْمِيَّتِهَا ، وَإِنَّمَا

صَحَّ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهَا بِالنَّظَرِ إِلَى مُسْمَاهَا وَهُوَ الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) سبق تخريجه في ٨٥/١ .

(٣) هذا عجز بيت لجميل بثينة ، وروايته في الديوان ١١٩ :

جزعتُ غداةَ البينِ لما تحمّلوا وما كان مثلي يا بثينةَ يَجْزَعُ

وهو في ابن يعيش ٢٧/٤ ، ٤٣/٨ ، والخصائص ٤٣٥/٢ ، والخزانة ٦٢٢/٣ .

الجُملةُ ثِي حُسْنِ السُّكُوتِ عَلَيْهَا) (١) بِالنَّظَرِ إِلَى فَاعِلِهَا وَمَعْنَاهَا ؛ [وَأَمَّا] (٢)
 بِالنَّظَرِ إِلَى لَفْظِهَا فَهِيَ مَفْرَدَةٌ . وَإِذَا ثَبَّتْ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَسْمَى ،
 وَمَسْمَاهَا صِيغُ الْأَفْعَالِ ، فَمَسْمَاهَا (٣) أَلْفَاظٌ لَا مَعْنَى أَلْفَاظٍ (٤) . وَالغَرَضُ
 بِمَجِيئِهِمْ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْاِخْتِصَارُ مَعَ الْمُبَالَغَةِ ، لَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَتِ الْأَفْعَالُ - الَّتِي
 هَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَسْمَاءٌ لَهَا - أَحَقَّ بِمَوْضِعِهَا . أَمَّا الْاِخْتِصَارُ فَمَجِيئُهَا لِلوَاحِدِ
 وَمَا زَادَ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ (٥) " صَهٍ يَا زَيْدَانَ " . وَأَمَّا الْمُبَالَغَةُ فَإِنَّ قَوْلَنَا "
 صَهٍ " أَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ مِنْ " اسْكُتْ " وَفِيهَا ضَمِيرٌ ، وَهِيَ مَعَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ
 فِيهَا مَفْرَدٌ ، وَلِذَلِكَ أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهَا ، وَلَوْ كَانَتِ مَعَ الضَّمِيرِ جُمْلَةً لَمْ يَصِحَّ
 إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً ؛ لِصِحَّةِ إِضْمَارِ الْفَاعِلِ وَعَدَمِ
 إِضْمَارِ الْجُمْلَةِ (٦) ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَبْنِيَّةٌ ، وَيَنَائُهَا لَيْسَ لِبِنَاءِ مُسْمَاهَا (٧)
 كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ (٨) ؛ فَإِنَّ مِنْهَا " أَفٍ " وَهِيَ بِمَعْنَى " أَتَّضَجَّرُ " ،
 وَهُوَ مُضَارِعٌ مُعْرَبٌ ، (وَلِذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " إِلَيْكَ " بِمَعْنَى " تَنَحَّ ")
 فَتَقُولُ : " إِلَيَّ " بِمَعْنَى " أَتَنَحَّى " ، فَالْأَوَّلُ أَمْرٌ ، وَالثَّانِي خَبْرٌ ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " فمسمياتها " .

(٤) (ف) " الألفاظ " .

(٥) (ف) " وهى " يدل " نحو " .

(٦) بعده فى الأصل " ورأيت فى بعض النسخ " لصحة إضمار الفعل وعدم صحة إضمار الفاعل " وكان

الصحيح هو ما فى [بياض] لا هذا " .

وهذا - بلا شك - من إضافة ناسخ الأصل .

(٧) (ف) " مسمياتها " .

(٨) نسبة الشارح فى التحفة الشافية لوجه ١١٨ / أ إلى ابن جنى .

"أَتَنَحَّى" وَهُوَ مُضَارِعٌ مُعْرَبٌ (١) فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ بِنَاؤُهَا إِمَّا لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَكُونُ عَلَى صِيغِ الْحُرُوفِ نَحْوَ "صَهْ، وَمَهْ" عَلَى صِيغَةِ "هَلْ، وَيَلْ، وَقَدْ، وَعَنْ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا أَشْبَهَتِ الْجُمْلَةَ بِجَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهَا فِي الْفَائِدَةِ، وَالْجُمْلُ مَبْنِيَّةٌ، فَلَمَّا أَفَادَتْ فَائِدَةَ الْجُمْلَةِ بُنِيَتْ .

أَمَّا "رُوَيْدٌ" فَاسْمٌ لـ "أُرُودٌ" بِمَعْنَى "أَمْهَلٌ"، وَمَعْنَاهُ عَدَمُ الْإِرْهَاقِ، وَهُوَ مُتَعَدِّ يُقَالُ: "رُوَيْدٌ زَيْدًا" أَي: أَمْهَلُهُ، وَهُوَ مُصَغَّرٌ فَكَانَ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ "إِرْوَادٌ" فَهُوَ مُصْدَرٌ "أُرُودٌ" ثُمَّ صَغَّرَ "إِرْوَادٌ" بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ .

وَقِيلَ: مَكْبَرُهُ "رُودٌ" وَهُوَ الْمَهْلُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَمْشِي فَلَا تَكَلِّمُ الْبِطْحَاءَ وَطَأْتُهُ كَأَنَّهُ تَمَلُّ يَمْشِي عَلَى رُودٍ (٢)

أَي: عَلَى مَهْلٍ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ تَصْغِيرُهُ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ .

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: مَا ذَكَرْنَاهُ (٣)، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُطَابِقٌ لِلْمَخَاطَبِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٢) قائله الجموح الظفرى .

وهو في ابن يعيش ٢٩/٤ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٨٧٢/٢ ، وأساس البلاغة والمصاح واللسان في (رويد) ، وشرح ابن القواس ١٠١٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١١٨ ب ، وشرح القصائد السبع ٤٠٢ .

الثمل : الشارب الذي لعبت برأسه الخمرة .

(٣) أى : أنه اسم للفعل .

رُوَيْدٌ عَلِيًّا ، جَدُّ مَا تُدِيُّ أُمَّهُمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ بَغْضَهُمْ مَتَمَّائِنٌ^(١)
 فَانْصَبَ " عَلِيًّا " وَهُوَ اسْمُ قَبِيلَةٍ بِـ " رُوَيْدَ " ، وَ" جَدُّ " قَطِيعٌ ،
 وَ" مَا " زَائِدَةٌ ، وَ" تُدِيُّ أُمَّهُمْ " فَاعِلٌ " جَدُّ " ، وَكُنِيَ بِالرُّوَيْدِيِّ عَنِ الْقَرَابَةِ ؛ لِأَنَّ
 الرُّضَاعَ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْقَرَابَةِ بِالرُّوَيْدِيِّ يَكُونُ .

وَيَقَالُ : رُوَيْدَكَ زَيْدًا بزيادةِ كَافِ الخَطَابِ وَهِيَ حَرْفٌ زَيْدٌ لِتَبْيِينِ
 المَخَاطَبِ^(٢) فَتَكْسَرُ مَعَ المَوْنِثِ ، وَتُنْتَنِي وَتَجْمَعُ وَلَا تَكُونُ اسْمًا ؛ لِأَنَّ
 رُوَيْدَ " ^(٣) لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ كَمَا أَنَّ " أَرُوْدَ " لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ ،
 وَلَوْ كَانَتِ الكَافُ اسْمًا لَجَازَ أَنْ تَقُولَ : " رُوَيْدَ زَيْدًا عَمْرًا " فَتَنْصَبُ بِهِ مَفْعُولِينَ ،
 وَالأَمْرُ بِخِلَافِهِ .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَصْدَرٍ نَحْوُ " سَارُوا / سَيْرًا رُوَيْدًا " .
 أَيُّ : سَيْرًا مُرَوِّدًا ، أَيُّ : هِينًا ، فَحَذَفَ المِيمَ الزَّائِدَةَ وَصَغَّرَهُ وَهُوَ مُعْرَبٌ .
 الضَّرْبُ الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ حَالًا وَهُوَ مُعْرَبٌ أَيْضًا نَحْوُ : سَارُوا رُوَيْدًا ،
 أَيُّ : مُرَوِّدِينَ ، ثُمَّ صَغَّرَ أَيْضًا تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ .
 فَإِذَا ذَكَرْتَ المَصْدَرَ كَانَ صِفَةً لَهُ ، وَإِذَا لَمْ تَذْكُرْهُ فَهُوَ حَالٌ ؛ لِأَنَّ حَذْفَ
 المَوْصُوفِ وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مَقَامَهُ ضَعِيفٌ .

(١) قائله المعطل الهذلي كما في ديوان الهذليين ٤٦/٣ ، ونسب إلي مالك بن خالد الهذلي .
 وهو في الكتاب ٢٤٣/١ ، والمقتضب ٢٠٨/٣ ، ٢٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٠/١ ، والمخصص
 ٨٩/١٤ ، وشرح ابن القواس ١٠١٦ ، واللسان في (جدد ، رود ، مان) ، والحجة لأبي علي
 ١٤٦/١ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٤٤٧/١ .
 ويروى : " ودهم متمين " أي : كذوب وغير صحيح .

(٢) انظر الكتاب ١٢٤/١ .

(٣) بعده في (ف) " لا رُوْدَ " .

الرابعُ : أن يكونَ مصدرًا بمعنى الإروادِ ، وهو مُعْرَبٌ ومُصَغَّرٌ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أيضًا ، وهو بَدَلٌ من اللفظِ بالفعلِ فتقولُ : " رُوِيْدًا زَيْدًا " ، والتَّقْدِيرُ : أَرُوِدُ زَيْدًا إِرْوَادًا ، فَحُذِفَ الفعلُ ، وَأَقِيمَ المصدرُ مَقَامَهُ ، وَقَدْ يَضَافُ إِلَى المَفْعُولِ فِي هَذَا الضَّرْبِ فتقولُ : " رُوِيْدَ زَيْدٍ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَضْرَبِ الرَّقَابِ ﴾ (١) .

وَأَمَّا " هَلُمَّ " فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا فِي أَوَّلِ الكِتَابِ عِنْدَ قَوْلِهِ :
" كَمَنْ ، وَآيَهُ ، وَنَزَالٍ ، وَهَلُمَّ " (٢) .

وَتَكُونُ مُتَعَدِّيَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ (٣) أَي : أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ ، أَوْ قَرِيبًا ، وَتَكُونُ لِأَزْمَةِ تَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (٤) بِمَعْنَى اقْرُبْ إِلَيْنَا ، وَالَّذِي مِثْلُ بِهِ صَاحِبُ الأَرْجُوزَةِ هُوَ المُتَعَدَّى وَهُوَ قَوْلُهُ : " هَلُمَّ سَعْدًا " ، فَـ " سَعْدٌ " مَفْعُولٌ بِهِ مُنْصُوبٌ بِـ " هَلُمَّ " ، أَي : أَحْضِرْ سَعْدًا ، أَوْ قَرِيبَهُ ، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّ نَحْوِ " رَجَعَ زَيْدٌ ، وَرَجَعْتُهُ ، وَفَغَرَ فَاهُ " (٥) - بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ - [وَفَغَرَ فَوْهُ] (٦) .

وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَكَ عَمْرًا
تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا
وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا
كُلُّ ثَلَاثِيٍّ مِنَ الأَفْعَالِ

وَمَا وَحْيَهُلْ وَبَلَنَ الشُّعْرَا
فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا
مَنَاعِهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِهَا
وَقِيلَ : بَلْ يَبْنَى عَلَى فَعَالٍ

(١) سورة محمد ٤ .

(٢) انظر ٨٢/١ .

(٣) سورة الأنعام ١٥٠ .

(٤) سورة الأحزاب ١٨ .

(٥) فغره فاه ، أي : فتحة ، وفغره فوه أي انفتح .

انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٥٦ ، واللسان والتاج في (فغر) .

(٦) تكلمة يقتضيها السياق .

" هَاءٌ " اسمٌ لقولك : خَذُ وَتَنَاوَلْ ، وَهُوَ مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ ، وَفِيهِ ثَمَانِي لُغَاتٍ :
 إِحْدَاهَا : أَنْ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ ^(١) عَلَى حَرْفَيْنِ وَيَلْحَقُ بِهِ كَافَ الْخَطَابِ ،
 فَيَقُولُ : هَاكَ يَا رَجُلُ ، بَفَتْحِ الْكَافِ مَعَ الْمَذْكَرِ وَكَسْرِهَا مَعَ الْمُؤنَّثِ ، وَهَآكُمَا
 يَا رَجُلَانِ " ، وَ " هَاكُمُ يَا رَجَالُ ، وَهَآكُنَّ يَا نِسْوَةٌ ، فَالاسْمُ " هَا " وَالْكَافُ
 حَرْفُ خَطَابٍ ، وَفِي " هَا " ضَمِيرٌ عَلَى وَفْقِ الْمَخَاطَبِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ ،
 وَالتَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ .

التَّانِيَةُ : " هَاءٌ " بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ مَفْتُوحَةٍ مَعَ الْمَذْكَرِ مَكْسُورَةٍ مَعَ الْمُؤنَّثِ
 كَالْكَافِ ، وَلَيْسَتْ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً كَالْكَافِ وَإِنْ جَرَتْ مَجْرَاهَا فِي فَتْحِهَا حَيْثُ
 تَفْتَحُ الْكَافُ ^(٢) وَكَسْرِهَا حَيْثُ تَكْسُرُ ، فَتَقُولُ : هَاءٌ يَا رَجُلُ بوزنِ
 " هَابَ ، وَطَابَ " ، فَهُوَ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ ثَلَاثِيٌّ ، وَإِذَا ثُنِّيَ وَجُمِعَ بَرَزَ الضَّمِيرُ نَحْوَ
 " هَاؤُمَا " ، وَ " هَاؤُمْ " ، وَ " هَاؤُنَّ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَاؤُمْ أَقْرَبُ كِتَابِيَّةٌ ﴾ ^(٣) ،
 وَبَرُوزُ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ يَنَافِي مَا وُضِعَتْ لَهُ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مِنَ الْاِخْتِصَارِ ،
 لَكِنْ لَمَّا صَارَتْ كَالْمَرَادِفَةِ لِلْفِعْلِ أُبْرِزُوا فِيهَا الضَّمِيرَ إِذَا ثُنِّيَ وَجُمِعَ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا ظَهَرَ الضَّمِيرُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ
 لِيَكُونَ مُنْبَهًا عَلَى أَنَّ فِي أَسْمَاءِ الْفِعْلِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا ، وَلِذَلِكَ ظَهَرَ عَلَى خِلَافِ

(١) فِي (ف) " يَجْعَلُهَا " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سُورَةُ الْحَاقَّةِ ١٩ .

ظهوره في فعل الأمر؛ فإن " الميم " لا توجد في فعل الأمر، فظهر " الميم " في " هاؤما "، و " هاؤم " غريب نادر^(١)، وهذا دليل أنها أسماء؛ لاتصال الضمير بها (على غير اتصاله بأفعال الأمر)^(٢).

الثالثة: ماحكي عن بعضهم " هأ "، و " هاء " في الاثنين بغير ميم مثل " خافا "، و " هاؤا " مثل " خافوا " بغير " ميم " حكى ذلك ابن السراج^(٣)، وهو قليل.

الرابعة: " هاء يا رجل " على وزن " عا ط ، و ر ا م " إذا أمرته (بالمعاطاة والمرامة)^(٤)، والأصل " هاى " بياء ثم حذف الياء؛ لأجل السكون الذى يقتضيه الأمر، فتقول للاثنين: " هاىيا " بياء، وللجمع المذكر " هاؤا "، وللمرأة " هاىي " بياء، ويستوى هو والمذكر فى التثنية، وفى جمع المؤنث^(٥) " هاين " كما تقول: " رامين يا نسوة "، (فأما قول على - صلى الله عليه وعلى آله)^(٦):

أفأطم هاء السيف غير مذموم^(٧)

(١) انظر ابن يعيش ٤٢/٤ فما بعدها

(٢) (ف) " على غير طريق اتصاله بفعل الأمر " .

(٣) نص عليه ابن يعيش ٤٤/٤ ، وفى الموجز لابن السراج ٧٦ " ولك أن تقول هاك " . بكاف وبغير كاف .

(٤) فى الأصل " بالمعطات والمرمات " تحريف .

(٥) (ف) « الأمر » .

(٦) (ف) " فأما قول على بن أبى طالب عليه السلام "، ولعل هذا يدل على تشيع الشارح .

(٧) قائله على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وروايته فى الديوان ١١٥ :

أفأطم هاك السيف غير ذميم

فلست برعديد ولا بليثم

وهو فى سر صناعة الإعراب ٣١٩/١ (تحقيق هندوى) ، والمحاسب ٣٣٧/١ وجمهرة اللغة

١٩٢/١ ، وابن يعيش ٤٤/٤ ،

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ وَسَقَطَتِ الْيَاءُ مِنَ اللَّفْظِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ
لَامِ التَّعْرِيفِ بَعْدَهَا (١) ، فَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ :

فَقُلْتُ لَهَا : هَائِي فَقَالَتْ بِرَاحَةٍ تَرَى زَعْفَرَانًا فِي أُسْرَتِهَا وَرَدًّا (٢)

فَهُوَ مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ ، وَلَا يَدُلُّ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ بِهِ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ - عَلَى حَدِّ
اتِّصَالِهِ بِالْأَفْعَالِ - عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ ؛ لِإِدْمِ التَّصَرُّفِ .

الْخَامِسَةُ : " هَا يَا رَجُلٌ " عَلَى وَزْنِ " خَفٌ " بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ " الْهَاءِ "
وَمُتَّصِرَةً تَصَرُّفًا " خَفٌ " فَهُوَ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذِهِ اللَّغَةِ فِعْلٌ لِبِنَاءِ الْمُضَارِعِ ،
حَكَى الْكِسَائِيُّ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قِيلَ لَهُ ذَلِكَ يَقُولُ (٣) : إِيَّاهُ ، وَإِهَاءُ ؟
بِوَزْنِ : أَخَافُ ، وَإِخَافٌ ، يَفْتَحُ حَرْفَ الْمُضَارِعَةِ وَكَسْرَهُ (٤) .

السَّادِسَةُ : " هَا " بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بِوَزْنِ " طَأٌ " ، وَ " هَاءٌ "

لِلثَلَاثِينَ مِثْلَ " طَاءٌ " ، وَ " هَاعُوا " مِثْلَ " طَاعُوا " ، وَ " هَائِي يَا مَرَأَةً "
مِثْلَ " طَائِي " ، وَ " هَانٌ " مِثْلَ " طَانٌ " وَقِيَاسُ هَذِهِ اللَّغَةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ مَا
فَأَوْه " وَأَوْ " مِثْلَ " وَهَبَ يَهَبُ " ، وَوَطِي يَطِيءُ .

(١) وَقَالَ ابْنُ جَنَى فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/٣٢٠ : «لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ السَّيْنِ الْأُولَى مِنَ السَّيْفِ» .

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .

وَهُوَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٤/٤٤ غَيْرِ مَنْسُوبٍ .

(٣) قَوْلُهُ : " يَقُولُ " سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) انظُرْ حِكَايَةَ الْكِسَائِيِّ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٤/٤٤ ، وَبِشْرَحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/٧٠ .

والفرقُ بين هذه اللّغةِ واللّتي من قبلها من (١) وجهين :
أحدهما : ما حكى (٢) عن الكسائي .
والثاني : أنّها في تقديرٍ ما فاؤه مُعتلةٌ بواوٍ .
السابعةُ : أن تجمعَ بين الهمزةِ وكافِ الخطابِ (٣) وتفتَحَ الهمزةُ في
جميعِ الأحوالِ ، ويختلفُ الكافُ باختلافِ المخاطِبينِ .
الثامنةُ : أن تقولَ : ها يا رجلُ (بالالفِ الساكنةِ بعدَ " الهاءِ " (٤)) في
جميعِ الأحوالِ (٥) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " ماروي " بدل " ما حكى " .

وانظر حكاية الكسائي في ابن يعيش ٤٤/٤ .

(٣) نحو هاك ؛ وهاكما ... إلخ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٦٩/٢ ، ٧٠ .

وَأَمَّا " حَيْهَلٌ " فَيَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ ، تَقُولُ : " حَيْهَلٌ
التَّرِيدَ " بِمَعْنَى قَرِيْبِهِ ، أَوْ أَحْضَرَهُ ، فَيَتَعَدَّى كَمَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ
مُسْمَاءٌ . (١)

وَأَمَّا " حَيْهَلٌ بَزِيدٍ " فَهُوَ بِمَعْنَى ائْتِ بِهِ ، فَيَتَعَدَّى بِالْبَاءِ ، وَمِنْهُ " إِذَا ذُكِرَ
الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلٌ بِعُمَرَ " (٢) أَي : ائْتُوا بِعُمَرَ فَهُوَ مِنْهُمْ .
وَيَكُونُ بِمَعْنَى " أَقْبَلَ " فَيَتَعَدَّى بِـ " إِلَى " ، وَ " عَلَى " ، وَقَدْ جَاءَتْ مُعْرَبَةً ،
قَالَ الشَّاعِرُ :

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارِ فَظْلٍ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ (٣)

هُوَ مِنْ أَيْبَاتِ الْكِتَابِ ، وَ " حَيْهَلُهُ " مَرْفُوعٌ وَلَمْ يُرَدْ بِهِ الْحِثُّ ، بَلْ أَخْبَرَ
عَنَّهُ بِأَنَّهُ يَوْمٌ كَثِيرٌ فِيهِ هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي مَعْنَاهُ الْحِثُّ .
وَفِيهَا سِتُّ لُغَاتٍ (٤)

[الْأُولَى] حَيْهَلٌ ، بِفَتْحِ [يَاءٍ] (٥) " حَيٌّ " ، وَوَلَامٍ " هَلٌ " كَخَمْسَةَ عَشَرَ .
الثَّانِيَّةُ : حَيْهَلًا ، بِالتَّنْوِينِ لِلتَّنْكِيرِ .
الثَّلَاثَةُ : بِسُكُونِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ " حَيٌّ " .
الرَّابِعَةُ : حَيْهَلًا بِزِيَادَةِ أَلْفٍ بَعْدَ اللَّامِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَحَقَّقَهَا - أَعْنَى الْأَلْفِ :

(١) انظر ابن يعيش ٤/٤٦ .

(٢) هذا حديث شريف : انظر مسند الامام أحمد بن حنبل ٦/١٤٨ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر
٤٧٢/١ ، وقضايا الصحابة لأحمد بن حنبل ٢ / ٢٦٣ ، ٢٧٠ .

(٣) لم أقف على نسبته إلى قائل معين .

وهو في الكتاب ٢/٥٢ ، والمقتضب ٣/٢٠٦ ، وابن يعيش ٤/٤٧ ، والخزانة ٣/٤٢ ، وشرح ابن
القواس ١٠٢١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٥٢ ، وابن يعيش ٤/٤٦ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٠ .

(٥) سقط من الأصل .

أَنْ تَلْحَقَ فِي الْوَقْفِ كَالْأَلْفِ مِنْ "أَنَا" فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ .

الخامسة : حيَّهَلْ بسكون الهاءِ وفتح اللام .

السادسة : زيادةُ الألفِ على اللامِ في هذه اللغة ، فيقالُ : "حيَّهَلًا" ، ووجهُ

السُّكُونِ استِقْبَالُ اجْتِمَاعِ الْمُتَحَرِّكَاتِ مَعَ التَّرْكِيبِ وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ "حَى"

بمعنى "أقبلُ" وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَدِّنِ "حَى عَلَى الصَّلَاةِ" أَيْ : أَقْبِلُوا عَلَيْهَا ، وَمِنْ ١٦٤ / أ

"هَلْ" الَّتِي بِمَعْنَى الْحَثِّ وَالِاسْتِعْجَالِ ، وَليست من "هَلْ" الِاسْتِفْهَامِيَّةِ ، قَالَ

النَّابِغَةُ [الجعدي] (١) :

أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقَوْلًا لَهَا : هَلَا (٢)

أَيُّ : (قَوْلًا لَهَا) (٢) : أَقْبِلِي .

وَأَمَّا "بَلَّةَ" فَبِمَعْنَى "دَعُ ، وَأَتْرَكَ" ، ، وَحُرِّكَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ،

وَفُتِحَتْ "الْهَاءُ" إِتْبَاعًا لِفَتْحَةِ أَوَّلِهِ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : "بَلَّةَ الشُّعْرَ" دَعِ الشُّعْرَ ، فَالشُّعْرُ مَنْصُوبٌ بِـ "بَلَّةَ" ،

وَتَكُونُ مَصْدَرًا مُعْرَبَةً وَتُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) "الجعدي" سقط من الأصل ، وهو مختلف في اسمه فقيل : عبد الله بن قيس ، وقيل : حبان بن

قيس بن عبد الله ، وكنيته أبو ليلي بلا خلاف ، وهو من الشعراء المخضرمين ، وأحد الصحابة

رضى الله عنهم أجمعين .

انظر ترجمته في مقدمة ديوانه ، والخزانة ١/١٢٧ هـ .

(٢) هذا صدر بيت في هجاء ليلي الأخيلية ، وعجزه :

فقد ركبت أمراً أغر محجلاً

وهو في ديوانه ١٢٣ ، وابن يعيش ٤/٤٧ ، والخزانة ٣/٣١٦ .

(٣) سقط من (ف) .

تَذُرُّ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّةَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ (١)
 بخفض " الأكف " على أنه مصدر ، وينصبها على أنه اسمُ الفعلِ
 بمعنى " دَع " ، وَمَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا اسْمُ الْفِعْلِ ، قَوْلُ ابْنِ هَرْمَةَ :
 يَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَى الْحِدَاةُ بِهِ مَشَى الْجَوَادِ قَبْلَةَ الْجِلَّةِ النَّجْبَا (٢)
 فَلَا يَكُونُ " بَلَّةً " هُنَا إِلَّا اسْمًا لِلْفِعْلِ : لِنُصْبِهِ مَا بَعْدَهُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ هُوَ
 فاعله ، أَي : دَع الْجِلَّةَ النَّجْبَا .

وَقَدْ جَعَلَهَا بَعْضُهُمْ بِمَعْنَى " كَيْفَ " فَيَرْفَعُ مَا بَعْدَهُ .
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا اسْتِنَاءً ، وَالْأَخْفَشُ يَجْعَلُهَا حَرْفَ جَرٍّ (٣) .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ : " هَاتِ زَيْدًا " فَـ " زَيْدٌ " مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِـ " هَاتِ " وَفِي
 " هَاتِ " ضَمِيرٌ هُوَ فاعلُهَا ، وَقِيلَ : هِيَ فِعْلٌ لَتَصْرِفُهَا ، فَقَالُوا : " هَاتِي
 يَهَاتِي مُهَاتَاةً " (٤) مِثْلَ " رَامِي يُرَامِي مُرَامَاةً " وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : هِيَ
 اسْمٌ لِلْفِعْلِ ، وَمَعْنَاهُ " أَعْطِنِي .
 وَكَسَرَتِ التَّاءُ ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ ، وَأَمَّا تَصْرِيفُ الْفِعْلِ فَهُوَ مُشْتَقٌّ
 مِنْ لَفْظِهَا كَمَا يَشْتَقُّ الْفِعْلُ مِنْ لَفْظِ الْحَرْفِ قَالُوا : سَأَلْتُهُ حَاجَةً فَلَوْلِي ، " أَي :
 قَالَ : لَوْلَا كَذَا لَفَعَلْتُ .

(١) قائله كعب بن مالك الأنصاري ، وهو في ديوانه ٢٤٥ ، وابن يعيش ٤٨/٤ والتصريح ١٩٩/٢ ،
 والخزانة ٢٠/٣ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٢ .
 (٢) نسب لابن هرمة ولم أجده في شعره المجموع .
 وهو في ابن يعيش ٤٩/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٢١ ، والخزانة ٢١/٣ .
 (٣) انظر شرح ابن القواس ١٠٢١ ، وابن يعيش ٤٩/٤ فقد نص على مذهب الأخفش .
 (٤) يعزى هذا للخليل انظر ابن يعيش ٣٠/٤ .

قوله : " وَتَرَكَ عَمْرًا " ، " عَمَرُوْهُ " منصوبٌ بـ " تَرَكَ " وهو اسمٌ لقولك : " أترك " .

قوله : " فَحَاكِهَا " أى : فقس عليها ، وهذا القول يدلُّ منه على أنه يختارُ قولَ مَنْ يَرَى أَنْ بِنَاءً مَثَالِ " فَعَالَ " للأمرِ مِنَ الثَّلَاثِي قِيَاسِي ، وَ أَمَّا : تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا (١)

وَبَعْدَهُ :

أَمَّا تَرَى الْخَيْلَ عَلَى أَوْرَاكِهَا (١)

أى : اتركها من إبلٍ ، وَ " تَرَكَهَا " الثَّانِي تَوْكِيْدٌ لِلأَوَّلِ ، وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يُغَيِّرُ عَلَى الْقَبِيْلَةِ فَيَسُوْقُ إِبِلَهَا فَيُدْرِكُهُ أَوَّلُ مُدْرِكٍ مِنْهُمْ ، فَيَقُولُ لَهُ : تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا .

أى : اتركها . وَأَمَّا : مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا (٢)

أى : امنعها ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةِ لِقَاءِ السَّاكِنِيْنَ ، وَكُسِرَتْ ؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ ، وَالْكَسْرُ تُفِيدُ التَّأْنِيْثَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ :

دَعَوْنَا نَزَالَ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالَ عَلَيْهِمْ أَطَمُّ (٣)

(١) هذا الرجز لطيفيل بن يزيد الحارثي .

وهو في الكتاب ١٢٣/١ ، ٢٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٩ ، وابن يعيش ٥٠/٤ ، وابن الشجري ١١١/٢ والخزانة ٢٥٤/٢ ، ويروى الثاني :
أما ترى الموت لدى أوراكاها .

(٢) هذا الرجز مرتبط بما قبله ، يقال : إنه جواب أصحاب الإبل ، وبعده أما ترى الموت لدى أرباعها . وقيل إنه لراجز بن بكر بن وائل وهو في الكتاب ١٢٣/١ ، ٣٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وابن الشجري ١١١/٢ ، وابن يعيش ٥١/٤ ، والخزانة ٢٥٤/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٩٨/٢ .

(٣) قائله جريبة الفقعسي .

وهو في الانصاف ٥٣٥/٢ المسألة (٧٢) ، واللسان (نزل) .

فَأَثَرُ الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَرَبِّمَا جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ مُشَدَّدَةً قَالَ
الشَّاعِرُ :

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي إِذَا قِيلَ نَزَالٌ (١)

وَالْفَائِدَةُ فِي الْعَدْلِ عَنْ (٢) الْفِعْلِ إِلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَا ذَكَرَ مِنْ طَلَبِ
الْمَبَالِغَةِ وَالِاخْتِصَارِ ، وَمَعْنَى الْمَبَالِغَةِ أَنَّ قَوْلَكَ : " نَزَالٌ " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ :
أَنْزَلَ مُكَرَّرًا ، فَمَنْزِلَةُ " نَزَالٌ " مِنْ " أَنْزَلَ " فِي الْمَبَالِغَةِ مَنْزِلَةُ " قَدِيرٌ ، وَرَحِيمٌ
" مِنْ " قَادِرٌ ، وَرَاحِمٌ " ، وَكَذَلِكَ " طَهُورٌ " مِنْ " طَاهِرٌ " .
قَوْلُهُ :

" وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا "

يُرِيدُ : أَنْكَ لَا تَقُولُ : " أَكَالٌ " وَتُرِيدُ بِهِ " كُلٌّ " ، وَلَا تَقُولُ : " جَلَّاسٌ
" بِمَعْنَى " اجْلِسْ " كَمَا لَا تَقُولُ فِي " شَاكِرٍ " : " شَكِيرٌ " قِيَاسًا عَلَى " رَحِيمٍ "
فِي " رَاحِمٍ " ، وَلَا " صَبِيرٌ " فِي " صَابِرٍ " ، وَتَقُولُ فِيهِ : " شَكُورٌ ، وَصَبُورٌ "
كَمَا قَالُوا ، (وَلِذَلِكَ لَمْ يُقَلِّ) (٣) فِي " عَلِيمٍ " : " عَلُومٌ " ، وَفِي " بَصِيرٍ " :
" بَصُورٌ " كَمَا قُلْنَا فِي " شَاكِرٍ " : " شَكُورٌ " ، وَفِي " صَابِرٍ " : " صَبُورٌ " ،
وَالْكَسَائِيُّ يَرَى الْوَقْفَ عَلَى الْمَسْمُوعِ مِنْ بَابِ « نَزَالٌ » ، وَالنَّفْسُ إِلَى هَذَا
الرَّأْيِ أَسْكَنُ ؛ لِأَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنْهُ لَمْ يَتَنَاهَ فِي الْعَدْلِ إِلَى حَدٍّ يَدْخُلُ بِهِ
فِي بَابِ الْكَثْرَةِ فَيَحْسُنُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ النُّظَائِرِ مُزِيلَةٌ
لِلْإِسْتِيْحَاشِ ، وَلِلْسَّمْعِ نَبْوَةٌ (٤) عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ : كِتَابٌ ، وَنَسَاحٌ ، وَهُوَ

(١) هذا عجز بيت للشماخ بن ضرار الذيباني ، وصدره :

وقد علمت خيل بموقان أنتي

وهو في ملحق ديوانه ٤٥٦ ، ومعجم البلدان ٢٢٥/٥ (موقان) ، واللسان (نزل) .

(٢) (ف) " عليه " تحريف .

(٣) (ف) " وكذلك لم يقولوا " .

(٤) (ف) " تنزه " تحريف .

يريدُ : اَكْتُبُ وَأَنْسَخُ . (١)

قوله :

" يُبْنَى عَلَى فَعَالٍ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ مِنَ الْأَفْعَالِ " وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ (٢) فَإِنَّهُ يُجْبِزُ بِنَاءَ لَفْظِ " فَعَالٍ " مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " كُلُّ ثَلَاثِيٍّ " مِنَ الرَّبَاعِيِّ ؛ فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ فِيهِ مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ ، وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ إِلَّا « قَرَقَارٍ » ، وَ" عَرَعَارٍ " قَالَ الشَّاعِرُ
قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرَقَارٍ (٣)

أَيُّ : قَرَقَرُ يَعْنِي السَّحَابَ ، أَيُّ : أُرْعِدُ

وَ" عَرَعَارٍ " لُعْبَةٌ لِلصَّبِيَّانِ ، أَيُّ : الْعَبْوَا .

فَأَمَّا " دَرَاكٍ " فَفِعْلُهَا " أَدْرِكُ " فَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ ثَلَاثِيًّا فَهُوَ الْآنَ رِبَاعِيًّا ، فَبَابُهُ إِلَّا يُبْنَى مِنْهُ " فَعَالٍ " ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ مِنْ جِهَةِ يُوْتُقُ بِهَا ، فَمَلْحَقٌ بِالنَّادِرِ (٤) .

وَفَعَالٍ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرَبُ :

أَحَدُهَا : مَا تَقَدَّمَ (٥) .

وَالثَّانِي : مَا عُدِلَ عَنْ فِعْلِهِ يُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ ، وَالْمَعْدُولُ عَنْهُ مَعْرِفَةٌ ، قَالَ النَّابِغَةُ :

(١) انظر شرح ابن القواس ١٠٢٣ ، وابن يعيش ٥٢/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٤١/٢ ، والتسهيل ٢١٣ .

(٣) هذا الرجز لأبي النجم العجلي ، ويَعْدُهُ :

واختلط المعروف بالإنكار

وهو في ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٤٠/٢ ، وابن يعيش ٥١/٤ ، والخزانة ٥٨/٣ وما ينصرف وما لا

ينصرف ٧٧ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٣ .

(٤) انظر شرح عمدة الحافظ ٧٢٨ .

(٥) وهو ما كان اسم فعل .

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَأَحْتَمَلْتُ فَجَارٍ (١)

فهو معدول عن فجرة معرفة بدليل قوله: "برة" غير منصرف، وتاء التانيث لا تمنع إلا مع العلمية، فـ "برة" فعلة "من البر"، وهو علم على المعنى لا على عين، والعلم فيه للجنس بأسره كأسامة.

الثالث: أن يكون علماً للأعيان نحو: حذام، وقطام، فـ "حذام" معدولة عن "حاذمة"، والحدم: القطع، و"قطام" معدولة عن "قاطمة" وهي فاعلة من القطم وهو (٢) الشهوة، يقال: فحل قطم إذا كان مشتتياً للضراب، ومنه "قطام" (٣) صاحبة عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي عليه السلام، قال الشاعر:

وَلَا مَهْرَ إِلَّا نُونَ مَهْرِ قَطَامٍ (٤)

لأنها جعلت مهرها على ابن ملجم (٥) قتل علي بن أبي طالب (٦) عليه

السلام.

(١) هذا عجز بيت للنايفة الذبياني، وصدره:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا حُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

وهو في ديوانه ٩٨، والكتاب ٣٨/١، وابن يعيش ٢٨/١، ٥٢/٤، والعيني ٤٠٥/١، ومجالس

ثعلب ٣٩٦/٢، وشرح ابن القواس ١٠٢٦.

برة: اسم للبر، وفجار: اسم للفجور، وهما معرفتان من أعلام الأجناس.

(٢) (ف) وهي.

(٣) هي قطام بنت علقمة من تيم الرباب

انظر القصة مفصلة في الكامل للمبرد ١٩٦/٣ فما بعدها، والاشتقاق لابن دريد ١٨٦، والخزانة

٣٥١/٥.

(٤) لم أقف على قائله ولا تتمته.

(٥) يعده في (ف) "لعه الله".

(٦) سقط من (ف).

وَ "سَكَابٍ" اسْمُ فَرَسٍ ^(١) بِمَعْنَى السُّكْبِ وَهُوَ الْجَرِيُّ فِي السَّيْرِ كَجَرِي الْمَاءِ وَأَنْسَاكِه .

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ وَصِفاً وَاسْتِعْمَالُهُ فِي النَّدَاءِ نَحْوُ : يَا كَاعِ ، وَيَا خَبَاثِ ، وَيَا غَدَارِ ، وَيَا فَسَاقِ ، وَنَظِيرُهُ فِي الْمَذَكَّرِ يَا كَعُ ، وَيَا خُبْتُ ، وَيَا غُدْرُ ، وَيَا فُسْقُ ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ^(٢) قَلِيلٌ ، وَقَدْ يَنْفَكُ عَنِ الصِّفَةِ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ وَيَكُونُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمُ لِلْمَنِيَّةِ : " حَلَّاقٍ " مِنْ الْحَلْقِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ حَلَّاقٍ ^(٣)

أَيُّ : بِكَاسِ الْمَنِيَّةِ ، فَجَعَلَ لَهَا كَأْساً عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِعَارَةِ ، وَقَدْ فَسَّرَ الشَّاعِرُ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ :

فَأَبَعْتُ عَلَيْهِمْ سِنَّةً فَاشُورَةَ تَحْتَلِقُ الْمَالَ احْتِلَاقَ النُّورَةِ ^(٤)

وَ " حَنَاذٍ " مِنْ أَسْمَاءِ الشَّمْسِ مِنْ " الْحَنْدِ " وَهُوَ شِدَّةُ الْحَرِّ .
وَ " أَزَامٍ " اسْمٌ لِلشَّدَّةِ مِنَ الْأَزْمِ وَهُوَ الْعَضُّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها للغنجانى ١٢٤ ، ١٢٩ ، والمخصص ١٩٥/٦

وأسماء خيل العرب وفرسانها للأعرابى ٣ ، ١٧٤ .

(٢) بعده فى (ف) " كقولهم المنية " وهو سهو من الناسخ حيث سيأتى هذا قريباً .

(٣) هذا عجز بيت قاله مهلهل بن ربيعة ، وصدره :

ما أرجى بالعيش بعد ندامى

ويروى البيت :

لهف نفسى على أناسٍ تولوا * * * وفتوسقوا ... وهو فى الكتاب ٢٨/٢ ، والمخصص ٦٤/١٧ .

والمقتضب ٣٧٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف وجمهرة اللغة ١٨٠/٢ ، وأساس البلاغة ، واللسان

فى (حلق) ، والعينى ٢١٢ (عرضاً) ، وابن السجرى ١١٤/٢ .

(٤) انشده صاحب اللسان مع بيت آخر عن ابن الأعرابى ولم ينسبهما ، انظر اللسان (حلق) .

غَدَاةَ الرَّوْعِ إِذْ أَزَمْتُ أَرَامٌ (١)

وَمَثَلُهَا مِنَ الظَّرُوفِ نُؤْنُكَا ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا وَعِنْدُكََا

كَقَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَيْ : الزُّمُوا ، كَمَا تَقُولُ : حَنَرِكُمْ

وَدُونَ فِي الشَّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا نُؤْنُكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

يُرِيدُ : وَمِثْلُ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ هَذِهِ الظَّرُوفُ ؛ لِأَنَّهَا نَقَلَتْ (٢) عَنْ
الظَّرْفِيَّةِ وَصَارَتْ أَسْمَاءً لِلأَفْعَالِ وَدَالَّةٌ عَلَيْهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : " دُونَكَ زَيْدًا " ، فَد
" زَيْدٌ " مَنْصُوبٌ بِـ " دُونَكَ " ؛ لِأَنَّهُ صَارَ اسْمًا لِقَوْلِكَ : " خُذْ " ، وَفِي " دُونَكَ "
ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُهُ .

وَ " دُونَ " ، وَ " عِنْدَ " فِي الأَصْلِ ظَرْفًا مَكَانًا ، فَنُقِلَا عَنْ الظَّرْفِيَّةِ ،
وَلَيْسَتْ الْفَتْحَةُ فِيهِمَا نَصْبًا (٣) ، بَلْ هِيَ فَتْحَةٌ بِنَاءٍ ، وَلَيْسَتْ إِعْرَابًا ، فَالْفَتْحَةُ
فِي قَوْلِكَ : " زَيْدٌ دُونَكَ " إِعْرَابٌ ، وَالْفَتْحَةُ فِي قَوْلِكَ : " دُونَكَ زَيْدًا " بِنَاءٌ كَمَا
أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي قَوْلِكَ : (لِأَغْلَامٍ لَكَ ، فَتْحَةُ بِنَاءٍ ، وَالْفَتْحَةُ فِي قَوْلِكَ) (٤) لَا غْلَامٍ
رَجُلٍ عِنْدَكَ " فَتْحَةُ إِعْرَابٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ بِنَاءِ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ (٥) ، وَإِنَّمَا فَتِحَ ؛
لِأَنَّهُ لَمَّا سُمِّيَ بِهِ (٦) الْفِعْلُ وَهُوَ مُضَافٌ ، وَالْمُضَافُ مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ شَيْئَانِ

(١) لم أقف على قائله ، وصدوره :

أمان لها الطعام فأنقذته

وهو في ديوان زهير (شرح ثعلب) ٢١١ ، واللسان في (أزم) غير منسوب .

(٢) (ف) " فعلت " تحريف .

(٣) في الأصل " نصب " بالرفع خطأ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) انظر ص ١٦٠ فيما مضى .

(٦) سقط من (ف) .

جُعِلَا كَشْيٍ وَوَاحِدٍ ، فَفَتِحَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا كَمَا تَفْتَحُ الْمَرْكَبَاتُ كَحَضَرَ مَوْتًا ،
وَخَمْسَةَ عَشَرَ .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا " أَي : عَلَيْكَ " مِثْلُ " دُونَكَ " فِي كَوْنِهَا اسْمًا
لِلْفِعْلِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " مِثْلُهَا " أَي : (١) مِثْلُ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ الْمَتَقَدِّمَةِ .
وَ " عَلَيْكَ " مَتَقَوَّلٌ مِنَ الْحَرْفِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ وَصَارَ اسْمًا لِقَوْلِكَ : " أَلْزَمُ
زَيْدًا " ، فَإِذَا قُلْتَ : " عَلَيْكَ زَيْدًا " (٢) فَ " عَلَيْكَ " نَاصِبٌ لِـ " زَيْدٍ " وَفِيهِ ضَمِيرٌ
مُسْتَكْنٌ مَرْفُوعٌ (٣) ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ .

وَلَا تَتَعَلَّقُ هَذِهِ الظُّرُوفُ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ (٤) غَيْرُ مَعْمُولَةٍ كَمَا لَا تَتَعَلَّقُ
مُسَمِّيَاتُهَا - وَهِيَ الْأَفْعَالُ - بِشَيْءٍ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا أُعْرُوا بِهَذِهِ الظُّرُوفِ ؛ لِأَنَّ " دُونَكَ " لِمَا يَتَقَاصَرُ عَنْكَ وَهُوَ
بِحَضْرَتِكَ ، وَ " عِنْدَكَ " لِمَا حَضَرَكَ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ مِنْ جِهَاتِكَ ، وَ " عَلَيْكَ " لِمَا
اسْتَعَلَى عَلَيْكَ (٥) . قَوْلُهُ : " كَقَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ " .

إِشَارَةٌ (٦) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ (٧)
فَنَصَبَ " أَنْفُسُكُمْ " بِـ " عَلَيْكُمْ " ، وَقَدْ فَسَّرَهُ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ بِقَوْلِهِ : " أَيِ
الرِّمُوا " (٨) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) (ف) " زيداً عليك " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) (ف) " فاعلة " تحريف .

(٥) نسب هذا الرأي إلى الوراق في شرح ابن الخباز لوجه ٩١ / ب .

(٦) (ف) " يشير " .

(٧) سورة المائدة ١٠٥ .

(٨) وانظر شرح ابن القواس ١٠٢٨ .

قوله : " كَمَا تَقُولُ حِذْرُكُمْ " ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ " عَلَيْكُمْ " بِـ " حِذْرُكُمْ " فِي الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ لِأَنَّ فِي الْمَعْنَى ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " حِذْرُكَ زَيْدًا " ، وَ" حِذَارَكَ زَيْدًا " ، " وَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ قَوْلِكَ : " عَلَيْكَ زَيْدًا " فِي الْمَعْنَى ؛ فَإِنَّ " حِذْرَكَ " بِمَعْنَى " احْذَرْ " ، وَ" عَلَيْكَ " بِمَعْنَى " الزَّمْ " ، وَ" حِذْرَكَ " مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ وَهُوَ عَوْضٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، وَلَيْسَ " حِذْرَكَ " مَبْنِيًّا بَلْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ (١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ (٢) ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّمَا جَعَلَ سَبِيبِيَّهِ (٣) " حِذْرَكَ " فِي بَابِ النَّهْيِ ، وَ" حِذْرَكَ " إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِالْحِذْرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : " حِذْرَكَ كَذَا " فَقَدْ قَالَ : لَا تَأْتِ كَذَا (٤) .
قوله :

" وَ لُونٌ فِي الشَّعْرِ إِتَى تَصْدِيقُهَا "

يُرِيدُ : قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ تَصْدِيقُ الْإِعْرَابِ بِـ " لُونٌ " ، قَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ لِابْنَتِهَا :

وَفَيْشَةٌ قَدْ أَشْفَتْرَ حَوْقَهَا (٥)

فَقَالَتْ لَهَا الْإِبْنَةُ :

لُونِكهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

وَالضَّمِيرُ الَّذِي بَعْدَ الْكَافِ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ ،

(١) (ف) " الفعل " تحريف .

(٢) سورة محمد ٤ ،

(٣) انظر الكتاب ١٢٦/١ ،

(٤) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ١٢٦/١ فقد ذكر أن المبرد عارض سيبويه في وضعه "

حذرَكَ " فِي هَذَا الْبَابِ ، وَرَدَ عَلَيْهِ السِّرَافِيُّ ، فَانظُرْهُ هُنَا .

(٥) أَنشَدَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ جَنِيٍّ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٢٢/١ وَلَمْ يَنْسِبْهُمَا إِلَيَّ قَائِلٌ

مَعِينٌ ، وَهَمَا فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَّاسِ ١٠٢٩ ، وَالثَّانِي فِي شَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ ٤٠١ نُونٌ نَسَبَةٌ

فِيهِمَا .

وَالنَّاصِبُ لَهُ "نُونُكَ" . وَمَعْنَى قَوْلِهِ : "تَصْدِيقُهَا" هُوَ تَحْقِيقُ الْإِغْرَاءِ بِهَا .

كَذَلِكَ لَوْلَمْ يَلْغُ مَا أَنْشَبْنَا يَا أَيُّهَا الْمَانِحُ دَلْوِي نُونُكَ

"كَذَلِكَ" إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الرَّاجِزَةِ (١) :

نُونُكَهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

أَيُّ : يَأْتِي مَعْمُولُهَا مُتَأَخَّرًا كَقَوْلِ الْمُرَاةِ ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْكُوفِيُّونَ (٢) مِنْ

قَوْلِ الْآخِرِ :

يَا أَيُّهَا الْمَانِحُ دَلْوِي نُونُكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونُكَ (٣)

فَإِنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَنْصُوبِ بِالْفَاقِطِ الْإِغْرَاءِ عَلَيْهَا ، وَلَا

دَلِيلَ لَهُمْ فِيهِ بِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ "دَلْوِي" مُبْتَدَأً ، وَ"نُونُكَ" خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ

الْأَلْفَاظُ (٤) مَنْقُولَةٌ وَهِيَ غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ تَصَرَّفَ الْفِعْلُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (٥) فَلَيْسَ "كِتَابَ اللَّهِ" مَنْصُوبًا بِ (عَلَيْكُمْ) بَلْ هُوَ

مُتَصَرِّفٌ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (٦) فَدَلَّ

(١) فِي الْأَصْلِ "الرَّاجِزُ" ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا .

(٢) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ "عَلَيْكَ ، وَدُونِكَ ، وَعِنْدَكَ" فِي الْإِغْرَاءِ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولَاتِهَا عَلَيْهَا نَحْوُ :

زَيْدًا عَلَيْكَ ، وَعَمْرًا عِنْدَكَ ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفَرَاءُ .

انظُرْ تَفْصِيلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْإِنْصَافِ ٢٢٨ الْمَسْأَلَةَ (٢٧) .

(٣) نَسَبَ هَذَا الرَّجْزَ إِلَى جَارِيَةٍ مِنْ بَنِي مَازِنَ ، وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى رَاجِزٍ مِنْ بَنِي أَسِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ تَمِيمٍ .

وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ ٢٢٨ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١١٧/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٦٠/١ وَالْعَيْنِيُّ

٣١١/٤ ، وَالخُرَازَنِيُّ ١٥/٣ ، وَشَرَحَ ابْنُ الْقَوَّاسِ ١٠٢٩ .

(٤) فِي الْأَصْلِ "أَلْفَاظٌ" .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٤ .

(٦) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٣ .

ذَلِكَ عَلَى أَنْ التَّحْرِيمَ قَدْ كُتِبَ عَلَيْهِمْ فَقَامَ ذِكْرُ التَّحْرِيمِ مَقَامَ لَفْظِ " كُتِبَ " لِذِلَالَتِهِ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ :

" لَوْلَمْ يَلْغَ مَا أَنْشَدْنَا

يُرِيدُ : لَوْلَمْ يُطْرَحِ التَّقْدِيمُ فِيمَا أَنْشَدُوهُ (١) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَتَأَوَّلُوهُ بِمَا

ذَكَرْنَا .

ب / ١٦٥

وَلَا تَقُلْ : عَلَيْهِ زَيْدًا ، غَائِبًا

وقولهم : عَلَيْهِ شَخْصًا لَيْسَنِي

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا

أَمَا عَلِيٌّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلَانِي

فَهُوَ شَتُّورٌ لَا تَقْسُ عَلَيْهِ

" ذَا " إِشَارَةٌ إِلَى الْمَنْقُولِ مِنَ الظُّرُوفِ ، وَالْإِعْرَاءِ مِنْ قَوْلِهِمْ : غَرِبَ بِالشَّيْءِ إِذَا لَصِقَ بِهِ ، فَكَانَ الْمُغْرِي بِالشَّيْءِ يَأْمُرُهُ بِلِزُومِهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْإِعْرَاءُ لِلْمُخَاطَبِ ؛ لِأَنَّ " عِنْدَ ، وَنُونٌ ، وَعَلَى " لِمَا كَانَ حَاضِرًا قَرِيبًا مِنَ الْإِنْسَانِ ، وَإِذَا كَانَ الْمَأْمُورُ غَائِبًا فَلَا يَتَحَقَّقُ الْأَمْرُ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ (٢) الْأَشْيَاءَ [لَيْسَتْ] (٣) بِحَضْرَتِهِ حَتَّى يُؤْمَرَ بِلِزُومِهَا أَوْ بِأَخْذِهَا .
قَوْلُهُ :

" وَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْدًا غَائِبًا "

أَيُّ : لَا تُغْرِ (٤) الْغَائِبَ (٥) بِهَذِهِ الْأَلْفَاطِ ، لِأَنَّ ذَكَرْنَا ، وَ" غَائِبًا " حَالٌ

مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي " عَلَيْهِ " (٦) ، أَيُّ : لَا تُغْرِ زَيْدًا فِي حَالِ غَيْبَتِكَ

(١) أَيُّ : الْكُوفِيُّونَ .

(٢) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ " أَنْ " وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٣) إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ بِهَا الْكَلَامُ .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ " لَا تُغْرِ " .

(٥) فِي (ف) " غَائِبًا " .

(٦) فِي (ف) " تَقُلْ " تَحْرِيفٌ .

عنه ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ " الْهَاءِ " فِي " عَلَيْهِ " ، أَوْ مِنْ " زَيْدٍ " ، أَيْ : لَا تُقْرَبُ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ عَنْكَ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " عَلِيٌّ ذَا " فَلَيْسَ بِأَمْرٍ نَفْسَهُ بَلْ بِأَمْرٍ غَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ هُوَ " بِمَعْنَى أَوْلَانِي " ، وَ" ذَا " اسْمٌ إِشَارَةٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ " عَلِيٌّ " ، وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَكْنُ فِي " عَلِيٌّ " ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ لِأَضْمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّ " عَلِيٌّ ذَا " اسْمٌ لِقَوْلِكَ : " أَوْلَانِي ذَا " فَكَمَا أَنَّ فَاعِلَ " أَوْلَانِي " ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ فَكَذَلِكَ فَاعِلُ " عَلِيٌّ " فِي قَوْلِكَ : " عَلِيٌّ ذَا " .

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ : " عَلَيْهِ شَخْصاً لَيْسَنِي " (١) فَكَانَتْ قِيلَ لَهُ : إِنْ فَلَاناً يَقْصِدُكَ ، فَقَالَ : " عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي " أَيْ : فَلْيَقْصِدْ رَجُلًا غَيْرِي ، فَـ " لَيْسَنِي " بِمَعْنَى " غَيْرِي " ، وَفِي هَذَا شُدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : إِغْرَاءُ الْغَائِبِ .

وَالثَّانِي : جَعَلَ خَبَرَ " لَيْسَ " مُضْمَرًا مُتَّصِلًا ، وَالصَّوَابُ " لَيْسَ إِيَّايَ " :
قَوْلُهُ :

" فَهُوَ شُدُودٌ لَا تَقِسُ عَلَيْهِ " .
يُرِيدُ إِغْرَاءَ الْغَائِبِ ، وَكَذَلِكَ إِغْرَاءُ الْمُتَكَلِّمِ نَفْسَهُ ، فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ " يَامَعْشَرَ الشَّبَابِ (٢) مَنْ اسْتَطَاعَ [مِنْكُمْ] الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ " (٣) فَإِنَّمَا حَسَنُهُ تَقَدَّمَ [ذِكْرُ الْخِطَابِ] (٤) ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ

(١) انظر الكتاب ١٢٦/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٠ .

(٢) في النسختين " الشبان " .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب النكاح ١٢٨/٤ ، والبخاري في صحيحه - كتاب النكاح

١١٧/٦ . والباية : النكاح والتزوج .

(٤) تكملة يوجبها السياق ، وهي في شرح ابن القواس ١٠٢١ ، وشرح ابن الخباز أيضاً ،

فَعَلِيهِ بِالصَّوْمِ ، وَعَدَاهُ بِالْبَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِغْرَاءَ إِصْقَاقٌ ، وَ الْإِصْقَاقُ لَزُومٌ ، كَأَنَّهُ
 قَالَ : فَلْيَلْتَصِقْ (١) بِالصَّوْمِ ، أَيْ : فَلْيَلْزِمَهُ .

وَالظَّرْفُ إِنِ أَكَّدْتَ مُضْمَرِيهِ

وَإِنْ تَوَكَّدَ كَافَهُ الْمَجْرُورُ جُرٌّ

وَاجْرِرْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ النَّجَاحَا

إِذْ كَافُهَا لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ

لَيْسَ بِحَرْفٍ (٢) مِثْلُ كَافِ هَاتِكَا

رَفَعْتَ تَاكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ

فَارْفَعْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ الْفَلَاحَا

وَذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظَّرْفِ

فَكَافُهَا (٢) كَالْكَافِ فِي حِذَارِكَا

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الظَّرْفُ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " رُوَيْدَكَ زَيْدًا " فَإِنَّهُ لَيْسَ

بِظَرْفٍ وَلَيْسَ فِيهِ مُضْمَرَانِ ، بَلْ مُضْمَرٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَكْنُ ، فَأَمَّا

الْكَافُ فِي " رُوَيْدَكَ " فَحَرْفُ خَطَابٍ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَيُرِيدُ (٤)

بِالْمُضْمَرَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي الظَّرْفِ الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ وَهُوَ " الْكَافُ " فِي

عَلَيْكَ " ، وَالْمَرْفُوعِ الْمُسْتَكْنِ وَهُوَ " أَنْتَ " ، فَإِنَّ جَعَلْتَ التَّكْيِيدَ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ

رَفَعْتَهُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ :

" فَارْفَعْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ الْفَلَاحَا " .

يُرِيدُ فَارْفَعْ نَفْسَكَ ؛ لِأَنَّهَا تَاكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ بِالظَّرْفِ الْمُسْتَكْنِ ١/١٦٦

فِيهِ ، قَالَ تَقْدِيرٌ " عَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسُكَ الْفَلَاحَا " ، فَ " نَفْسُكَ " تَاكِيدٌ

لِ " أَنْتَ " ، وَ ؛ الْفَلَاحُ " مَنْصُوبٌ بِ " عَلَيْكَ " ، وَإِنَّمَا أَتَى بِقَوْلِهِ : " الْفَلَاحَا "

لِيَتَّعِينَ أَنْ يَكُونَ النَّفْسُ تَاكِيدًا فَيَجِبُ رَفْعُهُ وَلِذَلِكَ قَالَ :

" رَفَعْتَ تَاكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ (٥) .

وَشَرْطُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُكِّدَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنُ أَنْ يُؤَكَّدَ قَبْلَ ذَلِكَ بِضَمِيرٍ

(١) فِي الْأَصْلِ " فَلْيَلِصِقْ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " فَكَافِهِ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ " بِكَافٍ " .

(٤) فِي (ف) " وَيُضْمَرُ " .

(٥) (ف) " الْمُسْتَتِرِي " .

مُنْفَصِلٌ عَلَى مَا سَبَقَ فِي بَابِ الْعَطْفِ (١) ، لَكِنَّهُ اِكْتَفَى هُنَا بِالْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ
وَهُوَ الْكَافُ فَكَانَتْ قَدْ سَدَّ مَسَدَ التَّكْيِيدِ .

فَإِنْ جَعَلْتَ "النَّفْسَ" تَأْكِيدًا لِلْكَافِ فِي "عَلَيْكَ" جَرَّرْتَهَا ، وَالْمِثَالُ فِيهِ قَوْلُهُ :
"وَاجْرُرْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ النَّجَاحًا" .

أَي : وَاجْرُرِ "النَّفْسَ" إِذَا جَعَلْتَهَا تَأْكِيدًا لِلْكَافِ الْمَجْرُورِ فِي
"عَلَيْكَ" ، وَنَصَبَ "النَّجَاحَ" لِيَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ "النَّفْسَ" تَأْكِيدًا ، وَلَوْلَا مَجِيئُهُ
مَنْصُوبًا لَجَازَ نَصَبُ النَّفْسِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ (٢) .
قَوْلُهُ :

"وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظَّرُوفِ"

يَعْنِي التَّكْيِيدُ بِالْجَرِّ مَخْصُوصٌ بِالظَّرُوفِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْإِعْرَاءِ ، فَأَمَّا
التَّكْيِيدُ بِالرَّفْعِ فَلَيْسَ مَخْصُوصًا بِهَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : "رُؤَيْدُكَ أَنْتَ نَفْسُكَ
زَيْدًا" يَرْفَعُ النَّفْسَ لَا غَيْرَ ، وَتَقُولُ : "صَهْ أَنْتَ (٣) نَفْسُكَ" (كَمَا تَقُولُ :
"اسْكُتْ أَنْتَ نَفْسُكَ" (٤)) .

ثُمَّ إِنَّهُ أَخَذَ فِي تَعْلِيلِ وَجْهِ اخْتِصَاصِ التَّكْيِيدِ بِالْجَرِّ ، لَمْ كَانِ فِي هَذِهِ
الظَّرُوفِ ؟ فَقَالَ :

"إِنْ كَافُهَا لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ"

يُرِيدُ أَنْ (٤) الْكَافُ الْمَتَّصِلَةُ بِهَذِهِ الظَّرُوفِ اسْمٌ فَصَحَّ تَأْكِيدُهَا وَلَيْسَتْ
حَرْفًا فَلِذَلِكَ جَازَ تَأْكِيدُهَا بِالْجَرِّ . قَوْلُهُ : ﴿ لَفَكَافُهَا ﴾ (٥) كَالْكَافِ فِي حِذَارِكَا
يُرِيدُ : أَنَّ الْكَافَ فِي "عَلَيْكَ" ، وَ"عِنْدَكَ" ، وَ"بِئْسَ" اسْمٌ كَمَا أَنَّ الْكَافَ

(١) انظر ١ / ٧٦٤ .

(٢) سورة المائدة ١٠٥ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل "لأن" .

(٥) سقط من الأصل .

في " حِذَارِكَا " اسمٌ مجرورٌ بإضافة " حِذَارِ " إِلَيْهِ ، وَ " حِذَارِ " مَصْدَرٌ
 مضافٌ إلى الفاعلِ تَقُولُ : " حِذَارِكُ زَيْدًا " - بكسرِ الحاءِ - فَعَلَى هَذَا تَقُولُ :
 " حِذَارِكُ نَفْسِكَ زَيْدًا " بجرِّ النَّفْسِ عَلَى التَّكْيِيدِ لِلْكَافِ .
 قَوْلُهُ :

ليس بحرفٍ مثلِ كَافِ هَائِكَا

يريدُ أَنْ الكَافِ فِي " هَاك " حَرْفٌ خَطَابٍ ، فَتَقُولُ : " هَاكِ أَنْتِ نَفْسُكَ
 زَيْدًا " برفعِ النَّفْسِ لِأَ غَيْرٍ ، وَلَا يَجُوزُ الجُرُّ ؛ لِأَنَّ كَافَهُ حَرْفٌ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ مِنْ
 الإِعْرَابِ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " هَاكُمُ أَجْمَعُونَ زَيْدًا " برفعِ " أَجْمَعِينَ " تَكْيِيدًا
 لِلْمُضْمَرِ الْمُسْتَكْنَى لِأَ غَيْرٍ ، وَتَقُولُ : " عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ أَجْمَعُونَ زَيْدًا " فَتَرْفَعُ تَكْيِيدًا
 لِلْمُضْمَرِ الْمُسْتَكْنَى ، وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ تَكْيِيدًا لِلْكَافِ فِي " عَلَيْكُمْ " .

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الكَافَ فِي " عَلَيْكَ ، وَعِنْدَكَ ، وَدُونِكَ " فِي الإِعْرَابِ
 حَرْفٌ لِلخَطَابِ (١) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ الظَّاهِرُ مَوْجِعَ الكَافِ ؛ وَلِأَنَّهُ كَمَا نُقِلْتُ
 عَنِ الظَّرْفِيَّةِ وَصَّارَتْ اسْمًا لِلْفِعْلِ يُؤْمَرُ بِهَا ، فَكَذَلِكَ الكَافُ نُقِلَتْ عَنِ الاسْمِيَّةِ
 وَصَّارَتْ حَرْفَ خِطَابٍ ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ (٢) .

(١) نسب هذا المذهب إلى ابن بابشاذ .

انظر شرح ابن القواس ١٠٣١ ، والهمع ١٠٦/٢ .

(٢) انظر الهمع ١٠٦/٢ .

« المنادى »

القول في النداء والمنادى يا وهيا وأي بها ينادى
يا البعيد وهيا وإن قرب نودي بالهمز وأي نحو أرب

لَمْ " النداء " وأو لقولهم : " ندوت " إذا جلست معهم في النادي ، وهو المجلس الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً ، وتضم نونه وتكسر (١) .

وأما تعريف النداء في الاصطلاح : فهو استدعاء مطلوب من مخاطب ، أو في تقدير مخاطب ، باسمه مع « يا » وأخواتها لفظاً أو تقديراً .

وقيل : : هو تصويقتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه (٢) .

ب / ١٦٦

وأما المنادى فقد قالوا (٣) في تعريفه : هو المطلوب إصغاؤه بأحد الحروف (٤) الموضوع له لفظاً أو تقديراً .
قوله :

يا وهيا وأي بها ينادى .

لما ذكر المنادى أخذ في ذكر الحروف المستعملة في النداء ، وهي خمسة " يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة " ، وأصلها " يا " ولذلك تستعمل في القريب والبعيد ، وفي الندبة ، ولا يستعمل في الاستغاثة وباب الاختصاص غيرها من

(١) انظر اللسان (ندا) .

(٢) هذا الحد ذكره ابن الخباز في شرحه لوجه ٩٢ ب .

(٣) في (ف) " قيل " .

(٤) في الأصل " الحرفين " .

حُرُوفِ النَّدَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى بَعِيدًا مَسَافَةً أَوْ حُكْمًا كَالنَّائِمِ وَالسَّاهِي نُودِي بِـ " يَا " ، وَقَدْ يُنَادَى بِهَا الْقَرِيبُ ، وَإِذَا (١) زَادَ الْبُعْدُ زِدْتَ عَلَى " يَا " حَرْفًا آخَرَ وَهُوَ الْهَمْزَةُ فَقُلْتَ : " أَيَا " .

وَأَمَّا " هَيَا " فَالْهَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ كَقَوْلِهِمْ : " هِيَاكَ " فِي " إِيَّاكَ " .

قَوْلُهُ : يَا لِلْبَعِيدِ " يُرِيدُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ (٢) .

قَوْلُهُ :

فَإِنْ قَرَّبَ نُودِي بِالْهَمْزِ ، وَأَيُّ

يُرِيدُ فَإِنْ قَرَّبَ الْمُنَادَى ، ثُمَّ إِنْ الْمُنَادَى إِنْ كَانَ فِي غَايَةِ الْقَرَبِ حَذَفْتَ حَرْفَ النَّدَاءِ فَقُلْتَ : " زَيْدُ أَقْبِلْ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (٣) ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالْمَجِيءِ بِالْحَرْفِ امْتِدَادُ الصَّوْتِ ، فَإِنْ زَادَ الْبُعْدُ قَلِيلًا

نُودِي بِالْهَمْزِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " نَحْوُ أَرَبْ " . وَالْهَمْزَةُ مَخْفَفَةٌ مِنْ " يَا " فَحُذِفَتْ يَأُوهَا وَبَقِيَتِ الْأَلْفُ سَاكِنَةً لَا يُمَكِّنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا فَابْتَدَأُهَا هَمْزَةً ؛ فَإِنْ زَادَ الْبُعْدُ

شَيْئًا آخَرَ قَلِيلًا نُودِي بِـ " أَيُّ " وَهِيَ مَقْلُوبَةٌ مِنْ " يَا " ، وَأَمَّا قَلْبُوا " يَا " فِي نِدَاءِ الْقَرِيبِ ؛ لِأَنَّ الْقَرِيبَ أَقْصَرَ مَسَافَةً مِنَ الْبَعِيدِ ، وَأَمْتِدَادُ الصَّوْتِ مَعَ " أَيُّ " أَقْصَرَ مِنْ امْتِدَادِهِ مَعَ " يَا " ، وَطَرِيقُ قَصْرِ الْمَسَافَةِ بِقَصْرِ امْتِدَادِ الصَّوْتِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ يَدْخُلُ نِدَاءُ الدِّيَارِ فِي قَوْلِكَ : هُوَ الْمَطْلُوبُ إِضْفَاؤُهُ ؟

قُلْتُ : أَمَّا نِدَاءُ الدِّيَارِ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّذَكُّرُ وَالتَّذْكِيرُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا

جِبَالُ أُوْبِي مَعَهُ ﴾ (٤) فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مُسَخَّرٌ لِلَّهِ تَعَالَى مُنْقَادٌ لِمَا يُرِيدُ مِنْهُ .

(١) فِي (ف) " وَإِنْ " بَدَلٌ " وَإِذَا " .

(٢) فِي (ف) " فِي أَكْثَرِ الْأَسْتِعْمَالِ " .

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ ٢٩ .

(٤) سُورَةُ سَبَأٍ ١٠ .

وَهُوَ لِفِعْلِ مَضْمَرٍ مَعْمُولٌ

وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ مَفْعُولٌ

الدليل على أن المندى مفعولٌ ظهَّورُ النَّصْبِ فِيهِ مُضَافاً وَمُشَابِهاً لَهُ ،
وَنَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ ، وَإِنَّمَا قَالَ : " وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ " بِلَفْظِ الْعُمُومِ لِيَدْخُلَ فِيهِ
الْمَنْصُوبُ لَفْظاً وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا ، وَالْمَنْصُوبُ مَحَلًّا وَهُوَ الْمَبْنِيُّ نَحْوَ " يَا زَيْدٌ " ؛ فَإِنَّ
مَحَلَّهُ النَّصْبُ ، وَلِذَلِكَ نَصَبُوا صِفَتَهُ وَتَأْكِيدَهُ مُفْرَدَيْنِ ، وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ
فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوَ : يَا زَيْدٌ وَالْحَارِثُ .

وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مَفْعُولاً فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ ، وَلِذَلِكَ أَخَذَ فِي بَيَانِ نَاصِبِهِ
فَقَالَ : نَاصِبُهُ فِعْلٌ تَقْدِيرُهُ أَدْعُو زَيْدًا ، أَوْ أَنَادِي (١) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَهُ مَعَ " يَا " فَقَالَ : " التَّقْدِيرُ : يَا أَرِيدُ زَيْدًا ، أَوْ أَعْنَى
زَيْدًا (٢) . وَمَا كَانَ الْعَمَلُ فِي الْأَصْلِ لِلْفِعْلِ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ فِي التَّقْدِيرِ .
فَإِنَّ قُلْتَ : فَالْحُرُوفُ الْمَشْبَهُةُ بِالْفِعْلِ قَدْ تَعْمَلُ مِثْلَ " إِنَّ " وَأَخَوَاتِهَا فَهَلَّا
كَانَ الْعَمَلُ هُنَا لِهَذِهِ الْحُرُوفِ ؟ (٣)

قُلْتَ : حُرُوفُ النِّدَاءِ مِنْهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْهَمْزَةُ فَهِيَ بَعِيدَةٌ
مِنَ الشَّبهِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَالنِّدَاءُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَمَلَةٌ فَعَلِيَّةٌ .
وَقَالَ قَوْمٌ : حُرُوفُ النِّدَاءِ أَسْمَاءٌ لِلْفِعْلِ (٤) ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ هِيَ

(١) هذا مذهب سيوييه والجمهور

انظر الكتاب ١٤٧/١ ، ٢٠٢ ، وابن يعيش ١٢٧/١ ، .

(٢) هذا ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل ٣٥ .

(٣) نسب في ابن يعيش ١٢٧/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٣٤ إلى المبرد ، غير أن المبرد في المقتضب

٢٠٢/٤ ، ٣١٨/٢ مع الجمهور .

(٤) نسبه ابن يعيش ١٢٧/١ ، والررضي في شرح الكافية ١٣٢/١ لأبي علي .

النَّاصِبَةُ ، وَالنَّدَاءُ عَلَى هَذَا جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ ، وَهَذَا أَيْضاً بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْفِعْلِ لَيْسَ فِيهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَالْهَمْزَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَأَيْضاً فَأَسْمَاءُ ١/١٦٧ الْفِعْلِ تَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، فَلَوْ تَحَمَّلَتْ " يَا " (١) لَأَقَادَتْ بِنَفْسِهَا وَلَجَازَ الْعَطْفُ عَلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ ، وَتَأْكِيدُهُ كَمَا فِي أَسْمَاءِ الْفِعْلِ .

وَقَالَ قَوْمٌ : الْعَامِلُ فِيهِ (٢) هُوَ حَرْفُ النَّدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى الْأَشْيَاءِ شَبَهًا بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَمَلِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي هُوَ الْحَرَكَاتُ ، وَحُرُوفُ النَّدَاءِ كَذَلِكَ فَهِيَ نَفْسُ الْعَمَلِ ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : " يَا زَيْدٌ " عَبَّرَ عَنْهُ بِالْفِعْلِ فَقُلْتَ : نَادَاهُ ، كَمَا إِذَا أَوْقَعَ (٣) ضَرْباً بِزَيْدٍ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِكَ : ضَرْبَهُ (٤) .
فَ " يَا " يُعْبَرُ عَنْهَا بِلَفْظِ الْفِعْلِ فَوْجِبَ أَنْ تَعْمَلَ كَالْفِعْلِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهَا تَمَالُ كَالْفِعْلِ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهَا حَرْفُ الْجَرِّ نَحْوُ " يَا لَزَيْدٍ " ، وَتَعْمَلُ فِي الْحَالِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ (٥)
وَتَخْتَصُّ بِالاسْمِ كَالْفِعْلِ .

وَأِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ الْعَلَمُ
تَقُولُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا غُلَامُ
أَوْ مُتَنَكِّرٌ مُوَاجَهٌ يُضَمُّ
فَيَسْتَوِي الْمُنْكَوِّرُ وَالْأَعْلَامُ

يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ الْعَلَمُ الْمَفْرَدُ ؛ فَإِنَّ " عَبْدٌ مَنَافٍ ، وَامْرَأُ الْقَيْسِ " أَعْلَامٌ وَلَا تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ ؛ لِفَوَاتِ الْإِفْرَادِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " وقع " .

(٤) في الأصل " ضرب " .

(٥) سبق الحديث عنه في ١ / ٤٨٨

يزيد على هذا قيداً آخر ، وهو أن يُقال : يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ العِلْمُ المَفْرُودُ ما لم يكن مَبْنِيًّا قَبْلَ النِّدَاءِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : " يَا حَدَّامُ " لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ وَإِنْ كَانَ عِلْمًا مَفْرُودًا .

وَالَّذِي يُبْنَى فِي النِّدَاءِ قِسْمَانِ :
أَحَدُهُمَا : العِلْمُ المَفْرُودُ .

الثانى النِّكْرَةُ المَقْصُودَةُ بِالنِّدَاءِ ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ بِقَوْلِهِ : " أَوْ مُتَنَكِّرًا مُوَاجَهًا " .

قَوْلُهُ : " تَقُولُ يَا زَيْدُ " مِثَالٌ لِلْعِلْمِ المَفْرُودِ .
قَوْلُهُ : " وَيَا غُلَامُ " مِثَالٌ لِلنِّكْرَةِ المَقْصُودَةِ .
قَوْلُهُ :

فِيستوى المنكور والأعلام

يُرِيدُ فِي البِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ وَأِنَّمَا بُنِيَ هَذَانِ الضَّرْبَانِ مِنَ المُنَادَى ؛ لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَا المَضْمَرَ المَخَاطَبَ ، وَوَجْهَ شَبْهَهُمَا بِالمَضْمَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ وَهِيَ الإِفْرَادُ ، وَالتَّعْرِيفُ ، وَالمَخَاطَبُ كَمَا أَنَّ المَضْمَرَ مَفْرُودٌ مُخَاطَبٌ مَعْرِفَةٌ ، فَإِذَا انْتَفَى الإِفْرَادُ بِالإِضَافَةِ انْتَفَى البِنَاءُ ، وَإِذَا انْتَفَى التَّعْرِيفُ القَّصْدِيُّ (١) أَيْضًا انْتَفَى البِنَاءُ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى تَعْرِيفِهِ امْتِنَاعُهُ مِنَ الألفِ وَالْإِضَافَةِ كَامْتِنَاعِ المَضْمَرِ مِنْ ذَلِكَ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُخَاطَبٌ عَوْدُ ضَمِيرِ المَخَاطَبِ عَلَيْهِ نَحْوُ " يَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ " كَمَا تَقُولُ : " أَنْتُمْ كُلُّكُمْ " ، فَقَوْلُكَ (٢) : " يَا زَيْدُ " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " يَا أَنْتَ " .

فَإِنَّ قَبِيلَ : فَلِمَ عَدَلُوا عَنِ الأِسْمِ المَضْمَرِ إِلَى المَظْهَرِ ؟

(١) أى : إذا لم تكن النكرة مقصودة انتفى البناء.

(٢) فى الأصل " فتقول " .

قلت : خوف اللبس ؛ لأنك إذا قلت : " يا أنت " وبحضرتك جماعة ظن كل واحد منهم أن الخطاب له فعدلوا عن المضمر إلى الظاهر .

فإن قيل : فالمبهم كذلك نحو " يا هذا " ؟

قلت : المبهم يوصف فيكشف أمره بالصفة والمضمر لا يوصف فلما أشبه

المضمر ببنى كما بنى المضمر .

وإنما بنى على حركة ؛ لأنه متمكن والبناء فيه عارض ، وكانت الحركة

ضمة ؛ لأنه لو بنى على الفتح لالتبس بالمعرب غير المنصرف ؛ فإنك إذا قلت :

" يا أحمر " وقصدته بنيتة على الضم ، فإذا لم تقصده قلت (١) : " يا أحمر "

بالفتح بلا تنوين ؛ لعدم الصرف ، ولو كسبر لا لتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم

إذا حذف ياءه وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها نحو " يا غلام " (٢) .

وقال قوم : إن المنادى العلم المفرد يتنكر ويحدث له تعريف

آخر بالقصد عند (٣) النداء بدليل تعريف النكرة في قولهم : " يا رجل "

الفاسق ، ويا أيها الرجل ، فلولا أن " رجلاً " (٤) ، و " أياً " معرفة لما صح

وصفهما بالمعرفة .

وقال ابن السراج (٥) : تعريف العلمية باق على ما كان عليه قال : وأما

قولهم : إن الاسم يعرف بالنداء (٦) ، فالمراد أن المسمى بالعلم بنداؤه مرة بعد

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) في الأصل " لا غلام " تحريف .

(٣) في الأصل " عن " تحريف .

(٤) في (ف) : يا رجلاً .

(٥) انظر الأصول في النحو ٤٠١/١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٢٩/١٠ .

(٦) وهو ما ذهب إليه المبرد في المقتضب ٢٠٥/٤ .

مَرَّةً عَرَفَ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ لَهُ ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْرِفْ قَبْلَ النَّدَاءِ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ لَهُ لَمَا
 أَجَابَ ، (وَلَآنَ مِنَ الْأَعْلَامِ مَا لَا شَرِكَةَ فِيهِ) (١) [لِيَصِحَّ تَنْكِيرُهُ] (٢) نَحْوُ
 " فَرَزْدَقٍ " ؛ لِأَنَّ تَنْكِيرَ الْعَلَمِ أَنْ يُجْعَلَ كَأَنَّهُ مِنْ أُمَّةٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَسْمُومٌ بِذَلِكَ
 الْاسْمِ .

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ ؛ فَإِنَّ الشَّرِكَةَ فِيهِ مُمَكِّنَةٌ غَيْرُ
 مُسْتَحِيلَةٍ (٣) .

وَمُقَرَّدٌ بِالْقَصْدِ لَا تَوَاجُهُنَّ	أَمَّا الْمُضَافُ وَالَّذِي يُشَابِهُهُ
لِأَنَّهَا لَمْ تُبَيَّنْ فَهِيَ تُعْرَبُ	فَإِنَّهَا ثَلَاثَةٌ تَنْتَسِبُ
يَا غَافِرًا ذَنْبَ الْمَسِيءِ مُحْسِنًا	نَصْبًا كِيَارِبِ الْعِبَادِ رَبَّنَا
يَا رَجُلًا هَلْ مِنْ طَرِيقٍ ثَمًّا	وَعَبْرًا مَقْصُودٍ كَقَوْلِ أَعْمَى

هذه الثلاثة التي ذكرها (٤) معربة ثم علل في هذه الثلاثة بقوله :

لِأَنَّهَا لَمْ تُبَيَّنْ فَهِيَ تُعْرَبُ

يُرِيدُ إِذَا انْتَفَتِ عَلَتْهُ الْبِنَاءِ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْإِعْرَابُ ، وَإِذَا
 وَجَبَ الْإِعْرَابُ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ نَصْبًا ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (٥) ،
 أَمَّا انْتِفَاءُ الْبِنَاءِ فِي الْمُضَافِ فَلخُرُوجِهِ عَنِ شَبَهِ الْمُضْمَرِ بِالِإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ
 الْمُضْمَرَ لَا يُضَافُ فَلَا مُشَابَهَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ . قَوْلُهُ : " يَا رَبُّ الْعِبَادِ "

(١) في النسختين هكذا " ولأن في أعلام ما شرکه فيه " ، والصواب ما أثبت .

(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام ، وهي في شرح ابن القواس ١٠٢٨ ، وهو كثير الموافقة لشرح النيلي ، بل

أفاده منه كما ذكرنا في قسم الدراسة .

(٣) ذكر هذا ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٤) في الأصل : نكر ، وهو جائز أيضاً .

(٥) انظر ص ١٨٧ فيما تقدم .

تمثيلُ بالْمُنَادَى المضافِ ، وكذلك قولُهُ : " رَبَّنَا " وَالتقديرُ " يَا رَبَّنَا " ، وَلَا فرقَ
بينَ أنْ يَكُونَ معرفةً كَمَا مَثَلٌ بِهِ أَوْ نكرةً نحو " يَا رَجُلٌ سَوْءٌ " ، وَ " يَا عَبْدَ
بَطْنِهِ " .

وَأَمَّا الَّذِي يُشَابِهُ المضافَ فقوله :

يَا غَافِرًا ذَنْبَ المَسِيٍّ (١) مُحْسِنًا

وَوَجْهُ المِشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المضافِ أَنَّ الأوَّلَ عَامِلٌ فِي الثَّانِي كَمَا أَنَّ
المضافَ عَامِلٌ فِي المضافِ إِلَيْهِ ، وَالأوَّلُ مُتَخَصِّصٌ بِالثَّانِي كَمَا أَنَّ المضافَ
مُتَخَصِّصٌ بِالمضافِ إِلَيْهِ ، وَالثَّانِي مِنْ تَمَامِ الأوَّلِ كَمَا أَنَّ المضافَ إِلَيْهِ مِنْ تَمَامِ
المضافِ .

وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الأوَّلُ عَامِلًا فِي الثَّانِي إِمَّا رَفْعًا نَحْوُ " يَا
حَسَنًا وَجْهَهُ " أَوْ نَصْبًا كَقَوْلِهِ : " يَا غَافِرًا ذَنْبَ المَسِيٍّ مُحْسِنًا " ، فَ
" ذَنْبٌ " ، مَنْصُوبٌ بِـ " غَافِرٍ " ، وَعَمَلُهُ فِي الثَّانِي النَّصْبُ إِمَّا لَفْظًا كَمَا مَثَلٌ أَوْ
مَحَلًّا نَحْوُ " يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ " ، وَ " يَا مَارًا بِعَمْرٍو " فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ
النَّصْبِ لِتَعَلُّقِهِ بِالاسْمِ المُنَادَى وَهُوَ مِنْ صِلَتِهِ وَتَمَامِهِ كَمَا (أَنَّ المضافَ إِلَيْهِ مِنْ
تَمَامِ المُضافِ) (٢) ، وَهَذَا مُعَرَّبٌ لَزَوَالِ عِلَّةِ البِنَاءِ بِزَوَالِ مُشَابَهَةِ المضمَرِ ، إِمَّا
بِعَمَلِهِ وَالمضمَرُ لَا يَعْمَلُ ، وَإِمَّا بِطَوْلِهِ وَالأطولُ يَنَافِي الإِضْمَارَ .

وَيَكُونُ المُشَابَهَةُ لِلْمُضافِ نكرةً كَمَا مَثَلٌ بِهِ وَمعرفةً كَرَجُلٍ سَمِيَّتُهُ بِـ " ثَلَاثَةٌ
وَتَلَاثِينَ " فَقُلْتُ : يَا ثَلَاثَةٌ وَتَلَاثِينَ أَقْبَلُ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ
بِالمعْطُوفِ : " يَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَقْبَلُ ، بِالنَّصْبِ لِأَنَّ الثَّانِي مِنْ تَمَامِ

(١) فِي الأَصْلِ " العِبَادَ " .

(٢) فِي النسخَتَيْنِ " أَنَّ المضافَ مِنْ تَمَامِ المضافِ إِلَيْهِ " ، وَهَذَا خَطَأٌ صَحَّحَهُ فِي نسخة الأَصْلِ أَحَدُ

المُحْسِنِينَ .

الأول ، ولأنَّ المُسمَّى بالاسْمَيْنِ وَاجِدٌ (١) .

فعلى هذا القولِ الجامعِ في المُشابهِ للمُضَافِ أن يُقالَ : كُلُّ ما اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ هُوَ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ ، وبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ قَوْلٍ مُطَوَّلٍ ، أو ١٦٨/١ قَدْ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ .

قوله : " مُحْسِنًا " حالٌ من الضميرِ في " غَافِرٍ " .

الثالثُ : النكرةُ وهي منصوبةٌ لخروجها عن شبه المضمَرِ بالتَّنْكِيرِ .

قوله : " كقولِ أعمى يا رجلاً " فيه توصلٌ إلى بيانِ أنَّ النكرةَ غيرُ

مقصودةٍ ؛ لأنَّ الأعمى لم يقصدْ بذلك إلا من يرشدهُ إلى الطريقِ كائناً من كان ، قال الشاعرُ :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنِي (٢)

فَنَصَبَ لِمَا لَمْ يَقْصُدْ رَاكِبًا بَعَيْنِهِ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَقْبَلَهَا (٣) مَكَانَ يَا جَمَلًا (٤) حَيَّيتَ يَا رَجُلًا (٥)

فَنَصَبَ لِمَا ذَكَرْنَا [أَنَّهُ] غَيْرُ مَقْصُودٍ ، وَرَفَعَ التَّانِي ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ .

(١) انظر ابن يعيش ١٢٨/١ .

(٢) قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وقيل : مالك بن الربيع وهو صدر بيت عجزه :

نداماي من نجران أن لا تلاقيا

وهو في الكتاب ٣١٢/١ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وابن يعيش ١٢٨/١ ، والخزانة ٣١٣/١ ، والعينى

٢٠٦/٤ ، والجمل في النحو للزجاجي ١٤٨ .

(٣) في (ف) " فاشكرها " ، وهي رواية ذكرها الزجاجي في الجمل ١٥٣ .

(٤) في الأصل " يا رجلاً ؛ تحريف ، ويروى " يا جمل " وهو المشهور .

(٥) البيت لكثير عزة ، وهو ضمن مقطوعة قالها حينما هجرته عزة وحلفت ألا لا تكلمه انظر الديوان

٤٥٣ ، وجمل الزجاجي ١٥٣ ، والعينى ٢١٤/٤ .

(٦) سقط من الأصل .

[حذف حرف النداء]

وَأَحْرَفُ النَّدَاءِ قَدْ تَتَحَدَّفُ
 إِلَّا عَنْ اسْمِ الْإِلَهِ وَالْإِشَارَةِ
 كَمَثَلِ "رَبَّنَا" وَمِثْلِ "يُوسُفُ"
 فَالْحَنْفُ فِيهِمَا أَحْذَرُ اخْتِصَارَةً
 وَشِبْهُ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ
 لِحَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ شُرُوطُ :

أحدها : أن يكون المنادى في غاية القرب .

الثاني " أن يكون المحذوف " يا " وحدها .

الثالث : ألا يصح فيه أن يكون صفة لـ " أي " .

الرابع : ألا يكون مستغاثاً ولا مندوباً .

الخامس : أن يكون المنادى معرفة .

فَأَمَّا قَوْلُنَا " فِي غَايَةِ الْقُرْبِ " لِيُخْرَجَ مِنْهُ نَدَاءُ الْبَعِيدِ ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى
 مَدِّ الصَّوْتِ ، وَحَذْفِ الْحَرْفِ يَخْلُ بِه .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : [أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ " يَا " وَحْدَهَا] (١) عَنْ غَيْرِهَا مِنْ

حُرُوفِ النَّدَاءِ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " أَلَّا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ " أَيُّ " عَنْ أَسْمَاءِ

الْإِشَارَةِ وَعَنْ النُّكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ ؛ فَإِنَّهَا (تَصِحُّ أَنْ) (٢) تَقَعَ وَصْفًا لـ " أَيُّ "

بِإِدْخَالِ اللَّامِ عَلَيْهَا ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مِثْلُ " أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ " ؛ لِأَنَّ " أَيُّ " لَا تَكُونُ

صِفَةً لِنَفْسِهَا ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْعَلَمُ وَالْمُضَافُ .

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) سقط من (ف) .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " أَلَّا يَكُونَ مُسْتَعَاثًا وَلَا مَدْنُوبًا " لِلحَاجَةِ فِيهِمَا إِلَى مَدِّ

الصَّوْتِ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " مَعْرِفَةٌ " عَنِ النُّكْرَةِ غَيْرِ المَقْصُودَةِ نَحْوُ " يَا رَجُلًا " ؛
فَإِنَّهُ لَوْ حُذِفَ حَرْفُ النِّدَاءِ عَنْهُ لَأَلْتَبَسَ بِالمَفْعُولِ الَّذِي قَدْ حُذِفَ نَاصِبُهُ ، وَيَدْخُلُ
فِيهِ أَيْضًا " أَيْ " فَإِنَّهَا مَعْرِفَةٌ لِيُوصَفِهَا بِالمَعْرِفَةِ قَالَ الشَّاعِرُ :

أَيُّهَا الشَّامِي لِحَسَبٍ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ ^(١)
[أَرَادَ] ^(٢) يَا أَيُّهَا .

وَإِنَّمَا جَازَ ^(٣) الحُذْفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الأَصْلِ ، لِلعِلْمِ بِهِ مَعَ

قَرِينَةِ الخُطَابِ .

قَوْلُهُ : " كَمِثْلِ رَبِّنَا " مِثَالُ لِحُذْفِ " يَا " مِنَ المِضَافِ .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ يُوسُفَ " يُرِيدُ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ

هَذَا ﴾ ^(٤) وَهُوَ حُذْفُ الحَرْفِ مِنَ العِلْمِ ؛ لِأَنَّهُمَا ^(٥) لَا يَكُونَانِ وَصْفًا لـ " أَيْ " .

وَلَا تَقُولُ : " هَذَا أَقْبَلُ " ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : " يَا أَيُّهُذَا أَقْبَلُ " ، وَقَدْ أَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ

تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٦) ، قَالُوا : أَرَادَ يَا

(١) قَالَهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَانَ

وَهُوَ فِي المَفْصَلِ ٨٥ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، وَالخِرَازَنَةُ ٤٦٣/٤ ، وَشَرَحَ ابْنُ القَوَاسِ

١٠٤١ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الأَصْلِ .

(٣) فِي الأَصْلِ " أَجَازَ " .

(٤) سُورَةُ يُوسُفَ ٢٩ .

(٥) أَيْ ، المِضَافِ وَالعِلْمِ .

(٦) سُورَةُ البَقَرَةِ ٨٥ .

وَانظُرِ البَيَانَ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ القُرْآنِ ١٠٣/١ ، وَشَرَحَ ابْنُ القَوَاسِ ١٠٤١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٦/٢ .

هَوَلاءِ ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ " أَنْتُمْ " ، وَ " تَقْتُلُونَ " حَالٌ ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ " أَعْنَى " عَلَى الْاِحْتِصَاصِ ، وَ " تَقْتُلُونَ " خَبَرُ " أَنْتُمْ " ، أَمَا قَوْلُهُ :

[لَوْ قُلْتَ] (١) هَذَا فِي النَّدَاءِ وَاللَّهُ : وَشِبْهَ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُهُ .

يُرِيدُ : لَوْ حَذَفْتَ حَرْفَ النَّدَاءِ فَقُلْتَ : " هَذَا " (٢) وَأَنْتَ تُرِيدُ " يَا هَذَا "

لَوْ قَعَ لَبَسٌ فِي الْآيَةِ ؛ لِاحْتِمَالِهِ غَيْرِ النَّدَاءِ (٣) ، وَلِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَهُ شِبْهُ ١٦٨ / ب بِالْمُضْمَرِ ، فَكَمَا لَا تَقُولُ : " هُوَ " تُرِيدُ " يَا هُوَ " كَذَلِكَ لَا تَقُولُ : " هَذَا " تُرِيدُ " يَا هَذَا " ؛ لِأَنَّ الْمَشَارَإِلَيْهِ لَا يَكُونُ مُخَاطَبًا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ لِیَعْلَمَ أَنَّكَ تُخَاطَبُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ تَقُولُ : " يَا زَيْدُ هَذَا أَحْوَكُ " فَيَكُونُ الْمَخَاطَبُ غَيْرَ الْمَشَارِإِلَيْهِ فَحَيِّثُ لَا یَعْلَمُ الْمَشَارُإِلَيْهِ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ إِلَّا بِحَرْفِ النَّدَاءِ ، وَأَمَا الْاِشْتِبَاهُ فِي اسْمِ اللَّهِ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : اللَّهُ رَبِّي ، وَأَنْتَ تُرِيدُ " يَا لِلَّهِ رَبِّي " لَجَازَ أَنْ (٤) يُظَنَّ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَقَدْ قُلْتَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْاِعْتِرَافِ لِلَّهِ بِالرَّبُوبِيَّةِ ، أَوْ قُلْتَ ذَلِكَ تَعَبُّدًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَقَعَ اِشْتِبَاهُهُ " وَقِيلَ (٥) :

إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ لَا يُوصَفُ بِهِ " أَيُّ " ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَوَّضُوا مِنْهُ عِنْدَ حَذْفِهِ فَقَالُوا : " اللَّهُمَّ " فَلَمْ

(١) سقط من الأصل .

(٢) (ف) " يا هذا " .

(٣) هكذا ، ولعل الصواب " لوقع لبس لاحتماله غير النداء كما في الآية " ، وانظر شرح ابن القواس

١٠٤٢ ، إذ قال : « وأما اسم الإشارة فلما ذكر في الآية من أنه يحتمل غير النداء » .

(٤) في (ف) " أنه " .

(٥) القائل هو ابن الخباز ، انظر شرحه على الدرر النحوية .

يُجَزَّ حَذْفُ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ كَمَا لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا (١) .
وَأَمَّا اسْمُ الْإِشَارَةِ فَلَأَنَّهُ يُوصَفُ بِهِ "أَيُّ"
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَالْحَذْفُ فِيهِمَا أَحْذَرُ اخْتِصَارًا

فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ "يَا" عَنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى (بِشَرْطِ

التَّعْوِضِ) (٢) ، لَكِنْ لَا اخْتِصَارًا (٣) مَعَ التَّعْوِضِ .

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لَامٌ وَأَلْفٌ	نُودِي بِلَا أَيْ سَوَى اللَّهِ وَصِفٌ
تَعْمِيلُ أَيْ لِنَدَاءِ الْمَعْرِفَةِ	يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ وَالْقَصْدُ الصِّفَةُ
وَلَا تَقُلْ رَجُلٌ تَعْنَى يَا رَجُلٌ	وَمَا عَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ

يُرِيدُ : وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَقَدِّمَ وَأَخَّرَ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَرْتِيبَ فِيهَا . قَوْلُهُ : "بِلَا أَيْ وَصِفٌ" الْمَضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمَسْتَكْنُ فِي « وَصِفٌ » يَعُودُ عَلَى "أَيُّ" ، وَالتَّقْدِيرُ : نُودِي بِلَا أَيْ وَصِفَ بِهِ . مَعْنَى قَوْلِهِ : "نُودِي بِلَا أَيْ" : أَنَّهُ بِأَشْرَهُ حَرْفِ النَّدَاءِ بِلَا وَأَسْطَةَ وَإِلَّا فَجَمِيعُ الْأَعْلَامِ الَّتِي يَلْزِمُهَا اللَّامُ كَالصَّعَقِ تُنَادَى بِلَا أَيْ بِلَ بِتَوْسِطِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يُنَادَى اسْمُ اللَّهِ وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِ هَذَا الْاسْمِ الشَّرِيفِ .

وقيل : العلة في إدخال "يا" على اسم الله تعالى تركبته من أربعة أشياء :
أحدها : أن الألف واللام فيه ليستا للتعريف بدليل قطع همزة الوصل
منه إشعاراً بخروجها عن المنهاج المعروف لهما (٤) في إفادة التعريف كما تَقَطَّعَ

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الميم المشددة في " اللهم " ليست عوضاً
من حرف النداء .

انظر الإنصاف ٣٤١ المسألة (٤٧) .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " لا اختصاص " تحريف .

(٤) (ف) " لها " .

همزة الوصل من الفعل إذا سُمي به إيذاناً بخروجه من بابه .

الثاني : أنهما عوضٌ من همزة " إله " بدليل أنه لا يجمع بينهما - أعني

بين الهمزة ولام التعريف - إلا (١) في الشعر كقول الشاعر : (٢)

مَعَاذَ إِلَهِ أَنْ تَتُوحَ نِسَاؤُنَا عَلَى هَالِكٍ أَوْ أَنْ تَضِجَ مِنَ الْقَتْلِ

الثالث : لزوم اللام لهذا الاسم الشريف فهي فيه كأحد حروف الكلمة .

الرابع : كثرة الاستعمال بشدة حاجة الخلق إليه فخف عليه إدخال " يا "

مع اللام ، وإنما لم يجر أن يوصف به " أي " ؛ لأنها إنما توصف بأسماء

الأجناس ، فأما الأعلام فلا ، فأما الحارث والعباس فلا يوصف بها

" أي " ؛ لأنه (٣) علمٌ و " أي " لا توصف بالأعلام . فلا يقال : يا أيها الحارث ،

ولا يا أيها الصعق ، بل يقال : " يا مَنْ هُوَ الصَّعِقُ " فيتوصل إلى ندائه بـ "

مَنْ " الموصول (٤) ، وتجعله خبراً للمبتدأ (الذي هُوَ) (١) جزء الصلوة .

١/١٦٩

قوله : " تمثيل أي لنداء المعرفة "

يريدُ المعرف باللام ، والمثال فيه قوله : يا أيها الإنسان ، فلما تعذر

الجمع بين حرف النداء ولام التعريف فلم يبق إلا أحد أمرين ، إما حذف لام

التعريف ، وإما التوصل إلى ندائه (وفيه اللام) (١) ، فأما الأول فكرهوا

(١) سقط من (ف) .

(٢) نسب في (ف) لعمر بن كلثوم ، وهو كذلك

ينظر الحماسة لأبي تمام ٢٥٧/١ ، وشرحها للمرزوقي ٤٤٧/١ .

(٣) في (ف) " لأنها .

(٤) في (ف) " الموصولة " .

حَذَفَ اللَّامَ لِمَا فِيهِ مِنَ الانْحِطَاطِ مِنَ التَّعْرِيفِ الْأَقْوَى ، وَهُوَ تَعْرِيفُ اللَّامِ ، إِلَى التَّعْرِيفِ الْأَضْعَفِ ، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْقَصْدِ بِالنَّدَاءِ ، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي ، فَأَتَوْا بِ " أَيُّ " وَصَلَّةٌ إِلَى نَدَاءٍ مَا فِيهِ اللَّامُ كَمَا تَوَصَّلُوا بِ " الَّذِي " إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ ، وَكَمَا تَوَصَّلُوا إِلَى تَعْجِبٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ فَعَلُ التَّعَجِبِ بِ " أَشَدُّ " وَنَحْوِهِ ، وَإِنَّمَا أَتَوْا بِ " أَيُّ " : لِإِبْهَامِهَا فِي الْعُقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَبَيَّنَّتْ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا مُفْرَدَةٌ مَعْرَفَةٌ ، وَزَانُوا بَعْدَهَا حَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهُوَ " هَا " ؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ مِظَنَّةً ذَلِكَ ، إِذِ الْقَصْدُ مِنْهُ تَنْبِيهُ الْمَدْعُوِّ لِيُقْبَلَ عَلَيْكَ .

قَوْلُهُ : " وَالْقَصْدُ الصِّفَّةُ " يُرِيدُ : أَنْ " أَيًّا " غَيْرُ مُنَادَاةٍ وَلَا مَقْصُودَةٍ بَلْ هِيَ وَصَلَةٌ إِلَى النَّدَاءِ ، فَمَا بَعْدَهَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنَّدَاءِ . وَالتَّرْمُومُ رَفَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُنَادَى فِي الْحَقِيقَةِ فَجَعَلُوا آخِرَهُ كَأَخْرِ مَا بَاشَرَهُ حَرْفُ النَّدَاءِ نَحْوُ : يَا رَجُلُ أَقْبِلُ .

وَقِيلَ : لِأَنَّ " أَيًّا " مَعَ صِفَتِهَا كَاسْمٍ وَاحِدٍ ، لِلزُّومِهَا الصِّفَّةَ لِإِبْهَامِهَا ، فَجَعَلُوا آخِرَ الصِّفَّةِ كَأَخْرِ الْمُنَادَى ، وَ " الْإِنْسَانُ " فِي قَوْلِهِ : " يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ " صِفَّةٌ لـ " أَيُّ " ، وَقِيلَ : عَطْفٌ بَيَانٌ ؛ لِعَدَمِ الْإِشْتِقَاقِ ، وَجَعَلَ الْأَخْفَشُ " أَيًّا " مَوْصُولَةً ، وَ " الرَّجُلُ " خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ " أَيُّ " .
وَتَوَصَّفَ " أَيُّ " بِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ " يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ " ، فَ " ذَا " صِفَّةٌ " أَيُّ " ، وَ " الرَّجُلُ " صِفَّةٌ " ذَا " .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْرِفَ بِاللَّامِ يَتَوَصَّلُ إِلَى نَدَائِهِ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ :
بـ " أَيُّ " كَمَا ذَكَرَ (١) ، وَبِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوِ يَا هَذَا الرَّجُلُ ، وَبِأَنَّ يُعْطَفُ عَلَى مُنَادَى لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ نَحْوِ يَا زَيْدُ وَالرَّجُلُ ، فَإِنَّ وَصِفَ " الرَّجُلُ " مِنْ

(١) (ف) " نكروبا " .

قولك : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " بِصِفَةِ رَفَعَتَهَا مُضَافَةً كَانَتْ أَوْ مُفْرَدَةً نَحْوَ " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الطُّوْلِ " قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي (١) ؛

لأنَّهَا غَيْرُ تَابِعَةٍ لِمَا بَاشَرَهُ حَرْفُ النَّدَاءِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا بَدَلًا مِنْ " أَيَّ " جَازَ نَصْبُهَا ، أَوْ بِإِضْمَارٍ " أَعْنَى " ، وَأَجَازَ الْمَازِنِي (٢) نَصْبَ الرَّجُلِ مِنْ قَوْلِكَ : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " حَمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ مِثْلَ " يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ " ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُنَادَى الْمُسْتَعْنَى عَنِ الصِّفَةِ ، فَأَمَّا " أَيُّ " فَلَا تَسْتَعْنَى عَنِ الصِّفَةِ ، فَلَا تُحْمَلُ صِفَتَهَا عَلَى الْمَعْنَى .

وقيل : الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ التَّمَامِ وَلَا تَمَامَ ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ .

قَوْلُهُ :

وَلَا تَقْلُ رَجُلٌ تَعْنَى يَا رَجُلٌ

يُرِيدُ : وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ : " أَيُّ " ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ : " يَا رَجُلٌ " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَلَمَّا حَذَفْتَ (٣) الْأَلْفَ وَاللَّامَ

(١) هذا الرجز لرؤية بن العجاج ، ويَعْدَهُ :

لَا تُوعِدُنِي حَيَّةٌ بِالنَّخْرِ

وهو في ديوانه ٦٣ ، وابن الشجري ١٢١/٢ ، ٣٠٠ ، والكتاب ٣٠٨/١ ،

والمقتضب ٢١٨/٤ ، والعيني ٢١٩/٤ ،

(٢) نص عليه ابن القواس في شرحه ١٠٤٤ ، وابن الشجري في أماليه ٢٩٩/٢ ، والسيوطي في

الهمع ١/١٧٥ ، والجرجاني في المقتصد ٧٧٨ ،

(٣) (ف) " حذف " .

تَعَذَّرَ نَعْتُ "أَيُّ" بِهِ فَحَذَفْتَهَا فَصَارَ : يَا رَجُلُ ، فَلَوْ ذَهَبْتَ بِحَذْفِ "يَا" لَتَكَثَّرَ
الْحَذْفُ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَتَكْثِيرُهُ تَكْثِيرٌ لِمُخَالَفَةِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّكَ تَكُونُ قَدْ
حَذَفْتَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ ، الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، وَآيَاءَ ، وَحَرْفَ التَّنْبِيهِ ، وَحَرْفَ النَّدَاءِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَمَا عَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلُ

"ذَانِ" إِشَارَةٌ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ وَاسْمِ اللَّهِ ، وَالنُّكْرَةُ^(١) نَحْوُ "يَا رَجُلُ" ،
وَجَعَلَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْمَ الْإِشَارَةِ قِسْمًا وَاحِدًا لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي التَّعْرِيفِ
وَمُخَالَفَتِهِمَا لِلنُّكْرَةِ فِي ذَلِكَ ، لَكِنْ يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَنِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى
بِشَرْطِ أَنْ يُعْوِضَ عَنْهُ "مِيمٌ" فَنَقُولُ : اللَّهُمَّ .

(١) أَي : النُّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ ، وَقَدْ اِكْتَفَى الشَّارِحُ عَنِ التَّقْيِيدِ بِالْمِثَالِ ، أَمَا قَوْلُهُمْ : افْتَدَى مَخْنُوقٌ ، وَأَصْبَحَ
لَيْلٌ ، وَأَطْرَقَ كِرَا فِشَاذٌ ، لِكُونِهَا أَمْثَالًا جَرَتْ مَجْرَى الْأَعْلَامِ ، وَلِكثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ . انظُرْ شَرْحَ ابْنِ
الْقَوَّاسِ ١٠٤٥ .

[نداء المضاف إلى ياء المتكلم]

وَأَنْ تُضِفَ لِلْيَاءِ فِي النَّدَاءِ قُلْ : يَا غُلَامِي ، بِسُكُونِ الْيَاءِ
وَأَنْ تَشَأَ فَتَحَتْ أَوْ حَذَفَتْهَا وَقِفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحَتْهَا
وَأَنْ تَشَأَ قَلْبَتْ يَاءَهُ الْف كَيَّا غُلَامًا وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ

إِنَّمَا مَثَلُ بَقُولِهِ : " يَا غُلَامِي " لِيَدْخُلَ فِيهِ كُلُّ صَحِيحٍ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ وَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَعْتَلُّ ، فَإِنَّكَ لَوْ أَضَفْتَ الْمَقْصُورَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْيَاءِ ؛ لِعَدَمِ انْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَلَا إِسْكَانِهَا ، وَلَا قَلْبِهَا أَفْأً ؛ لِمَا يَلِزَمُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنِينَ .

قَوْلُهُ : " وَأَنْ تُضِفَ لِلْيَاءِ " يُرِيدُ إِلَى الْيَاءِ ، فَالْإِلَامُ بِمَعْنَى " إِلَى " ، وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ : " فِي النَّدَاءِ " عَنِ غَيْرِ النَّدَاءِ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْوُجُوهَ الَّتِي ذَكَرَهَا مَخْتَصٌ بِهَا النَّدَاءُ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْمُنَادَى الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ سَنَةَ أَوْجُهُ :

أَحَدُهُمَا : سُكُونِ الْيَاءِ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ ، وَقِيَاساً عَلَى الْأَلْفِ فِي " قَامَا " ، وَالْوَاوِ فِي " قَامُوا " ؛ لِأَنَّهُمَا أَخْتَاهَا ^(٢) فِي الْإِعْتِلَالِ .
الثَّانِي : قَوْلُهُ : " وَأَنْ تَشَأَ فَتَحَتْ " فَتَحْرُكُ ^(٣) الْيَاءِ ^(٤) ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَفِي الْإِسْكَانِ إِجْحَافٌ بِهَا ، وَقِيَاساً عَلَى " التَّاءِ " فِي " قُمْتُ " لِأَنَّهَا مِثْلُهَا فِي كَوْنِهَا لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً لِثِقَلِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ عَلَى " الْيَاءِ " .

(١) نحو : يَا غُلَامِي .

(٢) (ف) ؛ أَخْتَاهُمَا .

(٣) فِي الْأَصْلِ " فَتَحْرِيكَ " .

(٤) نَحْوِ يَا غُلَامِي .

الثالث : قوله : " أو حذفتها " (١) ، أما حذفها فلأنه أخصر (٢) لفظاً من إثباتها ، ولدلالة الكسرة عليها ، وقالوا : إنما حذفت في النداء ؛ لأنها تعاقب التنوين ولها شبهة به ؛ لأنها على حرف واحد وتسكن كما هو ساكن ، وتحذف إذا سكنت ولقيها ساكن بعدها كما يحذف التنوين لذلك ، ويدغم فيها التنوين فحذفت كما يحذف التنوين في النداء .

الرابع : قوله :

وَقَفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا

نَحْوُ " يَا غُلَامِيَّةُ " (٣) بفتح " الياء " وإلحاق الهاء إذا وقفت ، محافظة

على فتح " الياء " ، والوقف على حرف ساكن

الخامس : قوله :

وَإِنْ تَشَأْ قَلْبَيْ يَاءِ أَلْفٍ كَيَا غُلَامًا

فأما قلبها ألفاً فلطلب الخفة التي في الألف والفتحة ، وهرباً من الثقل

الذي في الياء والكسرة ، ولابد من إبدال الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفاً ،

ولأن الألف أكثر مدأ من الياء .

السادس : قوله : " وبهاء السكت قف " نحو " يا غلاماه " (٤) والألف

أولى من الياء المفتوحة بهاء الوقف ؛ لخباء الألف .

ومنهم من يحذف الألف ويجتزئ بالفتحة قبلها كما يجتزئ بالكسرة التي

قبل " الياء " (٥) .

(١) نحو يا غلام ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها .

(٢) (ف) أخص ؛ .

(٣) المعنى أن اللغة الرابعة أن تثبت الياء مفتوحة ملحوق بها هاء السكت لأجل الوقف .

(٤) في (ف) " يا غلامه " تحريف ، وفي الأصل " يا غلاما " بإسقاط هاء السكت ، والصواب إثباتها .

(٥) هذه عند ابن القواس اللغة الخامسة . انظر شرحه ١٠٤٧ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ " وَيُضْمُ الْاسْمَ نَحْوَ " يَا غُلَامُ " (١) ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ
هَذَا فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَكُونُ غَالِبًا مُضَافَةً إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، لِيُعْلَمَ أَنَّ إِضَافَتَهَا
إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مُرَادَةٌ فِيهَا ، كَلَّ ذَلِكَ خَوْفَ اللَّبْسِ ، فَاعْرِفْهُ .

وَنَعَتْ مَا يُضْمُ إِنْ عَرَفْتَهُ بِاللَّامِ جَازَ الضَّمُّ أَوْ نَصَبَتْهُ
تَقُولُ : يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ ذَا الْحَسَبِ وَإِنْ أَضَفْتَ النَّعْتَ فَالْنَّصَبُ وَجِبُّ

الغرض برفع المنادى رفع شركة اتفاقية إن كان علماً .

قوله : " نعت ما يضم " يدخل فيه العلم ، والنكرة المقصودة نحو " يا رجل
الكريم ، والكريم " ، وليس قوله : " نعت ما يضم " على إطلاقه بل ينبغي أن
يقول : " غير المبهم " ؛ ليخرج منه " يا أيها الرجل " ؛ فإنه ليس في نعت وجهان
عند المحققين (٢) ولو قال : " ونعت ما يضم لفظاً أو تقديراً " لكان أشمل ؛
لدخول مثل : يا حذام (٣) الكريمة " فيه ؛ فإن (٤) في نعتها الوجهين وليست . ١٧٠/أ
مضمومة لفظاً .

وبقوله : " إن عرفته باللام " خرج تعريف الإضافة ، ويريد بقوله : " الضم
" الرفع ، فأوقع اللفظ العام موقع الخاص ؛ لأن النعت معرب ، وإنما جاز أن
ترفع الصفة ، والضم في الموصوف بناء ؛ لأن ضمة المنادى أشبهت حركة
الإعراب ، لاطرادها ، وكونها عارضة (في كل منادى مفرد مقصود فأشبهت
الرفع المطرد في كل اسم أسند إليه الفعل ، وقيل : لأن بناءه عارض فشبّهت

(١) هذه عند ابن القواس اللغة السادسة . المصدر السابق .

(٢) خلافاً للمازني كما سبقت الإشارة إليه .

(٣) سقط حرف النداء من الأصل .

(٤) في (ف) " لأن " .

حَرَكَتُهُ بِحَرَكَةِ الإِعْرَابِ فِي كَوْنِهَا عَارِضَةً (١) مَطْرَدَةٌ مَعَ " يَا " .
قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا حَكْمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ (٢)

فَرَفَعَ " الْوَارِثَ " حَمَلًا عَلَى لَفْظِ الْمُنَادَى فِي الضَّمِّ .

وَأَمَّا النَّصْبُ فَهُوَ الْقِيَاسُ إِذْ لَا اعْتِدَادَ بِحَرَكَةِ الْبِنَاءِ كَمَا تَقُولُ : " قَامَ

هَؤُلَاءِ الْعُقَلَاءُ " بِالرَّفْعِ وَلَا اعْتِدَادَ بِالْكَسْرِ فِي " هَؤُلَاءِ " ، قَالَ [الشاعر] (٣) :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا (٤)

فَنَصَبَ النَّعْتَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وَلَوْ رَفَعَهُ لَجَازَ .

قَوْلُهُ : " يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ ذَا الْحَسَبِ " قَدْ نَعَتَ الْمُنَادَى بِنَعْتَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مَفْرَدٌ وَهُوَ " الْكَرِيمُ " فَيَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

وَالثَّانِي : مُضَافٌ فَيَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ النَّعْتَ وَهُوَ الْمُضَافُ

صِفَةً لِلنَّعْتَ الْمَفْرَدِ جَازَ رَفَعُهُ إِذَا رَفَعْتَ النَّعْتَ الْمَفْرَدَ ، وَإِنْ نَصَبْتَ النَّعْتَ الْمَفْرَدَ

وَجِبَ نَصْبُ النَّعْتَ الثَّانِي الْمُضَافِ (٥) ، فَإِنْ تَقَدَّمَ النَّعْتَ الْمُضَافُ عَلَى النَّعْتَ

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) هذا الرجز لرؤية بن العجاج ، وبعده :

ميراث أحساب وجود منسبك

وهو في ديوانه ١١٨ ، المقتضب ٢٠٨/٤ ، وابن يعيش ٢/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٤٩ ، وابن

الشجري ٢٩٩/٢ .

(٣) في النسختين " الراجز " .

(٤) البيت من قصيدة جرير التي يمدح بها عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

وهو في ديوانه ١١٨ ، والمقتضب ٢٠٨/٤ ، والخزانة ١١٠/٤ ، والمعنى ٢٥٤/٤ .

(٥) في الأصل " بالضاف " خطأ .

المفردِ نحو: يَا زَيْدُ ذَا الْحَسْبِ الْكَرِيمِ، فَيَجِبُ نَسْبُ الْأَوَّلِ، وَجَازَ فِي الثَّانِي
الْوَجْهَانِ إِنْ جَعَلْتَهُ نَعْتًا لِـ " زَيْدٍ "، وَإِنْ جَعَلْتَهُ نَعْتًا لِلنَّعْتِ الْمُضَافِ نَصَبَتْ لِآ
غَيْرِ.

وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ^(١) يَأْبَى نَعْتَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمُضْمَرَ وَكَمَا لَا
يُنْعَتُ الْمُضْمَرُ كَذَلِكَ مَا وَقَعَ مَوْقِعَهُ، وَكَانَ يَرْفَعُ الصِّفَةَ بِأَنَّهَا خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ
تَقْدِيرُهُ " يَا زَيْدُ أَنْتَ الْكَرِيمُ "، وَإِذَا نُصِبَتْ (فَبِإِضْمَارٍ " أَعْنَى ")^(٢).
قَوْلُهُ:

وَإِنْ أَضَفْتَ النَّعْتَ فَالنَّصْبُ وَجِبَ

إِنَّمَا وَجِبَ النَّصْبُ فِي صِفَةِ الْمَفْرَدِ إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً؛ لِأَنَّ حَرْفَ
النِّدَاءِ لَوْ بَاشَرَهَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبَةً؛ لِأَنَّ النِّدَاءَ لَا يُؤَثَّرُ فِي الْمُضَافِ إِلَّا
النَّصْبُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَزِيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ^(٣)

فَنَصَبَ " أَخَا وَرْقَاءَ " وَهُوَ صِفَةٌ لِمَفْرَدٍ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ.

[وَالْأَحْنَاءُ: الْجَوَانِبُ] ^(٤) وَهُوَ جَمْعُ حِنُوٍ، وَوَرْقَاءٌ حَيٌّ مِنْ قَيْسٍ،
وَالثَّائِرُ: طَالِبُ النَّارِ، وَهُوَ الدَّمُّ.

يَقُولُ: إِنْ كُنْتَ طَالِبًا لثَّارِكَ فَقَدْ أَمَكْنَ فَاطْلُبُهُ وَخَاصِمٍ فِيهِ.

(١) نص عليه ابن القواس في شرحه ١٠٥٠، والسيوطي في الهمع ١٤٢/٢.

(٢) سقط من (ق) وقد ضعف ابن القواس رأى الأصمعي ص ١٠٥١ "لأن الشئ إذا شابه الشئ من

بعض الوجوه لم يعط حكمه مطلقاً، ولما كان لفظه باقياً على الغيبة وصف بالنظر إلى اللفظ".

(٣) القائل مجهول فيما أعلم.

وهو في الكتاب ١٨٣/٢، وابن يعيش ٤/٢، وابن القواس ١٠٥١، والمقتصد ٧٧١.

(٤) إضافة يوجبها السياق، وهي في ابن يعيش ٤/٢.

وإن نعتُ بابنةٍ أو ابنٍ فافتحةُ إبتاعاً للابنِ وابنِ
كقوله : يَا عُمَرُ بْنُ مَعْمَرٍ وإن ضَمَمْتَ مَبْدِلاً لَمْ يَنْكُرِ

يُرِيدُ : وإن نعتَ العَلَمِ بِابْنَةٍ أو ابْنٍ ، وَدَلَّ تَمَثِيلُهُ بِالْعَلَمِ فِي قَوْلِهِ : " يَا عُمَرُ ابْنَ مَعْمَرٍ " عَلَى مُرَادِهِ ؛ فَإِنَّ غَيْرَ الْعَلَمِ إِذَا وَصَفْتَهُ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ نَحْوَ يَا رَجُلُ بْنُ عُمَرَ ، بَلْ يَجِبُ ضَمُّ الْمُنَادَى . وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " نعتُ بابنةٍ أو ابنٍ " مُضَافِينَ إِلَى عِلْمٍ ، وَتَمَثِيلُهُ بِهِ مُضَافاً إِلَى الْعِلْمِ دَلٌّ ١٧٠ / ب عَلَى مُرَادِهِ ، وَلَوْ نَعَتَ الْعِلْمَ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى غَيْرِ الْعِلْمِ نَحْوَ " يَا زَيْدُ ابْنَ أَخِيْنَا " لَمْ يَجْزِ الْفَتْحُ (١) .

قَوْلُهُ : " فَاغْتَحَهُ " يُرِيدُ فَاغْتَحَ الْمُنَادَى .

وقوله : " وابنِ " يُرِيدُ أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي الْعِلْمِ بِنَاءٌ لَا إِعْرَابٌ ؛ لِأَنَّهُ مَفْرُودٌ ، أَيْ : وَابْنِ الْعِلْمِ الْمُنَادَى عَلَى الْفَتْحِ إِتْبَاعاً لِصِفَتِهِ ، وَهَذَا عَكْسُ قَوْلِهِمْ : " يَا زَيْدُ الْكَرِيمِ " بَرَفْعِ الصِّفَةِ ؛ فَإِنَّهُمْ اتَّبَعُوا فِيهِ (٢) حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ (وَالثَّانِي الْأَوَّلُ ، وَهَهُنَا اتَّبَعُوا حَرَكَةَ الْبِنَاءِ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ) (٣) وَالْأَوَّلَ الثَّانِي . وَإِنَّمَا جَازَ الْفَتْحُ فِي الْعِلْمِ إِذَا وَصِفَ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ - سِوَاءَ كَانَ الْعِلْمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ " ابْنٌ " اسماً أَوْ كُنْيَةً أَوْ لَقَباً نُونٌ غَيْرِهِ - لَكثرةِ الاستعمَالِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا بُدَّ أَنْ يُعْرَى إِلَى اسْمِ أَبِيهِ (٣) الْعِلْمِ ، فَلَمَّا كَانَتِ الصِّفَةُ مُضَافَةً وَجَبَ نَصْبُهَا ثُمَّ فَتِحَ الْمُنَادَى إِتْبَاعاً لِثُنُونِ " ابْنِ " إِذْ لَيْسَ

(١) انظر بقية الشروط في شرح المرادى على الألفية ٢٨٢/٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ابنه " .

بينهما إلا " الباء " وهى ساكنة ، والسّاكنُ لا يُعدّ حاجزاً فهو كالمعدوم ،
وشبهه سيبويه إِتباعِ الأوّلِ الثّاني (١) بِإِتباعِ الرّاءِ من [امرئ] (٢) الهمزة التي
بَعْدَهَا .

وأما قوله : " يا عُمَرُ بْنَ مَعْمَرٍ " فهو صدرُ بيتٍ للعجاج قال :
يا عُمَرُ بْنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرٌ (٣)
وقال :

يا حَكَمَ بْنَ المُنذِرِ بنِ الجارودِ (٤)
فإن قلت : " يا زَيْدُ ابْنِ أُخِينَا " لم يجز الإِتباعُ ؛ لقلة الاستعمالِ وَعَدَمِ
اللزومِ ؛ فإنه ليس كلُّ أحدٍ (٥) يَكُونُ ابْنَ أَخٍ لِأَخَرَ (٦) ، ويلزمُ أن يكون كلُّ أحدٍ
ابناً لشخصٍ ، ويلزمُ أن يَكُونُ اسْمُهُ (٧) له علماً ولائنه أيضاً .
وأما قوله : " وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبَدَلاً لَمْ يُنكَرْ " .
يُرِيدُ : وَإِنْ ضَمَمْتَ الأوّلَ مُبَدَلاً لِلضَّمَّةِ مِنَ الفَتْحَةِ التي لِلإِتباعِ لَمْ يُنكَرْ
ذلك ؛ لأنّه الأَصْلُ فى المَفْرَدِ ، وَإِنْ زَالَ التَّخْفِيفُ الَّذِي حَصَلَ بِسَبَبِ الإِتباعِ
بِثَقَلِ الضَّمِّ .

(١) انظر الكتاب ٣١٤/١ ، وابن يعيش ٥/٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت فى ديوانه ٤٧ ، والكتاب ٣١٤/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٥٠ .

(٤) نسب هذا الرجز فى (ف) إلى الكذاب الحرمازي ، ونسبه سيبويه إلى راجز من بنى حرماز
ونسب إلى رؤية .

وهو فى ديوان رؤية ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، والكتاب ٣١٣/١ ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، وابن
يعيش ٥/٢ ، والعيني ٢١٠/٤ .

(٥) فى الأصل " واحد " .

(٦) فى الأصل " الآخر " .

(٧) (ف) " ابناً " بدل " اسمه " .

وَمِنْهُمْ ^(١) مَنْ يَجْعَلُ فَتْحَةَ "ابنٍ" فَتْحَةَ بِنَاءٍ وَهُوَ مُرَكَّبٌ مَعَ الْأَوَّلِ مِثْلَ "يَا ابْنَ أُمَّ" وَهَذَا قَوْلٌ سَخِيفٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَى التَّرْكِيبِ، وَلِذَلِكَ حَذَفُوا "الْيَاءَ" مِنْ "أُمَّ" لَمَّا رَكَّبُوهُ مَعَ "ابْنٍ".
وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّ الثَّانِيَّ إِتْبَاعًا لِلأَوَّلِ ^(٢)، وَفِيهِ ضَعْفٌ؛ لِمَكَانِ إِتْبَاعِ (حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ) ^(٣) حَرَكَةَ الْبِنَاءِ.

وَالضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ كَقَوْلِهِ: "يَا نَصْرُ نَصْرٌ حَتْمٌ"

يُرِيدُ: وَيَجِبُ الضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ إِذَا بَدَأَ بِهِ وَيَإِشْرَهُ حَرْفُ النَّدَاءِ. وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: "إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ" مِنَ الْمِضَافِ نَحْوَ "يَا زَيْدُ أَبَا عَلِيٍّ"؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصْبُهُ كَمَا [لَوْ] ^(٤) بِإِشْرَهُ حَرْفُ النَّدَاءِ.

وَإِنَّمَا وَجِبَ الضَّمُّ فِي الْبَدَلِ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا وَهُوَ الَّذِي عَنَى بِقَوْلِهِ: "مَا يُضَمُّ"؛ لِأَنَّ الْمِضْمُومَ فِي النَّدَاءِ هُوَ الْمَفْرَدُ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ، فَكَانَ حَرْفُ النَّدَاءِ مَلْفُوظًا بِهِ. الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ، وَالْمُقَدَّرُ كَالْمُحَقَّقِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ" عَنِ الْمِضَافِ وَعَنِ الْمَفْرَدِ غَيْرِ الْمَقْصُودِ؛ فَإِنَّهُمَا يُنْصَبَانِ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ: يَا رَجُلًا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبَلُ، فَتَنْصِبُ الثَّانِيَّ كَمَا نَصَبْتَ ^(٥) الْأَوَّلَ، لِأَنَّكَ لَمْ تَقْصِدْ رَجُلًا كَرِيمًا بَعَيْنِهِ بَلْ أَيْ رَجُلٌ مَوْصُوفٌ بِالكَرَمِ أَجَابَكَ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ بِالنَّدَاءِ.

(١) مِنْهُمْ الْجُرْجَانِي، انظر المقتصد ٧٨٥.

(٢) حكى هذا الأَخْفَشُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ. انظر شرح المرادى على الألفية ٢/٢٨٦، والهمع ١/١٧٦.

(٣) سقط من الأصل، والمراد أن إِتْبَاعَ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ ضَعِيفٌ وَخِلَافٌ لِلأَصُولِ.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) فِي (ف) "تَنْصِبُ".

قوله: " يَا نَصْرُ نَصْرٌ " هُوَ صَدْرُ بَيْتِ لِرُؤْيَةِ بِنِ الْعِجَاجِ ، وَأَوَّلُهُ :

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرِينَ سَطْرًا لِقَائِلُ : يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا (١)

أ/١٧٨

فضمَّ " نصر " الثاني بلا تنوينٍ ؛ لأنه بدلٌ من الأولِ ، كأنه قال :

يَا نَصْرُ يَا نَصْرُ ، وَنَصَبَ الثَّالِثَ عَلَى الْمَصْدَرِ أَي : انصرنِي نَصْرًا ، أَوْ تَأْكِيدًا لِلأَوَّلِ ، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ (لَهُ أَوْ لِلثَّانِي ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الثَّانِي مُنَوَّنًا وَنَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ) (٢) لِلأَوَّلِ ، فَالرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَحَلِّ ، وَجَعَلَهُ تَأْكِيدًا أَوْلَى ، لِأَنَّهُ بِلَفْظِهِ الأَوَّلِ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الثَّالِثُ تَأْكِيدًا عَلَى مَحَلِّ الأَوَّلِ أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى مَحَلِّ الأَوَّلِ أَوْ عَلَى مَحَلِّ الثَّانِي إِنْ ضَمَمْتَ الثَّانِي ، وَيَضَعُفُ جَعَلَهُ عَطْفَ بَيَانٍ ؛ إِذْ لَا يُفْهَمُ زِيَادَةُ بَيَانٍ عَلَى الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ بِلَفْظِهِ .

وَالعَطْفُ فِي " يَا زَيْدٌ وَالضَّحَّاكُ " فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ لَهُ اشْتِرَاكٌ

إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْمَنَادِي الْمَفْرَدِ اسْمًا فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ جَاَزَ فِي الثَّانِي

الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وَقَدْ أَنشَدُوا قَوْلَ الشَّاعِرِ :

أَلَا يَا زَيْدٌ وَالضَّحَّاكُ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ (٣)

بِرَفْعِ " الضَّحَّاكِ " وَنَصْبِهِ .

وَفِي الْمَعْطُوفِ إِذَا كَانَ فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ أَرْبَعَةَ مَذَاهِبَ ، مِنْهُمْ مَنْ سَوَّى

فِيهِ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ كَالصَّفَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ الرَّفْعَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ

النَّصْبَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ - وَهُوَ الْمَبْرَدُ - فَقَالَ : إِنْ كَانَ الأِسْمُ (٤) عَلَمًا

(١) سبق تخريجه انظر ٧٤١/١ .

(٢) سقط من (ف) انتقال سبق نظر .

(٣) لم أعر على قائله

وهو في ابن يعيش ١٢٩/١ ، ومعاني الفراء ٢٥٥/٢ ، واللسان (خمر) ، وشرح ابن القواس

١٠٥٥

(٤) في (ف) " اسماً .

فالاختيارُ الرَّفْعُ ، وإن كانت الألفُ والألامُ للتعريفِ فالاختيارُ عندهُ النَّصْبُ^(١) ، ولا خلافَ بينهم في الجوازِ إنما الخلافُ في أيهما المختارُ ، فالرفْعُ اختيارُ الخليل^(٢) ، والنَّصْبُ اختيارُ أبي عمرو وعيسى بنِ عمر^(٣) ، وأبو العباسِ يختارُ قولَ الخليلِ في العلمِ ، ويختارُ قولَ أبي عمرو في اسمِ الجنسِ^(٤) ؛ لأنَّ الألامَ فيه للتعريفِ المُعاقِبِ للإضافةِ والتَّنوينِ فيختارُ نصبه كما ينصبُ مع الإضافةِ والتَّنوينِ .

وقيل : إنَّ أبا العباسِ إنما يختارُ الرَّفْعَ في العلمِ الذي لا يصحُّ نزعُ الألامِ منه كالصَّعِقِ ، والدَّبْرانِ ، والنُّرَيَّا ، وأما ما يصحُّ نزعهاً منه كالحارثِ والعباسِ - الذي دخلتْ لَمَحًا لمعنى الصِّفَةِ - فيختارُ أيضاً فيه النَّصْبَ .

فإن كانَ المُنادَى مُجرّداً من لامِ التعريفِ فليسَ في الثاني إلا الضَّمُّ إذا كانَ علماً مُفرداً ، فإن كانَ الثاني نكرةً لم يُجزَّ إلا بتكريرِ حرفِ النِّداءِ نحو ، يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ ، ولم يُجزَّ يَا زَيْدُ وَرَجُلٌ بحذفِ حرفِ النِّداءِ من الثاني ، فمن هنا يُوجدُ الفرقُ بين العلمِ واسمِ الجنسِ إذا كانَ فيهما الألامُ .

وَارْفَعُ أَوْ انصِبْ يَا تَمِيمُ جُمْعُ وَكَلِمٌ وَكَلِمٌ لَا يُرْفَعُ

الصَّوَابُ أن يقال : يَا تَمِيمُ أَجْمَعُ " ؛ لأنَّ " جُمْعُ " تأكيد لجماعةِ المؤنثِ ، وإذا كانَ التأكيدُ مُفرداً - أعني غيرَ مُضَافٍ - جازَ فيه ما جازَ في

(١) نسب كثير من العلماء هذا التفصيل للمبرد غير أنني رأيت في كتابه المقتضب ٢١٢/٤ ، ٢١٣ . يذكر الوجهين في المعطوف المحل بال ، ويقول : " كلا القولين حسن ، والنصب عندي حسن على قراءة الناس " ، وانظر أيضاً ابن يعيش ٣/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٥٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٤٠/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٥/١ ، والهمع ١٤٢/٢ .

الصِّفَةُ الْمَفْرَدَةُ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، تَقُولُ : " يَا تَمِيمُ أَجْمَعُ " تَرْفَعُ " أَجْمَعُ " حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَتَنْصِبُهُ حَمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَكَذَلِكَ " يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ " ، وَ " يَا نِسَاءَ جُمُعَ " بِالرَّفْعِ ، وَ " جُمُعَ " بِالنَّصْبِ .
قَوْلُهُ : " وَأَرْفَعُ " يُرِيدُ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ .

قَوْلُهُ : " وَأَنْصِبُ " يُرِيدُ حَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ إِذَا كَانَ التَّكْثِيرُ مُفْرَدًا .

قَوْلُهُ :

" وَكَلِّمُ ، وَكَلِّهْمُ لَا يُرْفَعُ "

إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ رَفْعُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ ، وَتَأْتِيهِ النَّدَاءُ فِي الْمُضَافِ النَّصْبُ ،

فَتَابِعَهُ كَذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " كَلِّمُ وَكَلِّهْمُ " يُرِيدُ : إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " يَا تَمِيمُ كَلِّمُكُمْ " ، فَتُعِيدُ

الضَّمِيرَ بِلَفْظِ الْخِطَابِ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى مُخَاطَبٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ : يَا ذَاكَ أَقْبَلُ ؛ ١٧١/ب

لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ هُنَا غَيْرُ مُخَاطَبٍ ، بَلِ الْمَخَاطَبُ غَيْرُهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : يَا

تَمِيمُ كَلِّهْمُ ، فَتُعِيدُ الضَّمِيرَ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى وَإِنْ كَانَ مُخَاطَبًا فَهُوَ

بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ ظَاهِرٌ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " يَا تَمِيمُ أَنْفُسَكُمْ ، وَأَنْفُسَهُمْ " .

وَأَزِيدُ وَأَعْمُرُ وَإِنْ أَرَنْتَا وَإِنْ نَدَبْتَ مَنْ تَنَادَى قُلْتَا
وَفِي الْمَضَافِ : يَا عَيْدَ الْأَهَاءِ جِئْتُ بِيَا قُلْتَا يَا سَعِيدَاهُ

الندبة " فعلة " من ندبته إلى كذا : حثثته عليه ؛ لأن النادب يحثه حزنه على التصويت باسم المندوب ، وليس المندوب يمدعو ؛ لاستحالة إقبال الميت على من يدعو ، بل كآته يدعو الناس على التفجع معه أو يعلمهم بأنه قد وقع في أمر عظيم من أجل من فقدته ، فدعاؤه دلالة على حزنه وتفجعه .
قوله : " وَإِنْ نَدَبْتَ مَنْ تَنَادَى " يريد^(١) من تذكر اسمه بلفظ النداء من غير قصد لندائه ، ولذلك اختص بـ " وأ " الموضوع للندبة .

قوله : " قلتَ أَزِيدُ وَأَعْمُرُ " مثلُ بالعرفَةِ المبنية ، وَلَا يُنَدَّبُ إِلَّا بِاسْمِ مَعْرُوفٍ ، وَلَا يُنَدَّبُ بِاسْمِ مُبْهَمٍ وَلَا نَكْرَةٍ^(٢) ، والمندوبُ بمنزلة المُنَادَى يُبْنَى فِيهِ الْمَفْرَدُ ، وَيُعْرَبُ الْمَضَافُ ، فَقَوْلُهُ : " وَأَزِيدُ وَأَعْمُرُ " مَبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ إِلَّا مَعَ " وَأَ " وَحَدَّهَا دُونَ " يَا " خَوْفَ اللَّبْسِ .

قوله : " وَإِنْ أَرَدْتَ جِئْتُ بِيَا " يَعْنِي إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ " يَا " مَكَانَ " وَأَ " وَنَدَبْتَ بِهَا لَكِنْ تَزِيدُ فِي آخِرِ الْمُنْدُوبِ أَلْفًا كَقَوْلِهِ : " يَا سَعِيدَاهُ " ، وَالْهَاءُ

(١) بعده في الأصل كلمة ؛ قوله " وهو تكرر .

(٢) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى جواز ندبة النكرة والمبهم . انظر الإنصاف

للوقف ، ويلزم زيادة الألف مع " يا " ولا تلزم مع " وا " ؛ لأن " وا " مختصة
 بالنُدْبَةِ ، وأما " يا " فتستعمل في نداء من يُجيبُ ، فلولا زيادة الألف لم يقع
 فرق بين المنذوب وغيره ، ولذلك ألحق ألف المد مع " يا - نون " وا " ، فإلحاقها
 واجب مع " يا " جائز مع " وا " . وألمد : الصَوْتُ ، واختصت الألف
 بالزيادة ؛ لأن النُدْبَةَ موضع اجتهاد في مد الصوت ، والألف أكثر مداً من
 غيرها من حروف المد . وقيل : زيدت الألف لأجل الترتيم كما تزداد في آخر
 الأبيات المطلقة لأجل الترتيم ، وإذا وقفت ألحقت " الهاء " بيانا للألف ، وإذا
 وصلت حذفها ، فإثباتها كقوله : " وفي المضاف يا عبيد اللهاة " ، وهذه الألف
 تلحق آخر الاسم المفرد ، وإن كان المنذوب مضافاً زيدت الألف آخر المضاف
 إليه ، وإن كان موصولاً زيدتها آخر الصلة ، وإن كان موصوفاً فموضِعُهَا -
 عند يونس - آخر الصفة (١) .

قوله : " يا عبيد اللهاة " فاللحق ألف المد آخر اسم الله تعالى ، وكذلك
 " واعبد الملكاه " ؛ لأن المضاف إليه كالجُزء من المضاف معاقب للتونين . وأما
 زيادتها آخر الصلة ففي قولهم : وامن حفر بئر زمزماه ؛ لأن الصلة والموصول
 كلمة واحدة ، وإنما جاز - وإن كان مبهماً - لأن من حفرها معروف (٢) .
 واختلَفوا في الصفة (٣) (فأجاز يونس) (٤) وأزيد الظريفاه ؛ لأن
 الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، وقد تبنى الصفة مع الموصوف في باب

(١) انظر : الكتاب ٢٢٢/٨ ، وابن يعيش ١٤/٢ .

(٢) يقال : إن عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها من عهد إسماعيل عليه السلام . أفاده ابن

يعيش ١٤/٢ .

(٣) انظر الإنصاف المسألة (٥٢) ، وابن يعيش ١٤/٢ .

(٤) سقط من (ف) .

" لا " ، وَمَنْعَ سَيِّبَوِيهِ^(١) مِنْ زِيَادَةِ أَلْفِ الْمَدِّ آخِرَ الصِّفَةِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُنَادِيٍّ ، قَالَ : وَلَوْ جَازَ إِحْقَاقَ عَلَامَةِ النُّدْبَةِ فِي غَيْرِ الْمُنَادِي لَجَازَ يَا زَيْدُ أَنْتَ الْفَارِسُ الْبَطْلَا ، يُرِيدُ : أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ إِحْقَاقُ أَلْفِ النُّدْبَةِ فِي صِفَةِ الْخَبَرِ الْبَعِيدِ عَنِ الْمُنَادِي ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : الدَّلِيلُ عَلَى انْفِصَالِ الصِّفَةِ مِنَ الْمَوْصُوفِ قَوْلُهُمْ فِي النَّدَاءِ : " يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ " بِإِعْرَابِ الصِّفَةِ وَبِنَاءِ الْمَوْصُوفِ . وَإِذَا زِدْتَ الْمَدَّةَ آخِرَ ١٧٢ / أ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أُبْدِلْتَ مِنْ كَسْرِ الْمُضَافِ [إِلَيْهِ] فَتَحَةً لِأَجْلِ الْأَلْفِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَجِيزُونَ إِبْقَاءَ الْكَسْرِ وَقَلْبَ الْمَدَّةِ يَاءً ، فَقَالُوا : " وَأَعْبُدُ الْمَلِكِيهِ " ^(٢) وَأَبَاهُ الْبَصْرِيُّونَ ؛ لِئَلَّا تَلْتَبَسَ مَدَّةُ النُّدْبَةِ بِمَدَّةِ الْإِنْكَارِ أَوْ التَّنْكِيرِ . وَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا كَسَرُوا التَّنْوِينَ فَقَالُوا : " وَأَغْلَامُ زَيْدْنِيهِ " فَأَبْدَلُوا الْأَلْفَ " يَاءً " لَمَّا كَسَرُوا التَّنْوِينَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ ^(٣) التَّنْوِينَ فَيَقُولُ : " وَأَغْلَامُ زَيْدِنَاهُ " ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ مِنْ آخِرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ الْمَدَّةِ بَعْدَهُ . هَذَا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرَبًا ؛ فَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا ، فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا فِيمَا أَنْ يَكُونَ مَدَّةً أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ مَدَّةً لَا يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا اسْتَعْنَوْا بِهَا عَنْ زِيَادَةِ أَلْفِ الْمَدِّ فَتَقُولُ فَيَمْنُ قَالَ " يَا غُلَامًا " بِقَلْبِ " الْيَاءِ " أَلْفًا : " يَا غُلَامَاهُ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ وَيَزِيدُ أَلْفَ النُّدْبَةِ ؛ لِأَنَّهَا لِمَعْنَى ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ يُمْكِنُ تَحْرِيكُهُ كَالْيَاءِ فِي " يَا غُلَامِي " فَفِيهِ وَجْهَانُ :

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٢ ، وابن يعيش ٢/١٤ ، والانصاف المسألة (٥٢) .

(٢) انظر شرح ابن القواس ١٠٥٩ .

(٣) نسبه ابن الخباز في شرحه للفراء ، وانظر شرح المرادي على الألفية ٤/٢٩ .

أحدهمًا تحريكه لالتقاء الساكنين .
والثاني حذفه .

وإن كان آخره متحركًا أتبعته المدة الحركة فتقول : " وأغلامكيه " فقلبت
الألف "ياء" لأن كاف الخطاب مكسورة ، وكذا (١) إذا انضم ما قبلها قلبتها
" وأوا " نحو وأغلامكموه ، وإذا انفتحت بقيت ألفًا بحالها، إذ لا موجب
لقلب الألف ، والموجب للقلب هو خوف اللبس .

(١) (ف) " وكذلك .

[الاستغاثة]

وَتَلْحَقُ اللَّامَ إِذَا اسْتَعْتَنَّا بِمَنْ تَتَّادِيهِ إِذَا دُهِنْنَا
تَقُولُ : يَا جَعْفَرُ لِعَمْرٍو وَيَا خَالِدٍ لِهَذَا الْأَمْرِ
وَلَامٌ مَنْ بِهِ اسْتَعْتَتْ تَفْتَحُهُ إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ نَشْرَحُهُ
وَمَا عَدَاهُ لَامَةٌ مَكْسُورٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرٌ

إنما زِيدَت اللَّامُ لِلِاسْتِعَاثَةِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ الْجَارَةَ تُفِيدُ التَّخْصِيصَ ،
وَالْمُسْتَعْتِثُ يَخْصُ بِاسْتِعَاثَتِهِ شَخْصًا لِيَنْصُرَهُ وَيُدْفِعَ عَنْهُ الضَّيْمَ .
قَوْلُهُ :

" وَلَامٌ مَنْ بِهِ اسْتَعْتَتْ تَفْتَحُهُ "

إِنَّمَا فَتَحَ لَامَ الْاسْتِعَاثَةِ وَهِيَ لَامُ الْجَرِّ وَمِنْ شَرْطِ لَامِ الْجَرِّ أَنْ تَفْتَحَ (١)
مَعَ الْمُضْمَرِ لِمَا عَلَّلَ بِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ نَشْرَحُهُ "
(٢) يَقُولُ : لَمَّا أَشْبَهَ الْمُنَادَى الْمُضْمَرَ - لِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ - فَتَحَتْ لَامُ الْجَرِّ
مَعَهُ كَمَا تَفْتَحُ مَعَ الْمُضْمَرِ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " كَالضَّمِيرِ نَشْرَحُهُ " (٢) لِأَنَّهُ مَخَاطَبُ كَضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ،
فَإِذَا قُلْتَ : " يَا لَزِيدٍ بِفَتْحِ اللَّامِ كَمَا تَقُولُ : " يَا لَكَ " بِفَتْحِ اللَّامِ ، وَلِشَبْهِهِ
الْمُسْتَعْتَاتِ الْمُضْمَرِ أُعِيدَ لَامُ الْجَرِّ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كَمَا يُعَادُ فِي الْمَعْطُوفِ
عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ . قَوْلُهُ :

" تَقُولُ : يَا جَعْفَرُ لِعَمْرٍو "

جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْتَعْتَاتِ بِهِ وَالْمُسْتَعْتَاتِ لَهُ فَفَتْحَ اللَّامَ مَعَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ
مُسْتَعْتَاتٌ بِهِ وَهُوَ مُنَادَى كَمَا يَفْتَحُهَا مَعَ الْمُضْمَرِ ، وَكَسَرَهَا مَعَ الثَّانِي لِلْفَرْقِ ،
وَكَسَرَتْ مَعَ الْمُسْتَعْتَاتِ مِنْ أَجْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى فَبَقِيَتْ اللَّامُ مَعَهُ كَمَا تَبَقِيَ مَعَ

(١) فِي النِّسْخَتَيْنِ " تَكْسِرُ " ، وَصَحَّحَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَمْ يَضْرِبْ عَلَى الْخَطَا .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

سَائِرِ الْمَظْهَرَاتِ مَكْسُورَةً ، وَتُكْسَرُ - أَيْضًا - لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَى
الْمُسْتِغَاثِ نَحْوَ يَا زَيْدٌ وَلِعَمْرٍو " بِكَسْرِ اللَّامِ مِنْ قَوْلِكَ " لِعَمْرٍو " ؛ لِتُبْعِدَهُ عَنِ
حَرْفِ النِّدَاءِ .

وَلَامُ الْاسْتِغَاثَةِ تَتَعَلَّقُ بِـ " يَا " أَوْ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عَلَى رَأْيِ (١) ، وَلَامُ ١٧٢/ب
الْمُسْتِغَاثِ لَهُ تَتَعَلَّقُ أَيْدًا بِمَحْنُوفٍ (٢) ، فَإِذَا قُلْتَ : " يَا خَالِدُ لِعَمْرٍو " فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ : " اسْتَعِثْتُ لِعَمْرٍو " فَدَلَّتْ لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ عَلَى " اسْتَعِثْتُ " .
وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْاسْتِغَاثَةِ إِلَّا " يَا " وَحْدَهَا وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا ؛ لِنَقْصَانِ مَدِّ
الصَّوْتِ بِحَذْفِهَا .

وَقِيلَ : الْأَصْلُ فِي قَوْلِكَ : " يَا زَيْدٍ " : " يَا آلَ زَيْدٍ " فَخَفَّفَ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ
وَالْأَلْفِ ، وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : " يَا زَيْدٍ " لِمَنْ لَا آلَ لَهُ ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ مِنَ
الْكُوفِيِّينَ (٣) .
قَوْلُهُ :

" وَمَا عَدَاهُ لَأَمَّهُ مَكْسُورٌ "

يُرِيدُ : وَمَا عَدَا الْمُسْتِغَاثَ بِهِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْطُوفًا بِغَيْرِ
إِعَادَةِ حَرْفِ النِّدَاءِ مَعَهُ (٤) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
يَا لِعَطَّافِنَا وَيَا لِرِيَّاحٍ (٥) .

(١) لام الاستغاثة تتعلق بما ينصب المنادى وقد مر الخلاف في ذلك ، انظر ص ١٨٧ من هذا الجزء والهمع
١٨٠/١

(٢) وقيل : فيه خلاف ، انظر الهمع ١٨٠/١ .

(٣) نص عليه ابن يعيش ١٣١/١ ، والسيوطي في الهمع ١٨١/١ .

(٤) بعده في (ف) " وهو " .

(٥) هذا صدر بيت لم أقف على قائله ، وعجزه :

وأبى الحشرج الفتى النفاح

وهو في الكتاب ٢١٧/٢ ، والمقتضب ٢٥٧/٤ ، وابن يعيش ١٣١/١ ، والخزانة ٢٩٦/١ عطف
والرياح وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر .

وَكُسِرَتْ فِي غَيْرِ الْمُسْتَفَاتِ بِهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسْتَفَاتِ بِهِ وَالْمُسْتَفَاتِ مِنْ أَجْلِهِ
كَقَوْلِكَ : " يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ ^(١) " بِكَسْرِ اللَّامِ مِنْ " الْمُسْلِمِينَ " ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْتَفَاتٌ مِنْ
أَجْلِهِمْ ، وَيَفْتَحُ اللَّامِ مِنْ " اللَّهُ " ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَاتٌ بِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْعِلَّةُ فِي
اِخْتِصَاصِ الْأَوَّلِ بِالْفَتْحِ وَالثَّانِي بِالْكَسْرِ .
قَوْلُهُ :

" إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرٌ "

يُرِيدُ بِكَسْرِ لَامِ الْمُسْتَفَاتِ مِنْ أَجْلِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُضْمَرًا نَحْوَ " يَا لَزَيْدٍ
لَعَمْرُؤِ " ، فَإِنْ كَانَ [فِي] ^(٢) مَوْضِعِهِ مُضْمَرٌ فَتَحَتِ اللَّامُ ؛ لِأَنَّهُ مُضْمَرٌ نَحْوَ
" يَا اللَّهُ لَنَا " ، وَ" يَا لَزَيْدٍ لَكُمْ " ، وَكَذَلِكَ لَامُ التَّعَجُّبِ تُفْتَحُ مَعَ " يَا " ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَجِّبَ
مِنْهُ كَانَتْهُ مَدْعُوًّا ، قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

فِيآلِكَ مِنْ لَيْلٍ ^(٣)

كَأَنَّهُ تَعَجَّبَ مِنْ طَوْلِهِ فَاسْتَفَاتَ بِهِ مِنْ أَجْلِ طَوْلِهِ ، وَقَوْلُهُمْ : " يَا لِلدَّوَاهِيِ "
كَأَنَّهُ يَقُولُ : يَا دَوَاهِيِ أَقْبَلِي ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ إِقْبَالُكَ فِي هَذَا الْحِينِ الَّذِي هُوَ مِنْ
أَحْيَانِكَ " ، فَفِي هَذَا وَنظَائِرِهِ (مَعَ الْاسْتَفَاتَةِ) ^(٤) مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، وَيَحْتَاجُ فِي
بَابِ الْاسْتَفَاتَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

أَحَدُهَا : الْمُسْتَفَاتُ بِهِ ، وَهُوَ الْمُنَادَى الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ اللَّامُ الْمَدْعُوُّ لِرَفْعِ
الضَّرْرِ .

(١) قَالَهُ عَمْرُؤُ الْقَيْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا ضَرَبَهُ الْعُلُجُ ، انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ١٣١/٨ ، وَشَرَحَ ابْنَ الْقَوَاسِ

(٢) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ .

(٣) هَذَا بَعْضُ بَيْتِ أَمْرِؤِ الْقَيْسِ ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ :

فِيآلِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْوَاهُ
بِكُلِّ مَغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ بِيذِيلِ

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٩ ، وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ السَّيِّعَ الطَّوَالَ ٧٩ ، وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ الْمَشْهُورَاتِ لِابْنِ النَّحَّاسِ

٣٢/٨ ، وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ الْعَشْرَ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٦٨ ، الْمَغَارُ : الْمَحْكَمُ الْفَتْلُ . يَذِيلُ : اسْمُ جَبَلٍ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَتَأْنِيهَا : الْمُسْتَعِيثُ ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ : " يَا لَزِيدٍ " .
وَتَأْلُثُّهَا : الْمُسْتَفَاتُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَهُوَ الَّذِي يُطَلَّبُ الْخَلَاصُ مِنْهُ (وَالْعَوْنُ
عَلَيْهِ) (١) ، أَوْ يُطَلَّبُ الْخَلَاصُ لَهُ وَدَفْعُ الضَّرْرِ عَنْهُ .
وَرَابِعُهَا : الْاسْتِفَاتَةُ ، وَهِيَ اسْتِدْعَاءُ مَدْعُوٍّ عَلَى جِهَةِ النَّصْرَةِ وَالْمَعُونَةِ
لِدَفْعِ ذُلٍّ ، أَوْ ضَيْمٍ .

(١) سقط من (ف) .

[الترخيم]

ثم إذا زاد المُنَادَى العَلَمَ عَلَى ثَلَاثَةِ فَقَدْ يُرَخِّمُ

التَّرْخِيمُ فِي اللَّفْظِ : التَّسْهِيلُ (١) ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : سَأَلَنِي سِبْيَوِيهِ (٢)

فَقَالَ : مَا يُقَالُ لِلشَّيْءِ السَّهْلِ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : الْمُرْخَمُ ، فَوَضَعَ بَابَ

التَّرْخِيمِ (٣) .

وَأَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ : فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ حَذْفِ يَلْحَقُ آخِرَ الْأِسْمِ الْمُنَادَى

الْمَبْنَى تَخْفِيفًا عَلَى جِهَةِ الْأَعْتِبَاطِ ، وَنَعْنَى بِالْأَعْتِبَاطِ أَنَّهُ حَذْفٌ لَا لِوَجِبِ ، أَيْ :

لَا لِعَلَّةٍ تَصْرِيْفِيَّةٍ أَوْجَبَتْ حَذْفَهُ . فَإِنْ قِيلَ : طَلَبُ التَّخْفِيفِ بِحَذْفِهِ عِلَّةٌ .

قُلْتُ : لَكِنْ لَا يَجِبُ الْحَذْفُ ، فَكَانَ الْكَلِمَةُ إِذَا حُذِفَ مِنْهَا شَيْءٌ كَانَ التَّلْفُظُ

بِهَا أَسْهَلَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَأَقْلَّ كَلْفَةً .

وَقِيلَ : فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الدَّاعِيَ مُهْتَمٌّ بِأَمْرٍ لَا يَسُوغُ لَهُ تَأْخِيرُهُ حَتَّى يَأْتِيَ

بِتِمَامِ اسْمِ الْمَدْعُوِّ .

قَوْلُهُ : « إِذَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ » ، فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الثَّلَاثِيِّ الْعَلَمِ ؛ فَإِنَّهُ أَخْفُ

(١) وقيل : معناه القطع ، ومنه : رخصت الدجاجة إذا انقطع بيضها .

انظر المرتجل ١٩٨ ، وأساس البلاغة (رخم) .

(٢) ذكر صاحب اللسان أن الأصمعي قال : أخذ عنّي الخليل معنى الترخيم ...

انظره في (رخم) ، التحفة الشافية لوحة ٤٧ ،

(٣) انظر باب الترخيم في الكتاب ١/٣٢٩ .

الأصول وَالْحَذْفُ تَخْفِيفٌ ، وَتَخْفِيفُ الْأَخْفِ إِجْحَافٌ ، وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ (١)
 تَرْخِيمَهُ إِذَا كَانَ مَتَحْرَكٌ الْاَوْسَطِ (٢) كَ " عُمَرُ " ، قَالُوا : ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَجْرِي
 مَجْرَى الْحَرْفِ الرَّابِعِ فِي الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِيِّ وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ وَجُوبًا دُونَ
 السَّاكِنِ الْاَوْسَطِ . وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الْمُنَادَى " عَنْ غَيْرِ الْمُنَادَى ؛ فَإِنَّهُ لَا يُرْخَمُ إِلَّا
 فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْعَلَمُ " عَنِ النُّكَرَاتِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُرْخَمُ مِنْهَا إِلَّا
 مَا فِيهِ تَاءُ التَّنْثِيثِ .

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : الْمُنَادَى الْعَلَمُ الْمَبْنِيُّ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : " يَا مُلَاعِبَ
 الْأَسِنَّةِ " (٣) عَلَمٌ مُنَادِيٌّ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَكِنَّهُ مَعْرَبٌ ؛ لِأَنَّهُ
 مَضَافٌ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ تَرْخِيمَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (٤) فَقَالُوا : " يَا أَبَا عُرْوَةَ
 أَيُّ : يَا أَبَا عُرْوَةَ ، وَ" يَا أَبَا عِكْرَمٍ " يُرِيدُونَ : عِكْرِمَةَ ، وَأَنْشَدُوا :
 أَبَا عُرْوَةَ لَا تُبْعِدُ فَكُلُّ ابْنِ حِرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ (٥)
 بِغَيْرِ " تَاءٍ " .

(١) تَرْخِيمُ الْأَسْمِ الثَّلَاثِيِّ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ ، فَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ تَرْخِيمَهُ ، وَالْكُوفِيُّونَ يَجِيزُونَ
 تَرْخِيمَهُ إِذَا كَانَ أَوْسَطُهُ مَتَحْرَكًا .
 انظُرِ الْإِنْصَافَ ٢٥٦ الْمَسْأَلَةَ (٤٩) .
 (٢) فِي (ف) " الْاَوْسَطِ " .
 (٣) هَذَا الْأَسْمُ لَأَكْثَرِ مِنْ عِلْمٍ ، انظُرِ الْمُؤَنَّثَ وَالْمُخْتَلَفَ لِلْأَمْدِيِّ ٢٨٦ .
 (٤) انظُرِ الْإِنْصَافَ ٢٤٧ الْمَسْأَلَةَ (٤٨) حَيْثُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ .
 (٥) لَمْ أَعْثُرْ عَلَى قَائِلِهِ .
 وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ ٣٤٨ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٢٠/٢ ، وَشَرَحَ عَمْدَةُ الْحَافِظِ ٣١٣ ، وَالخُرَازَمِيُّ ٢٧٧/٨ ،
 وَالْعَيْنِيُّ ٢٨٧/٤ .

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِنَا [المَبْنِيَّ] ^(١) المَعْرَبُ المَسْتَعَاثُ وَالْمُضَافُ .

قَوْلُهُ : " فَكَيْفَ يُرَخِّمُ " إِدْخَالَ كَلِمَةِ "قَدْ" عَلَى الْمُضَارِعِ تَفْهِيمَ التَّقْلِيلِ ، يُرِيدُ :
أَنَّ التَّرْخِيمَ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي النَّدَاءِ لَكِنْ اسْتِعْمَالُهُ قَلِيلٌ . وَإِنَّمَا خَصَّ النَّدَاءَ
بِالتَّرْخِيمِ ؛ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ ، إِذْ كَانَ مَبْدَأَ كُلِّ خُطَابٍ وَقَاتِحَةَ كُلِّ
كَلَامٍ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِحَذْفِ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ ، وَلِذَلِكَ يُحْذَفُ آخِرُ
الْخُمَاسِيِّ الْأَصُولِ فِي الْجَمْعِ ، وَلِأَنَّهُ مِنْ مَجْمُوعٍ مَا مَضَى مِنْهَا دَلِيلًا عَلَى
المَحْذُوفِ .

فَمِنْهُ مَا يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ وَمِنْهُ مَا فِيهِ تَوَالِي الحَذْفِ

يُرِيدُ : فَمِنْ المُنَادَى المَبْنِيِّ العَلَمِ مَا يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ تَقُولُ
فِي " حَارِثٌ " : يَا حَارِ ، وَفِي " مَالِكٌ : يَا مَالِ ، وَفِي : عَامِرٌ " : يَا
عَامِ ، وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ التَّرْخِيمُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَمَّا كَانَ الحَذْفُ خِلَافَ
الْأَصْلِ كَانَ التَّرْخِيمُ خِلَافَ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ فَهْمَ مَعْنَى الكَلِمَةِ مَتَوَقَّفٌ عَلَى مَجْمُوعِ
حُرُوفِهَا بِكَمَالِهَا ، فَالْأَصْلُ الْأَحْذَفُ ، وَإِنْ وُجِدَ فَتَقْلِيلُهُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ تَكْثِيرَهُ تَكْثِيرٌ
لِمُخَالَفَةِ الْأَصْلِ ، وَأَمَّا مَا يَتَوَالَى فِيهِ الحَذْفُ فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِيمَا بَعْدُ فِي مَوْضِعِهِ
الَّذِي ذَكَرَهُ ، وَيَعْنِي بِـ " تَوَالِي الحَذْفِ " بَأَنَّ يُحْذَفُ مِنَ الكَلِمَةِ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفٍ
وَاحِدٍ .

بِالْوَاوِ يَا ثَمُو ، وَمَنْ يَضْمَمُ يُعَلِّ
الْوَاوِيَاءَ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ
بِالْقَلْبِ أَوْ بِالْهَمْزِ أَوْ بِإِبدالِ

فَمَنْ يَقُلْ يَا حَارِ بِالكَسْرِ يَقُلْ
فَهُوَ يَقُولُ : يَا ثَمِي فَيَبْدُلُ
فِي كُلِّ مَا أَدَّى إِلَى الإِعْلَاقِ

(١) تكملة يوجبها السياق .

لأنَّ مَنْ يَقُولُ : يَا حَارُ وَضَمَّ
وَمَنْ يَقُلُ : يَا حَارِ وَالرَّاءُ انْكَسَرُ
كَذَا تَقُولُ : يَا هِرْقُ وَيَا عِمَا
يُجْرِيهِ مُجْرَى اسْمِ تَكْمَلٍ وَتَمَّ
فَهَوَّ لِبَاقِيِ الْاسْمِ وَهَمَّا انْتَضَرُ
وَيَا سَعِي وَيَا تَمُو مُرْخَمًا

هَهُنَا أَخَذَ يُبَيِّنُ أَنَّ لِلْعَرَبِ فِيهِ مَذْهَبَيْنِ (١) :

الأولُ : أن يَقُولُ : " يَا حَارِ " بكسر الرَّاءِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّ تَبْقِيَةَ
الْحَرْفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْحَذْفِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ - مَا لَمْ يُؤَدِّ إِلَى
اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ - دَلِيلٌ عَلَى إِرَادَةِ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ ، فَتَقُولُ فِي جَعْفَرٍ : " يَا
جَعْفَ " بِفَتْحِ الْفَاءِ ، وَفِي " بُرْثْنِ " - اسْمِ رَجُلٍ - : " يَا بُرْثُ " بِضَمِّ
الثَّاءِ ، وَتَقُولُ فِي قِمَطَرٍ - اسْمِ رَجُلٍ - : " يَا قِمَطُ " بِسُكُونِ الطَّاءِ ، وَفِي
" هِرْقَلٍ " : " يَا هِرْقُ " بِسُكُونِ الْقَافِ ، فَيَبْقَى الْحَرْفُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ
الْحَذْفِ .

فَعَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : " يَا حَارِ " بِكسْرِ الرَّاءِ تَقُولُ فِي تَرْخِيمٍ " تَمُودِ " : " يَا تَمُو " ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَحْذُوفَ مُرَادٌ فَلَمْ يَقَعْ الْوَاوُ الْمَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا
طَرَفًا ، فَلَمْ تُعَلَّ الْوَاوُ (٢) بِالْقَلْبِ ، لَوْقُوعِهَا حَشْوًا ، وَتَقُولُ فِي " تَرْقُوعِ " : " يَا
يَا تَرْقُوعُ " بِفَتْحِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ مُرَادَةٌ (٣) ، فَوَجِبَ فَتْحُ الْوَاوِ
لَأَجْلِ التَّاءِ الْمُنَوِيَّةِ ، فَلَمْ تَقَعْ الْوَاوُ طَرَفًا فَلَمْ تُعَلَّ بِالْقَلْبِ ، وَفِي تَرْخِيمٍ " شَقَاوَةِ " .

(١) يقصد بالمذهبيين اللغتين المشهورتين في الترخيم ، وهما : لغة من ينتظر ، ولغة من لا
ينتظر ، وسيأتي بيانهما .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " مراد " .

: " يَا شَقَاوِ بِالْوَاوِ ، وَفِي " عِظَايَةِ " (١) : " يَا عِظَايَ " بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ مُرَادَةٌ ، وَفِي " كَرَوَانَ ، وَصَمِيَانَ " عِلْمَيْنِ : يَأْكُرُو ، وَيَا صَمِي ، فَتَصَحُّحُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ كَمَا تَصَحُّحُهُمَا مَعَ الْأَلْفِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمُحْتَوَفَ مُرَادٌ .

قَوْلُهُ : " وَمَنْ يَضُمُّ يُعَلِّ " يُرِيدُ : مَنْ يَقُولُ : " يَا حَارُ " بِضَمِّ الرَّاءِ فَالْمُحْتَوَفُ عِنْدَهُ غَيْرُ مُرَادٍ ، فَعَلِيَ هَذَا تَقُولُ : " يَا ثَمِي " فِي " ثَمُودٍ " تَقْلِبُ الْوَاوِ يَاءً (٢) ؛ لَوْقُوعِهَا طَرَفًا ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ مُعْرَبٌ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، وَكَذَا تَقُولُ فِي " تَرْقُوةٍ " : " يَا تَرْقِي " تَقْلِبُ الْوَاوِ يَاءً (٣) كَمَا (٤) ذَكَرْنَا فِي " ثَمُودٍ " ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّثْنِيثِ غَيْرُ مُرَادَةٍ ، وَتَقُولُ فِي " شَقَاوَةِ " ، وَعِظَايَةِ " عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ : يَا شَقَاءُ ، وَيَا عِظَاءُ ، تَقْلِبُ " الْوَاوِ ، وَالْيَاءَ " هَمْزَةً ، لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ الْأَلْفِ زَائِدَةٍ (٤) كَمَا تَفْعَلُ فِي " كِسَاءٍ ، وَرِدَاءٍ " وَكَذَا تَقُولُ فِي كَرَوَانَ : " يَأْكُرَا " وَفِي " صَمِيَانَ " : " يَا صِمَا " تَقْلِبُ " الْوَاوِ ، وَالْيَاءَ " الْفَيْنِ ؛ لِتَطْرَفِهُمَا كَمَا فِي " عَصَاً ، وَرَحَى " .

قَوْلُهُ : " فِي كُلِّ مَا أَدَّى إِلَى الْإِعْلَالِ " يُرِيدُ : فِي كُلِّ مَا أَدَاكَ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : " يَا حَارُ " بِضَمِّ الرَّاءِ إِلَى الْإِعْلَالِ ، ثُمَّ إِنَّ الْإِعْلَالَ يَعْمُ الْجَمِيعَ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْقَلْبُ ، وَالْهَمْزُ ، وَالْإِبْدَالُ .

قَوْلُهُ : " بِالْقَلْبِ " يُرِيدُ فِي مِثْلِ " يَأْثَمِي " ؛ لِأَنَّكَ أَبْدَلْتَ مِنْ ضَمَّةِ الْمِيمِ كَسْرَةً فَقَلْبْتَ الْوَاوِ يَاءً ، لِتَطْرَفِهَا ، وَأَنْكَسَرِ مَا قَبْلَهَا ، وَمِثْلُهَا " يَأْتَرْقِي " ، وَ" يَا عَرْقِي " فِي الْقَلْبِ تَرْخِيمٌ " تَرْقُوةٍ ، وَعَرْقُوةٍ .

(١) العظاية : دويبة تسمى سام أبرص .

(٢) ما بين المعقوفين مكرر في الأصل .

(٣) في (ف) " لا " .

(٤) في الأصل " زائد " .

قوله: "أَوْ بِالْهَمْزِ" يُرِيدُ فِي مِثْلِ "شَقَاوَةٍ ، وَعِظَايَةٍ" إِذَا رَحَّمْتَهَا عَلَى لُغَةٍ مَن
قَالَ: "يَا حَارُّ" وَيَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ .

قوله: "أَوْ إِبْدَالِ" يُرِيدُ فِي مِثْلِ "كَرْوَانَ ، وَصَمِيَانَ" . إِذَا رُخِّمًا عَلَى هَذِهِ

اللُّغَةِ .

وَلَوْ سَمَّيْتَ بِقَوْلِكَ : " ضَارِبَتَانِ " ، أَوْ " خَمْسَةَ عَشَرَ " ثُمَّ رَحَّمْتَهُ عَلَى لُغَةٍ
الضَّمِّ لَقُلْتَ : " يَا ضَارِبَهُ " وَ " يَا خَمْسَهُ " بِإِبْدَالِ تَاءِ التَّائِيثِ هَاءً فِي الْوَقْفِ
عَلَيْهَا ، لِتَطْرُقَ فِيهَا ؛ لِعَدَمِ إِرَادَةِ مَا بَعْدَهَا .

ثُمَّ شَرَعَ بَعْدَ هَذَا فِي تَعْلِيلِ الْإِعْلَالِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، فَقَالَ : لِأَنَّ مَنْ يَضُمُّ
الرَّاءَ " فِي قَوْلِكَ : " يَا حَارُّ " يَجْعَلُهُ اسْمًا تَامًا كَأَنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَلِذَلِكَ
بَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ ، (وَإِنَّمَا جَازَ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ) (١) لِأَنَّ الْمَحذُوفَ لِغَيْرِ اعْتِلَالٍ
يَكُونُ غَيْرَ مُرَادٍ فَيُعْرَبُ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ كـ " أَبِ ، وَ أَخِ ، وَيَدِ ،
وَدَمٍ " فَلِذَلِكَ قَالُوا : " يَا حَارُّ " فَبَنَوْهُ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِعَدَمِ إِرَادَةِ الْمَحذُوفِ ، وَإِلَى
هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " يُجْرِيهِ مُجْرَى اسْمٍ تَكْمَلُ وَتَمُّ " ، فَلِذَلِكَ يَجْرِي فِيهِ
الْمَعْتَلُّ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ التَّصْرِيفُ مِنَ الْإِعْتِلَالِ ، وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ : " الْإِعْلَالُ "
قَوْلُهُمْ : " يَا جَارِي " بِسُكُونِ الْيَاءِ تَرْخِيمٌ " جَارِيَةٌ " ، لِأَنَّ التَّاءَ الَّتِي لِلتَّائِيثِ
غَيْرُ مُرَادَةٍ ، فَسَكَتَ الْيَاءُ كَمَا فِي " قَاضِي " فَتَقَدَّرَ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ .

ثُمَّ أَخَذَ يُعْلَلُ اللَّغَةَ الْأُولَى فِي عَدَمِ الْإِعْتِلَالِ فِيهَا ، فَقَالَ : لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ :
يَا حَارُّ ، بِكَسْرِ الرَّاءِ ، فَهُوَ مُنْتَظَرٌ لِبَاقِي الْأِسْمِ وَهُمَا لِاحِسًا ، أَيُّ يُرِيدُهُ ، ثُمَّ

(١) سقط من (ف) .

قَالَ (١) : " يَا هِرْقُ " يَعْنِي فِي تَرْخِيمِ " هِرْقَلِ " بِسُكُونِ الْقَافِ مِنْ غَيْرِ ضَمٍّ ؛
لَأَنَّ اللَّامَ مُرَادَةً عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : " يَا حَارِ ، وَفِي " هِرْقَلِ " لُغَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا بوزنِ " سَبْطَرِ " .

وَالثَّانِيَةُ بوزنِ " زَبْرِجِ " .

١ / ١٧٤

وَالتَّرْخِيمُ هُنَا عَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى ، وَتَقُولُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : " يَا حَارُ " بضمِ الرَّاءِ (٢) ، (يَا هِرْقُ ، بِضَمِّ الْقَافِ) (٣) ، وَفِي تَرْخِيمِ " مُضَارٍ " اسمِ فاعِلٍ مِنْ ضَارَهُ يُضَارُهُ مُضَارَةً : " يَا مُضَارِ " فَتَكْسُرُ " الرَّاءَ " (٤) ،
لَأَنَّ أَصْلَهُ " مُضَارِرٌ " (٥) كَ " مُضَارِبٍ " فَلَمَّا وَجِبَ التَّحْرِيكُ لِسُكُونِهَا
وَسُكُونِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا حُرِّكَتْ - أَعْنَى الرَّاءِ - بِحَرَكَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ ، وَلِأَجْلِ هَذِهِ
المَسْأَلَةِ احْتَرَزْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْفَصْلِ ، وَقُلْنَا : مَا لَمْ يُؤَدِّ إِلَى اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ .
قَوْلُهُ : " وَيَا عِمَا " يُرِيدُ تَرْخِيمَ " عِمَادٍ " فَلَا تُقَدَّرُ عَلَى الْأَلْفِ حَرَكَةٌ كَمَا لَا
تُقَدَّرُ عَلَيْهَا مَعَ (٦) الدَّالِ ، وَعَلَى لُغَةٍ مَنْ ضَمَّ تُقَدَّرُ الضَّمَّةُ عَلَى الْأَلْفِ ، وَكَذَا
الْقَوْلُ فِي " سَعِي " تَرْخِيمِ سَعِيدٍ " ، وَإِذَا قُلْتَ : " يَا بُرْتُ " فِي " بُرْتِنِ " عَلَمًا
عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : " يَا حَارُ " بِضَمِّ الرَّاءِ تُقَدَّرُ فِيهِ ضَمَّةٌ مُجْتَلِبَةٌ لِأَجْلِ النَّدَاءِ

(١) بعده في (ف) " فهو يقول " .

(٢) في النسختين " بكسر الراء " تحريف .

(٣) ما بين المعوقين ذكر بعد قوله : " لأن اللام مرادة على لغة من قال يا حار " فوضعت في مكانه المناسب ، والله أعلم بالصواب .

(٤) أما اسم المفعول فيحرك بالفتح . انظر شرح ابن القواس ١٠٧١ .

(٥) في الأصل " مضار " تحريف .

(٦) في (ف) " على " تحريف .

غَيْرِ الضَّمَّةِ الْأَصْلِيَّةِ (١)

وتحذف الحرفين إن زيدا معاً
ثريد عثمان ، وأسماء وقل
حرفين حرف المد والمؤخر
هنا أحد يبين ما توالى فيه الحذف ، فقال :

وتحذف الحرفين إن زيدا معاً

ومعنى قوله : " زيداً معاً " أنهما زيداً لمعنى واحد ، ويحتمل أن يريد
بقوله : " زيداً معاً " أنه لا يكتفى بإحدهما دون الآخر كالألف والنون في
عثمان ؛ فإن هذا الوزن لا يتحقق بكون الزائدين معاً ؛ لأنهما زيداً لمعنى
واحد وهو مشابهتهما بالألفي التانيث ، تقول في " عثمان " : " يا عثم "
فتحذف الألف والنون ، وكذلك أسماء - اسم امرأة - تقول : " يا أسم " تحذف
الهمزة والمدة قبلها ، فوزن " أسماء " فعلاء (٢) كـ (صحراء) وهو علم على
امرأة ، وأصله " وسماء " من الوسامة ، وهي الحسن والجمال ، فابدلوا من
الواو التي هي فاء الكلمة همزة كما قالوا : " أناة " في " ناة " ، وقالوا :
أحد " وأصله " وحد " ، ومنهم من قال : وزنه " أفعال " (٣) جمع " اسم " ولا
ينصرف للتعريف والتانيث المعنوي ، فعلى هذا يكون من القسم الثاني الذي
آخره (٤) أصل كمنصور ، وإنما حذف الحرفان معاً ؛ لأنهما زيداً لمعنى واحد ،
وهذا القسم الذي آخره زائد ، وقبله مدة ينقسم ستة أقسام :

أحدها : ألف التانيث نحو " أسماء " على مذهب سيبويه (٢) ؛ فإنها

(١) انظر التفصيل في ابن يعيش ٢١/٢

(٢) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٣٣٧/١ فما بعدها .

(٣) منهم العلامة الأعلام ، انظر حاشية الكتاب ٣٣٨/١ .

(٤) سقط من (ف) .

عنده "فَعَلَاءُ".

الثانى : الألف والنون كَعَثْمَانَ .

الثالث : الجمع نحو " زِيدُونَ " إذا سُمِّيَ به وَيَقَى بعد الحذف ثلاثة أحرف فصاعداً ، ولذلك لا تحذف من " بنون " إذا رَحِمْتَهُ إِلَّا النون وحدها (١) ، وتقولُ في رجلٍ سَمِيَتْهُ بِـ " قَاضُونَ " : " يا قَاضِي أَقْبِلْ " . فتُردُّ الياءُ ، وفي رجلٍ سَمِيَتْهُ بِـ " مُوسُونَ " جمع " مُوسَى " : " يا مُوسَى أَقْبِلْ " فتُردُّ الألفُ لِزوالِ مُوجبِ حذْفِهَا . (٢)

الرابع : التثنية ؛ لأن الألف والنون زِيدَا معاً لمعنى واحد وهو التثنية .

الخامس : ياءُ النسبِ نحو " مصري " فتُحذفُهما ؛ لأنهما زِيدَا لمعنى واحد وهو النسبُ ، وكذلك ما أشبههما نحو " كُرْسَى " .

السادس : الألف والتاءُ في جمع المؤنثِ ، فإن كَانَ في الاسمِ المؤنثِ تاءُ التانيثِ لا تُحذفُ غيرها ، تقولُ في " قَرِ عِبْلَانة " وهو اسمُ القملة (٣) : " يا قَرِ عِبْلَانُ " .

قوله :

" يَا مَنْصُ يَا عَمَّ وَيَا زَحْلُ فَزِلْ "

حَرْفَيْنِ حَرْفِ المَدِّ وَالْمُوخَّرِ

يُرِيدُ (حَذَفُ) (٤) حَرْفَيْنِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ ، أَحَدُهُمَا حَرْفُ المَدِّ ، ١٧٤ب
وَالثَّانِي المُوخَّرُ ، وَهُوَ الحَرْفُ الأَصْلِي الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ المَدِّ .

(١) انظر الكتاب ١/٣٢٨

(٢) انظر الكتاب ١/٣٤٠

(٣) فسرها الخليل في العين ٢/٣٤٨ بأنها نوبية عريضة محببئة ، وتبعه اللغويون مثل الزبيدي في

الاستدراك ١٩٤ ، وكراع النمل في المنتخب ١/١١٧ وصاحبي اللسان والتاج في "قرعبل"

(٤) في النسختين "فتح" تحريف

قوله : " يا منص " ، يريدُ يا منصُور ، قوله : " يا عم " يريدُ يا عمارُ ،
قوله " يا زحل " يريدُ يا زحليلُ ، وَالزَّحْلِيلُ : (١) الرَّجُلُ الْكَثِيرُ التَّأَخُّرِ
وَالتَّبَاعُدِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

فَقَرَّبِنْ هَذَا وَهَذَا زَحْلُهُ

أَي : بَعْدَهُ وَأَخْرَهُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ " زَحْلٌ " لِبُعْدِهِ وَتَأَخُّرِ فَلَكَ عَنِ الْأَفْلَاقِ
الَّتِي تَحْتَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَرْضِ ، فَعَلَى هَذَا الْأَشْتِقَاقِ تَكُونُ اللَّامُ فِي " زَحْلِيلِ
" زَائِدَةً ؛ لِعَدَمِهَا فِي " التَّزْحِيلِ " ، فَلَا يَكُونُ مِمَّا أَخْرَهُ أَصْلٌ وَقَبْلَهُ زَائِدٌ .

وَقَدْ رَوَى " يَا مَهْدٍ فَرْلٌ " يُرِيدُ " يَا مَهْدِي " وَهُوَ مَفْعُولٌ مِنْ هَدَيْتِ الْقَوْمِ
إِلَى الدِّينِ هُدًى ، فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَتِمُّ لَهُ الْمُرَادُ عَلَى قَوْلٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ
خِلَافاً (٣) ، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي الَّذِي أَخْرَهُ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ وَقَبْلَهُ مَدَّةٌ ، وَإِنَّمَا
حَذَفَ هُنَا الْأَصْلُ وَهُوَ الْحَرْفُ الْأَخِيرُ وَالزَّائِدُ قَبْلَهُ لِتَعَارُضِ دَلِيلِي الْحَذْفِ مِنْ
غَيْرِ تَرْجِيحٍ ، لِأَنَّ الزَّائِدَ مَعَ كَوْنِهِ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ لِكُونِهِ زَائِداً لَكِنَّهُ مُعَارِضٌ بِأَنَّ
الطَّرْفَ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ ، فَلَمَّا تَعَارَضَا وَلَمْ يَظْهَرْ تَرْجِيحٌ لِحَذْفِ أَحَدِهِمَا ، حَذَفَا
مَعاً .

قوله :

" إِذَا بَقِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرٌ "

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لأبي النجم العجلي

وهو في الكتاب ٢٨٧/٢ ، والكامل ١٦٢/٢ ، والمفصل ٢٣٩ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٣ ، وديوانه
١٦٦ برواية :

نقول قدم ذا وهذا أدخله

وعليه فلا شاهد في البيت

(٣) انظر شرح ابن القواس ١٠٧٤ .

يُرِيدُ بَعْدَ الحَذْفِ ، وفيه احتراز من "سَعِيدٍ ، وَتَمُودٍ ، وَعِمَادٍ" فِي هَذَا القِسْمِ ، وَأَمَّا فِي القِسْمِ الأوَّلِ وَهُوَ مَا آخِرُهُ زَائِدَانِ - ففيه احترازٌ من "بنون" [إِذَا سُمِّيَ بِهِ] (١) فَإِنَّهُ لَا يُحَذَفُ مِنْهُ (٢) إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ ، لِثَلَا بِيَقَى الاسمُ بَعْدَ الحَذْفِ عَلَى حَرْفَيْنِ فَيَصِيرُ بِذَلِكَ عَلَى صِيغِ الحُرُوفِ نَحْوُ " مِنْ ، وَقَدْ ، وَهَلْ " .

ثُمَّ ههنا تفصيلٌ جامعٌ ، وَهُوَ أَنَّ الاسمَ المَفْرَدَ إمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ (٣) تَاءُ التَّائِيثِ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ فَلَا يُحَذَفُ غَيْرَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، فإِمَّا أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ أَصْلًا أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ [أَصْلًا] (٤) فإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ زَائِدٌ أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يُحَذَفُ مِنْهُ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ وَذَلِكَ نَحْوَ مُشْتَقِّ ، وَمُعْتَقِ ، وَمُخْتَارٍ لَا تُحَذَفُ الألفُ ؛ لِأَنَّهَا أَصْلٌ ، وَهِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ وَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ إمَّا عَن "واوٍ" ، أَوْ "ياءٍ" .

وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ حَرْفٌ زَائِدٌ ، فإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَدَّةً أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ الزَّائِدَةُ مَدَّةً لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ كَرَجُلٍ سَمِّيَتْهُ بِـ "قَنُورٍ" ، وَهُوَ الغليظُ الشَّدِيدُ (٥) فَتَقُولُ : " يَا قَنُورُ " بِفَتْحِ الواوِ (٥) ، وَيَضْمِهَا عَلَى اللُّغَةِ الأُخْرَى . وَنَعْنَى بِالمَدَّةِ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ سَاكِنًا وَيَكُونَ مَا قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ سَمِّيَتْ رَجُلًا بِقَوْلِكَ : " سِنُورٍ " لَمْ يُحَذَفْ غَيْرُ "الرَّاءِ" وَإِنْ كَانَتْ الواوُ الَّتِي قَبْلَهَا سَاكِنَةً ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا بَلْ هُوَ مَفْتُوحٌ فَتَقُولُ : "

(١) من (ف)

(٢) سقط من (ف) .

(٣) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٤) انظر اللسان في "قنور" .

(٥) انظر الكتاب ١/٣٣٨ .

يَا سِنُو" بواو ساكنة ، وتقلبها ألفاً لانفتاح ما قبلها على لغة من ضم في
الترخيم ، فتقول : " يَا سِنَا " .

وإن كان مدة ، فإما أن يكون قبلها ثلاثة أحرف فصاعداً أولاً ، فإن لم
يكن لم يحذف إلا حرف واحد نحو " سَعِيدٍ " وإن كان قبل المدّة ثلاثة أحرف
أصول فصاعداً حذفت الحرف الأصلي وما قبله نحو " مَنْصُورٍ " ، فإن لم يكن
آخر الاسم أصلاً بل زائداً فإما أن يكون قبله زائد أو ليس ، فإن لم يكن لم
يحذف إلا الحرف الأخير^(١) وحده نحو " سَعْدَى " ، وإن كان قبله زائد فإما أن
يكون مدة أولاً ، فإن لم يكن مدة لم يحذف (إلا حرف واحد كرجل سمّيته بـ
" حَوْلَايَا " فلم يحذف)^(٢) إلا الألف الأخيرة وحدها ، فتقول : " يَا حَوْلَايَا " ^(٣) ،

١/١٧٥

وإن كان مدة فهو الذي يحذف منه حرفان نحو صحراء ، وأسماء .

وكل ما أنت بالهاء حنفت

تقول : يا طلح ويا سلم علما

والهاء أثبتته بفتح مقحما

يدخل في قوله :

" وكل ما أنت بالهاء حنفت الهاء منه "

المعرفة والنكرة كقوله : " يا طلح " في ترخيم " طلحة " ، وأما النكرة

ففتح قولك في " ضارية " : " يا ضارب " ^(٤) بفتح الباء ، ولا يجوز الضم على لغة من

ضم آخر المرخم ، لئلا يلتبس بالمدكر ، قال الشاعر :

(١) في الأصل " الآخر " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢٦١ . وحوليا : قرية خرية في النهروان .

(٤) (ف) " يا ضارية "

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (١)

أَرَادَ : " يَا جَارِيَّةُ " ، وَيَدْخُلُ فِيهِ أَيْضاً مَا بَقِيَ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ حَرْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لِعُمُومِ " كَلِّ " فِي قَوْلِهِ : " وَكَلُّ مَا أَنْتَ بِالِهَاءِ " فَقَدْ فَهِمَ مِنْهُ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ غَيْرُ مَشْرُوطَةٍ فِي تَرْخِيمِ مَا فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ ، وَلَا الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ (٢) ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي " ثُبَّةٍ " : " يَأْتِبُ " وَفِي " هِبَةٍ " : " يَاهِبُ " ، وَقَالُوا : " يَا شَا أَرْجُنِي " يُرِيدُونَ : " يَا شَاةً " (٣) ، وَمَعْنَى " أَرْجُنِي " : أَقِيمِي ، يُقَالُ : شَاةٌ رَاجِنٌ إِذَا لَزِمَتِ الْبَيُوتَ وَلَمْ تَسْرُحْ لِلْمَرْعَى (٤) ، وَمَنْ قَالَ : " يَا حَارُ " بَضَمِ الرَّاءِ يَرُدُّ الْهَاءَ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ لِئَلَّا يَبْقَى الْاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ عَدِيمُ النَّظِيرِ ، وَيَحْذَفُ تَاءُ التَّائِيثِ (٥) .

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ تَصْرِيْفُ " شَاةٍ " وَأَصْلُهَا ، فَاعْرِفْهُ مِنْ هُنَاكَ (٦) . وَإِنَّمَا لَمْ يَشْتَرَطِ الْعِلْمِيَّةَ وَالزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ قَدْ خَلَفَهَا التَّائِيثُ لِمُنَاسِبَةِ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ أَنْهُمَا يُؤَثِّرَانِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، وَمِنْ جِهَةِ أَنْ تَاءَ

(١) قائله العجاج ، ويَعده :

سعي وإشفاقي على بعيري

وهو في ديوانه ٢٢١ ، والكتاب ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٠ ، والخزانة ١ / ٢٨٢ ،

والعيني ٤ / ٢٧٨ ، وابن يعيش ٢ / ٢٠ .

(٢) في الأصل " التثنية " تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر أساس البلاغة في (رجن) ، ويروي " ادجنى " بالبدال والمعنى واحد ، انظر الكتاب ١ / ٣٣٠ .

(٥) فتقول : يا شاه ، انظر ابن يعيش ٢ / ٢٠ .

(٦) انظر ١ / ٩٨ .

التَّائِيثِ لَهَا شَبَهُ بِالْعِلْمِيَّةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تَخْلُصُ الْوَاحِدَ مِنَ الْجِنْسِ كَمَا تَعَيَّنُ (١)
الْعِلْمِيَّةُ الْوَاحِدَ مِنَ الْجِنْسِ .

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَإِنَّمَا لَمْ تَشْتَرَطْ فِيهَا التَّاءُ ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ
الاسْمَ الثَّانِيَّ مِنَ الْمَرْكَبِ ، وَلِذَلِكَ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا كَمَا فَتَحَ مَا قَبْلَ الثَّانِيِّ مِنَ الْمَرْكَبِ
نَحْوَ " حَضْرَمَوْتَ " ، وَلِأَنَّهَا زَائِدَةٌ دَخِيلَةٌ ، فَلَمَّا حَذَفْتَ رَجَعَ الْاسْمُ إِلَى حَالِهِ قَبْلَ
دُخُولِهَا فَلَمْ يَتَغَيَّرِ الْاسْمُ بِحَذْفِهَا عَنْ صِيغَتِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَلِأَنَّ التَّغْيِيرَ قَدْ
دَخَلَهَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ كَحَذْفِهَا فِي الْجَمْعِ وَالنَّسَبِ وَ (قَلْبِهَا) (٢) هَاءُ (٣) ،
فَحَذْفُهَا فِي النَّدَاءِ أَوْلَى ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ ، وَلَا يَحْذَفُ مِنَ الْاسْمِ غَيْرُهَا زَائِدًا
كَأَنَّ مَا قَبْلَهَا أَوْ أُصْلِيًّا .

فَالزَّائِدُ نَحْوُ " مُرْجَانَةٌ " تَقُولُ : مُرْجَانُ أَقْبَلِي ، وَفِي " كُوفِيَّةٍ " : يَا كُوفِي
أَقْبَلِي ، وَالْأَصْلِيُّ نَحْوُ : " يَا طَلْحُ " فِي " طَلْحَةٌ " ، وَ " يَا حَمَزُ " فِي " حَمَزَةٌ " .
قَوْلُهُ : " وَكَذَا أَفْعَلُ بِالْأَلْفِ " يُرِيدُ أَلْفَ التَّائِيثِ الْمَفْرُودَةَ نَحْوُ
سَلَمَى ، وَسُعْدَى ، فَتَقُولُ : " يَا سَلَمَ ، وَيَا سَعْدَ " ، وَكَذَلِكَ أَلْفُ التَّكْثِيرِ تَقُولُ
فِي " قَبَعْتَرِي " عَلَمًا : " يَا قَبَعْتَرُ أَقْبَلُ " .

قَوْلُهُ :

" وَالْهَاءُ أَثْبَتُهُ بِفَتْحٍ مُقْحَمًا "

مَعْنَى الْإِقْحَامِ : زِيَادَةُ الشَّيْءِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَلِيْقُ بِهِ ، وَقِيلَ : وَضَعُ
الشَّيْءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَحِقُّهُ ، وَقِيلَ : وَضَعُ الشَّيْءِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، فَإِذَا قُلْتَ :
يَا طَلْحَةَ أَقْبَلُ ، بِفَتْحِ التَّاءِ كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ :

(١) فِي الْأَصْلِ تَغْيِيرٌ

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " قَبْلَهَا " وَالتَّصْوِيبُ مِنْ كِتَابِهِ الْآخِرِ التَّحْقِيقُ الشَّافِيهِ لِرُوحِهِ ٤٧ب وَفِيهِ « وَقَبْلَهَا فِي

الْوَقْفِ هَاءٌ » .

(٣) (ف) " يَا "

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمِيمَةً نَاصِبٍ (١)

بِفَتْحِ التَّاءِ مِنْ " أُمِيمَةً " فَقِيلَ فِيهِ : إِنَّهُ حَذَفَ التَّاءَ الْمُضْمُومَةَ ثُمَّ أَتَى
بِأُخْرَى مَفْتُوحَةٍ لِتَأْكِيدِ التَّائِيثِ ثُمَّ فَتَحَهَا إِتْبَاعاً لِفَتْحَةِ المِيمِ .
فَإِنْ قِيلَ : فَعَلَى هَذَا لَا إِقْحَامَ ؛ لِأَنَّ الإِقْحَامَ يَكُونُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وَالْهَاءُ
هُنَا آخِرُ الْكَلِمَةِ .

قِيلَ : الْهَاءُ الْمَحذُوفَةُ مُقَدَّرَةٌ ، وَالْمَقْدَرُ (٢) كَالْمُحَقِّقِ ، فَقَدَّ وَقَعَتِ الْهَاءُ الزَّائِدَةُ ه١٧٥
مُقَحَّمَةً بَيْنَ المِيمِ وَتَاءِ التَّائِيثِ الْمَحذُوفَةِ الْمُرَادَةِ .

وَقِيلَ : الْهَاءُ مُقَحَّمَةٌ بَيْنَ المِيمِ وَحَرَكَتِهَا ثُمَّ حُرِّكَتِ المِيمُ بَعْدَ ذَلِكَ إِتْبَاعاً
لِحُرْكَةِ الْهَاءِ فَاتَّبَعُوا الْأَوَّلَ الثَّانِي كَمَا فِي " يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو " (٣) .
وَقِيلَ : بَيْنَ المِيمِ وَحَرَكَةِ الْهَاءِ .

وَأَمَّا زَيْدَتُ هَذِهِ الْهَاءُ فِي مَوْضِعِ التَّخْفِيفِ لِتَفْيِيدِ أَنَّ الْمَحذُوفَ الْمَقْدَرُ
بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ .

وَمَنْ قَالَ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الإِقْحَامِ أَنَّ الزَّائِدَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ بَلْ هُوَ وَضَعُ
الشَّيْءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَحِقُّهُ لَا تَلَزُمُهُ هَذِهِ الإِشْكَالَاتُ .

(١) هذا صدر بيت للناطقة الذيباني ، وعجزه :

وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وهو في ديوانه ٥٤ ، والكتاب ١/٣١٥ ، ٢٤٦ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، والعيني ٢٠٣/٤ ، والخزاعة

٣٧٠/٨

(٢) في الأصل " والمقدرة " .

(٣) نسب هذان القولان لأبي على الفارسي .

انظر شرح الألفية للمرادي ٢٨/٤ ، وشرح ابن الخباز على الدرر النحوية .

وَالْفَائِدَةُ فِي حَذْفِ الْهَاءِ وَإِقْحَامِ أُخْرَى التَّخْفِيفِ ، وَهُوَ الْفَتْحُ .

وَقِيلَ : إِنَّ التَّاءَ الْمُضْمُومَةَ لَمْ تُحْذَفْ لَكِنْ أُبْدِلُوا مِنْ ضَمَّتِهَا فَتْحَةً تَخْفِيفاً
لِلكَلِمَةِ (١) حِينَ كَانَتْ أَثْقَلَ مِنَ الْمَذْكَرِ ، وَقَدْ يَبْنِي بَعْضُهُمُ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ عَلَى
الْفَتْحِ قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي (٢)

وَقِيلَ : لَمَّا كَانَتْ تَاءُ التَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْفَصِلِ فَتَحُّوْهَا ، إِتْبَاعاً لِحَرَكَةِ الْمِيمِ
مِنْ " أُمِيمَةَ " ، وَالْحَاءُ مِنْ قَوْلِكَ : " يَا طَلْحَ " كَمَا فَتَحُوا فِي " يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو " .
إِتْبَاعاً لِحَرَكَةِ النُّونِ ، وَهُنَا أَوْلَى مِنْ نَمٍّ ؛ لِأَنَّهُ إِتْبَاعُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ ، وَهُنَاكَ
بِالعَكْسِ .

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى قَوْلِكَ : " يَا طَلْحَ " زِدْتَ هَاءَ السُّكُوتِ ؛ لِتَحْرُسَ حَرَكَةَ الْحَاءِ
عَنِ السُّكُونِ ، لِئَلَّا يُحْذَفَ مِنَ الْكَلِمَةِ حَرْفٌ وَحَرَكَةٌ ، وَلِذَلِكَ تَلْزَمُ هَذِهِ الْهَاءُ كَمَا
تَلْزَمُ فِي " قَهْ ، وَعِهْ " أَمْرٌ مِنْ : وَقَى يَقِي ، وَوَعَى يَعِي .

أَمَّا الْمُرَكَّبُ كَمَعْدِي كَرِيحاً تَقُولُ : يَا مَعْدِي فَلَا تُرَكَّبَا
كَذَاكَ إِنْ رَحِمْتَ بَعْلَبَكَا وَلَا تُرَحِّمُ جُمْلَةً إِذْ تُحْكِي

إِذَا رَحِمْتَ الْمُنَادَى الْمُرَكَّبَ مِنْ اسْمَيْنِ تَرْكِيباً يَصِيرُ بِهِ الْاسْمَانِ اسْمًا
وَاحِدًا كَمَعْدٍ يَكْرِبُ ، وَيَعْلَبُكَ ، أَوْ مِنْ اسْمٍ وَصَوْتٍ كَعَمْرُوِيهِ ، فَتُحْذَفُ الْاسْمُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) لم أقف على قائله ، وقال العينى : " أقول : هذا شطر رجز ، وقيل : هذا ليس بشعر " .

وهو فى العينى ٢٩٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٥ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٨/٤ .

الأخير لشبهه بتاء التانيث من وجوه نذكرها الآن ، وهي : (١)
أن ما قبل الاسم الأخير مفتوح في التصغير كما أن ما قبل (٢) تاء
التانيث كذلك .

وأن الثاني يُحذف (٣) في النسب كما يحذف فيه التاء ، فتقول في
"حَضْرَمَوْت" : " حَضْرِي " بحذف الثاني كما تقول في "حمزة" : " حَمْرِي " ،
بحذف التاء .

وأن المصغر من المركب هو الأول ثم يؤتى بالثاني .
ولأن الاسم الثاني هو محل الإعراب كما أن تاء التانيث إذا دخلت على
اسم صارت هي محل الإعراب .

فذلك تحذف الأخير من الأسمين كما تحذف تاء التانيث (٤) .
قوله :

تقول : يَا مَعْدِي فَلَا تُرْكِبَا
يُرِيدُ لَا تُرْكِبُ فِي التَّرْخِيمِ ؛ لِأَنَّ بَحْذَ الثَّانِي قَدْ زَالَ التَّرْكِيبُ لَفْظًا لَكِنَّهُ
مِرَادٌ مَنَوِيٌّ .

قوله :

كَذَاكَ إِنْ رَحِمْتَ بَعْلَبَكَا
" ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى تَرْخِيمِ " مَعْدٍ يَكْرَبُ " يُرِيدُ أَنَّ " بَعْلَبَكَ " يُحْذَفُ مِنْهُ
الثَّانِي كَمَا تَحْذَفُهُ مِنْ " مَعْدِي كَرَبٌ " ، وَكَذَاكَ [مِنْ] (٥) خَمْسَةَ عَشَرَ " .
تَقُولُ : " يَا خَمْسَةَ أَقْبَلُ " بِحْذَفِ الثَّانِي ، وَإِذَا رَحِمْتَ : « اثْنَا عَشَرَ » : تَقُولُ " يَا اثْنُ "

(١) (ف) وهو " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " محذوف .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٦٧ .

(٥) سقط من الأصل

بِحَذْفِ الْاسْمِ الثَّانِي وَالْأَلْفِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ النَّوْنِ مِنْ قَوْلِكَ : " اِثْنَانٍ " ، وَلَوْ رَخِمْتَ " اِثْنَانٍ " (١) لَحَذَفَتِ الْأَلْفَ وَالنَّوْنَ فَكَذَلِكَ إِذَا رَخِمْتَ " اِثْنَا عَشَرَ " .
قوله :

وَلَا تَرْخِمُ جُمْلَةً (٢) إِذْ تُحْكِي " إِنَّمَا قَالَ : " إِذْ تُحْكِي " ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ

لِامْتِنَاعِ تَرْخِيمِ الْجُمْلَةِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَا تُرَخِمُ جُمْلَةً (٢) ؛ لِأَنَّهَا تُحْكِي . (١) ١٧٦
وَحَقِيقَةُ الْحِكَايَةِ أَنْ يُؤْتَى بِاللَّفْظِ عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ ، وَالتَّرْخِيمُ تَغْيِيرٌ وَالتَّغْيِيرُ مُخْلٌ
بِالْحِكَايَةِ ، وَإِذَا كَانَ الْإِعْرَابُ مُخْلًا فِي الْجُمْلِ بِحِكَايَتِهَا ، فَالتَّرْخِيمُ (٣) أَشَدُّ
مُنَافَاةً ، وَأَيْضًا فَلَوْ رَخِمْتَ الْجُمْلَةَ لَحَصَلَ لُبْسٌ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ رَخِمْتَ مِثْلًا " زَيْدٌ قَائِمٌ
" اسْمَ رَجُلٍ ، أَوْ " تَأَبَّطَ شَرًّا " ، فَقُلْتَ : " يَا زَيْدُ ، وَيَا تَأَبَّطُ " لِجَازٍ أَنْ يَكُونَ فِي
الْأَوَّلِ اسْمًا مُفْرَدًا ، وَجَازٌ أَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِي فِعْلًا قَدْ سَمِيَ بِهِ مُجْرَدًا مِنْ
الضَّمِيرِ فَلَمْ يَعْرِفْ أَصْلَهُ ، أَهْوَجُمْلَةٌ أَمْ مُفْرَدٌ ؟ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ تَشْبَهُ
الْمُضَافَ ؛ لِأَنَّهَا كَلَامٌ قَدْ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ ، الْأَتْرَى أَنْ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنْ
تَأَبَّطَ شَرًّا " عَامِلٌ فِي الثَّانِي مِنْهُ كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَمِنْهَا
أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْجُمْلَةِ نِسْبَةٌ أَحَدِ الْجُزْعَيْنِ إِلَى الْآخَرِ وَمَعَ انْتِفَاءِ أَحَدِ الْجُزْعَيْنِ لَا
تَتَحَقَّقُ النَّسْبَةُ (٤) .

وَحَصَّصُوا النَّدَاءَ عَنْ سَمَاعٍ بِمِثْلِ يَا هَنَاهُ يَا لَكَاعٍ
وَلَذَكَرَ فَعُلُ : يَا لَكَعُ وَقُلْ : وَاللَّهِمْ فِيهِ يَقَعُ .
قوله : " حَصَّصُوا النَّدَاءَ " يريد : جعلوا قولهم : " يَاهَنَاهُ " مَخْصُوصًا

(١) (ف) " الثاني " تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ف) .

(٣) (ف) " فالترخيم تغيير أشد " .

(٤) انظر الكتاب ٢٤٢/١ ، وابن يعيش ٢٣/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٠/٤ .

بالنداء ، لم يَسْتَعْمَلُوهُ فِي غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَقُولُوا : " قَامَ هَنَاءُ " ، وَلَا مَرَرْتُ بِهِنَاءُ .
 وَوَزَنُ " هَنَاءُ " فَعَالٌ ، وَأَصْلُهُ " يَا هَنَاوُ " فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ هَاءً ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا هُ وَيَحْكُ الْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ (١)
 يُرِيدُ : يَا رَجُلُ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ
 " هَنَوَاتٌ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتِ شَانَهَا مُتَّبِعُ (٢)
 وَهِيَ الْخِصَالُ الْمُسْتَقْبِحَةُ ، وَقِيلَ (٣) : إِنَّ الْهَاءَ لَيْسَتْ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ بَلْ
 هِيَ لَامٌ الْكَلِمَةِ (٤) .

قَوْلُهُ : " عَنْ سَمَاعٍ " يُرِيدُ أَنَّ هَذَا التَّخْصِيصَ بِالنِّدَاءِ سَمَاعِيٌّ لَا يُقَاسُ
 عَلَيْهِ ، وَأَمَّا " يَا لَكَاعٍ " فَهُوَ أَيْضًا مَخْصُوصٌ بِالنِّدَاءِ ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِهِ
 إِلَّا شَاذًا قَالَ الشَّاعِرُ :

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ نُمُّ أَوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعٍ (٥)
 وَاللِّكَاعُ : الْمَرْأَةُ اللَّئِيمَةُ ، وَقِيلَ : الْأَمَةُ ، وَكَذَلِكَ يَا فَسَاقِ ، وَيَا خَبَاثِ ،
 وَيَا غَدَارِ .

(١) البيت لامرئ القيس

وهو في ديوانه ١٦٠ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، والعيني ٢٦٤/٤ ، وشرح ابن
 القواس ١٠٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ٦٦ ، ٥٦٠ .

(٢) لم أعثر على قائله

وهو في المقتضب ٢٦٩/٢ ، والكتاب ٣٦١/٣ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وسر صناعة الإعراب ١٥١ ، ٥٥٩ .

(٣) القائل بعض البصريين كما أفاده ابن الشجري في أماليه ١٠١/٢ .

(٤) وهو ضعيف ، لقلة باب سلس وقلق . انظر شرح الشافية ٢٢٥/٣ ، وابن الشجري ١٠٢/٢ .

(٥) قائله الحطية ، وهو في ديوانه ١٢٠ ، وابن يعيش ٥٧/٤ ، والخزانة ٤٠٨/١ .

قوله :

وَلِمَذَكَّرٍ فَقُلْ يَا لُكْعُ

يريد: أن نظير قولهم في المؤنث: "يا لكاع" قولهم في المذكر: "يا لكع"، وكذلك "يا فسق، ويا غدر، ويا خبث" وقالوا: "يا دفار" يريدون "يا مننته"، وإنما تستعمل هذه الألفاظ في الشتم.

وأما "قل" فمخصوص أيضاً بالنداء، وأصله "يا فلان" فحذفوا (الألف والنون) ^(١) تخفيفاً وهو من تغييرات النداء وليس هذا بترخيم ^(٢)؛ لأنه لو كان ترخيماً لقالوا: "يا فلان" بإثبات الألف كما قالوا في "عماد": "يا عما" بإثبات الألف؛ لأن بحذف الألف يبقى الاسم على حرفين ولا نظير له، وقد استعملوه في غير النداء شاذاً قال الشاعر:

فِي لَجَّةِ امْسِكْ فُلَانًا عَن قُلِّ ^(٣)

يريد: امسك فلاناً عن فلان.

وأما قولهم: "اللهم" فلا يستعمل إلا في النداء، و"الميم" المشددة عوض من "يا" ^(٤)؛ وإنما شدتوا الميم؛ لأن المشددة في تقدير حرفين، أحدهما ساكن وهو الأول فهو عوض من حرفين أحدهما ساكن فهو (يا)؛ لأنه ^(٥) على حرفين.

(١) تكملة يقتضيهما السياق.

(٢) في الأصل "للترخيم".

(٣) هذا البيت لأبي النجم العجلي

وهو في ديوانه ١٩٩، والكتاب ١/٣٣٣، ٢/١٢٢، والمقتضب ٤/٢٢٨، والخزانة ١/٤٠١،

والعيني ٤/٢٢٨.

(٤) هذا مذهب البصريين؛ وقال الكوفيون: الميم المشددة في "اللهم" ليست عوضاً من "يا"، وكل

فريق حججه وبراهينه، انظر هذا في الانصاف ٢٤١، المسألة (٤٧).

(٥) في الأصل "فهو ثلاثة" وهو تحريف.

وإنما عَوْضُوا الميمَ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لأنَّ الميمَ يُعْرَفُ بِهَا فِي لُغَةِ "طِي"
 وَحَرْفِ النَّدَاءِ يُفِيدُ التَّعْرِيفَ بِالْقَصْدِ ، فَبَيَّنَ الميمَ وَحَرْفِ النَّدَاءِ شَبَهَ مَعْنَوِيٌّ ، وَلَا
 يُجْمَعُ بَيْنَ الميمِ وَحَرْفِ النَّدَاءِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ (١) .

ب ١٧٦

[الاختصاص]

وَيَابُ الاختصاصِ كَالنِّدَاءِ فِي النَّصْبِ بِالْفِعْلِ وَفِي الْبِنَاءِ
 كَمَثَلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَقْرَى لِلنُّزْلِ وَأَنْتَى أَفْعَلُ أَيُّهَا الرَّجُلُ

حَقِيقَةُ النَّدَاءِ مَرْكَبَةٌ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ وَتَنْبِيهِ الْمَدْعُوِّ بِهِ لِتَخَاطِبِهِ ،
 فَالِاِخْتِصَاصُ جِزءٌ حَقِيقَةُ النَّدَاءِ وَلَازِمٌ لَهُ غَالِبًا ، ثُمَّ قَدْ يُجْرَدُ لَفْظُ النَّدَاءِ عَنِ
 التَّنْبِيهِ وَيُسْتَعْمَلُ فِي أَحَدِ جُزْئَيْ مَفْهُومِهِ وَهُوَ الْاِخْتِصَاصُ فَقَطْ كَقَوْلِهِ : " نَحْنُ
 الْعُرْبِ أَقْرَى لِلنُّزْلِ " ، فَ " نَحْنُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَقْرَى " خَبْرُهُ ، وَ " النَّزْلُ " جَمْعٌ
 نَازِلٌ وَهُمْ الْأَضْيَافُ (٢) ، وَ " الْعُرْبُ " مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قَالَ " أَعْنِي
 الْعُرْبُ " ، أَوْ أَخْصُ الْعُرْبَ ، وَلَيْسَ هَذَا بِنَدَاءٍ ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُنَادَى
 إِلَّا بِتَوْسِطِ اسْمٍ آخَرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَرْفِ النَّدَاءِ (٣) لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ .
 وَقَصَدَ التَّمْثِيلَ بِهَذَا الْمَثَالِ لِيُبَيِّنَ بِهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُنَادِيٍّ [وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
 غَيْرٌ مُنَادِيٌّ (٤)] قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) ومنه قول الشاعر :

إني إذا ما حدث ألتأ أقول : يا اللهم يا اللهم

انظر ابن يعيش ١٦/٢ ، والخزانة ٢٥٨/١ .

(٢) وقيل : ما يعد للأضياف . المصباح المنير (نزل) .

(٣) جاء بعده بحاشية الأصل بخط مفاير عبارة لم أتبينها ، والكلام مستقيم بدونها .

(٤) سقط في الأصل .

بِنَا تَمِيمًا يَكشِفُ الضَّبَابُ (١)

فَلَوْ كَانَ (تَمِيمًا) مُنَادَى لَبَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ : لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ وَمَعْرِفَةٌ ، فَمَجِيبُهُ مَنْصُوبٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى وَنَصَبُهُ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ تَقْدِيرُهُ : أَعْنَى تَمِيمًا ، أَوْ أَحْصُ تَمِيمًا . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا عُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ : إِنَّا آلُ فُلَانٍ نَفَعُلُ كَذَا ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنَّا (٢) أَعْنَى آلِ فُلَانٍ ، وَلَمْ يَعْنِ بِآلِ فُلَانٍ إِلَّا الضَّمِيرَ الَّذِي فِي (٣) (إِنَّا) ، وَلَمْ يَعْنِ بِالْعَرَبِ إِلَّا الضَّمِيرَ الَّذِي هُوَ (نَحْنُ) .

قَوْلُهُ " فِي النَّصْبِ بِالْفِعْلِ « يَرِيدُ : أَنَّ بَابَ الْاِخْتِصَاصِ أَشْبَهَ الْمُنَادَى الْمَنْصُوبَ فِي أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْاِخْتِصَاصُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ .

قَوْلُهُ : " وَفِي الْبِنَاءِ " يُرِيدُ (بِهِ قَوْلُهُ) (٢) : " إِنَّنِي أَفَعَلُ أَيُّهَا الرَّجُلُ " ، فَـ " أَيُّ " مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ كَالْمُنَادَى وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِمُعَيَّنٍ كَالْمُنَادَى ، فَلَفْظُهُ لَفْظُ النَّدَاءِ وَمَعْنَاهُ الْمَدْحُ وَالْاِخْتِصَاصُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِـ " أَيُّهَا الرَّجُلُ " إِلَّا الضَّمِيرَ الْمَتَكَلِّمَ الَّذِي هُوَ مُسْتَكْنٌ فِي " أَفَعَلُ " ، وَالْيَاءُ فِي " إِنَّنِي " . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " نَحْنُ أَيُّهَا الْعِصَابَةُ نَفَعُلُ كَذَا " ، فَـ " نَحْنُ " مُبْتَدَأٌ ، وَـ " نَفَعُلُ كَذَا " خَبَرُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ " وَإِنَّنِي أَفَعَلُ أَيُّهَا الرَّجُلُ " فَـ " أَفَعَلُ "

(١) ينسب إلى رؤبة بن العجاج . انظر ديوانه ١٦٩ ، والكتاب ٢ / ٢٣٤ ، والعينى ٤ / ٣٠٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " هو " .

خَبْرٌ "إِنَّ" ، و "أَيُّهَا الرَّجُلُ" في موضع نصبٍ على الحالِ ، كأنه قال : إِنِّي أَفْعَلُ مَخْصُوصاً ^(١) من بين الرجالِ .

وَشَرْطُ الْأَخْتِصَاصِ أَنْ يَتَقَدَّمَ ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ كَمَا مَضَى ، أَوْ ضَمِيرٌ مُخَاطَبٌ نَحْوُ : أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ أَيُّهَا الرَّجَالُ ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِكَ : " أَيُّهَا " إِلَّا نَفْسَ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَنْبِيهِ الْغَيْرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْأَخْتِصَاصُ بَعْدَ ضَمِيرِ الْغَائِبِ نَحْوُ " هُمْ فَعَلُوا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ " ؛ لِبُعْدِ الْغَائِبِ عَنِ الْأَخْتِصَاصِ الْحَاصِلِ فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ .

وَقَالَ السِّيْرَافِيُّ ^(٢) : " أَيُّ " مُبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : " الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ أَوِ الْعَصَابَةُ الْمَذْكُورَةُ مَنْ أَعْنَى " قَالَ : وَكَانَ شَيْئٌ جَعَلَتْ " أَيُّ " خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ مَنْ أَعْنَى الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ ، أَوِ الْعَصَابَةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ أَيْضاً حَالٌ ، فَأَعْرِفْهُ .

« مَدَّةُ الْإِنْكَارِ وَالْحِكَايَةِ »

الْقَوْلُ فِي الْمَدَّةِ لِلْإِنْكَارِ وَقِفْ أَوْ مَا يُحْكَى فِي الْاسْتِخْبَارِ
تَقُولُ مُتَكْرِماً : أَزِيدُ نِيَّه فِي كُلِّ حَالٍ بِسُكُونٍ فِيهِ
إِنَّمَا نَكَرَ مَدَّةَ الْإِنْكَارِ هُنَا لِشِبْهِهَا بِمَدَّةِ النَّدَاءِ

قَوْلُهُ « فِي الْمَدَّةِ لِلْإِنْكَارِ » لِيُخْرَجَ مِنْهُ مَدَّةُ النَّدْبَةِ ؛ فَإِنَّهَا مَدَّةٌ وَلَيْسَتْ

لِلْإِنْكَارِ بَلْ لِمَدِّ الصَّوْتِ .

قَوْلُهُ : " وَمَا يُحْكَى فِي الْاسْتِخْبَارِ " لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِنْكَارِ ؛ لِأَنَّ بَابَ

(١) بعده في (ف) " كذا " .

(٢) انظر رأي السيرافي في شرحه بحاشية الكتاب ١/٢٢٦ ، وشرح ابن القواس ١٠٨٥ .

الحِكَايَةُ لَهُ حُكْمٌ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَدَّةِ الْإِنْكَارِ فِي بَابٍ وَاحِدٍ ؛
لأنَّ حِكَايَةَ النَّكَرَاتِ إِنْ كَانَتْ بِـ " مَنْ " أَلْحَقْتَ آخِرَ « مَنْ » مَدَّةً فِي الْوَقْفِ
تَحْكِي بِهَا إِعْرَابَ النَّكَرَةِ .

قَوْلُهُ : " تَقُولُ مُنْكَرًا " اِحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مُنْكَرًا " عَنْ كَوْنِهِ مُسْتَفْهِمًا .

قَوْلُهُ : " أَرِيدُنِيهِ " الدَّالُّ مِنْ " زَيْدٍ " مَضْمُومَةٌ وَيَعْدُ الدَّالُّ الْمَضْمُومَةَ نُونٌ
مَكْسُورَةٌ ، وَتِلْكَ النُّونُ هِيَ التَّنْوِينُ الَّذِي حُرِّكَ ؛ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ الْمَدَّةِ الَّتِي
لِلْإِنْكَارِ ، ثُمَّ يَعْدُ النُّونُ الْمَكْسُورَةَ يَاءً سَاكِنَةً هِيَ مَدَّةُ الْإِنْكَارِ ، وَيَعْدُ الْيَاءُ
السَّاكِنَةَ هَاءً سَاكِنَةً تَلْحَقُ لِبَيَانِ الْيَاءِ وَتُسَمَّى هَاءَ السَّكْتِ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يُوقَفُ عَلَى الْكَلِمَةِ مَعَ ثُبُوتِ التَّنْوِينِ ؟

قُلْتُ : التَّنْوِينُ هُنَا غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ هُوَ مَدَّةُ
الْإِنْكَارِ ، وَهِيَ (١) الْيَاءُ ، وَلِذَلِكَ أَلْحَقْتَ الْهَاءَ الَّتِي لِلْسَّكْتِ « الْيَاءُ » ، وَهَاءَ السَّكْتِ
إِنَّمَا تَلْحَقُ الْحَرْفَ الْمَعْرُضَ لِلْوَقْفِ ، وَالتَّنْوِينُ غَيْرُ مَعْرُضٍ لِلْوَقْفِ ، فَلَمْ تَلْحَقْهُ
هَذِهِ الْهَاءُ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا ثَبَّتَ التَّنْوِينُ ، لِأَنَّ الْإِنْكَارَ يُحْكِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَكُلُّ مَا
كَانَ أَسْلَمَ عَنِ الْحَذْفِ كَانَ أُدْخِلَ فِي الْوَضْعِ . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْكَلِمَةُ مُنَوَّنَةً فَتَكُونُ
الْمَدَّةُ تَابِعَةً لِلْحَرَكَةِ إِعْرَابًا كَانَتْ أَوْ يَنَاءً - فَتَقُولُ فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ : ذَهَبَ عُثْمَانُ :
أَعُثْمَانُوهُ ! فَتَبْدِلُ الْمَدَّةَ " وَاوًا " ؛ لِإِنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ، وَإِذَا قَالَ : رَأَيْتُ عُثْمَانَ
قُلْتُ : أَعُثْمَانَاهُ ! فَتَبْدِلُ الْمَدَّةَ " أَلْفًا " ؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَإِذَا قَالَ (٢) : جَاءَتْ
حَذَامٌ " قُلْتُ " أَحْدَامِيهِ ، بِالْيَاءِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " وَهُوَ " .

(٢) فِي (ف) " قَالَتْ " .

وإن كان قبلها ساكنٌ كالتنوينِ حركته ؛ لالتقاء الساكنين .
 وفي الإنكارِ وجهٌ آخرٌ وهو أن تزيدَ على الكلمةِ " إن " المكسورة التي تزدادُ
 بعد " ما " النافية في مثل قول الشاعر :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكَبٌ مِنْهُ وَطِي السَّاقِ طَيُّ الْمِحْمَلِ (١)

فَعَلَى هَذَا تَقُولُ فِي الْإِنكَارِ : " أَزِيدَانِيهِ " بِسُكُونِ التَّنْوِينِ مِنْ « زَيْدٍ » ،
 وَبَعْدَهُ هَمْزَةٌ " إِنْ " الْمَكْسُورَةُ ، وَتَكْسُرُ نُونَ " إِنْ " ، لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْمَدَّةِ ،
 وَتَزِيدُ هَاءَ السُّكُوتِ ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مَعْنِيَانِ :

أَحَدُهُمَا : إِنْكَارُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ { الْمُخَاطَبُ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ :

" أَكْذِبْ زَيْدٌ " ؟ : " أَزِيدَانِيهِ " تَنْكُرُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ } (٢) ، كَأَنَّكَ تَنْكُرُ
 كَذِبَهُ إِذَا كَانَ مَعْلُومَ الصِّدْقِ لِبُطْلَانِ كَذِبِهِ عِنْدَ الْمُتَكِّرِ .

وَالثَّانِي : إِنْكَارُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ كَمَنْ قَالَ : أَكْذِبْ

زَيْدٌ " (٢) ؛ وَ " زَيْدٌ " مِنْ عَادَتِهِ الْكَذِبِ ، فَتَنْكُرُ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَ
 السَّائِلُ (٤) .

كَذَا أَحْكِ مَنْكُوراً بَمَنْ وَلِيْنِ رَفَعاً مَنْوُ نَصَباً مَنْأ جَرّاً مَنْي
 وَقَسْلَ مَنْانٍ وَمَنْوُونَ وَمَنْه مَنَّانٍ وَالْجَمْعُ مَنَّاتٌ مُسْكَنَةٌ

(١) البيت لأبي كبير الهذلي .

وفي ديوان الهذليين ٩٣/٢ ، ، والكتاب ٢٥٩/١ هارون ، والعيني ٥٤/٣ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) " كذب زيد "

(٤) انظر هذا المبحث في الكتاب ٤١٩/٢ هارون .

الحِكَايَةُ : لُغَةٌ هِيَ الْمَائِلَةُ وَالْمُشَاكَلَةُ ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ : هُوَ أَدَاءُ اللَّفْظِ

ب ١٧٧

الْمَسْمُوعِ عَلَى مَا سَمِعَ أَوْ مُجَانِسِهِ (١) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " أَوْ مُجَانِسِهِ " عَنْ حِكَايَةِ النَّكْرَةِ بِ " مَنْ " (٢) ،

وَالْحِكَايَةُ عَلَى ضَرْبٍ :

أَحَدُهَا : الْحِكَايَةُ بِ " مَنْ " ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِالْحِكَايَةِ بِ " مَنْ " دُونَ سَائِرِ

أَصْنَافِ الْحِكَايَةِ لِمُشَارَكَةِ الْمَدَّةِ الَّتِي تَلْحُقُ آخِرَهَا وَفَقَاءَ لِمَدَّةِ الْإِنْكَارِ فِي كَوْنِهِ وَأَوَّ

مَرَّةً ، وَيَاءَ مَرَّةً ، وَأَلْفًا أُخْرَى ، وَلِهَذَا (٣) قَالَ : " كَذَا احْكِ مَنْكُورًا بِمَنْ " .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مَنْكُورًا " ، عَنِ الْعِلْمِ ، وَأَمَّا الْمَعْرِفُ بِاللَّامِ فَلَا يُحْكِي .

قَوْلُهُ : " وَلَيْنِ " يُرِيدُ الْحَقَّ بِأَخْرِ " مَنْ " حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ وَهُوَ أَحَدُ الْحُرُوفِ

الثَّلَاثَةِ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا بَدَأَ بِمَنْ فِي الْحِكَايَةِ ؛ لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنِ ذَاتِ

النَّكْرَةِ ، وَلِذَلِكَ يُقْتَصَرُ عَلَى لَفْظِ " مَنْ " وَحَدِّهَا فِي السُّؤَالِ وَلَا يَذْكَرُ لَفْظُ النَّكْرَةِ

بَعْدَهَا ، فَإِذَا سَأَلْتَ بِمَنْ عَنِ النَّكْرَةِ فَالسُّؤَالُ عَنِ ذَاتِ النَّكْرَةِ لَا عَنِ وَصْفِهَا ،

وَأَمَّا الْعِلْمُ فَالسُّؤَالُ فِيهِ بِمَنْ عَنِ الصِّفَةِ لَا عَنِ الذَّاتِ ، وَلِذَلِكَ إِذَا قِيلَ : " جَاعَنِي

زَيْدٌ " قُلْتَ : " مَنْ زَيْدٌ ؟ فَيُقَالُ لَكَ فِي الْجَوَابِ : " الْبِزَارُ ، أَوْ الْعَطَارُ ، وَهَذَا

نَعْتُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَنَعُوتٍ فَيَجِبُ ذِكْرُ الْمَنَعُوتِ فِي السُّؤَالِ .

فَإِذَا سَأَلْتَ بِمَنْ عَنِ نَكْرَةٍ فِي الْوَقْفِ فَتَحْكِي إِعْرَابَ تِلْكَ النَّكْرَةِ فِي نَفْسِ

" مَنْ " بِأَحَدِ حُرُوفِ الْمَدِّ ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ : جَاعَنِي رَجُلٌ : " مَنْو " ، بِزِيَادَةِ الْوَاوِ

الْمُجَانِسَةِ لِلضَّمَّةِ فِي النَّكْرَةِ ، وَإِذَا قَالَ : " رَأَيْتُ رَجُلًا " قُلْتَ : " مَنْأ " بِالْأَلْفِ

(١) فِي (ف) " أَوْ مِمَّاثِلِهِ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " وَلِذَلِكَ " .

المجانسة للفتحة في نصب النكرة ، وإذاً قال : " مررتُ بِرَجُلٍ " قلتُ : " مِنِّي " بزيادة الياء ؛ لأنها تجانسُ الكسرة في النكرة جرّاً .

وقد مثلَ بذلك كلُّه في قوله :

رفِعاً مَنْوُ نَصَباً مَنْا جَرّاً مِنِّي

ولهذه الزيادة شرطان :

أحدهما : أن يكون المسئول عنه نكرةً .

والثاني : الوقفُ .

وقيل : إنّما لم يأتوا بلفظ النكرة بعد " مَنْ " ؛ لأنَّ النكرة متى أُعيدتْ وجِبَ تعريفها باللام كي لا يظنَّ أنَّ الثانية غيرُ الأولى ، فكان الأصلُ أن يقال : مَنْ الرجلُ؟ فحذفوه اختصاراً لدلالة هذه العلامة الدالة على إعراب المسئول عنه وليست إعراباً لثبوتها وقفاً وحذفها وصلّاً ، والإعرابُ بخلاف ذلك .

وإنما اختصَّ ذلك بالوقف - أعنى الزيادة - لأنَّه موضع تغييرٍ من حذفٍ وزيادة وإبدالٍ ، وغير ذلك .

قوله : " وَقَلْ مَنْان " بزيادة علامة التثنية - وهي الألف ونون ساكنة [بعدها] (١) - لأنه وقفٌ في سؤالٍ مَنْ قَالَ : " جَاعَنِي رَجُلَانِ " .

قوله : " وَمَنْوَن " بزيادة واوٍ ونونٍ ساكنةٍ بعدها في سؤالٍ مَنْ قَالَ : " جَاعَنِي رَجَالٌ " .

قوله : " وَمَنَّة " بزيادة علامة التانيث وحدها ؛ لأنَّ بيانَ الذاتِ أهمُّ من علامة الإعراب ، والهاءُ ساكنةٌ ونونٌ " مَنْ " مفتوحةٌ معها كما تفتَحُ ما قبلَ هاءِ التانيث ، وهو سؤالٌ مَنْ قَالَ : " جَاعَتَنِي امْرَأَةٌ " ، و " رَأَيْتُ امْرَأَةً " ، و " مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ " فتحكى التانيث وحده دونَ الإعرابِ .

(١) سقط من الأصل .

قوله : " مَنَّانٍ " فى سؤالٍ مَنْ قَالَ : جاعتي امرأتان .
قوله :

والجمعُ مَنَاتٌ مُسَكَّنَةٌ

جمعُ الإناثِ فى سؤالٍ مَنْ قَالَ : " جَاعَتْنِي نِسَاءٌ " .

قوله : « مُسَكَّنَةٌ » يعنى " التَاءُ " فى " مَنَاتٍ " ؛ لأنها فى محلِّ الوُضْفِ ،

وَسَكَّنَ (١) ما قبل تاءِ التانيثِ فى غيرِ الواحدةِ إشعاراً بأنَّ الكَلِمَةَ التى هِيَ " مَنْ "

" باقيةٌ على بنائها (٢) بعدَ لحاقِ هذه العلاماتِ ، فالنكرةُ إن كانت لمذكرٍ حَكِيَتْ

إِعْرَابَهَا بِ " مَنْ " وَعِدَّتْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ لِمَوْثِقٍ تَحكى تانيثها فى المفردِ دُونَ

إِعْرَابِهَا ، فَإِنْ وَصَلَتْ حَذَفَتْ هَذِهِ العلاماتِ ، وَقَلَّتْ : مَنْ يَا فَتَى ؟ فى ذَلِكَ كَلِمَةٌ . (١) ١٧٨

كَذَلِكَ أَيُّ وَحَايَةُ العَلْمِ أَوْ كُنْيَةٍ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ ضُمَّ ضُمَّ

وَجْرَهُ إِنْ جُرَّ وَأَنْصَبَ إِنْ نُصِبَ وَأَسْأَلَ عَنِ الوَصْفِ العِنْيِ إِنْ نُسِبَ

يُرِيدُ أَنَّ " أَيًّا " إِذَا اسْتَفْهَمْتَ بِهَا عَن نَكْرَةٍ حَكِيَتْ إِعْرَابَ تِلْكَ النُّكْرَةِ

وَعِدَّتْهَا وَتَذَكَّرَهَا وَتَأْنِيثُهَا ، كَمَا مَرَّ فى " مَنْ " .

والفرقُ بَيْنَ " أَيُّ " ، و " مَنْ " من ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أَنَّ " أَيًّا " مُعْرَبَةٌ ، و " مَنْ " مَبْنِيَةٌ ، ولذلك تَثَبَّتْ علاماتها

المزيدةُ (٣) وَصلاً كَمَا تَثَبَّتْ فى الوُضْفِ .

الثانى : أَنَّ " أَيًّا " أعمُّ من " مَنْ " ؛ لأنها يُسألُ بِهَا عَن ذَوِي العِلْمِ

وغيرِهِمْ .

(١) فى (ف) " وسكون " انظر شرح ابن القواس ١٠٨٩/٢ .

(٢) فى (ف) " بيانها " تحريف .

(٣) فى النسختين " المزيد " والصواب ما أثبتته

الثالث : أن " أياً " فى الإفراء يزاؤ عليها حركة النكرة المسئول بها عنها فقط .

فاذا قيل لك : جاعني رجل ، قلت : أئ (١) بالضم وتحذف التنوين ، وفى الجر بالكسر وحذف التنوين (وفى النصب إذا قيل لك : " رأيت رجلاً " قلت : " أياً " فتبدل من التنوين ألفاً ، واكتفوا بالحركات) (٢) لأنها معربة ، وهذا عجيب - أعني الوقف فى الرفع على الضم ، وفى الجر على الكسر (٣) - وعلى هذا قال قوم فى " من " : إنها زيدت الحركة عليها فقط ، وأما الواو والألف والياء فى قولك : " منو ، ومنا ، ومني " لوصلت الحركة بهذه الحروف إذا كانت الحركة لا يوقف عليها كوصلهم القافية فى الشعر المطلق بهذه الحروف .

وتقول فى التننية إذا قيل لك : " قام رجلان " : " أيان " بسكون النون ، وفى الجمع : " أيون " ، وفى المؤنث : " أية ، وأيتان ، وآيات " .

وكان القياس " أئ الرجل ؟ بالألف واللام ؛ لأن النكرة متى أعيدت كانت معرفة بالألف واللام ، لأنها تصير معهودة بتقدم نكرها ، فاقترضوا (٤) على " أئ " وحكوا فيه إعراب ما يسأل به عنه وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيته - إن كان متنى أو مجموعاً - ليعلموا بذلك أن المذكور أولاً هو المقصود لا غيره ، وطلبوا الاختصار أيضاً ، ولأنهم لو أظهروا " الرجل " بعدها بطلت الحكاية .

وموضع " أئ " رفع مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : " أئ من ذكرت ؟ ، أو خبر محذوف المبتدأ ؛ أئ : من ذكرت أئ ؟ .

(١) فى النسختين " أئ رجل " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " الكسرة " .

(٤) فى الأصل " فاقترضوا " .

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الإِعْرَابَ فِيهَا عَلَى حَسَبِ المَذْكُورِ ، فَتَكُونُ مَبْتَدَأً ، وَ مَفْعُولَةً " ، وَمَجْرُورَةً ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " أَيُّ جَاءَكَ ؟ ، وَ " أَيًّا ضَرَبْتَ ؟ ، وَ " بَأَيِّ مَرَرْتَ ؟ ، وَ لَا يُحْكَى المَعْرِفَةُ بِ " أَيِّ " .

قوله :

وَحِكَايَةُ العَلَمِ أَوْ كُنْيَةٌ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ ضُمَّ ضُمَّ

اِحْتِرَزَ بِقَوْلِهِ : " العَلَمُ " عَنِ المَعْرِفِ بِاللَّامِ ، وَيَقُولُهُ : " بَعْدَ مَنْ " عَمَّا بَعْدَ " أَيِّ " ، وَالْكُنْيَةُ قِسْمٌ مِنَ أَقْسَامِ العَلَمِ .

قَوْلُهُ : " إِنْ ضُمَّ ضُمَّ " يَرِيدُ إِنْ رَفَعَ المُخْبِرُ العَلَمَ ضَمَمْتَهُ فِي السُّؤَالِ ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " قُلْتَ " مَنْ زَيْدٍ ؟ ، فَ " زَيْدٌ " مَبْتَدَأٌ ، وَ " مَنْ " خَبْرُهُ ، أَوْ " مَنْ " مَبْتَدَأٌ ، وَ " زَيْدٌ " خَبْرُهُ ، وَالجَّرُّ إِتْبَاعُ الجَّرِّ المَحْكِي ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الرَّفْعُ فِي حِكَايَةِ المَرْفُوعِ إِتْبَاعًا لِرَفْعِ المَحْكِيِّ ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ " ضُمَّ " وَلَمْ يَقُلْ " أَرَفَعَ " ، وَالنَّصْبُ كَذَلِكَ ، وَآمَّا الكُنْيَةُ فَنَحْوُ قَوْلِ القَائِلِ إِذَا قَالَ : " جَاعَنِي أَبُو سَعِيدٍ " ، " مَنْ أَبُو سَعِيدٍ " فَتَحْكَى الرَّفْعَ ، وَكَذَلِكَ تَحْكَى النَّصْبَ ، وَالجَّرَّ .

وَإِنَّمَا جَاءَتِ الحِكَايَةُ فِي الأَعْلَامِ لِفُرُوضِ اتِّفَاقِ الاِشْتِرَاقِ فِيهَا ، فَحَكُوا لِيُعْلَمُوا بِأَنَّ الثَّانِيَّ المَسْئُولَ عَنْهُ هُوَ / الأَوَّلُ لِأَنَّ " زَيْدٌ " آخِرٌ ، وَلا كَذَلِكَ المَعْرِفُ ١٧٨ ب بِاللَّامِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ طَرِيانُ التَّنْكِيرِ عَلَيْهِ ، وَلا عَلَى المِضَافِ .

وَآمَّا المَعَارِفُ غَيْرُ الأَعْلَامِ فَلَا تُحْكَى بَلْ تُرْفَعُ ، وَالحِكَايَةُ فِي الأَعْلَامِ لِفِعْلِ أَهْلِ الحِجَازِ ، فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ جَمِيعَ الأَسْمَاءِ بَعْدَ " مَنْ " (١) .

(١) انظر الكتاب ٤١٣/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٩٢ ، وابن يعيش ٤ / ١٩ .

فَإِنْ أُدْخِلْتَ عَلَى " مَنْ " الْوَاوَ ، وَالْفَاءَ فَقُلْتَ " وَمَنْ زَيْدٌ ؟ ، أَوْ " فَمَنْ زَيْدٌ ؟
بَطَلْتَ الْحِكَايَةَ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ يَعْطِفُ الثَّانِيَّ عَلَى الْأَوَّلِ فَيَكُونُ غَيْرَهُ ،
وَالْحِكَايَةُ لَا يَكُونُ الثَّانِي فِيهَا غَيْرَ الْأَوَّلِ .
قَوْلُهُ :

وَاسْأَلْ عَنِ الْوَصْفِ الْمَنِيِّ إِنْ نُسِبَ
لَمَّا كَانَ الْوَصْفُ عِبَارَةً عَنْ مَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ لَزِمَ ذِكْرُهُ ، وَاللَّفْظُ الدَّالُّ
عَلَيْهِ هُوَ " مَنْ " ، وَلَمَّا كَانَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ مَوْصُوفًا بِصِفَةٍ أَتَى بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى
الصِّفَةِ ، لِأَنَّ صِفَةَ الْعَلَمِ مَعْرِفَةٌ فَعَبَّرَتْ عَنِ الصِّفَةِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي السُّؤَالِ ،
وَجِئْتُ بِيَاءِ النَّسَبِ ، لِأَنَّكَ سَأَلْتَ عَنِ الْعَلَمِ الْمُنْسُوبِ ، وَلِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ تَخْرُجُ
الاسْمَ مِنْ حَيْزِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَائِلِ - أَعْنَى الْمَوْصُوفَاتِ - وَتَدْخُلُهُ فِي حَيْزِ الثَّوَانِي -
أَعْنَى الصِّفَاتِ - ، فَإِذَا قَالَ: " جَاعِي زَيْدٌ " فَقُلْتَ فِي السُّؤَالِ عَنْهُ مَنْسُوبًا :
" الْمَنِيُّ ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ : " الْهَاشِمِيُّ أُمُّ الْعُلُويِّ ؟ وَلَا يَقَالُ : الْبَصْرِيُّ وَلَا الْكُوفِيُّ ؛ لِأَنَّ
هَذَا النَّسَبَ إِنَّمَا يَكُونُ إِلَى الْأَبَاءِ أَوْ الْأُمَّهَاتِ ، وَيُنْتَهَى وَيُجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ فَتَقُولُ :
" الْمَنِيَّانِ ، وَالْمَنِيُونَ ، وَالْمَنِيَّةُ ، وَالْمَنِيَّاتُ " (١) . وَالْحِكَايَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ :
أَحَدُهَا : الْحِكَايَةُ بِ " مَنْ " وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ : حِكَايَةُ النَّكْرَةِ ،
وَحِكَايَةُ الْعَلَمِ ، وَحِكَايَةُ الْمُنْسُوبِ إِلَى أَبِي أَوْ أُمِّ ، (وَقَدْ ذَكَرَهَا جَمِيعَهَا .
وَالثَّانِي) (٢) : الْحِكَايَةُ بِ " أَيِّ " فِي النَّكْرَةِ خَاصَّةً ، وَهَذَا مِنَ الْقِسْمَانِ قَدْ
ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ .

الثَّالِثُ : حِكَايَةُ الْجَمَلِ وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، مُسَمًى بِهَا وَغَيْرُ مُسَمًى بِهَا ،

(١) انظر ابن يعيش ٢٠/٤ .

(٢) سقط من (ف) .

فغير المسمى بها هي الجملة المحكية بعد القول نحو: " قال زيد: عمرو منطلق
 " فالجملة في موضع نصب بالقول، قال سيبويه: إنما يحكى بقلت وما
 تصرف منها (١) ما كان كلاماً لا قولاً، يريد بالقول مصدر " قلت "؛
 فإنه ينتصب نحو قولك: " قلت قولاً حسناً"، ولولا ذلك لتناقض كلامه؛ لأن
 القول أعم من الكلام، فإذا انتفى القول الذي هو العام انتفى الخاص الذي هو
 الكلام. ومعنى القول أيضاً لا يحكى كقولك لمن قال: " لا إله إلا الله "؛ " قال
 حسناً " أي: قولاً حسناً، فهو راجع - أيضاً - إلى المصدر.

ثم الجملة إما أن يكون الجزء الثاني منها (٢) خبراً عن الأول وهي
 الاسمية، أو يكون الأول منها (٢) خبراً عن الثاني وهي الفعلية، فإذا كانت
 الجملة مسمى بها نحو " تأبط شراً، وذرى حباً، وشاب قرناًها " فهذه تحكى
 بعد التسمية بها، (وإنما (٣) لم تعرب؛ لأن الغرض من التسمية بالجملة
 تشبيهه (٤) حال من سمي بها بحال من وصف بها، وكما لا (٥) تغير الجملة في
 الوصف بها لا تغير في التسمية، ولو سميت بـ "يزيد" من قولك: " يزيد المأل"
 لأعربت؛ لأنه لا ضمير فيه، ولو سميت بـ "يزيد" من قولك: " المأل يزيد"
 لحكيت؛ لأن فيه ضميراً هو فاعله، والفعل مع الضمير المرفوع جملة، ولذلك
 حكوا:

(١) وقد استثنى سيبويه " تقول" في الاستفهام، لأنهم شبهوها بـ "تظن"، ولم يجعلوها كيظن وأظن

في الاستفهام. انظر الكتاب ١ / ١٢٢.

(٢) في (ف) " فيها.

(٣) في الأصل " وأما "، وليست في (ف)، والصواب ما أثبتته.

(٤) في (ف) " شبه "

(٥) في (ف) " لم " بدل " لا ".

نَبِئْتُ أَحْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ (١)

لأنَّ فِيهِ ضَمِيرًا - أَعْنَى فِي "يَزِيد" - ، وَلَا يُصَغَّرُ الْمَسْمَى بِالْجُمْلَةِ ،

١١٧٩

وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُنْتَى، وَلَا يُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَيَقَالُ / فِي التَّنْيَةِ : " جَاءَ

رَجُلَانِ كِلَاهُمَا تَأْبَطُ شَرًّا " .

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : الْمَرْكَبُ غَيْرُ الْجُمْلَةِ ، فَمَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ حَرْفَيْنِ حِكِي

نَحْوُ : " إِمَّا " الشَّرْطِيَّةِ ، وَ " كَأَنَّمَا " ، وَكَذَا مَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ فِعْلٍ وَحَرْفٍ نَحْوُ

" قَدْ قَامَ " ، وَلَا يُنْتَى، وَلَا يُجْمَعُ .

وَمِنَ الْحِكَايَةِ مَا يُنْقَشُ عَلَى الْخَوَاتِمِ فَتَقُولُ : " رَأَيْتُ عَلَى فُصِّ خَاتَمِهِ أَسَدٌ " ،

بِالرَّفْعِ ، إِذَا كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ هَذَا الْأِسْمُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " أَنَا أَسَدٌ " ، وَلَا يَجُوزُ

نَصْبُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا فِي الْكِتَابَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يُلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا (٢)

فَحِكِي كَمَا كَانَ مَكْتُوبًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْكِتَابَةِ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ كَانَ عَلَى (٣)

الْخَاتِمِ صُورَةُ أَسَدٍ نَصِبَتْ ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ تَقَعُ عَلَى الصُّورَةِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ ،

[وَيَجُوزُ] (٤) وَصَفُهُ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالصُّورَةِ ، وَلَا يَجُوزُ

وَصَفُهُ بِالْقُوَّةِ وَالخُبْثِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصُّورَةِ .

(١) البيت لرؤية ، وبعده .

ظلمًا علينا لهم قديد

وهو في ديوانه ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، والعينى ٣٨٨/١ وابن عيش ٢٨ / ٢٨ .

(٢) لم أقف على قائله

وهو في شرح ابن القواس ١٠٩٥ ، والخزانة ١٤٧/٧ ، والأشباه والنظائر في النحو ١٢٠/٤ .

(٣) (ف) « في » بدل « علي » .

(٤) سقط من الأصل .

« مفسر الأعداد »

القول في مفسر الأعداد أولها مرتبة الأحاد

إِنَّمَا خَصَّ مَفْسَرَ الْأَعْدَادِ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بَيَانُ إِعْرَابِهِ ، أَمَا أَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ فَحُكْمُهَا حَكْمُ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ ، لَكِنْ (١) لَمَّا كَانَ الْمَعْدُودُ مَفْسُورًا لِلْعَدَدِ لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنْ ذِكْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ مَعْلُومُ الْكَمِّيَّةِ مَجْهُولُ الْجِنْسِ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ :

أولها مرتبة الأحاد

قال :

تضعفها إلى جموع القلة " (٢) .

يَعْنِي الْأَحَادَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ أَسْمَاءَ الْعَدَدِ لَهَا أَحْكَامٌ لَطِيفَةٌ تَخَالَفُ غَيْرَهَا مِنْ الْأَسْمَاءِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ ، فَاحْتِاجَ التَّحْوِيلِ إِلَى ذِكْرِهَا لِإِبْيَانِ أَحْكَامِهَا . وَالْأَعْدَادُ جَمْعُ عَدَدٍ ، وَالْعَدَدُ لَفَةٌ : هُوَ الْإِحْصَاءُ ، يَقَالُ : عَدَدْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَحْصَيْتَهُ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ ، وَقَالُوا فِي رَسْمِهِ : " هُوَ الْمَقْدَارُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ بِ " كَمْ " ، فَعَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ الْوَاحِدُ عَدَدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ لِمَنْ قَالَ : " كَمْ عِنْدَكَ " ؟ : " وَاحِدٌ " كَمَا تَقُولُ : " ائْتَانِ ، وَثَلَاثَةٌ " .

وَمَنْ قَالَ : الْعَدَدُ تَضْعِيفُ الْوَاحِدِ ، فَالْوَاحِدُ عِنْدَهُ لَيْسَ بَعْدَهُ ؛ لِغَوَاتِ التَّضْعِيفِ فِيهِ ، وَلِلْعَدَدِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ ، أَحَادٌ ، وَعَشْرَاتٌ ، وَمِائَاتٌ ، وَالْأَلْفُ ، وَمَدَارٌ

(١) سقط من (ف) .

(٢) سيأتي هذا البيت مباشرة إن شاء الله .

أَلْفَاظِهِ اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً ، وَهِيَ الْوَاحِدُ إِلَى الْعَشْرَةِ ، وَالْمِائَةُ [وَالْأَلْفُ] (١)
 وَمَاعِدَاهَا فَهُوَ مُضَاعَفٌ مِنْهَا ، وَالتَّضْعِيفُ إِذَا أُنْ يَكُونُ بِتَثْنِيَةِ الْوَاحِدِ
 كِائِنِينَ ، وَمِائَتَيْنِ ، وَالْفَيْنِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِجَمْعِ قِيَاسِيٍّ كَقَوْلِكَ : " خَمْسَةَ
 أَلْفٍ " ، أَوْ غَيْرِ قِيَاسِيٍّ كَعِشْرِينَ ، أَوْ بِالْعُطْفِ لِقَوْلِكَ كَأَحَدٍ وَعِشْرِينَ ، أَوْ
 تَقْدِيرًا كَأَحَدٍ عَشَرَ . وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ « الْأَلْفُ » مِنْ مَرَاتِبِ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّ
 الْآحَادَ تِسْعَةَ عُقُودٍ ، وَهِيَ الْوَاحِدُ إِلَى التَّسْعَةِ ، وَالْعِشْرَاتُ تِسْعَةُ عُقُودٍ ، وَهِيَ
 الْعَشْرَةُ إِلَى التَّسْعِينَ ، وَالْمِائَاتُ تِسْعَةُ عُقُودٍ وَهِيَ الْمِائَةُ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ ، فَتَضْمُ
 الْعِشْرَاتُ وَالْمِائَاتُ إِلَى التَّسْعَةِ مِنَ الْآحَادِ ، وَهُمَا لِقِطَانِ الْعَشْرَةِ وَمِضَاعَفِهَا ،
 وَالْمِائَةُ وَمِضَاعَفِهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ أَحَدَ عَشَرَ كَلِمَةً ، وَإِمَّا الْأَلْفُ فَمَا خُوذُ مِنْ
 الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ ، وَهُوَ " أَحَادُ أَلْفٍ ، وَعِشْرَاتُ أَلْفٍ ، وَمِائَاتُ أَلْفٍ ،
 وَأَلْفُ أَلْفٍ " ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ " الْأَلْفُ " عَقْدٌ كَمَا أَنَّ الْمِائَةَ عَقْدٌ .

تَضْيِيفُهَا إِلَى جَمُوعِ الْقَلَّةِ

أَفْعَلَةٌ ، وَأَفْعَلٌ ، وَفِعْلَةٌ .

وَوَزْنُ أَفْعَالٍ فَصَارَتْ أَرْبَعَةٌ

مِثَالُهَا تِسْعَةُ أَفْرَاسٍ مَعَهُ

وَتَسَعُ نِسْوَةٌ وَحَذْفُ الْهَاءِ

مِنْ عِدَدِ الْإِنَاثِ حَتْمًا جَائِي

وَتَثَبْتُ الْهَاءُ مَعَ الذُّكُورِ

مِنْ حَيْثُ ثَلَّثَتْ إِلَى التَّعْشِيرِ

يُرِيدُ تَضْيِيفُ مَرْتَبَةِ الْآحَادِ إِلَى جَمُوعِ الْقَلَّةِ وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ الْأَمْثَلَةُ الَّتِي
 ذَكَرَهَا تَقُولُ : " ثَلَاثَةٌ أَجْرِيَّةٌ " فِي مِثَالِ " أَفْعَلَةٌ " ، وَ " أَرْبَعَةٌ أَكْلَبٌ فِي مِثَالِ
 " أَفْعَلٌ " ، وَ " خَمْسَةٌ أَنْوَابٌ " فِي مِثَالِ " أَفْعَالٌ " ، وَ " ثَمَانِيَةٌ صَبِيَّةٌ " فِي مِثَالِ

(١) تكملة يوجبها السياق ، وهي في ابن يعيش ١٦/٦ ، والتحفة الشافية لوجه ١٣٠/١ ، وشرح ابن

" فَعَلَةٌ " ، وقد مثلَ بأفعال (١) بقوله " تسعة أفراسٍ " ، وبفَعْلَةٍ بقوله " تِسْعُ نِسْوَةٍ " ، فهذه هي أمثلةُ القَلَّةِ من الجمعِ المكسَّرِ بالاتِّفَاقِ . وعند سيبويه (٢) أن جمعَ السَّلَامَةِ قَلَّةٌ ، فعلى هذا تَضْيِيفُ (٣) إليهما عَقُودُ الأَحَادِ فتقولُ : " ثَلَاثَةُ مُسْلِمِينَ ، وَأَرْبَعُ مُسْلِمَاتٍ " ، وَإِنَّمَا أُضْيِيفَتِ عَقُودُ الأَحَادِ - وَهِيَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى العَشْرَةِ - إِلَى جُمُوعِ القَلَّةِ ليطابقَ المعدودُ العددَ فِي القَلَّةِ ، وقيل : للمُشَاكَلَةِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ ، ولأنَّ المُضَافَ يَحْذَفُ وَيُقَامُ الثَّانِي مَقَامَهُ ، فَإِذَا كَانَ الثَّانِي جَمَعَ القَلَّةِ كَانَ أَدَلَّ عَلَى المَحْذُوفِ .

قولُهُ :

تُضْيِيفُهَا إِلَى جُمُوعِ القَلَّةِ

ليس على إطلاقه (٤) بَلْ يُشْتَرَطُ (٥) أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ النُّوعِ جَمْعُ قَلَّةٍ ، فَإِنْ كَانَ وَإِلَّا أُضْيِيفَتْ (٦) إِلَى جَمْعِ الكَثْرَةِ نَحْوُ " ثَلَاثَةُ رِجَالٍ " ، وَقَدْ يَكُونُ لِذَلِكَ النُّوعِ جَمْعُ قَلَّةٍ وَيُضَافُ إِلَى جَمْعِ الكَثْرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ » (٧) مَعَ وُجُودِ جَمْعِ القَلَّةِ وَهُوَ " الأَقْرَاءُ " ، وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ " ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ قُرُوءٍ " ، فَفِيهِ حَذْفٌ .

وَأَلْحَقُ التَّفْصِيلُ فَنَقُولُ : المعدودُ إمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ جَمْعُ قَلَّةٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ أُضْيِيفَ إِلَيْهِ نَحْوَمَا مَثَلْنَا ، وَيَدْخُلُ فِيهِ جَمْعُ السَّلَامَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِمَّا أَنْ

(١) في (ف) " فعلة " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٤٩١/٣ ، ٥٧٨ .

(٣) في الأصل " تضييفها " .

(٤) في الأصل " إطلاقها " .

(٥) في (ف) " بشرط " وكلاهما جائز .

(٦) في (ف) " أضفت " .

(٧) سورة البقرة ٢٢٨

يكون [له] (١) اسمُ جَمْعٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ أُضِيفَ إِلَيْهِ نَحْوُ " ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ " ،
وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : « تِسْعَةٌ رَهْطٍ » (٢) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ اسْمٌ جَمْعٍ أُضِيفَ إِلَى
جُمُوعِ الْكَثْرَةِ .

وَلَمَّا كَانَتْ صِيغُ الْجَمْعِ تُفِيدُ مَعْرِفَةَ النَّوْعِ الْمَخْصُوصِ وَكَمِّيَّتِهَا مَجْهُولَةٌ
أَضَافُوا إِلَيْهَا أَلْفَاظَ الْأَعْدَادِ لِبَيَانِ الْكَمِّيَّةِ ؛ فَإِنَّ الْأَعْدَادَ كَمِّيَّةٌ مَجْهُولَةٌ نَوْعُهَا ،
وَالْجَمْعُ نَوْعٌ مَجْهُولٌ كَمِّيَّتُهُ ، فَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا بَيَانُ الْمَجْمُوعِ ، وَهُوَ
النَّوْعُ وَالْكَمِّيَّةُ ، فَأَمَّا الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ فَلَا يُضَافَانِ فَلَا تَقُولُ : " وَاحِدٌ رَجُلٌ " وَلَا "
إِثْنَانٌ (٣) رَجُلٌ " ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ قَدْ عَلِمْتَ مِنْ لَفْظِ " رَجُلٌ " فَقَدْ حَصَلَ بَيَانُ النَّوْعِ ،
وَالْكَمِّيَّةُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ الْمَثْنَى نَحْوُ " رَجُلَانِ " لِلتَّصْوِصِيَّةِ عَلَى النَّوْعِ
وَالْكَمِّيَّةِ بِلَفْظِ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا قَوْلُ الرَّاجِزِ (٤) :

ظَرَفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَانِ حَنْظَلٍ (٥)

فَقِيلَ : الْإِضَافَةُ (٦) مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى جِنْسِهِ ، فَالْمُرَادُ "
بِ « ثِنْتَانِ » « لَيْسَ نَفْسَ الْعَدَدِ ، بَلِ الْمُرَادُ : ثِنْتَانِ مِنَ الْحَنْظَلِ كَمَا مَضَى فِي "
ثَلَاثَةٌ قَرُوءٌ » .

(١) إضافة يوجبها المقام .

(٢) سورة النمل ٤٨ .

(٣) في الأصل " اثنان رجل " .

(٤) في (ف) " الآخر " تحريف .

(٥) هذا الرجز مختلف في قائله ، فقيل : خطاب المجاشعي ، وقيل : جندل بن المثنى ، وقيل : سلمى

الهدلية ، وقيل : شماء الهدلية .

وهو في الكتاب ٥٦٦/٣ ، ٦٢٤ ، والمنصف ١٣١/٢ ، وابن يعيش ١٤٤/٤ ، ١٨/٦ ، والعيني

٤٨٥/٤ ، والخزانة ٣١٤/٣ ، ودلائل الإعجاز ٣٨٠ .

وقبله قوله :

كأن خصيه من التدل

(٦) بعده في الأصل " إلى ، وهو " ، وفي (ف) بعده " وهو " ، ولا معنى لهاتين الكلمتين هنا في نظري .

قوله : " وَحُذِفُ الْهَاءُ مِنْ عَدَدِ الْإِنَاثِ " إِنَّمَا حُذِفَتِ الْهَاءُ مِنْ عَدَدِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ - بَيْنَ الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا - فِي الْأَصْلِ مُؤَنَّثَةٌ بِالصِّيغَةِ بغيرِ " تَاءٍ " تَقُولُ : " هَذِهِ ثَلَاثٌ " لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ جَمَاعَةٍ ، وَالْجَمَاعَةُ مُؤَنَّثَةٌ فَجَرَى مَعَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْأَصْلِ . وَقِيلَ : اسْتَعْنَوْا عَنْ تَأْنِيثِ الْعَدَدِ بِتَأْنِيثِ الْمَعْدُودِ ، لِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَتَأْنِيثُ أَحَدِهِمَا كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّأْنِيثِ .
قوله :

وَتُبِّتُ الْهَاءُ مَعَ الذُّكُورِ

إِنَّمَا تُبِّتَتِ الْهَاءُ فِي عَدَدِ الْمَذْكَرِ ؛ لِأَنَّ الْأَعْدَادَ فِي الْأَصْلِ مُؤَنَّثَةٌ ، وَلَيْسَ فِي الْمَعْدُودِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِهَا ؛ لِتَذْكِيرِهِ ، فَالْحَقُّ التَّاءُ مَعَ عَدَدِ الْمَذْكَرِ لِيَدُلَّ عَلَى تَأْنِيثِ الْعَدَدِ . وَقِيلَ : لِلْفَرْقِ ، وَكَانَ الْمَذْكَرُ أَوْلَى بِالزِّيَادَةِ لِخَفَّتِهِ ، وَقِيلَ : دَخُولُ (أ) ١٨٠ التَّاءِ فِي عَدَدِ (الْمَذْكَرِ) (١) لَيْسَ لِإِفَادَةِ التَّأْنِيثِ ، بَلْ مَخْلُوعٌ عَنْهَا الدَّلَالَةُ عَلَى التَّأْنِيثِ ، وَلَمْ يُقْصَدْ بِهَا إِلَّا الْفَرْقُ فَقَطْ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ثَلَاثٌ طَلْحَاتٌ بِغَيْرِ " تَاءٍ " عِلْمٌ (أَنَّهَا) (١) شَجَرَةٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : " ثَلَاثَةٌ طَلْحَاتٌ " بِالتَّاءِ عِلْمٌ أَنَّهُمْ رِجَالٌ ، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ .

قوله :

مِنْ حَيْثُ ثَلَّثَتْ إِلَى التَّعْشِيرِ

لِيَخْرُجَ (مِنْهُ) (١) الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ ؛ فَإِنَّ التَّأْنِيثَ وَالتَّذْكِيرَ فِيهِمَا يَجْرِيَانِ عَلَى الْقِيَاسِ ، تَقُولُ : وَاحِدٌ (٢) وَوَاحِدَةٌ ، وَإِثْنَانٌ وَإِثْنَانٍ " ، فَأَمَّا " ثِنْتَانٍ " فَالتَّاءُ فِيهَا لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ ، بَلْ هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ ، فَأَصْلُهَا " ثِنْيَانٍ " فَابْتَدَلُوا مِنَ الْيَاءِ تَاءً ، فَتَأْنِيثُهَا بِالصِّيغَةِ كَتَأْنِيثِ " أُخْتٍ ، وَبُنْتُ " ، وَلِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ وَمَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ ، وَمِنْ شَأْنِ تَاءِ التَّأْنِيثِ أَنْ يُفْتَحَ لَهَا مَا قَبْلَهَا .

(١) خرم في الأصل بسبب الرطوبة .

(٢) " واحد " مكرر في النسختين .

فإن تجاوزت أقل العدد جئت بنيفٍ كمثل أحدٍ
منفتحاً مع عقده مركباً مفسراً بمفردٍ قد نصباً

هذا (١) النوع من العدد يركب من عقدين ، الأول عقد الأحاد ، والثاني عقد العشرة .

قوله :

فإن تجاوزت أقل العدد
يريد فإن تجاوزت العشرة ؛ لأن أقل العدد من الثلاثة إلى العشرة ، فأما
كثرتُهُ فلا نهاية [له] (٢) .

قوله : " جئت بنيفٍ " [أي] بزائدٍ على أقل العدد وهو العشرة ؛ لأن
النيف هو الزائد على الشيء ، ولذلك فسّر النيف بقوله : " كمثل أحدٍ " .
قوله : " منفتحاً " يعني به النيف .

قوله : " مع عقده " يعني العشرة .

قوله : " كمثل أحدٍ " يعني به أحداً وما تركب منه إلى التسعة ، وأصل " أحدٍ " " وحدٌ " فأبدلوا من " الواو همزةً " (٣) ؛ لأنه بمعنى الواحد ، والتقدير :
واحد وعشرة ، ولا يستعمل لفظ " أحدٍ " في العدد إلا إذا كان نيفاً كأحد عشر ،
وأحد (٤) وعشرين ، وإذا ركبت الأحاد مع العشرات بدأت بالأحاد ؛ لأن رتبة
الأحاد أسبق .

(١) في الأصل " من " بدل " هذا " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " من الهمزة واواً "

(٤) سقط من الأصل .

قوله : " مركباً " يريد أن هذا النيف الزائد على العشرة مبني على الفتح مع عقده مركب معه ، وإنما فتح الأول منهما لشبه الثاني بتاء التانيث ، ولذلك يحدف في الترخيم كما يحدف التاء ؛ فإذا صغروه فإنما يصغرون الأول منهما ويدعون آخره مفتوحاً كالاسم الذي فيه تاء التانيث ، وإنما بني الأول ليتنزه منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وإنما بني الثاني لتضمنه معنى الحرف ، وهو وأو العطف ، بدليل ظهورها مع النيف بعد العشرين ، وإنما حذفوا الواو وركبوا الاسمين إما طلباً للاختصار ، وإما خوفاً للبس ، فإنك لو قلت : " أخذته بخمسة وعشرة " لجاز أن يظن أنهما صفتان ، إحداهما بخمسة والأخرى بعشرة .

فإن (١) قلت : " فأحد وعشرون كذلك ؟ "

قلت : ليس في العادة أن يباع الشيء مرةً بدينارٍ ، ومرةً بعشرين ، وخصوصاً فيما جاوز العشرين من العقود (إلى التسعين) (٢) .
وقيل : إنما حذفوا الواو وركبوا الثاني مع الأول لكثرة استعمال هذا العقد ، فإن العشرين فما فوقها من العشرات مع النيف متوقفة على وجود هذا العقد كما أن هذا العقد - أعني / من أحد عشر إلى تسعة عشر (٣) - متوقف ١٨٠ على ما قبله ، فكان أولى بالتخفيف . وإنما بني هذا العقد على حركة ؛ لأن بناءه عارض لأجل التركيب ، فإذا أفرد كل واحد من الاسمين عاد إلى أصله من الإعراب .

(١) في (ف) " فإذا " .

(٢) موضعه بياض في الأصل .

(٣) سقط من الأصل .

قوله :

مُفسراً بمفردٍ قد نُصِباً

أَمَّا تَمْيِيزُ هَذَا الْعَقْدِ فَمَا فَوْقَهُ فَيَكُونُ مُفْرَدًا مُنْكَرًا مَنْصُوبًا ، أَمَّا وَجْهُ
الإفْرَادِ فَلَأَنَّ الْكَمِيَّةَ قَدْ عَلِمْتَ بِالْعَدَدِ فَبَقِيَ الْجِنْسُ ، وَهُوَ الْمَعْدُودُ ، مَجْهُولًا فَيَكْفِي
فِي بَيَانِ الْجِنْسِ الْمَفْرَدُ ، وَقِيلَ (١) : لَأَنَّ جَمْعَهُ فِي قَوْلِكَ : " خَمْسَةَ عَشَرَ دَرَاهِمَ
" يُوهِمُ أَنَّهَا " خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ " إِذَا كَانَ الْوَاحِدُ يُبْلَغُ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعَدَدِ ،
فَإِذَا كَانَ " دِرْهَمٌ " فِي " خَمْسَةَ عَشَرَ " خَمْسَةَ عَشَرَ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ (٢) : " دَرَاهِمَ "
فِي " خَمْسَةَ عَشَرَ " ، خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ ، ضَرْوْرَةٌ أَنْ (٣) أَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ .

وَأَمَّا وَجْهُ التَّنْكِيرِ فَلَأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةَ جِنْسِ الْمَعْدُودِ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالنُّكْرَةِ ،
فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ ضَيَاعًا ، مَعَ خَفَةِ التَّنْكِيرِ وَثِقَلِ التَّعْرِيفِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
النُّكْرَةَ تَقْبَلُ التَّكْثِيرَ (٤) وَالتَّعَدُّدَ بِخِلَافِ الْمَعْرِفَةِ ، وَأَمَّا وَجْهُ النَّصْبِ فَلَأَنَّهُ فَضْلَةٌ
وَلَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ مُقَدَّرٌ فِي " أَحَدَ عَشَرَ ، وَكَمَا تَمْتَنِعُ الْإِضَافَةُ مَعَ
وَجُودِ التَّنْوِينِ فَكَذَلِكَ مَعَ تَقْدِيرِهِ .

فَإِنَّ قِيلَ : فَقَدْ تَضَيَّفَ " الْخَمْسَةَ عَشْرَةَ " إِلَى مَا لِكَهَا فَتَقُولُ : هَذِهِ خَمْسَةَ
عَشَرَ زَيْدٍ ؟

قُلْتُ : الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَالِكِ غَيْرُ لَازِمَةٍ بِخِلَافِ الْمَقْسَرِ فَإِنَّهُ لَازِمٌ لِلْعَدَدِ ؛
لِإِبْهَامِهِ ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ جَعْلُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ شَيْئًا وَاحِدًا ؛ إِذْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ
بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُضَافَ مُرَكَّبٌ فَتَعَدَّرَتْ إِضَافَتُهُ لِرُومًا .

(١) هذا مستفاد من كلام ابن الخباز في شرحه لوجه ١٠٢/أ، وانظر كذلك شرح ابن القواس ١١٠٢.

(٢) في (ف) " كان " .

(٣) في (ف) " أما " تحريف .

(٤) في الأصل " النكرة " تحريف .

وَجِيءَ بِإِحْدَى وَأَثْنَتِي فِي التَّثْنِيَةِ تقول : إِحْدَى عَشْرَةَ ابْنَةً لِيَهْ
فَمِنْ هُنَا تَنْصَبُ تَقْسِيرَ الْعَدَدِ إِلَى انْتِهَاءِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ فَعَدُّ
مِنْ مِائَةٍ بِالْجُرِّ لِلِإِضَافَةِ وَقَسَّ عَلَى أَحَادِهِ الْأَلْفَ

قوله (١) : " وَجِيءَ بِإِحْدَى " يعنى فى التثنية ؛ فإنَّ " إِحْدَى " تَأْنِيثُ
"أَحَدٍ" ، وَ " أَحَدٌ " لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي التَّثْنِيَةِ ، فَ " إِحْدَى " كَذَلِكَ ، ثُمَّ مَثَلٌ بَعْدَ
الْحُكْمِ بِقَوْلِهِ : " إِحْدَى عَشْرَةَ ابْنَةً لِيَهْ " ؛ لِيَبَيِّنَ بِهِ مَوْضِعَ اسْتِعْمَالِ " إِحْدَى "
وَهُوَ التَّثْنِيَةُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ عَلَامَتِي تَأْنِيثِ فِي " إِحْدَى عَشْرَةَ " وَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِلتَّرْكِيبِ ؟

قلتُ : أَمَا " إِحْدَى " فَتَأْنِيثُهَا بِالْأَلْفِ ، وَتَأْنِيثُ " عَشْرَةٍ " بِالتَّاءِ ، وَالتَّائِيثُ
بِالْأَلْفِ لَمْ يُؤْتِ بِهِ فَرِاقٌ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُحْذَفِ الْأَلْفُ
فِي «حُبْلِيَّاتٍ ، وَحُبْلَوِيٍّ» كَمَا تُحْذَفُ التَّاءُ فِي " قَائِمَاتٍ ، وَيَصْرِيٍّ " بَلْ قَلِبَتْ .

قوله : " وَأَثْنَتِي فِي التَّثْنِيَةِ " يُرِيدُ : وَجِيءَ بِأَثْنَتِي فِي التَّثْنِيَةِ يَعْنِي فِي
التَّثْنِيَةِ ، وَلِذَلِكَ حَذَفَ النُّونَ لِيُشْعَرَ حَذْفُهَا بِأَنَّ مُرَادَهُ التَّثْنِيَةَ عَلَى
العَشْرَةِ ، فَتَقُولُ : عِنْدِي اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً . (٢)

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ جَمَعَتْ هُنَا بَيْنَ عَلَامَتِي تَأْنِيثِ ، وَهِيَ التَّاءُ فِي
" اثْنَتَا : ، وَالتَّاءُ فِي " عَشْرَةَ " .

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " عشر " .

قلتُ : التَّاءُ " في " اثنتان " (١) لَمْ تَلْحَقِ الْوَاحِدَ إِذْ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ (٢) لَفْظِهِ ،
فَلَوْ انْفَرَدَ لَهُ وَاحِدٌ (لم تَلْحَقْهُ فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ : " مِذْرَوَانِ " بِالْوَاوِ ، وَلَوْ كَانَ مِمَّا
يَنْفَرِدُ لَهُ) (٣) وَاحِدٌ لَمْ يُقَلِّ بِالتَّاءِ فِي الْعَدَدِ الْمَرْكَبِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ " اثنتان
عَشْرَةَ " (٤) الصَّدْرُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَالثَّانِي مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ وَكَمَا تَثَبَّتْ (٥) التَّاءُ مَعَ
النُّونِ ، إِذَا قُلْتَ : " اثنتانِ " كَذَلِكَ مَعَ مَا قَامَ / مَقَامَهَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (١) ١٨١ (أ)
الاسْمَ الثَّانِيَّ مِنْ " اثني عشر " بِمَنْزِلَةِ النُّونِ أَنْكَ لَا تُضَيِّفُهُ إِلَى مَا لَكَ فَلَا تَقُولُ :
" اثنا عشر زيدٍ " كَمَا لَا تُضَيِّفُ الْمُثْنَى مَعَ ثُبُوتِ النُّونِ فَلَا تَقُولُ : اثنتان زيدٍ .
وَأَمَّا الشَّيْنُ فِي " عشرةٍ " مِنْ " أحد عشر " (٦) إِلَى " تسع عشرة " فَفِيهَا
لَفْتَانِ فِي عَدَدِ الْمُؤَنَّثِ ، كَسْرُ الشَّيْنِ ، وَسُكُونُهَا ، فَالْكَسْرُ لُغَةٌ تَمِيمٌ ، فَ
"عَشْرَةٌ" عِنْدَهُمْ بِوَزْنِ "كَلِمَةٍ" ، وَلَبِنَةٌ " ، وَالسُّكُونُ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ فَهِيَ عِنْدَهُمْ
بِوَزْنِ "ضَرْبَةٍ" . وَأَمَّا وَجْهُ السُّكُونِ فَلِتَوَالِي الْمُتَحَرِّكَاتِ (٧) ، فَإِنَّكَ إِذَا عُدَدْتَ
الْمُؤَنَّثَ زِدْتَ التَّاءَ فَتَوَالَتْ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ مُتَجَانِسَةٍ وَمَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا . وَأَمَّا
وَجْهُ الْكَسْرِ فَلِلْمُغَايِرَةِ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ ، وَاخْتَارُوا الْكُسْرَةَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ عِلَامَاتِ

(١) فِي الْأَصْلِ "اثنتان"

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف)

(٤) فِي الْأَصْلِ "عشر" خَطَأً

(٥) فِي (ف) "ثَبَّتْ"

(٦) فِي (ف) "إحدى عشرة"

(٧) انظر ابن يعيش ٢٧/٦

التَّائِيثِ كَمَا تَكْسُرُ كَافُ الْمَخَاطِبِ وَتَاوُهُ فِي الْمُوْنِثِ لِتَدَلُّ الْكِسْرَةُ عَلَى التَّائِيثِ ،
 وَكَأَنَّ أَهْلَ الْحَجَازِ لَمْ يَكْسِرُوا الشَّيْنَ فِي التَّرْكِيبِ (لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ فِي الْمُوْنِثِ
 سَاكِنَةً قَبْلَ التَّرْكِيبِ نَحْوُ " عَشْرُ نُسُوَّةٍ أَبْقَوْهَا فِي التَّرْكِيبِ) (١) عَلَى سَكُونِهَا
 فِي الْإِفْرَادِ ، فَإِذَا صِرَتْ إِلَى " ثَلَاثَةَ عَشَرَ " تُثْبِتُ الْهَاءَ فِي الْعَقْدِ
 الْأَوَّلِ ، وَتَحْذِفُهَا مِنَ الثَّانِي نَحْوُ " ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا " إِلَى " تِسْعَةَ عَشَرَ " ، وَفِي
 الْمُوْنِثِ بِالْعَكْسِ فَتَجْرِي فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ مِنَ النِّيفِ مَجْرَاهُ وَهُوَ لَيْسَ
 بِنَيْفٍ . فَتَلْحَقُ التَّاءُ فِيهِ فِي الْمَذْكَرِ ، وَتَحْذِفُهَا فِي الْمُوْنِثِ ، فَتَنْزَعُهَا مِنَ النِّيفِ
 دَلِيلٌ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُوْنِثِ وَالْمَذْكَرِ ، وَتَثْبِتُ فِي الْاسْمِ الثَّانِي لَمَّا يَقْتَضِيهِ الْعَدْدُ
 مِنَ التَّائِيثِ فِي الْأَصْلِ إِذْ لَا مُوجِبَ لِحْذْفِهَا .
 قَوْلُهُ :

فَمِنْ هُنَا تَنْصِبُ تَفْسِيرَ الْعَدَدِ

يُرِيدُ : مِنْ " أَحَدَ عَشَرَ " ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَّةٌ نَصَبِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ : « مُفَسَّرًا
 بِمُفْرَدٍ قَدْ نُصِبَا » .

وَأَمَّا الْعَشْرُونَ وَالثَّلَاثُونَ إِلَى التَّسْعِينَ فَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُوْنِثُ تَغْلِيْبًا
 لِجَانِبِ التَّذْكَيرِ .

وَقِيلَ : كَسْرُ عَيْنِ " الْعِشْرِينَ " إِشْعَارًا بِالتَّائِيثِ ، وَجَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ
 إِشْعَارًا بِالتَّذْكَيرِ ، لَمَّا كَانَ لِهُمَا (٢) .

وَقِيلَ : يَلْزِمُ ذَلِكَ فِي " الثَّلَاثِينَ " فَمَا فَوْقَهَا ، فَقِيلَ : فِيهَا فَرْقٌ بَغَيْرِ الْكَسْرِ ،
 وَهُوَ حَذْفُ التَّاءِ مِنْ " ثَلَاثٍ " لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّائِيثِ ، وَإِلْحَاقِ الْوَاوِ وَالنُّونِ لِلدَّلَالَةِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) قوله "لهما" مكانه في الأصل بياض.

عَلَى التَّذْكِيرِ ، إِذْ كَانَ لَهُمَا ، ففِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ نَصِيبٌ (١) .
قَوْلُهُ :

فَعُدُّ مِنْ مِائَةٍ بِالْجَرِّ لِلإِضَافَةِ

يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّكَ تَجْرُؤُ مُمَيِّزَ المِائَةِ " فَمَا زَادَ عَلَيْهَا إِلَى " التَّسْعَمَائَةِ " بِالِإِضَافَةِ نَحْوُ " مِائَةٌ رَجُلٍ ، وَمِائَتَا رَجُلٍ ، وَثَلَاثُمِائَةُ رَجُلٍ ، وَثَلَاثُمِائَةُ امْرَأَةٍ " وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ حَمَلًا لِلْمِائَةِ عَلَى " العِشْرَةِ " ؛ لِأَنَّهَا عَشْرُ عَشْرَاتٍ كَمَا أَنَّ العِشْرَةَ عَشْرَةٌ (٢) أَحَادٍ . وَأَمَّا (٣) إِفْرَادُهُ فَحَمَلٌ عَلَى مُمَيِّزِ (٤) " التَّسْعِينَ " لِجَاوِرَتِهَا إِيَّاهَا ، فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثَلَاثُمِائَةِ سِنِينَ ﴾ (٥) ، فَالزَّجَاجُ (٦) يَرَى أَنَّ " سِنِينَ " بَدَلٌ مِنْ " ثَلَاثُمِائَةِ " لِأَنَّهُ تَمْيِيزٌ ، وَقِيلَ : هُوَ عَطْفُ بَيَانٍ (٧) ، قَالُوا : لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَمْيِيزًا لَكَانَتِ العِدَّةُ تَسْعَمَائَةٍ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي إِفْرَادِ مُمَيِّزِ المَرْكَبِ ، فَقِسُّهُ عَلَيْهِ .

وَإِنَّمَا أَفْرَدُوا " المِائَةَ " مِنْ قَوْلِكَ : " ثَلَاثُمِائَةٍ " وَهُوَ مُمَيِّزٌ لِلثَّلَاثَةِ ، لِثِقَلِ الجَمْعِ بَيْنَ الجَمْعِ وَالتَّنْثِيثِ .
وَإِضَافَةُ الثَّلَاثَةِ إِلَى المِائَةِ بِمعْنَى " مِنْ " ؛ لِأَنَّهَا عِدَّةٌ ، وَإِضَافَةُ " المِائَةِ " رَجُلٍ (٨) . بِمعْنَى " اللَّامِ " ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُودٌ ، وَالمَعْدُودُ غَيْرُ العَدَدِ ، وَإِنَّمَا قَالُوا :

(١) انظر ابن يعيش ٢٨/٦ .

(٢) في الأصل " عشر .

(٣) في (ف) " وإنما " .

(٤) في الأصل " ضمير " تحريف .

(٥) سورة الكهف ٢٥ .

(٦) نص عليه الزمخشري في المفصل ٢١٤ ، وابن يعيش ٢٤/٦ ، وابن القواس ١١٠٦ .

(٧) ذكره الزمخشري في الكشاف ٤٨١/٢ ، وقيل : إنه وصف بالجامد كامرأة كلبية .

(٨) سقط من الأصل .

ثلاثمائة رجلٍ ، وثلاثمائة امرأةٍ " بِإِسْقَاطِ التَّاءِ فِي الْمَذْكَرِ
وَالْمَوْثُوثِ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ " مُضَافَةٌ إِلَى " الْمِائَةِ " وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَالتَّاءُ تَحْذَفُ فِي عَدَدِ
الْمَوْثُوثِ (١) .

قَوْلُهُ : وَقَسَّ عَلَى أَحَادِهِ أَلْفَةً

١٨١ ب

يُرِيدُ وَقَسَّ / عَلَى أَحَادِ الْعَدَدِ أَلْفَةً ، يُرِيدُ أَنَّكَ تَجْمَعُ " الألفَ " المُضَافَةَ
إِلَيْهَا الأَحَادَ فَتَقُولُ : " ثَلَاثَةُ أَلْفٍ " كَمَا تَقُولُ " ثَلَاثَةُ رِجَالٍ " ، وَإِنَّمَا جَمَعْتَ
الألفَ " وَلَمْ تَجْمَعْ " المِائَةَ " ؛ لِأَنَّ " الألفَ " مَذْكَرٌ فَلَمْ يَجْتَمِعْ فِي جَمْعِهِ ثِقَلُ
الْجَمْعِ وَثِقَلُ التَّائِيثِ ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ " تِسْعَةُ أَلْفٍ رَجُلٍ ، وَتِسْعَةُ أَلْفٍ امْرَأَةٍ " .
بِإِثْبَاتِ التَّاءِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ نَظْرًا إِلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالْأَرْبَعَةِ مُضَافَةٌ إِلَى
" الألفِ " وَهُوَ مَذْكَرٌ كَمَا أَسْقَطْتَ التَّاءَ فِي " ثَلَاثِمِائَةِ رَجُلٍ ، نَظْرًا إِلَى تَائِيثِ
" المِائَةِ " ، فَاعْرِفْهُ .

وَعَرَفَ الثَّانِي فِي الأَحَادِ وَأَوَّلًا رُكْبًا فِي الأَعْدَادِ

الأَحَادُ : مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى العِشْرَةِ ، فَتَقُولُ : " خَمْسَةُ الأَثْوَابِ " فَتَعْرِفُ
الثَّانِي ، وَيُسْرِي التَّعْرِيفَ إِلَى الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الثَّانِي إِضَافَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ ،
وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " عِشْرَةُ الغَلَمَةِ ، وَخَمْسُ الجَوَارِي " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَا زَالَ مَذُّ عَقْدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَاعًا فَانْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ (٢)

فَأَمَّا مَا حَاكَاهُ الكَوْفِيُّونَ مِنْ قَوْلِهِمْ : " الثَّلَاثَةُ الأَثْوَابِ " (٣) فَغَيْرُ فَصِيحٍ (٤) ؛
لِأَنَّكَ إِذَا أَنْ تَقَدَّرَ الإِضَافَةُ سَابِقَةً عَلَى تَعْرِيفِ اللَّامِ ، أَوْ تَقَدَّرَ أَنَّ الألفَ وَاللَّامَ

(١) انظر المرتجل ٢٦٦ .

(٢) البيت للفرزدق في مدح يزيد بن المهلب

ديوانه ٣٠٣/١ ، والتكملة ٦٩ ، والمقتضب ١٧٤/٢ ، والعيني ٢٢١/٣ ، وابن القواس ١١٠٨ ، وابن

يعيش ٣٣/٦ .

(٣) انظر التكملة للفارسي ٦٨ ، والإنصاف ٣١٢ المسألة (٤٣) .

(٤) « ف » « صحیح » .

سابقةً عَلَى الإِضَافَةِ ، وَكِلَاهُمَا مَمْتَنِعٌ ، أَمَا اِمْتِنَاعُ الْأَوَّلِ فَلِأَنَّ الإِضَافَةَ مَحْضَةٌ فَيَغْنَى تَعْرِيفُهَا عَنِ تَعْرِيفِ اللَّامِ فَتَكُونُ الإِضَافَةُ مَانِعَةً مِنَ اللَّامِ ، وَأَمَا الثَّانِي فَتَقْدِيرُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ قَبْلَ الإِضَافَةِ مَانِعٌ مِنَ الإِضَافَةِ ، وَفِيهِ تَدَافُعُ ضَرُورَةٍ أَنَّ الإِضَافَةَ مَحْضَةٌ .

وَكَذَلِكَ كُلُّ عَدَدٍ يُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهُ يُعَرَّفُ الثَّانِي مِنْهُ ، فَيَتَعَرَّفُ الْأَوَّلُ بِتَعْرِيفِ الثَّانِي ، نَحْوُ " أَلْفِ الدَّرْهِمِ ، وَمِائَةِ الدِّيْنَارِ ، وَإِنْ تَعَدَّدَتِ الإِضَافَاتُ ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَتَعَرَّفُ بِمَا هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ نَحْوُ " قَبِضْتُ خَمْسَمِائَةَ أَلْفِ الدَّرْهِمِ ، فَتَعْرِفُ " الدَّرْهَمَ " ثُمَّ يَتَعَرَّفُ " الْأَلْفُ " بِالإِضَافَةِ فَيَصِيرُ مَعْرِفَةً ، وَيَتَعَرَّفُ " الْمِائَةُ " بِالإِضَافَةِ إِلَى " الْأَلْفِ " فَتَصِيرُ مَعْرِفَةً ، وَكَذَلِكَ " الْخَمْسُ " يَتَعْرِفُ بِالإِضَافَةِ إِلَى " الْمِائَةِ " فَيَصِيرُ مَعْرِفَةً .
قَوْلُهُ :

وَأَوَّلًا رُكِّبَ فِي الْأَعْدَادِ

يَقُولُ : إِذَا كَانَ الْعَدَدُ مُرَكَّبًا تَعَرَّفَ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمِينَ بِالتَّرْكِيبِ قَدْ اِمْتَزَجَا وَاتَّحَدَا وَصَارَا كَلِمَةً وَاحِدَةً بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لِوَاحِدٍ مِنَ الْجَزَائِنِ مِنَ الإِعْرَابِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، فَتَقُولُ : " أَخَذْتُ الْأَحَدَ عَشَرَ دَرْهَمًا " ، هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ ، فَيَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ ^(١) يَدْخُلُونَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الْأَسْمِينَ فَيَقُولُونَ : " الْأَحَدَ الْعَشَرَ دَرْهَمًا ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ اسْمَانِ وَحَرْفُ الْعَطْفِ مُرَادٌ فِيهِمَا ، وَلِذَلِكَ وَجِبَ الْبِنَاءُ فِيهِمَا ، وَلِأَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ حَرْفَ الْعَطْفِ لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنْ إِدْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْأَسْمِينَ كَمَا فِيمَا زَادَ عَلَى الْعِشْرِينَ .
وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الْأَسْمِينَ الْمُرَكَّبِينَ وَعَلَى الْمُمَيِّزِ فَيَقُولُ : " الْخَمْسَةَ الْعَشَرَ الدَّرْهَمَ " ^(٢) وَهُوَ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً .

(١) انظر الإنصاف ٣١٢ المسألة (٤٣) ، وشرح ابن القواس ١١٠٩

(٢) نسبة ابن القواس ١١٠٩ لقوم من الكوفيين .

«اسم الفاعل المأخوذ من العدد»

وَأَبْنِ اسْمَ فَاعِلٍ كَحَادِي عَشْرًا وَثَالِثٍ وَرَابِعٍ كَمَا تَرَى
قَالَ تَعَالَى : " ثَانِيِ اثْنَيْنِ كَمَا قَدْ قَالَ " ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا "
أَيُّ أَحَدُ اثْنَيْنِ فَإِنْ نَوْنَتَا كَرَابِعٍ ثَلَاثَةٌ نَصَبْتَا

قوله : " وَأَبْنِ اسْمَ فَاعِلٍ " يُرِيدُ : ابْنِ زِنَةَ اسْمِ فَاعِلٍ مِنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، فَتَقُولُ : ثَانِيِ اثْنَيْنِ (١) ، ثُمَّ لَا يَخْلُو اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَأْخُذُ مِنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ أَحَدُ الْمَذْكُورِينَ مَعَهُ ، أَوْ يُرَادَ بِهِ أَنَّهُ يُصَيِّرُ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ فِي الْعِدَّةِ .

١/١٨٢

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ الْمَذْكُورِينَ مَعَهُ وَأَحَدُهُمْ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

إِمَّا أَنْ يُضَافَ (إِلَى مَا يُشْتَقُّ) (٢) مِنْ لَفْظِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثَانِيِ اثْنَيْنِ ﴾ (٣) ، وَ ﴿ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ (٤) ؛ فَإِنَّ الثَّانِيَّ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ (الْاِثْنَيْنِ ، وَالثَّالِثُ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ (الْثَلَاثَةِ) (٥) .

وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ كَقَوْلِكَ : " رَابِعُ سَبْعَةٍ " أَي (٦) : الْوَاحِدُ (مِنَ السَّبْعَةِ) (٥) الَّذِي ذَكَرَ فِي مَوْضِعِ الْأَرْبَعَةِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ السَّبْعَةَ لَهَا رَابِعٌ ؛ وَلَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا هُوَ دُونَهُ - أَي : أَنْقَصُ مِنْهُ - فَلَا يُقَالُ : " ثَالِثُ اثْنَيْنِ " بِمَعْنَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْاِثْنَيْنِ لَا تَتَضَمَّنُ الثَّلَاثَةَ بِخِلَافِ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " أَحَدُ اثْنَيْنِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٢) (ف) " إِلَى مَا هُوَ مُشْتَقٌّ " .

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٤٠ .

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٧٣ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) (ف) " إِلَى " تَحْرِيفٌ " .

السبعة فإنها تتضمن الأربعة ، وعلى التقديرين يجب إضافته ؛ لأنه وإن كان على صيغة اسم الفاعل فليس بجارٍ على الفعل ولا مشتق من فعلٍ ، وإنما هو مثل " لأبنٍ ، وبأقرٍ ، وتامرٍ " هذه عبارة الفارسي بعينها (١) ، وإذا لم يكن اسمُ الفاعل مشتقاً من فعلٍ وجبت إضافته كما تجب إضافة اسمِ الفاعل المراد به المضى ، ويتعرف إذا أُضيف إلى المعرفة نحو " ثالثُ الثلاثة " ، ولا يجوز تنوينه وإعماله فيما بعده النصب (٢) ؛ لأمرين :

أحدهما : أن " ثالثُ الثلاثة " بمنزلة " أحدُ الثلاثة " فإذا نصب (٣) الثلاثة فقد عمل في نفسه ضرورة أنه بعضُ الثلاثة .

الثاني : أنك إذا قلت : " جاغبي خامسُ خمسة " فالخمسَةُ مفعولة ، والخامسُ - الذي هو عاملٌ فيهم - فاعلٌ من " حيثُ إسنادُ « جاغبي » إليه ، فيكونُ فاعلاً بإسناد الفعل إليه ، ومفعولاً من حيثُ هو أحدُ الخمسة .

قوله : " وما " يريدُ نظم الآية ؛ لأن بعد قوله تعالى : ﴿ ثالثُ ثلاثة ﴾ (٤) ، ﴿ وما من إله إلا إله واحد ﴾ (٤) .

ثم أخذ في تفسير هذا القسم فقال : " أي : أحدُ اثنين " يريد : أن معنى قوله تعالى : ﴿ ثاني اثنين ﴾ (٥) أحدُ اثنين .

(١) انظر التكملة ٧١ .

(٢) نسبة ابن الخباز في شرحه لوحة ٩٧ لأبي العباس ثعلب وعقب عليه بقوله : " وليس بمعروف قياساً ولا استعمالاً " ، وانظر شرح الكافية للرضي ١٦٠/٢ حيث نقله الأخفش الصغير عن ثعلب .

(٣) في (ف) " نصبت " .

(٤) سورة المائدة ٧٣ ، وفي الأصل " وما من إله إلا إله واحد " خطأ

(٥) سورة التوبة ٤٠

قوله :

..... فَإِنْ نَوَّتْنَا كَرَابِعٍ ثَلَاثَةً نَصَبْنَا

يُرِيدُ: فَإِنْ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ كَرَابِعٍ ثَلَاثَةً بِمَعْنَى رِبْعَهُمْ .
[أَيْ] (١) : صَيَّرَهُمْ أَرْبَعَةً بِنَفْسِهِ نَصَبَتْ ، يَعْنِي الْاسْمَ الثَّانِيَّ بِالْاسْمِ الْأَوَّلِ ،
وَلَا يَنْوِنُ إِلَّا إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْحَالُ أَوْ الْاسْتِقْبَالُ ، وَلَا يَبْدُ فِي هَذَا الْقِسْمِ مِنْ أَنْ
يَكُونَ لَفْظُهُ أَكْثَرَ مِنْ لَفْظِ مَا عَمِلَ فِيهِ أَوْ أضعِفَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَمَامٌ لَهُ ، وَتَمَامُ الشَّيْءِ
زَائِدٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِنْهُ إِلَّا بِوَاحِدٍ نَحْوَ " خَامِسٌ أَرْبَعَةٌ " ، وَلَا
يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا هُوَ أَنْقَصُ مِنْهُ بِاثْنَيْنِ نَحْوَ " هَذَا رَابِعٌ اثْنَيْنِ " ؛ لِأَنَّ
الْوَاحِدَ لَا يُصَيِّرُ الْاِثْنَيْنِ أَرْبَعَةً ، وَلَا إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ (٢) مِنْهُ فَلَا تَقُولُ (٣) :
" رَابِعٌ خَمْسَةٌ " ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ (٤) مَتَمَّمٌ لِلْخَمْسَةِ وَجَاعِلُهَا بِنَفْسِهِ خَمْسَةً ،
وَالْمَتَمَّمُ لِلشَّيْءِ لَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ قَبْلَ تَمَامِهِ بِهِ .

قوله : " فَإِنْ نَوَّتْنَا نَصَبَتْ " يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّكَ إِذَا لَمْ تَنْوِنِ جَرَرْتَ الثَّانِيَّ
بِالإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ النَّصْبَ عَلَى شَرْطٍ وَهُوَ التَّنْوِينُ ، فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ
لَزِمَ الإِضَافَةُ فَقَطْ ، وَلَمْ يَذْكَرْ سَبَبِيَّتَهُ (٥) النَّصْبَ فِي الثَّانِيَّ لَكِنْ يَقُولُ : " هَذَا
خَامِسٌ أَرْبَعَةٌ " يُرِيدُ أَنَّهُ (٦) خَمْسٌ أَرْبَعَةٌ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " أنقص " تحريف .

(٣) (ف) " فلا يقال " .

(٤) في الأصل " به " بدل " أنه " .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٥٥٩ .

(٦) في الأصل " أن " تحريف .

وَيَجْرَى مَجْرَى [اسْم] ^(١) الْفَاعِلِ الْمَشْتَقُّ مِنَ الْعَدَدِ فِي [كِلَا وَجْهَيْهِ] ^(٢) فِي التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ عَلَى الْقِيَّاسِ ، تَقُولُ : " هَذَا خَامِسٌ أَرْبَعَةٌ " فِي الْمَذْكَرِ ، وَ " هَذِهِ خَامِسَةٌ أَرْبَعٌ " فِي الْمؤنثِ ، فَتَثْبِتُ الْهَاءَ فِي الْمؤنثِ وَتَحْذِفُهَا فِي الْمَذْكَرِ . كَمَا تَقُولُ : " هَذَا ضَارِبٌ ، وَهَذِهِ / ضَارِبَةٌ " ، وَتَقُولُ : " هَذَا خَامِسٌ ١٨٢ أَرْبَعٌ " إِذَا أَصَفْتَهُ إِلَى الْمؤنثِ ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَقُولُ " هَذَا (٣) ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ " ، وَإِنْ كُنَّ نِسْوَةً ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُهُمْ فَيَقْلِبُ جَانِبَ التَّذْكِيرِ .

قَوْلُهُ : " كَحَادِي عَشْرٍ " الْحَادِي : مَقْلُوبٌ مِنَ الْوَاحِدِ ، فَوَزْنُ " وَاحِدٍ " " فَاعِلٌ " ، وَوَزْنُ " الْحَادِي " عَالِفٌ ، فَإِذَا جَاوَزَتِ الْعَشْرَةَ فَالْمُسْتَعْمَلُ فِي الْإِخْتِيَارِ مَا اتَّفَقَ فِي الْأَحَادِ لَفْظُهُ نَحْوُ " ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ " ، وَاسْتَعْمَالُهُمْ لَهُ فِيمَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَقُولَ : " هَذَا حَادِي عَشْرَ [أَحَدَ عَشْرَ] ^(١) فَتَأْتِي بِأَرْبَعَةٍ أَسْمَاءٍ ، فَالْأَسْمَانِ الْأَوْلَانِ مَرْكَبَانِ ، وَالْأَسْمَانِ الْآخِرَانِ كَذَلِكَ ، فَالْأَوْلَانِ وَهُمَا " حَادِي عَشْرَ " نَظِيرُ الْأَوَّلِ ^(٤) (مِنْ قَوْلِكَ : ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ " ، وَالْأَسْمَانِ الْآخِرَانِ نَظِيرُ الثَّانِي) ^(٥) ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْأَسْمَانِ الْآخِرَانِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ

(١) سقط من الأصل

(٢) في (ف) " خلاف جهته " تحريف .

(٣) في (ف) " هذه " تحريف .

(٤) في النسختين " والثاني " تحريف ، والتصويب من ابن يعيش ٢٥/٨ فقد أفاد منه الشارح كثيراً ،

وبعده في الأصل عبارة " فعلى هذا " والصواب إسقاطها هنا .

(٥) سقط من (ف) .

بِإِضَافَةِ الْأَسْمِينِ الْأُولَيْنِ إِلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّكَ بَنَيْتَ الْأُولَيْنِ وَجَعَلْتَهُمَا كَأَسْمٍ وَاحِدٍ
 (بِالْتَّرَكِيبِ ، وَبَنَيْتَ الْأَسْمِينِ الْأَخْرَيْنِ وَجَعَلْتَهُمَا كَأَسْمٍ وَاحِدٍ) (١) [ثُمَّ
 أَضَفْتَ] (٢) الْأَوَّلَ الْمُرَكَّبَ إِلَى الثَّانِي (٣) الْمُرَكَّبِ ، وَلَمْ يَمْنَعِ الْبِنَاءُ الْإِضَافَةَ كَمَا
 لَمْ يَمْنَعِ فِي " كَمْ ، وَلَدُنْ " مِنَ الْإِضَافَةِ ، وَتَقُولُ فِي الْمَوْنُثِ : حَادِيَةَ عَشْرَةَ إِحْدَى
 عَشْرَةَ .

الوجه الثاني : أن تقول : " هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ " فتأتي بثلاثة أسماء
 كأنهم لما ثقل عليهم التلقظ بأربعة أسماء حذفوا الاسم الثاني من الأول
 اختصاراً وتخفيفاً لأمن اللبس ، فيكون الأول هنا مُعْرَباً بوجوه الإعراب (٤) .
 وَيَقِي الْأَسْمَانِ اللَّذَانِ بَعْدَهُ عَلَى بِنَائِهِمَا ؛ لَوْجُودِ مُوجِبِ الْبِنَاءِ فِيهِمَا ، وَهُوَ عَدَمُ
 حَذْفِ أَحَدِهِمَا ، وَمَوْضِعُهُمَا جَرٌّ بِإِضَافَةِ " حَادِي " إِلَيْهِمَا ، فَتَقُولُ : " هَذَا ثَالِثُ
 ثَلَاثَةِ عَشَرَ " ، وَ " رَأَيْتُ ثَالِثَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ " ، وَ " مَرَرْتُ بِثَالِثِ ثَلَاثَةِ عَشَرَ " بَرَفِ
 الْأَوَّلِ وَنَصْبِهِ وَجَرِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ الْأَوَّلِ هُنَا ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ أَسْمَاءٍ لَا تَجْعَلُ اسْمًا
 وَاحِدًا ، وَكَذَلِكَ إِلَى " تَاسِعِ تِسْعَةِ عَشَرَ ، وَتَاسِعَةِ تِسْعِ عَشْرَةَ " .

وتقول : " هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ " إِذَا كُنَّ عَشْرًا نِسْوَةً فِيهِنَّ رَجُلٌ كَمَا
 تَقُولُ : " خَا مَسُ خَمْسَةٍ " إِذَا كُنَّ أَرْبَعًا نِسْوَةً فِيهِنَّ رَجُلٌ تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ التَّذْكِيرِ
 إِذَا اخْتَلَطَ بِالتَّأْنِيثِ (٥) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) تكلمة يوجبها السياق ، وهي في ابن يعيش ٢٥/٦ ، وقد أفاد الشارح منه .

(٣) في الأصل " كالثاني " .

(٤) لأن التركيب قد زال عنه بحذف الاسم الثاني ، أفاده ابن يعيش ٢٥/٦ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٥٦١ .

الوجه الثالث: [أَنْ تَقُولَ: هَذَا] (١) حَادِي عَشَرَ ، وَثَانِي عَشَرَ ، وَثَالِثَ عَشَرَ " إلى " تاسع عشر " فتحدفُ اسمين وهما الآخر من الأول والصدْرُ من الثاني ، وتقولُ في المؤنث : حَادِيَةٌ عَشْرَةٌ وَثَانِيَةٌ عَشْرَةٌ " إلى " تَاسِعَةٌ عَشْرَةٌ " والاسْمَانِ هُنَا مَبْنِيَانِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " حَادِيَةٌ وَعَشْرَةٌ " فتؤنثُ الاسمين ، وتكسرُ " الشَّيْنِ " في " عشرة " أو تُسَكِّنُهَا كَمَا كَانَتْ فِي " خَمْسَ عَشْرَةَ امْرَأَةً " ثم ركبت وبنيت فتفتح الاسمين (٢) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْرُبُ الْأَوَّلُ فِي هَذَا (٣) ؛ لِأَنَّهُ مَحذُوفُ الْعِجْزِ فَرَاعَى فِيهِ الْإِنْفِصَالَ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : مَنْ أَعْرَبَ أَرَادَ " هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ " ثم حذفَ " أَحَدَ " تخفيفاً فبقى " حَادِي " على مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْرَابِ قَبْلَ الْحَذْفِ ، وَمَنْ بَنَاهُ أَقَامَ " عشر " الثَّانِيَةَ مِنْهُ مُقَامَ " عشر " المحذوفة منه . وَحَكَى الْكَسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ " هَذَا ثَالِثُ عَشَرَ " بِالْإِعْرَابِ ، وَ " ثَالِثُ عَشَرَ " بِالْبِنَاءِ (٤) .

وَأَجَازُهُ سَبِيوِيَّةٌ (٥) فِي الْمَخْتَلَفِ اللَّفْظِيِّ مَا جَاوَزَ " الْعَشْرَةَ " ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُضَافٌ نَحْوُ " أَرْبَعَ عَشَرَ ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ " ، وَ " تَاسِعَ عَشَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ " هَكَذَا إِلَى " الْمِائَةِ " فِيمَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ (٦) ، فَتَقُولُ : " هَذَا تَاسِعٌ وَتِسْعُونَ (٧) ثَمَانِيَةَ

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٢) نسب هذا إلى البصريين في شرح ابن القواس ١١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٦٠/٢ .

(٣) ونسب هذا إلى الكسائي والفراء انظر المصدرين السابقين .

(٤) انظر رأي السيرافي والكسائي في شرح الكافية للرضي ١٦٠/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٥٦٠ ، وابن يعيش ٣٦/٦ ، وشرح ابن القواس ١١١٣ .

(٦) انظر هذا في شرح الكافية ١٥٩/٢ .

(٧) في النسختين " وتسعين " .

وَتِسْعِينَ " ، وَغَيْرُ سَبْيُوِيهِ لَا يُجِيزُ " هَذَا رَابِعَ عَشْرٍ / ثَلَاثَةَ عَشْرٍ " كَمَا يُجِيزُ " / ١٨٣/أ
هَذَا رَابِعُ ثَلَاثَةٍ " ، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا تَقُولُ : " ضَارِبٌ ثَلَاثَةٌ " ،

فَإِذَا جَاوَزَتْ " الْعَشْرَةَ " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (١) : قَبِحَ أَنْ تَجِيَءَ بِالَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ
الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَمْنَعُ مِنْ عَمَلِهِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ثَالِثٌ اثْنِي عَشْرَ (إِنَّمَا
أَصْلُهُ " ثَالِثٌ عَشْرَ اثْنِي عَشْرَ) (٢) فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْ " الثَّلَاثَةِ ،
وَالْعَشْرَةِ " اسْمُ فَاعِلٍ ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ ، لِأَنَّهُ (٣) لَيْسَ فِي " ثَالِثٌ مِنْ " ثَالِثٌ
عَشْرَ اثْنِي عَشْرَ " شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ " الْعَشْرَةِ " بَلْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حُرُوفُ " الثَّلَاثَةِ "
فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا بَعْدَهُ .

أَقُولُ : سَبْيُوِيهِ لَمْ يُجْرَهُ (٤) عَا مَلًا فِيهَا بَعْدَهُ عَمَلَ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا أَجَاوَزَهُ
عَلَى وَجْهِ الْإِضَافَةِ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ لَا بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ،
فَإِذَا قُلْتَ : " ثَالِثٌ عَشْرَ اثْنِي عَشْرَ " ، فَـ " اثْنَا عَشْرَ " عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ
بِالِإِضَافَةِ لَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَقْدَرُ مُنُونًا عَامِلًا فِي الثَّانِي ، قَالَ
سَبْيُوِيهِ : " فَأَمَّا " بَضْعَةٌ عَشْرَ " فَبِمَنْزِلَةِ " تِسْعَةٌ عَشْرَ " [فِي كُلِّ شَيْءٍ] (٥) ،
وَ " بَضْعَ عَشْرَةَ " بِمَنْزِلَةِ " تِسْعَ عَشْرَةَ " فِي كُلِّ شَيْءٍ (وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " فِي
كُلِّ ") (٦) فِي كُلِّ مَعْدُودٍ .

(١) انظر التكملة ٧٠ فما بعدها .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ولأنه " .

(٤) في الأصل " يجز " .

(٥) تكملة من الكتاب ٦١/٣ هـ هارون .

(٦) سقط من (ف) .

« التواريخ »

وفى "التواريخ" الليالى عدت
من غرة إلى انتصاف الشهر
نحو كتبه لخمس حلت
وبقيت إلى سرار البدر

الإرخ - بكسر الهمزة - : الوقت ، والتاريخ : التوقيت ، وهو ذكر أول
مدة الشئ يُعرف به مقدار ما مضى .

وقيل : اشتقاقه من "الإرخ" - بكسرة الهمزة وفتحها - وهو ولد البقرة
الوحشية ، قالوا : لأن التاريخ شئ يحدث كما يحدث الولد من البقرة (١)
وخصت البقرة (٢) بذلك ؛ لأنهم يكونون بها عن السنين ، قال الله تعالى ﴿ إِنِّي
أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ (٣) فسرُوا "البقرات" هنا
بالسنين (٤) ، وإنما عدت الليالى فى التاريخ دون الأيام ؛ لأن تاريخ العرب على
الأشهر القمرية ، وأول الشهر ليلة ؛ إذ كان الهلال إنما يظهر ليلاً ، ولأن سلطان
القمر وظهوره فى الليل .

قوله : "لخمس حلت ضعيف وهو جائز ، والفصيح "لخمس
خلون" ؛ لأن التقدير "لخمس ليال خلون" ، وكذا إلى العشر (٥) ، يُقال : "
كتبته لعشر خلون" ؛ لأن الثلاثة إلى العشرة تضاف إلى الجمع ، و "خلون"
صفة ليالٍ ، وهى جمع ، فالاختيار أن يؤتى بضمير الجمع المؤنث وهو النون ،

(١) انظر اللسان "أرخ" . وشرح ابن القواس ١١١٢ ، وقال ابن فارس فى معجم مقاييس اللغة

١٠٥/٦ : "أما تواريخ الكتاب وتاريخه فما نحسبها عربية" ، وانظر كذلك الاقتضاب فى شرح

أدب الكتاب للبطلبوسى ١٩٦/١ .

(٢) فى الأصل "البقر" .

(٣) سورة يوسف ٤٣ .

(٤) انظر الكشاف ٢/٣٢٥ ، وشرح ابن القواس ١١١٤ .

(٥) فى (ف) "العشرة" .

فَإِذَا جَاوَزْتَ " الْعَشْرَ " قُلْتَ : " لِإِحْدَى عَشْرَةَ (١) لَيْلَةً خَلْتَ " وَلَا تَقُلْ (٢) :
 " خَلَوْنَ " ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَقْدَ يَمَيِّزُ بِوَاحِدٍ ، فَ" خَلْتَ " صِفَةٌ " لَيْلَةٍ " ، فَلِذَلِكَ
 أَفْرَدُوا الضَّمِيرَ ؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى مُفْرَدٍ .
 قوله :

" من غرة إلى انتصاف الشهر "

يُرِيدُ مِنْ غُرَّةِ الشَّهْرِ أَي مِنْ أَوَّلِهِ ، وَغُرَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَوَّلُهُ ، فَإِذَا أَرَّخُوا فِي
 أَوَّلِ لَيْلَةٍ فِي الشَّهْرِ يَقُولُونَ : كَانَ ذَلِكَ غُرَّةَ شَهْرٍ كَذَا ، وَلَمْ يَقُولُوا : " كَتَبْتَهُ لِلَّيْلَةِ
 مَضَتْ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَمُضْ ، فَإِذَا أَرَّخُوا فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ قَالُوا : " كَتَبْتَهُ لِلَّيْلَةِ خَلْتَ أَوْ
 مَضَتْ " ؛ لِأَنَّهَا قَدْ انْقَضَتْ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " كَتَبْتَهُ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرٍ
 كَذَا " ، وَكُلُّ لَيْلَةٍ يَقَعُ التَّارِيخُ فِيهَا لَمْ تَعُدْ مَاضِيَةً ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَمُضْ بَلْ يُعَدُّ مَا
 قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّهُ مَاضٍ ، مِثْلَهُ أَنْكَ إِذَا أَرَّخْتَ فِي خَامِسِ لَيْلَةٍ لَمْ تَقُلْ : " لَخْمِسِ لَيَالٍ
 خَلَوْنَ " ؛ لِأَنَّ الْخَامِسَةَ لَمْ تَمُضْ بَلْ " لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ :
 " كَتَبْتَهُ فِي خَامِسَةِ شَهْرٍ كَذَا " كَمَا يَفْعَلُهُ كِتَابُ هَذَا الْأَوَانِ فِي قَوْلِهِمْ : " كَتَبْتَهُ
 فِي ثَالِثِ شَهْرٍ كَذَا " ، وَتَقُولُ : " كَتَبْتَهُ لِخَمْسِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ مَضَتْ أَوْ خَلَتْ " .

قوله :

" وَبَقِيَتْ إِلَى سِرَارِ الْبَدْرِ "

[يُرِيدُ] (٣) أَنْكَ إِذَا أَرَّخْتَ فِي النِّصْفِ الْأَخِيرِ قُلْتَ : " كَتَبْتَهُ لِخَمْسِ (٤)
 عَشْرَةِ لَيْلَةٍ بَقِيَتْ مِنْ شَهْرٍ كَذَا " ؛ وَ" لِأَرْبَعِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ بَقِيَتْ " ، وَ" لِإِحْدَى
 عَشْرَةِ لَيْلَةٍ بَقِيَتْ " (٥) ، وَتَقُولُ فِي الْيَوْمِ الْعِشْرِينَ : كَتَبْتَهُ لِعِشْرِ لَيَالٍ بَقِيْنَ

(١) فِي (ف) " عَشْرَ " .

(٢) فِي (ف) " وَلَا تَقُولْ " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (ف) " لِخَمْسَةِ " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

" فتأتي بضمير الجمع الذي هو النون ؛ لأنه صفة جمع ، ومنهم من يقول :
 " كتبتُه لعشرٍ إن بقين " ، و " خمس عشرة ليلة إن بقيت " قِيأتي بحرف الشرط ؛
 لإحتمال نقصان الشهر .

و " سرارُ البدر " اختفاؤه ، يقال : " أسرَّ الحديث " إذا أخفاه .

وقوله : " إلى سرارِ البدر " يريدُ سرارَ (١) القمرِ ، لأنَّ البدرَ لا يصدقُ
 عليه إلا وقتَ كماله ، ووقتُ كماله يستحيلُ سرارهُ .

قيل : إنما سُميَ بدرًا ؛ لسعته ، ولأنه في ليلة أربع عشرة يُبادرُ
 [الشَّمسُ] (٢) في الطلوع ، أي : يسبقُ مغيبها بساعة .

« كَم »

وَشَبَّهُوا بِالْعَدَدِ الْكَثِيرِ	" كَم " فِي السُّؤَالِ نَاصِبَ التَّفْسِيرِ
تَقُولُ كَمَ عَبْدًا مَلَكَتُ نَاصِبَهُ	وَإخْفِضِ بِكُمْ حَيْثُ تَكُونُ وَأَجِبَهُ
أَيَّ خَبْرِيَّةٍ كَكَمَ عَبْدٌ لِيَا	فَهِيَ تَقْبِضُ رَبِّ وَأَسْمُ بِنِيَا
مَوْضِعَهَا فِي حَالَتِهَا يُعْرَبُ	يُرْفَعُ أَوْ يُجْرُ أَوْ يَنْتَصِبُ
نَحْوَ بِكُمْ بَعْتُ وَكُمْ مَلَكَتَا	وَكُمْ لَهُ اسْتَخْبِرْتُ أَوْ خَبِرْتُنَا
وَانصِبْ بِكُمْ مَفْسُورًا إِنْ فَضَلَا	كَكُمْ بِجُودٍ مَقْرَفًا نَالَ الْعَلَى
وَالجَرُّ فِي السُّؤَالِ بَعْدَكُمْ وَرَدَّ	وَالنَّصْبُ فِي الإخْبَارِ أَيْضًا لَا يَرُدُّ

وَجَهٌ تَشْبِيهِ " كَم " بِالْعَدَدِ أَنَّهَا فِي الاسْتِفْهَامِ سُؤَالٌ عَنِ الْعَدَدِ ، وَفِي
 الْخَبْرِ سُؤَالٌ عَنِ الْكَثِيرِ (٣) ، وَأَيْضًا فَإِنَّ جَوَابَهَا فِي الاسْتِفْهَامِ عَدَدٌ ، فَإِذَا قِيلَ
 لَكَ : كَمَ مَا لَكَ ؟ قُلْتَ : عَشْرُونَ ، وَقَدْ يُبَدَلُ مِنْهَا الْعَدَدُ كَقَوْلِكَ : كَمَ دَرَاهِمًا
 مَا لَكَ ؟ أَعَشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ ، فَ " عَشْرُونَ " مَعَ الْهَمْزَةِ بَدَلٌ مِنْ " كَمَ " فَهَذَا
 وَجَهٌ شَبَّهَهَا بِالْعَدَدِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ١٥٦ فما بعدها .

وَالْعَدَدُ الْكَثِيرُ عِنْدَهُمْ مَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِالْعَدَدِ
الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا عَلَى طَرَفِ الْقَلَّةِ (١) دُونَ الْعَكْسِ تَرْجِيحٌ
مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ ، وَأَيْضاً فَلَمَّا كَانَ الْعَدَدُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ بِـ " كَمْ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
قَلِيلاً وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَثِيراً فَشَبَّهُوهَا بِالْعَدَدِ الَّذِي بَيْنَ الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ ، وَهُوَ مَنْ
" أَحَدَ عَشَرَ " إِلَى " تِسْعَةَ (٢) وَتِسْعِينَ " أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " كَمْ مَالُكَ ؟ "
جَاوَزَ أَنْ يَقُولَ : " ثَلَاثَةٌ ، أَوْ عَشْرُونَ ، أَوْ أَلْفٌ " لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمُتَوَسِّطُ لَيْسَ (٣)
قَلِيلاً كَانَ دَاخِلاً فِي حُكْمِ الْكَثِيرِ .

قَوْلُهُ : " فِي السُّؤَالِ " احْتِرَازٌ عَنِ الْإِخْبَارِ .

قَوْلُهُ : " نَاصِبَ التَّفْسِيرِ " نَاصِبٌ : حَالٌ مِنْ " كَمْ " ؛ وَالتَّفْسِيرُ:
التَّمْيِيزُ ، وَكَمْ " هِيَ النَّاصِبَةُ / لِلتَّمْيِيزِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟ فَـ
" دِرْهَمٌ " (٤) مَنْصُوبٌ بِـ " كَمْ " عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ كَمَا يَنْصَبُ مَا بَعْدَ " أَحَدَ
عَشَرَ " عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ ، وَلَا يَكُونُ مُمَيِّزًا لِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِلَّا مُفْرَدًا ؛ فَإِنْ جَاءَ
بَعْدَهَا جَمْعٌ نَحْوُ " كَمْ لَكَ غِلْمَانًا ؟ فَـ " غِلْمَانٌ " حَالٌ لَا تَمْيِيزُ ، وَالْمُمَيِّزُ (١) ١٨٤
مَحْنُوفٌ نَحْوُ " كَمْ نَفْسًا لَكَ غِلْمَانًا " ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْجَارُ وَالْمَجْرُودُ الَّذِي
هُوَ خَيْرٌ " كَمْ " ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ « غِلْمَانٍ » عَلَى " لَكَ " ؛ لِأَنَّ حَالَ الْمَجْرُودِ لَا يَتَقَدَّمُ
عَلَيْهِ خُصُوصًا إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِظَاهِرٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِ .

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " الْعَلَّةُ " ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ ، قَالَ النَّبِيلِيُّ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَّةِ لَوْحَةَ ١٢٠ : " فَإِنْ

قُلْتَ : فَلَمْ حَمَلَتْ عَلَى الْعَدَدِ الْمُتَوَسِّطِ دُونَ طَرَفِيهِ - أَعْنَى الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةَ - ؟

قُلْتَ : الْوَسْطُ لَهُ طَرَفَانِ ، طَرَفٌ إِلَى جِهَةِ الْقَلَّةِ وَطَرَفٌ إِلَى جِهَةِ الْكَثْرَةِ ، فَكَانَ حَمَلُهُ عَلَى الْعَدَدِ

الْمُتَوَسِّطِ أَشْمَلٌ وَأَعْدَلُ ، وَلِأَنَّ فِي حَمَلِهِ عَلَى عَدَدِ الْقَلَّةِ دُونَ الْكَثْرَةِ أَوْ بِالْعَكْسِ تَرْجِيحًا مِنْ غَيْرِ

مُرَجِّحٍ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " تِسْعٌ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) (ف) " فِدْرَهْمًا " .

وَالضَّابِطُ فِي " كَمْ " الاستفهامية أن^(١) كُلُّ مَا جَارَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ تَمْيِيزًا
لِ " أَحَدٍ عَشَرَ " إِلَى " تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ " حَسُنَ أَنْ تَجْعَلَهُ تَمْيِيزًا لِ " كَمْ " وَمَا
قُبِحَ فِيهِ قُبِحَ فِيهَا .

قَوْلُهُ : " تَقُولُ كَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ نَاصِبَةً " تَمَثِيلٌ .

قَوْلُهُ : " نَاصِبِهِ " يَرِيدُ أَنَّهَا نَاصِبَةٌ لِ " عَبْدٍ " كَمَا نَصَبْتَ " الْعَشْرُونَ "
" الدَّرْهَمَ " . فِي قَوْلِكَ : " عَشْرُونَ دِرْهَمًا " ، وَكَمَا أَنَّ الْجَرَّ فِي الْخَبْرِيَّةِ بِ " كَمْ "
نَفْسِهَا عَلَى الْأَصَحِّ^(٢) كَذَلِكَ النَّصْبُ فِي الاستفهامية .
قَوْلُهُ :

" وَاخْفِضْ بِهَا حَيْثُ تَكُونُ وَاجِبَةً "

يُرِيدُ (أَنْ الْخَبْرِيَّةُ)^(٣) تَمْيِيزُهَا مَجْرُورٌ تَشْبِيهًا لَهَا بِالمائةِ وَالْأَلْفِ فِي
الإضافةِ إِلَى التَّمْيِيزِ .

قَوْلُهُ : " أَيُّ خَبْرِيَّةٍ " تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ : " وَاجِبَةٌ " .

قَوْلُهُ : " فَهِيَ نَقِيضُ رُبٍّ " يَرِيدُ أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ ، فَهِيَ نَقِيضُ " رُبٍّ " فِي^(٤)
إفادَةِ الكثرةِ إِذْ كَانَتْ " رُبٌّ " لِلتَّقْلِيلِ ، فَهِيَ نَقِيضَتُهَا فِي المَعْنَى وَتَضَارَعُهَا فِي
الْجَرِّ فِيمَا بَعْدَهَا ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا نَكْرَةً كَمَا أَنَّ مَجْرُورَ " رُبٍّ "
كَذَلِكَ ، فَكُلُّ مَا حَسُنَ لَكَ أَنْ تَجْرَهُ بِ " رُبٍّ " (مِنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ حَسُنَ لَكَ أَنْ
تَجْرَهُ بِ " كَمْ ")^(٣) الْخَبْرِيَّةِ .

(١) (ف) "إنما" تحريف .

(٢) انظر الكتاب ١٦١/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٨ ، وابن يعيش ١٢٨/٤ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل "عن" بدل "في" .

قوله : " كَكَمَّ عَبْدٌ لِيَا " مثالٌ للخبرية الواجبة ، ومعنى كونها واجبةً أنَّ الكثرة متحققة ، بخلاف الاستفهامية فإنَّ المسئول بها عنه غير متحققٍ عند السائل بل هو (شاكٌ) (١) فيه ، وأمَّا الخبرية فإنَّ الكثرة متحققة ثابتة عند المخبر بها .

قوله : " واسمُ بُنيًا " لما قال : " فهَي نَفِيضُ رَبِّ " رَفَعَ وَهَمَّ مِنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا حَرْفٌ فَقَالَ : " واسمُ بُنيًا " أَي : وَهِيَ اسْمٌ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أَمُورٌ مِنْهَا

تُخَوَّلُ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ : " بِكُمْ بَعْتَ ؟ " ، وَكَقَوْلِهِمْ : " إِلَى كَمْ تَصْنَعُ كَذَا ؟ " ، وَعَلَى كَمْ رَجُلٌ نَزَلَتْ ؟ " .

وَيُضَافُ إِلَيْهَا فَتَقُولُ (٢) : " غُلَامٌ كَمْ رَجُلٍ رَأَيْتَ ؟ " .
وَمِنْهَا الْإِخْبَارُ عَنْهَا نَحْوُ " كَمْ غَلَامًا لَكَ ؟ " .
وَمِنْهَا أَنَّهَا يُبَدَّلُ مِنْهَا الْاسْمُ نَحْوُ " كَمْ بِرِهَمًا لَكَ ؟ أَعَشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ " ، فَـ " كَمْ " بِمَنْزِلَةِ الْعَدَدِ وَالْهَمْزَةِ .
وَمِنْهَا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا نَحْوُ : كَمْ رَجُلٍ جَاعُوكَ ، وَإِنْ تَشَأْ : جَاعَكَ (٣) .
وَمِنْهَا أَنَّهَا تَقَعُ مَفْعُولَةً كَقَوْلِهِ : " كَمْ مَلَكَتَ ؟ " .

(١) فِي النُّسخَاتِ " مُشَارِكٌ " وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٢) فِي (ف) " فَيَقَالُ " .

(٣) كَمْ : لَفْظُهُ مُذَكَّرٌ مُفْرَدٌ ، وَمَعْنَاهُ يَقَعُ عَلَى الْمُؤنَّثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَإِذَا عَادَ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ جَازَ أَنْ يَعُودَ عَلَى اللَّفْظِ أَوْ عَلَى الْمَعْنَى . انظر : ابن يعيش ١٢٢/٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٠/٢ .

وَمِنْهَا أَنَّهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا حَدُّ الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا
غَيْرَ مُقْتَرَنَةٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ .

قَوْلُهُ : " بُنْيَا " ، أَمَّا بِنَاؤُهَا فِي الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ فَلْتَضْمُنُهَا مَعْنَى الْهَمْزَةِ ؛ وَأَمَّا
بِنَاؤُهَا فِي الْخَبَرِ فَلِأَنَّهَا بِلَفْظِ الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ .

وَقِيلَ : بُنِيَتْ فِي الْخَبَرِ ؛ لِضَارِعَتِهَا الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ فِي أَصْلِ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّ
الْكَثْرَةَ أَيْضاً عَدَدٌ .

وَأَمَّا بِنَاؤُهَا عَلَى السُّكُونِ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ .
قَوْلُهُ :

" مَوْضِعُهَا فِي حَالَتِهَا يُعْرَبُ "

لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهَا اسْمٌ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا إِعْرَابٌ إِذَا رُكِبَتْ مَعَ الْعَوَامِلِ ، وَمِمَّا
ذَكَرْنَا بِنَاؤَهَا ذَكَرْنَا أَنَّ إِعْرَابَهَا مُحْكِيٌّ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " مَوْضِعُهَا فِي حَالَتِهَا يُعْرَبُ "
أَيُّ : لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَجْلِ الْبِنَاءِ .

قَوْلُهُ : " فِي حَالَتِهَا " يُرِيدُ فِي الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْخَبَرِ .

قَوْلُهُ : " يُرْفَعُ / أَوْ يُجْرُ أَوْ يَنْتَصِبُ " لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ لَهَا مَوْضِعاً مِنَ الْإِعْرَابِ ١٨٤ ب
وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْعَوَامِلُ إِمَّا رَفَعٌ ، وَإِمَّا نَصْبٌ ، وَإِمَّا جَرٌّ .

قَوْلُهُ : " بِكُمْ بَعْتُ ؟ " مِثَالٌ لِلْمَجْرُورَةِ (١) لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ، وَ
" الْبَاءُ " فِي " بِكُمْ " يَتَعَلَّقُ بِ " بَعْتُ " ؛ لِأَنَّ الْأِسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ .

قَوْلُهُ : " وَكَمْ مَلَكْتَا ؟ " مِثَالٌ لِكُونِهَا مَنْصُوبَةً الْمَوْضِعِ وَهِيَ مَفْعُولَةٌ ، وَالْعَامِلُ
فِيهَا النَّصْبُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا وَهُوَ " مَلَكْتَا " ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَهَا نَصْبٌ
ظَهَرَ النَّصْبُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهَا نَحْوُ " غُلَامٌ كَمْ رَجُلٌ ضَرَبْتِ ؟ " فَ " غُلَامٌ "
مَنْصُوبٌ بِ " ضَرَبْتِ " ، وَقَدْ تَكُونُ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ نَحْوَ كَمْ ضَرَبْتُ
ضَرَبْتِ ؟ " فَ " كَمْ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَتَكُونُ ظَرْفاً إِمَّا لِلزَّمَانِ
نَحْوَ كَمْ شَهْرًا صُمْتُ ؟ ، وَإِمَّا لِلْمَكَانِ نَحْوُ " كَمْ فَرَسَخًا سَرْتُ ؟ "

(١) فِي الْأَصْلِ " الْمَجْرُورِ "

قوله : " وَكَمْ لَهُ " مثال للمرفوعة المحل ؛ لأنها مبتدأ ، و" لَهُ " (١) خبرها ،
وإن جعلتها خبرية جررت ما بعدها ، وموضعها في الخبر من الإعراب
كموضعها في الاستفهام ، وإلى هذا أشار بقوله : " استخبرت أو خبرتاً " أي
موضعها في الخبر بحسب ما يقتضيه العامل كما مر في الاستفهامية .
قوله :

" وَأَنْصِبُ بِكُمْ مُفْسِرًا إِنْ فُصِّلًا "

يريد في " كَمْ " الخبرية ، لأن مميّزها قبل الفصل كان مجروراً بالإضافة ،
وقيل : الجرب " مِنْ " (٢) مقدرة ، أما الاستفهامية فمميّزها منصوب غالباً
فصلت أم لم تفصل ، وأما الخبرية فإن قدر أن الجرب بإضافتها إلى المجرور
بها قبَّح الفصل كما يقبَّح بين المضاف والمضاف إليه فيختار نصبه إما لبطان
الإضافة بالفصل ، وإما لأن المجرور بها فضلة ، والفضلات إذا سقط عنها ما
يجرّها رجعت إلى النصب ، وإما لأن الفاصل قد قام مقام (٣) التنوين ، ثم
الفصل بين " كَمْ " الخبرية ومميّزها إما أن يكون بالظرف كقول الشاعر :

كَمْ بَجُودٍ مُقْرِفًا نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (٤)

يروى بنصب " مقرف " ، ومنهم من يجره مع الفصل كما يجر مع الفصل

(١) في (ف) " ولها " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

وهذا منقول عن الخليل والكوفيين ،

انظر الكتاب ١٦٢/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٨ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نسب البيت لأنس بن زنيم ، ولأبي الأسود الدؤلي ، ولعبدالله بن كريب ، وهو في الكتاب ١٦٧/٢ .

والمقتضب ٦١/٣ ، والعيني ٤٩٣/٤ ، وابن يعيش ١٣٢/٤ ، والخزانة ١١٩/٣ .

بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، وسببويه (١) لا يجيزه في غير الشعر ، والفصل في هذا البيت بالظرف وهو " بجود " ، ومن قال: الجر بعد " كم " ب " من " مقدرة جاز الخفض مع الفصل مطلقاً ؛ لأن الخفض ليس ب " كم " نفسها ، (٢) فلا يختلف الحال بالفصل وغيره وهو مذهب الكوفيين (٣) ، فإن كان الفصل بغير الظرف فسببويه يوجب النصب في الشعر وغيره ، وأنشد قول القطامي :

كَمْ نَأَلْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ احْتِمِلُ (٣)
 بنصب " فضل " ، وفي " نألني " فاعل مضمَرٌ يعود إلى " كم " ، ويجوز رفعه ؛ لأنه فاعل " نألني " ، و " كم " هنا خبرية ؛ لأنه يمدحهم بكثرة تفضلهم عليه في شدة الزمان وبلوغ الفقر منه إلى حال لا يمكنه الارتجال للانتجاع وطلب الرزق ، و " أحتمل " من التَّحْمَلِ و [هُوَ] (٤) : الرَّحِيلُ ، وَيُرْوَى " أَجْتَمِلُ " بِالْجِيمِ ، وَالْمَعْنَى لَا أَكَادُ أَقْدِرُ عَلَى أَنْ أَجْمَعَ الْعِظَامَ وَأُخْرِجَ وَدَكَّهَا لِأَتَعَلَّلَ بِهِ ، مَأْخُودٌ مِنْ " الْجَمِيلِ " وَهُوَ الْوَدَكُ (٥) .

وأما الفصل بين " كم " الاستفهامية ومميزها فجائز جوازاً حسناً في الشعر وغيره بخلاف العدد الصريح (٦) ؛ فإنه لا يجوز الفصل بينه وبين مميزه

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٦٦ .

(٢) انظر الإنصاف المسألة (٤١) .

(٣) انظر ديوانه ٣٠ ، والكتاب ١٦٥/٢ هارون ، وابن يعيش ١٣١/٤ ، والخزاعة ١٢٢/٣ ، والعيني

٤٩٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٢٢ .

(٤) تكملة ، وهي في ابن يعيش ١٣١/٤ .

(٥) انظر هذا في ابن يعيش ١٣١/٤ حيث قال بعد ذلك : " ومن رواه كذلك قال : إذ لا أزال " .

(٦) وذلك نحو " كم لك غلاماً ؟ وكم عندك جارية ؟ بخلاف العدد الذي بمعناها ، فإنه لا يحسن : اشترت

خمسة عشر لك عبداً ، أو : رأيت عشرين عندك جارية " عن شرح ابن القواس ١١٢٢ فما بعدها ،

وانظر ابن يعيش ١٣٠/٤ .

إِلَّا فِي الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّصْرُفَ بِالفِصْلِ فِي " كَمْ " عِوَضاً مِمَّا سَلِبَتْهُ مِنَ التَّمَكُّنِ . وَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِ " خَمْسَةَ عَشَرَ " وَيَأْبَهُ فِي سَلْبِهِ التَّمَكُّنَ بِالْبِنَاءِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ الفِصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُمَيِّزِهِ ، فَأَجَابُوا عَنْهُ /بِأَنَّ " كَمْ " أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً ١٨٥ (أ) لِاسْتِفْهَامِهِمْ بِهَا عَنْ كُلِّ عَدَدٍ .

وَأَقُولُ : البِنَاءُ فِي " خَمْسَةَ عَشَرَ " وَيَأْبِهِ (١) عَارِضٌ ، وَفِي " كَمْ " لَازِمٌ ، فَكَانَ التَّمَكُّنُ ثُمَّ يُرْقَبُ ، وَلِظُهُورِ الإِعْرَابِ فِي (٢) اثْنِي عَشَرَ " وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :
 فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً
 فَفَصَلَ ، وَهُوَ قَلِيلٌ شَادًا .
 قَوْلُهُ :

" وَالْجَرُّ فِي السُّؤَالِ بَعْدَ كَمْ وَرَدَ "

يُرِيدُ : أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْجُرْبُ " كَمْ " الِاسْتِفْهَامِيَّةَ حَمَلًا لَهَا عَلَى الْخَبْرِيَّةِ ، وَكَيْسَ الْجُرْبُ بِهَا مُطْلَقًا فِي الصَّحِيحِ ، بَلْ إِذَا كَانَتْ " كَمْ " مَجْرُورَةً نَحْوَ " بِكُمْ دَرَاهِمَ بَعْتُ ؟ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مَعَ مُمَيِّزِهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ اسْتَفْنَوْا بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا عَنْ دُخُولِهِ عَلَى الْمَفْسَرِ لَهَا .

وَقِيلَ : الْجُرْبُ بِ " مِنْ " ، فَالْبَاءُ عِوَضٌ عَنِ الْمَقْدَرَةِ - أَعْنِي الْبَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَى " كَمْ " كَمَا كَانَتْ " الْوَاوُ " عِوَضًا عَنِ " رُبَّ " .

(١) (ف) " وَفِي بَابِهِ " .

(٢) فِي النُّسَخَتَيْنِ " مِنْ " ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبِتَ .

(٣) لَمْ أَعْتَرِ عَلَى قَائِلِ هَذَا الْبَيْتِ بَوْلَ أَجْدِهِ فِيمَا رَجَعَتْ إِلَيْهِ مِنْ مَرَاجِعِ .

قوله :

" وَالنَّصْبُ فِي الْإِخْبَارِ أَيْضاً لَا يُرِيدُ "

يُرِيدُ كَمَا حُمِلَتْ الْأَسْتِفْهَامِيَّةُ عَلَى الْخَبْرِيَّةِ فِي الْجَرِّ حُمِلَتْ الْخَبْرِيَّةُ
عَلَى الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ فِي جَوَازِ النَّصْبِ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي أَنَّ لَهُمَا صَدْرَ
الْكَلَامِ ؛ وَاتِّفَاقِهِمَا لِفُظاً وَبِنَاءً ، أَمَّا اللَّفْظُ فَلِأَنَّهُمَا (١) عَلَى حَرْفَيْنِ ،
وَيَرْجِعُ إِلَيْهِمَا الضَّمِيرُ مُفْرَداً وَمَجْمُوعاً .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُحَدَفُ مُمَيِّزُهَا نَحْوُ : كَمْ مَالِكٌ ؟ أَيُّ : كَمْ دِرْهَمًا مَالِكٌ ؟ .

(١) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحٍ

[معانى بعض الكلمات]

القولُ فى معنى بقايا كَلِمٍ يحتاجُها الناسُ فى التعلُّمِ

"البَقَايَا" جَمْعُ بَقِيَّةٍ مِثْلُ "سَرَايَا" جَمْعُ "سَرِيَّةٍ" ، وَ "الكَلِمُ" جِنْسُ وَاحِدُهُ " كَلِمَةٌ " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ جِنْسٌ تَذْكَيرٌ وَصَفُهُ فى قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (١) ، وَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَأُنْثَ وَصَفُهُ .

قوله : "يحتاجُها" يريدُ يحتاجُ إليها فَعَدَاهُ إِلَى المَفْعُولِ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ ، وَمَعْنَى يَحْتَاجُهَا : يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا .

قوله : "الناسُ فى التعلُّمِ" يريدُ بالنَّاسِ : المَتَوَسِّطُ غَيْرَ المُنْتَهَى فى العِلْمِ .

[كَائِي]

مَعْنَى كَائِي كَمْ وَ "مِنْ" لَهَا التَّزْمُ جَيْرٌ وَإِي مِثْلُ نَعَمْ قَبْلَ القَسَمِ

يريدُ معنى "كَائِي" معنى "كَمْ" الخَبَرِيَّةِ فى التَّكْثِيرِ ، وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ حَرْفِ التَّشْبِيهِ ، وَ "أَيُّ" الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا ، فَلَمَّا تَرَكَّبَ التَّشْبِيهُ مَعَ الاستِفْهَامِ تَوَلَّدَ مِنْ بَيْنِ التَّشْبِيهِ وَالْعُمُومِ الَّذِي فى "أَيُّ" مَعْنَى ثَالِثٌ وَهُوَ التَّكْثِيرُ الَّذِي تُقِيدهُ "كَمْ" الخَبَرِيَّةُ ، وَزَالَ التَّشْبِيهُ مِنَ الكَافِ ، وَالاستِفْهَامُ مِنْ "أَيُّ" .
وَ "أَيُّ" مَجْرُورَةٌ بِالكَافِ فى الأَصْلِ ، وَلَمْ تَتَّعَلَقْ هَذِهِ الكَافُ بِشَيْءٍ وَإِنْ كَانَتْ عَامِلَةً ، وَصَارَا فى حُكْمِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ كـ "حَبْدًا" .

وَهِىَ عَامِلَةٌ فِيمَا بَعْدَهَا النَّصْبُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ "مِنْ" تَقُولُ : كَائِي رَجُلًا جَاءَكَ هَذَا رَجُلٌ "منصوبٌ على التَّمْيِيزِ ، وَنَاصِبٌ "كَائِي" ، وَمَوْضِعُ "كَائِي" .

(١) سورة فاطر ١٠ .

رفع بالابتداء ، و "جاءك" خبره ، كأنك قلت : "كثير من الرجال جاءك" ، وتقول :
 "كأي رجلاً ضربت" ، ف "كأي" منصوب بـ "ضربت" ، (و "رجل") (١)
 منصوب بـ "كأي" :

وإنما نصبوا (بها) (٢) للزوم التثوين المانع من الإضافة لها ، و "كأي"
 اسم ؛ لأنه يخبر عنه .

قوله : "ومن لها التزم" (إنما التزم) (٢) أكثر العرب "من" مع "كأي"
 خوف لبسٍ ربما حصل ، فإنك إذا قلت : كأي رجلاً ضربت ، جاز أن يكون
 رجلاً منصوباً (٣) بـ "كأي" فيكون واحداً في معنى الجمع الكثير ،
 ويجوز أن يكون منصوباً - أعني "رجلاً" - بـ "ضربت" وتكون "كأي" ١٨٥ ب
 ظرفاً كأنك قلت : "كأي مرة ضربت رجلاً ، ويكون الكثير للمرات (٤) ، و
 "رجل" لفظه واحد ومعناه واحد ، قال سيبويه (٥) : إنما ألزموها "من" ؛ لأنها
 توكيد - يعني "من" - قال : ورب توكيد لازم

أقول : يحتمل قوله : "لأنها توكيد" أمرين :

(١) مكانه بياض من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في كلتا النسختين "منصوب" بالرفع ، والصواب ما أثبت .

(٤) في النسختين "للمراد" تحريف .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/٢ (هارون) ، ونصه "فإنما ألزموها" من "لأنها توكيد" فجعلت كأنها

شئ يتم به الكلام ، وصار كالمثل ، ومثل ذلك : "ولا سيما زيد ، قرب توكيد لازم حتى يصير
 كأنه من الكلمة" .

أحدهما : مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ خَوْفِ اللَّبْسِ ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيدَ إِنَّمَا يُرَادُ لِإِزَالَةِ
اللَّبْسِ أَوْ قَطْعِ الْمَجَازِ .

والثاني : أَنَّ " مِنْ " تَزَادُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ ؛ لِاسْتِفَادَةِ (١) الِاسْتِغْرَاقِ
فَكَانَتْ مُؤَكَّدَةً (٢) لِمَا تُفِيدُهُ " كَأَيِّ " مِنَ التَّكْثِيرِ ، أَيْ : مَقْوِيَةً ، لِأَنَّ التَّأَكِيدَ هُوَ
تَقْوِيَةٌ مَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْأَصْلِ . وَفِيهَا سِتُّ لُغَاتٍ :

الأولى : " « كَأَيِّ » وَهِيَ الْمُرْكَبَةُ مِنْ " أَيْ " وَكَافِ التَّشْبِيهِ .
الثانية : (" كَائِنٌ " قَالَ الشَّاعِرُ) (٣) :

وَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ خَلِيلٍ يِرَانِي لَوَأصِبْتُ هُوَ الْمَصَابَا (٤)

فَكَانَهُمْ قَدَمُوا " الْيَاءَ " الْمَشْدَدَةَ وَأَخْرَوْا الْهَمْزَةَ [فَصَارَ : كِيءٌ] (٥) مِثْلَ
هَيْنٍ ، وَلَيْنٍ ، فَحَذَفُوا " الْيَاءَ " الثَّانِيَةَ تَخْفِيفًا لِثَقَلِ التَّضْعِيفِ فَصَارَ « كِيءٌ »
بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ ، كَمَا قَالُوا " هَيْنٌ ، وَلَيْنٌ " ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ
أَلْفًا ؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا كَمَا فَعَلُوا فِي طَائِيٍّ ، وَالْأَصْلُ طِيءٌ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ هُوَ الْيَاءُ الْأُولَى السَّاكِنَةُ ، ثُمَّ قَلِبَتِ الثَّانِيَةُ أَلْفًا ؛
لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَهَذَا أَنْسَبُ مِنْ ارْتِكَابِ الشُّذُوحِ ، وَكَانَ يُونَسُ (٦)
يَزْعَمُ أَنَّ " كَائِنٌ " فَاعِلٌ مِنْ " كَانَ يَكُونُ " ، وَفِيهَا قَوْلُ آخَرَ لِأَبِي الْعَبَّاسِ لَمْ
يُذَكِّرْ خَوْفَ الْإِطَالَةِ (٧) .

(١) فِي (ف) " الْإِفَادَةُ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحَةٍ .

(٣) فِي (ف) " كَائِنَةٌ قَالَ جَرِيرٌ " .

(٤) تَقَدَّمَ هَذَا الشَّاهِدُ فِي ١ / ٦١٧ .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٦) انظُرِ الْمَحْتَسِبَ ١٧١/١ فَقَدْ عَقِبَ ابْنُ جَنِي عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " وَهَذَا بَيِّعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ

إِعْرَابُهُ ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنَ الْإِعْرَابِ " .

(٧) انظُرْهُ فِي ابْنِ يَعِيشَ ١٣٦/٤ يَوْشَرَاحَ ابْنِ الْقَوَاسِ ١١٢٨ .

[التَّالِثَةُ] (١) : " كَيْئٌ " بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ بوزنٍ " هَيْنٍ " مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ ، وَلَا إِبْدَالٍ ، وَإِنَّمَا قَدِمُوا " الْيَاءَ " وَأَخْرَجُوا الْهَمْزَةَ لِيَصِيرَ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ فَيُخَفَّفُ عَلَيْهِمُ النَّطْقُ بِهِ لِكثْرَةِ النَّظِيرِ لِأَنَّهَا (٢) صَارَتْ بوزنٍ " سَيِّدٍ ، وَمَيْتٍ ، وَهَيْنٍ ، وَلَيْنٍ " .

الرَّابِعَةُ : " كَيْئٌ " بوزنٍ " كَيْعٍ " مِثْلَ " بَيْتٍ ، وَشَيْخٍ " وَهُوَ مُخَفَّفٌ مِمَّا قَبْلَهُ بِحَذْفِ الْيَاءِ الْمُتَحَرِّكَةِ وَلَمْ يَقْبَلُوهَا أَلْفًا ؛ لِسُكُونِهَا .

الخَامِسَةُ : " كَأْيٌ " بوزنٍ " ظَبْيٍ " بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مُخَفَّفَةٌ ، فَبِنَاوَا مِنْ " الْكَافِ " ، وَ " أَيٌّ " اسْمًا عَلَى زِنَةِ " فَلْسٍ ، وَكَعْبٍ " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا حَذَفُوا الْيَاءَ الْأَخِيرَةَ مِنْ " أَيٍّ " وَأَسْكَنُوا الْهَمْزَةَ وَكَسَرُوا الْيَاءَ ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ (٣) بَعْدَهَا .

السَّادِسَةُ : (كَأٌ " بِكسْرِ الْهَمْزَةِ وَبَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ مُحَذَّوْفَةٌ ، لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا (٤) " كَعْمٍ وَشَجٍّ " .

[جِيرٌ]

قَوْلُهُ :

" جِيرٌ ، وَإِي مِثْلُ نَعَمٍ قَبْلَ الْقَسَمِ "

أَمَّا " جِيرٌ " فَحَرْفٌ وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً عَلَى أَصْلِ التَّقَائِمَا .

قَوْلُهُ : " مِثْلُ نَعَمٍ " يُرِيدُ أَنَّهَا تَقَعُ جَوَابًا فِي التَّصْدِيقِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى تَفْخَرُ بَيْتِكَ مِنْ مَعْدٍ يَقُلُّ تَصْدِيقَكَ الْعُلَمَاءُ جِيرٌ (٥)

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " لأنه " .

(٣) في النسختين " النون " .

(٤) في الأصل " بعده " .

(٥) لم أعثر على قائله .

وهو في شرح الكافية الشافية ٨٨٦ ، وأمالى الشجرى ١/٣٧٤ ، ٢/٣٢٤ بدون نسبة . والأصل

في (تصديقك) لتصديقك ، فلما حذف اللام نصب المصدر .

أى : تقولُ فى جوابك العلماءُ مصدِّقين لك : جَيِّرَ ، أَى : نَعَمْ ، فهذا معنى قوله : " مثل نَعَمْ " .

وتقولُ : جَيِّرَ لأفَعَلَنَّ [فى] القَسَمِ ، قالوا : معناها حقًا لأفَعَلَنَّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يجعلُها اسمًا ، وقد جاءتْ منونةً قال الشاعرُ :

وَقَائِلَةٌ : أُسَيْتَ فَقُلْتُ : جَيِّرِ (١)

فَلَمَّا رَأَوْهَا بِمَعْنَى " حَقِّ " فى القَسَمِ (حَمَلُوهَا فى الاستفهام) (٢) عَلَى مَا تُفَسِّرُ بِهِ ، وَلِأَنَّهَا مُجْهُولَةٌ وَالْمُجْهُولَاتُ (تُحْمَلُ) (٣) عَلَى الْأَصُولِ .

(وَعَلَّةٌ بِنَائِهَا) (٤) عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا اسْمًا فَلِأَنَّهَا (٥) جَارِيَةٌ مَجْرَى " نَعَمْ " .

وَبَنَوَهَا عَلَى الْكسْرِ بَعْدَ (الْيَاءِ) ، لِأَنَّهَا قَلِيلَةُ الاسْتِعْمَالِ (٦) .

[إي]

وَأَمَّا « إِي » فَهِيَ حَرْفٌ تَصْدِيقٌ (٧) ، وَهَمَزَتْهَا مَكْسُورَةٌ وَيَأُوهَا سَاكِنَةٌ

كَمِيمٍ « نَعَمْ » مَا لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ ، وَيُجَابُ عَمَّا يُجَابُ بِ « نَعَمْ » .

(فَقَوْلُهُ : " مثل نعم " فى أَنَّهَا يُجَابُ [بِهَا] كَمَا يُجَابُ بِ " نَعَمْ ") (٨)

وَتُسْتَعْمَلُ فى جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ مَشْفُوعَةً بِالْقَسَمِ لِتَاكِيدِ الْإِجَابِ ، قَالَ اللَّهُ ١٨٦ (أ)

(١) هذا صدر بين نسب إلى أعرابي من بنى أسد ، وعجزه :

أَسِيٌّ إِنْتِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

وهو فى الرضى ٢/٢٤١ ، وروصف المبانى ١٧٧ ، ومغنى اللبيب ١٦٣ ، والخزانة ٤/٢٣٨ .

(٢) (ف) حملها فى الاستفهامية .

(٣) فى النسختين " تحكم " .

(٤) فى النسختين " وتحكم عليها " ولعل الصواب ما أثبت ،

(٥) (ف) " فلأنه " .

(٦) فى (ف) " الاستمتاع " ، وفى الأصل " الاستماع " وكلاهما تحريف .

(٧) انظر فى " إي " مغنى اللبيب ١٠٥ ، وجواهر الأدب للإربلى ٢٦٨ ، وروصف المبانى ١٣٦ .

(٨) سقط من (ف) .

تعالى : « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ (١) أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ » (٢) ، وتقول لمن قال لك : أقام زيد ، : إِي وَاللَّهِ ، فإذا وليها المقسم به من غير حرف قسم وفيه همزة وصل في الياء من " إِي " ثلاثة أوجه :

أحدهما : فتحُ الياءِ ، لالتقاء الساكنين نحو " إِي اللّهِ " (٣) ولم يكسروها لاجتماع أربع كسرات متوالية ، وهي " الياء " في تقدير كسرتين ، وكسرها ، وكسرتهمزة قبلها ، فقالوا : " إِي اللّهِ " (٣) كما قالوا : " من اللّهِ ، ومن الرّجلِ بفتح النونِ .

الثاني : إسكانُ الياءِ ومدّها فتجمّع بين ساكنين بوجود شرطه وهو أن الأول منهما حرف مدّ ، والثاني مدغم (٤) كدأبة ، وشأبة .

الثالث : حذفُ الياءِ ، لالتقاء الساكنين فتقول : " اللّهِ " بكسر [الهمزة] (٥) وحذفِ الياءِ ، وهمزة الوصلِ من اسم " اللّهِ " محذوفة لأجل الدّرج ، وفي اسم " اللّهِ " بعدها وجهان : الجرّ ، والنّصبُ ، لحذف حرف القسم ، أمّا الجرُّ فكما تقول : اللّهِ لأفعلنّ ، فتحذف وتجرُّ اسم اللّهِ خاصّةً ، وأمّا النّصبُ فهو الأصلُ ، لأنّ حرف الجرّ لا يعمل مضمراً ؛ ليضعفه ، وقيل : يتعين النّصبُ ، والصّحیح الأولُ .

قوله : " قبل القسم " يعنى به " إِي " وحدها ؛ فإنّ " جيّر " قد تشفّع

(١) في الأصل " ويستفتونك " خطأ .

(٢) سورة يونس ٥٣ .

(٣) في النسختين " إِي واللّهِ " بالواو ، والواجب إسقاطها .

(٤) في النسختين " مدغما " .

(٥) مكانة في الأصل بياض ، وفي (ف) " بكسر الميم " ولا معنى له ، والصواب ما أثبت ، وانظر

جواهر الأدب ٢٦٨ ، وشرح ابن القواس ١١٢٩ .

بِالْقَسَمِ ، وَقَدْ لَا تُشْفَعُ بِالْقَسَمِ (١) ، وَالْأَكْثَرُ أَنَّهَا لَا تُشْفَعُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ
 بِقَوْلِهِ : " قَبْلَ الْقَسَمِ " (١) فِي الصَّرْفَيْنِ جَمِيعاً ، لَكِنْ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى سَبِيلِ
 الْجَوَازِ وَهُوَ " جَيْرٌ " ، وَفِي الْآخِرِ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ وَهُوَ " إِي " .

[نَعَمْ وَبَلَى]

نَعَمْ بِمَعْنَى الْوَعْدِ وَالتَّصْدِيقِ بَلَى لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ
 أَمَا وَقُوعُ " نَعَمْ " بِمَعْنَى الْوَعْدِ فِي جَوَابِ الاستفهامِ (٢) ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ :
 " هَلْ تُكْرِمُنِي ؟ " تَقُولُ وَاعِداً لَهُ بِالْإِكْرَامِ : " نَعَمْ " .
 وَقِيلَ : لَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَعْدِ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ [لَكَ] (٣) :
 " هَلْ قُمْتَ ؟ " فَقُلْتَ : " نَعَمْ " لَا يَكُونُ وَعِداً وَلَا تَصْدِيقاً .

وَالْحَقُّ التَّفْصِيلُ ، فَيُقَالُ : إِذَا وَقَعْتَ فِي جَوَابِ الاستفهامِ فَمَا أَنْ يَكُونَ
 الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ مَاضِياً أَوْ مُسْتَقْبِلاً ، فَإِنْ كَانَ مَاضِياً فَهِيَ إِثْبَاتٌ ، وَإِنْ كَانَ
 الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ مُسْتَقْبِلاً فَهِيَ عِدَةٌ ، وَإِذَا وَقَعْتَ فِي جَوَابِ الْخَبَرِ - نَفِياً كَانَ أَوْ
 إِثْبَاتاً - فَهِيَ تَصْدِيقٌ لِذَلِكَ النَّفْيِ أَوْ الإِثْبَاتِ ، فَإِذَا أَخْبَرَ مُخْبِراً فَقَالَ : " زَيْدٌ
 قَائِمٌ " قُلْتَ (٤) : " نَعَمْ " كَمَا تَقُولُ : صَدَقْتَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَجَبْتَهُ بِ " لَا " :
 كُنْتَ مُكْذِباً لِقَوْلِهِ ، فَكَذَا إِذَا أَجَبْتَهُ بِ " نَعَمْ " كُنْتَ مُصَدِّقاً لِقَوْلِهِ ، وَإِذَا قَالَ

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر " نعم " في رصف المباني ٣٦٤ ، وأمالى السهيلي ٤٤ ، ومعنى البيب ٤٥١ ، والكتاب ٢٣٤/٤

(٣) سقط من الأصل .

(٤) (ف) " فقلت " .

(٥) (ف) " لكنت " .

فِي النَّفْيِ : " مَا قَامَ زَيْدٌ " فَإِذَا أُرِدَتْ تَصَدِيقُهُ قُلْتَ : " نَعَمْ " ، أَيْ : مَا أَخْبَرْتَ
بِهِ مِنْ نَفْيِ قِيَامِ زَيْدٍ حَقًّا (١) .

وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ التَّقْرِيرِ تَكُونُ أَيْضًا (٢) لِنَفْيِ ذَلِكَ السَّابِقِ نَحْوَ قَوْلِكَ : " أَلَمْ
أُحْسِنُ إِلَيْكَ " ؟ فَإِذَا قِيلَ فِي جَوَابِهِ : " نَعَمْ " كَانَ نَفْيًا لِلْإِحْسَانِ ، أَيْ : نَعَمْ لَمْ
تُحْسِنْ إِلَيَّ .
قَوْلُهُ :

" بَلَى لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ "

نَقْضُ النَّفْيِ هُوَ إِبْطَالُهُ (٣) ، وَإِزَالَتُهُ ، وَيَلْزَمُ مِنْ إِزَالَةِ النَّفْيِ وَإِبْطَالِهِ إِثْبَاتُ
نَقِيضِهِ ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ (٤) ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ " ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (٥) أَيْ : بَلَى (٦) أَنْتَ رَبُّنَا ، فَ " بَلَى "

أَبْطَلَتْ نَفْيَ " لَيْسَ " وَرَفَعَتْهُ بِنَقِيضِهِ وَهُوَ الْإِثْبَاتُ ، وَلَوْ قِيلَ (٧) فِي جَوَابِ قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ (٥) : " نَعَمْ " كَانَ كُفْرًا ؛ لِأَنَّ " نَعَمْ " لِتَصَدِيقِ النَّفْيِ

عَلَى / تَقْدِيرِ طَرَحِ الِاسْتِفْهَامِ فَيَصِيرُ الْمَعْنَى : نَعَمْ لَسْتُ بِرَبِّنَا ، وَذَلِكَ كُفْرٌ ، وَكَذَا ١٨٦ ب
لَوْ قَالَ قَائِلٌ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فَقُلْتَ فِي جَوَابِهِ : " نَعَمْ " كُنْتَ قَدْ صَدَّقْتَهُ فِي النَّفْيِ ،
وَلَوْ قُلْتَ : مَوْضِعِ " نَعَمْ " : " بَلَى " كُنْتَ قَدْ كَذَّبْتَهُ ؛ لِأَنَّ " بَلَى " تَزِيلُ النَّفْيَ
وَتَبْطُلُهُ ، وَ " نَعَمْ " تُصَدِّقُ النَّفْيَ وَلَا تَزِيلُهُ .

(١) (ف) " صدق " .

(٢) بعده في الأصل " لا " ، وهو لا معنى له هنا .

(٣) في (ف) هكذا " هو تحقيقه إبطاله " وهو سهو وسقط .

(٤) انظر " بلى " في أمالي السهيلي ٤٤ ، ووصف المباني ١٥٧ .

(٥) سورة الأعراف ١٧٢ .

(٦) قوله " بلى " سقط من (ف) .

(٧) بعده في (ف) " نعم " ، وهي في الأصل متأخرة بعد الآية .

فَإِنْ قِيلَ : النَّفْيُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الِاسْتِفْهَامُ صَارَ إِجَاباً فَيَكُونُ قَوْلُهُ :
 ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ : (أَنَا رَبُّكُمْ) فَلَمْ يَبْقَ نَفْيٌ تُبْطِلُهُ بَلَى (١) .
 قُلْتُ : إِنَّمَا يُزِيلُ النَّفْيُ وَحْدَهُ ، أَمَا الِاسْتِفْهَامُ فَلَا ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُهُ ، وَلَوْ زَالَ
 الِاسْتِفْهَامُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى جَوَابٍ .

وَقِيلَ : بَلَى " جَوَابٌ لِكَلِمَةٍ مَنفِيٍّ اللَّفْظُ مُوجِبِ الْمَعْنَى . وَقِيلَ : هُوَ لِلجَوَابِ
 بَعْدَ النَّفْيِ سِوَاءَ كَانَ (٢) مَقْرُوناً بِالِاسْتِفْهَامِ أَوْ غَيْرَ مَقْرُونٍ بِهِ .
 وَحُرُوفُ التَّصْدِيقِ وَالِإِجَابِ سِتَّةٌ ، وَهِيَ " نَعَمْ " ، وَ " بَلَى " ، وَ " أَجَلٌ " ،
 وَ " جِيرٌ " ، وَ " إِي " ، وَ " إِنْ " فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا (٣) .

[قَدْ وَكَلَا]

قَدْ لَتَوْعٍ وَتَقْرِيْبٍ وَضِعٌ كَلَا لِرِدْعٍ وَازْجَرٍ مُرْتَدِعٍ

" قَدْ " إِذَا اقْتَرَنَ بِالْمَاضِي أَثَرٌ فِيهِ مَعْنَيْنِ ، وَهُمَا التَّوَعُّعُ ، وَتَقْرِيْبُ
 الْحَالِ ، أَمَا التَّقْرِيْبُ فَمَعْنَاهُ أَنْ زَمَنَ وَجُودِ (٤) الْفِعْلِ قَرِيْبٌ مِنَ الْحَالِ بِوَأَمَّا
 التَّوَعُّعُ فَهُوَ الْإِنْتِظَارُ ، قَالَ سِيْبَوِيهِ : أَمَا " قَدْ " (٥) فَجَوَابُ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ : " هَلْ
 فَعَلَ " (٦) ؟ ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ يَتَوَعَّعُ الْجَوَابَ ، أَي : يَنْتَظِرُهُ ، فَيَقَالُ لَهُ فِي الْجَوَابِ :

(١) فِي الْأَصْلِ " بَل " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) انْظُرْ : رِصْفَ الْمَبَانِي ١٢٤ ، وَشَرْحَ ابْنِ الْقَوَاسِ ١١٣٢ فَقَدْ جَاءَ فِيهِ " وَإِنَّمَا سَمِعْتَ حُرُوفَ تَصْدِيقٍ ،
 لِأَنَّ فِيهَا مَوَاطَاةَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيَّ مَا يَقُولُهُ " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) فِي الْأَصْلِ " فَقَدْ " .

(٦) انْظُرْ الْكِتَابَ ١١٤/٣ ، وَمَغْنِي الْبَيْبِ ٢٢٧ ، وَرِصْفَ الْمَبَانِي ٣٩٢ .

"قَدْ فَعَلَ" ، فإن لم يكن الفعل قريباً من زمن الحال لم يدخل عليه "قَدْ" ، فإذا قلت : " قَدْ قَامَ زَيْدٌ ، تَرِيدُ أَنَّ زَمَانَ قِيَامِهِ قَرِيبٌ مِنْ وَقْتِ إِخْبَارِكَ ، وَوَقْتَنَا هَذَا غَيْرُ بَعِيدٍ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ يَحْسُنُ وَقُوعُ الْمَاضِي مَوْقِعَ الْحَالِ إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِ "قَدْ" ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْمُؤَدِّنُ : " قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ " لِقَوْمٍ يَتَوَقَّعُونَ قِيَامَهَا وَيَسْتَنْظِرُونَهَا ، أَيْ : قَدْ دَنَا وَقْتُ قِيَامِهَا وَقَرُبَ ، هَذَا إِذَا اقْتَرَنَ بِالْمَاضِي ، فَأَمَّا إِذَا اقْتَرَنَ بِالْمَضَارِعِ فَقَالُوا : هُوَ لِلتَّقْلِيلِ [كَرْبٌ] فِي الْأَسْمَاءِ ، وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ : " إِنْ الْكُذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ " (١) وَ " إِنْ الْجَوَادَ قَدْ يَعْتُرُ " (٢) يُرِيدُونَ : أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَقِلُّ مِنْهُمَا كَمَا تَقُولُ : " رَبِّمَا صَدَقَ الْكُذُوبُ ، وَرَبِّمَا عَثَرَ الْجَوَادُ " ، وَلِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي تَقْلِيلِ الْمُسْتَقْبَلِ يُنَاسِبُ مَعْنَاهَا فِي تَقْرِيْبِ (٣) الْمَاضِي ، لِأَنَّ مَعْنَى التَّقْرِيْبِ فِيهِ أَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي بَيْنَ قِيَامِ زَيْدٍ وَزَمَانَ الْحَالِ قَلِيلٌ ، فَعَلَى هَذَا مَعْنَى تَقْلِيلِهَا فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ تَقْرِيْبُهُ مِنْ زَمَنِ الْحَالِ ، لِيَتَحَقَّقَ وَجُودُهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِقِينَ مِنْكُمْ ﴾ (٤)

قَوْلُهُ : " كَلَّا " إِلَى آخِرِهِ ، أَمَّا " كَلَّا " فَحَرْفٌ مَعْنَاهُ الرَّدُّ وَالنَّتِيْبَةُ (٥)

(١) سقط من (ف).

وهو مثل يضرب للرجل تكون الإساءة الغالبة عليه ، ثم تكون منه الهنة من الإحسان ، انظر مجمع الأمثال ٢٥/١ .

(٢) وهذا المثل يضرب لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل ، ثم تكون منه الزلة . ينظر مجمع الأمثال ١٧/١ .

(٣) (ف) "تقليل" تحريف .

(٤) سورة الأحزاب ١٨ .

(٥) نسب هذا المعنى للزجاج ، وقال غيره : إنها للردع والجزر .

انظر شرح ابن القواس ١١٣٤ ، ومغني البيهقي ٢٤٩ ، وجواهر الأدب ٥٠٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٦ .

قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ كَلَّا ﴾ (١) أَي : ارتدع عن هذا وتنبه على الخطأ فيه ، فليس الأمر كذلك ؛ لأنه قد يوسع في الدنيا على الكفار وليسوا عنده من أهل الكرامة ، وقد يضيق على الأنبياء والصالحين ؛ إما للاستصلاح عند من يرى ذلك ، وإما لأنه لا يسأل عما يفعل . وهي - أعني " كلاً " - على أربعة مثل " حتى ، وأما " ، وقد جاءت على أربعة أضرب في القرآن :

أحدها : أن تكون زجراً وردعاً بمنزلة « إلا » كما في الآية المقدم ذكرها .

والثاني : أن تكون بمنزلة (٢) " ألا " التي للتنبية فيفتتح بها الكلام كقوله (١٨٧) (أ)

تعالى : ﴿ كَلَّا لَا تَطَّعُ ﴾ (٣) .

الثالث : بمعنى قولك : " حقاً " كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا (٤) إِنَّ الْإِنْسَانَ

لِيطغى ﴾ (٥) . أَي : حقاً .

[الرابع أن] (٦) تكون بمعنى " إي " إذا وقع بعدها القسم كقوله تعالى :

﴿ كَلَّا وَالْقَمَرَ ﴾ (٧) معناه : إي والقمر .

ولا يوقف على القسم الرابع .

(١) سورة الفجر الآيات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة العلق ١٢ .

(٤) قوله " كلاً " سقط من (ف) .

(٥) سورة العلق ٦ .

(٦) تكلمة يوجبها السياق .

(٧) سورة المدثر ٣٢ .

[إِذٌ ، وَإِذَا]

إِذٌ لِلْمُضِيِّ وَ"إِذَا" لِلآتِي

وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَتِ

"إِذٌ" ظَرْفٌ لِلْمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ بِوَعَلَةٍ بِنَائِهَا شَبَّهَهَا (١) بِالْمَوْصُولِ فِي إِفْتِقَارِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي تَصَافُ إِلَيْهَا ، لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَوْضَحُهَا . وَقِيلَ : بُنِيَتْ لِأَنَّهَا عَلَى صِيغِ الْحُرُوفِ ، فَ" إِذٌ " بِمَنْزِلَةِ " إِنْ " ، وَ" مِنْ " ، وَتَصَافُ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ نَحْوَ " قَمْتُ إِذْ قَامَ زَيْدٌ " ، وَ" قَمْتُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ جَرٌّ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهَا ، وَتَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَهَا ، أَوْ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ .

وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مُضَارِعٍ جَازَ تَأْخِيرُهُ نَحْوُ : " جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ يَقُومُ " وَلَا يَحْسَنُ تَأْخِيرُهُ إِذَا كَانَ مَاضِيًا نَحْوَ " جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَامَ " ، لِأَنَّكَ قَدْ أَضَفْتَهَا إِلَى جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ فَاسْتَغْنَى بِدَلَالَةِ " إِذٌ " عَلَى الْمُضِيِّ عَنِ ذِكْرِ الْفِعْلِ مَاضِيًا بَعْدَ الْأِسْمِ ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ : " جِئْتُكَ إِذْ قَامَ قَائِمٌ " .

قَوْلُهُ : " وَإِذَا لِلْآتِي " يُرِيدُ بِالْآتِي : الْمُسْتَقْبَلِ ، وَبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَلِذَلِكَ اخْتَصَّتْ بِالدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ (٢) وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ قَدَّرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ فِعْلٌ لِيَتَوَقَّرَ عَلَيْهَا مَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ لِأَجْلِ مَعْنَى الشَّرْطِ الَّتِي يُؤَدِّيهِ ، وَلِذَلِكَ تَقَلَّبَ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا تَقَلَّبَ " إِنْ " [نَحْوُ] قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ (٣) ، فَ" السَّمَاءُ " فَاعِلُ فِعْلِ مُقَدَّرٍ ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَهُوَ مَفْعُولُ فِعْلِ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) فِي (ف) " تَشْبِيهًا " .

(٢) فِي (ف) " إِذَا " .

(٣) سُورَةُ الْإِنْشِقَاقِ الْآيَةُ ١ .

إذا ابن أبي موسى بلالاً أتيتِه فَقَامَ بفأسِ بَيْنَ وِصْلَيْكَ جَارِزُ (١)
وَالْتَقْدِيرُ إذا أتيتِ ابنَ أبي موسى بلالاً أتيتِه ، و " بلالاً " بدلُ أو عطفُ
[بيان] ، وموضعُ الجُملةِ بعدها جَرُّ بالإِضافةِ ، وتتعلقُ بجوابها (٢) ؛ لأنها
مضافةٌ إلي ما بعدها فلا يكونُ عاملاً فيها (٣) ، فإذا قلتَ : " إذا قُمْتُ
قُمْتُ " ، ف " إذا " ظرفُ ل " قُمْتُ " الأخير .
قوله :

" وقد تكونُ للمفاجآت "

يريد أن " إذا " لها معنى آخر غير معنى المجازاة وتصيرُ ظرفُ مكانٍ ،
ولذلك تقولُ : " خرجتُ فإذا زيدٌ قائماً ، تنصبُهُ على الحال ، فلولا أن " إذا " هي
الخبرُ لما جازَ نصبُهُ ، ولا يجوزُ أن تكونَ خبراً عن الجئةِ وهي ظرفُ زمانٍ
فتعينُ أن تكونَ مكاناً كما تقولُ : " خرجتُ فبحضرتي زيدٌ " ، ومنهم (٤) من
يجعلها زمانيةً ، وإذا رفعتَ " قائماً " جعلتهُ خبراً ، و " إذا " ظرفاً له . وتقعُ
جواباً للشرط كالفاء لما بين المفاجأة (٥) والتعقيب من المناسبة ، وأما " إذُ :
فتكونُ أيضاً للمفاجأة كقولك : " بينا زيدٌ قائمٌ إذُ رأى عمرأ " ، وبينما نحنُ
قائمون إذُ خرجَ علينا فلانٌ " ، وقيل : هي زائدة (٦) ؛ لأن " بينا " هي " بين "

(١) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ١٠٤٢ برواية :

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته

وانظر الكتاب ٤٢/١ ، والمفصل ٥٠ ، والخزانة ٥٢/١ ، وابن يعيش ٣١/٢ ، ٩٦/٤ ،

والخصائص ٢٨٠/٢ .

(٢) في هذا خلاف ، انظر مغني اللبيب في مبحث " إذ " ١٢٠ .

(٣) لامتناع أن يعمل المضاف إليه في المضاف .

(٤) وهو الزجاج ، انظر مغني اللبيب ١٢٠ .

(٥) فسر ابن القواس المفاجأة بقوله : " وهي عبارة عن موافقة الشيء في حال أنت فيها " ينظر شرحه

علي الألفية ١١٣٧ ، والكتاب ٢٣٢/٢ .

(٦) في ابن يعيش ٩٩/٤ « كان الأصمعي لا يرى إلا طرح « إذ » من جواب بينا وبينما » .

وَالْأَلْفُ نَشَأَتْ مِنْ إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ بِإِضَافَةِ "بَيْنَ" إِلَيْهَا ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ - أَعْنِي "بَيْنَنَا" - بِجَوَابِهَا ، فَإِذَا أَنْتَيْتَ بِ"إِنْ" وَأَصَفْتَهَا إِلَى الْجَوَابِ اِمْتَنَعَ عَمَلُهُ فِي "بَيْنَ" ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَى الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ "إِنْ" ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرْ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّهَا لِلْمُفَاجَأَةِ .

[هَلْ ، وَإِنْ]

ب ١٨٧

/ وَهَلْ لِلِاسْتِفْهَامِ وَالْهَمْزِ وَإِنْ تَكُونُ نَفِيًّا ، وَيُزَادُ مِثْلَ أَنْ

الاستفهام : طَلَبُ الْفَهْمِ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ ، وَالْمَوْضُوعُ لَهُ حَرْفَانِ ، وَهُمَا "هَلْ" ، وَالْهَمْزَةُ .

قَوْلُهُ : "وَالْهَمْزُ" مَعْطُوفٌ عَلَى "هَلْ" ، تَقْدِيرُهُ "هَلْ" ، وَالْهَمْزُ لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ [وَهَلْ لِلِاسْتِفْهَامِ كَالْهَمْزِ] (١) ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الرِّوَايَاتِ : "وَهَلْ لِلِاسْتِفْهَامِ وَالْهَمْزُ" (٢) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْحُقُ "أَمْ" بِهِمَا (٣) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا غَيْرُ خَالِصَةٍ لِلِاسْتِفْهَامِ حِينَ اسْتِعْمَالِهَا فِيهِ ، بَلْ تَقْدِيرُ الْعَطْفِ ، وَكَذَلِكَ اقْتَصَرَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ ذِكْرَ الْحَرْفَيْنِ وَهُمَا "الْهَمْزَةُ" ، وَ"هَلْ" ، وَهَذَانِ الْحَرْفَانِ لَا يَخْتَصِمَانِ بَلْ يَدْخُلَانِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ نَحْوُ "هَلْ قَامَ زَيْدٌ" ، وَ"هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ" ، وَ"أَقَامَ زَيْدٌ" ، وَ"أَزِيدُ قَائِمٌ" ، وَالْهَمْزُ أَعْمٌ اسْتِعْمَالًا وَأَكْثَرُ تَصَرُّفًا ، وَلِذَلِكَ تَقَعُ مَعَهَا "أَمْ" لِلْمَعَادَلَةِ - وَلَا تَقَعُ "أَمْ" الَّتِي (٤) لِلْمَعَادَلَةِ بَعْدَ "هَلْ" (٥) نَحْوُ "أَزِيدُ"

(١) إضافة مأخوذة من شرح ابن الخباز علي الألفية لوحة ١٠٥/ب بوهي في شرح ابن القواس ١١٢٨ .

(٢) في (ف) "كالهمز" .

(٣) منهم ابن يعيش في شرحه علي المفصل ١٥٠/٨ ، وانظر النكت الحسان لأبي حيان ٢٨٩ .

(٤) بعده في (ف) "هي" .

(٥) في (ف) "بل هو" بدل "بعد هل" .

عندك أم عمرو ؟ ، و " أقام زيد أم قعد ؟ ، ومعنى المعادلة : المساواة ، وهو أن يكون ما بعد " أم " مساوياً لما بعد الهمزة ، فإن كان بعد الهمزة اسم فما بعد " أم " كذلك ، وإن كان بعدها فعل فما بعد " أم " فعل على ما مثلنا ، فهذا معنى المعادلة ، فأفهمه . فإذا قلت : " أزيد قام أم قعد ؟ " لم تكن " أم " معادلة للهمزة ، إذ لا معادلة بين الاسم والفعل .

وتستعمل الهمزة في التقرير ، ولا تستعمل فيه " هل " ، وتستعمل في الإنكار دون " هل " (١) ، وتدخل على حروف العطف كالواو ، والفاء وثم ، وأما " هل " فتدخل حروف العطف عليها - قال الله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ ﴾ (٤) .

قال القراء : إنما دخلت الهمزة على حروف العطف خوف اللبس بهمزة التعديّة إذا دخلت على الفعل ، فإذا قلت : أقام زيد ؟ جاز أن تكون الهمزة للتعديّة وقد حذف المفعول ، وجاز أن تكون للاستفهام ، فإذا قلت : " أو قام زيد " تمحضت للاستفهام . وتقع (٥) مع المبدل من أسماء الاستفهام نحو : من ضربت ؟ أزيداً أم عمراً ؟ .

(١) انظر ذلك في معني اللبيب ٢٤ - ٢٧ ، وشرح الألفية لابن القواس ١١٣٨ ، وابن يعيش ١٥١/٨ ،

والإيضاح في شرح المفصل ٢٣٩/٢ .

(٢) سورة الأنعام ١٢٢ .

(٣) سورة هود ١٧ .

(٤) سورة يونس ٥١ .

(٥) أي : الهمزة .

وأما " هَلْ " فلا تَقَعُ في هذه المواضع ، وتدخلُ عليها حروفُ العطفِ كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (١) ، وَلَا يَقَعَنَّ بعدها ، وَقَالَ سيبويه (٢) : إِنَّ " هَلْ " بمنزلةِ " قَدْ " وَالِاسْتِفْهَامُ بالهمزةِ معها مُقَدَّرَةٌ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " أَهْلٌ قَامَ زَيْدٌ ؟ " ولذلك دخلتُ عليها الهمزةُ في قول الشاعر :

أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ (٣)

فلو كانت للاستفهام لَمَا جَازَ الْجَمْعُ بينها وبين الهمزة .

وقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ (٤) هي فيه بمعنى " قَدْ " ، وهي - إذا استعملت بِمَعْنَى " قَدْ " - مُخْتَصَّةٌ بِالْفِعْلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَيَدْخُلُهَا مَعْنَى " قَدْ " لَكِنْ مَجَالُهَا فِيهِ دُونَ مَجَالِ الهمزةِ عَلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَلِذَلِكَ شَبَّهَهَا صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ بِالهمزةِ وَلَمْ يجعلها أصلاً في الاستفهام .

قوله :

" وَإِنْ تَكُونُ نَفِيًّا وَتَزَادُ مِثْلَ أَنْ "

أما كونها " نَفِيًّا " فكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ ﴾ (٥) إِلَّا فِي غُرُودٍ ﴿ (٦) ،

لأنَّ " إِلَّا " لَا تُسْتَعْمَلُ مُفْرَعَةً إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ ، وَقَدْ اسْتَعْمِلْتُ فِي الشَّعْرِ اسْتِعْمَالَ

(١) سورة المائدة ٩١ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٥١ ، ٤٩٢ .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة قالها زيد الخيل في غارة أغارها علي بن يربوع ، وبصدره :

سائل فوارس يربوع بشدتنا

انظر ديوانه ١٠٠ ، بالخصائص ٤٦٣/٢ ، وابن الشجري ١٠٨/١ ، والمفصل ٣١٩ ، وشرح ابن

القواس ١١٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٥ .

(٤) سورة الإنسان ١ .

(٥) في الأصل " الكافرين " خطأ .

(٦) سورة الملك ٢٠ .

" مَا " فَرَفَعُوا بِهَا الْأِسْمَ وَنَصَبُوا بِهَا (١) الْخَبَرَ (٢) ، قَالَ (٣) الشَّاعِرُ (٤) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المناحيسِ (٥)

وهو مذهبُ المبرِّدِ (٦) ، وَلِ " إِنْ " الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ الْخَفِيفَةُ أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعٌ :

(١) ١٨٨

أحدها : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً كـ " مَا " .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ شَرْطًا كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الشَّرْطِ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنْ " إِنْ " الثَّقِيلَةِ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ : (٥)

وَأَنْ تَخْفَفَ " إِنْ " فَهِيَ تَعْمَلُ

الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً بَعْدَ " مَا " النَّافِيَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِيمَا يُبْطَلُ عَمَلُ

" مَا " (٦) .

قَوْلُهُ : " مِثْلُ أَنْ " يُرِيدُ (أَنْ) فِي بَابِ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةُ الْمُخَفَّفَةُ

تُرَادُ بَعْدَ " لَمَّا " كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٧) : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ (٨) وَإِنَّمَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " قول " .

(٣) لم أقف علي قائله

وهو في المقرب ١٠٥/١ ، والتصريح ٢٠١/١ ، والخزانة ١٤٢/٢ ، والهمع ١٢٥/١ .

(٤) انظر المقتضب ١٨٨/١ ، ٣٦٢/٢ .

(٥) انظر ٦٣/٢ فيما مضى .

(٦) انظر ٢٥/٢ فيما مضى ، ثم انظر هذه المواضع في المقتضب ١٨٨/١ .

(٧) في (ف) " كما في قوله تعالى " .

(٨) سورة العنكبوت ٣٣ .

حَكَمُوا بِزِيَادَتِهَا هُنَا ؛ لِأَنَّ " لَمَّا " ظَرَفُ زَمَانٍ ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ
تُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ (١) الْفِعْلِيَّةِ ، وَتَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْجُمْلِ فِي حُكْمِ
الْمُفْرَدِ ، وَ " لَمَّا " لَا تُضَافُ إِلَى الْمُفْرَدِ .

وَ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ الهمزة أَيْضاً عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ (٢) :

زَائِدَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَمُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهَا ،
وَنَاصِبَةٌ لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا سَبَقَ فِي نَوَاصِبِ الْفِعْلِ ، وَمُفَسَّرَةٌ بِمَعْنَى : " أَيُّ "
لَمَّا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٣) ؛ لِأَنَّ
النَّدَاءَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ ، وَاحْتِرَازَنَا بِقَوْلِنَا " فِي مَعْنَى الْقَوْلِ " عَنِ نَفْسِ
الْقَوْلِ ؛ فَإِنَّهُ يُحْكَى مَا بَعْدَهُ .

(١) فِي (ف) الْجُمْلَةِ .

(٢) انظُرْ هَذِهِ الْأَضْرِبَ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ ٤١ - ٥٠ .

(٣) سُورَةُ الصَّافَّاتِ ١٠٤ .

[لو ، ولولا ، وألا]

لَوْ أَمْتِنَا لَأَمْتِنَا وَضِعَا لَوْ أَمْتِنَا لَوْجُودٍ وَقَعَا
لَوْ مَعَ الْأَفْعَالِ حَرْفُ حَضٍّ أَلَا لِلْإِسْتِفْتَا حِ أَوْ لِلْعَرَضِ

قوله " لو امتناع يُريد (لو) حرف امتناع ، فإذا قلت : لو قام زيدُ قمتُ ، فمعناه امتناع لامتناع ، وهو ظاهر ، فقوله : " لو " يُريد لو حرف يمتنع به الجواب - وهو الثاني - لامتناع الأول - وهو الشرط - قال الله تعالى : ﴿ وَكَوْنًا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ (١) فامتنع الثاني وهو الرفع لامتناع الأول وهي (٢) المشيئة ، ويدخل على (٣) الثاني - الذي هو جواب - لام مُعترضَةٌ في جواب " لو " لدخولها على الفعل الذي هو الجواب فهذه بمنزلة الفاء الداخلة على الشرط ، لكن الفاء تختص بالجملة الاسمية ، ويلزم دخولها فيها ، واللام لا يلزم دخولها ، وإن دخلت أكدت ، و " لو " حرف شرطي فيما مضى ، أما كونها حرف شرط فلأن الثاني يتوقف وجوده على وجود الأول ، فإن لم يوجد الأول لم يوجد الثاني ؛ لأن انتفاء الأول سبب في انتفاء الثاني وهي (٤) تدخل على جملتين فتجعلهما في حكم جملة واحدة .

وأما كونه للماضي فظاهر ، وهي بعكس " إن " الشرطية ، وإن دخلت على مستقبل قلبت معناه إلى الماضي ، قال سبحانه : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ (٥) أي : لو أطاعكم ، ولم تعمل " لو " مع اختصاصها

(١) سورة الأعراف ١٧٦ .

(٢) (ف) " وهو " .

(٣) (ف) " في " .

(٤) (ف) " وهو " .

(٥) سورة الحجرات ٧ .

بالفعل ؛ لأنَّ الماضي لا يقبل الإعراب ؛ ولم تقلب معناه إلى المستقبل فلم تعمل في موضعه ؛ ولاختصاصها بالفعل إذا وقع بعدها اسمٌ قدر له فعلٌ يعمل فيه كقوله تعالى : «لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ» (١) ف " أَنْتُمْ " مرفوعٌ ب " تَمْلِكُونَ " أُخْرَى غَيْرِ هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ ، لَكِنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَةَ مَفْسَّرَةٌ لِ " تَمْلِكُونَ " الْمَقْدَرَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ :

لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِيقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ أَعْتَصَارِي (٢)

فَأَوْقَعَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مَوْقَعَ جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ ، وَالْجُمْلَةُ تَغْنِي عَنِ الْجُمْلَةِ ؛ لِتَنَاطُرِهِمَا ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ حَمْلِ الْبَيْتِ عَلَى رَفْعِ " حَلْقِي " بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يُفْسِّرُهُ / " شَرِيقٌ " (٣) ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى " شَرِيقٌ " خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ آخَرَ مَحْذُوفٍ وَذَلِكَ يَقْتَضِي ١٨٨ ب أَنَّهُ لَهُ مَوْضِعًا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَكَوْنُهُ مَفْسَّرًا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ . وَقِيلَ : " كَانَ " مُضْمَرَةٌ وَفِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَالْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ خَبْرُهَا ، أَي : لَوْ كَانَ حَلْقِي شَرِيقٌ .

وقد يحذف جواب " لو " تعظيماً للأمر وللعلم بأنها تقتضي الجواب ، فإذا قلت لعبدك : لو فعلت سوءاً ، وأمسكت عن الجواب تهويلاً عليه ، فإنه يتوقع أنواع المكروه ، ولو أتيت بالجواب فقلت : لو فعلت سوءاً ضربت ، لم يبق من أنواع المكروه إلا الضرب ، ولعله ربما هان عليه فلم يرتدع .

(١) سورة الإسراء ١٠٠ .

(٢) البيت في ديوان عدى بن زيد ٩٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٤٦٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٠٥/٣ ، وشرح ابن القواس ١١٤٤ ، والخزانة ٥٩٤/٣ ، ٤٦٠/٤ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٧٨/٤ .

(٣) نسب في شرح الألفية للمرادي ٢٧٨/٤ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ إلى أبي علي الفارسي .

وتقول: "لَوْ أَنَّكَ قَمْتَ لَقَمْتُ" وَتَفْتَحُ (١) "أَنَّ"؛ لِأَنَّهَا فَاعِلَةٌ، فَ"أَنَّ" وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ مَعْنَى "أَنَّ"، أَي: لَوْ تَحَقَّقَ أَنَّكَ قَائِمٌ لَقَمْتُ، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّكَ تُقَدَّرُ فِعْلاً مِنْ مَعْنَى "أَنَّ" أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ "أَنَّ" وَأَسْمَهَا لَجَرَتْ «لَوْ» عَلَى أَصْلِهَا فَكُنْتَ تَقُولُ: "لَوْ قَمْتُ لَقَمْتُ".
وَتَكُونُ "لَوْ" لِلتَّمَنِّي فَيُنْصَبُ جَوَابُهَا مَعَ الْفَاعِلِ [مِثْلُ] (٢): "لَوْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا"، وَالْأَجُودُ الرَّفْعُ.

وَ"لَوْ" عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ، امْتِنَاعٌ لِامْتِنَاعٍ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى شَرْطِهَا وَجَوَابِهِ "لَمْ" صَارَتْ وُجُوداً لَوْجُودٍ؛ لِأَنَّ الْامْتِنَاعَ نَفْيٌ، وَانْتِفَاءُ النَّفْيِ إِيْجَابٌ، فَإِذَا دَخَلَتْ "لَمْ" عَلَى الْأَوَّلِ وَحَدَّهُ كَانَتْ امْتِنَاعاً لَوْجُودٍ. فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الثَّانِي (٣) وَحَدَّهُ كَانَتْ وُجُوداً لِامْتِنَاعٍ (٤).

قَوْلُهُ: "لَوْلَا امْتِنَاعُ لَوْجُودٍ" إِنَّمَا كَانَتْ امْتِنَاعاً لَوْجُودٍ، لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ "لَوْ"، وَ"لَا" فَنَفَتْ "لَا" امْتِنَاعَ الْأَوَّلِ فَصَارَ وُجُوداً، وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى الثَّانِي - وَهُوَ الْجَوَابُ - مَا يَنْفِي امْتِنَاعَهُ فَبَقِيَ عَلَى نَفْيِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: "لَوْلَا زَيْدٌ لَمْ أَقْمُ" كَانَتْ وُجُوداً لَوْجُودٍ، وَالْأَسْمُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَلَا خَبَرٌ لَهُ، وَيَلْزِمُ حَذْفُ الْخَبَرِ، لِطَوْلِ الْكَلَامِ بِجَوَابِ "لَوْلَا"، وَلَسَدَ جَوَابِ "لَوْلَا" مَسَدُهُ، وَلِلْعِلْمِ بِهِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ "لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لِأَكْرَمَتِكَ" (٥)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُ "لَوْلَا" هُوَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ وَلَا ذَكَرَ لِلْمُبْتَدَأِ فِيهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ لِلْمُبْتَدَأِ، وَلَا بُدَّ لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ خَبَرٍ، تَعَيَّنَ حَذْفُهُ.

(١) في (ف) "بفتح".

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من (ف).

(٤) وذلك نحو "لو درست لم تنجح".

(٥) هكذا، والأولى "لولا زيد موجود لم أقم"؛ ليتفق مع المثال.

قوله :

"لَوْلَا مَعَ الْأَفْعَالِ حَرْفُ حَضٍ"

الحض : هُوَ الْحَثُّ عَلَى إِيْقَاعِ الْفِعْلِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَحْرَفُ التَّحْضِيضِ فِي

صَدْرِ الْأَرْجُوزَةِ (١).

وَأَمَّا "أَلَا" فَكَمَا قَالَ فِي الْمَعْنِيَيْنِ وَهَمَّا اسْتَفْتَا حُ الْكَلَامِ بِهَا ، وَالْعَرَضُ ،
وَتَدَخَّلَ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ ، وَعَلَى الْحَرْفِ نَحْوُ "أَلَا زَيْدٌ قَائِمٌ" ، "أَلَا قَامَ زَيْدٌ" ، أَلَا لَا
يَقُمُ زَيْدٌ ، وَأَمَّا الْعَرَضُ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَوَاصِبِ الْأَفْعَالِ .

[حتى ، وأما]

حَتَّى تُسَمَّى غَايَةً فِي الْجُمْلِ أَمَا لِتَفْصِيلِ كَلَامٍ مُجْمَلٍ

يُرِيدُ أَنْ "حَتَّى" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَصَارَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ

لَا يُخْرِجُهَا [ذَلِكَ] عَنْ كَوْنِهَا غَايَةً ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

سَرِيَتْ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ (٢)

فَعَطَفَ "حَتَّى" الثَّانِيَةَ وَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ عَلَى "حَتَّى" الْأُولَى الَّتِي هِيَ

غَايَةٌ بِدَلِيلِ نَصْبِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِ "أَنْ" مُضْمَرَةً ، فَهِيَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا [لَا

تَخْرُجُ] عَنْ مَعْنَى الْغَايَةِ ، وَقَالَ الزَّجَاجُ (٣) : إِنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

(١) انظر ٢٠٧/١ ، والكتاب ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٥٢ - ٥٦ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، ١٤٥/٨ ، والجنى

الدانى ٢٤١ ، ووصف المبانى ٢٩٢ .

(٢) انظر الديوان ٩٣ برواية " مطوت بهم " .

وهو فى الكتاب ٤١٧/١ ، بالمقتضب ٣٩/٢ ، وابن يعيش ٧٩/٥ ، ١٥/٨ ، وأسرار العربية

٢٦٧ ، ووصف المبانى ١٨١ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ١٧٦ ، والجنى الدانى ٥٥٢ ، فقد نص عليه ، وفى شرح ابن القواس ١١٤٩ "

خلافا للزجاجى ، وهو خطأ .

بَعْدَهَا فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ ، لَمَّا رَأَاهَا مَعْطُوفَةٌ فِي بَيْتِ أَمْرِي الْقَيْسِ عَلَى الْجَارَةِ ، وَلَا
 بَعْدَ فِي عَطْفِهَا عَلَى الْجَارَةِ مِنْ حَيْثُ /المُشَارَكَةُ فِي الْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ ، ١/١٨٩
 وَلَوْ كَانَتْ جَارَةً لاحتَاجَتْ إِلَى مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ،
 وَكَانَتْ (١) مُعَلِّقَةً عَنِ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ ، وَالْحُرُوفُ لَا تَعَلَّقُ ، وَلَا تَعْمَلُ حُرُوفُ الْجَرِّ
 فِي الْجُمْلِ .
 قَوْلُهُ :

" أَمَّا لِتَفْصِيلِ كَلَامٍ مُجْمَلٍ "

" أَمَّا " الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ حَرْفٌ مُوَضَّوعٌ لِلتَّفْصِيلِ بَعْدَ الْإِجْمَالِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ (٢) ثُمَّ
 قَالَ سُبْحَانَكَ : ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ
 فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ (٤) فَفَصَّلَ بـ " أَمَّا " مَا تَقَدَّمَ مِنْ
 الْإِجْمَالِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " تَفْصِيلِ كَلَامٍ " عَنِ تَفْصِيلِ الْمُفْرَدِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بـ

أَوْ " ، وَ " إِمَّا " الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ فِي بَعْضِ مَوَارِدِهِمَا (٥) .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مُجْمَلٍ " عَنِ الْكَلَامِ الْمَفْصَلِ ، فَإِنَّهُ مُسْتَعْنٍ بِتَفْصِيلِهِ عَنِ
 التَّفْصِيلِ .

وَ " أَمَّا " حَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَلِذَلِكَ يَلْزِمُهَا " الْفَاءُ " وَلِذَلِكَ قَدَرُوهَا (٦)

بـ " مَهْمَا " (٧) قَالُوا : إِنْ قُلْتَ : " أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ " : فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " مَهْمَا يَكُنُّ

(١) فِي (ف) " وَكَانَتْ " .

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ ٧٩ .

(٣) سُورَةُ الْكَهْفِ ٨٠ .

(٤) سُورَةُ الْكَهْفِ ٨٢ .

(٥) نَحْوُ أَعْطَ زَيْدًا إِمَّا دِينَارًا وَإِمَّا ثَوْبًا .

(٦) فِي الْأَصْلِ " قَدَرُوهَا " .

(٧) انظُرِ الْكِتَابَ ١/٤٦٩ ، ٢/٣١٢ بُولَاقَ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٣/٧ ، وَمَغْنَى اللَّيْبِ ٧٩ .

مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " أَرَأَيْتُمْ أَنْ يُبَيِّنُوا أَنَّ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ لَا أَنْ مَعْنَاهَا مَعْنَى " مَهْمَا " ، وَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا شَرْطِيًّا وَجِبَ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ لَكِنِّهِمُ التَّرْمُومُ حَذْفُهُ وَأَخَذُوا الْاسْمَ الَّذِي بَعْدَ " الْفَاءِ " الَّتِي هِيَ جَوَابُهَا فَأَوْلُوهُ إِيَّاهَا وَجَعَلُوهُ عَوِضًا مِنَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ فَبِالْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَبِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ " الْفَاءِ " ؛ إِنْ أُمِكِّنَ .

واحترزنا بقولنا " إِنْ أُمِكِّنَ " عن مثل قولك : " أَمَا زَيْدٌ فَإِنِّي ضَارِبٌ " ، فَإِنَّ مَعْمُولَ خَبَرٍ " إِنْ " لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا فَكَيْفَ عَلَيْهَا (١) .

وَقِيلَ : هُوَ مَنْصُوبٌ بِ " ضَارِبٍ " ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولٌ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِي الْجَزَاءِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مَعَ عَدَمِ جَوَازِهِ فِي غَيْرِهِ جَازَ مَعَ " إِنْ " (٢) .

وَقِيلَ : إِنْ الْفَاءُ مَوْضِعُهَا أَنْ تَلِيَّ " أَمَا " (٣) بَعْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ ، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ " أَمَا " إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ مَحَلُّهُ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتَ الْفَاءَ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ عَطْفٌ ، فَلَمَّا فَاتَتْهَا الْعَطْفُ أَلْزَمُوهَا التَّوَسُّطَ ، وَقَدْ تُحْذَفُ الْفَاءُ مِنْ جَوَابِهَا ضَرُورَةً كَمَا تُحْذَفُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ (٤)

أَرَادَ : فَلَا قِتَالَ . فَحَذَفَ الْفَاءَ .

(١) هذا مذهب الجمهور ، انظر مغنى اللبيب ٨٣ .

(٢) نسب هذا إلى المبرد ، والفراء ، ويقال : إن المبرد رجع إلى مذهب سيبويه والجمهور ، انظر المقتضب ٢٧/٣ ، ومغنى اللبيب ٨٣ ، وآمالى ابن السجري ٣٤٩/٢ ، والهمع ٦٨/٢ .

(٣) فى الأصل " ما " .

(٤) هذا صدر بيت ينسب إلى الحارث بن خالد المخزومي ، وإلى الوليد بن نهيك ، وإلى الكميث

ابن زيد ، وعجزه :

ولكن سيرا فى عراض المواكب

انظر شعر الحارث بن خالد ٤٥ ، والمقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وإيضاح الشواهد

الإيضاح للقيسى ١٢٩/١ ، والهادي فى الإعراب إلى طرق الصواب ١٣٧ ، والمقتصد ٣٦٦ .

[لَمَّا وَأَجَلَ وَقَطُّ وَعَوَّضُ]

لَمَّا كَحِينٍ، وَأَجَلَ مِثْلُ نَعَمٍ قَطُّ كَمَوَّضٍ زَمَنٌ يُبَيِّنُ بِضَمِّ

قَوْلُهُ: " لَمَّا كَحِينٍ " يُرِيدُ أَنَّهَا ظَرْفٌ، قَوْلُهُ: (كَحِينٍ) (١) يُرِيدُ أَنْ مَعْنَاهَا

كَمَعْنَى " حِينَ " لَا مُطْلَقاً، بَلْ إِذَا وَلِيَهَا الْفِعْلُ الْمَاضِي، فَإِنَّ وَلِيَهَا الْمَضَارِعَ

كَأَنَّتْ حَرْفاً جَارِماً، وَهِيَ ظَرْفٌ لِلْمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ، وَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ،

وَالْعَامِلُ فِيهَا جَوَابُهَا، فَهِيَ فِي الْمَاضِي بِمَنْزِلَةِ " إِذَا " فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهَا وُجُودٌ لَوْجُودٍ، فَإِذَا قُلْتَ: " لَمَّا قُمْتَ قَمْتُ " فَمَعْنَاهَا

(لَمَّا) (٢) وَجِدَ قِيَامُكَ وَجِدَ قِيَامِي، فَهِيَ نَقِيضُ " لَوْ " .

وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ بِالْحَمَلِ [عَلَى] (٣) نَقِيضُهَا وَهُوَ " لَوْ " كَمَا بَنِيَتْ " كَمْ " (٤) فِي

التَّكْثِيرِ حَمَلاً عَلَى " رَبُّ "، فَإِذَا قُلْتَ: " لَمَّا خَرَجْتَ خَرَجْتُ " فَ " لَمَّا " (٥) تَتَعَلَّقُ

بِ " خَرَجْتُ " الْأَخِيرِ (٦) الَّذِي هُوَ الْجَوَابُ، وَ " خَرَجْتُ " الْأَوَّلُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ

بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ (٧).

وَأَمَّا " أَجَلَ " (٨) فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " نَعَمٍ " فِي التَّصَدِيقِ فِي الْخَبَرِ، وَفِي

الِاسْتِفْهَامِ يُقِيدُ بَيَانَ الْجَوَابِ فِي الْمَاضِي وَالْوَعْدِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، قَالَ الْأَخْفَشُ (٩):

(١) فِي الْأَصْلِ " ظَرْفٌ " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " حِينَ " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِعٍ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " فِلم " تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي (ف) " الْأَخِيرَةُ " .

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٨) انظُرْ " أَجَلَ " فِي رِصْفِ الْمَبَانِي ٥٩ وَالْجَنَى الدَّانِي ٣٥٩ .

(٩) انظُرْ الْمَصْدَرِينَ السَّابِقِينَ .

وَاسْتِعْمَالُهَا فِي الْخَبْرِ أَفْصَحُ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا / فِي الْاسْتِفْهَامِ ، قَالَ الشَّاعِرُ .

وَقُلْنَا : عَلَى الْفَرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ (١)

فَجَمَعَ بَيْنَ " أَجَلٌ " ، وَجَيْرٍ " تَوْكِيداً .

الْفَرْدَوْسُ : الْبُسْتَانُ ، وَالِدَعَائِرُ : جَمْعُ دَعْتَرَةٍ (٢) ، وَهِيَ الْحَوْضُ الْمُنْتَمِلُ .

وَأَمَّا " قَطُّ " فَظَرْفٌ لِمَا مَضَى ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَاضِي ، (وَهِيَ

نَقِيضَةُ) (٣) " أَبَدًا " ، وَهِيَ مِنْ " الْقَطِّ " وَهُوَ " الْقَطْعُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا فَعَلْتَهُ

قَطُّ " . كَانَ مَعْنَاهُ مَا فَعَلْتَهُ فِيمَا أَنْقَطَعَ مِنْ مَاضِي عُمُرِي ، أَي : مَا فَعَلْتَهُ (مُدَّةٌ

مَاضِي) (٤) مِنْ عُمُرِي وَأَنْقَطَعَ مِمَّا بَقِيَ مِنْهُ ، وَالزَّمُوهَا الْقَطْعُ عَنِ الْإِضَافَةِ

لِلْعِلْمِ بِالْمُرَادِ ، وَفِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ : فَتَحُّ الْأَوَّلِ ، وَضَمُّهُ ، وَتَشْدِيدُ الطَّاءِ ، وَتَخْفِيفُهَا ،

وَبِنَاؤُهَا ؛ لِقَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَهِيَ فِي ضَمِّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا قُطِعَ مِنْ

الظَّرُوفِ عَنِ الْإِضَافَةِ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيَتْ لِتَضْمِنَ مَعْنَى حَرْفَيْنِ لِلغَايَةِ وَهُمَا " مُذُّ " ، وَ " إِلَى "

فَكَانَتْ قُلْتَ : " مَا فَعَلْتَهُ مُذُّ وَجَدْتُ إِلَى وَقْتِي هَذَا " (٥) .

قَوْلُهُ : " قَطُّ كَعَوْضٌ " ، وَجَهُ شَبَهٍ " قَطُّ " بِ " عَوْضٌ " أَنْ " قَطُّ " لَا

تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ فَهِيَ كَعَوْضٍ فِي اسْتِعْمَالِهَا بَعْدَ النَّفْيِ ، وَأَنَّهَا مُبْنِيَةٌ عَلَى

الضَّمِّ فَهِيَ مِثْلُهَا فِي الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ .

(١) البيت لمخرس بن ربيعي الأسدي .

انظر الجنى الداني ٣٦٠ ، وابن يعيش ١٢٢/٨ ، وشرح شواهد المغنى ٣٦١ ، والخزانة ١٠٢/١٠ .

(٢) وقيل " جمع دعثر " كما في الصحاح ٦٥٨/٢ (دعثر) .

(٣) في الأصل غير واضح .

(٤) انظر هذا في مغنى اللبيب ٢٢٢ .

وَقَدْ بَيَّنَّ الْقِسْمَ الثَّانِيَّ فَقَالَ : " زَمَنُ يَبْنِي بِضَمِّ " .
 وَأَمَّا " عَوْضٌ " فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْمُنْفِيِّ ، وَأَمَّا بِنَاوُهُ فَلَقَطْعُهُ
 عَنِ الْإِضَافَةِ ، قَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

رَضِيْعِي لِبَانَ ثَدْيِي أَمْ تَقَاسِمَا (١) بِأُسْحَمَ دَا جِ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ (٢)
 كَأَنَّهُ قَالَ : تَقَاسِمَا لَا تَنْفَرُقُ أَبَدًا ، فَ " عَوْضٌ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى
 الظَّرْفِ وَالْعَامِلِ فِيهِ " تَنْفَرُقُ " ، وَإِذَا أَضَافُوهُ أُعْرِبُوهُ ، قَالُوا : " عَوْضَ
 الْعَائِضِينَ ، كَمَا قَالُوا : أَبَدَ الْآبِدِينَ .

وَأَشْتَقَاقُهُ مِنْ قَوْلِكَ : عَاضَهُ يَعْوِضُهُ (عَوْضًا) (٣) إِذَا عَوْضَهُ قَالَ الشَّاعِرُ:
 عَاضَهَا اللَّهُ غُلَامًا بَعْدَمَا شَابَتْ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقْدٌ (٤)
 أَي : عَوْضَهَا اللَّهُ غُلَامًا ، فَلَمَّا كَانَ الدَّهْرُ كَلِمًا مَضَى مِنْهُ جُزْءٌ خَلَفَهُ جُزْءٌ
 آخَرَ وَصَارَ عَوْضًا مِنْهُ سَمَوْهُ عَوْضًا ، فَهَذَا اشْتِقَاقٌ لِذَاتِهِ .
 وَقِيلَ : كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ الدَّهْرَ يَسْلُبُ وَيُعْطِي ، وَيَأْخُذُ وَيَعْوِضُ ، فَسَمَوْهُ
 عَوْضًا لِذَلِكَ ، فَهَذَا اشْتِقَاقٌ مِنْ فِعْلِهِ .

(١) في (ف) " تحالفا " ، وهي رواية الديوان ، والمتحالفان : الكرم والمحبوح .

(٢) انظر ديوانه ٢٢٥ ، والخزانة ١٢٨/٧

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نسب في اللسان ، والتاج في مادة " نقد " إلى الهذلي من غير تعيين ، ولم أجد في ديوان الهذليين

المطبوع ولا شرحه للسكري .

وهو في تهذيب اللغة ٢٧/٩ ، والصحاح ٥٤٥/٢ ، واللسان ، والتاج في " نقد ، وصدغ " .

والتقد - يفتح القاف وكسرهما : تكسر الضرس .

[كيف ، وواو الحال]

كَيْفَ لِلِاسْتِفْهَامِ عَنْ أَحْوَالِ الْوَاوِ فِي تَقْدِيرِ إِذٍ لِلْحَالِ

" كَيْفَ " سُؤَالٌ عَنِ حَالِ الشَّيْءِ لَا عَنِ ذَاتِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فَجَوَابُهُ " صَالِحٌ " ، وَلَا يَكُونُ جَوَابُهَا إِلَّا نَكْرَةً ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ الْحَالُ نَكْرَةً ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لـ " كَيْفَ " ؟ .

وَأَمَّا " مَنْ " فَسُؤَالٌ عَنِ تَعْيِينِ الشَّيْءِ ، أَوْ عَنِ وَصْفِهِ ، فَإِذَا قِيلَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَقُلْتَ فِي الْجَوَابِ : رَجُلٌ فَقَدْ مَيَّزْتَهُ مِنْ أَمْرَةٍ ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ " زَيْدًا " فَقَالَ : " مَنْ زَيْدٌ ؟ قُلْتَ : الْقُرَشِيُّ ، أَوْ الْمَكِّيُّ ، أَوْ الْبَزَازِيُّ " .
وَأَمَّا " مَا " فَسُؤَالٌ عَنِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ .
قوله :

الْوَاوُ فِي تَقْدِيرِ إِذٍ لِلْحَالِ

إِنَّمَا قَدَّرْتَ الْوَاوُ الَّتِي لِلْحَالِ بِ " إِذٍ " ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يُشْبِهُ الظَّرْفَ وَلِذَلِكَ قَدَّرْتَ بِ " فِي " ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُ قَائِمٌ مَعْنَاهُ جَاءَ زَيْدٌ إِذْ عَمَرُ قَائِمٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى ذِي الْحَالِ كَمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَعَ الظَّرْفِ إِذَا قُلْتَ : " خَرَجَ زَيْدٌ وَقَتَّ عَمَرُ قَائِمٌ ، وَإِذْ عَمَرُ قَائِمٌ ، وَلَوْلَا أَنَّ الْوَاوُ فِي تَقْدِيرِ الظَّرْفِ لَمَّا صَحَّ خُلُوعُ الْجُمْلَةِ مِنَ الْعَائِدِ ، وَلِذَلِكَ إِذَا سَقَطَتْ " الْوَاوُ " يَلْزِمُ الْجُمْلَةَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى ذِي الْحَالِ .

وفي " كَيْفَ " لُغَتَانِ : إِحْدَاهُمَا اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ فِيهَا .

وَالثَّانِيَةُ : " كَيْ " بِحَذْفِ الْفَاءِ " قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانَ لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لَا يُحْسَانُ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثْرًا
أَرَادَ : كَيْفَ لَا يُحْسَانُ ؟

(١) ينسب هذا البيت إلى عمرو بن أحمَر الباهلي وهو في شعره المجموع ٧١ ، وروايته :

أَوْ بَاغِيَانِ لِبُعْرَانَ لَنَا وَرَفَضْتَ كَيْ لَا تَحْسُونُ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثْرًا

وهو في معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣ ، وابن يعيش ١١٠/٤ ، والخزائن ١٠٢/٧ ، وشرح ابن القواس ١١٥٥ غير منسوب .

وقيل : حذفت الفاء من " كيف " ضرورة أو تخفيفاً .

سَوْفَ مَعَ السَّيْنِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنِ أَي حَرْفُ تَفْسِيرٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ

التَّنْفِيسُ : هُوَ التَّوَسُّعَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " نَفَسَ اللَّهُ كُرْبَهُ " ، أَي : وَسَّعَ مَا هُوَ فِيهِ مِنْ ضَيْقِ الْأَمْرِ ، وَالسَّيْنُ ، وَسَوْفَ " مَوْضُوعَانِ لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَهُمَا أَخْصُ (١) بِمَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِهِمَا (مِنْ) (٢) حُرُوفِ الْاسْتِقْبَالِ ، أَمَّا حَرْفُ الشَّرْطِ فَوْضِعَ لِلشَّرْطِ وَالِاسْتِقْبَالِ لِأَنَّهُ لَزِمَ لَهُ مَعَ " إِنْ " ، وَكَذَا نُونُ التَّوَكُّيدِ وَضِعَ لِتَوْكِيدِ الْفِعْلِ فَلَمْ يَتَمَحَّضْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ ، وَكَذَا صِيغَةُ " الْأَمْرِ " ، وَالنَّهْيِ " تَدُلُّ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ بِالْعَرَضِ (٣) ، أَمَّا " السَّيْنُ ، وَسَوْفَ " فَلَا دَلَالَةَ لَهُمَا عَلَى الْاسْتِقْبَالِ [بِالْعَرَضِ] (٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُمَا فِي صَدْرِ الْأَرْجُوزَةِ (٥) .

قَوْلُهُ : " أَي حَرْفُ تَفْسِيرٍ " أَمَّا " أَي " (٦) - بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ - فَحَرْفٌ يُفَسِّرُ بِهِ مَا قَبْلَهُ ، أَي : يَبِينُ بِهِ مَعْنَاهُ ، وَشَرْطُهَا أَنْ تَقَعَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ ، الثَّانِي بِمَعْنَى الْأَوَّلِ وَمُفَسِّرٌ لَهُ (٧) كَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٤) : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى

(١) (ف) "أخصاً"

(٢) في كلتا النسختين "ومن" ، والصواب إسقاط الواو

(٣) في الأصل "لغرض" تحريف

(٤) سقط من الأصل

(٥) انظر ١ / ٥٢ فيما مضى .

(٦) انظر (أى) في رصف المباني ١٣٤ ، والجنى الدانى ٢٢٢

(٧) انظر ابن يعيش ١٤٠/٨ .

قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴿١﴾ ، (أَيُّ) (٢) وَاخْتَارَ مُوسَى مِنْ قَوْمِهِ ، فَالْجَمْلَةُ
الثَّانِيَةُ الَّتِي بَعْدَ "أَيُّ" مُفَسَّرَةٌ لِلأُولَى ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الأُولَى وَالثَّانِيَةِ فِي الْمَعْنَى
لَكِنْ "مِنْ" الْمَقْدَرَةُ فِي الأُولَى ظَاهِرَةٌ فِي الثَّانِيَةِ ، وَلِهَذَا كَانَتْ تَفْسِيرًا لِلأُولَى ،
فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : تَفْسِيرُهُ مِنْ قَوْمِهِ أَيُّ مَعْنَاهُ مِنْ قَوْمِهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي (٣)

فَقَوْلُهُ : "أَيُّ: أَنْتَ مُذْنِبٌ" تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ : "تَرْمِينِي بِالطَّرْفِ"

أَيُّ : (تَنْظُرُ) (٤) إِلَيَّ نَظْرَ [مُغْضَبٍ] (٥) وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ ذَنْبٍ

فَلِذَاكَ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ : "أَيُّ : أَنْتَ مُذْنِبٌ" كَأَنَّهُ قَالَ : تَفْسِيرُ "تَرْمِينِي بِالطَّرْفِ"
"أَيُّ : أَنْتَ مُذْنِبٌ ، أَوْ مَعْنَاهُ : أَنْتَ مُذْنِبٌ .

وَالْقَلَى : الْبَغْضُ ، وَ"إِيَّاكَ" مَنصُوبٌ بِ"أَقْلِي" قُدِّمَ عَلَيْهِ فَصَارَ

مُنْفَصِلًا ، وَلَوْ كَانَ (إِيَّاكَ) (٦) مَنصُوبًا بِ"لَكِنْ" لَكَانَ مُتَّصِلًا ، وَاسْمُ "لَكِنْ"
ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَالنُّونُ الأُولَى فِي "تَرْمِينِي" عَلَامَةٌ رَفْعِ الْفِعْلِ تَحْدَفُ فِي
الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ ، وَالْيَاءُ فَاعِلُهُ ، وَمِثْلُهُ "تَقْلِينِي" .

وَ"أَيُّ" تُسْتَعْمَلُ فِي النَّدَاءِ الْقَرِيبِ (٧) ، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتُ فِي التَّفْسِيرِ :

لأنَّهُ يُشَارِكُ النَّدَاءَ فِي كَوْنِهِ تَنْبِيهًا عَلَى مَعْنَى الْمَفْسَرِ بِهِ .

(١) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) لم أعر على قائل هذا البيت

وهو في ابن يعيش ١٤٠/٨ ، والخزانة ٢٢٥/١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٤ غير منسوب .

(٤) في الأصل "ينظرن" فلعلها "تنظرن" .

(٥) في الأصل بياض بقدر كلمة لم أجد لها في (ف) ، وأكملتها من ابن يعيش ١٤٠/٨ .

(٦) في النسختين "القلي" تحريف .

(٧) سقط في (ف) ، وقيل : هي للبعيد .

انظر الجنى

الداني ٢٣٣ .

قوله : " وَمِثْلُ ذَاكَ أَنْ " قد ذكرنا أفسام " أَنْ " (١) وَأَنَّ واحدها أن تكون
 للعبارة والتفسير بمعنى " أي " ولذلك قال : (" أَي حَرْفٌ تَفْسِيرٌ " ثُمَّ قَالَ) (٢) :
 " وَمِثْلُ ذَاكَ أَنْ هَفَ " ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى أَنْ " أَنْ " مِثْلُ " أَي " فِي التَّفْسِيرِ ؛ أَي :
 " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ الْخَفِيفَةُ النُّونِ لَا تَقَعُ مَفْسُورَةً إِلَّا بِثَلَاثِ شَرَايِطَ :

أحدها : أن يكون المفسر بها في معنى القول وليس بقول ؛ لأن القول
 يحكى ما بعده غالباً .

الثاني : ألا تكون معمولة للفعل الذي تفسره نحو قولك : " أَمَرْتُه بِأَنْ قُمْ "
 فالباء متعلقة بالفعل فهي من تنمة الفعل ، والتفسير من شأنه أن يكون جملة
 أخرى غير الجملة المفسرة لكن " أن " هنا مخففة من النون الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن .

الثالث : أن تأتي بعد كلام تام ، ولذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرُ
 دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) : " إِنَّ " أَنْ " فِيهِ مُخَفَّفَةٌ مِنْ ١٩٠ ب
 الثقيلة ؛ لأنها خبر عن " أَخْرَجْتَهُمْ " وَلَا تَكُونُ مَفْسُورَةً لِعَدَمِ حُصُولِ الْكَلَامِ
 التام قبلها ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٤) " أَنْ " [فيه]
 مفسرة بمعنى " أي " ؛ لأن النداء في معنى القول ، و " نَادَيْنَاهُ " كَلَامٌ تَامٌ (٥) .

(١) انظر ٢ / ٣٠٣ فيما مضى .

(٢) سقط من (ف)

(٣) سورة يونس ١٠ .

(٤) سورة الصافات ١٠٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ٨ / ١٤٢ .

[هيهات ، وشتان ، ووشكان ، وسرعان]

هَيْهَاتَ أَي بَعْدَ مِثْلِ شَتَانٍ وَشُكَّانٍ أَي قَرَبَ مِثْلِ سَرَعَانَ

"هَيْهَاتَ" (١) اسمٌ لـ "بَعْدَ" فَهُوَ اسْمٌ لِفِعْلِ مَاضٍ ، وَلِذَلِكَ (٢) بُنِيَ فِي إِحْدَى (٣) لُغَاتِهِ عَلَى الْفَتْحِ ، وَبُنِيَتْ ؛ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَقِيلَ : بُنِيَتْ لِأَنَّهَا أَشْبِهَتْ الْجُمْلَةَ فِي الْفَائِدَةِ ، وَالْجَمْلُ مَبْنِيَةٌ .
وَفِيهَا لُغَاتٌ : فَتَحُ التَّاءِ ، وَضَمُّهَا ، وَكَسْرُهَا ، أَمَّا الْفَتْحُ فَلُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَمَّا كَسْرُهَا فَلُغَةُ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ (١) ، وَأَمَّا الضَّمُّ فَلُغَةُ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ ، وَقَدْ رَوَى قَوْلَ الشَّاعِرِ (٤) :

هَيْهَاتُ مِنْ مُصْبِحَهَا هَيْهَاتِ

بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي ، وَتَوْتُونُ فِي اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

تَذَكَّرْتُ أَيَّاماً مَضِينَ مِنَ الصَّبَا فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ إِلَيْكَ رُجُوعُهَا (٥)

فَنَوْنٌ "هَيْهَاتَ" الثَّانِيَةَ مَعَ الْكَسْرِ ، وَ"رُجُوعُهَا" فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بـ

هَيْهَاتَ "الْأَوَّلِ إِنْ جَعَلْتَ الثَّانِي تَوْكِيداً ، (وَبِالْثَّانِي إِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ تَوْكِيداً) (٦) عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ .

(١) انظر ابن يعيش ٦٥/٤ .

(٢) في الأصل "وذلك" .

(٣) في الأصل "أحد" .

(٤) قائله حميد الأرقط

وهو في ابن يعيش ٦٦/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٥٩ .

(٥) البيت للأحوص الأنصاري

انظر شعره المجموع ١٥٠ ، وابن يعيش ٦٥/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٥٩ .

(٦) سقط في (ف) .

[الخامسة^(١)] : بسكون التاء .

السادسة : " هِيهَا " بحذف التاء .

السابعة : إبدالها نوناً فتقول : " هِيهَان " .

الثامنة : أَيهَان " بإبدال " الهاء " الأولى همزة ، وليست النونُ بدلاً من "

التاء " ؛ لِعِدْمِ نَظِيرِهِ .

التاسعة : " أَيهَاك " فالكافُ حرفُ خطابٍ .

العاشرة : " إيهات " .

الحادية عشرة : " أَيهَا " بحذف التاءِ مع إبدالِ " الهاءِ " همزةً .

أما اللغةُ الخامسةُ بسكونِ التاءِ فوجهُها أَنَّهُ اعتقدَ أَنهَا جمعٌ وَقَفَ عَلَيْهَا ؛

لأنَّ تاءَ التَّانِيثِ فِي الجَمْعِ يُوقَفُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِبدالٍ ، فَأَمَّا فِي الوَاحِدِ فَيُبدَلُهَا .

وَأَمَّا " شَتَّانَ " فَهُوَ مَعْنَاهُ افْتِرَاقُ الشَّيْئَيْنِ فِي مَعْنَى مِنَ المَعَانِي ، فَهُوَ

اسمٌ لِلفعلِ بِمَعْنَى الخَبَرِ كَهَيَّهَاتِ لَا بِمَعْنَى الأَمْرِ (٢) ، وَيَنَازُهُ كِبْنَاءُ

" هَيَّهَاتَ " ، وَهِيَ مَبْنِيَةٌ عَلَى الفَتْحِ ، وَجَاءَ الكَسْرُ يُقَالُ : " شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمَرُوهُ " أَي :

افْتَرَقَا ، وَلَا يَكُونُ فاعِلُهُ وَاحِداً ؛ لِاسْتِحَالَةِ الْإفْتِرَاقِ وَالتَّبَايُنِ مِنْ وَاحِدٍ .

وقولنا : " مَعْنَاهُ افْتِرَاقُ الشَّيْئَيْنِ فِي مَعْنَى مِنَ المَعَانِي " احْتِرَازٌ مِنْ

الْإفْتِرَاقِ بِالنُّوَاتِ (٣) ، وَيُقَالُ : " شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمَرُوهُ " بِزِيَادَةِ " مَا " قَالَ

الأَعَشَى :

(١) سقط في الأصل .

(٢) (ف) " الخير " تعريف .

(٣) لأن الافتراق بالنوات حاصل إذ كل شيئين فاحدهما غير الآخر لا محالة بخلاف الأحوال والمعاني .

انظر ابن يعيش ٦٨/٤ .

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٌ (١)

فَ "يَوْمِي" فَاعِلٌ "شَتَّانَ" بِمَعْنَى [افْتَرَقَ ، وَ "يَوْمٌ" حَيَّانَ" (٢)

مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَ "مَا" زَائِدَةٌ ، وَ "حَيَّانُ" رَجُلٌ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ كَانَ يُنَادِمُ
الْأَعْمَشَى ، وَحَيَّانَ أَخٌ اسْمُهُ جَابِرٌ ، وَكَانَ مَلِكًا يُحْسِنُ إِلَى الْأَعْمَشَى ، فَفَرَّقَ بَيْنَ
رُكُوبِهِ عَلَى كُورِ النَّاقَةِ تَدْوُرٌ وَبَيْنَ أَيَّامِهِ الْمَاضِيَةِ بِمُنَادِمَةِ حَيَّانَ لَهُ (٣).

وَأَمَّا "وَشَكَانَ" فَاسْمٌ لِ "وَشَكَ" أَي : سُرِعَ ، فَمُسْمَاءُ فِعْلٌ (٤) مَاضٍ ،
وَهُوَ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِالْخَبْرِ لَا بِالْأَمْرِ ، قَالُوا : "وَشَكَانَ" (٥) ذَا خُرُوجًا (٦) ، فَ "ذَا"
اسْمٌ إِشَارَةٌ وَهُوَ فَاعِلٌ ، وَ "خُرُوجًا" تَمْيِيزٌ [مَنْقُولٌ] (٧) كَأَنَّهُ قَالَ : سُرِعَ خُرُوجُ
هَذَا (٨).

وَأَمَّا "سُرْعَانَ" فَهُوَ اسْمٌ لِفِعْلِ مَاضٍ وَهُوَ "سُرِعَ" وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ
كَ "شَتَّانَ" ، وَفِي الْمَثَلِ "سُرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ" (٩) زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ حَمَقَى الْعَرَبِ
اشْتَرَى شَاةً فَسَالَ رِغَامَهَا فَتَوَهَّمَهُ شَحْمًا ذَائِبًا فَقَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ : خُذْ مِنْ
شَاتِنَا إِهَالَتَهَا ، فَنظَرَ إِلَى مُخَاطَبِهَا فَقَالَ : "سُرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ" أَي : أَسْرَعَتْ ١/١٩١

(١) انظر الديوان ١٤٧ ، وابن يعيش ٣٧/٤ ، ٦٨ ، والخزانة ٢٠٢/٦ .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) ينظر ابن يعيش ٦٩/٤ ، والخزانة ٢٠٢/٦ .

(٤) (ف) "أم" تحريف .

(٥) في الأصل "وشتان" تحريف .

(٦) انظر اللسان في "وشك" ، وفيه "وشكان ذَا خُرُوجًا" أَي : عجلان .

(٧) سقط في الأصل ،

(٨) في النسختين "سرور" ، والصواب ما أثبت .

(٩) انظر مجمع الأمثال ١١١/٢ ، وفيه "سرعان ذَا إِهَالَةٍ" ، والإهالة : الودك المذاب .

ذِي إِهَالَةٍ ، فَ- " ذِي " فَاعِلَةٌ ، وَ " إِهَالَةٌ " تَمييزٌ مَنقُولٌ (١) ، أَي: سَرَعَتْ إِهَالَةٌ ذِي الشَّاةِ (١) .

وَقِيلَ : إِنَّ بَعْضَهُم اسْتُضَافَ بِشَخْصٍ فَذَابَ لَهُ الشَّحْمُ وَأَحْضَرَ الطَّعَامَ سُرْعَةً فَقَالَ : سُرْعَانَ ذَا إِهَالَةٍ .

وَإِنَّمَا بُنِيَ " هِيَهَاتَ " وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ عَلَى حَرَكَةٍ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَفَتْحِ إِتْبَاعاً لِفَتْحِ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ .
قوله :

هِيَهَاتَ أَي بَعْدَ مِثْلِ شَتَانَ

يُرِيدُ مِثْلَ " شَتَانَ " فِي كَوْنِهِ اسْمًا لِفِعْلِ مَاضٍ لَا أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى ؛ فَإِنَّ " شَتَانَ " لَا يَسْتَقِلُّ بِفَاعِلٍ وَاحِدٍ ، وَ (" هِيَهَاتَ " بِفَاعِلٍ وَاحِدٍ) (٢) .
وَأَمَّا " وَشَكَانَ " فَهُوَ مِثْلُ " سُرْعَانَ " فِي أَنَّهُ اسْمٌ لِفِعْلِ مَاضٍ ، وَمِثْلُهُ أَيْضاً فِي الْمَعْنَى .

[هَيْتَ ، وَإِيهِ ، وَقَطُّ ، وَلَعَا ، وَمَهْ ، وَأَمِينِ]

وَهَيْتَ : أَسْرَعُ ، وَإِيهِ : زِدْ وَقَطُّكُ : احْتَسِبْ لَعَا : أَنْتَعَشْ ، مَهْ : كَفَّ آمِينَ : اسْتَجَبْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ كُلُّهَا مُسَمَّاهَا أَمْرًا وَقَدْ فَسَّرَهَا كُلُّهَا ، فَ " هَيْتَ " اسْمٌ لـ " أَسْرَعُ " ، وَفِيهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبْلِغْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
نَ أَخَا الرَّسُولِ إِذَا أَتَيْتَا
عُنُقُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا (٣)

(١) وقيل : إن نصب " إهالة " على الحال . انظر المصدر السابق .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) لم أقف على قائل هذين البيتين وهما في مدح علي ابن أبي طالب رضي الله عنه . ويروي " العراق "

" مكان " الرسول " ، و " سلم " مكان " عنق "

انظر معاني القرآن للفراء ٤٠/٢ ، والمحتسب ٣٣٧/١ ، واللسان في " هيت " ، وابن يعيش ٣٢/٤ .

أى : أَسْرِعْ أَسْرِعْ ، وَهُوَ لَازِمٌ لَا يَتَعَدَّى كَمُسْمَاهُ ، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ ، فَتَحُ الثَّاءُ ، وَضَمُّهَا ، وَكَسْرُهَا ، وَيُنْبِئُ عَلَى حَرَكَةِ لالتقاء الساكنين ، فَمَنْ فَتَحَ طَلَبَ الخِيفَةَ كَمَا فِي " أَيْنَ ، وَكَيْفَ " ، وَمَنْ ضَمَّ شَبَّهَهُ بِـ " حَيْثُ " ، وَمَنْ كَسَرَ فَعَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَمْ يَحْفَلْ بِثِقَلِ الكسْرِ بَعْدَ " الياءِ " لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا وَنُدْرَتِهَا فِي الكَلَامِ كـ " جَيْرِ " ، وَقَوْلُهُمْ : " هَيْتَ لَكَ " اللّامُ (١) فِي " لَكَ " لِبَيَانِ المَخَاطَبِ جِيءَ بِهَا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ الكَلَامِ عَنَّا كَقَوْلِهِمْ : " سَقْيَاكَ " (٢) .

وَقِيلَ : مَعْنَى المِضْمُومَةِ " الثَّاءُ " جِئْتُ لَكَ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهَا أَنَا مَهْيَاً لَكَ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِيهِ زِدْ " فَفِيهِ إِشْكَالٌ ، وَبَيَانُهُ أَنَّ " زِدْ " مُتَعَدٍّ وَ " إِيهِ " لَازِمٌ ، وَبَيَانُ أَنَّهُ لَازِمٌ لَمْ يَقُولُوا : " إِيهِ حَدِيثًا " أَيْ : زِدْ حَدِيثًا ، وَأَمَّا عِلَّةُ البِنَاءِ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ (٣) .

وَيُنْبِئُ عَلَى حَرَكَةِ لالتقاء الساكنين ، وَكَانَتْ الحَرَكَةُ كَسْرَةً عَلَى الأَصْلِ ، اِحْتِمَالِ ثِقَلِ الكسْرِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ فَتَحَتْ لالتبَسَتْ بِـ " إِيهَاً " الَّتِي لِلْكَافِ ، وَإِذَا قُلْنَا : " إِنْ " إِيهِ " اسْمٌ لـ " حَدَّثَ " فَمُسْمَاهُ مُتَعَدِّ أَيْضًا بَلَوْ كَانَ " إِيهِ " مُتَعَدِّيًا لِذِكْرِ مَفْعُولِهِ مَعَهُ كَقَوْلِهِمْ : " رُوِيَ زَيْدًا " ، وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : " إِنْ " إِيهِ " اسْمٌ لِقَوْلِهِمْ " تَحَدَّثَ " ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ مِثْلُهُ ، وَيُسْتَعْمَلُ مُنَوَّنًا وَتَنْوِينُهُ لِلتَّنْكِيرِ .

وَأَمَّا " قَطُّكَ " فَاسْمٌ وَمُسْمَاهُ " اِكْتَفَى " ، وَقَوْلُهُ : " اِحْتَسَبَ " هُوَ بِمَعْنَى " اِكْتَفَى " ، وَيُنْبِئُ عَلَى السُّكُونِ ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ ، وَالكافُ حَرْفٌ خَطَابٍ كَالْكَافِ فِي " ذَلِكَ " ، وَ " رُوِيَكَ " (٤) ، " وَقَطُّ " مُخَفَّفَةٌ مِنْ " قَطُّ " المُشَدَّدَةِ ؛ لِأَنَّ القَطُّ بِمَعْنَى القَطْعِ ، وَالأَكْتِفَاءُ : " قَطْعٌ لِلطَّمْعِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالأَسْتِكْتَارِ .

(١) (ف) " الامر " تحريف

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٢٦/١ وابن يعيش ٤٠/٤ .

(٣) انظر ١٦٠ / ٢ .

(٤) في النسختين هكذا " رويدك " ، والصواب ما أثبت .

قوله : " لَعَا أَنْتَعَشَ " يُقَالُ ذَلِكَ لِلْعَاثِرِ ، وَمَعْنَى " ائْتَعَشَ " اِرْتَفَعَ مِنْ عَثْرَتِكَ ، أَي : أُنْجِ مِنْهَا ، مِنْ قَوْلِهِمْ : " نَعَشْتُ الرَّجُلَ " إِذَا رَفَعْتَهُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ سَرِيرُ الْمَيْتِ نَعْشاً ؛ لِأَنَّهُ يُرْفَعُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَا أَقُولُ لَهَا عِنْدَ الْعِثَارِ لَعَا (١)

أَي : لَا أَقُولُ لَهَا : اسْلَمِي مِنْ عَثْرَتِكَ (٢) ، وَقَالَ الْآخَرُ :

فَالْتَعَسُ أَدْنَى لَهَا مِنْ / أَنْ أَقُولَ : لَعَا (٣)

قوله : " مَهَ " (٤) اسْمٌ لـ " اِكْفُفَ " ، وَبُنِيَ عَلَى الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي

الْبِنَاءِ يَوْفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ هُوَ فَاعِلُهُ .

وقوله : " آمِينَ اسْتَجِبَ " ، أَمَا " آمِينَ " فَاسْمٌ لـ " اسْتَجِبَ " يُسْتَعْمَلُ فِي

الدُّعَاءِ ، وَيُمَدُّ وَيُقَصَّرُ ، أَمَا الْمَدُّ فَإِنَّ يَزَادُ أَلْفٌ بَعْدَ الْهَمْزَةِ فَيُقَالُ (٥) : " آمِينَ "

وَوِزْنُهُ مَمْدُوداً " فَاعِيلٌ " ، وَوِزْنُهُ مَقْصُوراً ، " فَعِيلٌ " ، وَلَا يُشَدُّ الْمِيمُ (٦) .

وَقِيلَ : " آمِينَ " اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ لِوُجُودِ الْبِنَاءِ ، وَ

" آمِينَ " لَيْسَ بِدُعَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ ، وَالْاسْمُ الْوَاحِدُ لَا يُسَمَّى دُعَاءً ، وَجَاءَ فِي

الْحَدِيثِ : " أَنْ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَدْعُو وَآخَاهُ كَانَ يُؤْمِنُ (٧) فَلَوْ كَانَ "

آمِينَ " دُعَاءً لَصَارَ مَعْنَى الْحَدِيثِ وَآخَاهُ كَانَ يَدْعُو .

(١) لم أعثر عليه فيما تيسر لي من مراجع .

(٢) ينظر اللسان في (لعا) .

(٣) هذا عجز بيت للأعشى بوضعه :

بذات لوثٍ عقرناةٍ إذا عثرتُ

وجاء في النسختين " أولى لها " ، والمثبت من الديوان .

انظر ديوانه ١٠٣ ، وأساس البلاغة (١٥٩ لعو) ، واللسان " لوث " .

(٤) (ف) " منه " تحريف .

(٥) في الأصل " فتقول " .

(٦) خوفاً من أن يلتبس بجمع " أم " بمعنى قاصد .

(٧) ورد هذا الحديث في اللسان (أمن) ، ولم أعثر عليه في كتب الأحاديث التي وقفت عليها .

[أُبْنِيَّةُ الْأَسْمَاءِ]

القولُ في أُبْنِيَّةِ الْأَحَادِ إِذَا خَلَّتْ مِنْ طَارِيئِ مُزْدَادٍ

إِنَّمَا قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى الْأَحَادِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي ذِكْرِ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْأَحَادَ هِيَ الْأَصُولُ وَالْجَمْعُ مَتَوَقَّفٌ عَلَيْهَا ، فَالْمُرَادُ بِالْأَحَادِ هُنَا فِي مَقَابِلَةِ الْجَمْعِ ، فَلَا مُفْرَدٌ فِي الْفِعْلِ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ ، لِأَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ بَلْ قَدْ يُقَالُ لِلْفِعْلِ : إِنَّهُ مُفْرَدٌ بِاِعْتِبَارِ كَوْنِهِ جُزْءَ الْكَلِمَةِ .

قَوْلُهُ :

إِذَا خَلَّتْ مِنْ طَارِيئِ مُزْدَادٍ

قِيلَ : يَخْرُجُ بِهِ مَا كَانَ مِنَ الْأَحَادِ غَيْرُ مُجَرَّدٍ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، وَإِذَا خَرَجَ ذَلِكَ بَقِيَ مُرَادُهُ بِالْأَحَادِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا زَائِدَ فِيهَا ، بَلْ كُلُّ حُرُوفِهَا أَصُولٌ ، وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ثَلَاثِيٌّ ، وَرُبَاعِيٌّ ، وَخَمَاسِيٌّ ، لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَقَلُّ فِي الْأَصُولِ ، أَمَّا امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ أَصْلٌ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّ السِّدَّاسِيَّ ضِعْفُ الثَّلَاثِيِّ فَلَا يَكُونُ أَصْلًا ؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ كَبَعْلَبِكَ .

وَأَمَّا امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ لِئَلَّا يَلِيَّ الْاِبْتِدَاءَ - الَّذِي هُوَ اِفْتِتَاحٌ^(١) فِي الْعَمَلِ وَالْحَرَكَةِ - الْوَقْفُ الَّذِي هُوَ قَطْعُ الْعَمَلِ ، فَالْاِبْتِدَاءُ وَالْوَقْفُ

(١) (ف) "اهياج" تحريف .

مُتَضَادَانِ ، فَكْرَهُمَا أَنْ يَلِيَّ الْإِبْتِدَاءَ الْوَقْفُ ؛ لِأَنَّ الْمُتَجَاوِرِينَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ
فَفَصَلُوا بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ [وَالْوَقْفِ] (١) الَّذِي هُوَ ضِدُّهُ بِحَرْفٍ .

وَقَدْ يَبْلُغُ الْأِسْمُ الثَّلَاثِيَّ بِالزِّيَادَةِ إِلَى سَبْعَةٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ :
" أَحْمَارٌ أَحْمِيرَارًا ، وَشُهَابٌ اشْهَيْبَابًا " ، وَالْأَصْلُ ثَلَاثِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " الشُّهْبَةِ ،
وَالْحُمْرَةِ " .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " قَرَعَبَلَانَةٌ لِلْقَمَلَةِ الصَّغِيرَةِ (٢) فَلَيْسَ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَحْرَفٍ بَلْ
عَلَى سَبْعَةٍ بِالزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ فِي حُكْمِ الْمَنْفَصِلِ بِالزِّيَادَةِ .

[أَبْنِيَةُ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدُ]

فَعَلٌ كَفَلَسٍ ، فَعَلٌ كَجَمَلٍ	فِعْلٌ كَحَبِيرٍ ، فِعْلٌ كَأَبِيلٍ
فِعْلٌ كَقَفَلٍ ، فِعْلٌ كَكُصْرِدٍ	وَزِدٌ مِثَالُ عَضُدٍ وَكِرْدٍ
وَعَنْقٌ وَعَنْبٌ وَفِعْلٌ	قَدْ جَاءَ فِي الشُّنُودِ مِنْهُ نُبْلٌ

قَدْ ذَكَرَ أَحَدَ عَشَرَ مِثَالًا لِلثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ مِنَ الزِّيَادَةِ ، وَبَدَأَ بِالثَّلَاثِيِّ ؛ لِأَنَّهُ
الْأَصْلُ ، وَلِذَلِكَ تَزِنُ مَا زَادَ عَلَيْهِ بِتَكَرِيرِ الْأَلَامِ ، وَحَقَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ بِالْقِسْمَةِ الْعَقْلِيَّةِ
أَنْ تَكُونَ اثْنِي عَشَرَ مِثَالًا بِإِعْتِبَارِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ ، وَالْفَاءِ ، أَمَّا سَكُونُ الْفَاءِ
فَمَتَعَدَّرُ إِذْ لَا يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ ، وَإِذَا أَمْتَنَعَ السُّكُونُ فِيهَا بَقِيَتِ الْحَرَكَةُ ، ١٩٢

(١) إضافة يوجبها المقام .

(٢) وقيل : دويبة ، ينظر الخصائص ٢/٢٠٨ ، والمتع ١٦٥ ، وقد سبق التحقيق فيها .

وَلَا تَخْلُو الْحَرَكَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً أَوْ فَتْحَةً أَوْ كَسْرَةً ، وَأَمَّا الْعَيْنُ فَتَدْخُلُهَا
 الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ ، وَالْحَرَكَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثٍ وَالسُّكُونُ رَابِعٌ ، فَتَضْرِبُ مَا لِلْفَاءِ -
 وَهُوَ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ - فِيمَا لِلْعَيْنِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ - أَعْنِي السُّكُونُ وَالْحَرَكَاتُ -
 فَتَكُونُ اثْنَيْ عَشَرَ (١) مِثَالاً ، سَقَطَ " فِعْلٌ " - بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ - لِثِقَلِ
 الْخُرُوجِ مِنْ كَسْرِ لَازِمٍ إِلَى مَا هُوَ (٢) أَثْقَلُ مِنْهُ وَهُوَ الضَّمُّ اللَّازِمُ فَرِقُضَ .
 وَأَمَّا " فِعْلٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ فَجَاءَ فِي الْأَفْعَالِ الْمَبْنِيَةِ لِلْمَفْعُولِ كَ
 " ضَرِبَ زَيْدٌ " وَلَمْ يَأْتِ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَنْقُولاً عَنْ فِعْلٍ (٣) نَحْوُ " دَبُلٌ " اسْمٌ
 دُوبِيَّةٌ ، وَهُوَ عَلَمٌ ، وَالْأَعْلَامُ لَا يَتَّبَعُ بِهَا أَصْلٌ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهَا مَنْقُولَةٌ فَيَجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ " دَبُلٌ " مَنْقُولاً عَنْ فِعْلٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

وَلِهَذِهِ الْأَبْنِيَّةِ تَرْتِيبٌ أَحْسَنُ مِمَّا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ وَهِيَ : أَرْبَعَةٌ
 مَفْتُوحَةُ الْفَاءِ ، وَثَلَاثَةٌ مَكْسُورَةُ الْفَاءِ ، وَثَلَاثَةٌ مَضْمُومَةُ الْفَاءِ .

أَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْمَفْتُوحَةُ الْفَاءِ ، فَأُولَاهَا " فِعْلٌ " - بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ -
 وَيَكُونُ اسْمٌ عَيْنٍ ، وَصِفَةٌ ، وَمَصْدَرٌ ، أَمَّا الْاسْمُ فَنَحْوُ " فَلَسٌ ، وَصَقْرٌ " ، وَأَمَّا
 الْصِفَةُ فَنَحْوُ " صَعْبٌ وَضَخْمٌ " ، وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَنَحْوُ " ضَرْبٌ ، وَقَتْلٌ " .
 الثَّانِي : " فِعْلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَهُوَ أَثْقَلُ مِنْ " فِعْلٌ " بِسُكُونِ الْعَيْنِ ،
 وَهُوَ اسْمٌ عَيْنٍ (٤) ، وَصِفَةٌ (٥) ، وَمَصْدَرٌ ، نَحْوُ " طَلَبٌ " .

الثَّلَاثُ : " فِعْلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ - وَهُوَ أَثْقَلُ مِنْ [الثَّانِي (٦)] ؛ لِأَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ " اثْنَا عَشَرَ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) نَحْوُ " جَمَلٌ " .

(٥) نَحْوُ " حَسَنٌ " .

(٦) مِنْ هُنَا يَبْدَأُ النِّقْصَ فِي الْأَصْلِ .

المكسور العين أثقل من مفتوحها ، وهو اسم عين ، وصيغة ، ومصدر ، فالاسم نحو " كبد " ، والصفة نحو " حذر ، ووجع " ، والمصدر نحو كذب ، ولعب .

الرابع " فعل " (١) [بفتح الفاء وضَمَّ العين] (٢) ، وهو أثقل من الثالث ؛ لأنه مضموم العين ، والضمة أثقل من الكسرة ، وهو على ضربين ، اسم عين ، وصيغة ، فالاسم نحو " عضدٍ ورجلٍ " ، والصفة نحو " حذرٍ أي : متيقظٌ ، و " حدثٍ " أي : حسن الحديث .

فهذه الأربعة متواخية في فتح الفاء .

أما الثلاثة المكسورة الفاء : فأولها : " فعل " - بكسر الفاء وسكون العين - ، ويكون اسم عين وصيغة ومصدرًا ، فالاسم كحبر ، والصفة كتنقض وجلف (٣) ونضو (٤) ، والمصدر كعلم وفسق .

الثاني : " فعل " - بكسر الفاء وفتح العين (٥) - وهو أثقل [(١) من الأول بحركة عينه ، ويكون اسم عين كعنب ، وصيغة نحو قولك : " قوم عدى " ، و " لحم زيم " أي : متفرق (٧) ، والمصدر نحو " الشبع " .

الثالث : " فعل " - بكسر الفاء والعين - وهو أثقل من الثاني [لأنه مكسور العين والثاني] (٨) مفتوحها ، والكسر أثقل من الفتح ، ويكون اسم عين

(١) بعده في (ف) " أثقل من الكسرة وهو على ضربين " ، وهذا سهو من الناسخ ؛ لأنه سيكره كما ترى .

(٢) إضافة من جنس أسلوبه يلتزم بها الكلام .

(٣) الجلف : الرجل الجافي كالجليف .

(٤) النضو : المهزول من الإبل وغيرها .

(٥) في (ف) " بفتح الفاء وكسر العين " سهو من الناسخ .

(٦) إلى هنا ينتهي النقص الذي في الأصل .

(٧) في النسختين " متفرق " وهو تحريف من الناسخين ، قال الزمخشري في أساس البلاغة (زيم) :

" لحمه زيم : متفرق في أعضائه ليس بمجتمع في مكان فيبين " .

(٨) سقط في الأصل .

ك "إِبلٍ" و "إِطْلٍ" للخاصرة ، وصِيفَةٌ نحو "بِلِزٍ" يُقالُ : "إِمرأةٌ بِلِزٌ" للضخمة ، وقيلُ : البِلِزُ : القصيرة .
وَأَمَّا الثلاثةُ المضمومةُ الفاءِ .

فالأوَّلُ (١) "فُعَلٌ" بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ من أوَّلِ الثلاثةِ المكسورةِ الفاءِ ؛ لأنَّ الضمَّ أَثْقَلُ من الكسرِ ، وَالْكَسْرُ أَثْقَلُ من الفتحِ ، وَهُوَ اسمُ عينٍ نحو "قُفْلٍ" ، وَ "بُرْدٍ" (٢) ، وَصِيفَةٌ نحو "حَطْوٍ ، وَمُرٍّ" ، وَمَصْدَرٌ نحو "شُغْلٍ" .

الثَّانِي : "فُعَلٌ" بضمِّ الفاءِ وَفَتْحِ العينِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ من الأوَّلِ الساكنِ العينِ ، وَهُوَ اسمٌ عينٍ نحو : "صُرْدٍ" (٣) ، وَصِيفَةٌ نحو "حُطْمٍ" (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطْمٍ (٥)

وَالْمَصْدَرُ نحو "هُدَيْتَ هُدًى ، وَسَرَى سُرًى" .

الثَّلَاثُ : "فُعَلٌ" بضمِّ الفاءِ وَالعينِ ، وَهُوَ اسمٌ عينٍ نحو "عُنُقٍ" ، (وُطْنَبٌ بوصِيفَةٌ نحو "ناقةٍ سُرْحٍ ، وَطَلَّقَ" (٦) ، وَمَصْدَرٌ نحو) (٧) عَسَرَ (الشَّيْءُ يَعْسُرُ عُسْرًا ، وَعُسْرًا) (٧) بضمِّ الفاءِ وَالعينِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذْرِي ﴾ (٨) أَي : إِنذَارِي .

(١) في (ف) "فأولها" .

(٢) البورد - بالضم - : ثوب مخطط .

(٣) الصرد : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير .

(٤) الحطم : الشديد السوق للإبل ، كأنه يحطم ما مر عليه لشدة سوقه .

(٥) ينسب هذا الرجز إلى الحطم القيسي وإلى آخرين غيره .

ينظر الكتاب ٢٢٢/٣ ، والمقتضب ١٩٣/١ ، ٢٢٢/٣ ، واللسان "حطم" ، وشرح أبيات

سبويه ٢٢٦/٢ .

(٦) ناقة سرح : سريعة سهلة السير ، وناقلة طلق : لا عقال عليها .

(٧) سقط في (ف) .

(٨) سورة القمر ٢٩ .

[أبنية الرباعي المجرد]

وَالرَّبَاعِي قَمَطْرٌ سَلَهَبٌ وَزَبْرَجٌ وَدِرْهَمٌ وَجُحْدُبٌ

الرَّبَاعِي خَمْسَةُ أَبْنِيَّةٍ وَهِيَ نِصْفُ أُمَّثَلَةِ الثَّلَاثِي وَقَدْ ذَكَرَهَا صَاحِبُ
الْأَرْجُوزَةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَهَذِهِ الْأَبْنِيَّةُ هِيَ الْأَصُولُ (١) مِنْ أَبْنِيَّةِ الرَّبَاعِي -
أَعْنَى الْمَجْرَدَةِ مِنَ الزَّائِدِ - وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّقْيِيدِ بِكُونِهَا مَجْرَدَةً مِنْ زَائِدٍ ؛ لِأَنَّ
قَوْلَهُ : « إِذَا خَلَّتْ مِنْ طَارِيٍّ مُزْدَادٍ » (٢) يَشْتَمِلُ عَلَى أَبْنِيَّةِ الْأَحَادِ كُلِّهَا ثَلَاثِيَّهَا ،
وَرَبَاعِيَّهَا ، وَخَمَاسِيَّهَا .

١٩٢ب

أُولَاهَا : " فِعْلٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ ، وَهُوَ اسْمٌ وَصِفَةٌ
كَقَوْلِهِ : " قَمَطْرٌ " وَهُوَ وَعَاءُ الْكُتُبِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
لَيْسَ يَعْطُرُ مَا حَوَى الْقَمَطْرُ مَا الْعِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ (٣)
وَقِيلَ : الْقَمِطْرُ : الشَّدِيدُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « يَوْمًا عَبَّوَسًا قَمِطْرِيًّا » (٤) ،
وَنَحْوُ " فِطْحَلٍ " وَهُوَ زَمَنٌ قَبْلَ خَلْقِ الْإِنْسَانِ (٥) ، وَأَمَّا الصَّفَةُ فَنَحْوُ « لَيْثٌ
هَزْبِرٌ » أَيْ : جَرِيءٌ ، وَنَحْوُ " سَبِطْرٍ " وَهُوَ الْمَمْتَدُّ (٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ " أَصُولٌ " .

(٢) انظُر ٢ / ٢٢٣ فِيْمَا تَقْدِمُ .

(٣) قَائِلُهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ .

كَمَا فِي تَحْسِينِ الْقَبِيحِ وَتَقْبِيحِ الْحَسَنِ لِلشَّعَالِيِّ ٨٢ ، وَمَحَاضِرَاتِ الْأَدْبَاءِ لِلرَّائِغِ ٤٩ / ١ وَهُوَ فِي
الصَّحَاحِ ، وَاللِّسَانِ ، وَالتَّاجِ فِي " قَمَطْرٌ " ، وَابْنُ يَعِيشَ ٢٨ / ٥ غَيْرَ مَنْسُوبٍ ،
وَيُرْوَى " مَا يَعِي إِلَّا مَا وَعَاهُ الصَّدْرُ "

(٤) سُورَةُ الْإِنْسَانِ ١٠ .

(٥) انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ١٣٦ / ٦ ، وَسُفْرَ السَّعَادَةِ ٤١٧ / ٢ ، وَفِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ : « الْفِطْحَلُ - كَهَزِيرٍ - :

دَهْرٌ لَمْ يَخْلُقْ فِيهِ النَّاسُ بَعْدَ ، أَوْ زَمَنٌ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَوْ زَمَنٌ كَانَتْ الْحِجَارَةُ فِيهِ رَطَابًا » .

(٦) انظُرْ : الْمُنْتَصَفَ ٤ / ٣ ، وَابْنَ يَعِيشَ ١٣٦ / ٦ ، وَاللِّسَانَ ، وَالتَّاجَ فِي " سَبِطْرٌ " .

الثاني : " فَعَلُّ " بفتح الفاء وسكون العين ، ويكون اسماً وصفةً ، فالاسمُ نحو " جَعْفَرٍ " ، وَجَعْفَرٌ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلنَّهْرِ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الرَّجُلُ فَهُوَ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُنْقُولَةِ ، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَكَقَوْلِهِ : " سَلْهَبٌ " وَهُوَ الطَّوِيلُ .

[الثالث] (١) : " فِعْلِلٌ " بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام ، وهو اسمٌ وصفةٌ ، فالاسمُ قوله : " زَبْرَجٌ " وهو : الذهبُ ، وقيل : السحابُ الأحمرُ ، وقيل : النُقُوشُ الْمُخْتَلِفَةُ الْأَلْوَانِ ، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَنَحْوُ " خِضْرِمٍ " وَهُوَ الْمَاءُ الْكَثِيرُ (٢) .

الرابع : " فِعْلَلٌ " بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام ، ويكون اسماً وصفةً ، فالاسمُ [(١)] . نحو قوله : " دِرْهَمٌ " ، ومثالُ الصِّفَةِ " هِجْرَعٌ " وَهُوَ الطَّوِيلُ ، وَالْهَاءُ فِيهِ أَصْلٌ عِنْدَ سَبْيُوهِ (٣) ؛ لِقَلَّةِ زِيَادَةِ الْهَاءِ أَوَّلًا ، وَزَائِدٌ عِنْدَ غَيْرِهِ (٤) ، وَهُوَ مِنْ " الْجِرَعِ " وَهُوَ : الْمَكَانُ السَّهْلُ .

الخامسُ : " فُعْلَلٌ " بضم الفاء واللام ، وهو اسمٌ وصفةٌ ، فمِثَالُ الْاسْمِ قَوْلُهُ : " جُحْدَبٌ " بضم الجيم والدال ، وقيل : هِيَ صِفَةٌ وَهُوَ الْغَلِيظُ ، وَنَحْوُ " بُرْتَنٍ " لِمَخْلَبِ الطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ ، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَنَحْوُ " جُرْشَعٍ " وَهُوَ الْعِظِيمُ مِنَ الْإِبِلِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر أساس البلاغة " خضرم " .

(٣) انظر الكتاب ٢٨٩/٤ ، والمنصف ٧/٣ .

(٤) نسبه ابن عصفور في المتع ٢١٨ إلى أبي الحسن .

وَحَكَى الْأَخْفَشُ : " جُخْدَبًا " بفتح الدال (١) ، وَسَيَوِيهِ لَمْ يُبَيِّنْهُ ، وَيَبْرُؤِيهِ بِضَمِّ الدالِ كـ " بُرْتُنْ " (٢) ، وَحَمَلَ رِوَايَةً مِنْ رِوَاةِ بفتحِ الدالِ أَنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنْ " جُخَادِبٍ " فَخَفَّفَ بِحذفِ الألفِ وَسكُونِ الخاءِ كَمَا قَالُوا : " عَلِبَطٌ " (٣) هُوَ مُخَفَّفٌ مِنْ " عَلَابِطٌ " ، وَقَدْ : (نَطَقُوا بِهِ) (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَا رَاعَنِي إِلَّا جَنَاحُ هَابِطاً

عَلَى الْبِيُوتِ قَوِطُهُ الْعَلَابِطَا (٥)

وَ" جَنَاحٌ " اسْمُ الرَّاعِي ، وَ" قَوِطُهُ " مَنْصُوبٌ بِـ " هَابِطٍ " ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : " هَبَطَ الشَّيْءُ ، وَهَبَطْتُهُ أَنَا " وَلَوْلَا تَقْدِيرُ أَنَّ " عَلِبَطاً " مُخَفَّفٌ مِنْ " عَلَابِطٌ " لَكَانُوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَ أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ لَا يَقْدَرُ فِي وَاحِدٍ (٦) مِنْهُنَّ الْأَنْفِصَالُ (بِحَالٍ ، فَاعْرِفْهُ) (٤) .

(١) فيكون بناء سادساً ، انظر السيرافي النحوي ٥٩٣ - ٥٩٤ ، وابن يعيش ١٣٦/٦ ، وشرح الشافية

١/٤٧ - ٥١ ، وفيه " الجخدب " : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الجخادب :

(٢) انظر هذا في المنصف ٢٧/١ ، والتتمة في التصريف ٣٨ ، وشرح اللوحي ٢٦ .

(٣) سقط من (ف) ، والعلبب : الغليظ من اللبن وغيره .

(٤) سقط في (ف) .

(٥) هذان البيتان بلا نسبة في النوادر ١٧٣ ، والخصائص ١١١/٢ ، والمنصف ٢٧/١ ، والمحاسب

١/٩٢ ، والجمهرة ٣/٤٣٨ ، وابن الشجري ٢/٣٨٦ ، والصحاح واللسان في (علبب - قوط) ،

وسفر السعادة ٢/٣٨٢ ، والقوط : القطيع من الغنم . والعلابب : الضخام .

(٦) في (ف) " واحدة " .

[أبنية الخماسي المجرد]

وَالْخُمَاسِي جَاءَ قَرِطْعَبٌ وَآءٌ سَفَرَجَلٌ جَحْمَرِشٌ قَدْ عَمِلَ

هَذَا الْبَيْتُ جَامِعٌ لِلْخُمَاسِي الْمَجْرَدِ مِنَ الزِّيَادَةِ كَمَا أَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي قَبْلَهُ
جَامِعٌ لِأَصُولِ الرَّبَاعِيِّ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أُمَّثَلَةٌ :

أَوَّلُهَا « فِعْلَلٌ » بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَفَتْحِ اللَّامِ ، وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ ،
وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " قَرِطْعَبٌ " وَهُوَ : السَّحَابُ ، وَهُوَ اسْمٌ ، وَيَكُونُ صِفَةً كـ " جَرْدَحَلٍ " ،
وَهُوَ جَمَلٌ غَلِيظٌ .

المثال الثاني: فَعْلَلٌ "بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَسُكُونِ اللَّامِ الْأُولَى، وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ
وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ: "سَفَرَجَلٌ" ، وَالصَّفَةُ "شَمْرَدَلٌ" وَهُوَ: السَّرِيعُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا.

المثال الثالثُ: " فَعْلَلِلٌ " (١) بِفَتْحِ الْفَاءِ ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَفَتْحِ اللَّامِ الْأُولَى ،
وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ: " جَحْمَرِشٌ " وَهِيَ: الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ (٢) قَالَ الرَّاجِزُ:

قَدْ قَرَنْتُونِي بِعَجُوزِ جَحْمَرِشٍ

كَأَنَّمَا دَلَّالُهَا عَلَى الْفُرْشِ .

مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ كِلَابٌ تَهْتَرِشُ (٣)

(١) فِي الْأَصْلِ " فِعْلَلٌ " .

(٢) لَمْ يَمْتَلِ الشَّارِحُ بِمِثَالِ عَلَى الْأَسْمِ تَبَعاً لِسَيِّبِيهِ الَّذِي يَقُولُ فِي ٣٠٢/٤ " وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ اسْمًا " ،
أَمَّا غَيْرُهُ فَقَدْ مَثَلُوا لَهُ بِقَوْلِهِمْ : قَهْبِلِس ، وَهُوَ الذَّكْرُ الْعَظِيمُ ، وَقِيلَ : الْكَمْرَةُ الْعَظِيمَةُ وَهَذَا وَصَفٌ
عِنْدَ سَيِّبِيهِ .

يَنْظُرُ : تَفْسِيرٌ غَرِيبٌ مَا فِي كِتَابِ سَيِّبِيهِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ لِأَبِي حَاتِمٍ ١٢٥ ، وَالْمَتَع ٧١ ، وَشَرَحَ ابْنُ
الْقَوَاسِ ١١٦٩ ، وَالتَّمَّةُ فِي التَّصْرِيفِ ٢٩ ، وَنَزْهَةُ الطَّرْفِ لِلْمِيدَانِيِّ ٩٤ .

(٣) هَذَا الرَّجْزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَنْصَفِ ٥/٣ وَالْحَيَوَانَ ١٦١/٧ ، وَالْجُمْهُورَةُ ٤٠٧/٣ ، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ
١٩٧/٢ .

قَالَ ابْنُ جَنِّي : الْجَمْحَرِشُ : الْعَظِيمَةُ مِنَ النَّسَاءِ ، وَقِيلَ : الْأَرْتَبُ الضَّخْمَةُ يُقَالُ : صَدْنَا [أَرْتَبًا] (١) جَحْمَرِشًا .

المثال / الرابعُ قَوْلُهُ : " قَدْ عَمَلَهُ " وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّفْيِ ، يُقَالُ : مَا ١/١٩٣
أَعْطَانِي قَدْ عَمَلَهُ - بِالْهَاءِ - وَقَدْ عَمِلًا - بغيرِ هَاءٍ - أَي : لَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا ،
وَيُقَالُ : الْقُدْعَمَلَةُ : الضَّخْمَةُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَهُوَ صِفَةٌ ، وَالْأَوَّلُ اسْمٌ ، وَوَزْنُ «
قُدْعَمَلَةٍ» : فُعْلَلَةٌ " بضمِّ الفاءِ ، وَفَتْحِ العَيْنِ ، وَسَكُونِ اللَّامِ الْأُولَى ، وَكسْرِ
الثَّانِيَةِ .

[جمع التفسير]

القولُ في الجمعِ الذي يُكسَرُ وأحدُهُ عن وضعِهِ يُغَيَّرُ

احْتَرَزَ بقَوْلِهِ : " الذي يكسَرُ " عن الجمعِ الذي يُصَحِّحُ ، ثُمَّ فَسَّرَ معنَى
قَوْلِهِ : " يُكسَرُ " بقَوْلِهِ : " وأحدُهُ عن وضعِهِ يُغَيَّرُ " فَبَيَّنَ أَنَّ التَّكْسِيرَ هُوَ تَغْيِيرُ
صِغَةِ الْوَاحِدِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْكسَرَ هُوَ تَغْيِيرُ (٢) الشَّيْءِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ،
وَيُرِيدُ بقَوْلِهِ : " عَنْ وَضْعِهِ " عن بِنَائِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ وَهَيْئَتِهِ قَبْلَ التَّكْسِيرِ ،
وقَوْلُهُ : " يُغَيَّرُ " يعنِي في التَّكْسِيرِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّكْسِيرَ في مُقَابَلَةِ التَّصْحِيحِ ، وَهُوَ " تَفْعِيلٌ " من كَسَرْتُ
الشَّيْءَ إِذَا أَرَلْتَ التِّثَامَةَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ .

وقَوْلُهُ : " يُغَيَّرُ " أَمْرٌ عَامٌ يَشْتَمِلُ عَلَى التَّغْيِيرِ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ،
وَيَدْخُلُ فِيهِ التَّقْدِيرِيُّ نَحْوُ " فُلْكَ ، وَهَجَانِ ، وَدِلَاصِ " (٣) وَيَأْتِي بَيَانُهُ .

(١) إضافة من المنصف ٥/٣ .

(٢) في النسختين « تغير » .

(٣) في النسختين " دلاص " وهو سهو من الناسخين ، والدلاص والدلامص : البراق ، انظر المنصف

٢٥/٣ ، وسفر السعادة ٢٧٣/٢ واللسان (دلص) .

والتَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ يَرْتَقِي بِالقِسْمَةِ العَقْلِيَّةِ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ
 وَجْهًا ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " جَوَالِقُ ، وَعِذَافِرُ " (١) لِلوَاحِدِ بضمِّ الأَوَّلِ ، فَإِذَا كَسَرْتَ
 حَذَفْتَ الضَّمَّةَ ، وَجَعَلْتَ مَكَانَهَا فَتْحَةً ، وَيُعْتَقَدُ أَنَّ الألفَ فِي الجَمْعِ غَيْرُ الألفِ
 فِي الوَاحِدِ ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ: مَا تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءُ الوَاحِدِ لفظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَتَغْيِيرُ
 البِنَاءِ أَعْمُ مِنْ تَغْيِيرِ النُّظْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِثْلَ « أُسْدٍ » فِي تَكْسِيرِ « أُسَدٍ » لَمْ
 يَتَغَيَّرْ فِيهِ النُّظْمُ بَلْ تَغَيَّرَ فِيهِ البِنَاءُ فَقَطْ ، فَإِنَّ نَصْدَ الحُرُوفِ فِي الجَمْعِ باقٍ
 عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الوَاحِدِ لَكِن تَغَيَّرَتِ الأَبْنِيَّةُ ، وَكَذَلِكَ (٢) القَوْلُ فِي " جَوَالِقِ "
 فِي الجَمْعِ فَإِنَّ نَصْدَ الوَاحِدِ لَمْ يَتَغَيَّرْ بَلْ تَغَيَّرَ البِنَاءُ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ فِي الجَمْعِ .

[جمع التفسير للاسم الثلاثي المجرد]

أولها " فعلٌ " كَأُسْدٍ فِي أُسْدٍ وَ " فعلٌ " كَنَمْرٍ أَوْ كَأُسْدٍ

يُرِيدُ أَوَّلَ أَبْنِيَّةِ التَّكْسِيرِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ (٣) الَّتِي ذَكَرَهَا فِيمَا بَعْدُ بِقَوْلِهِ :
 " ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي " (٤) وَهِيَ الَّتِي كَسَرُوا عَلَيْهَا أَبْنِيَّةَ الثَّلَاثِي
 الأَصُولِ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ أَوَّلَ أَبْنِيَّةِ التَّكْسِيرِ " فُعَلًا " لِخِفَتِهِ بِسُكُونِ عَيْنِهِ ، فَمَا جُمِعَ
 عَلَى " فُعَلٍ " بِضَمِّ الفَاءِ وَسُكُونِ العَيْنِ " سُقْفٌ " وَاحِدُهُ " فَعَلٌ " بِفَتْحِ الفَاءِ
 وَسُكُونِ العَيْنِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ .

(١) الجوالق : وعاء ، والعيذافر ، الأسد ، والعظيم من الإبل .

(٢) (ف) (وكذا) .

(٣) فِي الأَصْلِ " الثَّلَاثَةُ العَشْرُ " .

(٤) سِيَّاتِي ذَكَرَهَا فِي ٢/٤٤٢ .

(٤) يَنْظُرُ الأَصُولِ فِي النُّحُو ٢/٤٣١ .

وَأَمَّا "أَسَدٌ" بضم الهمزة فواحدة "فَعَلَ" بفتح الفاءِ ، وَالْعَيْنِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : هُوَ مُخَفَّفٌ مِنْ "أَسَدٍ" الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ .

وَأَمَّا "فُلْكَ" بضم الفاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ (فَهُوَ جَمْعٌ "فَعَلٍ")^(١) فَوَاحِدُهُ "فُلْكَ" (٢) "كُ" قُفْلٍ "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « فِي الْفُلْكِ الْمُشْحُونِ » (٣) فَهُوَ وَاحِدٌ ، وَقَالَ تَعَالَى : « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ »^(٤) . (فَالْفُلْكَ) هُنَا جَمْعٌ لِعَوْدِ ضَمِيرِ الْجَمْعِ عَلَيْهِ - وَهُوَ النَّوْنُ - فِي « جَرَيْنَ » ، فَكَانَتْهُمْ حَمَلُوا "فَعَلًا" الْمَضْمُومَ الْأَوَّلِ السَّاكِنِ الثَّانِي عَلَى "فَعَلٍ" الْمَفْتُوحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، فَجَمَعُوهُ فِي الْكَثْرَةِ جَمْعَهُ ، كَمَا جَمَعُوهُ فِي الْقِلَّةِ جَمْعَهُ ، فَقَالُوا : فُلْكَ " فِي الْجَمْعِ كَمَا قَالُوا "أَسَدٌ" ، وَقَالُوا : "صَلْبٌ" ، وَأَصْلَابٌ^(٥) ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ "فَكَمَا"^(٦) شَرِكُوا بَيْنَهُمَا فِي جَمْعِ الْقِلَّةِ شَرِكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْكَثْرَةِ .

وَأَمَّا "فَعُلٌ" بضم الفاءِ وَالْعَيْنِ فَتَكْسِيرٌ "فَعَلَ" كَ "رَهْنٍ" ، وَأَمَّا "نَمْرٌ" بضم الأولِ / وَالثَّانِي فَوَاحِدُهُ "نَمْرٌ" بفتح الأولِ وَكسْرِ الثَّانِي .

ب / ١٩٣

وَأَمَّا "أَسَدٌ" بضم الفاءِ وَالْعَيْنِ فَوَاحِدُهُ "أَسَدٌ" وَهُوَ "فَعَلَ" بفتح الأولِ وَالثَّانِي ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : وَهُوَ عِنْدِي مَقْصُورٌ مِنْ "أَسُودٍ"^(٧) ، يَعْنِي أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْوَاوَ مِنْ "أَسُودٍ" فَصَارَ "أَسَدًا" .

وَفَعَلَةٌ كَرَجَلَةٌ وَفِعْلَةٌ حَبِيبَةٌ ثَيْرَةٌ وَحِسْلَةٌ

أَمَّا "فَعَلَةٌ" بفتح الفاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ فَهُوَ الْمِثَالُ الثَّلَاثُ مِنْ أَمْثَلَةٍ مَا كُسِرَ عَلَيْهِ الثَّلَاثِي ، وَوَاحِدُهُ "فَعَلٌ" بفتح الأولِ وَضَمَّ الثَّانِي ، فَ"رَجَلَةٌ" جَمْعٌ "رَجُلٍ" ،

(١) سقط في (ف) .

(٢) في (ف) " فعل " .

(٣) سورة الشعراء ١١٩ ، وقوله " في " سقط من الأصل .

(٤) سورة يونس ٢٢ .

(٥) الصلب : عظم من لدن الكاهل إلى العَجَب ، وقيل : الظهر .

(٦) في (ف) " فلما " .

(٧) انظر الأصول في النحو ٤٣١/٢ .

قَالُوا : " ثَلَاثَةُ رَجَلَةٍ " فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ ، فَكَانَتْهُمْ اسْتَعْنَوْا عَنْ " أَرْجَالٍ " (١) ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَلَيْسَ (رَجَلَةٌ) بِتَكْسِيرِ " رَجُلٍ " بَلْ هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ (٢) .
 الْمَثَلُ الرَّابِعُ فِعْلَةٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَفَتْحِ (الْعَيْنِ) (٣) [وَاللَّامِ] ، وَالْتِمَثِيلُ فِيهِ قَوْلُهُ : " حَبِيبَةٌ وَأَحَدُهَا " حُبٌّ " (٤) ، وَقَالُوا فِي الْبَيْتِ الْقَدِيمَةِ : " جَبٌّ " وَجَبِيبَةٌ فَهُوَ تَكْسِيرٌ " فِعْلٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَمِثَالُهُ " خُرْجٌ " (٥) وَخَرِجَةٌ ، وَ" جُحْرٌ " (٦) ، وَجِحْرَةٌ .

[وَقَدْ كَسَرُوا عَلَى] (٧) هَذَا الْمَثَلِ " فِعْلًا " [بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ] (٧) فَقَالُوا : " تُورٌ ، وَثِيرَةٌ " فِي الْحَيَوَانِ ، وَقَالُوا فِي الْقِطْعَةِ مِنَ الْأَقِطِ : تُورٌ ، وَثِيرَةٌ ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ " الثُّورِ " مِنَ الْحَيَوَانِ ، وَ" الثُّورِ " الَّذِي هُوَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْأَقِطِ ، وَقَالُوا فِي الصَّحِيحِ مِنْهُ : " فَقَعٌ ، وَفَقَعَةٌ ، وَجَبَّءٌ ، وَجَبَابَةٌ " (٨) .
 وَمِمَّا كَسَرَ عَلَى هَذَا الْمَثَلِ " فِعْلٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ " حِسْلَةٌ " جَمَعَ " حِسْلٌ " - وَهُوَ وَالدُّ الضَّبُّ - وَمِنْهُ " قَرْدٌ ، وَقَرْدَةٌ " .

وَأَفْعَلٌ كَأَفْلُسٍ ، وَأَزْمَنٌ وَأَضْلَعٌ ، وَأَرْجَلٌ ، وَأَرْكَنٌ

الخامسُ مِنْ أَمْثَلَةِ تَكْسِيرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ " أَفْعَلٌ " وَقَدْ كَسَرُوا عَلَيْهِ خَمْسَةَ أَمْثَلَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا مَنْظُومَةٌ فِي الْبَيْتِ .
 أَوْلَهَا : أَفْلُسٌ " جَمَعَ " فْلُسٌ " ، وَ" أَفْعَلٌ " لِأَقَلِّ الْعَدَدِ (٩) ، وَكَذَلِكَ

(١) انظر الكتاب ٥٧٤/٣ ، والأصول في النحو ٤٢١/٢ .

(٢) انظر التكملة ، وقوله قال ابن الحاجب كما في شرح الشافية ٩٨/٢ .

(٣) في النسختين " اللام " وصوابه ما أثبت .

(٤) الحب : الجرة ، أو الضخمة منها .

(٥) الخرج : وعاء نوجانين .

(٦) الجحر : ما تحفره السباع أو الهوام لتسكنه .

(٧) تكملة يدل عليها أسلوبه ، والمقام يقتضيها .

(٨) الفقعة : البيضاء الرخوة من الكماء ، والجبابة : الكماء الحمراء ، انظر الكتاب ٥٦٨/٣ .

(٩) أقل العدد : العشرة فما دونها ، الأصول في النحو ٤٢٢/٢ ، والتكملة ١٤٨ .

مُضَاعَفٌ مَا كَانَ عَلَى "فَعَلٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوُ "ضَبَّ ، وَأَضَبَّ" ،
 وَ "صَكَّ" (١) ، وَأَصَكَّ " ، وَ "كَفَّ ، وَأَكَفَّ" ، وَكَذَلِكَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ مِنْهُ نَحْوُ "قَوَّسٌ
 ، وَأَقَوَّسٌ" وَهُوَ قَلِيلٌ (٢) ، وَقَالُوا "أَيْرُ ، وَأَيْرٌ" (٣) ، وَقَالُوا (٤) فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ
 (مِنْهُ) (٥) "ظَبِي ، وَأَظَبِي" ، وَ "دَلُو ، وَأَدَلِي" وَالْأَصْلُ أَظَبُو ، وَأَدَلُو " لَكِنَّهُمْ
 أَبَدَلُوهُ مِنْ ضَمَّةٍ مَا قَبْلَ الْوَاوِ كَسْرَةً فَصَارَتْ الْوَاوِيَاءُ :

الثَّانِي : قَوْلُهُ " أَرَمَنْ " وَأَحَدُهُ " زَمَنْ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ نَحْوُ " زَمَنْ
 وَأَرَمَنْ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

هَلِ الْأَرَمَنْ اللَّائِي مَضِيْنَ رَوَّاجِعُ (٦)

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَمْعًا " لـ " زَمَانِ " (٧) .

وَقَالُوا فِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ مِنْهُ : " دَارٌ ، وَأَدْوَرٌ ، وَسَاقٌ وَأَسْوَقٌ ، وَنَارٌ
 وَأَنْوَرٌ ، وَقَالُوا فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ " عَصَاً وَأَعْصِي ، (وَالْأَصْلُ " أَعْصُو ") (٨)
 فَأَبَدَلُوا الْوَاوِيَاءَ وَالضَّمَّةَ قَبْلَهَا كَسْرَةً (٩) : إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ اسْمٌ مُعْرَبٌ فِي
 آخِرِهِ وَآوُ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ .

الثَّلَاثُ : " فِعْلٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ مِثْلُ " ضَلَعٌ " وَأَضْلَعُ (١٠) .

الرَّابِعُ : " فِعْلٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوُ " رَجُلٌ ، وَأَرْجُلٌ " - وَلَيْسَ

(١) الصك : الكتاب ، وهو فارسي معرب ، ينظر حاشية المعرب ٢٦٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر اللسان في " أير " .

(٤) في الأصل " وقال " .

(٥) في النسختين " نحو " ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) هذا عجز بيت لذي الرمة ، وصدرة

أمنزلتي مي سلام عليكما

انظر ديوانه ١٢٧٣/٢ ، والكتاب ٥٧١/٣ ، وابن يعيش ١٧/٥ .

(٧) لم أعثر على رأي ابن السراج في الأصول في النحو ، ولا في الموجز في النحو .

(٨) سقط في (ف) .

(٩) أوضح منه قول ابن القواس ١١٧٤/٢ " فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء " .

(١٠) انظر الكتاب ٥٧٣/٣ فقد قال سيبويه : " وقد قال بعضهم : الأضلع ، شبهها بالأرمن " .

لِـ "رَجُلٍ" جَمْعُ كَثْرَةٍ كَمَا لَيْسَ لِـ "رَجُلٍ" جَمْعُ قَلَّةٍ - (١) ، وَ "ذَنْبٍ وَأَنْوَابٍ" ، وَقَطْعٍ - لِلسَّهْمِ الْقَصِيرِ (٢) وَأَقْطَعُ .

الخامس : قوله : " أَرْكُنُ " وَاحِدُهُ " فَعْلٌ " بضم الفاء وسكون العين .

ثُمَّ فَعِيلٌ كَالْعَبِيدِ قَيْسُوا قَالُوا : الْكَلْبُ ، وَكَذَا الضَّرِيسُ

المثال السادس من أبنية تكسير الثلاثي المجرد « فَعِيلٌ » وقد كسروا عليه ١٩٤ / ١

ثَلَاثَةَ أَبْنِيَةٍ :

أَحَدُهَا : " فَعْلٌ " بفتح الفاء وسكون العين - قَالُوا : " عَبْدٌ ، وَعَبِيدٌ ، وَكَلْبٌ

وَكَالِيبٌ " (٣) ، وَقَالُوا : " رَهْنٌ وَرَهِينٌ " (٤) .

الثاني : " فَعْلٌ " - بفتح الفاء والعين - قالوا : " بَقْرٌ وَبَقِيرٌ " ، وَسَيَبِيوِيهِ

يَرَى أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ (٥) .

الثالث : " فَعْلٌ " - بِكسْرِ الفاء وسكون العين - نَحَوُ " ضَرِيسٌ " قَالُوا فِي

تَكْسِيرِهِ : " ضَرِيسٌ " ، وَكَمْ يَذْكَرُ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ مِمَّا جُمِعَ

عَلَى " فَعِيلٍ " إِلَّا مِثَالَيْنِ " فَعِيلٌ " كَالْعَبِيدِ جَمْعُ عَبْدٍ ؛ وَالْكَالِبُ جَمْعُ كَلْبٍ ، قَالَ

الشَّاعِرُ :

وَالْعَيْسُ يَنْغُضُنَ بِكِرَانِهَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الْكَلِيبُ (٦)

(١) انظر المقتضب ١٩٩/٢٢ ، والكتاب ٥٧٥/٣ .

(٢) قال ابن يعيش ١٩/٥ : " والقطع : نصل عريض يصير للسهم " ، وانظر اللسان في " قطع " .

(٣) اختلف النقل عن سيبويه في " الكلب والعبيد " فابن يعيش يذكر أن سيبويه يذهب إلى أن هذا اسم جمع ، والأخفش يذهب إلى أنه تكسير ، ومثله قال ابن القواس ، أما الرضي فقد ذكر العكس ، وهو الحق والصواب . انظر الكتاب ٥٦٧/٣ ، وابن يعيش ١٧/٥ ، وابن القواس ١١٧٤ ، وشرح الشافية ٩٢/٢ .

(٤) حكى ذلك ابن جني كما في اللسان " رهن " .

(٥) قال سيبويه ٥٨٢/٣ : " بقرة وبقرات وبقر " ، وانظر ابن القواس ١١٧٤ ، واللسان " بقر " .

(٦) لم أهدت إلى قائل هذا البيت .

وهو في التكملة ١٤٩ ، وابن يعيش ١٧/٥ ، ٥٦/١٠ ، وشرح الملوكي ٤١٢ غير منسوب ، ويروى (بيكراتنا) .

العيس : الإبل ، وبنغضها : تحركها في اضطراب وارتجاف ، والكيران : جمع كور - بضم الكاف - وهو الرجل ، وجاء في النسختين " كأنما ينهش " وهو سهو صوابه ما أثبت .

وَفَعِيلٌ [كَضْرَيْسٍ]^(١) جَمَعَ " ضِرْسٌ " ، وَهَذَا الْمِثَالُ قَلِيلٌ فِي التَّكْسِيرِ جِدًّا^(٢) .

ثُمَّ " فِعَالٌ " كَالْفِرَاحِ قَالُوا
كَذَا الْقِرَاطُ وَالْجِمَالُ قُولُوا
فِيهِ بِنَارٍ ، وَكَذَا رِجَالٌ
ثُمَّ " فُعُولٌ " ، فَقُلِ^(٣) الْوُعُولُ

الْمِثَالُ السَّابِعُ " فِعَالٌ " وَقَدْ ذَكَرَ مِمَّا كُسِرَ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ أُبْنِيَّةٌ :

أَوَّلُهَا : " فَعُلٌ " [بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ]^(١) كَفَرَّخَ وَفِرَاحَ ، وَفِي مُعْتَلِّ الْعَيْنِ " سَوُطٌ وَسَيَّاطٌ ، وَتَوْبٌ وَثِيَابٌ " ، وَفِي مُعْتَلِّ الْأَلَامِ " دَلَوُ وَدِلَاءٌ ، وَظَبْيٌ وَظَبَاءٌ " . وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ كَمَا لَمْ يَأْتِ الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ عَلَى " فُعُولٍ " ^(٤) .

الثَّانِي : " فِعْلٌ " بِكُسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ : " بِنَارٌ " وَهُوَ جَمْعُ " بِنِيرٍ " ، وَمِنْهُ " قِدْحٌ وَقِدَاحٌ " ، وَمُضَاعَفُهُ : " زِقٌّ^(٥) وَزِقَاقٌ " ، وَمُعْتَلُّ " رِيحٌ وَرِيَاحٌ " .

الثَّلَاثُ : " فَعُلٌ " - بَفَتْحِ الْأَوَّلِ وَضَمِّ الثَّانِي - وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : رِجَالٌ ، وَاحِدُهُ " رَجُلٌ " ، وَمِنْهُ : سَبَعٌ وَسَبَاعٌ .

الرَّابِعُ : " فَعُلٌ " - بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - وَالْمِثَالُ فِيهِ قَوْلُهُ : " الْقِرَاطُ " وَهُوَ جَمْعُ " قَرِطٍ " - وَهُوَ مَا يُحَلَّى بِهِ أُذُنُ الْمَرْأَةِ - وَمُضَاعَفُهُ كَثِيرٌ نَحْوُ : خُصٍّ^(٦) وَخِصَاصٍ ، وَعَشٌّ وَعِشَاشٌ .

(١) تَكْمَلَةٌ يُوْجِبُهَا الْمَقَامُ .

(٢) لِأَنَّهُ أَشْبَهَ أُبْنِيَّةَ الْأَحَادِ ، قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " وَكَذَا " ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ف) .

(٤) يَقُولُ ابْنُ الْقَوَّاسِ : " لَثَلَا يَلْتَبِسُ ذَوَاتُ الْوَاوِ بِالْيَاءِ ، لِانْتِقَالِ الْوَاوِ يَاءً فِي " فِعَالٍ " ، وَقَدْ شَدَّ " فَوْجٌ وَفَوْجٌ فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ " . عَنْ شَرْحِ الْأَفْيَةِ ابْنِ مَعْطَى ١١٧٤ ، وَانظُرِ الْأَصُولَ فِي النَّحْوِ

٤٣٣/٢ .

(٥) الزَّقُّ : السَّقَاءُ ، أَوْ جِلْدٌ يُجَزُّ وَلَا يَنْتَفِ لِلشَّرَابِ وَغَيْرِهِ .

(٦) الْخِصُّ : الْبَيْتُ مِنَ الْقَصَبِ .

الخامسُ : " فَعَلٌ - بفتحِ الفاءِ وَالعينِ - وَالْمَثَالُ فِيهِ قَوْلُهُ : " الْجِمَالُ "
واحدهُ " جَمَلٌ " وَ " فِعَالٌ " فِي " فَعَلٍ " كَثِيرٌ .

وَهُنَا مِثَالُ سَادِسٌ قَدْ كَسَرُوهُ عَلَى " فِعَالٍ " لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَهُوَ " فَعَلٌ " -
بضمِ الفاءِ وَفَتْحِ العينِ نَحْوُ : رَبِيعٌ ^(١) وَرِبَاعٌ .

كَذَا الْبُرُوجُ وَكَذَا الْعُرُوقُ كَذَا الضُّلُوعُ وَكَذَا السُّوُوقُ

كَذَا الْأَسُودُ ثُمَّ مَعَ فِعَالَةٍ فُعُولَةٌ بَعُولَةٌ جَمَالَةٌ

الثامنُ مِنْ أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ " فُعُولٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ خَمْسَةً ^(٢)
لأَبْنِيَةِ مَا كَسَرَ عَلَى " فُعُولٍ " .

أولُّهَا : " فَعِلٌ " - بفتحِ الفاءِ وَكَسْرِ العينِ - وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " فَقَلِّ الوُعُولُ "
وَاحِدُهُ " وَعِلٌ " - وَهُوَ الْكَبْشُ الْجَبَلِيُّ - ، وَ " نَمِرٌ ، وَنَمُورٌ " .

الثَّانِي " فُعَلٌ " - بضمِ الفاءِ وَسكُونِ العينِ - وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " كَذَا الْبُرُوجُ "
الْوَاحِدُ " بُرْجٌ " ، وَكَذَلِكَ " جُرْحٌ وَجُرُوحٌ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْجُرُوحُ
قِصَاصٌ ﴾ ^(٣) .

الثَّالِثُ : " فِعْلٌ " - بِكسرِ الفاءِ وَسكُونِ العينِ - وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " وَكَذَا
الْعُرُوقُ " ، الْوَاحِدُ عِرْقٌ - بِكسرِ الْأَوَّلِ وَسكُونِ الثَّانِي ، وَمِثْلُهُ " شِيعٌ ^(٤) وَشِيسُوعٌ " ،

(١) رَبِيعٌ عَلَى وَزْنِ صُرْدٍ ، وَهُوَ الْفَصِيلُ يَنْتِجُ فِي الرَّبِيعِ " عَنْ حَاشِيَةِ (ف) ، وَانظُرِ اللِّسَانَ فِي (رَبِيع) .

(٢) سَقَطَ فِي (ف) .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٤٥ .

(٤) الشِّيعُ : قِبَالُ النَّعْلِ الَّذِي يَشُدُّ إِلَى زِمَامِهَا ، وَالزِّمَامُ : السِّيرُ الَّذِي يَعْقِدُ فِيهِ الشِّيعُ ، اللَّسَانُ

(شِيعٌ) .

وَمِنَ الْمُضَاعَفِ "لِصٌّ وَأُصُوصٌ" فِي لُغَةٍ مِّنْ كَسَرَ اللَّامِ مِنْ "لِصٌّ" (١) ، وَمِنَ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ (٢) "دِيكٌ وَدِيوكٌ ، وَفِيلٌ وَفِيولٌ" .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : « الضَّلُوعُ » وَاحِدُهُ « ضِلَعٌ » ، بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ « . ١٩٤ / ب

الخامسُ : قَوْلُهُ : " كَذَا السُّوُوقُ " ، وَاحِدُهُ " سَاقٌ " وَوَزْنُهُ " فَعْلٌ " - بَفَتْحِ

الأوَّلِ وَالثَّانِي - أَصْلُهُ " سَوَّقٌ " قَلْبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا (٣) وَانْفَتْاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَمَا كَانَ مُعْتَلًّا الْعَيْنِ بِالْوَاوِ فَبَابِهِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى " فَعَالٍ " نَحْوُ : حَوْضٍ

وَحِيَاضٍ ، وَسَوَاطٍ وَسِيَاطٍ ، وَتَوْبٍ وَتِيَابٍ . فَأَمَّا "السُّوُوقُ" ، وَ" الْفُؤُوجُ " فِي

جَمْعِ " قَوْجٍ " (٤) فَهُوَ شَاذٌ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الضَّمَّتَيْنِ وَالْوَاوَيْنِ .

وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ فَبَابِهِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى « فَعُولٍ » فِي الْكَثْرَةِ (٥) نَحْوُ

" بَيْتٍ وَبَيوتٍ ، وَعَيْنٍ وَعَيونٍ " فَلَمْ يَسْتَقْبَلُوا (٦) الضِّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ كَمَا اسْتَقْبَلُوهَا

عَلَى الْوَاوِ .

قَوْلُهُ : " كَذَا الْأُسُودُ " - هُوَ جَمْعٌ " أُسَدٍ " يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ : " السُّوُوقُ " ؛

لِأَنَّ وَاحِدَ الْجَمْعَيْنِ " فَعْلٌ " بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ .

وَلَمْ يَذْكَرْ " فَعْلًا " (٧) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - فَإِنْ قُلْتَ : اسْتَغْنَى عَنْهُ

بِقَوْلِهِ : " بُعُولَةٌ ؛ فَإِنَّهُ جَمْعٌ " بَعْلٍ " . قُلْتَ : وَقَدْ ذَكَرَ جَمْعُ " فَعْلٍ " وَهُوَ

(الْجِمَالُ) (٨) وَلَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : " جِمَالُهُ " - وَذَلِكَ نَحْوُ : بَطْنٍ وَبُطُونٍ

وَنَسْرٍ وَنُسُورٍ ، وَمُعْتَلَّةٌ دَلُوٌ وَدَلِيٌّ ، وَثَدِيٌّ وَثَدِيٌّ .

(١) يَنْظُرُ اللَّسَانَ ، وَالْقَامُوسَ فِي " لِصٌّ " ، إِذْ ضَمَّ اللَّامَ فِيهِ لُغَةً حَكَاهَا الْأَجْمَعِيُّ .

(٢) فِي النَّسَخَتَيْنِ " اللَّامُ " بِدَلِّ الْعَيْنِ " وَهُوَ سَهْوٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتَ بِدَلِيلٍ تَمَثِيلَهُ .

(٣) فِي (ف) لِتَحْرِيكِهَا .

(٤) فِي الْأَصْلِ " وَالْفُرُوجُ فِي جَمْعِ فَرْخٍ " تَصْحِيفٌ ، وَهَمَزُ الْوَاوِ فِيهِمَا جَائِزٌ .

(٥) (ف) " الْكُسْرَةُ " تَحْرِيفٌ ، وَالرَّادُ بِالْكَثْرَةِ : مَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ .

انظُرِ الْأَصُولَ فِي النَّحْوِ ٤٣٢/٢ .

(٦) فِي (ف) " يَسْتَقْبَلُ " .

(٧) ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَاجِ فِي أُصُولِهِ ٤٣٤/٢ .

(٨) فِي النَّسَخَتَيْنِ " الْأَسْوَدُ " وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

وَأَمَّا مُعْتَلٌ « فَعَلَ » بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ فَنَحْوُ : عَصَاً وَعُصِيٌّ ، وَقَفَاً وَقَفِيٌّ ،
وَوَزَنُهُ " فُعُولٌ " عَلَى مَا يُذَكَّرُ فِي التَّصْرِيفِ .

التَّاسِعُ مِنْ أِبْنِيَةِ الْجُمُوعِ " فُعُولَةٌ " كَقَوْلِهِ : " بُعُولَةٌ " وَاحِدُهُ " بَعْلٌ " بَفَتْحِ
الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي ، وَهُوَ " فُعُولٌ " زَادُوا عَلَيْهِ التَّاءَ ، قَالَ الْخَلِيلُ : « وَأَرَادُوا
أَنْ يَحَقِّقُوا التَّائِيثَ » (١) يَعْنِي : يُؤَكِّدُوهُ ، يَعْنِي " بِالتَّائِيثِ " تَائِيثَ الْجَمْعِ فَقَالُوا :
عَمٌّ وَعَمُّومَةٌ ، وَفِي الْمُعْتَلِّ : " خَيْطٌ وَخَيْوُطَةٌ " .

العَاشِرُ : " فِعَالَةٌ " كَقَوْلِهِ : " جِمَالَةٌ " ، فـ " جِمَالَةٌ " تَائِيثُ الْجَمْعِ كَأَنَّهُمْ
أَتَّوْا " جِمَالًا " جَمَعَ " جَمَلٌ " ، وَقَالُوا : حَجَرٌ وَحِجَارَةٌ .

وَأَقْوَلٌ فِي الْهَاقِ " التَّاءُ " بِـ " فِعَالٌ " كَالْقَوْلِ فِي إِلْحَاقِهَا بِـ " فُعُولٌ " .

وَجَاءَ فِي فِعْلَانٍ كَالْعِبْدَانِ (٢) وَجَاءَ كَالثَّيْرَانِ وَالتَّغْرَانِ
وَجَاءَ كَالْقَتْوَانِ وَالْعَيْدَانِ فِعْلَانٌ كَالْحَمَلَانِ وَالتَّظْهَرَانِ
وَجَاءَ كَالنُّوْبَانِ وَالرُّقَانِ وَجَاءَ أَفْعَالٌ عَلَى أَوْزَانِ

المِثَالُ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ أِبْنِيَةِ التَّكْسِيرِ " فِعْلَانٌ " بِأَخْتِلَافِ فَائِهِ مِنْ ضَمِّ
أَوْ كَسْرٍ .

قَوْلُهُ : " وَجَاءَ فِي فِعْلَانٍ " يُرِيدُ وَجَاءَ الْجَمْعُ فِي وَزْنِ " فِعْلَانٍ " وَقَدْ
كَسَرُوا عَلَيْهِ خَمْسَةَ أِبْنِيَةِ :

أَوَّلُهَا : " فَعْلٌ " بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْعِبْدَانُ " جَمْعُ
عَبْدٍ " مِنَ الصَّحِيحِ ، وَمِنْ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ قَوْلُهُ : " ثَيْرَانٌ " هُوَ جَمْعُ " ثَوْرٍ " .

الثَّانِي : قَوْلُهُ " نَغْرَانٌ " وَاحِدُهُ " نَغْرٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْغَيْنِ ، وَهُوَ
الْعُصْفُورُ الصَّغِيرُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣/٦٨٥ ، وَالْأَصُولُ ٢/٤٣٥ .

(٢) فِي (ف) كَالْخَيْرِيَانِ ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَلَيْهَا بَعْضُ شُرَاحِ الدَّرَةِ ، وَالْخَيْرِيَانُ جَمْعُ خَرِبٍ ، وَهُوَ ذَكَرَ
الْحَبَارِيُّ .

يَحْمَلْنَ أَوْعِيَةَ الْمُدَامِ كَانَهَا قَدْ عَلَّقَتْ بِكَارِعِ النَّفْرَانِ (١)

يُرِيدُ الْعِنَاقِيدَ ، وَعَنَى (بِأَوْعِيَةِ الْمُدَامِ) : الْعِنَبَ ؛ لِأَنَّهَا حَاوِيَةٌ لِلْمَاءِ الَّذِي إِذَا عَصِرَ صَارَ مُدَامًا ، وَشَبَّهَ قَمْعَ الْعِنْبَةِ الَّذِي هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ بِرَجْلِ النَّفْرِ ، وَهُوَ الْعُصْفُورُ الصَّغِيرُ (٢) .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ " الْقِنَوَانُ " وَاحِدُهُ " قِنْوٌ " (٣) بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ .
فَإِذَا (٤) قُلْتُ : فَقَدْ صَحَّ فِي « قِنَوَانٍ » بِنَاءُ الْوَاحِدِ .

قُلْتُ : يُعْتَقَدُ أَنَّ الْكَسْرَةَ فِي " قِنَوَانٍ " غَيْرُ الْكَسْرَةِ فِي الْوَاحِدِ ، بَلْ هِيَ ١١٩٥
كَالْكَسْرَةِ فِي عِيدَانٍ ، أَوْ يُعْتَقَدُ أَنَّ الْكَسْرَةَ فِي " قِنْوٍ " كَالْكَسْرَةِ فِي " حِمْلٍ " ،
وَالْقِنْوُ : " الْعِذْقُ بِمَا عَلَيْهِ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : " الْعِيدَانُ " وَاحِدُهُ " عُوْدٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَهُوَ
كَثِيرٌ فِيمَا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ بِالْوَاوِ مِنْ " فَعْلٍ " بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي نَحْوِ " حُوتٍ
وَحَيْتَانٍ ، وَغَوْلٍ وَغِيْلَانٍ ، وَنُونٍ وَنَيْنَانٍ " (٥) .

الخَامِسُ : " فَعْلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ لَمْ يَذْكَرْهُ فِيمَا كُسِرَ عَلَى " فَعْلَانٍ " .
بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَمِثَالُهُ مِنْ خَرَبٍ وَخَرِبَانٍ " وَهِيَ ذَكَرُ الْحُبَارَى ، وَقَالُوا :
وَرَلٌ (٦) وَوَرِلَانٌ " .

(١) لم أقف على قائله وهو في ابن القواس ١١٧٦ ، واللسان ، والتاج ، وأساس البلاغة ومجمل اللغة

في " نغر " ، ومعجم مقاييس اللغة ٤٥٣/٥ ، غير منسوب ، ويروى :

يحملها باظافر النفران

يحملن أزقاق المدام كأنما

(٢) وهو الذي يسميه أهل المدينة البلبل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " فَإِنْ " .

(٥) النون : الحوت .

(٦) الورل : دويبة تشبه الضب .

وَأَمَّا مَا كُسِرَ عَلَى " فُعْلَانِ " بَضْمِ الْأَوَّلِ فَقَدْ ذَكَرَ مِنْهُ ثَلَاثَةٌ أُبْنِيَّةٌ :
 أَوَّلُهَا : " فَعَلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " حَمْلَانٌ " وَاحِدُهُ " حَمَلٌ " (١) بِفَتْحِ
 الْفَاءِ وَالْعَيْنِ .

الثَّانِي : قَوْلُهُ " ظَهْرَانٌ " وَاحِدُهُ " ظَهْرٌ " (بَوِزْنِ " فَعَلٍ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ
 الْعَيْنِ .

الثَّلَاثُ : قَوْلُهُ " ذُوْيَانٌ " وَاحِدُهُ ذَيْبٌ " (٢) بَوِزْنِ " فَعَلٍ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ
 الْعَيْنِ .

وَأَمَّا [قَوْلُهُ] (٣) " زُقَانٌ " فَوَاحِدُهُ " زِقٌ " وَإِنَّمَا مَثَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُضَاعَفٌ
 فَعَلٌ الْمَكْسُورِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ كَمَا مَثَلُ بِقَوْلِهِ " ثَيْرَانٌ " مَعَ قَوْلِهِ :
 " عَبْدَانٌ " لِأَنَّهُ مُعْتَلٌ " فَعَلٌ " بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ (٤) .

قَدْ جَاءَ كَالْأَجْمَالِ (٥) وَالْأَجْنَادِ وَجَاءَ كَالْأَرْطَابِ وَالْأَرْتَادِ
 وَجَاءَ كَالْأَعْنَاقِ وَالْأَعْضَادِ وَجَاءَ كَالْأَهْضَالِ وَالْأَكْبَادِ
 وَجَاءَ كَالْأَبَالِ وَالْأَحْمَالِ ثَلَاثُ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي

الثَّلَاثُ عَشْرَةَ مِنْ أُبْنِيَّةِ التَّكْسِيرِ فِي الثَّلَاثِي الْأَصُولِ " أفعالٌ " ، وَهُوَ أَعْمُ
 أُبْنِيَّةِ الْجُمُوعِ ؛ لِشُمُولِهِ أُبْنِيَّةَ الْأَحَادِ الْعَشْرَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا ، وَتَذَكُّرُهَا عَلَى
 التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرَهُ :

فَأَوَّلُهَا : " فَعَلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَجْمَالُ " وَاحِدُهَا : جَمَلٌ ،
 بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالْمِيمِ ، وَفِي الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ " قَاعٌ وَأَقْوَاعٌ " ، وَقَدْ اسْتَعْنَوْا بِهِ عَنْ
 جَمْعِ الْكَثْرَةِ فِي قَوْلِهِمْ : مَالٌ وَأَمْوَالٌ ، وَبِأَعْوَابٍ وَأَبْوَابٍ ، وَمِنَ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ

(١) الحمل : الخروف .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) تكلمة للتوضيح .

(٤) هذا رد من الشارح على ابن الخباز الذي يقول : " تمثيله بذئب يفغنيه عن زق فكرره .. "

(٥) في الأصل " في الأجمال " .

نحو " نَابٍ وَأَنْيَابٍ " ، والمعتلّ اللّام قالوا : صَفَاءً وَأَصْفَاءُ ، وَرَجَاءً وَأَرْجَاءُ
" لِلنَّاحِيَةِ .

الثاني : قوله : " الأجناد " وأحدّه " جُنْدٌ " ، ووَزْنُهُ " فَعْلٌ " بضمّ الأوّل وسكّون
الثاني نحو " بُرْدٍ وَأَبْرَادٍ ، وَرُكْنٍ وَأَرْكَانٍ " ، ومضاعفُهُ " حُبٌّ وَأَحْبَابٌ " ،
ومعتلّ العين " عُودٌ وَأَعْوَادٌ " ، وفي معتلّ اللّام " مَدْيٌ وَأَمْدَاءٌ " (١) .

الثالث : قوله : " الأربابُ " وأحدّه " رُطْبٌ " بضمّ الأوّل وفتح الثاني ، ومِنْهُ
رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ " وَهُوَ شَاذٌ فِيهِ - أَيْضاً - كَمَا شَذَّ فِي " فَعْلٍ " بفتح الفاء
وسكّون العين ، أَعْنَى جَمَعَهُ عَلَى " أَفْعَالٍ " .

الرابع : " فَعْلٌ " بفتح الفاء وسكّون العين ومثاله قوله : " الأزنادُ " وأحدّها
زَنْدٌ ، قَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

وَزَنْدُكَ أَنْقَبُ أَرْزَادِهَا (٢)

وَهُوَ شَاذٌ ؛ لِأَنَّ بَابَ " فَعْلٍ " (٣) الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ أَنْ يُجْمَعَ فِي
الْقَلَّةِ عَلَى " أَفْعَلٍ " لَكِنَّ لَمَّا كَانَتِ النَّوْنُ مِنْ " زَنْدٍ " فِيهَا غَنَةً أَشْبَهَتْ حُرُوفَ الْمَدِّ
نَحْوَ " سَوَاطٍ وَأَسْوَاطٍ ، وَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ " ، وَالزَّيْدُ : الْعُودُ الْأَعْلَى الَّذِي تَقْدَحُ بِهِ
النَّارُ .

وَقِيلَ : لِأَنَّ الزَّيْدَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعُودِ ، وَالْعُودُ يُجْمَعُ عَلَى " أَعْوَادٍ " ، وَقَالُوا :
" أَرَادَ " فِي جَمْعٍ " رَادٍ " وَهُوَ أَصْلُ اللَّحْيَيْنِ ، فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الذَّقْنِ ، وَقِيلَ : لِأَنَّ

(١) المدي : مكيال لأهل الشام .

(٢) هذا عجز بيت ، صدره :

وَجِدْتِ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ

ينظر ديوانه ٧٣ ، والكتاب ٥٦٨/٣ ، والأصول في النحو ٤٣٦/٢ ، والعيني ٥٢٦/٤ ، وابن

القواس ١١٧٨ .

(٣) (ف) " الفعل " .

الْهَمْزَةَ فِي "رَادٍ" إِذَا خَفَّفَتْ صَارَتْ أَلِفًا فَعَامِلُوهَا مُعَامَلَةٌ مَا ثَانِيهِ أَلِفٌ نَحْوُ " ١٩٥ ب
بَابِ وَأَيُّوَابٍ ، وَنَابٍ وَأَنْيَابٍ " (١) .

الخامس : " فَعُلٌ " بَضْمِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَعْنَاقُ " وَاحِدُهُ " عُنُقٌ "
وَمِنْهُ " طُنْبٌ وَاطْنَابٌ " .

السادس : " فَعُلٌ " بَفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَعْضَادُ " وَاحِدُهُ "
عَضُدٌ ، وَقَالُوا " عَجَزٌ وَأَعْجَازٌ " وَلَمْ يَتَجَاوَزُوهُ فِيهِمَا كَمَا لَمْ يَتَجَاوَزُوا
رَجَالًا ، وَسَبَاعًا " [فِي الْكَثْرَةِ] (٢) .

[السَّابِعُ] (٣) : [" فَعِلٌ " بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي ، وَمِثَالُهُ] (٤) : " الْأَضْلَاعُ
" وَاحِدُهَا " ضِلْعٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ " وَقَالُوا " ضِلْعٌ " بِوَزْنِ " عِرْقٌ "
وَمِثْلُهُ " إِرْمٌ وَارَامٌ " وَ" الْإِرْمُ " الْعَلْمُ يَنْصَبُ فِي الطَّرْقِ ، وَمِثْلُهُ " عِنَبٌ وَأَعْنَابٌ " ،
وَمِنَ الْمُعْتَلِّ " مَعَى وَأَمْعَاءٌ " .

الثامن " فَعِلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَكْبَادُ " فَالوَاحِدُ " كَبِدٌ "
بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي .

التاسع : " فَعِلٌ " بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَبَالُ " الْوَاحِدُ " إِبِلٌ " بِكَسْرِ
فَاءِهِ وَعَيْنِهِ ، وَقَالُوا : " إِطْلٌ وَأَطَالٌ " ، وَالْإِطْلُ : الْخَاصِرَةُ ، اسْتَعْمَلُوا بِ
" أَفْعَالٍ " فِي هَذَا الْمِثَالِ عَنِ الْكَثْرَةِ .

العاشر : " فَعِلٌ " بِكَسْرِ فَاءِهِ وَسُكُونِ عَيْنِهِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَحْمَالُ " وَاحِدُهَا
" حِمْلٌ " بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ ، وَمِنْهُ " شِبْرٌ وَأَشْبَارٌ " .

وَلَمْ يَذْكَرْ " فِعْلَةٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ فِي الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ (٥) وَذَلِكَ

(١) انظر هذا في الكتاب ٥٦٨/٣ ، وابن يعيش ١٦/٥ .

(٢) تكملة يقتضيتها المقام ، وانظر ابن القواس ١١٧٨ .

(٣) في الأصل " الخامس " خطأ .

(٤) سقط في الأصل .

(٥) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول : " وقد فاته من أبنية جمع الثلاثي (فِعْلَةٌ) كجَارٍ وَجِيرَةٍ يَنْظُرُ

شرحه على الدرّة الألفية في هذا الموطن .

نحو " نارٍ وَنِيرَةٍ ، وَقَاعٍ وَقَيْعَةٍ ، وَجَارٍ وَجِيرَةٍ ، وَأَخٍ وَإِخْوَةٍ " وَعُدْرُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ سَبَقَ ذَكَرُ أَبْنِيَةِ الْقَلَّةِ فِي بَابِ الْعَدَدِ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ " فِعْلَةٌ " ثُمَّ (١) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ ذَكَرْتُمْ " أَفْعَلًا " ، وَ " أَفْعَالًا " ثُمَّ ذَكَرْتُمَا هُنَا ! .
قُلْتَ : إِنَّمَا ذَكَرْتُمَا لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمَا ، فَأَمَّا " فِعْلَةٌ " فَلَمْ يَكْسُرْ عَلَيْهَا مِنْ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ إِلَّا الْقَلِيلُ .

وَقَدْ تَرَكَ " حَجَلِي " جَمْعَ " حَجَلٍ " (٢) ، وَ " أَنْجِدَةٌ " فِي جَمْعِ " نَجْدٍ " وَعُدْرُهُ أَنْ " أَنْجِدَةٌ " شَاذٌ ، وَأَمَّا " حَجَلِي " فَقَلِيلٌ .

قَوْلُهُ : " ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي " : يُرِيدُ أَنْ صَيَّغَ الْجَمْعَ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنَ الزِّيَادَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ، وَأَنْتَ الْعَدَدُ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الصِّيغَةَ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَهَذَا أَوْلَى مِمَّنْ رَوَاهُ " ثَلَاثَ عَشْرَةَ " بِإِضَافَةِ " ثَلَاثٍ " إِلَى " عَشْرَةٍ " (٣) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِيزُهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ (٤) ، فَاعْرِفُهُ .

قَوْلُهُ : " عَلَى التَّوَالِي " يُرِيدُ عَلَى تَوَالِي مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ (٥) ، فَإِنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ التَّرْتِيبَ وَنَظَّمَهُ عَلَى التَّوَالِي الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ .

وَبَابُ فِعْلٍ أَفْعَلٌ فِي الْقَلَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ ثَانِيَهُ حَرْفَ عِلَّةٍ
وَالكثْرَةُ الْفُعُولُ وَالْأَفْعَالُ وَغَيْرُهُ قَلَّتُهُ الْأَفْعَالُ

(١) انظر ٢/٢٥٥ .

(٢) الحجل : القبيح ، وقال ابن سيده : الحجل : الذكور من القبيح ، الواحده (حجلة) ، وحجلان ، وَالْحَجَلِيُّ اسم للجمع ، ولم يجئ الجمع على (فِعْلِي) إلا حرفان هذا ، والظريبي جمع ظريبان ، وهي دويبة منتنة الريح . ينظر هذا في اللسان « حجل » .

(٣) الذي روى هذا ابن الخباز في شرحه لوجه ١١٠/أ حيث قال : " وقوله : " ثلاث عشرة " أضاف النيف إلى العشرة ، وهو مذهب الكوفيين " .

(٤) انظر الإنصاف ١/٢٠٩ ، المسألة (٤٢) .

(٥) انظر الأصول في النحو ٢/٤٣٦ فما بعدها .

احترز بقوله: "بَابُ فَعَلٍ" عن بَقِيَّةِ أَوْزَانِ الثَّلَاثِي (١) المجرّدة من الزيادة .
ويريدُ بقوله : "بَابُ فَعَلٍ أَفْعَلٍ فِي الْقَلَّةِ" قِيَاسُ مَا كَانَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْآحَادِ عَلَى
"فَعَلٍ" ،مفتوح الفاء ساكن العين، أَنْ يُكْسَرَ فِي الْقَلَّةِ عَلَى "أَفْعَلٍ" إِذَا كَانَ
صَحِيحَ الْعَيْنِ وَذَلِكَ (٢) نَحْوُ "فَلَسٍ وَأَفْلَسٍ" ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "فِي الْقَلَّةِ" عَنْ
جَمْعِ الْكَثْرَةِ ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "مَا لَمْ يَكُنْ ثَانِيهِ حَرْفَ عَلَّةٍ" عَنْ نَحْوِ "بَيْتٍ ،
وَصَوْتٍ" ؛ فَإِنَّ جَمْعَهُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى "أَفْعَالٍ" نَحْوِ "أَبْيَاتٍ ، وَأَصْوَاتٍ" .
واحترزَ بقوله : "ثَانِيهِ" أَيْضاً عَنْ لَامِهِ وَذَلِكَ نَحْوِ "دَلَوٍ وَأَدْلٍ ، وَظَبِيٍّ
وَأَظْبٍ" .

وَقَدْ جَاءَ فِيهِ : "أَفْعَالٌ" شَاذاً وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَتَأْوِيلُهُ (٣) .
وقد قَالُوا فِي الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ "بَيْتٌ وَأَبْيَتٌ ، وَعَيْنٌ وَأَعْيُنٌ" وَهُوَ شَاذٌ ،
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "تَوْبٌ وَأَتُوبٌ" قَالَ الشَّاعِرُ :

١١٩٦

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسَتْ أُتُوبِيًّا (٤)
وَقَالُوا : "قَوْسٌ وَأَقَوْسٌ" ، وَإِنَّمَا كَانَ مِثْلُ هَذَا شَاذاً؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى
حَرْفِ الْعَلَّةِ ، فَعَلَى هَذَا إِذَا وَجَدْنَا اسْمًا عَلَى مِثَالِ "فَعَلٍ" - بَفَتْحِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ
الثَّانِي - وَهُوَ صَحِيحُ الْعَيْنِ وَلَمْ نَسْمَعْ فِيهِ جَمْعًا فَّقِيَاسُهُ أَنْ نَجْمَعَهُ فِي الْقَلَّةِ
عَلَى "أَفْعَلٍ" كَمَا لَوْ سَمَّيْنَا بِـ "فَضْلٍ" لَقَلْنَا فِي جَمْعِهِ : "أَفْضُلٌ" فِي الْقَلَّةِ
بِوَفَى الْكَثْرَةِ "فِضَالٌ" أَوْ "فِضُولٌ" كَقَوْلِهِمْ : "كَعْبٌ وَأَكْعَبٌ وَكِعَابٌ ، أَوْ كُعُوبٌ" .
قَوْلُهُ :

وَالْكَثْرَةُ الْفَعُولُ وَالْفِعَالُ

(١) بعده في (ف) "التسعة" .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر ٢٤٤/٢ فيما مضى .

(٤) قائل البيت معروف بن عبد الرحمن الراجز ، وقيل : حميد بن ثور .

انظر الكتاب ٥٨٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٢/٢ ، والمقتضب ٢٩١/٢ ، ١٣٢/٢ ، ١٩٧/٢ .

واللسان "ثوب" ، والعيني ٥٢٢/٤ ، وديوان حميد بن ثور ٦١ .

يريدُ جمعَ الكثرةِ في "فَعَلَ" المفتوحِ الفاءِ الساكنِ العينِ ، وذلك نحو "كَعَبَ وَكَعَابَ وَكُعُوبٍ ، وَفَرَّخَ وَفَرَاخٌ وَفَرُوحٌ ، وَقَدْ يَأْتِي عَلَى "فِعَالٍ" فَقَطْ نَحْوِ "كِلَابٍ" ، وَعَلَى "فُعُولٍ" فَقَطْ نَحْوِ بَطُونٍ .

ويريدُ بقوله : "الكثرةُ الفُعُولُ وَالْفِعَالُ" في الغالبِ .
 وَيَخْتَصُّ "فِعَالٌ" بِمَا عَيْنُهُ وَأَوْ نَحْوُ "ثَوْبٍ وَثِيَابٍ" (١) ، وَ"فُعُولٌ" بِمَا عَيْنُهُ يَاءٌ نَحْوُ : "بَيْتٍ وَبَيْوتُ" إِلَّا مَا شَذَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ، وَيَدْخُلُ مِثْلُ هَذَا فِي قَوْلِهِ :

وَالكَثْرَةُ الْفُعُولُ وَالْفِعَالُ

لأنَّ مَا عَيْنُهُ "أَوْ" بَابُهُ "فِعَالٌ" نَحْوِ "حَوْضٍ وَحِيَاضٍ" ، وَمَا عَيْنُهُ "يَاءٌ" بَابُهُ "فُعُولٌ" نَحْوُ "بَيْتٍ وَبَيْوتُ" .

وقد جُمِعَ غَيْرُ "فَعَلَ" عَلَى "أَفْعَلٍ" وذلك نحو "ذَنْبٍ وَأَذُنُوبٍ ، وَقِطْعٍ وَأَقْطَعٍ ، وَرُكْنٍ وَأَرْكُنٍ ، وَزَمَنٍ وَأَزْمَنٍ" ، وَقَالُوا : "عَصَاً وَأَعْصٍ" .

قَوْلُهُ : "وغيره قلته الأفعالُ" يريدُ غيرَ "فَعَلَ" المفتوحِ الفاءِ والسَّاكنِ العينِ من باقي الأبنيةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أُمَّثَلَتُهُ فِي قَوْلِهِ :

وَجَاءَ أَفْعَالٌ عَلَى أَوْزَانِ

فَخَذَهَا مِنْ هُنَاكَ (٢) ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ "أَفْعَلٌ" ، وَأَفْعَالٌ" بِجَمْعِ الْقَلَّةِ فِي الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ أُنْبِيَةِ الْأَحَادِ فَلَمْ يَلْتَبَسْ بِالْوَاحِدِ ؛ لِقَلَّتِهِ ، فَافْهَمِهِ .

[جمع التفسير للاسم الرباعي]

وَفِي الرَّبَاعِيِّ مَعَ الْخُمَاسِيِّ يَأْتِي فِعَالٌ عَلَى الْقِيَاسِ
 نَحْوُ ضَفَادِعٍ وَفِي سَفَرَجَلٍ جَمْعاً سَفَارِجُ بِحَذْفِهِ قُلْ
 وَإِنْ تَشَأْ عَوْضٌ وَقُلْ سَفَارِيجُ فَصَارَ بِالْتَّعْوِيزِ كَأَلْهَمَالِيجُ

أَمَّا الرَّبَاعِيُّ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مِثَالٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَصَرَّفُوا [فِيهِ] (٣)

(١) يقول ابن القواس ١١٨٠ "فتقلب الواو ياء ؛ لضعفها بالسكون في الواحد "

(٢) انظر ٣٤٣/٢ .

(٣) تكلمة يوجبها السياق ، وانظر ابن يعين ٢٨/٥ .

تَصَرَّفَهُمْ فِي الثَّلَاثِيَّ؛ لِثِقَلِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : « يَأْتِي فَعَالِلٌ عَلَى الْقِيَاسِ » يُرِيدُ فَعَالِلٌ مُطَرِّدًا فِي أَصْلِهِ ، وَالْأَصْلُ وَالْمُلْحَقُ بِهِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ، مِثَالُ الْأَصْلِ قَوْلُهُ : "ضَفَادِعُ" جَمْعُ "ضِفْدَعٍ" ، وَمِثَالُ الْمُلْحَقِ بِهِ "جَدُولٌ وَجَدَاوِلُ ، وَصَيَرَفُ وَصَيَارِفُ ، وَأَجْدَلُ وَأَجَادِلُ" ، وَكَذَلِكَ أَبْنِيَةُ الرَّبَاعِيِّ الْخَمْسَةُ الْأَصُولُ الَّتِي ذَكَرَهَا كُلُّهَا (يَأْتِي جَمْعُهَا) ^(١) عَلَى "فَعَالِلٍ" .

وَأَمَّا الْخَمَاسِيُّ فَقَالَ سَيَبَوِيه ^(٢) : لَا يَكْسُرُ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ إِفْرَادِهِ مُسْتَثْقَلٌ بِكَثْرَةِ حُرُوفِهِ ، فَلَوْ جُمِعَ بِجُمْلَةٍ حُرُوفِهِ أَزْدَادَ ثِقَلًا وَذَلِكَ مُسْتَكْرَهُ ، وَإِنْ حُذِفَ مِنْهُ الْحَرْفُ الْخَامِسُ لَزِمَ الْخُرُوجُ مِنْ وَزْنِ الْخَمَاسِيِّ إِلَى وَزْنٍ آخَرَ وَهُوَ الرَّبَاعِيُّ وَذَلِكَ مُسْتَكْرَهُ ، لَكِنْ لَوْ قِيلَ : كَيْفَ يَكْسُرُ مِثْلَ فَرَزْدَقٍ ؟ فَالْقِيَاسُ أَنْ تَحْذِفَ الْحَرْفَ الْخَامِسَ ؛ لِأَنَّ الثَّقَلَ إِنَّمَا يَكُونُ ^(٣) بِهِ وَلِأَنَّكَ لَوْ أَبْقَيْتَ الْحَرْفَ الْخَامِسَ لَبَقِيَ عَجْزُ الْكَلِمَةِ أَثْقَلَ مِنْ صَدْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَلْفَ التَّكْسِيرِ تَقَعُ ثَالِثَةً وَقَبْلَهَا حَرْفَانِ هُمَا صَدْرٌ ، وَمَعَ بَقَاءِ الْخَامِسِ يَكُونُ عَجْزُهَا ثَلَاثَةً أَحْرَفٌ ١٩٦ / ب فَيَزِيدُ عَجْزُهَا عَلَى صَدْرِهَا فَوَجِبَ أَنْ يُحْذِفَ الْخَامِسُ وَيَصِيرَ الْأِسْمُ إِلَى وَزْنِ الرَّبَاعِيِّ فَتَقَعُ أَلْفُ التَّكْسِيرِ مُتَوَسِّطَةً ، مَا قَبْلَهَا مُوَاظِنٌ لِمَا بَعْدَهَا .
قَوْلُهُ :

وَإِنْ تَشَا عَوَّضَ فَقُلْ سَفَارِيحٌ

يُرِيدُ : إِنْ شِئْتَ عَوَّضْتَ مِنَ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ مَدَّةً سَاكِنَةً ؛ وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ

فِي جَمِيعِ أَوْزَانِ الْخَمَاسِيِّ الْأَرْبَعَةِ .

قَوْلُهُ :

فَصَارَ بِالتَّعْوِيضِ كَالْهِمَالِيحِ " ^(٤) يُرِيدُ : أَنَّ الْخَمَاسِيَّ الَّذِي عَوَّضْتَ مِنْ

(١) فِي (ف) "تَأْتِي بِأَجْمَعِهَا" .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ٣/٤٤٤ .

(٣) (ف) "كَانَ" .

(٤) الْهِمَالِيحُ : جَمْعُ هِمْلَاجٍ ، وَالهِمْلَاجُ : حَسَنُ سَيْرِ الدَّابَّةِ فِي سُرْعَةٍ .

خامسه " الياء " قبل الطرف صار بالتعويض في زنة " الهماليج " لكن " الياء " :
 في " الهماليج " ليست للتعويض ، بل هي منقلبة عن ألف " هملاج " فقلبت الألف
 ياء في جمعه ، لانكسار ما قبلها ، وكذلك " ألواو " إذا وقعت رابعة تقلب في
 الجمع ياء ؛ لانكسار ما قبلها نحو " زنبور وزنابير ، وإن كان الرابع ياء بقيت
 بحالها نحو : قنديل وقناديل . وهذه الياء لازمة لا تحذف إلا في الضرورة ،
 وأما (الياء) في " سفاريج " فغير لازمة بل إن شئت حذفتها ، ولذلك قال :
 " وإن تشأ عوّض " ، وتقول في " جحمرش " : " جحمر " ، وفي " قرطع " :
 قرطع .

فإن قلت : فإذا عوضت من الحرف الخامس ، لم يحصل التخفيف .
 قلت : التخفيف حاصل ؛ لأن (الياء) مدة ساكنة ، ومع ذلك فله نظير
 وهو ما رابعه مدة ، ولذلك يجعلون التعويض قبل الأخير ، لتقع الياء (^(١)) المعوضة
 موقع الياء المبدلة من المدة في موقع ياء قنديل ، ولذلك قال :
 فصار بالتعويض كالهماليج

أي : صارت الياء في سفاريج غير مستثناة كما أن الياء في قناديل
 كذلك ، فأعرفه (^(١)) .

[جمع تكسير الثلاثي المؤنث بالتاء]

وَفَعْلَةٌ كَأَجْفَنَاتٍ سَلِمَتْ	وَكَالجِفَانِ وَالْمُؤْنِ كُسِرَتْ
وَفَعْلَةٌ كَرَكِبَاتٍ وَمَعْدٌ	وَكَالِقِبَابِ وَكُسِرَاتٍ وَرَدٌ
وَفَعْلَةٌ كَالسِّدْرَاتِ وَالْكَسْرُ

قوله :

وَفَعْلَةٌ كَأَجْفَنَاتٍ سَلِمَتْ

يَعْنِي فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ تَكُونُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي الْجَمْعِ
 الْمَصْحُوحِ .

قوله :

وَكَالجِفَانِ وَالْمُؤْنِ كُسِرَتْ

(١) من قوله " المعوضة إلى آخر الفقرة تأخر عن موضعه هذا في الأصل بحوالى ستة أسطر ، والمثبت

من (ف) حيث أقم ناسخ الأصل حوالى ستة أسطر من شرح الأبيات الآتية ، وسيأتي التنبيه عليه

في موضعه إن شاء الله .

يعنى تكسير " فَعْلَةٌ " فى الكثرة ، و "المؤن" جمع " مائة " وهو أسفل
البطن (١) .

ويريد بقوله : " وَفَعْلَةٌ كَالجَفَنَاتِ " مَا لِحِقَّتُهُ " التاء " من أبنية الثلاثي غير
الصفة .

و " فَعْلَةٌ " الساكنُ العين، إما أن تُضمَّ فاؤه، أو تُفتح أو تُكسر، فذلك ثلاثة
أبنية مع سكون العين وقد مثل بها، وبدأ ب " فَعْلَةٌ "؛ لِحِقَّتُهُ بفتح فائه وقد نكَّرَ ١٩٧
لجمعه مثاليين، أحدهما: " فَعَالٌ " (٢) ، وهو الذى عناه بقوله: " كَالجَفَانِ "
والثاني: " فَعُولٌ " وهو الذى عناه بقوله: " كَالْمُؤُونِ "، و " فَعُولٌ " فى هذا الباب
قليل (٣) .

وقد كسروه على " فَعَلٍ " قالوا : " حَلَقَهُ وَحَلَقٌ " ، وفى المعتل " خَيْمَةٌ
وَخَيْمٌ " ، وكسرت المعتل العين على " فَعَلٍ " بضم الأول وفتح الثاني نحو " نَوْبَةٌ
وَنُوبٌ " ، وفى معتل اللام نحو " قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ " .

وقيل : إن " خَيْمًا " مقصورة من " خِيَامٍ " (٤) ، وكذلك " حَلَقٌ " .
الثاني " فَعْلَةٌ " بضم الأول قوله : " كَرْكِبَاتٍ " يعنى فى القلة .
قوله : " وَعُدَدٌ " يعنى جمع الكثرة ، وليس له (٥) جمع قلة فى التفسير ،
وواحد " عُدَدٌ " " عُدَّةٌ " ، وكذلك " رُكْبَةٌ " ، وقد كسروه على " فَعَالٍ " نحو " جُفْرَةٌ
وَجِفَارٌ " (٦) ، وتحريك [العَيْنِ] (٧) فى نحو " خَطُوتٍ " دليل على أن الضمة
فى العين عارضة فى الجمع .

(١) وقيل : هى السرة وما حولها . أساس البلاغة (مان) .

(٢) فى بكتا النسختين " قوله تعالى " بدل " فعال " ، وهو تحريف من الناسخين صوابه كما أثبت .

(٣) ينظر الكتاب ٥٧٨/٣ .

(٤) ينظر ابن يعيش ٢١/٥ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) الجفرة - يضم فسكون - : جوف الصدر ، وقيل : منحني الضلوع .

(٧) فى النسختين " الواو ، سهو ، وليس تحريك العين فى " خطوات " بلازم فقد قال سيبويه ٥٨٠/٣

« ومن العزب من يدع العين من الضمة فى " فَعْلَةٌ " فيقول : عُرُوات ، وخطوات . »

قَوْلُهُ : " وَكَالْقَبَابِ " يَرِيدُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَلَى " فِعَالٍ " .
 قَوْلُهُ : " وَكَسَّرَاتٍ وَرَدَّ " يَعْنِي الْمَضَاعَفَ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ .
 الثَّلَاثُ : " فِعْلَةٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ قَوْلُهُ : " كَالسُّدْرَاتِ " يَعْنِي فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ
 وَ" الْكُسْرُ " يَعْنِي جَمْعَ الْكَثْرَةِ ، الْوَاحِدُ " سُدْرَةٌ ، وَكُسْرَةٌ " (١) .
 وَكَذَلِكَ الْمَعْتَلُّ نَحْوُ " لِحْيَةٍ وَلِحَى ، وَرَشْوَةٌ وَرَشِيٌّ " (٢) ، وَلَا تَجْمَعُ " رَشْوَةٌ " بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَكْسُرُ الْعَيْنَ إِتْبَاعاً لِكَسْرِ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّ تَنْقَلِبَ الْوَاوِ
 يَاءً (٣) ، بَلْ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ أَسْكَنَ الْعَيْنَ نَحْوُ " رِشْوَاتٍ " ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى " أَفْعَلٍ " نَحْوُ " نِعْمَةٌ وَأَنْعَمٌ " .

فِعْلَةٌ كَكَمَرَاتٍ وَتَمَرٌ
 فِعْلَةٌ كَكُخْمَاتٍ وَتُخْمٌ
 فِعْلَةٌ كَكِبْسَوَاتٍ وَيُسْرٌ

وَكَالرَّحَابِ وَكَنُوقٍ وَتَيْمٌ
 فِعْلَةٌ كَكَمَرَاتٍ وَتَمَرٌ

وَقَدْ ذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَبْنِيَةٍ أُخْرَى مُتَحَرِّكَةً الْعَيْنَ :

أَوَّلُهَا " فِعْلَةٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ قَوْلُهُ " كَكَمَرَاتٍ وَتَمَرٌ " أَمَا " تَمَرَاتٌ " فَجَمْعُ " تَمْرَةٍ " ، وَأَمَا " تَمْرٌ " فَهُوَ جِنْسٌ لَا جَمْعَ ، وَإِنَّمَا جَمَعُهُ " تَمَارٌ " ، فَتَمْرَةٌ وَتَمَرٌ كَبَقْرَةٍ وَيَقْرٌ ، وَشَجْرَةٌ وَشَجْرٌ .
 قَوْلُهُ : " وَكَالرَّحَابِ " ، الرَّحَابُ " جَمْعُ " رَحْبَةٍ " (٤) بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِثْلَ " رَقَبَةٍ وَرَقَابٍ " .

قَوْلُهُ : " وَكَنُوقٍ " يَعْنِي فِي الْمَعْتَلِّ يُقَالُ : " نَاقَةٌ وَنُوقٌ وَنِيَاقٌ وَأَنْيَقٌ " ، وَقَدْ تَنْقَلِبُ فَتَقْدَمُ الْيَاءُ عَلَى النُّونِ - أَعْنَى تَقْدَمُ الْعَيْنُ عَلَى الْفَاءِ (٥) ، فَ " نَاقَةٌ وَنُوقٌ " كَخَشْبَةٍ وَخَشْبٌ " بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي .

(١) الكسرة : القطعة من الشيء .

(٢) رشي : جمع رشوة ، وهي الجعل .

(٣) ينظر شرح الشافية ١٠٣/٢ ، والتكملة ١٥٧ ، والأصول في النحو ٤٤١/٢ .

(٤) الرحبة : الأرض الواسعة المنبت المحلال ، وحكى أبو زيد (رحبة) بسكون الحاء ، والفتح أفصح .

(٥) فتصير " أنيق " .

قال ابن القواس في " أنيق " وأصله : أنوق ، فقدموا الواو ؛ هرباً من ثقل الضمة عليها ، فصار أونقاً ، ثم قلبت الواو ياءً اتساعاً للتغير ، فوزنه (أفعل) ، وقيل : حذف العين التي هي الواو ، وعوض منها ياء زائدة ، فوزنه (أيفل) ، شرح ألفية ابن معطى ١١٨٤ ، وانظر اللسان في " نوق " .

قوله : " وَقِيمٌ " يريدُ أنْ بِنَاءَ " فَعَلَّةٌ " فى المعتلِّ قَدْ جَاءَ تَكْسِيرُهُ (١) على " فَعَلٍ " بكسر الأولِ وفتح الثاني ، فَقِيمٌ جَمْعُ " قَامَةٍ " ، ومِثْلُهُ " تَارَةٌ وَتِيرٌ " (٢) وقد جَاءَ عَلَى " فَعُولٍ " نَحْوُ " دَوَاةٍ وَدَوَى " (٣) وَصَفَاةٍ وَصَفِيٌّ " (٤) ، وقد جَاءَ عَلَى " فَعَلٍ " ، وَ " دَوَى " مَقْصُورٌ جَمْعُ " نَوَاةٍ " مِثْلُ " نَوَاةٍ وَنَوَى " (٥) .

الثَّانِي " فَعَلَّةٌ " بضمَّ الأولِ وفتح الثاني كقوله : " كَتَخَمَاتٍ " يريدُ فى جمع القلَّةِ وَ " تُخْمٌ " فى جمع الكثرة ، وكذلك " تَهْمَةٌ وَتَهْمٌ " ، فأما " رُطْبَةٌ وَرُطْبٌ " فالرُطْبُ جنسٌ ليسَ بجمعٍ ، ولذلك يذكرُ فيقالُ : هَذَا الرُّطْبُ طَيِّبٌ ، كالتَّمْرِ وَالشُّعَيْرِ (٦) .

الثَّالِثُ " فَعَلَّةٌ " بفتح الفاء وضمَّ العين قوله : " كَتَمَّرَاتٍ وَتَمَّرٌ " " ثَمْرَةٌ " بضمَّ الميم [لُغَةٌ] فى " ثَمْرَةٌ بِفَتْحِهَا " (٧) ، وكذلك " التَّمْرُ " بضمَّ الأولِ وَالثَّانِي لُغَةٌ فى " التَّمَرُ " بِفَتْحِهَا (٨) .

وَأما " سَمْرَةٌ وَسَمْرٌ " - لِشَجَرِ العِضَاةِ - فهى جنسٌ أيضاً بمنزلة " ثَمْرَةٌ وَتَمَّرٌ " (٦) ، وَأما جَمْعُهُ فبالألفِ وَالتَّاءِ نحو " سَمْرَاتٍ ، وَصَدْقَةٌ وَصَدَقَاتٌ " .

الرَّابِعُ : " فَعَلَّةٌ " بضمَّ الفاء وَالعَيْنِ فى قوله " كَبْسَرَاتٍ وَبُسْرٌ " (٩) ، أما " بُسْرَاتٌ فَجَمْعُ قَلَّةٍ ، وَأما " بُسْرٌ فَجِنْسٌ " .

ب/١٩٧

(١) فى الأصل " مكسرا " ، ولعلها " مكسرا " .

(٢) التير - بكسر التاء وفتحها - : جمع تارة ، وهى المرة .

(٣) دوى : جمع دواة ، وهو ما يكتب منه ، وأصله دوى على (فَعُولٍ) قلبت الواو ياء لاجتماعها مع

الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمت الياء فى الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء .

(٤) الأصل فى " صفى " : صفوى على " فَعُولٍ " ثم فعل به ما تقدم فى " دوى " .

(٥) النواة : عجمة التمر والزبيب وغيرها .

(٦) ينظر الكتاب ٥٨٢/٣ .

(٧) الأصل " كفتحها " .

(٨) ينظر القاموس ، والتاج فى (ثمر) .

(٩) البسرة - بضم فسكون ، وبضميتين - التمر قبل أن يصير رطباً .

وَأَمَّا مِثَالُ "فِعْلَةٌ" فَنَحْوُ "عِنْبَةٍ وَعِنْبٍ" ، فَـ "عِنْبٌ" جِنْسٌ (١) ، وَجَمَعُهُ "عِنْبَاتٌ" بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ .

وَأَمَّا "فِعْلَةٌ" بِكسْرِ الفَاءِ وَالْعَيْنِ فَنَحْوُ "بِلِزَةٍ وَبِلِزَاتٍ" (٢) .
 وَأَمَّا "فِعْلَةٌ" بِفَتْحِ الأَوَّلِ وَكسْرِ الثَّانِي فَنَحْوُ "كَلِمَةٍ وَكَلِمَاتٍ" ، وَأَمَّا "كَلِمٌ" فَجِنْسٌ ، وَكَذَلِكَ "نَبِيْقَةٌ وَنَبِيْقَاتٌ وَنَبِيْقٌ" .
 وَلَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الأَمْثَلَةُ الثَّلَاثَةُ فِي الأَرْجُوزَةِ مَعَ كَوْنِهَا مُتَحَرِّكَةَ العَيْنِ .

[جمع ما ثالثة حرف مد من الثلاثى]

وَعَيْنٌ أَخْلَةٌ وَأَصُونَةٌ	وَفِي فِعَالٍ جَاءَ خُونٌ أَخْوِنَةٌ
وَفِي فِعَالٍ جَاءَ قَرْدٌ أَغْرِبَةٌ	وَفِي فِعَالٍ قَذَلٌ وَأَجْوِيَةٌ
وَفِي فَعِيلٍ جَاءَ كَالرُّغْفَانِ	وَجَاءَ كَالغَرِيبَانِ وَالذَّبَّانِ
وَفِي فِعُولٍ مِثْلُ خِرْفَانٍ كَثُرٌ	أَرْغَفَةٌ وَأَنْصِبَاءٌ وَسُرُرٌ

هَذِهِ خَمْسَةٌ أَبْنِيَةٌ وَهِيَ "فِعَالٌ" بِكسْرِ الفَاءِ نَحْوُ "كِتَابٍ" ،

وَ "فِعَالٌ" نَحْوُ "خَوَانٍ" (٣) ، وَ "فِعَالٌ" بِضَمِّهَا نَحْوُ "عُرَابٍ" ، وَ "فَعِيلٌ" مِثْلُ "رَغِيفٍ" ، وَ "فِعُولٌ" مِثْلُ : خَرُوفٍ .

وَإِنَّمَا كَانَتْ خَمْسَةٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَبْنِيَةَ ثَالِثُهَا مَدَّةٌ ، فَإِنْ كَانَ ثَالِثُهَا أَلْفًا - وَالْأَلْفُ يَجِبُ فَتْحُ مَا قَبْلَهَا - فَيَجِيءُ الأَخْتِلَافُ [فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ] (٤) فَكَانَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٌ ، وَهِيَ "فِعَالٌ" بِكسْرِ الأَوَّلِ ، وَ "فِعَالٌ" بِفَتْحِهِ ، وَ "فِعَالٌ" بِضَمِّهِ .
 وَإِنْ كَانَ ثَالِثُهَا "وَأَوْ" وَهِيَ إِذَا كَانَتْ مَدَّةً لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَضْمُومٍ يَجِبُ

(١) (ف) " جمع جنس "

(٢) ليس فى المعاجم التى بين يدي "بلزة" وإنما "بلز" ، وهو المرأة الضخمة ، وقيل : القصيرة .

(٣) الخوان : ما يمد للطعام ويؤكل عليه ، قال الرازى فى مختار الصحاح (خون) : " والضم لغة فيه

نقلها الفارابى وقال : والكسر أفصح " .

(٤) فى النسختين هكذا " فيه فأمأ الكلمة " ، فأثرت ما جاء فى ابن القواس ١١٨٥ ؛ لأن اتفاقهما كثير .

فَتَحَّ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ (١) لَا يَأْتِي قَبْلَ الضَّمِّ ، وَلَا يَجُوزُ ضَمُّ أَوَّلِهِ ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ تَخْرُجُ إِلَى مِثَالِ الْجُمُوعِ نَحْوُ « فُلُوسٍ » أَوْ (٢) إِلَى مِثَالِ الْمَصَادِرِ نَحْوُ « خُرُوجٍ وَدُخُولٍ » فَتَعَيَّنَ الْفَتْحُ .

وَإِنْ كَانَ ثَالِثُهُ يَاءً نَحْوُ " فَعِيلٌ " فَالْيَاءُ يَجِبُ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا فَتَعَيَّنَ فَتَحُّ أَوَّلِهِ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ تَخْرُجُ إِلَى مِثَالٍ لَا يُوْجَدُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَكَسْرُهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَوَالِي أَرْبَعٍ (٣) كَسْرَاتٍ ، وَهِيَ كَسْرَةُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَالْيَاءِ بِتَقْدِيرِ كَسْرَتَيْنِ فَوْجِبَ الْفَتْحُ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ الْأَمْثَلَةُ خَمْسَةً .

(وَالْأَسْمَاءُ) (٤) هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ فِي الْجَمْعِ أَحَدٌ عَشَرَ مِثَالًا ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِ : " فِعَالٌ الْمَكْسُورِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنْ بَقِيَّةِ أَخَوَاتِهِ وَذَلِكَ نَحْوُ " حِمَارٍ وَأَحْمَرَةٍ " فِي الْقَلَّةِ ، وَفِي الْكَثْرَةِ " حُمُرٌ " .
قَوْلُهُ :

وَفِي فِعَالٍ جَاءَ حُونٌ (٥)

يُرِيدُ فِي الْكَثْرَةِ ، قَوْلُهُ : " أُخُونَةٌ " يُرِيدُ فِي الْقَلَّةِ ، وَ " الْخَوَانُ " مَا يُؤْكَلُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ ، وَأَصْلُهُ " حُونٌ " بِضَمِّ الْوَاوِ لَكِنْ خَفَّفُوهُ ؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ ، وَمِثْلُهُ " رِوَاقٌ " (٦) وَرِوْقٌ ، وَأَرِوْقَةٌ ، وَ " بِيَوَانٌ وَبِيُونٌ " لِعَمُودِ الْخَيْمَةِ ، وَقَدْ جَاءَ ضَمُّ الْوَاوِ فِي الشُّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ (٧)

(١) فِي (ف) " الْكَسْرَةُ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " أَرْبَعَةٌ " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) ، وَانظُرْ ابْنَ بَيْعِشِ ٤٠/٥ .

(٥) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا " وَفِي خَوَانِ حُونٌ " .

(٦) الرِّوَاقُ : سَقْفٌ فِي مَقْدَمِ الْبَيْتِ .

(٧) هَذَا عَجَزٌ بَيْتٌ لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، وَصَدْرُهُ : [عَنْ مَبْرِقَاتٍ بِالْبَرِينِ وَتَبْدُ] .

يَنْظُرُ الدِّيَوَانَ ١٢٧ ، وَالْكِتَابَ ٣٥٩/٤ ، وَالْمَقْتَضِبَ ١١٣/١ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ ١٢٧/٢ ، الْبَرِينِ :

الْخَلْخَالُ ، وَالسُّورُ : جَمْعُ سَوَارٍ ، وَهُوَ مَا تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ فِي سَاعِدَيْهَا .

بِضْمِ الْوَاوِ فِي جَمْعِ « سَوَارٍ » .

وَقَدْ جَاءَ (١) فِيهِ " فَعَائِلٌ " نَحْوَ " شِمَالٍ " (٢) - لِإِلْيَدٍ - وَ" شِمَائِلٌ " ،

فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٌ فِي جَمْعِ " فِعَالٍ " بِكَسْرِ الْأَوَّلِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " عَيْنٌ " فَجَمْعُ " عِيَانٍ " بِكَسْرِ الْأَوَّلِ فِي الْمَفْرَدِ ، وَضَمُّ

" الْيَاءِ " فِي الْجَمْعِ - وَهِيَ : حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي مَتَاعِ الْفَدَّانِ - ، لِأَنَّهَا أَخْفُ مِنْ

الْوَاوِ فَاحْتَمَلَتْ الضَّمَّةَ (٣) كَمَا قَالُوا : " دَجَاجَةٌ بِيُوضٌ وَدَجَاجٌ بِيُضٌ " ، وَقَالُوا :

كَلْبٌ صَيُودٌ وَكَلَابٌ صِيدٌ .

وَمَنْ قَالَ : " رُسُلٌ " بِسُكُونِ الْعَيْنِ (٤) فَيَقُولُ : " بِيُضٌ ، وَعَيْنٌ " فَيَكْسِرُ

الْأَوَّلَ ، لِتَسْلَمَ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ (٥) مِنَ الْقَلْبِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ " أُخْلَةٌ " فَهُوَ جَمْعُ " خِلَالٍ " - بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ (٦) ، وَهُوَ عُودٌ فِي

عُرْوَتَيْ (٧) الْجَوَالِقِ - ، وَأَقْتَصَرُوا فِيهِ عَلَى " أَفْعَلَةٍ " فِي الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ ؛ لِثِقَلِ ١٩٨ أ

التَّضْعِيفِ (٨) لَوْ قَالُوا : " خُلُلٌ " .

قَوْلُهُ : " وَأَصُونَةٌ " جَمْعُ " صَوَانٍ " وَهِيَ (٩) : عَيْبَةُ النَّيَابِ .

قَوْلُهُ : " وَفِي فَعَالٍ قُدُلٌ " يُرِيدُ فِي الْكَثْرَةِ ، وَالْقُدَالُ : مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ ، وَمَعْقَدُ

الْعِذَارِ مِنَ الْخَيْلِ .

(١) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ " وَأَصُونَةٌ جَمْعُ صَوَانٍ ، وَهِيَ " ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ فِي لَوْحَةِ ١٩٦ ب/ خَطَأً كَمَا سَبَقَتْ
الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي ٣٥٠/٢ .

(٢) ذَكَرَتْ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا " شِمَائِلٌ " وَهُوَ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) حَكَاهَا يُونِسُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ سَبِيوِيهِ ٦٠٢/٣ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " السَّاكِنُ " ، وَانظُرِ اللِّسَانَ فِي " عَيْنٍ " .

(٦) قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ فِي لَوْحَةِ ١٥٩ " وَخِلَالٌ بِالْخَاءِ ، وَجِلَالٌ بِالْجِيمِ فَإِنَّهُ يَوْجَدُ بِهِمَا فِي
النَّسْخِ الْمَعْتَبَرَةِ " .

(٧) ذَكَرَ هُنَا هَكَذَا " عُرْوَةٌ " بِالْإِفْرَادِ ، وَذَكَرَ فِي لَوْحَةِ ١٩٦ ب/ بِالتَّثْنِيَةِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٨) مَكَانُهُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ ، وَسَقَطَ مِنْ (ف) . وَأَكْمَلْتَهَا مِنْ لَوْحَةِ ١٩٦ ب/ فِي الْأَصْلِ فَقَدْ ذَكَرَتْ
هُنَاكَ .

(٩) عِنْدَ قَوْلِهِ " وَهِيَ " يَنْتَهِي التَّكْرَارُ السَّابِقُ فِي لَوْحَةِ ١٩٦ ب/ مِنَ الْأَصْلِ .

قوله : " وَأَجُوبَةٌ " يريدُ في القلَّة ، أمَّا " قُذِلُّ " فواحدُهُ " قَذَالٌ " بفتح الأول، و " أَجُوبَةٌ " جَمْعٌ " جَوَابٍ " . وجاءَ فيه " فَعِلَانٌ " قالوا : " غَزَالٌ وَغَزْلَانٌ " قوله : " وَفِي فَعَالٍ " يريدُ بضمِّ الفاء قوله : " جاءَ قُرْدٌ " يعنى في الكثرة ، وَ " قُرْدٌ " - بضمِّ الأولِ وسكُونِ الثاني، وَبِضْمِهما - أيضاً - جَمْعٌ واحدُهُ " قُرَادٌ " (١) ، وَقَالُوا " غَلَامٌ وَغَلْمَةٌ " فَكَسَرُوهُ عَلَى " فَعَلَّةٌ " ، وَهُوَ قَلِيلٌ (٢) .

قوله : " وجاءَ كَالغَرِبَانِ " يعنى " فَعَالًا " بضمِّ الأول ، قَدْ جَاءَ عَلَى " فَعِلَانٍ " بكسرِ الفاء .

قوله: " الذَّبَّانِ " بكسرِ الأولِ جمع " ذَبَابٍ " ، وقد جاءَ فيه " ذُبُّ " وَهُوَ نَادِرٌ (٣) .
قوله :

وَفِي " فَعِيلٍ " جَاءَ " كَالرُّغْفَانِ " الرُّغْفَانُ ، فَعِلَانٌ بضمِّ الأولِ في جَمْعِ الكثرة ، وَالوَاحِدُ " رَغِيفٌ " ، وَفِي القلَّةِ " أَرْغَفَةٌ " .

قوله : " وَأَنْصِبَاءٌ " جمعُ " نَصِيبٍ " - وَهُوَ الْقِسْمُ - فَجَمَعُوهُ عَلَى " أَفْعَلَاءَ " كَجَمْعِ الصِّفَةِ نَحْوِ " صَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءَ " ، وَقَالُوا : " خَمِيسٌ (٤) وَأَخْمِسَاءٌ " وَقَدْ كَسَرُوهُ عَلَى " فَعِلَانٍ " بكسرِ الأولِ قالوا : " ظَلِيمٌ وَظَلِمَانٌ " (٥) .
قوله: " وَسُرُرٌ " جمعُ " سَرِيرٍ " ، وَقَالُوا : " أَفِيلٌ - لَوْلَدٍ (النَّاقَةُ) (٦) - وَ " أَفَائِلٌ ، وَأَفَالٌ " ، وَ " يَمِينٌ وَأَيْمَانٌ " .
وَأَمَّا قَوْلُهُ (٧) :

-
- (١) القراد : نوبية تعض الإبل .
(٢) انظر شرح الشافية ١٢٥/٢ ، ١٢٩ حيث قال الرضى : " وأما (غلمة) فنائب عن (غلمة) ؛ لتشابههما في كونهما للقلّة في اللفظ ... " ، وينظر الأصول في النحو ٤٤٩/٢ .
(٣) انظر ابن يعيش ٤٣/٥ .
(٤) الخميس : الجيش ، والخميس : أحد أيام الأسبوع ، والخميس : الثوب .
(٥) الظليم : الذكر من النعام .
(٦) في النسختين " الفيلة " سهو من الناسخين ، وانظر اللسان في (أفل) ، والكتاب ٦٠٥ /٣ ، وابن يعيش ٤٣ /٥ .
(٧) في الأصل " قولهم " .

وفى فَعُولٍ مِثْلُ (١) خِرْفَانٍ كَثُرُ

يَعْنَى فِي الْكَثْرَةِ ، وَ " الْخِرْفَانُ " جَمْعُ (خِرُوفٍ) وَهُوَ وَلدُ الضَّانِ إِذَا قُطِعَ عَنِ الرِّضَاعِ ، وَفِي الْقِلَّةِ " أَخْرِفَةٌ " ، وَقَدْ كَسَّرُوهُ عَلَى " فَعَائِلٍ " فَقَالُوا لِلدَّلْوِ : " ذُنُوبٌ وَذَنَائِبٌ " وَقَدْ كَسَّرُوهُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى " أَفْعَالٍ " قَالُوا : " فَلَوْ " لَوَلَدِ الْفَرَسِ ، وَ " أَفْلَاءٌ " إِذَا قُطِعَ عَنِ أُمِّهِ . وَقَدْ جَاءَ عَلَى " فِعَالٍ " قَالُوا : فَصِيلٌ وَفِصَالٌ (٢) .

وَفَاعِلٌ دَوَانِقٌ وَفَاعِلٌ جَاءَ لَهُ الْحَيْطَانُ وَالْكَوَاهِلُ

أَمَّا مِثَالُ " فَاعِلٍ " بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَ " فَاعِلٍ " بِكسرها فَإِنَّهُ يُضَارِعُ الْأَبْنِيَةَ الْخَمْسَةَ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا بِحَرْفِ الْمَدِّ الَّتِي (٣) فِيهِ لَكِنَّ مَدَّتَهُ ثَانِيَةً ، وَيُضَارِعُ أَرْبَعَةَ أَمْثَلَةٍ مِنَ الرَّبَاعِيِّ (بِسُكُونِ) (٤) ثَانِيَةً ، وَلِذَلِكَ يُجْمَعُ عَلَى زِنَةِ جَمْعِ الرَّبَاعِيِّ ، وَقِيلَ : لِأَنَّهُ رَبَاعِيٌّ بِالزِّيَادَةِ .

وَقِيلَ : شَبَّهَ بِالْمَلْحَقِ بِالرَّبَاعِيِّ نَحْوَ " صَيَّرَفٍ ، وَجَوَّهَرٍ " وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ عِدَّةٌ وَزِيَادَةٌ ، وَثَانِيَةٌ حَرْفٌ مَدٍّ .

(١) فِي الْأَصْلِ " جَاءَ " .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ هَكَذَا " فَضْلٌ وَفِضَالٌ " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٤٣ / ٥ ، وَالْكِتَابَ ٦٠٥ / ٣ حَيْثُ قَالَ سِيَبَوِيهِ : " وَقَالُوا : فَصِيلٌ وَفِصَالٌ " ، شَبَّهُوهُ بِظَرِيفٍ وَظَرِافٍ " ، وَقَالَ أَيْضًا : " وَسَمِعْنَا بَعْضَهُمْ يَقُولُ : فَصِيلٌ وَفِصَالَانِ شَبَّهُوا ذَلِكَ بِفِعَالٍ " .
وَالْفِصِيلُ : وَلَدُ النَّاقَةِ إِذَا فَصَلَ عَنِ أُمِّهِ .

وَمِنْ قَوْلِهِ : " وَقَدْ جَاءَ عَلَى " فِعَالٍ " إِلَى آخِرِهِ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ ، وَإِنَّمَا مَوْضِعُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ " وَفِي فِعِيلٍ جَاءَ كَالرِّغْفَانِ .. " فَيَكُونُ بَعْدَ قَوْلِهِ " وَيَمِينٌ وَأَيْمَانٌ " : لِأَنَّ مَفْرَدَهُ " فَصِيلٌ " عَلَى وَزْنِ " فِعِيلٍ " وَلَكِنْ النُّسخَتَيْنِ اتَّفَقَتَا عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَانظُرْ شَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى لِابْنِ الْقَوَاسِ ١١٨٨ .

(٣) (ف) " الَّتِي " .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ " سَيَكُونُ " تَحْرِيفٌ .

قوله: " وَفَاعِلٌ دَوَانِقٌ " بفتح النون [فى دَانِقٍ] (١) ، وَإِنَّمَا قَلَبُوا الْأَلْفَ
 مِنَ الْوَاحِدِ وَأَوَّافٍ فِي الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَزِمَهُمْ تَحْرِيكُهَا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلْفِ الْجَمْعِ
 الَّتِي بَعْدَهَا ، وَكَانَتْ الْوَاوُ أَوْلَى لِلْفَرْقِ بَيْنَ جَمْعٍ " فَيَعَلٌ " ، وَفَاعِلٌ فَجَمَعُوا " فَيَعَلٌ
 " عَلَى " فَيَاعِلٌ " قَالُوا: " صَيْرَفٌ وَصَيَارِفٌ ، وَدَانِقٌ وَدَوَانِقٌ " ، فَلَوْ قِيلَ : " دِيَانِقٌ
 " لَمْ يَبْقَ فَرْقٌ بَيْنَ " فَيَعَلٍ وَفَاعِلٍ " ، وَقَالُوا: " دَوَانِيقٌ ، وَخَاتِمٌ وَخَوَاتِيمٌ ، وَطَابِقٌ
 وَطَوَابِيقٌ " .

وَلَمْ يَأْتِ فِي مِثَالِ " فَاعِلٍ " نَعْتُ (٢) ، وَكَأَنَّ قَوْلَهُمْ " خَوَاتِيمٌ " جَمْعُ
 خَاتِمٍ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : " خَاتِمٌ وَخَاتِمٌ " (٣) .

قوله: " وَفَاعِلٌ يُرِيدُ (٤) بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَلَهُ ثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٌ إِذَا كَانَ اسْمًا
 فَوَاعِلٌ " ، " وَفَعِلَانٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَ" فُعْلَانٌ " بِضَمِّهَا .
 قوله :

جَاءَ لَهُ الْحَيْطَانُ وَالْكَوَاهِلُ

الضَّمِيرُ فِي " لَهُ " يَرْجِعُ إِلَى " فَاعِلٍ " بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَالْحَيْطَانُ : جَمْعُ
 حَائِطٍ (٥) ، وَالْيَاءُ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " حَائِطٌ يَحُوطُ " فَتَقَلَّبَتِ الْوَاوُ يَاءً ؛ ١٩٨ ب
 لِسُكُونِهَا وَأَنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا قَالُوا فِي " مِيقَاتٍ " .

(١) تكملة يوجبها السياق ، والدانق - بفتح النون وكسرها - سدس الدرهم ، ينظر الصحاح ، واللسان
 فى (دنق) .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٩/٤ حيث قال سيبويه : " ولا نعلمه جاء صفة " .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٥/٣ حيث قال سيبويه : " غير أنهم قد قالوا : خاتام ، حدثنا بذلك أبو الخطاب "

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) الحائط : البستان .

وَقَالُوا : " حَاجِرٌ ، وَحَجْرَانٌ " بَضْمَ الْفَاءِ ، وَهُوَ الْحَابِسُ لِمَسِيلِ الْمَاءِ مِنْ شَقَّةِ الْوَادِي ، مِنْ " الْحَجْرِ " وَهُوَ : الْمَنْعُ (١) .

وَأَمَّا " الْكَوَاهِلُ " فَجَمْعُ " كَاهِلٍ " وَهُوَ : مَغْرَزُ الْعُنُقِ مِنَ الظَّهْرِ ، وَ " فَاعِلٌ " لَا يُجْمَعُ عَلَى " فَوَاعِلٍ " إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمًا ، فَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَهَا حَكْمُ سَيِّئَاتِي ، وَالْمَعْرِفَةُ وَالنِّكْرَةُ فِيهِ سَوَاءٌ ، قَالُوا : " خَالِدٌ وَخَوَالِدٌ ، وَخَاتِمٌ وَخَوَاتِمٌ " .

وَقَالُوا : جَانٌ (٢) وَجِنَانٌ

و " فُعْلَانٌ " - بَضْمَ الْفَاءِ فِي جَمْعِ " فَاعِلٍ " - أَكْثَرُ مِنْ " فِعْلَانٍ " بِكِسْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ فِي جَمْعِهِ عَلَى " فُعْلَانٍ " مَحْمُولٌ عَلَى " فَعِيلٍ " ، وَ " فِعْلَانٌ " فِي جَمْعِ " فَعِيلٍ " أَكْثَرُ مِنْ " فُعْلَانٍ " (٣) .

وَقَالُوا : " وَادٍ وَأَوْدِيَّةٌ " فَجَمَعُوهُ عَلَى " أَفْعَلَةٍ " ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَمَعُوهُ عَلَى " فَوَاعِلٍ " (٤) لَاجْتِمَاعِ وَأَوَانٍ (٥) فَتَقَلَّبَ (الْأُولَى) (٦) هَمْزَةً فَتَصِيرُ " أَوَادٍ " ، وَذَلِكَ مُسْتَنْقَلٌ ، وَلَوْ جَمَعُوهُ عَلَى " فُعْلَانٍ " لَجَازَ قَلْبُ الْوَاوِ هَمْزَةً ؛ لِانْضِمَامِهَا (٧) .

(١) ينظر القاموس والتاج في " حجر " ، وابن يعيش ٥٣ / ٥ .

(٢) " قال أبو عمرو : الجان : من الجن ، وجمعه جنآن مثل حائط وحيطان " ، ينظر اللسان في (جن) .

(٣) ينظر ابن يعيش ٥٣ / ٥ .

(٤) في النسختين " أفاعل " سهو من الناسخين .

(٥) أى : يكون " وواد " . ينظر ابن يعيش ٥٣ / ٥ .

(٦) في النسختين " الثانية " وهو سهو من الناسخين .

(٧) ينظر ابن يعيش ٥٣ / ٥ ، وشرح الشافية ١٥٤ / ٢ .

وَفِي الْإِنَاثِ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقَبٌ وَأَيْمُنٌ مَّتَسِعُ

يُرِيدُ وَفِي جَمْعِ الْإِنَاثِ مِمَّا تَأَلَّهَ حَرْفُ مَدٍّ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ
نَكَرُهَا .

قَوْلُهُ : " أَعْنُقٌ " يُرِيدُ فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ ، وَالْوَاحِدُ " عَنَاقٌ " (١) ، وَفِي الْكَثْرَةِ
" عُنُوقٌ " ، وَ " أَذْرُعٌ " جَمْعُ " ذِرَاعٍ " لِلْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ .

قَوْلُهُ : " وَأَعْقَبٌ " جَمْعُ " عَقَابٍ " (٢) بِضَمِّ الْفَاءِ .

قَوْلُهُ : " وَأَيْمُنٌ " جَمْعُ " يَمِينٍ " .

وَ " أَفْعَلٌ " فِي هَذَا الْبَابِ مُخْتَصٌ بِالْمُوْنِثِ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ : " أَمْكُنُّ ،
وَأَرْمُنُّ ، وَأَطْحَلُّ " (٣) .

وَمَنْ أَنْتَ " اللَّسَانَ " قَالَ : " أَلْسُنٌ " ، وَمَنْ ذَكَرَ قَالَ : " أَلْسِنَةٌ " .

فَأَمَّا فِي الْكَثْرَةِ فَجَاءَ " فَعُولٌ " نَحْوُ " عُنُوقٍ " ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَقَالُوا : " سُمِّيَ " لِلْسَمَاءِ الَّتِي هِيَ الْمَطْرُ ، وَقَالُوا : " فِعَالٌ " نَحْوُ

قَدُومٍ (٤) وَقَدْ ائِمَّ " ، وَجَاءَ عَلَى " فَعُلٍ " نَحْوُ " قَدُومٌ وَقَدُمٌ " ، وَجَاءَ عَلَى « فِعَالٍ »

نَحْوُ : قَلُوصٍ (٥) وَقِلَاصٍ ، وَجَاءَ عَلَى " فِعْلَانٍ " نَحْوُ " عَقَابٍ وَعَقْبَانٍ " ، وَكَرَاعٍ

وَكَرْعَانٍ " (٦) .

(١) العناق : الأنثى من أولاد المعز .

(٢) العقاب - بضم الفاء - : طائر .

(٣) جمع مكان ، وزمان ، وطحال : ينظر شرح الشافية ٢ / ١٢٥ .

(٤) القدوم : التي ينحت بها .

(٥) القلوص من الإبل : الشابة .

(٦) الكراع - كغراب - : وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، ومن

الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب ، ينظر اللسان (كرع) .

[جمع ما آخره - ألف التانيث]

وَجَمْعُ فُعْلَى فُعْلٌ مِثْلُ الدُّنَا وَجَمْعُ فِعْلَى مَعَ (١) فِعْلَى بَيْنَا
فِي مِثْلِ ذِفْرَى كَذِفَارٍ جَاءَ كَذَا فَعَالَى الْجَمْعُ (٢) فِي فَعْلَاءَ
وَذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ كَالصَّحْرَاءِ فُقُلٌ صَحَارٍ وَصَحَارَى جَائِسَى

قوله : " فُعْلٌ " (٣) مِثْلُ الدُّنَا " يُرِيدُ أَنْ يَبْنَاءَ " فِعْلَى " إِذَا كَانَ صِفَةً وَمَذْكُرَةً
" أَفْعَلٌ " التَّفْضِيلُ كُسْرٌ عَلَى " فِعْلٍ " ، فَ : " الدُّنَا " جَمْعٌ " دُنْيَا " ، وَ " الدُّنْيَا " تَأْنِيثٌ " الْأَدْنَى ، وَكَذَلِكَ " الصُّغْرَى ، وَالصُّغْرُ " فَحَذَفُوا أَلْفَ التَّانِيثِ فِي
التَّكْسِيرِ عَلَى " فِعْلٍ " (٢) كَمَا حَذَفُوا تَاءَهُ فِي قَوْلِهِمْ " حُفْرَةٌ وَحُفْرٌ " ، وَقَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : ﴿ إِنهَا لِأَحَدَى الْكُبْرِ ﴾ (٤) فَهُوَ جَمْعٌ " الْكُبْرَى " وَتَأْنِيثٌ " الْأَكْبَرِ " ،
وَيُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِي الْقِلَّةِ نَحْوُ " الصَّغْرِيَّاتِ ، وَالْكُبْرِيَّاتِ " كَمَا جُمِعَ مَذْكُرَةٌ
بِالْوَاوِ وَالنُّونِ .

كَالْأَكْبَرُونَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ ﴾ (٥) .

فَإِنْ كَانَتْ " فِعْلَى " لَيْسَتْ لِتَأْنِيثِ " أَفْعَلٍ " التَّفْضِيلِ نَحْوُ " حَبَلَى ، وَحَبَالَى " فَجَمَعَهُ عَلَى " فَعَالَى " وَلَمْ يَحْذَفْ أَلْفَ التَّانِيثِ فِي الْجَمْعِ كَمَا حُذِفَتْ تَأْوُهُ ؛ لِأَنَّ
الْكَلِمَةَ بُنِيَتْ عَلَيْهَا ، وَالْأَصْلُ فِي " حَبَالَى " حَبَالِيٌّ بِكُسْرِ الْأَلَمِ كَمَسَاجِدٍ ، لَكِنَّهُمْ
أَبْدَلُوا (٦) مِنْ كُسْرَةِ الْأَلَمِ فَتَحَةً فَصَارَتْ أَلِفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَعَلَى هَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ " مِثْلٌ " يَدُلُّ " مَعَ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " الْأَسْمُ " يَدُلُّ " الْجَمْعُ " .

(٣) فِي (ف) (فِعْلَى) تَحْرِيفٌ .

(٤) سُورَةُ الْمَدَّثِرِ ٣٥ .

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ١٣٩ .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

مُنْعٌ "حَبَائِي" من الصَّرْفِ ، لِأَنَّهُ عَلَى نِهَائِيَةِ الْجُمُوعِ لَا لِأَجْلِ الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهَا
 مَنقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ ؛ لَمَّا بَيَّنَّا ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِيُوَافِقَ الْجَمْعُ وَاحِدَهُ فِي فَتْحِ مَا قَبْلَ
 أَلْفِ التَّائِيثِ / فِيهِ .

1/199

فَإِنْ كَانَ مِثَالُ "فَعَلَى" اسْمًا نَحْوُ "سُعْدَى" فَجَمَعَهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ،
 قَالُوا : "سُعْدِيَّاتٌ" ، وَلَوْ كَسَّرُوهُ لَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَقُولُوا فِيهِ : "سَعَادَى"
 كَحَبَائِي ، وَقَالُوا : "أُنْتَى وَإِنَاثٌ" - فِي الصَّفَةِ - فَكَسَّرُوهُ (عَلَى "فِعَالٍ" ، وَقَدْ
 كَسَّرُوهُ عَلَى "فَعَلٍ"
 قَالُوا : "رُؤْيَا وَرُؤَى" (١) .

قَوْلُهُ : "وَجَمَعَ فَعَلَى مَعَ فَعَلَى بَيْنًا

يُرِيدُ أَنْ جَمَعَ "فَعَلَى" بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَ "فَعَلَى" بِفَتْحِ الْفَاءِ قَدْ بَيَّنَّ
 فِي مِثْلِ "ذِفْرَى وَذِفَارَى" يُرِيدُ أَنْ "فَعَلَى" ، وَفَعَلَى "أَخْتَانٍ وَقَدْ بَيَّنَّ جَمْعُ
 "فَعَلَى" بِكَسْرِ الْفَاءِ فَجَمَعَ "فَعَلَى" مِثْلَهُ ، وَالذَّفْرَى : الْعِظْمُ الْمُرْتَفِعُ خَلْفَ
 الْأُذُنِ ، وَلَا جُلَّ أَنْ الْأَصْلَ ("فَعَالِي" بِكَسْرِ اللَّامِ) (٢) وَأَنَّ الْأَلْفَ مَنقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ
 فِي الْجَمْعِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : "ذِفَارٍ" بِالتَّنْوِينِ ، وَلَمْ (يُنَوِّنُوا) (٣) الْمَفْرَدَ .
 وَأَمَّا "فَعَلَى" بِالْفَتْحِ فَنَحْوُ "فَتَوَى وَفَتَاوَى" (٤) ، وَكَذَلِكَ "دَعَوَى وَدَعَاوَى"
 بِفَتْحِ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ مِنْهُمَا .

(١) قَالَ ابْنُ الْقَوَّاسِ : "وَالْأَسْمَاءُ مِنْهَا يَكْسَرُ عَلَى (فَعَلٍ) نَحْوُ : رُؤْيَا وَرُؤَى ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْ جِهَةِ
 الْقِيَاسِ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى (فَعَالِي) كَسُعْدَى وَسَعَادَى" لَوْحَةٌ (٢٤١ب) وَقَدْ سَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ .

(٢) فِي (ف) "فَعَالٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ" تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي (ف) "يَصْرِفُوا" ، وَقَدْ نَقَلَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ "ذِفْرَى" ، وَذِفَارٍ "بِالتَّنْوِينِ .
 يَنْظُرُ التَّكْمَلَةَ ١٧١ ، وَمِنْ نُونٍ "ذِفْرَى" جَعَلَ أَلْفَهَا لِلْإِلْحَاقِ بِدِرْهَمٍ ، وَمَنْ لَمْ يَنْوِنَهَا فَالْفَاءُ عِنْدَهُ
 لِلتَّائِيثِ .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ "وَفَتَوِيَّاتٌ" .

ويحتمل أن يكون قوله : " وَجَمَعَ فِعْلَى مَعَ فِعْلَى بَيْنَا " يُرِيدُ وَجَمَعَ "فِعْلَى"
بكسر الفاءِ بَيْنَ مَعَ " فِعْلَى " بضمها ؛ لأنَّ " فِعْلَى ، وَفِعْلَى " فى هذا البابِ
سواءً ، تقولُ : " ذِفْرَى وَذِفَارَى " كَمَا تقولُ : " حُبْلَى وَحِبَالَى " ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ
بِمُرَادِهِ .

قوله :

كَذَا فَعَالَى الْجَمْعُ فى فَعْلَاءَ

يُرِيدُ أَنَّ مَا أَلْفُ التَّائِيثِ فِيهِ خَامِسَةٌ يَجْمَعُ عَلَى " فَعَالَى " كَمَا يَجْمَعُ مَا
أَلْفُهُ رَابِعَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ حَذَفُوا أَلْفَ الْمَدِّ مِنْ " صَحْرَاءَ " فى الْجَمْعِ لِيَكُونَ آخِرُ
صَحَارَى " كَأَخِرِ " حِبَالَى " (١) فَحَمَلُواهَا هُنَا أَلْفُ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةِ عَلَى
الْمَقْصُورَةِ كَمَا حَمَلُوا الْمَقْصُورَةَ عَلَى الْمَمْدُودَةِ فى النَّسَبِ فَقَالُوا فى " دُنْيَا " :
" دُنْيَاوِيَّ " كَمَا قَالُوا : " صَحْرَاوِيَّ " . وَالْأَصْلُ فى " صَحَارَى " : " صَحَارِيَّ "
بِيَاءٍ مَشْدُودَةٍ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ الْمَدِّ رَابِعَةٌ فَلَا تُحَذَفُ فى الْجَمْعِ كَمَا لَا تُحَذَفُ أَلْفُ
قِرطَاسٍ فِيهِ لَكِن تَقَلْبُ يَاءً لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا تَقَلْبُ الْأَلْفُ فى " قِرطَاسٍ "
فَصَارَتْ (الهمزة) (٢) أَلِفًا ؛ لِزَوَالِ مُوجِبِ الهمزةِ ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْأَلْفُ يَاءً ؛ لِأَنَّ
الْأَلْفَ لَا تَتَّبَعُ إِلَّا بَفَتْحِ مَا قَبْلَهَا وَلَيْسَ قَبْلَهَا هُنَاكَ إِلَّا الْيَاءُ السَّاكِنَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ
أَلْفِ الْمَدِّ ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الْيَاءُ الْأُولَى فى الْيَاءِ الثَّانِيَةِ فَصَارَتْ " صَحَارَى " .
وَمِنْهُمْ مَنْ خَفَفَ بِحَذْفِ الْيَاءِ الْأُولَى الْمَبْدَلَةَ مِنْ أَلْفِ الْمَدِّ فَصَارَ " صَحَارِ " ،
وَالْتَّنْوِينَ عَوْضُ مِنَ الْيَاءِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَةٌ بِقَوْلِهِ : " فَقُلْ صَحَارِ " يَعْنَى بِالْتَّنْوِينَ .

(١) فى النسختين " حيارى " تحريف .

(٢) فى النسختين " الألف همزة " والصواب ما أثبت .

وانظر شرح الشافية للرضى ٢ / ١٦١ - ١٦٢ .

قوله : " وصَحَارَى جَاء " يريد أن منهم مَنْ أبدلَ من كَسْرِ الرَّاءِ فَتْحَةً ،
وَمِنْ الْيَاءِ أَلْفًا (١) ؛ فَصَارَ " صَحَارَى " فَإِنَّهُ أَخْفٌ ، وَلِيَكُونَ آخِرُ الْجَمْعِ كَأَخْرِ
مُفْرَدِهِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " وَذَآكُ فِي الْأَسْمَاءِ " عَنِ الصِّفَاتِ ، فَإِنَّ " فَعْلَاءً " فِيهَا
تَجْمَعُ عَلَى " فَعْلٍ " (٢) كَحَمْرَاءَ ، وَحُمُرٍ ، وَخَضْرَاءَ وَخَضْرٍ ، وَقَدْ جَاءَ " فَعَالَى "
فِي الصِّفَاتِ قَالُوا : عَذْرَاءٌ ، وَعَذَارَى (٣) ، وَلَمْ يَقُولُوا فِيهِ : " عَذْرَاءٌ وَعَذْرٌ " كَمَا
قَالُوا : " حَمْرَاءٌ وَحُمُرٌ " ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ حَيْثُ كَانَ لِلْمَوْثِقِ حَسْبٌ .

[جَمْعُ الصِّفَاتِ]

وَفِي الصِّفَاتِ شَيْخَةٌ خُلِقَانُ	كَثُّ كُهُولٍ أَجْلَفٌ حِسَانُ
وَمِثْلُ أَبْطَالٍ صِعَابٍ وَوَرْدٌ	فِي أَفْعَلٍ بِيضٌ وَحُمْرٌ فَاطِرْدٌ
وَصِفًا وَفِي الْأَسْمَاءِ كَالْأَفَاكِلِ	فَاعِلَةٌ تُجْمَعُ كَالْعَوَاذِلِ

يُرِيدُ بِالصِّفَاتِ هُنَا الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرَدَ مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ جَمْعُ أَسْمَائِهِ ،
وَهِيَ الْعَشْرَةُ الْأَبْنِيَّةُ الَّتِي هِيَ أَصُولُ الثَّلَاثِيَّ ، وَإِنَّمَا آخِرُ تَكْسِيرِ الصِّفَةِ
(٤) ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ ، وَحَقُّهَا أَنْ تُجْمَعَ جَمْعَ السَّلَامَةِ ، وَوَجْهٌ ضَعْفٌ تَكْسِيرِهَا
أَنَّهَا تَشْبَهُ الْفِعْلَ فِي كَوْنِهَا / مُشْتَقَّةً وَتَضْمِنُهَا ضِمِيرَ الْمُوصُوفِ ، وَعَمَلِهَا فِي ١٩٩ ب

(١) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا " وَمِنْ الْيَاءِ فَتْحَةً " ، وَفِي (ف) " وَمِنْ التَّنْوِينِ يَاءٌ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ ، وَانظُرْ

شَرْحَ الشَّافِيَةِ ١٦٣ / ٢ .

(٢) أَيْ بَضْمِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ .

(٣) يَنْظُرُ التَّكْمَلَةَ ١٧٣ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ١١٨٩ / ٢ : " وَقِيلَ فِيهِ : " عَذْرَائِي " مُشَدَّدًا ، وَ

عَذَارٍ " كَالْمَنْقُوصِ " .

(٤) يَنْظُرُ هَذَا الْفَصْلَ فِي الْكِتَابِ ٦٢٦ / ٣ .

الظاهر والمضمر ، والقياسُ ألا تَكَسَّرَ كَالفِعْلِ ، وإنما كَانَ حَقُّهَا أَنْ تُجْمَعَ جَمْعُ السَّلَامَةِ ؛ لأنَّ عِلْمَةَ جَمْعِ السَّلَامَةِ تَجْرِي مَجْرَى عِلْمَةِ الْجَمْعِ مِنَ الْفِعْلِ ، فقولك : " ضَارِبُونَ " كقولك : " يَضْرِبُونَ " فجمعُ السَّلَامَةِ فِي الصِّفَةِ كجمع السَّلَامَةِ فِي الْفِعْلِ ؛ لأنه يَأْتِي بَعْدَ سِلَامَتِهِ كَمَا يَأْتِي الضَّمِيرُ بَعْدَ الْاسْمِيَّةِ .

قوله : " شَيْخَةٌ " بِكسرِ الْأَوَّلِ بوزنِ " فِعْلَةٌ " - هُوَ جَمْعُ " شَيْخٍ " ، وَقَالُوا فِيهِ : " أَشْيَاخٌ وَشَيْخَانٌ ، وَشَيْوِخٌ " ، وَوزنُ " شَيْخٍ " " فَعْلٌ " - بفتحِ الْفَاءِ وَسكُونِ الْعَيْنِ - يَقَالُ : " رَجُلٌ كَثُّ اللَّحْيَةِ (١) ، وَقَوْمٌ كَثُّ " ، وَقَالُوا : " رَجُلٌ ثَطُّ (٢) ، وَقَوْمٌ ثَطُّ " ، وَ " ثَوْبٌ سَحْلٌ " ، أَي : أبيضٌ - ، وَثِيَابٌ سَحْلٌ " وَهُوَ جَمْعُ " فَعْلٍ " أَيْضاً - بفتحِ الْأَوَّلِ وَسكُونِ الثَّانِي .

قوله : " أَجْلَفٌ " الْوَاحِدُ " جِلْفٌ " بوزنِ " فِعْلٌ " بِكسرِ الْفَاءِ ، وَالْجِلْفُ : الشَّاةُ الْمَسْلُوخَةُ بِغَيْرِ رَأْسٍ وَلَا قَوَائِمٍ (٣) ، وَقَالُوا : أَجْلَافٌ .
قوله : " حِسَانٌ " جَمْعُ " حَسَنٍ " بفتحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي .
قوله : " أَبْطَالٌ " جَمْعُ " بَطَلٍ " .

فقد نَكَرَ لـ " فَعْلٌ " بفتحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ فِي التَّكْسِيرِ وَهِيَ " خُلْفَانٌ ، وَحِسَانٌ ، وَأَبْطَالٌ " ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ " فَعْلٌ " قَالُوا : " نَصْفٌ وَنُصْفٌ (٤) " .
قوله : " صِعَابٌ " جَمْعُ " صَعْبٍ " بوزنِ " فَعْلٌ " بفتحِ الْفَاءِ وَسكُونِ الْعَيْنِ .

(١) الكث : الكثير الشعر .

(٢) الثط : قليل شعر اللحية .

(٣) ينظر اللسان في " جلف " .

(٤) امرأة نصف - بفتح الأول والثاني - إذا كانت بين الحديثة والمستهة ، وقيل : الكهلة .

وَقَدْ ذَكَرَ لِتَكْسِيرِ "فَعَلٍ" أَرْبَعَةَ أُنْبِيَةٍ، وَهِيَ "فِعْلَةٌ" نَحْوَ "شَيْخَةٍ"،
و "فَعْلٌ" نَحْوَ "كُتِّ"، وَ "فُعُولٌ" نَحْوَ "كُهُولٍ"، وَهُوَ جَمْعُ "كَهْلٍ"، وَقَدْ جَاءَ
فِيهِ "فِعْلَانٌ" بِكَسْرِ الْفَاءِ نَحْوَ "ضَيْفَانٍ"، وَ "فُعْلَانٌ" بِضَمِّهَا نَحْوَ "وُعْدَانِ"
"جَمْعٌ" وَوَعْدٌ "وَهُوَ الرَّذْلُ" (١).

وَأَمَّا "فَعْلٌ" بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوَ "جِلْفٍ" فَلَمْ يَذَكَرْ لَهُ إِلَّا
مِثَالًا وَاحِدًا وَهُوَ "أَجْلَفٌ" فِي الْقَلَّةِ، وَيُقَالُ: أَجْلَفُ (٢).

وَلَمْ يَذَكَرْ "فُعُولًا" فِيهِ اسْتِغْنَاءً بِذِكْرِهِ فِي "فَعْلٍ" نَحْوَ "كُهُولٍ"، وَلَمْ
يَذَكَرْ بَاقِيَ أُمْتَلَةِ الصِّفَاتِ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِذِكْرِ أُمْتَلَةِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ أُمْتَلَةَ الْأَسْمَاءِ
مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ كَأُمْتَلَةِ الصِّفَاتِ (٣) مِنْهُ.
قَوْلُهُ:

فِي أَفْعَلٍ بِيضٌ وَحُمْرٌ فَاطْرَدَ

يُرِيدُ "أَفْعَلٌ" صِفَةً وَلِذَلِكَ قَيَّدَ الْكَلَامَ فِي آخِرِهِ بِقَوْلِهِ: "وَصَفًا" ، وَكَأَنَّ
يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَصَفًا لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ (٤) لَكِنَّهُ اِكْتَفَى بِالْمِثَالِ. وَهُوَ قَوْلُهُ:
"بِيضٌ وَحُمْرٌ" فِي جَمْعِ "أَبْيَضٍ، وَأَحْمَرٍ"، وَكَذَلِكَ كُلُّ "أَفْعَلٍ" مُؤَنَّثَةٌ
فَعَلَاءً "كَأَحْمَرِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ "حَمْرَاءُ" يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: "فَعْلٌ" بِضَمِّ الْأَوَّلِ
وَسُكُونِ الثَّانِي، (وَأَصْلُ "بِيضٍ" بِيضٌ "بِيضٌ" بِضَمِّ الْأَوَّلِ لَكِنْ تَقَلَّبَ الْيَاءُ وَأَوَّلُ (٥):
لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، فَيَلْتَبَسُ بِجَمْعِ مَا عَيْنُهُ وَأَوَّلُهُ نَحْوُ "سُودٍ" فِي جَمْعِ
"أَسْوَدٍ" فَأَبْدَلُوا مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً لِتَسْلُمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ فَقَالُوا: "بِيضٌ".

(١) وقيل: الأحمق الضعيف، وقيل: الذي يخدم القوم بطعام بطنه.

(٢) ينظر الكتاب ٦٢٩/٣.

(٣) في الأصل "الأسماء" تحريف.

(٤) في (ف) "التمثيل" تحريف.

(٥) في النسختين «وأصل ببيض (بوض) بضم الأول لكن تقلب الواو ياء» ولعل الصواب ما أثبت،

وانظر اللسان والتاج في (بيض).

قوله (١) : " فاطرد " يعنى أن ذلك قياسه ، وقالوا فيه : " فعلان " نحو :
 "أسود وسودان" ، وأحمر وحمران" ، ولا يجمع بالواو والنون فرقاً بينه
 وبين أفعال " التفضيل ، وإن كان للتفضيل قيل (٢) فى جمعه : " أفاضل [و] (٣)
 بالواو والنون ، تقول : هم الأفضلون .
 وقوله : " وفى الأسماء كالأفاكل " احترز بقوله : " فى الأسماء " عن
 الصفات .

قوله : " كالأفاكل " هو جمع " أفكل " ، والأفكل : الرعدة .
 قوله : " فاعلة تجمع كالعوانل " يريد أن ما كان فى وزن " فاعل " وفيه
 تاء التانيث فتكسيره على مثال " فواعل " اسماً كان أو صفة .
 قوله : " كالعوانل " مثال الصفة وهو جمع " عاذلة " .
 ويروى " كالفواعل (٤) ، لعموم الوزن فى الاسم والصفة ، ومثال الاسم
 " فاطمة ، وفواطم " .

وقد نزلوا ما أنت بالهمزة منزلة " فاعلة " فكسروه على " فواعل " قالوا : / (٢٠٠) (i)
 قاصعاءً وقواصع ، ونافقاً ونواقق ، وداماءً ودوام ، لجرّة اليربوع (٥) ،
 وقالوا : " ساياء - للغشاء الذى يكون على المولود حين الولادة (٦) وسواب " ؛
 لأن الصدر منه على مثال " فاعل " .

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى (ف) " أقل " .

(٣) أضفت حرف العطف " الواو " ؛ لأن السياق يقتضى ذلك .

(٤) أى يروى بيت الناظم السابق هكذا .

(٥) قال ابن برى : " جرة اليربوع سبعة " القاصعاء ، والنافقاء ، والداماء ، والراطاء ، والمعانقاء ،

والحاثياء ، واللغز [بضم ففتح] وهى اللغزى أيضاً " ينظر اللسان " نفق " .

(٦) انظر تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه من الأبنية ٥٤ .

أَلَا تَرَى أَنَّ " نَافِقَاءَ " صَدْرُهُ " نَافِقٌ " ، وَقَالُوا : " قُنْبِرَاءُ " (١) وَقُنَابِرٌ " فِيمَا
كَانَتْ أَلْفُ التَّائِيَةِ فِيهِ سَادِسَةٌ (٢) .

وَفَاعِلٌ كَشْهَدٍ حُلُولٍ فَوَارِسٍ رُكْبَانٍ عُوذٍ حَوْلٍ
هَلَكَى وَأَشْهَادٍ غَزِيٍّ وَنَزَلٍ بَرَّةٍ صَحْبٍ وَلَاةٍ وَنَزَلٍ

يُرِيدُ : وَفَاعِلٌ إِذَا كَانَ صِفَةً فَيَكْسَرُ (٣) عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَقَدْ ذَكَرَ لَتَكْسِيرِهِ
اِثْنَيْ عَشَرَ مَثَلًا .

أَوَّلُهَا قَوْلُهُ : " فَعَلٌ " كَقَوْلِهِ : " شُهِدٌ " جَمْعُ " شَاهِدٍ " وَهُوَ الْحَاضِرُ .
الثَّانِي : " فَعُولٌ " نَحْوَ قَوْلِهِ : " حُلُولٌ " جَمْعُ حَالٍ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : " حَلٌّ
فُلَانٌ مَكَانَ كَذَا ، فَهُوَ حَالٌ فِيهِ .

الثَّالِثُ : " فَوَاعِلٌ " كَقَوْلِهِ " فَوَارِسٌ " وَهُوَ شَاذٌ فِي صِفَةِ الْمَذْكَرِ ، وَإِنَّمَا
كَانَ " فَوَاعِلٌ " : شَاذًا ؛ لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْمَوْثِقِ ، فَلَوْ كَسَرُوا عَلَيْهِ صِفَةَ الْمَذْكَرِ
لَحَصَلَ لِبَسِّ بَيْنَ تَكْسِيرِ " فَاعِلٍ " وَ " فَاعِلَةٌ " فَأَمَّا " فَوَارِسٌ " فَمَخْصُوصٌ
بِوصْفِ الذَّكَورِ فَلَمْ يَقَعْ لِبَسُّ ، وَقَالُوا : هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ (٤) ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ ، قَالَ
الشَّاعِرُ :

خُضِعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ (٥)
وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : " نُكْسٌ " .

(١) القنبراء : ضرب من الطير .

(٢) ينظر الكتاب ٦١٨ / ٣ ، وابن يعيش ٥٤ / ٥ ، وشرح الشافعية ١٥٥ / ٢ .

(٣) في (ف) " فتكسيره " .

(٤) في الشرح المجهول لوحة ١٦٢ " لأنه مثل محكى ولم يغير " انظر شرح شواهد الشافعية ١٤٢ .

(٥) القائل هو الفرزدق ، وصدره :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

ينظر : الديوان ٢٧٦ (شرح) ، والكتاب ٦٣٣ / ٣ ، والمقتضب ١٢١ / ١ ، وابن يعيش ٥٦ / ٥ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ " فُعْلَانٌ " كَقَوْلِهِ " رُكْبَانٌ " وَهُوَ جَمْعُ رَاكِبٍ .

الخَامِسُ : " فُعْلٌ " بَضْمِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " عُوذُ حَوْلٌ " ، وَالْعُوذُ : جَمْعُ عَائِذٍ وَهِيَ الْحَدِيثَةُ وَقَتِ (١) النَّتَاجِ ، وَالْحَوْلُ : جَمْعُ حَائِلٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَحْمِلْ مِنْ ضَرَابِ الْفَحْلِ ، وَقِيلَ : إِنَّ أَصْلَ (٢) " عُوذٍ وَحَوْلٍ " عُوذٌ ، وَحَوْلٌ - بَضْمِ الْوَاوِ - فَاسْتَكْنَتِ الْوَاوُ ؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَيْهَا .

السَّادِسُ : " فَعْلَى " وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " هَلَكَى " فِي جَمْعِ " هَالِكٍ " ، وَالْأَصْلُ فِي مِثْلِ هَذَا الْبِنَاءِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَيْهِ " فَعِيلٌ " بِمَعْنَى " مَفْعُولٌ " إِذَا كَانَ بِهِ آفَةٌ ، وَإِنَّمَا كَانَ " الْهَالِكُ " بِهِ آفَةٌ وَبِلِيَّةٍ جَمَعُوهُ عَلَى " هَلَكَى " كَمَا قَالُوا : جَرِيحٌ وَجَرَحَى .

السَّابِعُ : " أَفْعَالٌ " وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " أَشْهَادٌ " جَمْعُ شَاهِدٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ (٣) .

الثَّامِنُ : " فَعِيلٌ " كَقَوْلِهِ : " غَزِيٌّ " هُوَ جَمْعُ " غَازٍ " ، وَ" غَزِيٌّ " عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ (٤) مُفْرَدٌ يَقَعُ عَلَى الْجَمْعِ فَهُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ ، وَمِثْلُهُ عَازِبٌ وَعَزِيبٌ (٥) ، فَ" عَزِيبٌ " اسْمٌ لِلْجَمْعِ .

التَّاسِعُ : " فُعْلٌ " - بَضْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي - كَقَوْلِهِ : " نُزِّلٌ " فِي جَمْعِ " نَازِلٌ " .

العَاشِرُ : " فَعْلَةٌ " كَقَوْلِهِ : " بَرَّةٌ " جَمْعُ " بَارٍ " .

الحَادِي عَشَرَ " فَعْلَةٌ " - بَضْمِ الْفَاءِ [وَفَتْحِ الْعَيْنِ] نَحْوِ " وِلَاةٌ " جَمْعُ " وَالٍ " ، وَأَصْلُهُ " وِلِيَّةٌ " فَفُكِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا ؛ لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

(١) فِي (ف) "عِنْدَ" .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سُورَةُ غَافِرٍ ٥١ .

(٤) يَنْظُرُ التَّكْمِلَةَ ١٧٩ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٨٠ / ٥ .

(٥) الْعَازِبُ : الَّذِي لَا يَبْرُوحُ عَنِ الْحَيِّ مِنَ الْإِبِلِ ، وَانظُرِ الْمَصْدَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ .

الثاني عشر: [فعلٌ] - بفتح الفاء وسكون العين - نحو "صاحبٍ وصاحبٍ"،
ورآكبٍ وركبٍ، وهو ليس بجمعٍ عند سيبويه كما تبين في صدر الكتاب خلافاً
للأخفش [(١)] .

[وقوله] (٢) "بُزِلُ" ، بضم الأول جمع "بازل" ، وهو البعير المسننُ ،
وأصله "بُزِلُ" بسكون العين لكنه حركها لأجل الوزن .

وقد جاء على "فُعَالٍ" كشهادٍ وكَنِيَامٍ وَقِيَامٍ .

وفي فِعِيلٍ أَنْبِيَاءٌ وَنُذِرٌ قَتَلَى وَخَصِيَانٌ وَأَيْتَامٌ كَثُرَ

يُرِيدُ "وفي فِعِيلٍ" صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَ لِتَكْسِيرِهِ خَمْسَةَ أَمْثَلَةٍ :

أحدها "أَفْعَلَاءٌ" في قوله : " أَنْبِيَاءٌ " جمع "نبي" ، وزادوا أَلْفِي (٣) التَّائِيثِ

في آخره بإزاء التَّائِيثِ في أَسْمَائِهِ نَحْوَ جَرِيْبٍ (٤) وَأَجْرِيْبَةٍ ، و"أَفْعَلَاءٌ" في

الصِّفَاتِ مِنْ "فِعِيلٍ" بِإِزَاءِ "أَفْعَلَةٍ" فِي الْأَسْمَاءِ مِنْهُ .

الثاني / "فُعَلٌ" (٥) في قوله : "نُذِرٌ" هُوَ جَمْعُ "نَذِيرٍ" ، مِثْلُهُ ٢٠٠ ب

"جَدِيدٌ ، وَجَدُّدٌ" .

الثالث : "فَعْلَى" كقوله : "قَتَلَى" وَهُوَ جَمْعُ "قَتِيلٍ" ، وَكَذَلِكَ كُلُّ "فِعِيلٍ"

بمعنى "مفعولٍ" كَجَرِيْحٍ وَجَرْحَى ، وَلَا يُجْمَعُ مِنْهُ عَلَى "فَعْلَى" (٦) . إِلَّا مَا بِهِ

(١) سقط من النسختين ، وأكملته من شرح ابن القواس لوجه ٢٤٣ أ وهو في بقية شروح الدرّة التي

بين يدي ، وانظر رأى سيبويه في الكتاب ٦٢٤/٣ ، ورأى الأخفش في شرح الشافية ٢٦٦/١

(٢) تكلمة يوجبها السياق .

(٣) في (ف) "ألف" .

(٤) في النسختين "جراب" والصواب ما أثبت .

(٥) أي بضم الفاء والعين كما نص عليه كثير من شراح الدرّة .

(٦) في النسختين "فعل" تحريف ، وانظر ابن يعبش ٨١ / ٥ .

أَفَّةٌ أَوْ أَمْرٌ مَكْرُوهٌ وَقَعَ فِيهِ الْحَيُّ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَرِيضٌ وَمَرَضَى فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى
 " جَرَحَى " ، وَإِنْ لَمْ يُكُنْ " فَعِيلٌ " فِيهِ بِمَعْنَى " مَفْعُولٌ " ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ لَا مَفْعُولَ لَهُ
 لَكِنْ لِشَارِكَتِهِ لَهُ فِي وَقُوعِهِ فِيمَا يُكْرَهُ ، وَلِذَلِكَ [لَا] (١) يُقَالُ : " امْرَأَةٌ جَرِيحَةٌ " بَلْ
 يَسْتَوِي الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ فِي " فَعِيلٍ " بِمَعْنَى " مَفْعُولٍ " ، وَيُقَالُ : " مَرِيضَاتٌ ، وَمَرِيضُونَ "
 وَلَا يُقَالُ : " جَرِيحَاتٌ وَجَرِيحُونَ " .

وَكَذَا (٢) الْقَوْلُ فِي هَلَكَى ، وَمَوْتَى ، فَأَعْرِفُهُ .

الرَّابِعُ : " فِعْلَانٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ كَقَوْلِهِ (٣) : " خَصِيَانٌ " وَاحِدُهُ " خَصِيٌّ "
 شَبَّهُوهُ بِـ " ظَلِيمٍ وَظُلْمَانٍ " فِي الْأَسْمِ .

وَجَاءَ " فِعْلَانٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ قَالُوا : " ثَنِيٌّ وَثَنِيَانٌ " (٤) ، شَبَّهُوهُ بِـ " جُرْبَانٍ

" جَمْعُ " جَرِيْبٍ " فِي الْأَسْمِ (٥) .

الخَامِسُ : " أَفْعَالٌ " كَقَوْلِهِ : " أَيَّتَامٌ " (٦) فِي جَمْعِ " يَتِيمٍ " ، وَمِثْلُهُ

" شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ " .

قَوْلُهُ : " كَثُرَ يُرِيدُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ كَثُرَ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرْ " فُعَلَاءٌ " (٧) نَحْوُ

" فَقِيهِ وَفُقَهَاءٌ " ، وَلَمْ يَذْكَرْ " فُعْلَانٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَ" أَفْعَلَةٌ " فِي

الْمُضَاعَفِ نَحْوُ " شَحِيحٍ وَأَشْحَحَّةٍ " ، وَ" فِعَالٌ " نَحْوُ " لَيْسِمٍ

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) في (ف) " وكذلك " .

(٣) في النسختين " كقولك " .

(٤) الثنى : البعير الطاعن في السادسة .

(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٦٣٥ .

(٦) سقط في الأصل .

(٧) في الأصل " فعيلًا " تحريف .

وَلِيَّامٍ ، وَقَالُوا : "ظُرُوفٌ" تَكْسِيرٌ "ظَرِيفٌ" فَحْمَلُوهُ عَلَى "فُعُولٍ" .
 فَعُولُ الْأَنْثَى عَجَائِزٌ وَقُلْ هُمْ وُدْدَاءٌ ، وَأَوْدَاءٌ رُسُلٌ
 يُرِيدُ "فَعُولٌ" إِذَا كَانَ صِفَةً ، أَيْ "فَعُولٌ" صِفَةُ الْأَنْثَى مِنْهُ "عَجَائِزٌ"
 وَقَدْ ذَكَرَ لـ "فَعُولٍ" أَرْبَعَةً أَبْنِيَةً فِي التَّكْسِيرِ :

الأوَّلُ "فَعَائِلٌ" كَقَوْلِهِ : "عَجَائِزٌ" جَمْعٌ "عَجَوِزٌ" .
 الثَّانِي : "فُعَلَاءٌ" كَقَوْلِهِ : "وُدْدَاءٌ" فِي جَمْعٍ "وُدُودٌ" .
 الثَّلَاثُ : "أَفْعَلَاءٌ" كَقَوْلِهِ : "أَوْدَاءٌ" وَهُوَ جَمْعٌ "وُدُودٌ" .
 الرَّابِعُ : "فُعُلٌ" بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ كَقَوْلِهِ : "رُسُلٌ" جَمْعٌ "رَسُولٌ" ، وَمِثْلَهُ
 غَفُورٌ ، وَعَفُورٌ ، وَصَبُورٌ ، وَصَبِيرٌ .

وَفِي فِعَالٍ دَلَّتْ هِجَانٌ وَجَمَعُ ذَا بِالْوَهْمِ يُسْتَبَانَ
 يُرِيدُ وَفِي تَكْسِيرِ "فِعَالٍ" بِكَسْرِ الْفَاءِ صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَ لِتَكْسِيرِهِ بِنَائِينَ :
 أَحَدُهُمَا : "فُعَلٌ" وَهُوَ "دَلَّتْ" وَاحِدَةٌ "دِلَاتٌ" (١) ، وَهِيَ النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ
 السَّيْرُ .

الثَّانِي "فِعَالٌ" وَهُوَ قَوْلُهُ "هِجَانٌ" عِنْدَ الْخَلِيلِ جَمْعٌ بِمَنْزِلَةِ "ظُرَافٍ" (٢) ،
 فَكَسَرُوا "هِجَانًا" الْوَاحِدَ عَلَى "هِجَانٍ" ، فَلَفِظُوا الْوَاحِدَ كَلْفِظِ الْجَمْعِ ، فَهُوَ
 بِمَنْزِلَةِ "فَلَكٍ" لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ ، لَكِنِ الْأَلْفُ فِي "هِجَانٍ" الْمَفْرَدِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ فِي
 "هِجَانِ الْجَمْعِ" ، وَالْكَسْرَةُ فِي الْمَفْرَدِ غَيْرِ الْكَسْرَةِ فِي الْجَمْعِ (٣) ، وَالْأَلْفُ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ "دَلَّتْ" تَحْرِيفٌ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣ / ٦٣٩ .

(٣) فِي الْأَصْلِ "فِي الْأَلْفِ" تَحْرِيفٌ .

" هِجَانٍ " المفرد بمنزلة الألف في " كِتَابٍ " لِلْمَدِّ ، وَالْأَلْفُ فِي الْجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ أَلْفٍ
 " رِجَالٍ " تُفِيدُ الْجَمْعَ ، وَالْكَسْرَةُ فِيهِ كَالْكَسْرَةِ فِي " رِجَالٍ " فَلِذَلِكَ قَالَ : " وَجَمْعُ
 ذَا بِالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ " ، فَ " ذَا " إِشَارَةٌ إِلَى " هِجَانٍ " الَّذِي لَمْ يَتَمَيَّزْ فِي اللَّفْظِ
 وَاحِدُهُ مِنْ جَمْعِهِ ، لَكِنَّ فِي النِّيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَذَلِكَ أَمْرٌ وَهْمِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ ، وَمِثْلُهُ :
 " دِرْعٌ دِلَاصٌ ، (وَأَدْرَعٌ دِلَاصٌ) (١) .

وَالهِجَانُ : الْكْرِيْمَةُ الْخَالِصَةُ مِنَ الْإِبْلِ .

وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ " الشَّمَالَ " - الَّتِي هِيَ الْخَلِيْقَةُ وَالطَّبِيْعَةُ -

جَمْعُ (٢) ، قَالَ جَرِيرٌ (٣) :

وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

يُرِيدُ مِنْ شِمَائِلِي .

وَفِي " فَعَالٍ " صَنَّعَ نُورُ الْحَفَرِ وَ " فِعْلٌ " كَأَهْوِنَاءَ قَدْ ظَهَرَ

يُرِيدُ فِي تَكْسِيرِ " فَعَالٍ " بَفَتْحِ الْفَاءِ صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَ تَكْسِيرَهُ مِثَالَيْنِ : ١/٢٠١

أَحَدَهُمَا : " فَعُلٌ " وَهُوَ مِثْلُ [قَوْلِهِ] (٤) : " صَنَّعٌ " وَهُوَ جَمْعُ " صَنَّاعٍ "

بَفَتْحِ الْأَوَّلِ ، يُقَالُ : " امْرَأَةٌ صَنَّاعٌ " لِلْحَاذِقَةِ الْمُصْلِحَةِ لِمَا تَصْنَعُهُ ، وَ " نِسَاءٌ
 صَنَّعٌ " .

(١) سقط في (في) .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٦٣٩ .

(٣) نسب الشارح هذا الشاهد لجرير تبعاً للفراسي في التكملة ١٨٧ ، وليس في ديوانه ، والشاهد كما

في سر الصناعة ٦١٢/٢ قطعة من بيت لعبد يفيوث الحارثي ، وهو بتمامه :

ألم تعلم أن الملامة نفعها قليل ، وما لومي أخي من شماليا

انظر : المفضليات ١٥٥ - ١٥٨ ، والمقتضب ٢/٢٠٤ ، والخزانة ١١/٢١٢ ، وابن يعيش ٥/٥٠٠ ،

وشرح الشافية ٢ / ١٣٦ .

(٤) في الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم أجد لها في (ف) ولعلها كما أثبت .

والثاني : " فَعُلُ " بسكون الثاني في المعتلّ العين بالواو وهو قوله : " نُورٌ
 جَمَعُ " نَوَارٍ " وَهِيَ الْعَفِيفَةُ مِنَ النَّسَاءِ (١) ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " نُورُ الْخَفْرِ ، وَالْخَفْرُ
 : الْحَيَاءُ ، وَمِثْلُهُ " عَوَانُ ، وَعَوْنٌ " وَهِيَ النَّصْفُ فِي سِنِّهَا ، وَقَالُوا : رَجُلٌ
 جَوَادٌ ، وَرِجَالٌ جَوْدٌ " .

وَقِيلَ : أَصْلُهُ بَضْمُ الْوَاوِ لَكِنْ حُذِفَتِ الضَّمَّةُ ؛ لِثِقَلِهَا عَلَى الْوَاوِ .
 وَقَدْ جَاءَ فِيهِ " فُعَلَاءٌ " قَالُوا : " رَجُلٌ جَبَانٌ ، وَرِجَالٌ جِبْنَاءٌ " (٢) .
 قَوْلُهُ :

وَفَيْعِلٌ كَأَهْوِنَاءَ قَدْ ظَهَرَ

هَذَا الْبِنَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا فِي الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ ، فَدَ " أَهْوِنَاءُ " جَمَعُ هَيْنٍ ، وَأَصْلُ
 " هَيْنٍ " : " هَيُونَ ، فَاجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَالسَّابِقُ سَاكِنٌ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً ،
 وَأُدْغِمَتْ فِيهَا الْيَاءُ الْأُولَى ، وَيُجْمَعُ جَمَعُ السَّلَامَةِ نَحْوُ " هَيْنُونَ ، وَهَيْنَاتٌ " وَهُوَ
 الْأَصْلُ فِيهِ (٣) .

قَوْلُهُ : " قَدْ ظَهَرَ " يُرِيدُ الْعَيْنَ الْمُدْغَمَ فِيهَا فِي الْوَاحِدِ يَظْهَرُ فِي الْجَمْعِ وَأَوَّ
 كَانَتْ أَوْيَاءً (٤) ، فَمِثَالُ الْوَاوِ قَوْلُهُ : " أَهْوِنَاءُ " وَمِثَالُ الْيَاءِ قَوْلُهُمْ : " نَبِيٌّ
 وَأَنْبِيَاءٌ " .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " قَدْ ظَهَرَ " يَعْنِي فِي الْمَعْتَلِّ ، يُرِيدُ أَنْ هَذَا الْبِنَاءُ
 الَّذِي هُوَ " فَيْعِلٌ " لَمْ يَظْهَرَ إِلَّا فِي الْمَعْتَلِّ وَلَمْ يُعْرَفْ فِي الصَّحِيحِ .
 وَجَاءَ فِيهِ " فِعَالٌ " قَالُوا : " جَيِّدٌ وَجِيَادٌ " ، وَ" أَفْعَالٌ " فَقَالُوا : مَمِيْتُ
 وَأَمْوَاتٌ .

(١) وقيل : هي النفور من الريبة .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٦٣٩ .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٦٤٢ .

(٤) وذلك لعدم الموجب لقلبها .

وَأِنَّمَا لَمْ يَذْكَرِ الْمُتَالِينَ الْآخِرِينَ ؛ لِأَنَّهُ كَسَرَ عَلَيْهِمَا عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ
فَكَأَنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ مِنْ " مَيِّتٍ " فَصَارَ " مَوْتًا " فَكَسَرُوهُ عَلَى " أَمْوَاتٍ " كَحَوْضٍ
وَأَحْوَاضٍ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " فِعَالٍ " وَهُوَ كَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ ، فَافْهَمَهُ .

وَمَفْعَلٌ كَيْفَ أَتَى مَفَاعِلُ مَدَاعِسُ مَنَآكِرُ مُطَافِلُ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " مَفْعَلٌ " مَا كَانَتْ الْمِيمُ فِي أَوَّلِهِ زَائِدَةً وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةٌ أُصُولٍ .
قَوْلُهُ : " كَيْفَ أَتَى " يُرِيدُ عَلَى [أَيٍّ] (١) حَرَكَةً أَتَى مِنْ ضَمَّةٍ مِيمِهِ أَوْ فَتْحِهِ
أَوْ كَسْرِهِ ، فَتِلْكَ ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ ، وَكَذَا حَرَكَةُ الْعَيْنِ لَا تَخْلُو مِنْ أَحَدِ
الثَّلَاثِ ، فَتَضْرِبُ مَا لِلْمِيمِ مِنَ الْحَرَكَاتِ فِيمَا لِلْعَيْنِ فَتَكُونُ تِسْعَةً أَبْنِيَةً ؛ وَلَنَذْكَرُ
الْمُسْتَعْمَلَ : أَمَّا " مَدَاعِسُ " فَوَاحِدُهَا " مَدْعَسٌ " بِكَسْرِ الْمِيمِ وَهُوَ الرُّمْحُ الْأَصَمُّ .
وَأَمَّا : " مَنَآكِرُ " فَجَمْعُ " مُنْكَرٍ " بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الْكَافِ " وَهُوَ (٢) اسْمُ
المَفْعُولِ .

وَأَمَّا : " مُطَافِلُ " : فَوَاحِدُهَا " مُطْفِلٌ " بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَهِيَ
الظُّبْيَةُ (٣) الَّتِي لَهَا طِفْلٌ .

قَوْلُهُ : " كَيْفَ أَتَى مَفَاعِلُ " يُرِيدُ أَنَّهُ يُجْمَعُ جَمْعَ الرَّبَاعِيِّ عَلَى اخْتِلَافِ
حَرَكَاتِ عَيْنِهِ وَمِيمِهِ ، وَكَذَلِكَ " مَفْعَلٌ " كَمَسْجِدٍ وَمَسَاجِدَ ، وَكَذَلِكَ " مَفْعَلٌ " بِفَتْحِ
الْمِيمِ وَالْعَيْنِ كَمَدْخَلٍ وَمَدْخَلٍ ، وَكَذَلِكَ " مُفْعَلٌ " بِضَمِّ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ كَمُنْخَلٍ
وَمَنَاخِلَ ، وَكَذَلِكَ " مَفْعَلٌ " بِكَسْرِ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ كَمِنْخَرٍ وَمَنَاخِرٍ (٤) ، وَكَذَلِكَ إِذَا

(١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) « الصَّبِيَّةُ » تَحْرِيفٌ .

(٤) الْمِنْخَرُ : ثَقْبُ الْأَنْفِ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ فِيهِ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْخَاءِ ، وَلَكِنَّهُمْ كَسَرُوا الْمِيمَ إِتِبَاعاً لِلْخَاءِ .

عَنِ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ .

كَانَ الزَّائِدُ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وَلَيْسَ بِأَفْعَلَ فَعَلَاءَ نَحْوِ " أَجْدَلٌ وَأَجَادِلٌ وَأَصْفَرٌ
وَأَصَافِرٌ (١) " ، وَكَذَا (٢) إِذَا كَانَ الزَّائِدُ غَيْرَ الْهَمْزَةِ نَحْوِ " تَنْضَبٌ وَتَنْاضِبٌ " وَهُوَ
: شَجْرٌ ، وَكَذَا (٣) إِذَا كَانَ لِلْإِلْحَاقِ بِالرَّبَاعِيِّ نَحْوِ " جَدُولٌ وَجَدَاوِلٌ ، وَصَيْرَفٌ
وَصَيَارِفٌ ، وَجَنْدُبٌ وَجَنَادِبٌ ، وَسَلَّمٌ وَسَلَالِمٌ ، وَقَرْدَدٌ وَقَرَادِدٌ " ، فَاعْرِفْهُ .

ب/٢٠١

/ وَعَنْكَبُوتٌ جَمَعُهُ عَنَّاكِبٌ وَالْجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كَالْأَكَالِبِ

" عَنْكَبُوتٌ " وَزَنَهُ " فَعَلْلُوتٌ " ، فَالْوَاوُ ، وَالْتَاءُ فِيهِ (زَائِدَتَانِ بِدَلِيلِ
سُقُوطِهِمَا) (٤) فِي قَوْلِهِمْ : " عَنكَبَاءُ " فَتَحْدِفُهُمَا فِي الْجَمْعِ فَيَصِيرُ " عَنكَبَاءُ "
فَتَكْسِرُهُ (٤) عَلَى " عَنَّاكِبٍ " كَمَا تَقُولُ : " جَعْفَرٌ وَجَعَاْفِرٌ " ، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي
تَكْسِيرِ كُلِّ رَبَاعِيٍّ فِيهِ زِيَادَةٌ (٥) مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفٌ لِيْنِ رَابِعَةً .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " رَبَاعِيٌّ " عَنِ الثَّلَاثِيِّ ، تَقُولُ فِي تَكْسِيرِ " مُدْحَرَجٍ " :
دَحَارِجٌ ، فَتَحْدِفُ الْمِيمَ ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الرَّبَاعِيِّ ، وَتَقُولُ فِي " مَقْطَعٍ " : مَقَاطِعٌ ،
فَلَا تَحْدِفُهَا وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الثَّلَاثِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَطْعِ ،
وَكَذَا إِذَا كَانَ الزَّائِدُ ثَانِيًا تَقُولُ فِي " كَنَهْبَلٍ " اسْمُ شَجَرٍ : كَهَابِلٌ ، أَوْ ثَالِثَةً
نَحْوِ " فِدُوْكِسٍ ، وَسَمَيْدِعٍ " (٦) فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ : فِدَاكِسٌ ، وَسَمَادِعٌ ،

(١) فِي الْأَصْلِ « الْأَصْفَرُ وَالْأَصَافِرُ » .

(٢) فِي (ف) « وَكَذَلِكَ » .

(٣) فِي التَّسْخِيتَيْنِ هَكَذَا « زَائِدٌ بِدَلِيلِ سُقُوطِهَا » بِصِيْفَةِ الْإِفْرَادِ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « فَتَكْسِيرُهُ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ « رَبَاعِيٌّ » تَحْرِيفٌ .

(٦) الْفِدُوْكِسُ : الْأَسَدُ ، وَالسَمَيْدِعُ : السَّيْدُ الْمَوْطَأُ الْأَكْنَافُ .

(وتَقُولُ فِي "عَمَلْسٍ" : "عَمَالِسُ" (١) فَتَحْذَفُ اللَّامُ الثَّانِيَةَ الْمَدْعَمَ فِيهَا الْأُولَى وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً رَابِعَةً ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مَدَّةٍ ، وَكَذَلِكَ "بَلْهُورٌ" اسْمٌ لِلْمَلِكِ مِنْ مَلُوكِ الْهِنْدِ الْعَظِيمِ (٢) ، فَتَقُولُ فِيهِ : بَلَاهِرٌ ، فَتَحْذَفُ الْوَاوَ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً رَابِعَةً ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَدَّةٍ (٣) ، وَتَقُولُ فِي "عُصْفُورٍ" : عَصَافِيرٌ ، فَلَا تَحْذَفُ الْوَاوَ فِي الْجَمْعِ بَلْ تَقْلِبُهَا يَاءً ، وَفِي اسْتِقْصَاءِ هَذَا النَّوعِ طُولٌ .
قَوْلُهُ :

وَالْجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كَالْأَكَالِبِ

الْأَكَالِبُ : جَمْعُ "أَكْلَبٍ" وَهُوَ جَمْعُ "كَلْبٍ" ، وَكَذَلِكَ أُبْنِيَةُ الْقَلَّةِ قَالُوا : "أَسْوَرَةٌ وَأَسَاوِرٌ" (٤) ، وَالْأَسْوَرَةُ : جَمْعُ سِوَارٍ ، وَجَمَعُوا "أَفْعَالًا" عَلَى "أَفَاعِيلٍ" قَالُوا : "أَنْعَامٌ وَأَنْعَائِمٌ" ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَلَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُجْمَعُ كَمَا جَمَعُوا الْأَشْفَالَ ، وَالْحَلُومَ فَلِذَلِكَ لَمْ يَقُولُوا فِي جَمْعِ "بِرٍّ" : "أَبْرَارٌ" وَقَالُوا فِي "تَمْرٍ" : "تُمْرَانٌ" (٥) ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ يُجِيزُهُ قِيَاسًا (٦) ، وَلَمْ تُسْمَعْ "الْأَكَالِبُ" مِنَ الْعَرَبِ وَقَدْ ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ (٧) .

(١) سقط في (ف) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٩١ ، واللسان والتاج في « بلهر » ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٢ .

(٣) من قوله « وكذلك بلهور » إلى هنا سقط في (ف) .

(٤) قال ابن يعيش ٧٥/٥ : « قال أبو عمرو بن العلاء : قد يكون أساور جميع إسوار ، فعلى هذا لا

يكون من جمع الجمع ، ويكون أصله أساووير ، وحذفت الياء تخفيفاً .

(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٦١٩ ، ونقل الشارح فيه تصرف .

(٦) ينظر المقتضب ٣ / ٣٣٠ ، والمذكر والمؤنث ١١٣ حيث قال المبرد : « والجمع يجمع إذا اختلف

أنواعه » .

(٧) ينظر الصحاح في ١ / ٢١٣ (كلب) ، وابن يعيش ٥ / ٧٥ .

وقد جَمَعُوا " أَفْعَلَةً " بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَقَالُوا: " أَعْطِيَةٌ وَأَعْطِيَاتٌ " ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : " وَكُلُّ بِنَاءٍ مِنْ أُبْنِيَةِ الْجُمُوعِ لَيْسَ عَلَى مِثَالِ " مَفَاعِلِ " (١) أَوْ " مَفَاعِيلِ " إِذَا اخْتَلَفَتْ ضُرُوبُهُ فَجَمَعُهُ - عِنْدِي - جَائِزٌ ، وَقِيَاسُهُ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى مَا كَانَ عَلَى بِنَائِهِ مِنَ الْآحَادِ فَتُكْسِرُهُ (٢) عَلَى مِثَالِ تَكْسِيرِهِ " (٣) يُرِيدُ مِثَالَ تَكْسِيرِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ ، وَالْقَصْدُ بِجَمْعِ الْجَمْعِ إِمَّا التَّكْثِيرُ كَأَنْعَامٍ ، وَأَنْعَامٍ ، وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الضَّرْبُ الْمُخْتَلَفُ ، وَقِيلَ : هَذَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ جَمْعٌ ، كَمَا يَتَنَى الْجَمْعُ عَلَى مَعْنَى الضَّرْبَيْنِ وَالنُّوعَيْنِ ، فَقَالُوا : إِبِلٌ وَإِبِلَانٍ ، وَقَالُوا : جِمَالَانٍ ، فَلِذَلِكَ يُجْمَعُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الضَّرْبُ الْمُخْتَلَفُ .

وَفِي الْمَهَالِبَةِ هَاءٌ لِأَحَقَّةٍ وَهِيَ لِلتَّعْوِيزِ كَالزَّنَادِقَةِ

وَاحِدٌ " الْمَهَالِبَةُ " مَهْلَبِيٌّ مَنَسُوبٌ إِلَى الْمَهْلَبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ (٤) فَحَذَفُوا أَحَدَ اللَّامَيْنِ مِنْ " الْمَهْلَبِيِّ " ثُمَّ جَمَعُوهُ جَمْعَ الرَّبَاعِيِّ ، فَالْهَاءُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّسَبَةِ ، فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ : الْمَهَالِبَةُ (٥) : " الْمَهْلَبِيُّونَ " . وَقِيلَ : الْهَاءُ عِوَضٌ مِنْ (٦) يَاءِ النَّسَبِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

وَهِيَ لِلتَّعْوِيزِ كَالزَّنَادِقَةِ

يُرِيدُ أَنَّ الْهَاءَ فِي الْمَهَالِبَةِ عِوَضٌ مِنْ يَاءِ النَّسَبِ كَمَا أَنَّ " التَّاءَ " فِي

(١) سقط من (ف) .

(٢) (ف) « فتكسیره » .

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣ / ٢٢ - ٢٣ .

(٤) وهو أبو سعيد ، كانت له بنت اسمها صفره وبها كان يكنى ، واسمه ظالم بن سراق الأزدي ، كان

من أشجع الناس ، وحمل البصرة من الخوارج . وله معهم وقائع مشهورة ، وتوفي في سنة ٨٢ هـ .

ينظر ترجمته في وفيات الأعيان ٥ / ٢٥٠ ، والمعارف ٣٩٩ .

(٥) في الأصل « للمهالية » .

(٦) سقط في (ف) .

الزنادقة "عوض من" الياء التي في زناديق^(١) ، ومن لا يرى أن الهاء في "المهالبة" عوض من ياء النسب يكون معنى كلام صاحب الأرجوزة : " وفي المهالبة هاء لآحقه " للدلالة على معنى النسب ، ويكون قوله : " وهي للتعويض / ١٢.٢ كالزنادقة " بمعنى أن الهاء الآحقه للجمع مشتركة بين معنيين ، فهي لآحقه ، للنسب وهي لآحقه أيضاً لمعنى آخر (وهو) (٢) التعويض .

و " الزنادقة " جمع " زنديق " ، والأصل " زناديق " فحذفوا " الياء " التي قبل القاف وعوضوها الهاء ، ولا يجوز الجمع بينهما ، قال ابن الجواليقي^(٣) في "المعرب" (٤) : الزنديق ليس من كلام العرب ،

ولا الفرزين^(٥) ، فإذا أرادوا ما تعني العامة قالوا : ملحدٌ ودهريٌّ - بفتح الدال - ، ومن السنن : دهريٌّ ، بضمها ، والزنديق : فارسيٌّ معربٌ^(٦) ، وأصله : زنده كُرد ، أي : يقولُ بدوام الدهر ، أي : الدنيا زنده أي : حياة فقط .

(١) في الأصل « زنادق » تحريف .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) هو أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي البغدادي اللغوي الأديب ، توفي رحمه الله سنة ٥٤٠ هـ على الأصح .

ينظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٤٧٣ ، ومعجم الأدباء ٧ / ١٩٧ ، وفيات الأعيان ١٨٧ / ٢ .

(٤) ينظر المعرب ٢١٤ - ٢١٥ ، وفي التعريف والمعرب لابن بري ٩٨ .

(٥) الفرزين : هو الملك في اصطلاح الشطرنج ، وهو الذي يلي البياذقة وهم الرجالة ، ويقال له : الفرزان بكسر الفاء .

(٦) ينظر هذا في الجمهرة ٣ / ٥٠٤ - ٥٠٥ حيث نقله ابن دريد عن أبي حاتم .

وقد تدخل الهاء لتأكيد تأنيث الجمع كالتذكورة ، والبُعولة ، والملائكة ،
وتدخل في الجمع للدلالة على التعريب كموازجة ، والواحد مؤزج - وهو
كالجورب (١) ، وكذلك جواربة .

وقد تدخل للأمريين (٢) وهما النسب والعجمة كالبرابرة ، والسبابجة ، يريد
البربريين ، والسبجيين ، وواحد " السبابجة " سبجى ، وهم قوم من السند
كانوا يتولون السجن بالبصرة (٣) .

(١) في المعرب ٣٥٩ « والموزج : الخف ، فارسي معرب ، وأصله مؤزة » .
(٢) في الأصل « الأمران » ، وفي (ف) « الأمريين » ، والصواب ما أثبت .
(٣) ينظر هذا في المعرب ٢٣١ ، واللسان والتاج في « سيج » .

"باب التصغير"

• القول في أبنية التصغير . أشبه شيء هو بالتكسير .

• على فليس ودرتهم بنى . ثم دنينير بياء لين .

التصغير والتحقير بمعنى واحد، وهو مصدر صغرته إذا وصفته بالصغر، وفائدته: الاختصار؛ لأنه لفظ^(١) واحد يفهم منه الصفة والموصوف؛ لأن ياء التصغير مع تغيير الحركة تفيد فائدة وصف الشيء بالصغر، فإذا قلت: "جبلٌ" احتمل الصغير والكبير، فإذا أردت البيان قلت: جبلٌ صغيرٌ، فإذا أردت البيان مع الاختصار قلت: "جبيلٌ"، ولذلك اختص بالاسم؛ لأن الفعل لا يوصف، فأمّا^(٢) تصغيرهم فعل التعجب فالمراد به المصدر كما أضافوا^(٣) إلى الفعل والمراد المصدر، ومما يدل على أن التصغير بمنزلة الوصف أنهم لا يعملون اسم الفاعل إذا صغروه كما لم يعملوه إذا وصفوه^(٤).

قوله:

أشبه شيء هو بالتكسير

وجه شبه التصغير بالتكسير من وجوه:

أحدها: أن صيغة المكبر تتغير فيه كما تتغير صيغة الواحد في التكسير.

والثاني: أن الزيادة في التصغير تالفة كما أن علامة التكسير في

الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك.

الثالث: الرد في المحذوف اللام من الثلاثي.

(١) في الأصل "لأن لفظه"

(٢) (ف) "لأن".

(٣) في الأصل "أضافوه"

(٤) وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فلا يقال: هذا ضوئربٌ زيداً غداً، كما لا يقال: هذا

ضاربٌ صغيرٌ زيداً غداً، ولا هذا ضاربٌ كريمٌ زيداً غداً؛ لأنه بالصفة خرج عن شبه الفعل، وكذلك

اسم الفاعل المصغر "عن التعليقات الوقفية للشريشي ج ٢ لوحة ١٩١/ب

الرَّابِعُ : إِبْقَاءُ الرَّابِعِ إِذَا كَانَ مَدَّةً وَحَذْفُ الزَّوَائِدِ الَّتِي يُخْلِحُ حَذْفُهَا بِمَعْنَى فِيهِ كَالْتَّكْسِيرِ .

الخامس : حَذْفُ الْخَامِسِ مِنَ الْخُمَاسِيِّ الْأَصُولِ [فِيهِمَا] (١) .
السادس : أَنَّ مَاقِبَلَ عِلَامَةِ التَّصْغِيرِ مَفْتُوحٌ [كَفَتْحِ مَاقِبَلِ أَلْفِ الْجَمْعِ فِي التَّكْسِيرِ] . (١)

السابع : أَنَّ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مَكْسُورٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ أَلْفِ التَّكْسِيرِ كَذَلِكَ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " أَشْبَهُ شَيْءٌ هُوَ بِالتَّكْسِيرِ " يَعْنِي التَّصْغِيرَ .

قَوْلُهُ : " عَلَى فُلَيْسٍ " يُرِيدُ فِي التَّلَاثِيِّ الْمُتِمِّكِنِ .
قَوْلُهُ : " وَدَرِيْهِمْ " يُرِيدُ فِي الرَّبَاعِيِّ .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ دُنَيْنِيرٍ " يُرِيدُ فِيْمَا رَابِعُهُ حَرْفٌ مَدٌّ (٢) ، وَفِي الْخُمَاسِيِّ الْمَحذُوفِ اللَّامِ (٣) .

قَوْلُهُ : " بِيَاءٍ لَيْنٍ " يُرِيدُ سَاكِنَةً مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا فِيْمَا مِثْلُ بِهِ كَدُنَيْنِيرٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ " بِيَاءٍ لَيْنٍ " يَاءَ التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ ، [أَيِ] (٤) : بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ .
أَوَّلَهَا جَمِيعُهَا قَدْ ضُمًّا فَلِلتَّلَاثِيِّ (٦) فَعِيلٌ - حَتْمًا .

(١) إضافة لزيادة التوضيح . وانظر شرح ابن القواس ١٢٠٣ .

(٢) ذكر أن هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله فليل له : لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة ؟

فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار .

انظر المقتضب ٢٣٤/٢ وشرح الألفية للمرادي ٩٢/٥ ، وابن يعيش ١١٦/٥ .

(٣) وذلك نحو فريزيد في فرزدق ، إذا عوض من المحذوف

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في الأصل "والتلثائي"

"الهاء" في "أولها" ضمير الأبنية الثلاثة التي ذكرها من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، يريد أول الأبنية الثلاثة جميعها مضموم ، وإنما ضم أول مثال ٢.٢ ب التصغير ليمتاز عن المكبر ، واختص ذلك الامتياز بضم الأول ؛ لأن الضمة تنضم معها الشفتان ، وإذا انضمتا صغر المخرج بانضمامهما فكان فيه مشاكلة لمعنى التصغير .

وقيل : إنما ضم أول المصغر ؛ لأنه لما لزم مثلاً واحداً لا يتعدد أعطي أقوى الحركات فهو كالفاعل الذي لا يتعدد .

وقيل : إنما اختار الضم ؛ لأن الفتح قد اختص بالجمع كمساجد ، فلم يبق إلا الكسر والضم ، فلم يكسروا أوله لثقل الكسر مع الياء ، أو لثقل اجتماع كسرتين مع الياء فيما زاد على الثلاثي ، (فتعين الضم .

وقيل : لما اشتمل المصغر على الصفة والموصوف جميعاً جمعوا فيه الحركات الثلاث ، وهى الضمة والفتحة ، والكسرة فيما زاد على الثلاثي^(١) ، ولأن الموصوف والصفة أول وثان ، فخصوا المصغر بحركة الأول وهو الفاعل ، وبحركة الثاني وهو المفعول ، فلذلك^(٢) ضموا أوله وفتحوا ثانيه ، وأما كسر ما بعد يائه^(٣) فيما زاد على الثلاثة فلحملهم له على التفسير .

وأختص المصغر بتغييرات أربع :

أولها : انضمام أوله . والثاني : فتح ثانيه ؛ لأنه لو ضم لتوالت ضمتان ، ولو كسر لوقع كسر بعد ضم في غير الأفعال وذلك مخصوص بالأفعال

(١) سقط من (ف) انتقال نظر

(٢) فى (ف) "فكذلك"

(٣) فى الأصل "ثانية" تحريف

المبنية للمفعول فلم يبق إلا الفتح ، وتوالت أيضاً أربع كسرات فيما زاد على الثلاثي ، وهو [الثاني] (١) وكسر ما بعد الياء والياء في تقدير كسرتين فتعينت الفتحة.

الثالث : زيادة الياء ثالثة ؛ لأن تغيير الحركات لا يكفي في امتياز المصغر عن المكبر ، إذ في المكبر ما هو مضموم الأول مفتوح الثاني كجُمَيِّزٍ ، ولُغَيِّزِيٍّ ، وليس مُصَغَّرًا ؛ (لأن ياءه) (٢) رابعة ، فزادوا الياء لسفل مخرجها وانخفاضه فناسب معنى المصغر وهو انحطاطه عن المكبر ، وقيل : لو زيدت الألف لصار مثل غراب فلم يخلص للتصغير ، وكذا لو زيدت الواو لصار " فعولاً " بضم الأول وفتح الثاني فلم يخلص أيضاً للتصغير (٤) .

الرابع : كسر ما بعد الياء إذا (٥) لم يكن حرف الإعراب .

قوله :

فللثلاثي فعيل حتماً

يريد أن الثلاثي فيه التغييرات الثلاث إذا كان معرباً على سبيل الوجوب ، ولذلك قال : " حتماً " ، ونصب " حتماً " على المصدر ، أي : أحتم ذلك فيه حتماً أي : أوجبه وجوباً .

(١) سقط في الأصل ، ويريد بقوله " الثاني " العين في المصغر فلو جعلنا حركة العين في نحو " جعيفر ،

ومصيبيح " كسرة لتوالت أربع كسرات كما ذكر الشارح .

(٢) في الأصل " إلا زيادة " تحريف .

(٣) (ف) " زادت " .

(٤) في الأصل " لتصغيره " .

(٥) في الأصل " إذ " ، وما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب على مقتضى

العوامل نحو زبيد ، وأنه لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكمير إلا خمسة أشياء .

انظرها في شرح الألفية للمرازي ٩٧ / ٥ .

فَقُلْ مُمْتَلًا لِذَاكَ رَاوِيَا أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا

" ذَاكَ " مِنْ قَوْلِهِ : " مُمْتَلًا لِذَاكَ رَاوِيَا " إِشَارَةً إِلَى وَزْنِ الثَّلَاثِيِّ وَهُوَ " فُعَيْلٌ " ، قَوْلُهُ : " رَاوِيَا " يَعْنِي بَيْتَ أُحَيْحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ (١) ، وَصَدْرُهُ :

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا (٢)

فَ " رُكْبٌ " تَصْغِيرٌ " رُكْبٌ " وَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَ " رُجَيْلٌ " تَصْغِيرٌ " رَجُلٌ " بِسُكُونِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ - يَقُولُونَ : " رَاجِلًا ، وَرَجَلًا ، وَرَاكِبًا وَرَكْبًا " ، وَلَوْ كَانَ جَمْعٌ " رَاجِلٍ ، وَرَاكِبٍ " لَمَا جَازَ تَصْغِيرُهُ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ جَمُوعِ الْقَلَّةِ فَلَمَّا صَغَّرُوهُ عَلَى لَفْظِهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ الْجَمْعِ كَقَوْلِهِمْ فِي " تَمْرٍ " : " تُمَيْرٌ " ، وَفِي عَسَلٍ : " عُسَيْلٌ " .

وَفِي الرَّبَاعِيِّ فُعَيْعِلٌ وَجَبٌ وَفِي الْخُمَاسِيِّ الْأَصِيلِ يُسْتَحَبُّ

يُرِيدُ فِي تَصْغِيرِ الرَّبَاعِيِّ الْأَصْلِ (وَالْمَلْحَقِ بِهِ) (٣) يَجِبُ تَكْرِيرُ الْعَيْنِ [فَيَقَالُ] فِي جَعْفَرٍ : جُعَيْفَرٌ ، بوزن " فُعَيْعِلٍ " ، وَإِنَّمَا كُرِّرَتْ فِي هَذَا الْمَثَلِ الْعَيْنُ فَفَعِيلٌ : " فُعَيْعِلٌ " وَلَمْ يُقَلَّ " فُعَيْلٌ " (٤) بِتَكْرِيرِ اللَّامِ (٥) ، لظُهُورِ (الْمَثَلَيْنِ) (٦) فِي الرَّبَاعِيِّ الْمُضَاعَفِ الْعَيْنِ نَحْوُ " سَلَّمَ ، وَسَلَّيْلِمٌ " .

(١) أُحَيْحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ ، كَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ مِنَ الْأَوْسِ ، وَكَانَ مِنْ دَهَاءِ الْعَرَبِ وَشَجَاعَتِهِمْ ، وَكَانَ رَجُلًا صَنَعًا لِلْمَالِ ، شَحِيحًا عَلَيْهِ ، يَبِيعُ بَيْعَ الرِّبَا بِالْمَدِينَةِ ، يَنْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي الْأَغَانِي ١٥ / ١٥

(٢) انظُرِ التَّكْمَلَةَ ١٧٨ ، وَالْأَغَانِي ١٥ / ٤٨ ، وَالْمَنْصَفَ ٢ / ١٠١ ، وَابْنَ يَعِيْشَ ٥ / ٧٧ ، وَشَرَحَ

الشَّافِيَةَ ٢ / ٢٠٢ ، الْعَصْبَةُ : دَارُ بَنِي جَحْجَبِيٍّ بِالْمَدِينَةِ ، وَالْبَاءُ فِي " بَعْصَبَةٍ " بِمَعْنَى " فِي " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) فِي الْأَصْلِ " فُعَيْعِلٌ " ، وَفِي (ف) " فُعَيْعِلٌ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) فِي النُّسخَتَيْنِ (الْمَثَلَانِ) .

وتقول [في] (١) الملحق بالرباعي: "جوهراً، وجوهراً"، وكذا الرباعي
بزائد في أوله نحو: أجدل وأجدل، وأفكل وأفكل، ومدخل ومدخل، ومجلس
ومجلس .
قوله:

وفي الخماسي الأصيل يستحب

يريد بالأصيل الخماسي المجرد من الزيادة نحو "فرزدق" تقول في
تصغيره: "فريزد" (٢).

قوله: "يستحب" مستحب فيه "فُعَيْلٌ" دون "فُعَيْلٍ" يريد أن ترك
التعويض من المحذوف مستحب فيه؛ لأن القصد بحذف الأخير
التخفيف، فإذا عوض لم يحصل التخفيف الحاصل بغير عوض.

إذ كنت تحذف الأخير منه نحو سفيرج فعوض عنه
فقل: سفيرج وطوراً الزما نحو ننينير بيا حتما
في كل ما الرابع منه حرف مد وبعد حرف المد حرف قد ورد

قوله: "إذ كنت تحذف الأخير" تعليل لتصغير الخماسي المجرد من
الزيادة على "فُعَيْلٍ"؛ لأنه إذا حذف منه الحرف الأخير صار رباعياً فصغر
على مثال تصغير الرباعي، فقوله: "نحو سفيرج" تمثيل لتصغير الخماسي
بعد حذف آخره؛ فإن مكبره "سفرجل"، فـ "سفيرج" في الخماسي كـ
"جعيفر" في الرباعي؛ لأنك لما (٣) حذفته آخره صار رباعياً، وقد حكى

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل "فريزدق" .

(٣) في (ف) "إذا" .

"سَفِيرَجِلٌ" (١) وَهُوَ نَائِرٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ .

قوله : " وَعَوَّضُ عَنْهُ " يُرِيدُ : وَعَوَّضَ (٢) الحرفَ الخَامِسَ المحذوفَ من

"سَفْرِجَلٍ" إِنْ شِئْتَ كَمَا عَوَّضْتَ فِي الجَمْعِ نحو "سَفَارِيجٍ" (٣) ؛ لِأَنَّ التَّصْفِيرَ

وَالتَّكْسِيرَ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ (٤) ، أَيْ : يَتَّفِقَانِ فِي أَكْثَرِ الأَمْرِ .

قوله : " وَطَوْرًا أَلْزَمًا " يَعْنِي أَلْزَمَ المَصْغَرَ " الياء " ثُمَّ بَيْنَ مَوْضِعِ الأَلْزُومِ

فَقَالَ : " فِي كُلِّ مَا رَابِعُهُ حَرْفٌ مَدٌّ " .

قوله : " نحو دُنَيْبِيرٍ " مِثَالٌ لِمَا رَابِعُهُ حَرْفٌ مَدٌّ ، فَإِنَّ مُكَبَّرَهُ

"دِينَارٌ" ، وَالْأَلْفُ فِي مُكَبَّرِهِ رَابِعَةٌ ، وَلِذَلِكَ (٥) تَقُولُ فِي "عُصْفُورٍ" : "عُصْفِيرٌ"

تَقْلِبُ الواوَ يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا وَأَنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا قَلَبْتَ الألفَ فِي "دِينَارٍ" ، وَلِهَذَا

المعنى تَقُولُ فِي "مُنْطَلِقٌ" : "مُطَيِّقٌ" (٦) بِحَذْفِ النُّونِ ، وَإِنْ عَوَّضْتَ (قُلْتَ :

(١) الذي حكاه الأَخْفَشُ الأوسط ، يَعْنِي بِإثباتِ الحروفِ الخمسة ، وبإبقاءِ فتحةِ الجيمِ كما فِي شرحِ

الشافية ١/ ٢٠٥ ، وَقَالَ ابنُ عَيْشٍ ٥/ ١١٧ : " يَعْنِي بِتَحْرِيكِ الجيمِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ "سَفِيرَجِلَ

" بِكسْرِ الجيمِ كما فِي شرحِ أَلْفِيَةِ ابنِ مَعْطَى لابنِ القَواصِ ٢/ ١٢٠٤ ، وَبِشرحِها لِجَهولِ لُوحَةِ ١٦٦

أ ، وَقَالَ سِيبَوِيهِ ٣/ ٤١٨ " وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : سَفِيرَجِلٌ أَنَّهُمْ لَوْ كَسَرُوهُ لَمْ يَقُولُوا : سَفَارِجِلٌ

وَلَا فَرَارِجِلٌ .. وَهَذَا قولُ يُونُسَ . وَقَالَ الخَلِيلُ : لَوْ كُنْتَ مُحَقِّقًا هَذِهِ الأَسْمَاءَ لَا أَحْذَفَ مِنْهَا شَيْئًا كَمَا

قَالَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ ، لَقُلْتَ : سَفِيرَجِلٌ كَمَا تَرَى ، حَتَّى يَصِيرَ بِرِزْنَةِ دُنَيْبِيرٍ . فَهَذَا أَقْرَبُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

مِنْ كَلَامِ العَرَبِ " .

(٢) سَقَطَ فِي (ف) .

(٣) فِي الأَصْلِ "سَفَارِجٍ" .

(٤) قَالَ هَذَا سِيبَوِيهِ ٣/ ٤١٧

(٥) فِي (ف) وَكَذَلِكَ .

(٦) فِي الأَصْلِ "مُطَيِّقٌ" .

مُطِيلِقٌ (١) ولا تُحذف الميم (٢) لأنها زائدة لمعنى ، وهو دلالتها على اسم
الفاعل .

قوله :

وَبَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ

احترز به من وقوع حرف المد طرفاً ، واحترز بقوله : " الرابع منه حرف
مد " عما الخامس منه مدة نحو " عَضْرَفُوطٍ " ، وهو العظاية الضخمة
العريضة (٣) ، فإن المدة فيه تُحذف ، فيقال : " عَضِيرِيفٌ " ، قالياء (٤) فيه
عوض من لام الكلمة وهي (٥) ليست هي ؛ لأن الواو انقلبت ياءً (٦) لمجيئها قبل
" الراء " ومحل الواو بعد " الراء " .

٢٠٣ ب

كَذَا فُعَيْلَانٌ فِي الْأَسْمِ وَالصَّفَةِ
مِنْ لَفْظِهِ الْأَلْفِ إِذْ يُصَغَّرُ
وَقُلُّ أُجَيْمَالٌ وَقِسْ فَقَدْ بَانَ

إِلَّا أَفْعَالًا فَانْتَبِ أَفْعَا
كَذَا فُعَيْلَاءٌ فَلَا يَغْيُرُ
فَقُلُّ حُمَيْرَاءٌ وَقُلُّ سَكِيرَانٌ

قَوْلُهُ : " إِلَّا أَفْعَالًا " وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا اسْتِثْنَاءً مِنْ

قَوْلِهِ :

فِي كُلِّ مَا الرَّابِعُ مِنْهُ حَرْفٌ مَدٌّ وَيَبْعَدُ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ

(١) في الأصل " فقلت : طيليق " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٤٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٤٩ ، والأصول ٣ / ٤٢ .

(٣) لم أجد في المعاجم - التي بين يدي - من وصفها بهذا الوصف ، وإنما وصفوها بأنها دويبة

بيضاء ناعمة ، وقيل : هي ذكر العطاء ، وقيل : هي ضرب من العطاء ، وقيل : هي دويبة تسمى

العسودة بيضاء ناعمة ، وتصغر على عضيريف أو عضيريف . انظر الصحاح ، والتهذيب

واللسان ، والتاج في مادة (عضر فط) ، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٤٠ .

(٤) (ف) " قاللام " تحريف .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) (ف) " واو " تحريف .

فإن الرابع من " أفعالٍ وفعلانٍ وفَعَلَاءَ " حرفٌ مدٌّ وهو الألفُ ولم يَلْزَمْ
إبدالُهُ ياءً في التّصغيرِ ، بل ولا يجوزُ تَغْيِيرُ أَلْفِ " فَعَلَانِ " بحالٍ ، أمّا (١)
" أفعالٌ " فتصغيرُ الجَمْعِ ، ومثاله قوله : " أُجَيْمَالٌ " في تصغيرِ " أَجْمَالٍ " جَمْعِ
" جَمَلٍ " .

قوله : " فأنثبتُ ألفه " يعني في التّصغيرِ ، وإنّما لم تقلب ألفه ياءً (وإن) (٢)
كانت مدّة رابعةً ؛ لأنها تدلُّ على الجَمْعِ فقلبُها (٣) ياءً يخلُ بمعنى الجَمْعِ ،
وكذلك كلُّ جَمْعٍ كان على " أفعالٍ " كذا تصغيرُهُ ، ولم يذكرُ سيبويه " أفعالاً "
في أمثلة التّصغيرِ (٤) ؛ لأنّ تصغيرِ الجَمْعِ ينافي معناه ؛ لأنّ التّصغيرَ يفيدُ
التقليلَ ، والجَمْعُ يفيدُ التّكثيرَ فبينهما مُناقاةٌ ، وألذَى سَوْغُ تَصْغِيرِهِ كونهُ مِنْ
أبنيةِ القلّةِ ، ولم يُضِفْ صاحبُ الأرجوزةِ مثالَ " أفعالٍ " إلى الأمثلةِ الثلاثةِ
التي تقدّم ذكرها اقتداءً بسيبويه ، لما ذكرناه .

وأمّا " فُعيلانٌ ، وفُعيلاءُ " فصنورُها داخلَةٌ في " فُعَيْلٍ " تصغيرِ
الثلاثيِّ ، والزيادةُ في آخرها بمنزلةِ تاءِ التّائيسِ في طلحةِ .
وقيل : إنّما ثبتت الألفُ في " أُجَيْمَالٍ " ؛ لأنها لو قلبت ياءً لالتبسَ تصغيرُ
الجَمْعِ بتصغيرِ المصدرِ ، فإنك (تقولُ) (٥) في تصغيرِ " إجمالٍ " - بكسرِ
الهمزةِ مصدرٍ " أَجْمَلُ الرَّجُلُ يُجْمَلُ إجمالاً " تقولُ (٦) : " أُجَيْمِلُ " .

(١) في (ف) " وأما " .

(٢) في النسختين " دون " والصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل " فظنّها " تحريف .

(٤) نص عليه السيرافي بحاشية الكتاب ٣ / ٤١٥ .

(٥) في النسختين " قلت " والصواب ما أثبت .

(٦) هكذا في النسختين ، وهو توكيد لفظي لـ " تقول " الأولى .

قوله: " كَذَا فُعَيْلَانُ " تصغير " فَعْلَان " ، فأقول: ما كَانَ عَلَى زِنَةِ
 " فَعْلَان " ، فإِذَا أَنْ يَكُونُ عِلْمًا نَحْو " سَلْمَانَ " ، وَإِمَّا صِفَةً مُؤَنَّثَهَا " فَعَلَى " نَحْو
 " سَكْرَانَ " ، أَوْ لَا يَكُونُ ، فَإِنْ كَانَتِ الْآلِفُ وَالنُّونُ فِي " فَعْلَان " عِلْمًا امْتَنَعَ
 [الْحَذْفُ^(١)] كَالْفِي^(٢) التَّانِيهِ ، فَتَقُولُ فِي تَحْقِيرِ سَلْمَانَ : " سَلِيمَانَ " بِفَتْحِ مَا
 بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ لِتَثْبُتِ الْآلِفُ الَّتِي قَبْلَ النُّونِ كَمَا تَثْبُتُ الْآلِفُ الَّتِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ
 فِي " حُمَيْرَاءَ " .

وَأِنْ كَانَتِ الْآلِفُ وَالنُّونُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي لَهَا " فَعَلَى " فَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي
 سَكْرَانَ : سَكْرَانَ .

قوله: " وَقِسْ فَقَدْ بَانَ " يُرِيدُ قِسْ " فَعْلَان " عِلْمًا عَلَى " فَعْلَان فَعَلَى " النُّكْرَةِ ، وَإِلَى " فَعْلَان " عِلْمًا وَ " فَعْلَان فَعَلَى " أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « فِي الْاسْمِ
 وَالصِّفَةِ » .

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ " فَعْلَانُ " عِلْمًا وَلَا " فَعْلَانُ فَعَلَى " فَالضَّابُّ فِيهِ أَنْ مَا قَلْبَتِ
 أَلْفُهُ فِي التَّكْسِيرِ يَاءٌ قَلْبَتِ فِي التَّصْغِيرِ^(٣) وَإِلَّا فَلَا ، تَقُولُ فِي سِرْحَانَ :
 سُرِّحِينَ لِقَوْلِهِمْ : سَرَّاحِينَ فِي جَمْعِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُكْسَرْ عَلَى " فَعَالِينَ " : تَثْبُتُ أَلْفُهُ
 فِي التَّصْغِيرِ تَقُولُ فِي " سَعْدَانَ " لِضَرْبٍ مِنَ النَّبْتِ : " سَعِيدَانَ " بِثَبُوتِ^(٤)
 الْآلِفِ ، لِعَدَمِ تَكْسِيرِهِ عَلَى " سَعَادِينَ " .

وكذلك ما أَلْفُهُ خَامِسَةٌ وَبَعْدَهَا نُونٌ تَثْبُتُ فِي التَّصْغِيرِ نَحْو " زَعْفَرَانَ " تَقُولُ : زَعْفَرَانَ .

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) فِي (ف) " الْفَن " تَحْرِيفٌ ، وَفِي الْأَصْلِ هَكَذَا " الْفِي " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " التَّكْسِيرِ " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " لَثْبُوتِ " تَحْرِيفٌ .

قوله : " فقل حُميراء " يريد أن ألف ما قبل ألف المد التي قبل ألف التانيث لا تكسر فلا تقلب الألف ياءً بل يبقى ما قبلها مفتوحاً كما يبقى ما قبل ٢٠٤ تاء التانيث كذلك ، ولأنه لو كسر ما قبل الألف لصار ياءً وانقلبت الهمزة المبدلة من ألف التانيث بعدها ياءً فتصير " حُميرياً " كما تقول : " حُرَيْبِي ، وَعَلَيْبِي " في تصغير " حُرْبَاء ، وَعَلْبَاء " مما أله للإلحاق ، فلم يبق فرق بين الهمزة المنقلبة عن ألف التانيث وبين الهمزة المنقلبة عن ياء الإلحاق .

وَأَلْفُ التَّائِثِ مِثْلُ هَائِهِ تَثْبُتُ لَا تَزُولُ عَنْ بِنَائِهِ
نَحْوُ حُبَيْلِي ، وَمِثَالُ الهَاءِ طَلِيحَةٌ فَفَسَّ عَلَيْهِ الْجَائِي

يُرِيدُ بِأَلْفِ التَّائِثِ المَقْصُورَةَ .

قوله : " مثل هائه " يريد مثل هاء التانيث فيما يمكن بقاؤها فيه ، ويريد بألف التانيث الرابعة ، وتمثيلاً بـ " حُبَيْلِي " دل على مراده ، فصار تحقيق كلامه : وَأَلْفُ التَّائِثِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً مِثْلُ هَائِهِ ؛ فَإِنَّ أَلْفَ التَّائِثِ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً تُحْذَفُ ، تَقُولُ فِي " قَرَقَرَى " : " قُرَيْقِرٌ " بحذف الألف - وهو اسم موضع - (١) ، و " جَحْجَبِي " - اسم رجل - (تقول فيه) (٢) : " جَحْجَبٌ " فتُحْذَفُ الألفُ خَامِسَةً للتَّائِثِ كَانَتْ أَوْ لغيره كَمَا تُحْذَفُ اللَّامُ مِنْ " سَفَرَجَلٍ " فِي التَّحْقِيرِ ؛ لِتَنَاهِي مِثَالِ (٣) التَّحْقِيرِ نُونَهَا .

وَأِنَّمَا تَثْبُتُ رَابِعَةً نَحْوَ " حُبَيْلِي " ؛ لِأَنَّ الكَلِمَةَ بِهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، وَلَا تُحْذَفُ فِي التَّصْغِيرِ مِنَ الأَرْبَعَةِ شَيْئاً ؛ لِأَنَّ الأَسْمَ لَمْ يَخْرُجْ بِكَوْنِهِ رُبَاعِيّاً عَنْ

(١) انظر معجم البلدان ٤ / ٣٢٦ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) " مثل " .

بناء التصغير ، وإنما فتحوا ما قبل ألف التانيث ، لئلا تنقلب ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ لأن انقلابها يخل بدالاتها على التانيث ، ولذلك تقول في "مرمى" : "مرمى ، وفي "أرطى" : أرطى ، فتكسر ما قبل الألف فتقلب ياء ؛ لأنها لغير التانيث ، ويحتمل (أن يكون قوله) (١) : "وألف التانيث مثل هائه في انفتاح ما قبلها .

وقوله : " ومثال الهاء طليحة " يريد المؤنث بالتاء وهي تثبت في الاسم قلت حروفه أم كثرت ؛ وكذلك [تقول] (٢) في " سفرجلة " : سفيرجة ، فتحذف اللام وتبقي الهاء ، وإنما فتح ما قبلها ، لأنها بمثابة اسم ضم إلى آخر فتفتح ما قبلها كما تفتح ما قبل الاسم الثاني إذا ركبت مع الأول (٣) .

قوله : " فقس عليه الجائي " يريد في المؤنث الثلاثي بغير علامة .
 وكلُّ محنوفٍ إذا ما صغراً يُردُّ للأصلِ فقلُّ مصغراً
 وعيدةٌ يديَّةٌ شويهة نبيئةٌ عضيةٌ ستيهة
 وقلُّ أبيٌّ وفويُّ وذويٌّ وفي غضيٍّ وبابه فقلُّ غضيٍّ
 وفي عمٍ وبابه فقلُّ عميٍّ

قوله : " وكلُّ محنوفٍ " يريد من الثلاثي .

قوله : " يردُّ للأصل " يريد إلى الأصل الذي هو ثلاثة أحرف ، وإنما وجب رد المحنوف في التصغير (٤) ؛ لأن الاسم إذا كان على حرفين امتنع تصغيره ؛ لأن ياء التصغير لا تقع إلا الثالثة ساكنة ، فلو لم يرد الحرف

(١) في (ف) " أن يريد بقوله "

(٢) سقط في الأصل .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤١٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٤٤٩ ، وشرح الشافية ١ / ٢١٧ .

المحذوف لوقعت ياء التصغير طرفاً إذ لا تقع إلا ثلاثة كالف التفسير ، ولو ٢٠٤ ب
 وقعت طرفاً لتحركت بحركات الإعراب ، ووضعها على السكون ؛ لأنها بمنزلة
 ألف التفسير ، والياء في " دريهم " كالالف في " دراهم " وكان يؤدي ذلك إلى
 قلب ياء التصغير ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك يؤدي إلى
 حذفها ؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها فيما يتون ، وذلك مغل بمعنى
 التصغير ، فوجب رد الحرف المحذوف ، لتقع ياء التصغير ثالثة وبعدها حرف
 الإعراب .

ثم المحذوف على ثلاثة أضرب : تارة يكون بعوض كعدة ، وتارة يكون
 بموجب ، وهو ما حذف لالتقاء الساكنين كالمقصور والمنقوص المنونين في
 الثلاثي ، وتارة يكون اعتباراً لا لموجب كيد ، ودم .

وأما " وعيدة " فتصغير " عدة " وهو ما حذف فاؤه ، فلما صغروه رثوا
 الواو التي هي فاء . المحذوف هنا على ثلاثة أضرب ، ما حذف فاؤه ، وما
 حذف عينه ، وما حذف لامه .

وأما " يديه " فتصغير " يد " ، وأصله " يدي " فلما صغروه رثوا الياء
 التي هي لام الكلمة وأدغموا فيها ياء التصغير ، وهو محذوف اللام .
 وأما " شويهة " فتصغير " شاة " وأصلها " شوهة " ولأمها هاء لقولهم : شياه ،
 فلما صغروه رثوا الهاء التي هي لام .

فإن قلت : فتاء التانيث يصير بها الاسم على ثلاثة أحرف فما الحاجة
 إلى رد المحذوف ؟

قلت : تاء التانيث يلزم فتح ما قبلها وياء التصغير أبداً ساكنة ، ولو
 فتحت لقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وَأَمَّا " نُبِيَّةٌ " فَهِيَ الْجَمَاعَةُ ، وَأَصْلُهَا " نُبُوءَةٌ " فَلَامُهَا وَأَوْ ، فَلَمَّا صَغَّرُوهَا رَدُّوا اللَّامَ وَقَلَّبُوهَا يَاءً ؛ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ يَاءِ سَاكِنَةٍ ، وَأَدْغَمُوا يَاءَ التَّصْغِيرِ فِي الْيَاءِ الْمُبَدَّلَةِ مِنَ الْوَاوِ .

وَأَمَّا " عُضِيَّةٌ " فَتَصْغِيرُ " عُضَةٍ " - وَهِيَ شَجَرَةٌ ذَاتُ شَوْكٍ - ، وَأَصْلُهُ " عُضُوءَةٌ " فَلَمَّا صَغَّرُوهَا رَدُّوا الْوَاوَ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ وَأَبْدَلُوهَا يَاءً لَوْقُوعِ يَاءِ التَّصْغِيرِ قَبْلَهَا ، وَأَدْغَمُوا فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ .

وَقِيلَ: لِأَمَّا هَاءُ فَعَلَى هَذَا يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهَا: " عُضِيَّةٌ " " كَشُوبِيَّةٌ " (١) .
وَأَمَّا " سَتِيَّةٌ " فَأَصْلُهَا " سَتَّةٌ " ، وَفِي الْحَدِيثِ " الْعَيْنَانِ وَكَاءُ السِّهِّ " (٢) وَهِيَ لُغَةٌ فِي " الْأَسْتِ " ، وَيُقَالُ: " سَتٌ " بِحَذْفِ اللَّامِ (٣) ، وَهَذَا هُوَ الضَّرْبُ الثَّلَاثُ الْمَحْنُوفُ الْعَيْنِ ، وَأَصْلُ " سِهِّ " سَتَّةٌ ، لِقَوْلِهِمْ فِي التَّكْسِيرِ " أَسْتَاهُ " فَلَمَّا صَغَّرُوهَا رَدُّوا (التَّاءَ) وَهِيَ الْعَيْنُ الْمَحْنُوفَةُ .

وَقَوْلُهُ: " وَقُلْ : أَبِيُّ " تَصْغِيرُ " أَبٍ " وَأَصْلُهُ: " أَبُوُّ " لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ: أَبْوَانٍ ، وَلَامُهُ وَأَوْ فَرَدُّوهَا فِي التَّصْغِيرِ وَقَلَّبُوهَا يَاءً وَأَدْغَمُوا فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ .
وَأَمَّا " فَوِيَّةٌ " فَتَصْغِيرُ [فَمٍ ، وَأَصْلُهُ] (٤) " فَوْهٌ " فَلَامُهُ هَاءٌ ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ: " أَفْوَاهٌ " فَرَدُّوا الْهَاءَ الَّتِي هِيَ لَامٌ ؛ لِأَجْلِ التَّصْغِيرِ .

(١) انظر الكتاب ٣ / ٤٥٢ .

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٩٧ / ٤ عن معاوية بلفظ " إن العينين وكاء السه ، فإذا نامت العينان استطلق اللوكاء " .

وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٢٩ حيث قال ابن الأثير: " كنى بهذا اللفظ عن الحدث وخرج الريح ، وهو من أحسن الكنايات وألطفها " .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٥١ ، وشرح الشافية ١ / ٢١٩ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام وهي في الشرح المجهول وصاحب هذا الشرح أفاد من النيلي كثيراً ونص

على ذلك .

وَأَمَّا "نُؤْيُ" فَتَصْغِيرُ "نُو" مِنْ قَوْلِكَ : "نُو مَالٍ" ، وَأَصْلُهُ "نُؤْيُ"
 فَلَامُهُ يَاءٌ فِي الْأَصْحَحِ ؛ لِأَنَّ بَابَ "طَوِيْتُ ، وَحَوِيْتُ" أَكْثَرُ مِنْ بَابِ
 "الْقُوَّةِ ، وَالْحُوَّةِ" ، أَعْنَى مَا عَيْنُهُ وَأُو وَلَامُهُ يَاءٌ أَكْثَرُ مِمَّا عَيْنُهُ وَلَامُهُ وَأُوَانِ ،
 فَلَمَّا صَغَّرُوهُ أَدْغَمُوا يَاءَ التَّصْغِيرِ فِي الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ .

وَأَمَّا "غَضَى" فَهُوَ شَجَرٌ وَلَامُهُ يَاءٌ لِقَوْلِهِمْ : أَرْضٌ غَضِيَاءٌ أَيْ : فِيهَا
 شَجَرُ الْغَضَى ، وَلَامُهُ تَحْذِفُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا كَالْتَّنْوِينِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِذَا
 صَغَّرْتَهُ قَلَبْتَ أَلْفَهُ يَاءً ، وَأَدْغَمْتَ فِيهِ يَاءَ التَّصْغِيرِ .

وَأَمَّا "عَمٍ" فَهُوَ مَنْقُوصٌ وَحَذِفَتْ لَامُهُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ
 بَعْدَهَا ، فَإِذَا صَغَّرْتَهُ (١) قُلْتَ : "عَمِيٌّ" فَتَرَدَّ الْيَاءُ / وَتَدْغَمُ فِيهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ ٢٠٥٠

وَمِثْلُ نَحْوِ ادْغَمِنَ قَلْبُ نُحْيِ

وَمِثْلُ يَحْيَى قُلْ : يَحْيَى كَاسِرِهِ فَصَارَ كَالْقَاضِي بِيَاءٍ آخِرِهِ

قَوْلُهُ : "وَمِثْلُ نَحْوِ ادْغَمِنَ" مَا آخِرُهُ وَأُو قَبْلَهَا سَاكِنٌ .

قَوْلُهُ : "ادْغَمِنَ" (٢) يُرِيدُ أَنَّكَ إِذَا حَقَّرْتَهُ وَقَعْتَ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً وَبَعْدَهَا

الْوَاوُ فَقَلَبْتَ الْوَاوُ يَاءً ، وَأَدْغَمْتَ فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي "دَلُوْ :
 دَلِيٌّ" .

وَأَمَّا مَا آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا سَاكِنٌ كَطَبِيٍّ ، وَنَحْيٍ "فَتَدْغَمُ فِيهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ

فَتَقُولُ : "طَبِيٌّ ، وَنَحْيٌ" .

وَقَوْلُهُ : "وَمِثْلُ يَحْيَى" يُرِيدُ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ مَعَ يَاءِ التَّصْغِيرِ

بِكَسْرِ مَا بَعْدَهَا فَتَقَلْبُ أَلْفَ "يَحْيَى" يَاءً ؛ لِانْكَسَارِ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ يَاءِ

(١) فِي الْأَصْلِ "صَغَّرْتَهَا" .

(٢) وَيُرْوَى « ادْغَمُ » بِوَزْنِ افْتَعَلُ .

التصغير ، ولذلك قال : " يُحْيِي كَاسِرَهُ " أي : كاسِرِ الياءِ التي (١) أُدْغِمَتْ فِيهَا ياءُ التّصغيرِ فَتَجْتَمِعُ (٢) ثلاثُ ياءاتٍ ، وهي ياءُ التّصغيرِ ، والياءُ التي قبل الألفِ ، والياءُ المنقلبةُ عن الألفِ ، فتَحْذِفُ الأَخِيرَةَ لِذِلالَةِ كَسْرَةِ الياءِ التي بعد ياءِ التّصغيرِ عَلَيْهَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَصَارَ كَالْقَاضِي بِيَاءٍ آخِرَهُ " .

أي : صارَ منقوصاً وكانَ قبلَ التّصغيرِ مَقْصُوراً .

و " يُحْيِي " لَا يَنْصَرِفُ لِلتّعْرِيفِ وَوِزْنِ الفِعْلِ ، وَفِي صَرْفِهِ - مُصَغَّرًا - خِلافُ (٣) ؛ لِأَنَّ المَحذُوفَ إِذَا كَانَ مُرَادًا فَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ ، وَمَنْ نَوَّنَ فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ فَفِي التَّنْوِينِ خِلافُ ، هَلْ هُوَ لِلصَّرْفِ لِنُقْصَانِ الكَلِمَةِ بِحَذْفِ الحَرْفِ الأَخِيرِ أَمْ هُوَ عِوَضٌ مِنَ الياءِ المَحذُوفَةِ كَالخِلافِ فِي تَنْوِينِ " جَوَارٍ " ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ غَيْرُ مُنصَرِفٍ .

وَأَلْفُ الإِلْحَاقِ نَحْوُ أَرطَى وَنَحْوُ مَعزَى يَسْتَوِي بِمَعطَى
فَقُلْ : أَرِيطُ ، وَمُعْزٍ ثُمَّ قُلْ قُبَيْعَةٌ تَعْنِي القُبَعْرَى الجَمَلُ
وَفِي حَبَارَى قُلْ " حَبِيرٌ " حَذْفٌ وَإِنْ تَشَأْ قُلْتَ : " حَبِيرِي " بِالْأَلْفِ

" أَرطَى " مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ إِنْ جَعَلْتَ الهَمْزَةَ فِيهِ أَصْلًا ، فَالْأَلْفُ فِي " أَرطَى " بِإِزَاءِ الرَّاءِ مِنْ " جَعْفَرٍ " فَإِذَا صَغَّرْتَهُ قُلْتَ : " أَرِيطُ " (٤) ، فَتَقْلِبُ الأَلْفَ فِيهِ [ياءً] ؛ لِانكسارِ ما بَعْدَ ياءِ التّصغيرِ ، وَتَحْذِفُهَا ؛ لِسكُونِهَا وَسكُونِ التَّنْوِينِ ، فَتَبْقَى الكَسْرَةُ قَبْلَها تَدُلُّ عَلَيْهَا رَفْعًا وَجَرًّا ، وَتَثْبِثُهَا نَصْبًا فَتَقُولُ : رَأَيْتُ أَرِيطًا .

(١) فِي الأَصْلِ " الذِي " .

(٢) بَعْدَهُ فِي (ف) " فِيهَا " .

(٣) يَنْظُرُ الكِتَابُ ٣ / ٤٧١ ، وَابْنُ عَيْشٍ ٥ / ١٢٦ ، وَشرحُ الشَّافِيَةِ ١ / ٢٣٣ .

(٤) فِي النسخَتَيْنِ " أَرِيطُ " تَحْرِيفٌ .

وَأَمَّا "مِعْزَى" فَمُلْحَقٌ بِدِرْهِمٍ ، وَهَجْرَعٌ " فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : "مِعْزَى" فَتَقْلِبُ أَلْفَهُ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا .

وَأَمَّا أَبْدَلْتَ الْأَلْفَ يَاءً ؛ لِأَنَّهَا لَغَيْرِ التَّانِيثِ بَلْ هِيَ لِلإِلْحَاقِ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهَا ،
وَبِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : "أَرْطَاءٌ" لِلوَأَحَدَةِ (١) مِنْ شَجَرِ الأَرْضَى ، وَلَوْ كَانَتْ أَلْفُهُ لِلتَّانِيثِ
لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا تَاءُ التَّانِيثِ ، قَالَ الرَّاجِزُ (٢) :

مَالَ إِلَى أَرْطَاءٍ حَقِيقٍ فَاضْطَجَعَ (٣)

وَقَالُوا : "مِعْزَى" بِالتَّنْوِينِ ، وَقَالُوا "مِعْزَاءٌ" (٤) بِالتَّاءِ ، وَالْأَلْفُ فِي

"أَرْضَى" زَائِدَةٌ لِقَوْلِهِمْ : "أَدِيمٌ مَارُوطٌ" أَي : مَدْبُوعٌ بِالأَرْضَى ، وَقَالُوا [فِي]
مِعْزَى : مَعَزٌ ، وَمَعِيزٌ ، وَذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى زِيَادَةِ الأَلْفِ (٥) .

قَوْلُهُ : "يَسْتَوِي بِمَعْطَى" يُرِيدُ : أَلْفٌ "أَرْضَى" ، وَمِعْزَى "تَسْتَوِي هِيَ

وَالْأَلْفُ الأَصْلِيَّةُ فِي قَلْبِهَا يَاءً ؛ لِأَنَّهَا لِلإِلْحَاقِ ، وَالْمُلْحَقُ (٦) بِمَنْزِلَةِ الأَصْلِيِّ ،

فَكَمَا أَنَّ أَلْفَ "مَعْطَى" تَقْلِبُ فِي التَّصْغِيرِ يَاءً فَتَقُولُ : "مُعَيْطٌ" فَكَذَا أَلْفُ
أَرْضَى ، وَمِعْزَى .

وَأَمَّا "عَلْقَى" فَمَنْ نَوَّنَهَا قَالَ / : "عَلِيقٌ" (٧) يَقْلِبُ الأَلْفَ يَاءً ، وَمَنْ لَمْ يَنْوِّنْ

يُنَوِّنُهَا قَالَ : "عَلِيقَى" كَحَبِيبَى .

(١) فِي الأَصْلِ "لِلوَأَحَدِ" تَحْرِيفٌ .

(٢) هُوَ مَنْظُورٌ بَيْنَ حَبَّةِ الأَسَدِيِّ .

(٣) رَجَزٌ ، وَقَبْلَهُ :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبِيعَ

يَنْظُرُ الخِصَانِصَ ٨ / ٢٥٦٣ ، ٢ / ٣٥٠ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَّةُ ٢ / ٣٢٤ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ ٢٧٤ .

وَابْنُ يَعِيشَ ٩ / ٨٢ ، وَالعَيْنِيُّ ٤ / ٥٨٤ ، وَالْحَقِيقُ : التَّلُّ المَعْوِجُ .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ "مَعْنَاهُ" تَحْرِيفٌ .

(٥) يَنْظُرُ الصَّحَاحَ ، وَاللِّسَانَ فِي "مَعَزٌ" .

(٦) فِي الأَصْلِ "المُلْحَقُ" بِالسَّقَاطِ وَأَوِّ العَطْفِ .

(٧) فِي الأَصْلِ "عَلْقَى" تَحْرِيفٌ . وَانظُرْ شَرَحَ الشَّافِيَّةِ ٨ / ١٩٥ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٥ / ١٢٩ .

فإن كانت الألف خامسةً حذفت (١) نحو "حُبَارَى" فتقول: "حُبَيْرٌ، ولذلك
 قَالَ: "قُلْ حُبَيْرٌ" ثم قَالَ "حَذِفْ" يعني الألف؛ لكونها خامسةً، فلما حذفت
 الألف الأخيرة صارَ "حُبَارٌ" بوزنِ "فَعَالٍ" فقلبت الألف ياءً، لوقوعها بعد ياء
 التصغير، وأدغمت فيها ياء التصغير فقلت (٢): "حُبَيْرٌ".
 قوله:

وإن تشأ قلت حُبَيْرِي بِألف

يُرِيدُ: إن شئت حذفت الألف الأولى فتصيرُ "حُبْرَى" بوزنِ "أرْنَى"،
 وشعبي " (٣) فتقول: "حُبَيْرِي" فتفتح ما قبل الألف؛ لأنها للتأنيث (٤)، وكذلك
 كلُّ اسمٍ فيه زيادتان تحذف أيهما شئت ما لم يلزم من حذف أحدهما حذف
 الآخر.

وإنما قدم "حُبَيْرٌ" على "حُبَيْرِي"؛ لأن حذف الألف الأخيرة
 أولى؛ لأن بها يخرج عن مثال التحقير.

وأما "قُبَعَثْرِي" فألفه سادسةٌ فلا بد من حذفها، ثم تحذف (الرَاء) (٥)
 كما تحذف (اللام) (٦) من "سَفَرَجَلٍ"؛ لأنها خامسةٌ فتبقى "قُبَعَثُ" (فتقول:
 "قُبَيْعَثُ") (٧)، وقد فسّر "القُبَعَثْرِي" بقوله: "تعني القُبَعَثْرِي الجمل" (٨).

(١) سواء كانت للتأنيث أم لغير التأنيث. ينظر ابن يعيش ١٢٩/٥.

(٢) في (ف) "فقلبت" تحريف.

(٣) الأرنى: جنة الضعة، والضعة نبت وهو حب بقلة يقال لها الأرنى والأرنى والأرنة. قال ابن
 الأعرابي: وهو حب يطرح في اللبن فينتفخ. عن المقصور والمدود لابن ولاد ١١، وشعبي: اسم

موضع في بلايني فزارة عن معجم البلدان ٣/٣٤٦.

(٤) وأجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير "حبارى": حُبَيْرَةٌ، فيأتي بهاء عوضاً من الألف المحذوفة.
 ينظر الكتاب ٣/٤٣٧، وشرح الألفية للمراي ٥/١١٦.

(٥) في الأصل "الواو" تحريف.

(٦) في النسختين "الراء" تحريف.

(٧) سقط في (ف).

(٨) ينظر شرح الشافية ١/٥٢.

[تصغير الجمع]

وَأَرَدْتُ إِلَى الْوَاحِدِ جَمْعًا كَثْرًا فَاجْعَلْهُ جَمْعًا سَالِمًا مُصَغَّرًا

نَحْوِ رَجُلَيْنِ ظَرِيفَيْنَا وَأَجْمَعُ بِنَاءٍ غَيْرِ عَاقِلَيْنَا

القياسُ أَلَّا يَصَغَّرَ الْجَمْعُ ؛ لِلْمَنَافَاةِ الَّتِي بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْتَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ يُفِيدُ التَّكْثِيرَ ، وَالتَّصْغِيرُ يُفِيدُ التَّقْلِيلَ ، لَكِنْ قَدْ يُرَادُ تَقْلِيلُ عَدَدِ الْجَمْعِ فَيُحَقَّرُ .

وَاحْتَرَزَ (١) بِقَوْلِهِ : " كَثْرًا " عَنْ جَمْعِ الْقَلَّةِ ؛ فَإِنَّهُ يُصَغَّرُ عَلَى بِنَائِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ (٢) تَقُولُ فِي أَثْوَابٍ : " أَثْيَابٌ " ، وَفِي أَكْلِبٍ : أَكْيَلِبٌ ، وَفِي أَجْرِبَةٍ : أَجْرِبَةٌ " ، وَفِي وِلْدَةٍ وَوَلِيدَةٍ ، وَفِي غَلْمَةٍ : غَلِيمَةٌ ، وَجَاءَ : أَغْلِمَةٌ .

قَوْلُهُ : " فَاجْعَلْهُ " يَعْنِي جَمْعَ الْكَثْرَةِ ، قَوْلُهُ : " جَمْعًا سَالِمًا مُصَغَّرًا " يَعْنِي تَرُدُّ جَمْعَ الْكَثْرَةِ إِلَى الْوَاحِدِ وَتُصَغِّرُهُ فَيَصِيرُ بِالتَّحْقِيرِ وَصَفًا ، فَإِنْ كَانَ لِلْعَقَلَاءِ الْمَذْكُورِينَ جَمْعُهُ جَمْعَ السَّلَامَةِ تَقُولُ : " رَجُلَيْنِ ظَرِيفَيْنِ " ، فَـ " رَجُلَيْنِ " تَصْغِيرٌ " رِجَالٍ " ، وَـ " ظَرِيفَيْنِ " تَصْغِيرٌ " ظِرَافٍ " .
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَاجْعَلْهُ جَمْعًا سَالِمًا مُصَغَّرًا

فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ (٣) جَمْعُ قَلَّةٍ ، [فَإِنْ كَانَ لَهُ جَمْعُ قَلَّةٍ] (٤) فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ ، وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى الْوَاحِدِ وَجَمَعْتَهُ جَمْعَ السَّلَامَةِ (مِثَالُهُ " غَلْمَانٌ " إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ

(١) فِي الْأَصْلِ " وَاحِدَةٌ " تَحْرِيفٌ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ٢/ ٤٨٩ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٢/ ٢٧٨ .

(٣) (ف) " فِيهِ " .

(٤) سَقَطَ فِي الْأَصْلِ .

فَيَصِيرُ " غَلْمَةً " ثُمَّ تَصَغُرُهُ فَتَقُولُ : " غُلَيْمَةٌ " ، وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى الْوَاحِدِ
وَجَمَعْتَهُ جَمَعَ السَّلَامَةِ (١) فَتَقُولُ : " غُلَيْمُونَ " لَكِنَّهُ أَرَادَ مِنَ الْجَمْعِ مَا لَا قِلَّةَ لَهُ ،
وَلِذَلِكَ مَثَلٌ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " رُجُلَيْنِ ظُرَيْفَيْنِ " .
قَوْلُهُ :

وَاجْمَعُ بَتَاءً غَيْرَ عَاقِلَيْنَا

مِثَالُهُ قَوْلُكَ فِي " قِصَاعٍ ، وَجِفَانٍ " : " قُصَيْعَاتُ ، وَجُفِيَّاتُ " ، فَإِنَّمَا لَمْ
يَصَغُرْ جَمْعُ الْكَثْرَةِ عَلَى لَفْظِهِ لِلْمَنَافَاةِ الَّتِي بَيْنَ الْكَثْرَةِ الَّتِي يَفِيدُهَا (الْجَمْعُ
وَالْقِلَّةُ الَّتِي يُفِيدُهَا) (١) التَّصْغِيرُ ، فَلِذَلِكَ يُرَدُّ إِلَى جَمْعِ الْقِلَّةِ إِنْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ أَوْ
إِلَى جَمْعِ السَّلَامَةِ ؛ لِأَنَّهُ لِلْقَلِيلِ أَيْضًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَاجْمَعُ بَتَاءً غَيْرَ عَاقِلَيْنَا " فَصَحِيحٌ لَكِنْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مُؤَنَّثَ
العُقْلَاءِ لَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَتَقُولُ : " هَذِهِ نِسَاءُ ظُرَيْفَاتُ ، وَرِجَالُ ظُرَيْفُونَ . وَأَمَّا
جَمْعُ التَّصْحِيحِ فَيَصَغُرُ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ قِلَّةٌ فَتَقُولُ فِي " زَيْدُونَ " : " زَيْدُونَ " ،
وَفِي " هِنْدَاتٍ " : " هِنْدِيَّاتُ " .

[تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ]

وَشَدُّ قَوْلِهِمْ زُهَيْرٌ صَغُرَا مُرْخَمًا كَذَا عُنَيْمٌ حَقُرَا

الشَّادُّ : هُوَ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، بَلْ يُؤْخَذُ سَمَاعًا ، وَالنَّحْوِيُّونَ جَعَلُوا ٢٠٦ أ

هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّصْغِيرِ قِيَاسًا (٢) وَسَمَوْهُ " تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ " (٣) وَأَمَّا الْفَرَاءُ (٤)

فَيُجِيزُ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّصْغِيرِ فِي الْأَعْلَامِ خَاصَّةً ، وَقَالَ : إِنْ الْعَرَبُ إِنَّمَا تَفْعَلُ

(١) سقط في (ف) سببه انتقال نظر الناسخ .

(٢) بعده في الأصل " وسموه قياساً " ، وهو تكرار مع ما بعده .

(٣) وهو عبارة عن حذف زوائد الثلاثي والرباعي مطلقاً وتصغير ما بقي بعد الحذف طلباً للخفة ويسمى

بذلك لمشاركتة الترخيم في مطلق الحذف . عن شرح ابن القواس ١٢١٦ .

(٤) ينظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣/ ٤٧٦ ، وشرح الشافية ١/ ٢٨٣ ، وشرح الألفية للمرادى

ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ كَمَا كَانَ التَّرْخِيمُ فِي النَّدَاءِ غَالِبًا فِي الْأَعْلَامِ ، وَهُوَ فِي غَيْرِ
 الْأَعْلَامِ شَادُّ ، كَمَا كَانَ التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ شَادًّا ، فَتَقُولُ فِي حَارِثٍ -
 عَلَمًا - : " حُرَيْثٌ " ، وَلَوْ كَانَ صِفَةً لَمْ تَقُلْ إِلَّا : " حَوْبِرْثٌ " ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي
 "أَسْوَدَ" عَلَمًا : " سُوَيْدٌ " ، وَفِي الصِّفَةِ لَمْ تَقُلْ إِلَّا " أُسَيْدٌ " (١) . وَصَاحِبُ
 الْأَرْجُوزَةِ جَعَلَ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّرْخِيمِ شَادًّا لِمَا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الْحَذْفِ وَالتَّبَاسِ
 بَعْضِ الْأَسْمَاءِ بِبَعْضٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّصْغِيرَ تَحْذِفُ فِيهِ جَمِيعَ زَوَائِدِ الْكَلِمَةِ
 وَتَجْعَلُهَا عَلَى حُرُوفِهَا الْأَصُولِ ثَلَاثِيَّةً كَانَتْ أَوْ رُبَاعِيَّةً ، إِيثَارًا لِلتَّخْفِيفِ فَتَقُولُ فِي
 تَصْغِيرِ "أَحْمَدَ" تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ : " حُمَيْدٌ " فَتَحْذِفُ الْهَمْزَةَ ، وَكَذَا تَقُولُ فِي
 تَصْغِيرِ "مَحْمُودٍ" : " حُمَيْدٌ " فَتَحْذِفُ الْمِيمَ الْأُولَى (وَالْوَاوُ ، وَكَذَا تَقُولُ فِي
 تَصْغِيرِ "مُحَمَّدٍ" : " حُمَيْدٌ " فَتَحْذِفُ الْمِيمَ الْأُولَى) (٢) ، وَالْمِيمَ الثَّانِيَةَ مِنَ الْمِيمِ
 الْمَشْدُودَةِ ، وَكَانَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ جَعَلَهُ شَادًّا ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْبَاسِ .
 قَوْلُهُ : " زُهَيْرٌ " تَصْغِيرَ " أَزْهَرَ " فَلَمَّا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ خَرَجَ عَنِ وَزْنِ الْفِعْلِ
 فَصَرَفَهُ فِي التَّصْغِيرِ .

قَوْلُهُ : " مُرَحَّمًا " يَعْنِي بِحَذْفِ الزَّائِدِ الَّذِي فِيهِ ، وَ " عُنَيْمٌ " تَصْغِيرُ
 "عُنْمَانَ" فَلَمَّا حُذِفَتِ الزَّائِدَيْنِ صَرَفْتُهُ ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ مِنَ الصَّرْفِ إِنَّمَا كَانَ
 بِهِمَا ، وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ " غَلَابٍ ، وَحَذَامٍ - اسْمُ امْرَأَةٍ - : " غَلِيْبَةٌ حَذِيْمَةٌ " .
 فَتَلْحُقُ النَّاءَ فِيهِ كَمَا تَلْحُقُ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ
 عَنْ " غَالِبَةٍ ، وَحَازِمَةٍ " .

(١) فِي الْأَصْلِ " سَيْدٌ " تَحْرِيفٌ ، وَقَالَ ابْنُ يَعْيشَ ١٣٧/٥ : « وَلَمْ يَفْرُقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ هَذَيْنِ » .

(٢) سَقَطَ فِي (ف) انْتِقَالَ نَظَرٍ .

وَتَقُولُ فِي تَحْقِيرِ نَاقَةٍ ضَامِرَةٍ تَحْقِيرَ التَّرْخِيمِ : "ضَمِيرٌ" بِغَيْرِ
تَاءٍ (١)، وَكَذَلِكَ الرَّبَاعِيُّ إِذَا حَقَّرْتَهُ هَذَا التَّحْقِيرُ، فَتَقُولُ فِي تَحْقِيرِ مُدْحَرَجٍ :
"دُحْرِجٌ" إِذَا رَحِمْتَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ تَصْغِيرَهُ بِغَيْرِ (٢) التَّرْخِيمِ كَذَلِكَ ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ
التَّصْغِيرَيْنِ فِي الرَّبَاعِيِّ ؟

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ إِذَا لَمْ تَرْخَمْهُ قُلْتَ : "دُحْرِجٌ" (٣)
بِالتَّعْوِيزِ ، وَلَمْ تَجْزُ زِيَادَةُ الْيَاءِ لِلتَّعْوِيزِ فِي تَصْغِيرِهِ مُرْخَمًا ، وَحَكَى
سَيْبَوَيْهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ فِي " إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ : بَرِيَهُ ، وَسَمِعُ" (٤) ،
وَهُوَ شَادُّ ، وَالْقِيَاسُ : " أَبْبِرَهُ ، وَأُسَمِعُ " (٥) أَوْ بَرِيَهُمْ ، وَسَمِعِلُ (٦) .

كَمِثْلِ مَا شَدَّ مُغْيِرِيَانُ فِي مَغْرِبٍ ، كَذَا عَشْيَشِيَانُ

يُرِيدُ أَنَّ الشَّنُوذَ فِي تَحْقِيرِ التَّرْخِيمِ بِالْحَذْفِ كَمَا كَانَ هُنَا
بِالزِّيَادَةِ ، فَزَادُوا فِي الْمَغْرِبِ أَلِفًا وَثُونًا ، وَالْقِيَاسُ " مُغْيِرِبٌ " فَكَأَنَّهُمْ
صَغَّرُوا " مَغْرِبَانُ " (٧) بِالزِّيَادَةِ ، يَقُولُونَ : أَتَيْكَ (٨) مُغْيِرِيَانِ الشَّمْسِ ، أَيَّ : وَقَتَ

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٤٨٢ ، والتكلمة ٢٠٩ .

(٢) في الأصل " بعد " تحريف .

(٣) في الأصل " دحيرج " .

(٤) ينظر الكتاب ٣ / ٤٧٦ .

(٥) وهذا اختيار المبرد كما في الأصول في النحو ٣ / ٦١ .

(٦) وهو اختيار صاحب الكتاب ٣ / ٤٤٦ ، وكان في الأصل " بريهم وسميعل " ، و المثبت من (ف)

والكتاب ٣ / ٤٤٦ .

(٧) في النسختين " مغيربان " تحريف .

(٨) في (ف) " أتيتك " ، ويتظر الكتاب ٣ / ٤٨٤ .

غُرُوبِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَى شُدُودِهِ ، وَأَمَّا (بَابُ التَّرْخِيمِ) (١) فَسَبَبِيٌّ وَمَنْ تَابَعَهُ يَجْعَلُونَهُ قِيَاسًا (٢) ، أَعْنَى تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ .

وَأَمَّا (عَشِيَّيَانُ) فَهُوَ تَحْقِيرُ الْعَشِيِّ ، وَالْقِيَاسُ : عُشَى ، فَتَحْذِفُ الْيَاءَ الْأَخِيرَةَ مِنَ الْيَاعِينَ وَتَدْعِمُ يَاءَ التَّصْغِيرِ فِيمَا بَعْدَهَا ، لَكِنَّهُمْ فَصَلُوا بَيْنَ يَاءِ التَّصْغِيرِ وَالْيَاءِ الْأُخْرَى بِالشَّيْنِ ، وَزَادُوا أَلْفًا وَنُونًا . وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الشَّيْنَ وَيَقُولُ : (عَشِيَّانُ) فَيَزِيدُ الْأَلْفَ وَالنُّونَ [وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ (عَشِيَّةِ) : عَشِيَّيَّةُ ، فَزَادُوا شَيْنًا ، وَالْقِيَاسُ عُشِيَّةُ ، كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ [صَبِيَّةِ) : صَبِيَّةُ بِحَذْفِ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ] (٣) . وَقَالُوا فِي (إِنْسَانِ) : أُنَيْسِيَانُ (٤) ، وَفِي (صَبِيَّةِ) - جَمْعُ صَبِيٍّ - : أُصَيْبِيَّةُ (٥) .

[تَصْغِيرُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ]

٢٠٦ ب

مِثْلُ شُدُودِ قَوْلِهِمْ : هَازِيًا تَصْغِيرُ هَذَا ، وَكَذَا اللَّذِيَا (٦)

كَمِثْلِ قَوْلِ الْقَائِلِ الْمُرُوءِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

(مِثْلًا) هُنَا مَنْصُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : شُدَّ مُغَيْرِيَانُ (٧)

عَنْ قِيَاسِ بَابِ التَّصْغِيرِ شُدُودًا مِثْلَ شُدُودِ قَوْلِهِمْ : (هَازِيًا) تَصْغِيرُ (هَذَا) وَوَجْهُ شُدُودِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ - أَعْنَى الْمُبْهَمَةِ - وَمَخَالَفَتِهَا لِبَابِ التَّصْغِيرِ مِنْ جِهَةِ

(١) ما بين القوسين جملة في الأصل لم أتبينها ، وهي غير واردة في (ف) ، ولعل المثبت صواب ، أما ما في (ف) فهو كالتالي " أما ما قال سببويه فمن تابعه .. " ، وهو كلام ركيك لا معنى له .

(٢) ينظر الكتاب ٤٧٦ / ٣ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " أنيسان " ، قال الرضى في شرح الشافية ٢٧٤ / ١ : " قياس إنسان أنيسين

كسريحين في سرحان ، فزادوا الياء في التصغير شاذًا فصار كعقيريان .. ، ومن قال إن:

إنسانًا إفعان من نسي .. فأنيسان قياس عنده " .

(٥) في الأصل (ظبية - جمع ظبي - أظبية) تحريف .

(٦) (ف) " اللتيا " وهي رواية .

(٧) في الأصل " مغريان " تحريف .

فَتَحَّ أَوْلَهَا ، وَمِنْ شَأْنِ الْمَصْغَرِ أَنْ يُضَمَّ أَوْلُهُ ، وَمِنْ جِهَةِ وَقُوعِ يَاءِ التَّصْغِيرِ
ثَانِيَةً فِي أَكْثَرِهَا ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يُغَيَّرُوا (١) أَوْلَهَا بِالضَّمِّ غَيَّرُوا أَوَّخِرَهَا بِزِيَادَةِ
الْأَلْفِ عَوْضًا مِنَ الضَّمَّةِ فِي أَوْلَهَا ، وَالْقِيَاسُ أَلَّا تُصَغَّرَ الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ ؛
لِشَبَّهَاتِهَا بِالْحُرُوفِ وَ لَكِنْ لَمَّا وُصِفَتْ وَوُصِفَ بِهَا وَتُنِّيَتْ وَجُمِعَتْ قَوِيَّ شَبَّهَاتِهَا
بِالْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ ، فَلَمَّا وُصِفَتْ صُغِّرَتْ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ وَصَفٌ ، وَغَيْرُهَا مِنْ
(الْمَبْنِيَّاتِ) (٢) لَمْ تُوصَفْ فَلَمْ تُصَغَّرْ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ وَقَعَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَانِيَةً ؟

قُلْتُ : إِنْ وَقَعَتْ فِي اللَّفْظِ ثَانِيَةً فَهِيَ فِي التَّقْدِيرِ ثَالِثَةٌ ؛ لِأَنَّ وُضْعَ هَذِهِ
الْأَسْمَاءِ بِالْأَصَالَةِ لَيْسَ عَلَى حَرْفَيْنِ كَوُضْعِ الْحُرُوفِ نَحْوُ " مِنْ ، وَعَنْ " ، فَأَصْلُ
"ذَا ذِي" عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، وَلَامُهَا يَاءٌ ، لِأَنَّ سَيَبُوبَهُ حَكَى فِي أَلْفِ "ذَا" الْإِمَالَةَ (٣) ،
وَإِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ - الَّتِي هِيَ (٤) عَيْنُ الْكَلِمَةِ - يَاءً وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَامُهَا يَاءً إِذْ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَامُهَا (٥) وَوَأُ ، إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ " حَيَّوتُ " (٦) أَي :
مَا عَيْنُهُ يَاءٌ وَلَامُهُ وَوَأُ ، فَتَنَعَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ يَاءً فَلَمَّا صَغَّرُوهُ رَدُّوا اللَّامَ
الَّتِي هِيَ الْمَحذُوفَةُ ، وَقَلَّبَتِ الْأَلْفُ - الَّتِي قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ - يَاءً ؛ لِئَلَّا يَجِبَ
حَذْفُهَا لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ يَاءِ التَّصْغِيرِ فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فَحَذَفَتِ الْيَاءُ الْأُولَى

(١) فِي الْأَصْلِ " يَغْيِر " تَحْرِيفٌ .

(٢) (ف) الْأَسْمَاءُ " .

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٤/ ١٢٥ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَيْضًا كَمَا فِي الْإِنْصَافِ ٢/ ٦٦٩ الْمَسْأَلَةُ (٩٥) وَذَهَبَ

بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي (ذَا) " ذَوِي " بِفَتْحِ الْوَاوِ ، لِأَنَّ بَابَ " شَوِيْتُ " أَكْثَرُ مِنْ بَابِ " حَيَّيْتُ " .

(٤) (ف) " الَّذِي هُوَ " .

(٥) سَقَطَ فِي (ف) .

(٦) يَنْظُرُ الْإِنْصَافُ ٢/ ٦٧٠ الْمَسْأَلَةُ (٩٥) .

وَأُدْغِمَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِي الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ . وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ ؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ سَبَاكُنَةٌ وَمَا قَبْلَ الْأَلْفِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَتَحَرِّكًا ، وَلَا حَذْفُ يَاءِ التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّهَا لَمَعْنَى فَحَذْفُهَا يَخِلُّ بِذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْمَحذُوفُ هُوَ (الْيَاءُ) الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا تَكُونُ الْيَاءُ الَّتِي رَدَدْتَهَا فِي التَّصْغِيرِ زَائِدَةً مُجْتَلِبَةً لِأَجْلِ التَّصْغِيرِ كَمَا فِي " مِنْ ، وَعَنْ " لَوْ سُمِّيَ بِهِمَا وَصَغُرَا فَقُلْنَا : " مِنْ ، وَعَنْ " ؟ قِيلَ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُبْهَمَةَ قَدْ قَوَّيْتُ بِوَصْفِهَا وَالْوَصْفُ بِهَا وَتَثْنِيَّتُهَا وَجَمْعُهَا ، فَفَارَقَتْ الْحُرُوفَ وَقَارَبَتْ التَّمَكُّنَ بِذَلِكَ .

وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ " تَا " : " تِيَا " عَلَى مَا مَضَى فِي " ذَا " ، وَلَا يُصَغَّرُ مِنَ الْمُؤنَّثِ " ذِي " لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِـ " ذَا " الَّتِي لِلْمَذْكَرِ (١) .

وَتَقُولُ فِي [تَصْغِيرِ] (٢) " أُولَى " : " أُولِيَا " فَهَذَا لَمْ تَقَعْ فِيهِ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَانِيَةً بَلْ ثَالِثَةً عَلَى بَابِهَا وَقَلِبْتَ الْأَلْفَ الْأَخِيرَةَ يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ عَوْضٌ مِنَ الضَّمَّةِ فِي الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَتْ الضَّمَّةُ فِي " أُولِيَا " لِلتَّصْغِيرِ بَلْ هِيَ الضَّمَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْمَكْبَرِ .

وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ : " أَوْلَاءِ " الْمَمْدُودِ : " أَوْلِيَاءِ " فَتَزِيدُ أَلْفَ الْعَوْضِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ وَتَقْلِبُ أَلْفَ " أَوْلَاءِ " يَاءً (٢) وَتَدْغِمُ فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ .

وَقَلِبَ الْأَلْفَ فِي " أُولَى " ، وَ" أَوْلَاءِ " يَاءً وَإِدْغَامَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِيهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَلْفَ " ذَا " أَوْ " تَا " هِيَ الْمَقْلُوبَةُ يَاءً ثُمَّ أُدْغِمَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِيهَا ، وَوَقَّوعَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثَانِيَةً ، فَافْهَمَهُ .

(١) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ ٢/ ٢٨٦ حَيْثُ قَالَ الْمَبْرَدُ : " فَإِنْ حَقَرْتَ (ذَه) أَوْ (ذِي) قُلْتَ : تِيَا ، وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ

تَقُولَ : ذِيَا كِرَاهَةَ التَّبَاسِ الْمَذْكَرِ بِالْمُؤنَّثِ فَقُلْتَ : تِيَا " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

قوله: " اللذيا " يُريد: تَصْغِيرَ " الذِي " / بفتح أوله وزيادة ألف في ٢٠٧
 آخره عوضاً عن ضمّ أوله وأدغمت ياء التّصغير في " ياءِ « الذِي » ، وتقع فيه
 ياءُ التّصغيرِ ثالثةً ، و " الذِي " تشاركُ أسماءَ الإشارةِ في الإبهامِ والبناءِ ولذلك
 صغرتُ تَصْغِيرَها ، ثمّ استشهدَ بعدَ ذلكَ في تَصْغِيرِ " ذَا " بقولِ الشّاعرِ :

أني أبو ذِيالكِ الصَّبِي (١)

فَ " ذِيالكِ " تَصْغِيرٌ " ذاكِ " .
 وتقولُ في تَصْغِيرِ " الَّتِي " : " اللَّتِيَّ " .

وتقولُ في (تَحْقِيرِ) (٢) " اللذِينَ " : " اللذِيُونُ " فَتَحْذِفُ الألفَ التي هي
 عِوَضٌ عن ضمّ أوله ، وكذا تَحْذِفُها في التثنيةِ تقولُ : " اللذِيانِ " لسكونها
 وسكونِ علامةِ الجَمْعِ أو التثنيةِ ، وأبو الحسنِ يرى أَنَّ الصَّوَابَ في جَمْعِ " الذِي
 " مُصَغَّرًا : " اللذِيُونُ " بفتحِ " الياءِ " الَّتِي قَبْلَ الواوِ ؛ لأنَّ الألفَ مقدرةٌ مُرادَةٌ
 كما في جَمْعِ المقصورِ (٣) . وفي النَّصْبِ وَالجَرِّ لا فَرْقَ بَيْنَ لفظي التثنيةِ وَالجَمْعِ
 إلا فَتَحُ النُّونِ وكَسْرُها . وأما " اللاتي " فلا يُحْقِرُ عَلَي لفظه ؛ لأنه (٤) جَمْعٌ كَثْرَةٌ
 فيريدُ إلى الواحدِ فيقالُ : " اللَّتِيَّاتُ " (٥) ، فأعرفُه .

(١) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، انظر ديوانه ١٨٨ ، والعيني ٢ / ٢٣٢ .

(٢) في (ف) " تصغير " .

(٣) نص على مذهب الأخفش المبرد في المقتضب ٢ / ٢٨٩ ، وعقب عليه بقوله : " وليس هذا القول
 بمرضي ، لأن زيادة التثنية والجمع ملحقة " ، وانظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣ / ٤٨٨ ،
 وشرح الشافعية ١ / ٢٨٨ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٢١٩ .

(٤) في الأصل " لأنها " .

(٥) وفي شرح الشافعية ١ / ٢٨٨ ، وقد صغرها الأخفش على لفظهما ، قياسا لا سماعاً ، وكان لا
 يبالي بالقياس في غير المسموع فقال في تصغير (اللاتي : اللويتا .. ، وقال في تصغير (اللاتي):
 اللويتا ، بفتح اللام فيهما ...

[تصغير الثلاثي المؤنث]

وَأَرَدُّ إِلَى الْمَوْنِثِ الثَّلَاثِي هَاءٌ بِهِ عَلَامَةُ الْإِنَاثِ

فَقُلْ : قُدَيْرَةٌ تُرِيدُ الْقِدْرًا وَيَعْدُ هَذَا الْبَابُ ذَاكَ يُدْرَى

أَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الْمَوْنِثُ " عَنِ الْمَذْكَرِ ، فَإِنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا " هِنْدًا " ثُمَّ صَغَّرْتَهُ لَمْ تَرُدْ الْهَاءَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " أُذَيْنَةٌ ، وَعُيَيْنَةٌ " عَلَمَيْنِ لِمَذْكَرٍ ، فَإِنَّهُمَا نُقِلَا وَسُمِّيَ بِهِمَا الْمَذْكَرُ بَعْدَ التَّصْغِيرِ .

وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الثَّلَاثِي " عَنِ الرَّبَاعِيِّ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ صَغَّرْتَ عَقْرِيًّا قَلْتَ (١) : " عَقِيرِبٌ " بِغَيْرِ (٢) هَاءٍ فِي التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ قَدْ قَامَ مَقَامَ الْيَاءِ وَصَارَ عَوْضًا مِنْهَا ، فَلَمْ تَجْمَعْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا فِيمَا شَدَّ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قَوْلُهُ : " هَاءٌ " يَعْنِي تَاءَ التَّائِيثِ الْمُنْقَلِبَةَ فِي الْوَقْفِ [هَاءٌ] (٤) .

قَوْلُهُ : " عَلَامَةُ الْإِنَاثِ " يَعْنِي عَلَامَةَ التَّائِيثِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ عَلَى هَذَا قِيدًا آخَرَ ، وَيَقُولُ : فِي التَّصْغِيرِ ، لَكِنَّهُ اِكْتَفَى بِالْمَثَالِ ، وَلِأَنَّ الْبَابَ لِلتَّصْغِيرِ ، وَلَوْ قَالَ : فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ لَكَانَ أَضْبَطَ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ " حَرْبٍ ، وَعَرَسٍ " لَا تَرُدُّ إِلَيْهِ الْهَاءُ .

وَيَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : " وَأَرَدُّ إِلَى الْمَوْنِثِ الثَّلَاثِي هَاءٌ " فِي التَّصْغِيرِ أَنَّ الْمَكْبَرِ مَوْنِثٌ وَلَا عَلَامَةَ فِيهِ لِلتَّائِيثِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " فَقَلْتَ " .

(٢) (ف) " بَعْدُ " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

قوله : " قُدَيْرَةٌ تُرِيدُ الْقَدْرًا " يعنى تُرِيدُ بقولك " قُدَيْرَةٌ بالتاء مُصَغَّرُ
 "الْقَدْرِ" الَّتِي بَغَيْرِ تَاءٍ (١) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْقَدْرَ مُؤنَّثَةٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
 إِذَا رَدَّ عَافَى الْقَدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا (٢)
 فالْمُضْمَرُ فِي " يَسْتَعِيرُهَا " مُؤنَّثٌ ، وَهُوَ عَائِدٌ إِلَى " الْقَدْرِ " .
 وَإِنَّمَا وَجَبَ رَدُّ الْعَلَامَةِ فِي التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ
 [وَتَقْدِيرُ الْعَلَامَةِ أَيْضًا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ] (٣) ، فَلَوْ (لَمْ تُرَدَّ) (٤) الْعَلَامَةُ فِي
 التَّصْغِيرِ لَزِمَ مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ مِنْ جِهَةِ التَّصْغِيرِ وَمِنْ جِهَةِ التَّقْدِيرِ ، هَذَا أَجُودُ
 مِنْ تَعْلِيلِهِمْ بِأَنَّ التَّصْغِيرَ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ ، وَيَجِبُ إِحَاقُ الْهَاءِ فِي صِفَةِ الْمُؤنَّثِ
 فَتَجِبُ فِي التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَزِمَ لَهُمْ فِي الرَّبَاعِيِّ ، فَأَمَّا عَلَى قَوْلِنَا: تَقْدِيرُ
 الْهَاءِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَلَمْ يَلْزِمْنَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ (٥) فِي الرَّبَاعِيِّ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ لِأَنَّ
 فِي الْمَكْبَرِ مِنْهُ وَلَا فِي (٦) الْمَصْغَرِ . [وَقِيلَ] (٧) لِأَنَّ هَذَا الْأَسْمَ مَوْضُوعٌ لِلْمُؤنَّثِ ،

(١) ينظر الصحاح في (قدر) حيث قال الجوهري : " والقدر مؤنث ، وتصغيرها قدير بلا هاء ، على

غير قياس " ، فعلى هذا لا يصلح للتمثيل .

(٢) هذا عجز بيت متنازع في نسبته ينظر تحقيق ذلك في حاشية المفضليات ١٧٦ حيث نسب إلى عوف

ابن الأحوص ، وصدده :

فلا تسأليني وأسألي عن خليقتي

وهو في ديوان الأعشى ٢٧١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٩٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " لم يردوا " .

(٥) في الأصل " هذا " تحريف .

(٦) " سقط من الأصل .

(٧) زيادة من (ف) .

وَلَمْ يَنْبُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ بَابِ حَرْفِ التَّائِيثِ ، فَلَوْ لَمْ تَطْهَرُ عَلَامَةُ التَّائِيثِ فِي مُصَغَّرِهِ
لَمْ يَثْبُتْ لَهُ مِنْ التَّائِيثِ شَيْءٌ .

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ هَذَا الْبَابِ ذَاكَ يُدْرَى

يَعْنِي الْمَوْتَّ بِغَيْرِ عَلَامَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَهُ مُسْتَوْفَى بَعْدَ / بَابِ التَّصْغِيرِ . ٢٠٧ ب